

# تاريخ الخليج العربي

## الحديث والمعاصر

الدكتور / جمال زكريا قاسم

الدكتور  
جمال زكريا قاسم

المجلد الثالث

الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية  
وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما  
[١٩٤٥ - ١٩١٥]

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر

(٣)

دار الفكر العربي





# تاريخ الخليج العربي

## الحديث والمعاصر

المجلد الثالث

الأوضاع الداخلية في إمارات  
الخليج العربية وعلاقات الجوار

١٩١٤ - ١٩٤٥

تأليف

الدكتور جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة عين شمس

مكتبة مدرسة صيف اليهودي الثانوية بكلماء
١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م ٣ ٩٥٢
الرقم الدائم ٤٦٤١
٨٧ / ١٤ / ١٦ تاريخ التبرع

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ - ٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس : ٢٧٥٢٧٣٥



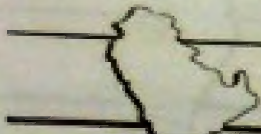
## تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم  
رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سابقا

لصديقنا الدكتور جمال زكريا قاسم - مؤلف هذا الكتاب - صحبة طويلة لتاريخ الخليج العربى، بدأت فيما أذكر أيام كان يطلب العلم بقسم التاريخ بجامعة عين شمس، حتى إذا بدأ يعد رسالته لنيل درجة الماجستير اختار عهد حكم السيد سعيد سلطان مسقط (١٨٠٦ - ١٨٥٦) موضوعا لرسالته، التى أجازتها الجامعة لهذه الدرجة عام ١٩٥٩ بتقدير ممتاز، ثم وسع جمال نطاق اهتمامه ليشمل تاريخ الخليج العربى بأسره فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبالتحديد بين عامى ١٨٤٠، ١٩١٤، وكان هذا هو موضوع رسالته التى نال بها درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث مع مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٦٤، وقد قامت جامعة عين شمس على طبعها ونشرها عام ١٩٦٦، وقد غنيت فى آخر الكلمة التى قدمت بها لهذا الكتاب أن يواصل الدكتور جمال بحوثه فى التاريخ الحديث لإمارات ومشيخات الخليج العربى، إلى ما بعد قيام الحرب العالمية الأولى.

ويسرنى كل السروز أن حقق الصديق أمينى، فانكب منذ فرغ من رسالة الدكتوراه على مواصلة البحث حتى أخرج لنا هذه الدراسة القيمة للتطور السياسى للخليج العربى بين عامى ١٩١٤ - ١٩٤٥ أى خلال الحربين العالميتين وما بينهما، وهكذا يمكن القول أن الدكتور جمال قاسم استطاع بدراساته الثلاث أن يغطى التاريخ الحديث للخليج العربى منذ بدايته، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو جهد كبير يستحق الثنويه والتقدير.

وقد أعان الدكتور جمال قاسم على تأليف كتابه الأخير - وإن كنا نرجو ألا يكون الأخير فى دراسته لتاريخ الخليج العربى - الفرصة التى أتيت له، ليتصل بالخليج العربى، اتصالا شخصيا وعلميا، أما الاتصال الشخصى فقد تم بإعارة الدكتور جمال زكريا للعمل بجامعة الكويت، حيث قضى بها ثلاث سنوات





جامعية، وأتيح له بهذا الاتصال أن يزور أكثر بلدان الخليج، ويتصل بأهله ويقف على المشكلات المختلفة التي تكتنف حياتهم، ويرى ويسمع، ويستشوق (الجو) الذي عاش فيه بقلبه وعقله هذه السنين الطوال، وكون هذا كله حصيلة من الخبرات الشخصية، لا شك أنها أفادت جمال وأعانت على التعمق في فهم الأصول التاريخية للأوضاع الحالية في الخليج.

أما الاتصال الآخر، وهو الاتصال العلمي الذي أتيح للصديق جمال قاسم والذي أعانه على تأليف الكتاب فمائل في التردد - أكثر من مرة - على دارالمحفوظات العامة بلندن حيث اطلع على العديد من الوثائق البريطانية المتعلقة بالخليج، في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا شك أن هذه الوثائق الرسمية بسبب تفرد السياسة البريطانية بالسيطرة على مقدرات الخليج في هذه الفترة تكتسب أهمية خاصة في توضيح كثير من جوانب البحث، وخاصة علاقات بريطانيا بالحكام المحليين من جهة، وبالدول الأجنبية التي كانت تنافس بريطانيا من جهة أخرى.

فإذا كانت السمة البارزة لتاريخ الخليج حتى قيام الحرب العالمية الأولى هي اشتداد المنافسة الدولية بين الدول الأوروبية الكبرى التي كونت لها مصالح في مناطق متفرقة من الخليج، وهي بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا، إلى جانب الدولتين الإسلاميتين اللتين تطل أملاكهما على الخليج ولهما فيه مصالح تقليدية تحاولان الاحتفاظ بها وتنميتها، وهما فارس والدولة العثمانية، فإن السمة البارزة للفترة التالية - وهي الفترة التي يعالجها هذا الكتاب - فهي تفوق بريطانيا في مجال هذه المنافسة باستبعاد نفوذ الدول الأوروبية الأخرى وانهايار الإمبراطورية العثمانية، وبقيت بريطانيا وحدها تواجه القوى المحلية في الخليج، التي صهرتها هذه الأحداث ودفعت بها - ولا تزال - إلى النضوج والاستقرار؛ إلى جانب المحاولات الإيرانية التي بقيت - ولا تزال - تؤكد وجودها في بعض مناطق الخليج.

وهذا الكتاب الذي يقف عند سنة ١٩٤٥ يصدر ومنطقة الخليج العربي تكتسب كل يوم أهمية جديدة وتتخذ أوضاعا وأشكالا جديدة، تضيف على تاريخ الخليج بعد عام ١٩٤٥ سمة جديدة، تتمثل في انسحاب بريطانيا ونمو التشكيلات



السياسية الجديدة واحتلالها مكانها في المحيطين العربي والدولي ومشاركتها في الحياة العربية القومية مع نمو فكرة الاتحاد بين أجزائها الصغرى، هذا مع عدم استبعاد بعض العناصر القديمة التي طالما أثرت - ولا زالت تؤثر إلى حد كبير - في مقدرات الخليج، ونعني بها آثار النفوذ البريطاني والمحاولات الإيرانية والمصالح الأمريكية البترولية وغير البترولية.

ومن هنا نرى أن دراسة أوضاع الخليج من بعد سنة ١٩٤٥ حيث وقف الدكتور جمال قاسم في هذا الكتاب إلى الوقت الحاضر، إن هذه الدراسة لأبد منها لإكمال الصورة ومتابعة القصة، ومن أجدر من الصديق جمال زكريا قاسم بوضع هذه الدراسة، بعد هذه الصحبة الطويلة للخليج، وما أظهره طوال هذه الصحبة من وفاء وإخلاص وجهد على العمل وقدرة على تعمق المسائل وجمع شتاتها، والتأليف بين جزئياتها، لتخرج الصورة في النهاية كاملة واضحة؟ وبعد، فهذا أمل جديد نثق في استجابة الدكتور جمال زكريا قاسم له. ولمثل هذا فليعمل العاملون.

**احمد عزت عبد الكريم**









## تقديم المؤلف

تتناول هذه الدراسة تاريخ الإمارات العربية في الخليج العربي في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ وهي بذلك تعد استكمالا لدراستنا السابقة عن تاريخ الإمارات العربية في الخليج من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤ .

ونحتل الدراسة التي بين أيدينا الآن أهميتها من حيث إن اعتمادنا فيها كان واضحا على المادة الوثائقية التي استقيناها من دور السجلات البريطانية بلندن بسبب عدم توافر دراسات معتمدة عن هذه الفترة.

وقد بدأنا هذه الدراسة بمتبع تاريخ الإمارات العربية في الخليج منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ . والبداية طبيعية من حيث ما كان لهذه الحرب من أهمية بالغة في تركيز النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بعد أن تمكنت بريطانيا من القضاء على القوى التي نازعتها السيطرة والنفوذ في الخليج العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، مثال ذلك فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية، حتى أصبح الخليج أقرب ما يكون إلى بحيرة مغلقة على النفوذ الإنجليزي وحده.

على أن التطورات التي حدثت في إمارات الخليج العربي والدول المحيطة بها في فترة ما بين الحربين العالميتين أدت إلى ظهور منافسة تعرضت لها بريطانيا من نوع آخر، وأعنى بذلك نجاح عبد العزيز بن سعود في بعث الدولة السعودية وقيام الحكم الوطني في العراق واستمرار إيران في إثارة ادعاءاتها الإقليمية على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج العربي، وبالإضافة إلى ذلك شهدت إمارات الخليج تطورات هامة في أوضاعها السياسية والاقتصادية. وكان على بريطانيا - وهي الدولة المسيطرة على الخليج - أن تواجه هذه التحديات الجديدة في الوقت الذي أخذ فيه الخليج العربي يكتسب أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة المدى.

ولذا فإن تاريخ إمارات الخليج في فترة ما بين الحربين العالميتين يتركز في المحاولات العديدة التي بذلتها بريطانيا للتصدي للقوى الجديدة التي عملت على إضعاف سيطرتها، والمحافظة على الأوضاع الراهنة، وبالإضافة إلى ذلك كان اكتشاف النفط في كثير من إمارات الخليج له أثر واضح في ظهور عامل جديد من





عوامل التحديات التي واجهتها بريطانيا، وقد تمثل ذلك في دخول الشركات الأمريكية منطقة الخليج العربي بثقلها الاقتصادي والسياسي، نتيجة مؤازرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها. وكل هذه العوامل أدت في النهاية إلى زعزعة النفوذ البريطاني في المنطقة وإن لم تصل إلى تقويضه تماما.

وقد أثرنا في المنهج الذي اتبعناه تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام بحيث عاجلنا في القسم الأول الكويت، وفي القسم الثاني البحرين وقطر وإمارات الساحل العماني، بينما عاجلنا في القسم الثالث سلطنة مسقط وعمان، ثم أنهينا الدراسة بفصل ختامي عن نفط الخليج وتأثيراته في الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وأملنا أن تسد هذه الدراسة نقصا شديدا كان من المحتم أن يصادفه كثير من الباحثين الذين يتصدون لدراسة منطقة الخليج العربي خاصة في الفترة موضوع الدراسة.

وأرى لزاما عليّ في نهاية الأمر أن أسجل خالص شكري للسادة القائمين على حفظ الوثائق والمصادر في دور السجلات البريطانية، ومكتبة المتحف البريطاني في لندن لجميل معاونتهم، كما لا يسعني أولا وأخيرا إلا أن أسجل وفائي لذكرى أستاذي الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي كان لتوجيهاته القيمة وتشجيعاته المستمرة أثر كبير في إنجاز هذه الدراسة التي أرجو أن أكون قد وفقت فيها.

وعلى الله قصد السبيل،

**جمال زكريا قاسم**

مصر الجديدة في ١٤ سبتمبر ١٩٩٦



## فهرست الموضوعات

صفحة

٣

تقديم :

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

٧

تقديم المؤلف

١١

مقدمة: تطور الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي ١٩١٤ -

١٩٤٥

٤٩

الباب الأول: الكويت وعلاقتها بالقوى المجاورة

٥١

الفصل الأول: العلاقات الكويتية النجدية حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢

٨٣

الفصل الثاني: الإخوان النجديون والكويت

٩٩

الفصل الثالث: الحصار الاقتصادي السعودي للكويت

١٢٧

الفصل الرابع: مشكلات الحدود العراقية الكويتية

١٥٣

الفصل الخامس: أزمة المجلس التشريعي والدعاية العراقية لضم

الكويت

١٨٧

الباب الثاني: البحرين وقطر ومشيخات الساحل العماني

١٨٩

الفصل السادس: ازدياد السيطرة البريطانية على البحرين ورد الفعل

الوطني

٢٢٥

الفصل السابع: تجدد الادعاءات الإيرانية على البحرين ١٩٢٢ -

١٩٤٥

٢٤٩

الفصل الثامن: التطور السياسي لإمارة قطر ١٩١٤ - ١٩٤٥



٢٦١ الفصل التاسع: مشيخات الساحل العماني ١٩١٤ - ١٩٤٥

٢٩٣ الفصل العاشر: مشكلات الحدود السياسية بين السعودية وقطر

ومشيخات الساحل العماني

٣١١ الباب الثالث: سلطنة مسقط وإمارة عمان

٣١٣ الفصل الحادي عشر: الأوضاع السياسية والاقتصادية

في سلطنة مسقط ١٩١٤ - ١٩٣٩

٣٤٩ الفصل الثاني عشر: انبعاث الإمامة الأباضية ١٩١٣ - ١٩٢٠

٣٨٣ الفصل الثالث عشر: العلاقات بين سلطنة مسقط وإمارة عمان ١٩٢٠ -

١٩٤٥

٤٠٥ خاتمة: نفط الخليج، تأثيراته السياسية والاقتصادية

٤٦٥ ملحق الكتاب:

٤٦٦ ملحق أ إمارات الخليج في خلال الحرب العالمية الأولى

٤٧٢ ملحق ب نجد وعلاقتها ببريطانيا وإمارات الخليج العربي

٤٧٨ ملحق ج الكويت

٤٨٤ ملحق د البحرين

٤٩١ ملحق هـ قطر

٤٩٤ ملحق و سلطنة مسقط وعمان

٤٩٩ مصادر الكتاب



## مقدمة

### تطور الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج العربى

١٩١٤ - ١٩٤٥

#### الوجود البريطانى والقوى المنافسة:

شهدت السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى محاولات بريطانيا للتخلص من منافسة القوى التى نازعتها النفوذ فى منطقة الخليج. وكانت هذه القوى تمثل فى كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية. وإذا كانت بريطانيا قد نجحت بالفعل فى تخفيف حدة المنافسة بينها وبين فرنسا وروسيا، بعقد الاتفاق الذى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤ وتسوية عام ١٩٠٧ مع روسيا، فقد استمرت كل من ألمانيا والدولة العثمانية تشكيلان قوتين منافستين أمام بريطانيا. الأولى بثقلها المادى ومشروعاتها التوسعية فى الشرق، والثانية بثقلها الروحى. ولذلك كان أهم ما تنجبه إليه الحكومة البريطانية عند نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان الدولة العثمانية الحرب عليها هو فصل إمارات الخليج عن أى تعاون مع أية قوى معادية لها تخاضه الدولة العثمانية التى حاولت بالفعل التأثير على هذه الإمارات تحت شعار حركة الجهاد الدينى؛ مما استلزم من بريطانيا تقديم حمايتها الصريحة لحكام الخليج الذين أصبحوا مهددين بابتلاع الدولة العثمانية لهم. وكانت أكثر الإمارات العربية تعرضاً لهذه الأخطار الإمارات الشمالية ومنها إمارة عرستان التى كان يحكمها الشيخ خزعل خان (١٨٩٧ - ١٩٢٥). وعلى الرغم من أنه كان يمارس نفوذاً فعلياً فى إمارته إلا أنه كان يخضع للحكومة الفارسية من الناحية الاسمية، وكذلك إمارة الكويت التى كان يحكمها الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥) وكان بدوره لا يزال خاضعاً للسيادة العثمانية من الناحية الشكلية، وإن كانت ظروف علاقته ببريطانيا قد جعلت من الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية<sup>(١)</sup>.

(١) راجع فى ذلك الاتفاقية الإنجليزية الكويتية ١٨٩٩ وكذلك الاتفاق الإنجليزي التركى ١٩١٣: Gorch and Temperley, British Documents on the Origins of the War Vol X Part II P. 190 ff.



وقد تأكد وضعه هذا بصفة قاطعة بمقتضى التبليغ البريطاني الذي وجه إليه غضب إعلان الدولة العثمانية للحرب على بريطانيا<sup>(١)</sup>.

وما يستلقت النظر أن بريطانيا لم تكن تخشى على مركز الحكم الخاضعين لحمايتها في القسم الجنوبي من الخليج، من ذلك شيوخ قطر والبحرين ومشيخات الساحل العماني لأن وضع هؤلاء كان مؤمنا بتصاعد قوة عبد العزيز بن سعود أمير الرياض الذي أصبح بعد استيلائه على الأحساء في عام ١٩١٣ يشكل قوة عازلة بين هذه الإمارات الواقعة في الجنوب وبين النفوذ العثماني في الشمال، وإن كانت حكومة الهند قد أصبحت مع ذلك في حالة قلق متزايد من احتمال توسعه على حساب هذه الإمارات مما استوجب ضرورة إقرار العلاقة بينها وبينه محافظة على الأوضاع الراهنة<sup>(٢)</sup>.

وقد لاحظ المراقبون العسكريون البريطانيون أن حاكمي المحمرة والكويت يمكن أن يتعرضا أكثر من غيرهما للتهديد العثماني الذي قد يؤدي إلى ضياع النفوذ البريطاني أو التشكيك فيه على الأقل، ولذلك رجح الرأي بضرورة إرسال حاميات عسكرية للتمركز في شمال الخليج خاصة وأن بريطانيا كانت تخشى من حركة الجهاد الديني التي أعلنها السلطان العثماني بهدف إثارة المسلمين في الهند والخليج العربي<sup>(٣)</sup>. وكان مما شجع بريطانيا على ذلك أن الرؤساء العرب وهم خزعل خان ومبارك بن الصباح وعبد العزيز بن سعود، بالإضافة إلى رؤساء العشائر العربية والفارسية في جنوب فارس والعراق كانوا مهياين للصداقة البريطانية. وتمثل إمارة عربستان التي كان يحكمها الشيخ خزعل أهمية خاصة لدى بريطانيا إذ إن أنابيب النفط التابعة للشركة الإنجليزية الفارسية تمر بأراضيها، كما أن إمارة الكويت يمكن أن تظاهر الحملة العسكرية التي تقرر إرسالها لاحتلال العراق. وكانت بريطانيا قد نجحت في إيجاد تقارب بينها وبين الرؤساء العرب في كل من المحمرة والكويت والبصرة. والجدير بالذكر أن هؤلاء الرؤساء لم يكونوا بمعزل عن الحركة العربية

(١) Huerwitz, Diplomacy in the Near and Middle East Vol 2 P. 4.

(٢) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century P. 44.

(٣) Philip Graves, The life of Sir Percy Cox, P. 178.



التي اتخذت سوريا مركزاً لها منذ عهد الاتحاديين، من ذلك أن الشيخ مبارك كان مشتركاً مع السيد طالب بك النقيب في البصرة والشيخ خزعل حاكم عربستان في زعامة فرع لحزب الحرية والائتلاف، وكان هذا الحزب معارضاً لحزب الاتحاد والترقي. وقد تأسس هذا الفرع في البصرة إثر ثورة الاتحاديين، وما ترتب على وصولهم إلى السلطة من انتهاج سياسة تعسفية ترمي إلى مركزية الحكم وإضعاف سيطرة شيوخ الخليج الخاضعين للسيادة العثمانية.

وكان حكام الكويت والمحمرة وغيرهم يجردون في السيد طالب النقيب خير من يتولى مصالحهم ضد تعسف الإدارة العثمانية إزاء العناصر غير التركية<sup>(١)</sup>. وفي أثناء انشغال الدولة العثمانية في حروب البلقان ١٩١٣ ظهر نجاح زعماء حزب الحرية والائتلاف في البصرة في عقد مؤتمر عربي في مدينة المحمرة<sup>(٢)</sup> حضره كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك والسيد طالب النقيب، ودار في هذا المؤتمر البحث حول مستقبل العراق، وتعهد المجتمعون أن يبذلوا جهودهم لتحقيق مطالب العراق في الاستقلال. وفيما يبدو أن هذا المؤتمر كان يهدف إلى ترشيح واحد من أولئك الرؤساء لكي يتولى حكم العراق بعد تخليصه من سيطرة الاتحاديين<sup>(٣)</sup>، ومما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية كانت تعلم بذلك إن لم يكن هذا المؤتمر قد انعقد تحت إشرافها وبتشجيع منها<sup>(٤)</sup>. وقد يكون من المناسب أن نشير إلى مؤتمر آخر اشترك فيه بعض أمراء العرب واجتمع حول ذلك الوقت أيضاً على مقربة من الإحساء وعرف باسم مؤتمر جزيرة العرب، وفيه تباحث مندوبو الرؤساء في وسائل المحافظة على الإمارات العربية في الخليج ومطالبة الدولة العثمانية بالإصلاح<sup>(٥)</sup>.

ولعل هذه الملامح التي أشرنا إليها تؤكد تماماً أن إمارات الخليج وخاصة الإمارات الشمالية لم تكن بمعزل عن الحركة العربية التي ظهرت حول ذلك الوقت مطالبة الاتحاديين بالإصلاح وتحقيق اللامركزية في الحكم، بل إن حركة عبد العزيز

(١) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته من ص ١٨٤ - ١٨٩.

(٢) ندوة: حول الحركة العربية الحديثة ص ٣٤.

(٣) Philip, Ireland, Iraq P. 233

(٤) الشعلان: من تاريخ الكويت ص ٢٧١.

(٥) جريدة الإصلاح - مؤتمر جزيرة العرب - بيروت العدد ١٩٨ - ١٩ تشرين الثاني ١٩١٣.



ابن سعود التي أدت إلى طرد العثمانيين من الأحساء إذا نظرنا إليها من وجهة نظر الحركة العربية نجد أنها كانت ترمى إلى لامركزية الحكم، ومما يؤكد ذلك أن عبدالعزيز بن سعود كتب إلى شفيق كمالي باشا حاكم عسير يشرح له وجهة نظره في تقسيم البلدان العربية إلى دويلات مستقلة استقلالاً ذاتياً على أن تكون في نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية وتحت سيادتها<sup>(١)</sup>، ومن هذا يتضح لنا أن إمارات الخليج كانت متأثرة بدورها بتيارات الحركة العربية مما حدا ببريطانيا إلى العمل على احتضان هذه الحركة وتوجيهها الوجهة التي تريدها والتي تتفق فيها مع مصلحتها؛ خاصة في هذه الظروف الملأى لنشوب الحرب العالمية الأولى. وقد ركزت الحكومة البريطانية جهودها على ثلاثة رؤساء هم الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب، ولكن مفاوضاتها فشلت مع الأخير على الرغم من أنه تلقى وعداً بتعيينه حاكماً على البصرة وذلك لإصراره على عدم تقديم أية ضمانات خاصة بتأمين حملة العراق. أما عن الحاكمين الأولين فلم تكن هناك صعوبة في اجتذابهما للسياسة البريطانية إذ سبق أن وعد الإنجليز الشيخ مبارك بتحقيق استقلاله عن الدولة العثمانية، والشيخ خزعل بتحقيق استقلاله عن فارس، ولكن المشكلة كانت تتعلق إلى حد كبير بموقف رعاياهم الذين كانوا يدافعون عن شعورهم العاطفي والروحي يميلون إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. ومما يؤكد ذلك أن معظم القبائل في جنوب فارس والعراق لم تقبل التعاون مع الإنجليز كما تعرض كل من شيخ الكويت والمحمرة لردود فعل عنيفة من قبل مواطنيهم الذين ساء لهم ولا شك انضمام شيوخهم صراحة إلى جانب الإنجليز.

وعلى الرغم من أن إعلان الدولة العثمانية للجهاد الديني كان يشكل خطراً كبيراً على الوجود البريطاني في الخليج، وكان موضع حذر شديد من قبل المراقبين السياسيين البريطانيين من أمثال أنثيوسون وكيل وزارة الهند، إلا أن السير بوسى كوكس النقيم السياسي في الخليج كان من رأي أنه يمكن التغلب على هذه الحركة بإحكام السيطرة البريطانية على الخليج، واستغلال الخلافات المذهبية والسياسية

(١) انظر «مذكراتي في بلاد العرب» لشفيق كمالي باشا - نشرت تباعاً في جريدة الأهرام ابتداءً من ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤.





القائمة بين فارس والدولة العثمانية في منع تدفق القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية في الجنوب، ولذلك نستطيع أن نقرر أن الحملة البريطانية التي تفرر إرسالها إلى شط العرب كانت تركز في أحد أهدافها على حصر دعوة الجهاد الديني إلى جانب حماية آبار النفط في مسجد سليمان<sup>(١)</sup> في إقليم الأهواز والتي يربطها خط أنابيب بعبدان؛ خاصة وأن البحرية البريطانية بدأت في استخدام النفط في الوقود وأصبح من الضرورات الهامة لكسب الحرب، ولذلك رأت القيادة البريطانية أنه لا بد من احتلال البصرة مع أجزاء من المقاطعات الجنوبية لفارس بهدف تأمين تلك الآبار. ولم تلبث الخطة البريطانية العسكرية أن امتدت بعد ذلك لتشمل احتلال العراق بأكمله؛ نظرا لما قدره الخبراء العسكريون في أنه من الإمكان إيجاد اتصال بروسيا عبر أراضي الدولة العثمانية في العراق؛ والوقوف إلى جانبها ضد احتمال تقدم ألماني تركي في الاتجاه الشرقي عبر فارس والقوقاز إلى أواسط آسيا وأفغانستان والهند، ومن المعروف أن هزيمة الإنجليز في كوت العمارة عام ١٩١٧ قد أوقفت تنفيذ خطة الاتصال هذه.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تثق في الشيخ خزعل الذي أعلن وقوفه إلى جانبها وتنازل عن جزيرة عبادان<sup>(٢)</sup> لشركة البترول الإنجليزية الفارسية، إلا أنها كانت تخشى من أن يتأثر مركزه، وكذلك مركز الشركة في ناحيتين هامتين: الأولى احتمال تعرضه لعداء من قبائل البخيتاري القاطنة في جبال زاخروس إلى الشمال الشرقي من عربستان خاصة وأن هذه القبائل كانت تسبب الكثير من المتاعب له، ولذلك أخذت صلات الإنجليز تتوثق بهذه القبائل التي كانت على استعداد للتعاون دوماً مع أية قوة تزودها بالمال والسلاح وتحول دون خضوعها للحكومة المركزية في طهران<sup>(٣)</sup>.

**والثانية:** تعرض ممتلكات الشيخ خزعل لسيطرة الدولة العثمانية بعد إعلان موقفه المؤيد للإنجليز. ولهذه الأسباب وغيرها رأت القيادة البريطانية أنه من

(١) اكتشف النفط في هذه المنطقة عام ١٩٠٨

(٢) جزيرة صغيرة تقع في وسط شط العرب

(٣) Graves, op. cit., P. 175.



الضروري السيطرة على البصرة لتأمين الوجود البريطاني في شمال الخليج وجنوب فارس. وفي نهاية سبتمبر ١٩١٤ وقبل وقت قصير من إعلان الدولة العثمانية للحرب على بريطانيا وافقت حكومة سكويث Squith على إرسال حملة عسكرية من الهند إلى الخليج العربي وذلك استنادا على المذكرة التي قدمها السير آرثر هرتزل A. Hertzell من قسم الشؤون السياسية بوزارة الهند، والتي أكد فيها أن الدولة العثمانية ستضم إلى دول الوسط (ألمانيا والنمسا) وأن الأمر لا يبدو أن يكون مسألة وقت قبل أن تعلن الدولة العثمانية موقفها صراحة. وركز هرتزل في مذكرته على أنه من الخطورة ترك شمال الخليج دون تأكيد السيطرة البريطانية العسكرية لما قد يؤدي إليه إغفال ذلك من احتمال نجاح الدولة العثمانية وحليفها ألمانيا في إثارة مسلمي الهند والخليج ضد الوجود البريطاني برمتها<sup>(١)</sup>.

كانت هذه هي الظروف التي أدت إلى حملة العراق العسكرية التي يطلق عليها Indian Force Expedition والتي يرمز لها اختصارا بـ I.F.E. وقد عهد بقيادة هذه الحملة إلى الكولونيل دلامين Delamin، وكان على هذه الحملة أن تعسكر في ميناء عبادان. وكان وجود الحملة من شأنه إدخال الطمأنينة لدى الشيوخ المحليين وزعماء القبائل في جنوب فارس والعراق، وذلك بحصولهم على الحماية البريطانية في حالة تعرضهم لهجوم عثماني. وقد وصلت حملة دلامين بالفعل إلى منطقة شط العرب في ٥ نوفمبر ١٩١٤، وقبل وصولها بقليل كانت الدولة العثمانية قد أعلنت الحرب على بريطانيا، وغادر القنصل البريطاني البصرة ملتبسا إلى المحمرة التي اتخذت قاعدة من قواعد الاستراتيجية البريطانية في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. ومن هذا يتضح لنا أن حملة شط العرب كانت أمرا مقررًا سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها، خاصة وأن النشاط الألماني كان قد بلغ أقصى حد له في جنوب فارس<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر التقارير التي أعدها كل من المستر هرتزل والمستر باركر عن الأوضاع السياسية في الخليج العربي في الوثائق المتعلقة بأسباب الحرب العالمية الأولى المجلد العاشر الجزء الثاني ص ٧٠ وما بعدها.

(٢) Marlowe, Op. cit., P. 44 See also Graves, op. cit., P. 178.



وقد رأت حكومة الهند أن تتسهر فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب حتى تستميل إليها بصراحة أكثر حكام الإمارات العربية، واتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لإمارة الكويت؛ فعلى الرغم من أنه إلى حين نشوب الحرب لم تكن الإمارة ملزمة بموقف معين تجاه بريطانيا، إلا أن الموقف قد تغير بإعلان الدولة العثمانية الحرب وكان لا بد في هذه الحالة أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا حاسما، ووضع ذلك في التبليغ البريطاني الذي وجهه المقيم السياسي في الخليج السير برسي كوكس إلى الشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت، وتضمن هذا التبليغ أن يعمل بالتعاون مع شيوخ العرب الموالين لبريطانيا لهدف أساسي هو تحرير البصرة من السيطرة التركية، ويهاجمون لذلك أم القصر وسفوان وبويان ويعملون أيضا على منع الإمدادات التركية من الوصول إلى البصرة؛ إلى جانب تأمين المعدات البريطانية والمحافظة على أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين المقيمين في البصرة. وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتأمين شيخ الكويت ضد جميع الآثار التي يمكن أن تترتب على الهجوم الذي طلبت منه أن يقوم به في سفوان وأم القصر وبويان؛ إلى جانب التعهد بعدم إعادة البصرة بعد تحريرها إلى الحكومة التركية، والاعتراف بأن إمارة الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية<sup>(١)</sup>، إلى جانب ضمانها إبقاء حدائق وبساتين النخيل التي في حيازته في منطقة الفاو معفاة من الضرائب بصفة دائمة<sup>(٢)</sup>. وعلى غرار ذلك وجه المقيم البريطاني تلغيفا آخر إلى الشيخ خزعل جاء فيه «أن تحاولوا مع صديقنا السير مبارك الصباح حاكم الكويت والأمير عبد العزيز بن سعود أمير نجد الهجوم على البصرة وتحريرها من العثمانيين... أما إذا كانت هذه المهمة فوق طاقتكم فعليكم أن تحيروا الترتيبات للمحيلة دون وصول الإمدادات التركية إلى البصرة أو حتى الفترة».

(١) على الرغم من أن التبليغ البريطاني كان مؤثقا بطرود الحرب وكان من المفروض أن تنتهي صفة الحماية البريطانية على الكويت عقب دوال الطرود الداعية إليها فقد استمرت بريطانيا محتفظة بذلك الوضع حتى عام ١٩٦١.

(٢) الواقع أن التعهد الذي قدمته الحكومة البريطانية لكل من شيخ الكويت وشيخ المحمرة بإعفاء مزارع نخيلهم في الفاو وسط العرب من الضرائب أصبح معرضا فيما بعد لانتقادات شديدة لأن الحكومة الوطنية التي قامت في العراق أخذت تمارس سلطتها في فرض الضرائب على هذه المزارع.



وعقب التبليغ البريطاني أخذ الشيخ مبارك يعيّن قوات من البدو - الذي كان يملك عليهم تأثيرا خاصا - ضد احتمال غزو عثماني لإمارته، وعلى الرغم من أنه لم يقم بعمليات عسكرية إيجابية إلا أن قواته كانت مهمة في تأمين ظهر القوات الهندية في المراحل الأولى من حملة العراق<sup>(١)</sup>. وإذا كان الشيخ مبارك لم ينجح في احتلال البصرة إلا أن وجوده على رأس قوة كبيرة من البدو في الداخل حول أنظار الأتراك عن الجنرال آرثر باريت Barrett وجيشه الذي نزل على شط العرب في الجهة المقابلة لعبادان وزحف على البصرة عن طريق الضفة اليمنى<sup>(٢)</sup>. كما ظل الشيخ مبارك رغم المعارضة الوطنية ثابتا في مساندة الإنجليز خلال احتلالهم البصرة، وأبدل العلم العثماني الذي كان يرفعه على إمارته وعلى ظهر سفنه بعلم كويتي خاص استجابة لتعليمات الحكومة البريطانية، حتى يمكن لقواتها أن تميز بين أعلام الكويت الصديقة وبين الأعلام العثمانية المعادية<sup>(٣)</sup>. وتبع التبليغ البريطاني إلى كل من الكويت والمحمرة تبليغ آخر أعلنه السير برسي كوكس غداة وصول الحملة البريطانية إلى شط العرب للزعماء القاطنين في المنطقة في ٥ نوفمبر ١٩١٤، وذلك بهدف إيجاد جو مهين للحملة البريطانية التي كان عليها التقدم إلى الفاو، وجاء في هذا التبليغ «ليكن معلوما لديكم أن الحكومة البريطانية اضطرت للدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية نتيجة لتحريض ألمانيا، وقد اضطرت الحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى إرسال حملة إلى شط العرب بغرض حماية تجارتها وأصدقائها، وطرد القوات التركية المعتدية، وليكن معلوما للجميع أن بريطانيا ليست في نزاع مع السكان العرب القاطنين على شواطئ دجلة والفرات، وعلى هؤلاء ألا يسمحوا للسفن التركية أن ترسو في موانئهم، وعليهم أيضا ألا يحملوا سلاحا لأنه من الصعب على القوات البريطانية أن تفرق بين العدو والصديق المسلح».

(١) Marlowe, op. cit., P. 74.

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ١٢٥.

(٣) يلاحظ أن العلم الكويتي الخاص بدأ استخدامه بعد أن ضربت إحدى السفن الخيرية البريطانية سفينة كويتية لرفعها الراية العثمانية على اعتبار أنها من سفن الأعداء، الفرخان: مختصر تاريخ الكويت ص ١٢٢.



وكان من أثر التحركات العثمانية في مقاطعة الأهواز أن خشيت الحكومة البريطانية ما قد يترتب على ذلك من تهديد للمنشآت البترولية في المنطقة فتقدمت فرقة من القوات الهندية من قارون إلى الأهواز بهدف حماية هذه المنشآت من ناحية، فضلا عن تقديم الحماية لحاكمي الكويت والمحمرة والوقوف إلى جانبهما ضد احتمال تقدم ألماني تركي في مياه الخليج من ناحية أخرى، وفيما يبدو أن الضغط العثماني كان بالغاً أشده لدرجة استنجد معها الشيخ خزعل بالمقيم السياسي في الخليج في رسالة بعث بها إليه في ١٠ نوفمبر ١٩١٤، كما كان على الحكومة البريطانية أن تعزز ضماناتها بتقديم الحماية للزعماء العرب في جنوب العراق ووعدهم بتخليصهم من الترك، ومواصلة جهودها لطردهم من مقاطعات جنوب فارس، إلى جانب تقريرها احتلال ولاية البصرة.

وقد وضع الشيخ خزعل جميع إمكانياته تحت تصرف الإنجليز، وفي مقابل ذلك وجه له تأكيد بريطاني من قبل المقيم السياسي في الخليج جاء فيه: «لقد أمرتني حكومة صاحب الجلالة أن أقدم لكم مقابل هذه المساعدة القيمة وعدا بأننا إذا ما نجحنا، وستنجح بإذن الله، فإننا لن نعيد البصرة إلى الدولة العثمانية ولن نسلمها لهم أبداً، وقوضني إلى أن أؤكد لكم بصورة شخصية، وفي هذا الكتاب بأن حكومة صاحب الجلالة مهما طرأ من التبدل على شكل الحكومة الإيرانية، وسواء كانت هذه الحكومة ملكية مستبدة أم دستورية، مستعدة لأن تقدمكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضيها معا إذا تجاوزت الحكومة الفارسية على حدود اختصاصاتكم وحقوقكم المعترف بها، أو على أموالكم الموجودة في فارس... هذه التأكيدات معطاة لكم ولخلفائكم من الذكور من صلبكم وتبقى أبداً معمولاً بها، وفضلاً من ذلك فستبقى بساتين النخيل العائدة لكم في الجانب التركي من شط العرب كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم».

وتأكيداً لموقف الشيخ خزعل من الإنجليز أصدر بيانات متلاحقة إلى العشائر العربية في العراق والمحمرة يدعوهم فيها للانضمام إلى بريطانيا «الدولة الوحيدة المحبة لرفق البشر على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم»<sup>(١)</sup>.

(١) مصطفى عبد القادر التجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان من ص ١٤٩ / ١٥٠.





وقد تار الوطنيون على الشيخ خزعل لشده أزر الإنجليز ضد الدولة العثمانية، وفيما يرجع لدينا أن العثمانيين كانوا هم المحرضين لثورة السادة التي واجهها الشيخ خزعل إبان نشوب الحرب، ولما كان الشيخ مبارك بن الصباح يخشى من احتمال انتقال الثورة إلى إمارته، فقد رأى أن يمد صديقه خزعل بمخطوعين من بلاده، ولكن الكويتيين، وقد علموا أنهم سيقاتلون إخوانهم، أظهروا العصيان وجأهروا بالامتناع<sup>(١)</sup>، ووضح أن دعوة الجهاد الديني قد أثمرت ثمرتها في الكويت، لدرجة أثر معها مبارك أن يقابل الموقف بهدوء، فلم يجد ما يعجل موقفه أمام قومه سوى تذكيرهم بالصدقة التي تربط بينه وبين الشيخ خزعل، وأنه لم يقصد إلا حمايته وحماية أسرته وأمواله من التأثيرين عليه<sup>(٢)</sup> مراعاة لعاطفة الصداقة، وإن كان مبارك قد تبع ذلك بتقرير ضريبة فادحة على الذين تزعموا هذا التمرد كما نفى المحرضين عليه<sup>(٣)</sup>، واستدعى نفرا منهم بحضور الوكيل البريطاني في الكويت حيث وجه إليهم اللوم. وهكذا تكاد نلمح أن الشيخ مبارك قد واجه بوادر حركة عصبانية إن لم تكن بوادر حركة إسلامية حينما أعرب له الكثيرون من أنهم يعتبرون الخروج على الدولة العثمانية ارتدادا صريحا عن الإسلام<sup>(٤)</sup>.

وقد توفي الشيخ مبارك في المرحلة الأولى من الحرب، واعتبرت وفاته خسارة كبيرة لبريطانيا، خاصة وأن خلفاءه أبدوا ترددا واضحا في مساعدة الحكومة البريطانية، ولذلك كانت حريصة على تجديد تعهداتها معهم وتقديم مساعدات إليهم من آونة إلى أخرى، وخاصة في تحسين موارد مياه الشرب<sup>(٥)</sup>.

وفي ٢١ نوفمبر ١٩١٤ تم للإنجليز احتلال البصرة وأذاع السير برسي كوكس غداة احتلالها منشورا أكد فيه أن الإمبراطورية البريطانية تعوى عناصر

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) تار على الشيخ خزعل كل من غضبان البيان والسادة والبادية من أهالي الناصرية. النظر الشعلان: من تاريخ الكويت ص ١٤.

(٣) من مولاة الشيخ محمد الشقيطي والشيخ حافظ ومبة.

(٤) الشعلان: مصدر سبق ذكره ص ١٧١.

India Office Library B. 333 Note on Kuwait. (٥)



إسلامية أكثر مما تحتويه الإمبراطورية العثمانية المتداعية<sup>(١)</sup>. ولم تقتصر الحملة الإنجليزية على احتلال البصرة وإنما وجهت اهتمامها بعد ذلك إلى احتلال بغداد ردا على التحركات العثمانية الألمانية؛ إذ اتخذ الألمان من قنصليتهم في بغداد محورا لنشاط دبلوماسي واسع المدى في الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي منطقة المحيط الهندي بصفة خاصة فأعدت الكثير من البعثات السرية للاتصال بالحكام وأهمها بعثة أرسلت إلى فارس برئاسة وازماس Wasmas كان من أهم أهدافها الاتصال بأنصار ألمانيا والدولة العثمانية وتنظيم حرب غير نظامية ضد الإنجليز في مناطق النفط في جنوب فارس، وكذلك في سواحل الخليج التي يمكن أن يصل إليها النفوذ الألماني. وعلى الرغم من أن فارس أعلنت حيادها في الحرب إلا أنها لم تكن في مركز يسمح لها أن تؤكد أو تدافع عن هذا الحياد إذ إنها لم تستطع أن تتجنب نشاط الدول المتصارعة من الجانبين. وكان الإنجليز كثيرا ما يهتمون الدولة العثمانية بأنها لم تحترم حياد فارس، في حين أنهم لم يحترموا أنفسهم ذلك الحياد. كما أصبح القسم الشمالي الغربي من فارس منطقة قتال فعلى بين الروس والترك. ونتيجة للنشاط الذي بذله واسماس أصبحت القبائل في جنوب فارس إلى جانب ألمانيا حتى لقد أطلق على واسماس لقب لورنس فارس. والحقيقة أن الألمان قد نجحوا في سنوات ما قبل الحرب في تعزيز مركزهم الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية مع فارس<sup>(٢)</sup>، وعندما نشبت الحرب كانوا في مركز ملائم للقيام بنشاط ضد الحلفاء، وطالما كانت فارس محتفظة بحيادها فإنهم احتفظوا بعلاقاتهم الدبلوماسية والقنصلية وممثليهم التجاريين، ولكن لم يلبث أن أخذت كل من روسيا وبريطانيا تهدد حياد فارس بعد نشوب الحرب، وكذلك كانت تفعل الدولة العثمانية حليفة ألمانيا. وحول نهاية سنة ١٩١٤، كانت البعثة الألمانية المشكلة من واسماس وبعض الألمان الآخرين قد استطاعت الوصول إلى بغداد بهدف تخطيط بعض العمليات العسكرية في فارس، ومن أهم الخطط التي وضعت في ذلك الوقت، والتي لم يقدر لها أن تنفذ - بفعل المراقبة البريطانية الشديدة - الدخول

(١) Graves, op. cit., P.181.

(٢) راجع النشاط الألماني في فارس والخليج العربي في تاريخ الحرب العظمى، المجلد السادس نشر جريدة المنقطف ص ٤٩٦ وما بعدها.





إلى أفغانستان عبر فارس. ومن هناك تجرى محاولة لتحريض حبيب الله أمير أفغانستان ليقف إلى جانب ألمانيا بهدف مهاجمة الهند، والخطوة الثانية محاولة إثارة الأكراد في شمال فارس ضد الإنجليز والفرس. ومع ذلك فإن أهم العمليات المؤثرة هي التي قادها واسماس بنفسه في جنوب غرب فارس، واستهدف بها تهديد مستودعات النفط، والمصالح البريطانية في بوشهر.

وكان واسماس يعتمد على الفترة التي قضاها في بوشهر، حينما كان قنصلا لبلاذ، فيها في السنوات السابقة للحرب، في الحصول على تأييد من جانب أنصاره العديدين من الفرس، والذي تمكن بفضل مساعدتهم له من الاستيلاء على المنشآت البريطانية في شيراز ونجف في حصار المقبمية البريطانية في بوشهر، كما نجح في احتلال شيراز نفسها مما اضطر بريطانيا إلى نقل جزء من قواتها العاملة في العراق، وقد عطل البعض هزيمة كوت العمارة نتيجة لذلك. ولا شك أن هزيمة الإنجليز في عام ١٩١٧ قد أثرت على مركزهم في فارس فقد زحف العثمانيون شرقا إلى خانقين وهددوا من جديد آبار مسجد سليمان، وقابل الإنجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية تلك الآبار، وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا العسكرية ولم تكن ظروفها تسمح لها بفتح جبهة جديدة في فارس، ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى تكوين قوات من الوطنيين بقودها ضباط إنجليز، وبالفعل استطاع السير برسي سيكس<sup>(١)</sup> تكوين قوة كبيرة من الهنود والقبائل الفارسية والعربية التي انحازت إلى الإنجليز ولم تنابر الحركات الإسلامية التي كانت تعطف على دولة الخلافة الإسلامية وحليفها ألمانيا، وقد عرفت هذه القوة باسم South Persian Rifles وبفضل نشاط سيكس أخذ مركز واسماس يتدهور تدهورا سريعا<sup>(٢)</sup>، واستطاعت بريطانيا خلال العامين المتبقين من الحرب المحافظة على سيطرتها في جنوب فارس والخليج العربي.

(١) السير برسي سيكس كتابا معروفا عن تاريخ فارس :

Sykes, Sir Percy, History of Persia, London 1931.

(٢) عقب حملة ١٩١٨ هرب واسماس، ولكن لم يلبث أن اعتقله الفرس وسلموه إلى الإنجليز الذين أرسلوه

بدورهم إلى ألمانيا انظر Marlowe, op. cit., P. 44

ومن حيث تعامل بريطانيا مع رؤساء الخليج فقد حرصت بعد قيام الحرب على جمع الرؤساء التابعين لها والزامهم بسياسة موحدة إذ إنها كانت تخشى خلال وقوع العمليات العسكرية في شمال الخليج وشط العرب والبصرة من أن تستغل الدولة العثمانية العاطفة الدينية لجذب أولئك الرؤساء إليها بشكل قد يؤدي إلى عرقلة خطط سير الأساطيل البريطانية أو نقل قواتها عن طريق الخليج أو إفساد الحصار الذي قررت فرضه على الدولة العثمانية من المنافذ العربية، ولذلك رأت أن تسبق الدولة العثمانية في الاستفادة من أولئك الرؤساء الذين سبق لها أن تحالفت معهم؛ ومعرفه موقفهم من الدولة العثمانية حتى إذا ما وجدت منهم ميلا إليها جمعت كلمتهم تحت إمرة من نراه أكثر استعدادا لتأييدها ومساندتها، ولذلك سارع اللورد هاردينج Hardinge نائب الملك في الهند بالقيام برحلة إلى الخليج العربي<sup>(١)</sup>، وفي خلالها عمل على تنظيم اجتماع يضم كل من ابن سعود حاكم نجد والإحساء والشيخ خزعل حاكم إمارة عربستان والشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين والسيد تيمور بن فيصل سلطان مسقط في ضيافة الشيخ مبارك بن الصباح بالكويت؛ لتوسط المدينة وأهميتها في العمليات العسكرية البريطانية في منطقة الخليج وشط العرب، إذ اهتمت الحكومة البريطانية بالتحالف مع أمراء العرب لكي ينضموا إلى جانبها عند الحاجة أو تضمن حيادهم لئلا تقوم الدولة العثمانية بتأليف كتلة من الحكام المواليين لها تقطع عليها سبيلها أو تنقل قواتها عن طريق الخليج. وقد أبقى السير تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد هاردينج نائب الملك في الهند يطلب منه الاهتمام بكسب ولاء أمراء العرب، وجاء في البرقية إن العرب مترددون وقد ينحازون إلى الأتراك إذا نحن لم نبذل الوسائل الفعالة في الإغراء. وقد عرف الاجتماع الذي دعا إليه هاردينج باسم مؤتمر الكويت الأول تمييزاً له عن مؤتمر ثان انعقد بالإمارة في العام التالي وسوف نشر إليه فيما بعد.

(١) عرض اللورد هاردينج رحلته التي قام بها في الخليج عقب نشوب الحرب العالمية الأولى ضمن مذكراته عن السنوات التي قضاها نائبا للملك في الهند انظر: Lord Hardinge, My Indian years. The Reminiscences of Hardinge of Pankhurst, London 1945 pp. 111-114 see also Hardinge, Old Diplomacy, London 1947.





وتولى اللورد هاردينج بعد وصوله إلى الكويت في يناير ١٩١٥ رئاسة المؤتمر<sup>(١)</sup>. وحضر الاجتماع كل من السير برسي كوكس الذي وفد من البصرة والوكيل البريطاني في الكويت والشيخ مبارك بن الصباح. على أن هذا المؤتمر لم يسفر عن نتيجة ذات أهمية بالنسبة لحكومة الهند، إذ لم يلب الدعوة من أمراء العرب الذين وجهت إليهم الدعوة لحضور هذا الاجتماع سوى الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين الذي أوفد ابنه حمد ليحضر المؤتمر نيابة عنه، أما عبد العزيز بن سعود فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تجد في ذلك المؤتمر فرصة للاجتماع به إلا أنه لم يلب الدعوة، على الرغم من أن الشيخ مبارك قد كلف من قبل حكومة الهند أن يبذل كل ما في وسعه لحثه على ضرورة الحضور، وبالفعل أخذ مبارك خلال الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر يلح عليه بالحضور إلى الكويت، ويحذره من أن يمنعه عن حضور المؤتمر أى مانع، سيما ابن الرشيد فإن الاشتغال بمحاربته قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة غريمه في أعين الإنجليز أو الترك. ولكن فيما يبدو أن عبد العزيز كان مشغولاً بالفعل بأمر ابن الرشيد لدرجة حالت بينه وبين حضور المؤتمر، أو لعله فيما يعتقد البعض قد استاء من عقد المؤتمر في الكويت؛ إذ كان قد تولد بينه وبين الشيخ مبارك شيء غمير قليل من الشك والتحاسد. أما تيمور بن فيصل سلطان مسقط فلم يحضر الاجتماع بدوره لانشغاله بقمع الثورة الإياضية التي قامت ضد حكمه، كذلك انشغل الشيخ خزعل بقمع ثورة السادة في بلاده، أو لعله من ناحية أخرى قد استسلم للمعارضة الشعبية التي قامت ضد هذا المؤتمر، وإزاء هذه الظروف لم يجد اللورد هاردينج بدا من تأجيل المؤتمر إلى وقت آخر، غير أنه لم يشأ أن يفض الاجتماع دون استفادة فأراد أن يذكر الشيخ مبارك بفضل الحكومة البريطانية عليه وعلى رعيته وما نالته الإمارة من الأمن والحماية أثناء الحرب وتمتعها دون سواها بالأرياح الطائفة. ويبدو أن الشيخ مبارك قد أحس بالضغط الإنجليزي الواقع على إمارته نتيجة الحرب، ومن ثم دار جدل عنيف بينه وبين اللورد هاردينج أكد فيه مبارك أنه وقف مع الإنجليز ضد العثمانيين لطمع العثمانيين في إمارته، ولكنه أشار إلى ما يقوم به الوكلاء البريطانيون من

استغزازات ومحاولات للتسلط على الإمارة، وقد طمأنه اللورد هارنج بأنه ليست لحكومة الهند أية أطماع في إمارته، وهي لم تأت الكويت إلا لصد العثمانيين عنها، على أنه إذا بدا من أحد وكلائها شيئا فيما عليه إلا أن يرفع الأمر إليها.

والواقع أن زيارة اللورد هارنج إلى الكويت على الرغم من أنها لم تسفر عن شيء ذي بال، إلا أنها توضح لنا شدة اهتمام حكومة الهند بأمراء الخليج العربي في ظروف الحرب، ويظهر ذلك من اتجاهها لكسب صداقة ابن سعود. والحقيقة أن ابن سعود لم يصادف مشكلات تذكر حينما مال إلى التعاون مع الإنجليز، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خصما تقليديا للدولة العثمانية؛ فهي ترفض زعامتها الروحية، وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود كان مشتبكا في صراعات منمرة ضد آل الرشيد حلفاء العثمانيين في حائل<sup>(١)</sup>، ولم يكن بحاجة إلى من يغريه بالتعاون مع الإنجليز وعداء الترك لما عاناه منهم. أما عن الدولة العثمانية فإنها لم تضيع الفرصة من جانبها، فطلبت عند نشوب الحرب مساعدة من كل عبد العزيز بن سعود والأمير ابن الرشيد رغم العداء القائم بينهما<sup>(٢)</sup>. وكانت بوادر عناية الإنجليز بعبد العزيز قد بدأت قبل أشهر من قيام الحرب بوصول مبعوث بريطاني يدعى الكابتن شكسبير Shakespeare الذي أوفد من قبل السير يوسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج بقصد التعرف على شخصية الأمير عن كثب. وقد بعث شكسبير إلى حكومته بتقرير مفصل عن مشاهداته في نجد، وأكد في هذا التقرير نجاح عبد العزيز في السيطرة على القبائل وكيحها عن غواتدها المتوارثة وإشاعة الأمن في البلاد بعد أن كانت صحراء نجد موطنا للسلب والنهب<sup>(٣)</sup>.

وعند نشوب الحرب مباشرة وجد عبد العزيز أن الفرصة قد سنحت له لتعزيز مركزه وإبراز شخصيته في الجزيرة العربية والخليج، فأرسل عدة رسائل إلى كل من الشريف حسين وابن الرشيد وإمام اليمن ومبارك بن الصباح يطلب منهم الاتفاق على رأى موحد إزاء الحرب الدائرة، وأن يعقدوا اتفاقا فيما بينهم يهدف إلى إنقاذ

(١) صلاح العقاد : البعثات السياسية في الخليج العربي ص ١٢٧.

Graves, op. cit., P. 105, (٢)

(٣) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها ج ٢ ص ١٦٢.





العرب من الحرب أو تقرير التحالف مع الدولة التي تتعهد بصيانة وتعزيز المصالح العربية من ناحية، ومصالحهم كأمرأ من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>، ولكن لم يصل الأمر إلى اتفاق فيما بينهم، فقد اقترح مبارك أن يقتصر الوضع على الاجتماع الذي سينعقد في إمارته والذي سيحضره اللورد هاردنج، أما إمام اليمن فلم يرد على رسالة ابن سعود؛ في حين اكتفى الشريف حسين بإيفاد ابنه عبد الله إلى حدود نجد، للتباحث في الأمر مع مبعوث ابن سعود، ولكن الاثنين اختلفا دون أن يصلا إلى قرار. أما عن ابن الرشيد فقد أصر على موقفه المؤيد للدولة العثمانية وصارح ابن سعود بأنه من رجال الدولة المخلصين، يحارب إذا حاربت ويصالح إذا صالحت.

والواقع أن الدولة العثمانية من ناحيتها لم تفقد الأمل في إمكانية استمالة الأمير عبد العزيز إلى جانبها إذ أرسلت وفدا عثمانيا يحمل إليه عشرة آلاف ليرة ذهبية، وكان من بين أعضاء هذا الوفد السيد محمود شكرى الألوسى، الذى طلب من ابن سعود أن يتخذ جانب الدولة العثمانية، ولكن ابن سعود أوضح له أنه لا يمكنه مقاومة الإنجليز فى الوقت الذى تقدمت فيه قواتهم صوب البصرة. وقد حاولت الدولة العثمانية استمالة إليها بوفد آخر برئاسة طالب النقيب، ولكن النقيب لم يلبث أن فوجئ بعد وصوله إلى الرياض باحتلال الإنجليز للبصرة، وتوسط ابن سعود لدى الإنجليز حتى أعادوه إلى بلاده<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن ابن سعود اتخذ جانب الإنجليز كما يتضح ذلك من مواقفه المتعددة<sup>(٣)</sup>، وخاصة بعد معاهدة الفطيف التى عقدها مع بريطانيا والتى سوف تشير إليها فيما بعد. إلا أن موقفه فى الحرب كان أقرب إلى الحياد، إذ رفض أن يشترك مع الإنجليز فى محاربة العثمانيين فى العراق، وفى نفس الوقت رفض أن يحارب الشريف حسين كما أراد الترك، وفيما يبدو أن ابن سعود وجد

(١) زهرة فريث. الكويت كانت منزلى ص ٣١

(٢) كانت الدولة العثمانية قد اعترفت بالأمير ابن سعود واليا على نجد ومتصرفية الأحساء وقد منحتة لقب باشا. انظر جريدة المقطم عدد ٧٦٨٢ فى ١٩١٤/٧/١، وكذلك Philby, John, Arabia P. 393

(٣) انظر تلك المواقف فى الكتاب الأسود ص ص ٨/٧ لم يذكر اسم المؤلف.

أن من الأفضل ألا يوزع قواته قبل أن يقضى على منافسة آل الرشيد له إذ ظل يعتبرهم مصدر الخطر الذي تتعرض له أسرته. ولا شك أن الإنجليز كانوا أكثر تقديرا للمشكلات التي كان يتعرض لها ابن سعود، فضلا عن أنهم كانوا يرون أن مصالحتهم قد تتفق في بعض الأحيان مع مصلحته، ومن هنا أوفد السير برسي كوكس - الذي أصبح في ذلك الوقت يشغل منصب الضابط السياسي لقوات حملة العراق - الكولونيل شكسبير الوكيل البريطاني في الكويت للقيام برحلة داخل الجزيرة العربية<sup>(١)</sup> بهدف الاتصال بالأمير عبد العزيز، وذلك للحصول على ضمانات ودية لصالح الحلفاء، ولكي يمثل في نفس الوقت مصالح بريطانيا في الرياض<sup>(٢)</sup>، وقد رأى الإنجليز أن ابن سعود قد يكون ذا فائدة كبيرة بالنسبة إليهم في أثناء احتلالهم للبصرة، إذ باستطاعته أن يجعل قبائل شمر، ورئيسها ابن الرشيد، والمتفق ورئيسها عجمي السعدون، مضطرة للبقاء على الحياد بدلا من تهديدها الجناح الأيسر للجيش البريطانية عند تقدمها من الفاو إلى الشمال. وكان شكسبير صغيرا مثاليا ذا ثقافة عسكرية وإدراك وبداية سياسية في تعامله مع العرب وربما كان خطؤه الوحيد في نظر فيليب أنه لم (يتنازل) في ارتداء الملابس العربية أثناء وجوده بين ظهرائي البدو في الجزيرة العربية<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن قصد الإنجليز اكتساب مساندة ابن سعود فقط، بل في نفس الوقت إلهاؤه عن التفكير في متابعة التوسع في سواحل الخليج<sup>(٤)</sup>. وقد عرض شكسبير على ابن سعود أن يعاون الجيش الإنجليزي في الهجوم على البصرة، ولكن ابن سعود وقد أدرك خطورة هذه المغامرة رفض الاستجابة إلى طلب شكسبير، وأوضح له كما أوضح للسير برسي كوكس أنه من طرف الإنجليز وأنه يود من صميم قلبه تحرير البصرة من الحكم التركي، ولكنه يرى أن تعقد بينه وبين إنجلترا معاهدة

(١) Carrothers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geographical Journal, Vol ix Mar - (١) reth June, 1922 PP. 521-525

Armstrong, Lord of Arabia p. 105. (٢)

Philby, Arabia pp. 234-235., (٣)

(٤) جان جاك بيرين: جزيرة العرب ص ٥١.





صريحة محددة الشروط والأهداف كي يستطيع القيام بعمل حاسم. وقد استمرت المفاوضات بينه وبين شكسبير عدة أسابيع دون أن تؤدي إلى نتيجة، إلى أن وضع الترك أنفسهم حدا لها بتأليب ابن الرشيد للهجوم على ابن سعود. وقد تمكن شكسبير الذي استطاع خلال إقامته القصيرة في نجد أن يفهم مشاكل ابن سعود كما يظهر ذلك في رسالة بعث بها إلى برسي كوكس مؤرخة في ١٦ يناير ١٩١٥ أشار فيها إلى القلق المتزايد الذي أخذ يتتاب الأمير الذي أكد له صداقته للإنجليز وعواطفه الدينية تجاه الدولة العثمانية، وأنه يطالب بعقد معاهدة بينه وبين الإنجليز لأن موقفه غير المحدد قد يسبب له حرجا بالغاً إذ قد يضطر في هذه الحالة إلى اتخاذ موقف قد يكون في صالح تركيا<sup>(١)</sup>.

ولم يكد يتقضى وقت طويل على وصول شكسبير إلى الرياض حتى كانت الحرب المتوقعة بين حائل والرياض قد بدأها ابن الرشيد بوحي من الأتراك، وبالفعل وصلت القوات التابعة لآل الرشيد إلى حدود الرياض في أواخر يناير ١٩١٥، وحينما كتب ابن سعود إلى ابن الرشيد يذكره بما بينهما من عهد ومصالحة أجابه بأنه من رجال الدولة المخلصين وليس لى صلح معك إلا إذا رضيت الدولة بذلك، وعلى الفور اتخذ ابن سعود الترتيبات اللازمة لمقاومة هجمات ابن الرشيد، وقد رافق شكسبير مضيفه في هذه الحملة وفيما يبدو أن إصرار شكسبير على الاشتراك في الحرب كان يقصد من ورائه الوقوف على المقدرة الحربية التي تتمتع بها القوات السعودية، وبالفعل اشترك شكسبير في المعركة التي نشبت بين قوات الأميرين في موقع قريب من زلفى، ولدينا تصريح أدلى به الأمير ابن سعود وفيه ما يؤكد بشكل قاطع اشتراك شكسبير في الحرب بأمر من حكومته، وقد اقتطف ويلسن جزءاً من هذا التصريح في كتابه عن الولاءات Loyalties ذكر فيه ابن سعود: «لقد حاربنا ضد الرشيد في أوطاوى وتلت ذلك معركة كبيرة

(١) كان شكسبير مزوداً بتعليمات من برسي كوكس بأن يستغل طموح ابن سعود في جعله يعلن الحرب على تركيا، على أن تتعهد بريطانيا بمساعدته إذا ما قام بهجوم على الشام أو العراق لتحرير العرب من سيطرة الترك، انظر:

Canning, Franco-British Rivalry, see also, Graves, op. cit., p. 189.

بالخسارة. إن صديقنا المخلص والشخص النادر الذي يطمح لنا الخير قد أصيب من بعيد ومات... وكنا قد ألحنا عليه ليركنا قبل القتال، ولكنه أصر على أن يخوضه قائلاً: «إن أوامري أن أكون معكم وفي ذهابي مخالفة لشرفي وأوامري ويجب أن أبقي بالطبع... أرجو إبلاغ أسفى لحكومة جلالة الملك»<sup>(١)</sup>.

وقد عرفت المعركة التي وقعت بين عبد العزيز وآل الرشيد بمعركة إجراب، وبدأت بتفوق ظاهر في قوات ابن سعود، وكان النصر حليف المشاة السعوديين في أحد الجناحين بينما كانت الغلبة لفرسان شمر في جناح آخر، أما شكبير فقد أصيب برصاصة أودت بحياته حيث كان باعتباره ضابطاً في سلاح المدفعية البريطانية يشرف على إطلاق القنابل من مدفع للميدان غنمته القوات السعودية من الأتراك ووضع في الاستعمال في المعركة<sup>(٢)</sup>. وقد أطلق الفرسان من العجمان صيحة الانهزام فانكشف جناح ابن سعود الأسير وأغارت عشائر ابن الرشيد عليه فاندحر الجناح، والنتيجة فوز بدو القريتين وهربهم بالذي غنموه، وعاد ابن سعود بقواته إلى الرياض كما عاد ابن الرشيد بقواته إلى حائل، وكل منهما يدعي النصر لنفسه. وبعد بضعة أشهر من هذه المعركة وقع الأميران صلحاً فيما بينهما وإن كان ذلك صلحاً إسمياً إذ إن الصراع لم يكف بينهما<sup>(٣)</sup>.

كان موت شكبير في يناير ١٩١٥ كارثة للإنجليز كما كان كارثة لابن سعود، إذ ظل الأخير متجهماً في خيامه لا يكاد يؤثر في التطورات الجارية في الاتجاه الأخرى من شبه الجزيرة العربية والتي جعلته الآن في مركز ثانوي؛ هذا علاوة على أنها زادت أعداءه وضخمت من قوتهم، وبرز من هؤلاء أمير حائل الذي انحاز إلى الأتراك، وكان أهم من غيره إذا ما قورن بالشريف حسين في الحجاز أو بالحكام الآخرين من حلفاء الإنجليز، وزاد الأمر سوءاً أن السير هرسي كوكس لم يكن مستعداً لأن يجازف بحياة أحد من ضباطه في مهالك الصحراء.

(١) التحكيم لسوية النزاع الإقليم بين مسقط وأبوظبي والمملكة السعودية ج ١ ص ٢٧٢.

see also, Wilson, Loyalties p. 31

(٢) الجدير بالذكر أن اسم الكائن شكبير لا يزال راسخاً في أذهان السعوديين عونه في سبيل الهدف الذي كانوا يحاربون من أجله. انظر زهرة فريش: الكويت كانت منزلي من من ٢١ / ٢٢.

(٣) صلاح الدين المختار: مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ١٦٩.





ولكن كوكس لم يلبث أن أخذ يقدر مركز الأمير ابن سعود، وبدأت بينهما اتصالات ساهم في تعزيزها ممثل ابن سعود في البصرة المدعو عبداللطيف بن منديل، وفي ديسمبر ١٩١٥ طلب كوكس من حكومته أن تفوضه في عقد معاهدة مع ابن سعود، وعلى أثر موافقة الحكومة البريطانية على ذلك بدأ كوكس يعمل على تنظيم مقابلة بينه وبين الأمير حيث أبحر من البصرة إلى ميناء العقير، و تمت المقابلة بالفعل في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وكان اجتماع العقير أول مرة يلاقى فيها ابن سعود السير برسي كوكس وإن كانا قد دخلا قبل ذلك في مراسلات ومفاوضات كثيرة<sup>(١)</sup>. وفيما يبدو أن كلا منهما قد أعجب بتخصية الآخر، وبعد أحاديث ودية وتأكيدات من ابن سعود بحرصه الشديد على المصالح البريطانية، وأن الولاة الذين يعينون من قبله في الهفوف والقطيف لديهم تعليمات مشددة برعاية هذه المصالح<sup>(٢)</sup>، وقع الاثنان على معاهدة تنظم العلاقات فيما بينهما في جزيرة دارين على مقربة من القطيف. وقد نصت هذه المعاهدة على اعتراف بريطانيا باستقلال ابن سعود وحماية بلاده ضد أي اعتداء خارجي قد يقع عليها، كما تضمنت نصا يقضى بعدم نقل ملكية أراضيها إلى أية دولة أجنبية ومنعه من إقامة علاقات سياسية مع أية دولة فيما عدا بريطانيا، ولم يبد عبد العزيز أية معارضة على نص المادة السادسة من المعاهدة التي تطرقت إلى الإمارات التي لها علاقة ببريطانيا، حيث تعهد فيها كما تعهد أسلافه من قبله على أن ينحاشي المداخلة في أمور الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان المشمولة بحماية الحكومة البريطانية، على أن تحدد حدود هذه الإمارات فيما بعد. وفيما يقال أن السير برسي كوكس انتهز فرصة اجتماعه بابن سعود ليعرض عليه مسألة الخلافة، ولكن ابن سعود كان من بعد النظر بحيث خشى أن تجره هذه المسألة إلى عداوة من قبل الأمراء العرب، فأشار بعرضها على الشريف حسين، فإن له من النسب ما يؤهله للوصول إلى ذلك المنصب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الفصل الثامن من كتابنا الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤ نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية.

وكذلك Graves, op. cit., p.198

Graves, op. cit., p. 198 (٢)

(٣) جمال الغزوي: ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة من ص ١٠١ - ١٠٢، انظر أيضا صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٧١.

وقد يكون من المناسب أن نحلل أهمية معاهدة دارين بالنسبة لكل من ابن سعود والحكومة البريطانية، فبالنسبة لبريطانيا نستطيع أن نحمل أهمية تلك المعاهدة على النحو التالي :

**أولاً :** إن عقد معاهدة مع ابن سعود يمكن أن يؤدي إلى سلامة المواصلات البريطانية إلى العراق، كما يستطيع ابن سعود بموجب ارتباطه ببريطانيا أن يقف ضد الاتجاه الموالي للترك من خلفاء الشيخ مبارك، هذا على الرغم من تعهده في هذه المعاهدة بعدم الاعتداء على إمارة الكويت ولا على غيرها من الإمارات المرتبطة ببريطانيا<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً :** إن اجتذاب الحكومة البريطانية لابن سعود إلى جانبها يجعلها تضمن عدم عداءه لشریف مكة الحسين بن علي، الذي كان قد أصبح منوطاً به القيام بدور هام لمصالح بريطانيا<sup>(٣)</sup>، خاصة وأن ابن سعود لم يكن صديقاً للشریف حسين بعد أن قامت بينهما كثير من الصراعات<sup>(٤)</sup>.

**ثالثاً :** رغبة حكومة الهند في إيجاد علاقات من الصداقة مع الأمير عبدالعزيز، تحثها لمصالح ملحة من أهمها التواء حدود الأمير مع مقاطعات قبيلة عنيزة الفاطنة على حدود العراق، وكان يحكم هذه القبيلة الشيخ فهد صديق ابن سعود، ولاشك أن هذه الصداقة يمكن أن تستغلها حكومة الهند في التأثير على الشيخ ليقف إلى جانبها، أو يبقى على حياده على الأقل مما يؤدي إلى حماية خطوط مواصلاتها إلى العراق، فضلاً عن أن مساعدة ابن سعود لبريطانيا ستكون بمثابة دعم لتفوذها في المنطقة.

**رابعاً :** كان من أهم الدوافع لعقد هذه المعاهدة المخاوف الشديدة التي أبدتها حكومات الساحل العثماني، نتيجة احتمالات التوسع السعودي عقب استيلاء ابن

(١) Graves, op. cit., p. 197.

(٢) Marlowe, op. cit., p. 48.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتأثير الإمبراطورية العثمانية ١٨٤٠/١٩١٤، الطبعة الأولى

ص ٩-٣





سعود على الإحساء في عام ١٩١٣. ولذلك كان من اللازم أن تعمل بريطانيا على إزالة هذه المخاوف وتأمين مركز الشيوخ الخاضعين لحمايتهم.

خامساً: ينبغي أن نلاحظ أنه قبل نشوب الحرب كان احتمال عقد معاهدة رسمية مع ابن سعود قد طرح جانباً، لأن الحكومة البريطانية كانت تفضل تهدئة العلاقات مع الدولة العثمانية، ولكن بإعلان الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا فقد هذا السبب وجاهته، ومن ثم سارع برسي كوكس بتوقيع هذه المعاهدة مع ابن سعود<sup>(١)</sup>.

وأما أهمية عقد معاهدة دارين بالنسبة للأمير عبد العزيز، فيمكن إبرازها على الوجه التالي:

أولاً: من الملاحظ أن ابن سعود في الفترة السابقة لعقد المعاهدة كان دائم الحذر، كما كان حريصاً على جمع المعلومات التي كانت تدور على مسرح السياسة في الجزيرة العربية، من ذلك أنه علم أن المعتمد البريطاني في عدن الجنرال شو قد اتصل بالإدرسي في عسير وشرع يفاوضه في عقد معاهدة بينه وبين الحكومة البريطانية، وأن هذه المعاهدة قد وقعت بالفعل وصودق عليها من قبل اللورد هاردينج نائب الملك في الهند، وعقب إبرام هذه المعاهدة في ٣٠ أبريل ١٩١٥ أعلن الإدرسي الحرب على الأتراك، وكان أول أمير عربي ينحاز إلى الإنجليز، وقد عرفت هذه المعاهدة باسم معاهدة جيزان كما نجح الإنجليز في إحراز نجاح آخر، فيفضل حاميتهم الحربية التي احتشدت في البحرين أصبحوا قادرين على إنزال قواتهم لاحتلال الإحساء وفرض الحصار على ابن سعود، وهكذا وجد ابن سعود نفسه مطوقاً بالنفوذ الإنجليزي شمالاً وجنوباً، هذا بالإضافة إلى تطويق أصدقاء الإنجليز له في كل من الكويت وعسير والحجاز، وبالتالي لم يعد يملك حرية

(١) British Relations with Wahabes, Ind. Office Political & External Files Vol 37. (١)  
وقد وقعت هذه المعاهدة في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وصدرت عليها حكومة الهند في ١٨ يولية ١٩١٦ انظر:  
Foreign Office, Persian Gulf No 67 p. 96.

الاختيار في سياسته نحو بريطانيا قرأى أنه من الأسلم أن يعمل على كسب صداقتها فكان عقده لهذه المعاهدة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: كان ابن سعود يرغب في عقد معاهدة مع بريطانيا يضمن بها موقفه من الشريف حسين خاصة لما توقعه من أن تؤثر صداقة بريطانيا للشريف حسين في مركزه، فضلاً عن قلقه إزاء الصراع الذي كان لم يحسم بعد بينه وبين غريمه ابن الرشيد في حائل<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: هنالك فائدة أخرى بالنسبة لابن سعود ساعدت على إلحاحه في ضرورة عقد هذه المعاهدة، من ذلك أنه كان يخشى أن تحتل إنجلترا - بالنظر لظروف الحرب - موانئ نجد والإحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية، ومن ثم كان حريصاً على عقد معاهدة مع بريطانيا تعترف له فيها بأن هذه البلاد قد أصبحت تابعة له، وأنه مستقل فيها بل وحمايته من أي اعتداء يقع عليه من قبل دولة أخرى<sup>(٣)</sup>، وبالفعل قام فلم المخابرات البريطانية بإحباط المحاولة التي قام بها الحاج عبد الحسين الجمعة في القطيف في حث الأتراك على استرجاع البلاد من ابن سعود<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن نخلص من ذلك، أن ابن سعود في عقده لهذه المعاهدة كان أكثر تقديرًا لقوة الإنجليز في الخليج وعلاقتهم بشيوخه وقوة أساطيلهم ومقدار خطرهم على الإحساء، التي ضمها حديثاً إلى ممتلكاته، وإمكانتهم حرمانه منها<sup>(٥)</sup>. والحقيقة أن ضمان بريطانيا لمركز ابن سعود، ومنحه مساعدات مادية وعينية، كانت أكثر مما يتوق إليه في ذلك الوقت؛ وذلك على الرغم من أن هذه المعاهدة كانت مثقلة لقدره فهي لم تنظر إليه إلا على أنه واحد من شيوخ الخليج الخاضعين لحمايتها والمرتبطين معها بمعاهدات مانعة Exclusive Treaties. فال معروف أن

(١) صلاح الدين المختار: مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٣٧٩.

(٢) Marlowe, op. cit., p. 44.

(٣) محمد رشيد رضا: الوهابيون والنجاشي ص ٧٢/٧٤.

(٤) محمد سعيد المسلم: ساحل الذهب الأسود ص ١٦٧.

(٥) Philby, Saudi Arabia pp. 234-235.





معاهدة القطيف كانت تشمل معظم المواد التي ذكرت في المعاهدات المانعة التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ الخليج، مثل عدم التنازل وعدم التاجير أو الرهن لأي قسم من أراضيها إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وكذلك عدم الاتصال بالحكومات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك وردت في المعاهدة بعض المواد التي لم ترد في المعاهدات الأخرى، نتيجة لظروف الحرب مثل حماية ابن سعود من أي اعتداء يقع عليه من قبل دولة أخرى.

وعلى الرغم من أن ابن سعود لم يكن يقصد بتوقيعه على هذه المعاهدة أكثر من الانتفاع بظروف الحرب في تقرير مساعدة سنوية له؛ إلا أن موافقة مستشاري الأمير على توقيع هذه المعاهدة قد اعتبره الكثيرون فيما بعد جهلاً منهم بما كان يجري في العالم الخارجي وعدم مقدرتهم على الاستفادة من الفرص التي توالى في ذلك الحين في تقرير مركز يتفق والمكانة التي وصل إليها ابن سعود ومدى تأثيره الإيجابي في خلال الحرب. ولذلك ما كاد ابن سعود يتوسع في ممتلكاته حتى طلب بنفسه تعديل معاهدة دارين تعديلاً يتفق مع المركز الذي وصل إليه في الجزيرة العربية، وبالفعل استبدلت هذه المعاهدة بمعاهدة جديدة أبرمت في جدة عام ١٩٢٧ بعد أن أصبح الأمير ابن سعود سلطاناً على نجد وملوكها على الحجاز واعترفت له الحكومة البريطانية في المعاهدة الجديدة بالاستقلال وإيجاد علاقات مع الدول الأجنبية والاتفاق معها حسب ما تمليه عليه مصلحة بلاده بعد ما كان محروماً من هذا الحق في المعاهدة السابقة<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن معاهدة القطيف «دارين» في عام ١٩١٥ لم تشجب الاتفاق الإنجليزى التركى الذى سبق أن وقعه بريطانيا مع الدولة العثمانية في يولية ١٩١٣؛ إذ أصرت بريطانيا على إلزام ابن سعود بهذا الاتفاق الذى لم تتم المصادقة عليه باعتباره وريثاً للإمبراطورية العثمانية في منطقة الخليج العربى. وما استلقت النظر في اجتماع العقير أن السير برسى كوكس لم يشر إلى المفاوضات والمراسلات التى كانت دائرة في تلك الآونة بين مكماهون والشرىف حسين. -  
والذى لا شك فيه أن ابن سعود استفاد فائدة كبيرة من توقيع معاهدة

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٢٥٧.



القطيف في إمداد بريطانيا له بالصلاح الذي كان في حاجة ملحة إليه لقائلة العجمان وآل الرشيد، هذا بالإضافة إلى المساعدات النقدية التي قدرت بعشرين ألف جنيه إنگليزي، والمساعدات العينية الأخرى التي قدرت بألف بندقية، كما سهلت له بريطانيا استيراد الذخيرة لحبائه الخاص من البحرين، حتى يستطيع أن يقى باحتياجات الحملة التي وجهها في ذلك الحين ضد قبائل العجمان<sup>(١)</sup>.

وكان من نتائج توقيع معاهدة القطيف أن توسط السير برسي كوكس بين عبد العزيز وسالم بن الصباح حاكم الكويت، إذ قبل ابن سعود أن يوقف استعداداته العسكرية ضد الكويت شريطة أن يقوم سالم بطرد العجمان من إمارته عند التجاؤم إليهما<sup>(٢)</sup>، والواقع أن شيخ الكويت كان يود توسيع إمارته على حساب مناطق العجمان في الجنوب فساعدتهم على الثورة ضد ابن سعود بتوزيع الأسلحة عليهم مما جعل مركز ابن سعود حرجا من كل جانب، فابن الرشيد يعد العدة لمهاجمة الرياض والشريف حسين في الحجاز يعمل على إضعاف ابن سعود والشيخ سالم في الكويت يشجع القبائل النائرة ضده.

والجدير بالذكر أن موقف ابن سعود في الحرب العالمية الأولى قد تعرض لجدل عنيف ولاختلاف وجهة نظر الكتاب الذين عارضوا لهذا الموضوع، فهناك من اعتبره التزم جانب الإنجليز، وهناك من اعتبره قد وقف على الحياد. وفي تقديرنا أن ابن سعود انحاز فعلا للإنجليز، على الرغم من أنه من الناحية القانونية لم يخرج عن موقف الحياد إذا ما قورن مثلا بالشريف حسين الذي صار حليفا رسميا للإنجليز. ويرى السير بولارد Bolland أن ابن سعود انحاز للإنجليز منذ أن أكد للمبعوث البريطاني شكبير أنه ملتزم جانب بريطانيا «وقليه ملئ بالسروور من تلك الفرصة التي استوجبت تأسيس علاقات جديدة صحيحة بينه وبين بريطانيا». وهكذا دخل ابن سعود في قائمة الأمراء الذين ساعدوا إنجلترا خلال الحرب، وإن الإخلاص الذي ساند به إنجلترا طوال الحرب ليعبر عنه بولارد بقوله «لقد كانت

(١) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 24 (١)

(٢) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٧٦.





مساعدة عبد العزيز قيمة ولو كان تسلم مقدارا أكبر من السلاح لكان حليفنا أكثر نفعا.

وقد يكون من المناسب ونحن بصدد تحليلنا لمعاهدة القطيف أن نعرض لأهم ما اشتملت عليه المعاهدة<sup>(١)</sup>:

**أولاً:** اعتراف الحكومة البريطانية بآبن سعود وخلفائه من بعده كحكام مستقلين، إذ جاء في المادة الأولى «أن الدولة البهية الإنجليزية أكيدا تعترف وتقر بأن التجرد والحسا والقطيف والجبيل وما يليها وحدودها التي ستذكر بها وستحدد بعد حين وبناذرها على شواطئ خليج فارس هي من ممالك آبن سعود المشار إليه حاكما مستقلا على الممالك المذكورة ورثيا مطلقا على عشائرها وبعده أولاده وأعقابها بالوراثة».

**ثانياً:** تقرير الحماية البريطانية لآبن سعود ضد أى عدوان خارجي.

**ثالثاً:** إشراف بريطانيا على علاقات آبن سعود الخارجية.

**رابعاً:** يتعهد آبن سعود بأن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن أية قطعة من الأراضي التابعة له، ولا يمنح امتيازاً للدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية وأن يتبع نصائحها التي لا تضر بمصلحته.

**خامساً:** يتعهد آبن سعود أن يبقى طرق الحج مفتوحة، وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم لشادية الحج.

**سادساً:** يتعهد آبن سعود بأن يمتنع عن كل مداخله في أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وعمان وسواحلها، وكل الشيوخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها.

والجدير بالذكر أن معاهدة القطيف وإن عنت بالحدود الشرقية لممتلكات آبن سعود إلا أنها لم تلتفت إلى الحدود الغربية بدليل أنها لم تحو في شروطها على أى

(١) انظر نص معاهدة القطيف في كتاب شبه الجزيرة العربية في القرن العشرين، للشيخ حافظ وهبه ص ٢٢٤.

التزام من قبل ابن سعود بعدم الاعتداء على الشريف حسين، الأمر الذي ترك الفرصة سانحة له لتوجيه نشاطه في الحدود الغربية لممتلكاته<sup>(١)</sup>.

وقد أصبح ابن سعود بعد توقيع هذه المعاهدة في مصاف أمراء الخليج والجزيرة العربية المرتبطين بمعاهدات مع بريطانيا. وفي العام التالي (١٩١٦) أخذت العلاقات تتوثق بينه وبين الحكومة البريطانية التي كانت تعول كثيرا على صداقته. وفي سبتمبر ١٩١٦ تسلم السير برسي كوكس رسالة من ابن سعود يطلب مقابلة ثانية. وفيما يبدو أن عبد العزيز كان أكثر إلحاحا في هذا الطلب إذ إنه في نهاية عام ١٩١٥ توفي الشيخ مبارك حاكم الكويت وعلى الرغم من أن تلك الوفاة كانت تبشر بحسن العلاقات بينه وبين الكويت خاصة بعد أن شهدت الشهور الأخيرة من حياة مبارك تحامدا وقلقا من جانب الشيخ الذي أخذ يساوره في شيخوخته قلق عنيف من طموح ابن سعود الذي دربه بنفسه على شئون السياسة؛ إلا أن خليفة مبارك الشيخ جابر لم يعمر طويلا ولم يؤد حكمه إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالخطر الذي كان من الممكن أن يتعرض له الأمير السعودي من جراء وجود اللاجئين العجمان في الكويت. وما أن خلفه الشيخ سالم ١٩١٧ - ١٩٢١، وقد عرف بخصومته الشديدة لابن سعود، حتى اتجه في سياسته نحو إظهار تلك الخصومة. وبالإضافة إلى ذلك الموقف من جانب الكويت كان ابن سعود في وضع لا يحسد عليه بسبب النزاع القائم فعلا أو الذي كان متوقعا حدوثه بصورة أعنف بين الرياض والحجاز من ناحية، وبين آل الرشيد في حائل من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>. ولذلك نجد أن ابن سعود يلجأ في طلب مقابلة السير برسي كوكس حتى يطلع به بنفسه على حقيقة الوضع الذي صار إليه. وقد أعيد اختيار العقير مكانا للاجتماع، وبالفعل وصل كوكس إلى سواحل الإحساء وقعت المقابلة فيما بينهما في ميناء العقير في ١١ نوفمبر ١٩١٦، وكان الاجتماع في ظاهره من أجل البحث

(١) Philby, Saudi Arabia pp. 272-273.

(٢) من المعروف أن ابن سعود لم يستطع التخلص من آل الرشيد إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد تم ذلك بإسقاطه حائل في ٢ نوفمبر ١٩٢٢، انظر حافظ وهبه: خمسون عاما في جزيرة العرب ص ٢٨.





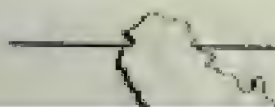
في الوسائل التي تمكن ابن سعود من السير قدما في حملته الهجومية التي كان ينوي القيام بها ضد ابن الرشيد . وقد أوضح ابن سعود للسير برسي كوكس فشله في إيقاع الضربة القاضية بغريمه بسبب حروبه المستمرة ضد آل مرة والعجمان، وأنه لا يستطيع أن يواصل الحرب في جبهتين في آن واحد . وقد عنى اجتماع العقير الثاني بمناقشة الطرق والوسائل التي تمكن ابن سعود من تجهيز حملة قوية ضد ابن الرشيد . وعلى الرغم من أن الاجتماع انصب في معظمه على هذا الموضوع إلا أن عبد العزيز حاول استغلال الفرصة لمعرفة موقف الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها مع الشريف حسين وخصوصا بعد إعلانه لأمراء الجزيرة العربية والخليج أن الإنجليز قد اعترفوا به ملكا على العرب . وقد أعطى السير برسي كوكس تأكيدات مشددة لابن سعود أن استقلاله لن يمس بأي وجه من الوجوه . وبالإضافة إلى ذلك تناول اجتماع العقير علاقات ابن سعود بشيخ الكويت ودعا السير برسي كوكس ابن سعود لياخذ مكانه في الاجتماع الذي قررت الحكومة البريطانية أن تعقده في الكويت بين الأمراء العرب، الذين اتخذوا جانب بريطانيا في الحرب لخلع الأوسمة والنياشين عليهم . وقد عرف هذا المؤتمر باسم مؤتمر الكويت الثاني تمييزا له عن المؤتمر الأول السابق أشارنا إليه . ولم يكن القصد من المؤتمر مجرد اجتماع ودي لحكام الجزيرة العربية والخليج، وإنما كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى مؤتمر الكويت نظرة أكثر عمقا؛ ذلك أنه بعد أن أعلن الشريف حسين ثورته حرصت الحكومة البريطانية على عقد هذا المؤتمر الذي اشترك فيه الأمراء العرب، كي تتحقق من حسن نواياهم نحوها من ناحية، وحثهم على شد أزر الشريف حسين وتأييد ثورته من ناحية أخرى، وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل في ٢٣ نوفمبر ١٩١٦، وحضره إلى جانب ابن سعود وجابر بن الصباح والشيخ خزعل أكثر من مائة من رؤساء العشائر العربية في الإحساء وجنوب العراق . وقد عهد إلى كوكس برئاسة المؤتمر حيث افتتحه بكلمة أظهر فيها حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب ورغبتها في استعادتهم لمجدهم الغابر، وحرصها على جمع كلستهم ليكونوا كتلة متماسكة؛ تستطيع صد أي اعتداء خارجي يقع على بلادهم، ثم وجه خطابه بعد ذلك إلى ابن سعود مستحثا إياه مساعدة الخلفاء، ثم تطرق إلى موضوع

الخلافة ووجوب انتفالها إلى العرب، وأجاب ابن سعود على خطاب كوكس  
بغضه الصريح للأتراك، ولكنه أشار بالنسبة لموضوع الخلافة - كما سبق أن أعلن  
لهاردنج - بأهمية إسنادها إلى الشريف حسين، ثم أعقبه الشيخ خزعل فأيد الوحدة  
العربية واستعداد العرب لمعاونة بريطانيا، أما الشيخ جابر حاكم الكويت فقد تردد  
في موقفه إذ كان يتنازعه موقفه المؤيد للأتراك باعتبارهم مسلمين، وموقفه المؤيد لما  
يتخذه العرب من اتجاه يجمعون عليه، ولم يجد في نهاية الأمر بدا من أن يعلن  
«إننا عرب فإذا ما اجتمعت كلمة العرب على شيء فإننا له من الطائعين».

وقد تناقلت الروايات بعض ما دار في المجلس من أحاديث فابن سعود قال:  
إنه عدو للترك وهم له أعداء، وأنه سيطاردهم ولو وحده، لأنه لا يذكر لهم سوى  
الشر له ولآبائه من قبل، فقد قتلوا من قتلوا منهم ومثلوا ببعضهم أشنع تمثيل كما  
اتهمهم بما أصاب الإسلام من ضعف، وختم حديثه بقوله بأنه لو كان في جسمه  
قطرة من دم تيل إلى الأتراك لبذل كل ما في وسعه لإخراجها. وضرب الشيخ  
خزعل أيضا على هذا الوتر وأشاد بموقف بريطانيا. أما الشيخ جابر وقد عرف  
بمبولة الدينية فقد أبى أن يساير الأميرين وأبدى من طرف خفي موقفه المؤيد  
للأتراك باعتبارهم مسلمين<sup>(١)</sup>. وقد بذل كوكس جهودا كبيرة في التخفيف من  
الشعور الموالي للدولة العثمانية والذي لاحظته بالنسبة للشيخ جابر، إذ حرص ألا  
يفض المؤتمر حتى يقسم كل من ابن سعود وجابر وخزعل بتحالفهم مع بريطانيا  
ضد العثمانيين<sup>(٢)</sup>. وانتهى المؤتمر بتقليد السير برسي كوكس كلا من الأميرين  
عبد العزيز والشيخ جابر وشاح نجمة الهند. وعندما أبلغ الشريف حسين بتناج  
مؤتمر الكويت استحسنة وقوى عزمه به وطلب من الحكومة البريطانية إبلاغ الأمراء  
شكره ونهائته، كما أبرق إلى ابن سعود بواسطة برسي كوكس يشكره على ما دار  
في المؤتمر ويحثه على الاتحاد وجمع كلمة العرب وبوصيه بتراعة حقوق جيرانه من  
أمراء الجزيرة العربية والإحسان إليهم وعلى الأخص شيخ الكويت.

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، ج ٢ ص ١٩٨.

(٢) Graves, op. cit., p. 213. See also, F.O. 371, 3047. Resident Persian Gulf to Secretary to the Govt. of India November, 1916.





وبعد انتهاء المؤتمر وصل كل من ابن سعود والشيخ خزعل إلى البصرة بدعوة من السير برسي كوكس . وقد نزل ابن سعود ضيفا عليه وعلى القائد العام لقوات جيش العراق ، وكانت هذه أول مرة يسافر فيها ابن سعود إلى خارج الجزيرة العربية ، وقد تأثر لدى رؤيته لذلك العدد الوافر من المعدات الحربية ، وربما أثر على نفسه أيضا أن تكون جرترديل واحدة من أكبر مضيفيه<sup>(١)</sup>.

وفي اجتماع البصرة تم الاتفاق على أن يتسلم ابن سعود شهريا خمسة آلاف جنيه وأربعة رشاشات وثلاثة آلاف بندقية مع كميات ضخمة من الذخيرة تكفي لتجهيز ما يقرب من أربعة آلاف مقاتل لمحاربة ابن الرشيد ومهاجمته في عاصمته<sup>(٢)</sup>. كما حرص كوكس على أن يعقد اجتماعا بينه وبين ابن سعود والشيخ فهد حاكم عيزة ، وكان هذا الاجتماع بهدف استغلال الحكومة البريطانية لحليفها الجديد ابن سعود بغية التوسط بينها وبين الشيخ فهد ، ويبدو بالفعل أن مساعدة ابن سعود لبريطانيا لدى شيخ عيزة كانت على درجة كبيرة من الأهمية بحيث قررت حكومة الهند أن تزيد المساعدة التي كانت تصرفها له إلى ١٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم عن طريق إتفاقية جديدة<sup>(٣)</sup>.

والأمر الذي لا شك فيه أن اجتماعات العقير والكويت والبصرة أدت إلى تحسن موقف الحكومة البريطانية ، خاصة بعد أن تم الاتفاق مع الشيخ فهد الذي كان يسيطر على الطريق الصحراوي بين بغداد ودمشق على حماية المواصلات في المناطق التي وصل إليها النفوذ البريطاني في العراق.

وقد استمرت حكومة الهند في توطيد علاقاتها بالأمراء العرب ظهر ذلك من البعثات المختلفة التي أرسلتها إلى كل من الشريف حسين والأمير ابن سعود (١٩١٧) ، وكان الغرض منها إزالة أسباب الجفوة بين الخليفين الرئيسيين لبريطانيا في الجزيرة العربية ، وبفضل تلك الجهود استطاعت بريطانيا طيلة سنوات الحرب أن

(١) فيليبي: تاريخ نجد ودعوة الشيخ عبد الوهاب السلفية (مترجم) ص ٣١٩

(٢) Philby, Saudi Arabia p. 274

(٣) استمرت المساعدة البريطانية لابن سعود من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣ ، انظر :

C.O. 727 vol. B Memo. 18 th Feb. 1924 Subsidies of Ibn Saud.

تحمي الإمارات العربية في الخليج من توسعات ابن سعود ونشاط الغواصات الألمانية، التي حالت بينها وبين الوصول إلى مياه الخليج بفضل التعزيزات القوية، وما يدل على إحكام بريطانيا سيطرتها على الخليج من الناحية السياسية خلال سنوات الحرب رسالة بعث بها اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية إلى السير برسي كوكس في ٢١ يناير ١٩١٧ جاء فيها "لقد قمتم بكل (نبل) بالمهمة التي وكلتها إليكم منذ ثمانية عشر عاما. . لقد جعلت من نفسك ملكا على الخليج وعندما تنتهي الحرب فسوف نعزز تلك المملكة، ونعمل على ألا يقوم أحد بالتراجع هذا التاج منكم".

ولا شك أن ظروف الحرب، وما تبعها من إجراءات عسكرية قد ساعدت على تدعيم السيطرة البريطانية في الخليج بصورة تفوق كثيرا ما كانت عليه في السابق، وساعدت الظروف الدولية بريطانيا على تحقيق تلك السيطرة إذ إن الدول التي نازعتها النفوذ في الخليج لم تلبث أن خرجت من حلبة التنافس، ألمانيا لهزيمتها في الحرب، وروسيا لتغير أوضاع الحكم بها ودعوة قادتها الجدد إلى التخلي عن الأطماع القيصريّة. أما فرنسا فقد سلمت لخليفتها بالنفوذ وبأدرت إلى إغلاق قنصليتها في مسقط في عام ١٩٢٠ كآخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في الخليج العربي. وكان لاختفاء الدولة العثمانية سيرا في أن أصبحت السيطرة البريطانية في الخليج تمتد من شط العرب شمالا حتى (خط الهندي جنوبا، بينما كانت في وجود الدولة العثمانية وطبقا للاتفاق الإنجليزي التركي في يولية ١٩١٣ تبدأ من نهاية شبه جزيرة قطر. وهكذا حق لكثيرين من الكتاب أن يصفوا الخليج بأنه أصبح بحيرة إنجليزية British Lake.

وعند انتهاء الحرب قامت وزارة الخارجية البريطانية بإعداد سلسلة من المنشورات بإشراف القسم التاريخي بها يشار إلى كل من منشور منها عادة باسم دليل الصلح، إذ كان القصد منها أن يسترشد بها المندوبون الإنجليز في مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٩. وقد أكد الدليل المعنون بـ(الخليج الفارسي) النفوذ الذي وصل إليه الإنجليز، وأن جميع رؤساء الخليج قد خضعوا للسيطرة البريطانية لدرجة أنه على الرغم من قلة التدخل البريطاني في شئونهم





الداخلية، إلا أنهم أصبحوا خاضعين فعلا للتفوذ الإنجليزي فيما يتعلق بشئون علاقاتهم الخارجية، بل إنهم مدينون إلى حد كبير بوجودهم في الحكم بفضل اتحادهم مع الإنجليز<sup>(١)</sup>.

وقد استتبع نهاية الحرب اتخاذ مواقف قانونية بشأن وضع إمارات الخليج التي كانت تحت السيادة العثمانية، وقد ظهر ذلك واضحا بالنسبة لإمارة الكويت، وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بمقتضى تبليغ ١٩١٤، أن تعترف بها كإمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية، غير أن اقتراح المندوب السامي البريطاني في العراق بإعلان الحماية البريطانية على الكويت والبحرين وغيرها من إمارات الخليج لم يجد تأييدا من قبل حكومة الهند التي وضعت في اعتبارها احتمالات إثارة الشكوك لدى العرب وبالتالي إغراق الحكومة البريطانية في التزامات ثقيلة من النواحي العسكرية والاقتصادية<sup>(٢)</sup>، ولذا استبعد هذا الاقتراح بعد أن رأت حكومة الهند تأجيل اتخاذ أى موقف بشأن الكويت حتى يتم وضع تنظيم إدارة العراق في عهد الانتداب. وكان الموقف أكثر سهولة بالنسبة للبحرين، فبحكم اتخاذها قاعدة بريطانية في خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها عن مجال السيادة العثمانية، فقد أصبحت أقرب إلى الخضوع للحماية البريطانية التي ظهرت واضحة في عام ١٩١٣ بتطبيق أمر في المجلس عليها Bahrain Order in Council، وفي عام ١٩١٨ اقترحت وزارة المستعمرات البريطانية، التي أصبحت مسئولة طبقا لتوصيات لجنة سميث Masterton Smith عن مستقبل الساحل العربي للخليج، أن تضم الكويت إلى الإدارة البريطانية في العراق، ولكن وزارة الخارجية رفضت الأخذ بهذا الاقتراح، خاصة وأن تركيا تخلت لخصائع القوى المتحالفة بمقتضى المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر ١٩٢٠ عن كل حقوقها وادعاءاتها على المقاطعات العربية، ومع ذلك استمر الأمر معلقا حتى توقيع معاهدة لوزان ١٩٢٣؛ إذ لم يصدر أمر في المجلس خاص بالكويت إلا في مارس ١٩٢٥<sup>(٣)</sup>.

Handbook Prepared under the Direction of Great Britain Foreign Office. His-<sup>(١)</sup> torical section. Persian Gulf No. 67 London 1920

I.O.B. 395 Kuwait 1908-1928 Ist. October, 1928 <sup>(٢)</sup>

F.O. 371, 18912, The Kuwait Order in Council <sup>(٣)</sup>

وفي خلال العشرينيات من هذا القرن أصبحت شؤون الخليج في حالة من الاستقرار السياسي بعد التغيرات العنيفة التي صاحبت الحرب وأعقبها، والتي أدت إلى إزاحة الإمبراطورية الألمانية والدولة العثمانية، ووضعت نهاية للأسرة القاجارية في إيران، كما شهدت تقوية السلطة في أواسط الجزيرة العربية وظهور دولة متقلة بزعامة ابن سعود. وبالنسبة للنفوذ البريطاني الذي كان قويا قبل الحرب أصبح أكثر تفوقا بعد الحرب، فروسيا لم يعد يخشى بأسها في ذلك الوقت، كما وقع العراق تحت الانتداب البريطاني.

على أنه إذا كانت بريطانيا قد استطاعت حماية معظم إمارات الخليج فإنها لم تستطع أن تحمي إمارة عربستان من الغزو الإيراني الذي تعرضت له في عام ١٩٢٥<sup>(١)</sup>. ويبدو أن الحكومة البريطانية اتخذت عن تأييد الشيخ خزعل رغم وعود الحماسة التي قدمتها له خلال سنوات الحرب العالمية الأولى نتيجة لفشل سياستها في إيران، كما أنها كانت حذرة من وقوفها في وجه رضا خان كي لا يؤدي تماديها في الضغط عليه إلى ارتكائه في أحضان السوفيت<sup>(٢)</sup>. وقد نجح رضا خان في السيطرة على عربستان، وقام الجنرال زاهدي باتباع أساليب عنيفة استهدف بها فصم الروابط بين عربستان والوطن العربي. ولم تلبث إيران أن حققت نجاحا في تقريس المنطقة والقضاء على مقوماتها العربية، مما أدى إلى قيام عدة انتفاضات وطنية تمخضت عن تأسيس جبهة تحرير عربستان<sup>(٣)</sup>.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية الخليج الاستراتيجية، إذ أصبح مركزا للطيران العسكري والمدني بين أوروبا والهند والشرق الأقصى وإستراليا، كما أضفى اكتشاف النفط أهمية أكثر على الخليج من الناحية الاقتصادية وذلك بإمداده لدول غرب أوروبا بالوقود<sup>(٤)</sup>. وفي خلال هذه الفترة أيضا حدثت تطورات سياسية عظيمة الأهمية في إمارات الخليج العربي، فالحرين بفضل سبغها

(١) Marlowe, op. cit., p. 76

(٢) مصطفى عبد القادر الشجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان من ١٢٤٠ / ١٢٤٨

(٣) المرجع السابق من ص ٢٥٨ / ٢٥٩

(٤) Marlowe, op. cit., p. 76 ff. (١)





الإمارات الأخرى في استغلال النفط أخذ سكانها يشعرون بانتعاش اقتصادي إذا ما قورنوا بسكان الإمارات الأخرى، وهذا الانتعاش أدى إلى ظهور طبقة عاملة وضح اهتمامها بالأوضاع السياسية، كما أخذت تظهر استياءها من السيطرة البريطانية التي أصبحت منذ عام ١٩٢٥ تمارس إلى حد كبير بواسطة المستشار البريطاني شارلس بلجراف Belgrave، وعلى الرغم من أن شيوخ البحرين حاولوا الاستجابة إلى المطالب الوطنية إلا أن الاستياء كان نتيجة لوجود بلجراف من ناحية، ونمو الوعي الوطني في الإمارة من ناحية أخرى.

أما إمارة الكويت فقد حكمها الشيخ أحمد الجابر من ١٩٢١ - ١٩٥٠ الذي أخذ يعاني خلال حكمه الطويل سلسلة من خيبات الأمل من جراء علاقته بالإنجليز، حدث ذلك في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ حيث سلبه الإنجليز قسما كبيرا من مقاطعاته ضمت إلى نجد، وفي عام ١٩٢٩ ظهر الضغط البريطاني واضحا على إمارته حينما منع من أن يستغل ثورة الإخوان لإحراج مركز ابن سعود، وكان ذلك مبعثا آخر لاستيائه من الإنجليز، كما أن النفوذ البريطاني في العراق لم يكن على درجة كافية للتأثير على الحكومة العراقية لاحترام الوعود البريطانية التي قدمت لحاكم الكويت في عام ١٩١٤، والخاصة بإبقاء ملكياته لبعض بساتين النخيل في الفاو والبصرة معفاة من الضرائب.

وهذه الأسباب التي ذكرناها ارتبطت جميعها لكى تنفع الشيخ أحمد الجابر أن الإنجليز غير قادرين، أو بالأحرى غير راغبين في حماية مصالحه تجاه جيرانه الأقوياء، وكان من نتيجة ذلك أن علاقة الكويت بالإنجليز في عهد الشيخ أحمد الجابر لم تكن يمثل تلك الدرجة من القوة التي كانت عليها في خلال عهد الشيخ مبارك، وإن كانت الصلات الوثيقة عادت من جديد بعد ظهور النفط في الكويت، إذ ظهر اتجاه بريطانيا الواضح نحو المحافظة على ثروة الإمارة من أطماع جيرانها. إذ لم تكن بريطانيا على استعداد في ظل هذه الظروف الجديدة أن تضحي بمصالح الكويت. لأن الكويت وإن لم تكن الجوهرة اللامعة في التاج البريطاني فإنها كانت في طريقها لكى تكون الحصن الرئيسى لمنطقة الإستراتيجية في

الشرق الأوسط نتيجة زيادة كميات النقد المكتسب من شركات النفط البريطانية والأمريكية العاملة فيها<sup>(١)</sup>.

أما إمارة قطر فقد قبل حاكمها الحماية البريطانية بمقتضى اتفاقية ١٩١٦ ، وقد أنفذته تلك الاتفاقية من التوسع السعودي في مقاطعاته ، والحق أن اعتناق أهالي قطر للعقيدة السلفية بالإضافة إلى المنازعات التقليدية بين قطر والبحرين جعلت شيوخ قطر ينظرون إلى ابن سعود على أنه حاميا أكثر من كونه غازيا<sup>(٢)</sup>.

وقد تميزت مشيخات الساحل العماني في فترة ما بين الحربين العالميتين بالمنازعات الداخلية والاغتيالات الأسرية ، بالإضافة إلى الحروب بين هذه المشيخات خاصة أبوظبى ودبى التى استمرت حتى عام ١٩٤٨ . واستطاعت إمارة الشارقة أن تصل إلى مركز هام بين مشيخات الساحل بفضل اتخاذها مركزا لشركة الخطوط الجوية الإمبريالية ، والتي أصبحت تعرف باسم شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار B.O.A.C. ، كما أن معظم شيوخ الساحل وقعوا امتيازات لاستغلال النفط مع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية . كما استبدل الوكيل الوطنى فى الشارقة بضابط بريطانى بعد تأسيس قاعدة للسلاح الجوى البريطانى فى المنطقة . وازدادت أهمية الساحل العربى للخليج استراتيجيا ، إذ لم تكن بريطانيا بعد أن فقدت مركزها على الساحل الإيرانى على استعداد لكى تفقد نفوذها على الساحل العربى ، ومن هنا اتجهت السياسة البريطانية إلى الوقوف بصلاية ضد ابن سعود ، ومنعه من التطلع إلى شيوخ الساحل ، وذلك بتشديد السيطرة البريطانية عليهم<sup>(٣)</sup>.

أما عن سلطنة مسقط وإمامة عمان فقد نظمت العلاقات بينهما بمقتضى معاهدة السيب - ١٩٢٠ ، إذ التزم إمام عمان بكبح جماح القبائل الخاضعة له من مهاجمة المناطق الساحلية فى مقابل تعهد من السلطان ألا يتدخل فى شئون الإمامة الداخلية . ويرى بعض الباحثين أن معاهدة السيب حوت اعترافا من الإمام بسيادة السلطان على جميع مناطق عمان ولكن هذه السيادة رفضت تماما من الإباضيين

Marlowe, op. cit., p. 135.

Ibid., P. 120.

F.O.371/ 12247: Haworth to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1st. Sept. 1927 Enclosure 3 in No. 1

(١)

(٢)

(٣)





عقب وفاة الإمام الخليلي في عام ١٩٥٤، مما أبرز إلى الوجود القضية العمانية في المجالين العربي والدولي<sup>(١)</sup>.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ تولت بريطانيا بمفردها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج، واشتركت مع الاتحاد السوفيتي في احتلال إيران، وقسمت البلاد كما كانت في عهد الاتفاقيات الاستعمارية السابقة إلى منطقتي نفوذ، الشمالية ترابط فيها قوات سوفيتية، والجنوبية تحتلها قوات بريطانية. وقد اكتسب الخليج العربي منذ قيام التحالف السوفيتي البريطاني في خلال الحرب العالمية الثانية أهمية استراتيجية خاصة، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا إلى أن الطريق البحري القصير في المحيط المتجمد الشمالي كان واقعا تحت رحمة الغواصات الألمانية. ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي التي مهدت سبل الاتصال البري عبر إيران بين الخليج من جهة وبين أراضي الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، إذ إن إنشاء خط حديدي على هذه المسافة الطويلة كان يتطلب إمكانيات هائلة وقع عبؤها على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن صارت حليفة لكل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي.

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى تأثير اقتصادي سيئ على الإمارات العربية المنتجة للنفط بعد أن توقف إنتاجها، وقد عانى ابن سعود بصفة خاصة من أزمة اقتصادية عيفة على أثر توقف حركة الحج بالإضافة إلى توقف أعمال شركة الزيت العربية الأمريكية، وقد أمكن التغلب على هذه الأزمة بمساعدات بريطانية، بالإضافة إلى دفع عوائد مقدما من جانب الشركة الأمريكية المستغلة، وإن كان ذلك محددا باعتبارات تجارية بحتة، وإلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب حول نهاية عام ١٩٤١، كان على ابن سعود أن يعتمد إلى حد كبير على المساعدات البريطانية، وعلى إمدادها له باحتياجاته الأساسية، وفي مقابل ذلك نجد أنه على الرغم من أنه استمر محايدا من الناحية الرسمية إلا أنه أعطى ثقته الكاملة لبريطانيا، حتى أن شركة الزيت العربية الأمريكية أخذت تعرب عن قلقها للولايات

(١) انظر دراستا عن الأصول التاريخية لقضية عمان - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثاني عشر، ١٩٦٤ - ١٩٦٥.

المتحدة الأمريكية من تعاظم النفوذ البريطاني، وبذلك يخشى على مصير الامتيازات الأمريكية الخاصة بالنفط. وإلى ذلك الوقت لم تكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعرف طريقا لمساعدة قانون الإعارة والتأجير - LEND- LEASE أو أى نوع آخر من المساعدات إلى السعودية كوسيلة لمنعها من السقوط فى أيدى النفوذ الإنجليزى، وكل ما فعلته الحكومة الأمريكية هو أنها طلبت من الحكومة البريطانية أن تخصص جزءا من القروض التى تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة متطلبات الحكومة السعودية. ونتيجة لذلك بلغت القروض البريطانية لابن سعود التى كانت تقدر بـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٤٠ إلى أكثر من مليون جنيه فى عام ١٩٤١ وإلى ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال عام ١٩٤٢، وحول نهاية ذلك العام تضخمت القروض البريطانية إلى درجة انحاء بريطانيا إلى إنشاء بنك مركزى فى السعودية لإدخالها فى منطقة الإستراتيجية. وقد خشيت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل بريطانيا الموقف فى الحصول على احتكارات خاصة بالنفط ولذلك أعلنت حكومة الرئيس فرانكلين روزفلت بأن الدفاع عن السعودية أمر حيوى للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن مساعدات قانون الإعارة والتأجير تأتى مباشرة من الخزانة الأمريكية. وهذا القرار الأمريكى الذى صدر فى عام ١٩٤٢ يحدد نهاية الدور البريطانى وبداية الدور الأمريكى السياسى.

وفى خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية استأنفت شركات النفط الأمريكية إنتاجها، وهو أمر اغتبطت به الحكومة السعودية، هذا فى الوقت الذى استمر فيه توقف أعمال الإنتاج فى كل من الكويت والبحرين، وإذا ما قورن الإنتاج المركز فى حقول النفط فى المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة من الحرب بالتوقف التام فى إنتاج النفط فى إمارات الخليج الأخرى، يمكن أن تتضح لنا أسباب الاستياء التى ظهرت فى هذه الإمارات، وفيما يقرره البعض أن الأمريكين كانوا ينعمسون إثارة هذا الاستياء بحكم مساهمتهم فى الشركات العاملة فى الكويت والبحرين بهدف إضعاف النفوذ الإنجليزى والتمهيد للنفوذ الأمريكى. وليس من شك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت عند نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة قانون





الإعارة والتأجير وزيادة عمليات الاستغلال توثق علاقتها بالعودية إلى حد طرد النفوذ البريطاني منها، فقد بلغت كمية النفط المصدر من السعودية في عام ١٩٤٥ حوالي ثلاثة ملايين طن، تسلمت السعودية خمسة ملايين دولار عائدات عنها.

وهكذا تحدد نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية لعهد قديم وبداية لعهد جديد في تاريخ الخليج، بعد انقضاء ما يقرب من أربعة قرون ونصف منذ وصول طلائع البرتغاليين إلى المنطقة في بداية القرن السادس عشر ثم ما تبع ذلك من تركيز النفوذ البريطاني الذي استمر من بداية القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين. وهناك بعض عوامل وضعت نهاية لحقبة قديمة وبداية لحقبة جديدة في تاريخ الخليج يمكن أن نبرزها على الوجه التالي :

**أولاً:** ظهور الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت تحت غطاء الحرب، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي أن تنغلغل في إيران وفي منطقة الخليج اقتصادياً واستراتيجياً.

**ثانياً:** منافسة الاتحاد السوفيتي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واتجاهه للوصول إلى موارد النفط والمياه الدافئة في الخليج.

**ثالثاً:** فقدان بريطانيا لإمبراطوريتها في الهند على أثر استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧. ولما كانت إمارات الخليج تدار كملحقات للإمبراطورية البريطانية في الهند فقد استتبع ذلك إيجاد تنظيمات جديدة، وبالتالي تأكيد ربط المنطقة بوزارة الخارجية البريطانية حتى انسحاب الإنجليز منها في عام ١٩٧١.

وعلى الرغم من أن الخليج العربي استمر يشكل بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أهمية استراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، إلا أن النفوذ الغربي في الخليج لم يلبث أن شهد تحديات كثيرة، كان أبرزها رغبة الاتحاد السوفيتي في منع موارد النفط عن أوروبا، هذا بالإضافة إلى الطموح العربي لاستخدام النفط بمثابة سلاح في الصراع العربي الإسرائيلي وضد التسلط الغربي. ولا شك أن نمو القومية العربية وزحف نيازها إلى الخليج وتسليم بريطانيا بالانسحاب من المنطقة إلى جانب تخلي إيران عن ادعائها التقليدية في البحرين، وظهور دول الخليج العربية في المنظمات العربية والعالمية. كل هذه الأمور أحدثت تطورات جديدة وسريعة في المنطقة، سنعود إليها في دراسة تالية.



# الباب الأول



## الكويت وعلاقتها بالقوى المجاورة

الفصل الأول: العلاقات الكويتية النجدية حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢

الفصل الثاني: الإخوان النجديون والكويت

الفصل الثالث: الحصار السعودي للكويت

الفصل الرابع: مشكلات الحدود العراقية الكويتية

الفصل الخامس: أزمة المجلس التشريعي والدعاية العراقية لضم الكويت





# الفصل الأول



العلاقات الكويتية النجدية

حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢



أسباب الخلاف بين نجد والكويت - المشكلات القبلية - العجمان  
والعوازم - الحدود النجدية الكويتية - معركة حمض ١٩١٩ - بناء  
صور الكويت - عروض التحكيم البريطانية - معركة الجهراء ١٩٢٠  
- مطالب فيصل الدويش - موقف بريطانيا وحمايتها للكويت - وفد  
الكويت إلى الرياض - وفاة الشيخ سالم وتولية أحمد الجابر ١٩٢١  
- مؤتمر العقير ١٩٢٢ - سيطرة برسي كوكس على المؤتمر - استياء  
أحمد الجابر من تسوية العقير.

في خلال الحرب العالمية الأولى وصلت العلاقات السعودية الكويتية إلى  
درجة كبيرة من التوتر، وقد حدث ذلك على وجه التحديد منذ أواخر أيام مبارك،  
رغم الصداقة الشديدة التي كانت تربط بين الحاكمين، إذ اتضح من تصرفات مبارك  
أنه لم يكن مطمئناً إلى تضخم قوة الأمير عبد العزيز بن سعود، خاصة بعد  
استيلائه على القصيم، ثم تقدمه في عام ١٩١٣ للسيطرة على الأحساء، وبالتالي  
خشي الشيخ مبارك على إمارته من جراء التوسع السعودي في سواحل الخليج<sup>(١)</sup>.  
وما كاد الشيخ سالم بن الصباح ١٩١٧ - ١٩٢١ يصل إلى حكم الكويت حتى  
ظهرت بوضوح الخلافات الكامنة بين البلدين وما ترتب عليها من اشتباكات  
عديدة. والحقيقة أن سالماً كانت تنقصه الكثير من المفومات السياسية التي تمكنه من  
القضاء على خصمه وبدلاً من ذلك نجح ابن سعود في إيقاع الكثير من الهزائم به.  
وقد حاولت الكثير من المصادر الكويتية والسعودية تقصي أسباب العداء بين  
الأميرين، فالمصادر السعودية ترجع هذه الأسباب إلى عوامل شخصية ودينية  
وسياسية وقف فيها الشيخ سالم موقفاً غير ودي تجاه ابن سعود، من ذلك أنه وجد  
من سالم صدا وإعراضاً خلال زيارته للكويت في عام ١٩١٦ بسبب ما كان بين  
الأميرين من غيرة وتحاسد منذ الصغر، ثم وفوف سالم في وجه ابن سعود عندما  
أراد القضاء على العجمان، وذلك بـمأخذه لزعمائهم بالالتجاء إلى إمارته على  
الرغم من إدراكه مدى عداء ابن سعود لهم.

(١) انظر دراستنا عن موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء، مجلة الجمعية المصرية  
للدراسات التاريخية - العدد ١٧.

أما الأسباب الدينية فترجع إلى تصور الشيخ سالم من الوهابيين، إذ كان يرميهم بالجهل وبفساد العقيدة والتعصب. والحقيقة أن المبول الدينية السنية والطباع البدوية غلبت على الشيخ سالم حتى أنه حدد من نشاط البعثة الأمريكية في الكويت في الوقت الذي استزاد فيه من عدد المدارس القرآنية وأكثر من عقد مجالس الوعظ والإرشاد<sup>(١)</sup>.

وعلى أثر معركة تربة التي دارت بين عبد العزيز بن سعود والشيخ حسين في عام ١٩١٩، أخذ الشيخ سالم يظهر ميلا واضحا لابن الرشيد أمير حائل، ولعله فعل ذلك ترضية للشيخ حسين<sup>(٢)</sup>، بل إنه بالغ في حفاظته لوفود ابن الرشيد في الوقت الذي تجاهل فيه وفود ابن سعود مع إدراكه التام لما بين الأميرين من عدا<sup>(٣)</sup>.

أما المصادر الكويتية فهي تدافع عن الشيخ سالم وتتهم ابن سعود بالجفاء الذي كان يكته للكويت وأهله، في حين كان الواجب يقضى عليه أن يتجاوز عن بعض الأخطاء اعترافا بما أسداه شيوخ الكويت له ولأسرته من جميل، وواضح أن هذه المصادر تشير بصدد ذلك إلى محنة آل سعود واستضافة شيوخ الكويت لهم. كما تركز المصادر الكويتية على الاعتداءات الكثيرة التي شنتها ابن سعود على الكويت في أخريات عهد الشيخ مبارك وما ارتبط بها من مشكلات قبلية بين البلدين<sup>(٤)</sup>، هذا إلى جانب تكفير الإخوان للشيخ سالم ولاهالي الكويت عند دخولهم أسواق الكويت واختلاطهم بهم. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأسباب ما عمدت إليه الحكومة البريطانية من تعميق حدة الخلافات بين الأميرين بهدف استغلال الموقف لمصلحتها. وعلى أي حال فإنه على الرغم من تعدد الأسباب التي أشرنا إليها فإن المنازعات التي وقعت بين نجد والكويت في عهد الشيخ سالم لم

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢٠٨/٢٠٩ انظر أيضا

I.O.B. 33 Note on Kuwait 1928.

(٢) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسي ج ٤ ص ١٨٩.

(٣) عبد العزيز الرشيد: المصدر السابق ص ٢٠٨/٢٠٩.

(٤) حسين خزعل: مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ١٨٩.





يكن لها في حقيقة الأمر إلا تعليلاً واحداً، وهو حرص ابن سعود على الوصول إلى الكويت لما تشكله من منفذ طبيعي هام لممتلكاته في نجد<sup>(١)</sup>، إلى حد إعلانه صراحة أنه لن يهدأ له بال إلا إذا رفع رايته داخل الكويت<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تركيز الخلافات بين نجد والكويت في مشكلتين أساسيتين هما: الولاءات القبلية، ومشكلات الحدود بين البلدين. وليس من شك في أن هاتين المشكلتين قد ورثهما الشيخ سالم عن أبيه مبارك.

والمشكلة الأولى يمكن أن ترتبط إلى حد كبير بقبائل العجمان الذين حاربوا مع ابن سعود ضد آل الرشيد في معركة إجراب عام ١٩١٥، ولكنهم سرعان ما انفصلوا عنه خلال اشتداد المعركة، بل إنهم وجهوا اعتداءاتهم على معسكرات ابن سعود، كما تعدوا في نفس الوقت على بعض القبائل التابعة لبادية الكويت. ولذلك ما كاد ابن سعود يفقد صلحاً مع ابن الرشيد حتى بدأ يتفرغ لهم، وفي الوقت نفسه كتب إليه الشيخ مبارك يطلب منه تأديبهم واسترجاع ما أخذوه من عشايرهم. ولكن ابن سعود كان يدرك جيداً أن استنجد مبارك به على العجمان كانت حيلة يستهدف بها إيقاع العداء بينه وبينهم فيتمسنى له الاستيلاء على مقاطعات الإحساء<sup>(٣)</sup>، ولذلك اعتذر ابن سعود عن تنفيذ ما جاء برسالة مبارك خوفاً من أن يلتجأ إليه العجمان عند محاربته لهم فينقلب مبارك عليه. وبالفعل أوفد ابن سعود مبعوثاً من قبله إلى الكويت يحمل رسالة إلى الشيخ مبارك جاء فيها أنه قد نأه من العجمان أكثر مما نال مبارك، ومع ذلك فإنه لن يتمكن من محاربته بسبب اشتداد القبط، ومن ناحية أخرى أنه لا يزال في شك من المهادنة التي عقدها مع ابن الرشيد وأنه يخشى في هذه الحالة أن ينكث ابن الرشيد الصلح إذا ما اشتبك في صراع مع العجمان. وأشار صراحة إلى خوفه من أن يستغل مبارك حربه مع العجمان فينقلب عليه وله في ذلك سوابق معروفة حدثت بالفعل

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢١٠.

(٢) Armstrong, Lord of Arabia P. 116.

(٣) صلاح الدين المخنار: تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٦٩.

خلال المنازعات التي وقعت بين قبائل الظفير والسعدون من عشائر المنتفق. واقتراح ابن سعود تأجيل تأديب العجمان إلى حلول فصل الشتاء. ولكن الشيخ مبارك أصر على ضرورة استرجاع ما أخذوه من عشائر وأسلاب، ولم يجد ابن سعود إلا أن يستفيد من مساعدة الشيخ مبارك له بالمال والرجال، ولكنه احتاط للموقف إذ اشترط على الشيخ مبارك عدة شروط منها ألا يستقبلهم في الكويت إذا ما التجأوا إليه وألا يتوسط في عقد الصلح بينه وبينهم. وفي أواخر عام ١٩١٥ قصد ابن سعود الإحساء لمحاربة العجمان ومعه قوات قليلة من أهالي العارض وعند وصوله إلى الإحساء جند الكثير من قبائلها، وعلى الأخص من بني هاجر، وعندما علم العجمان بوصولهم ارتحلوا إلى كنزان الواقعة إلى الشمال من قطر. وبينما كان ابن سعود يزحف جنوباً لاقتفاء أثرهم وفدت مجموعات أخرى من العجمان إلى شمال الإحساء حيث أطبقوا عليه وتعرضت قواته لحصار في الهفوف استمر قرابة ستة أشهر كان أعداء ابن سعود من أمراء الخليج وآل الرشيد في حائل في أثنائها يمدون المساعدة للعجمان بالأسلحة والعتاد والمؤن مما مكّنهم من تشديد عمليات الحصار، وفي هذه الظروف كتب ابن سعود إلى الشيخ مبارك طالباً منه العون ومذكراً إياه بالعهود التي قطعها على نفسه، ولكن مبارك بما عرف عنه من دهاء تلكا في إنجاد ابن سعود إذ كان يتوقع أن تنهار قوته خاصة وأن ابن الرشيد انتهز فرصة موقف ابن سعود لينقض الصلح الذي كان قد وقعه معه في أعقاب معركة إجراب عام ١٩١٥<sup>(١)</sup>، ولكن على أثر معاودة ابن سعود السيطرة على الموقف بفضل النجيدات التي توالى عليه من القصيم ومقاطعات نجد الأخرى بادر الشيخ مبارك بإرسال قوة من البدو بقيادة ابنه سالم، كان هدفها في الظاهر مساعدة ابن سعود، وبفضل هذه الإمدادات نجح ابن سعود في إيقاع الهزيمة بالعجمان الذين انسحبوا إلى الشمال صوب الكويت، وهنا تبدل موقف مبارك إذ أعلن صراحة حمايته لهم وسمح لهم بدخول الكويت. وتوفي الشيخ مبارك بعد فترة

(١) انظر دراستنا عن المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٦ ص ١٥٠.





قصيرة من لجوء العجمان إليه<sup>(١)</sup>. وليس من شك في أن وفاة الشيخ مبارك جنبه زحف ابن سعود على الكويت والعجمان معا، خاصة بعد أن اتضح لابن سعود أن مبارك لم يكن يستهدف بإرسال قواته لإنجاد ابن سعود في حربه مع العجمان، وإنما كان يستهدف دراسة الموقف. ويستدل على ذلك من التعليمات التي زود بها مبارك ابنه سالم إذ جاء فيها «لقد أرسلناك مراقبا لا مقاتلا، إذا غلبهم ابن سعود فنحن معهم وإذا هم غلبوه فلا تساعدكم عليه». يضاف إلى ذلك أن العجمان عند وصولهم إلى الكويت وجدوا في أسواقها مجالا لبيع غنائمهم التي استولوا عليها من أهالي الإحساء. وليس من شك في أن هذا الموقف الذي وقفه مبارك من العجمان كان مبعثا للإستياء الشديد من قبل ابن سعود، الذي كان مصرا على معاودة حربهم انتقاما لمقتل أخيه في إحدى الاشتباكات التي دارت بينه وبينهم، يضاف إلى ذلك أن زعماء العجمان رفضوا الاعتراف بابن سعود إماما على الإخوان بعكس القبائل الأخرى التي انخرطت في سلك الإخوانية<sup>(٢)</sup>. ولذلك كان ابن سعود يريد أن يجعل من مصير العجمان مثالا يرهب به بقية القبائل، ومن ثم كان عنيفا في تأديبهم حتى وصل به الأمر إلى إحراق قراهم. ولم يكن بشئ ابن سعود عن مهاجمة الكويت التي التجأ إليها العجمان إلا وفاة مبارك؛ بالإضافة إلى خوفه من أن يترتب على مهاجمته للكويت خرق معاهدته مع الإنجليز في عام ١٩١٥<sup>(٣)</sup>، ولم يجد ابن سعود في هذه الظروف إلا أن يكتب للشيخ جابر (١٩١٥ - ١٩١٧) يعزبه في وفاة والده وينصحه بعدم السير على سياسته.

وعندما تولى الشيخ جابر حكم الكويت خلفا للشيخ مبارك أسرع بطرد العجمان من إمارته في محاولة منه لكسب ود ابن سعود، وبالفعل غادر العجمان الكويت متجهين للإقامة في سفوان الواقعة بين الكويت والعراق، بعد أن نجحوا في الحصول على موافقة بذلك من شيخ الزبير، عجمي السعدون الذي كانت

(١) سعود بن مذلوم : تاريخ ملوك آل سعود من ١٠٦/١٠٥.

(٢) F.O 371/14455, Political Agency (Bahrein) to Civil Commissioner in Iraq 5th March 1920 Memorandum "Notes on Akhwan Movement".

Armstrong, op. cit., pp. 96-97. (٣)

لا تزال له السيطرة على بعض المقاطعات الجنوبية في العراق، على الرغم من خضوعها للإدارة العسكرية البريطانية<sup>(١)</sup>. وفي خلال زيارة ابن سعود للبصرة والزبير بدعوة من الحكومة البريطانية في عام ١٩١٦ توسط الشيخ جابر حاكم الكويت والشيخ خزعل حاكم المحمرة بين ابن سعود وسلطان بن حثيلان شيخ العجمان<sup>(٢)</sup>، وبموجب هذه الوساطة تعهد شيخ العجمان أن يبقى في الزبير ولا يخرج منها إلى نجد، ولكنه لم يلبث أن تكثرت بعثته والنجاة بآثابه إلى آل الرشيد في حائل. ولم تلبث أن حانت الظروف للعجمان للعودة إلى الكويت من جديد عقب وفاة الشيخ جابر في عام ١٩١٧ وتولية الشيخ سالم الذي فتح أبواب إمارته للعجمان ولقبائل شمر فأخذوا يتوافدون بأعداد كثيرة على الكويت. وليس من شك في أن موقف سالم كان رداً على إغراء ابن سعود لقبيلة العوازم، وهي من قبائل الكويت، على الاستقرار في المقاطعات التابعة له، كما أنه أرسل عماله الزكاة التابعين له لأخذ الزكاة منهم فما كان من الشيخ سالم إلا أن أصدر أوامره بالقبض على عمال ابن سعود حالة وجودهم في المقاطعات الكويتية<sup>(٣)</sup>، كما بعث باحتجاج إلى هاملتون Hamilton الوكيل البريطاني في الكويت، الذي كان في طريقه إلى الرياض في عام ١٩١٧ للنباح مع ابن سعود في المشكلات المتعلقة بتهريب المؤن والأسلحة إلى الأتراك العثمانيين المحاصرين في بادية الشام.

وفي أثناء مباحثات هاملتون مع ابن سعود في شأن العوازم وتركيبته لهم، اعتذر ابن سعود عما وقع وبأنه لم يأمر عماله الزكاة بذلك ولم يعيشهم أصلاً للعوازم وأن الخطأ وقع من عماله<sup>(٤)</sup>، وفي الوقت نفسه وجه التزم إلى الشيخ سالم إيوائه للعجمان وغيرهم من القبائل المعادية له. وعلى أي الأحوال فقد أثمرت مباحثات هاملتون مع ابن سعود على ضرورة إبعاد العجمان من الكويت. وأشرف على ذلك الكابتن لوك Lock الوكيل البريطاني في الكويت الذي خلف

P.O 371/ 12999, Political Resident, Persian Gulf to the Govt. of India 13th Decem- (١)  
ber, 1927.

P.O 371/ 12999, Political Resident to the Govt. of India 13 th December, 1927 (٢)

Armstrong, op. cit., p. 116 (٣)

(٤) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢





هاملتون، حيث باذر بعقد تسوية مع كل من ابن سعود والشيخ سالم وشيوخ العجمان في ٤ مارس ١٩١٨ تم الاتفاق بموجبها على أنه «بموجب إرادة صديق بريطانيا ابن سعود وبعد توسط الشيخ سالم للعجمان الذين هم تحت رعايته الآن فقد وافقت الحكومة البريطانية أن تجعل قبائل العجمان تحت حمايتها لمدة عام من نهاية الحرب شريطة انتقالهم إلى مكان آخر تحميه فيهم جنود بريطانية وتوافق عليه بريطانيا، والا يدخلوا الكويت إلا بتصريح من المندوب البريطاني في العراق وبعد موافقة مسبقة من شيخها وأن تعتبر مقاطعات الكويت خارجة عن حدود القبيلة، وأنه بعد توقيع هذه الاتفاقية من قبل شيوخ العجمان يتقلون إلى الزبير لحين تحديد مكان آخر لاستقرارهم فيه. والجدير بالذكر أن هذه القيود لم تفرض على أفراد العجمان العاديين الذين كانوا يعتمدون على الكويت في مصادد اللؤلؤ وفي شؤون حياتهم العامة؛ وإنما فرضت هذه القيود على الشيخ حثيلان وأتباعه من الشيوخ البارزين»<sup>(١)</sup>.

ويمكننا أن نتساءل بصدد ذلك لماذا تدخلت الحكومة البريطانية على غير عاداتها في صراعات داخلية بين القبائل؟ - وللإجابة على ذلك يمكن أن نؤكد أن هذا التدخل يرجع في الدرجة الأولى إلى ظروف الحرب، إذ إن العلاقات القبلية المتدهورة بين نجد والكويت في السنوات الأخيرة من الحرب كانت تعنى السلطات البريطانية تماماً، والتي كان يمثلها كل من المندوب السامي البريطاني في العراق والوكيل البريطاني في الكويت؛ لأن توتر هذه العلاقات من شأنه تسهيل عمليات التهريب، التي كانت تقوم بها العشائر البدوية، من سلاح وذخيرة ومواد غذائية عبر الطرق الصحراوية المتجهة إلى معسكرات الأتراك العثمانيين في بادية الشام. ولما كانت قبائل العجمان هي التي تقوم بمعظم عمليات التهريب هذه فقد تلاقت وجهة نظر ابن سعود مع وجهة نظر الوكيل البريطاني في الكويت في ضرورة اتخاذ إجراءات فورية ضد هذه القبائل التي كانت كثيراً ما تختمى بإمارة الكويت. وهكذا استطاع ابن سعود أن يجد مساندة من بريطانيا في التخلص من بعض

Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delta, 1920 (١)  
cf. Administration Report for the Kuwait Political Agency "Ajman Question" p. 65



مشاكله القبلية<sup>(١)</sup>. غير أنه لم يمض وقت طويل على استقرار العجمان في شمال الكويت حتى وقعت بينهم وبين قبائل مطير وبنى هاجر عدة اشتباكات، كما هاجموا بعض القوافل النجدية التابعة لابن سعود في المقاطعات الكويتية، وعندما أبدى ابن سعود استياءه من ذلك قررت الحكومة البريطانية - وكان ذلك لمصلحتها أيضا في وقف عمليات التهريب - تأسيس عدة مراكز للحراسة عند آبار سفوان، كما انتزعت موافقة الشيخ سالم على أن يحتل ابن سعود منطقة حفر الباطن الواقعة بين الكويت ونجد، وأن يفرض شيخ الكويت حراسة مشددة في الجهراء وبعض الأماكن الأخرى القريبة من موارد المياه، ومن ناحية أخرى وجهت الحكومة البريطانية تحذيرات إلى شيوخ العجمان بقطع المساعدات المالية عنهم، وتركهم لانتقام ابن سعود الرادع في حالة قيامهم باعتداءات جديدة. وفي نفس الوقت أبلغت السلطات البريطانية ابن سعود أن في إمكانه اتخاذ ما يراه مناسباً لتأديب العجمان إذا ما وقع منهم اعتداء، بشرط ألا يترتب على ذلك تهديد سلامة خط حديد البصرة - الناصرية، كما لا يترتب على ذلك أيضا أي إضرار بمقاطعات الكويت.

ونتيجة لهذه الظروف ساحت لابن سعود الفرصة لتوجيه غزوة ضد العجمان انتهت باستسلامهم وخضوعهم له في عام ١٩١٩، حيث اعترفوا به إماما عليهم وعادوا إلى مقاطعات نجد، حيث انخرطوا في صفوف الإخوانية، وكما سبق أن أشرنا أن العجمان لم يكونوا قد انضموا إلى هذه الحركة بعد ولا يرجع ذلك إلى أنهم لم يؤمنوا بتعاليم الإخوانية بل لأنهم كانوا يتوجسون من نوايا ابن سعود الرامية إلى إضعاف قوتهم، ويقرر ديكسون Dickson أن ابن سعود كان يستهدف ذلك بالفعل إذ ذكر له أن عجمان خائنه مرتين، مرة أثناء قتاله مع ابن الرشيد في إجراب عام ١٩١٥، ومرة أخرى في نهاية ذلك العام عندما هاجمته في الإحياء وكادت تتغلب عليه، ومنذ ذلك الوقت وهم يحاولون التخلص من سيطرته عليهم فهم تارة يقطنون في مقاطعات الكويت، وتارة يقطنون في مقاطعات العراق<sup>(٢)</sup>.

(١) Ajman Question p. 65 in the Administration Report for the Kuwait Political Agency, Delhi, 1920.

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٥٤.





أما العوازم فقد ظلوا موضع خلاف بين سالم وابن سعود خاصة بعد أن أصبح بدو هذه القبيلة يعتنقون الإخوانية، وبالتالي أعلنوا ولاءهم لابن سعود، أما القسم المتحضر من العوازم، فقد استقروا في الكويت في حي خاص بهم<sup>(١)</sup>. وقد عني مؤتمر العقير في عام ١٩٢٢ بالنظر في المشكلات القبلية بين نجد والكويت حيث أقر بتبعية العجمان والعوازم والرشايدة إلى عبد العزيز بن سعود، مما ترتب على ذلك استياء شديد من جانب شيخ الكويت<sup>(٢)</sup>.

كانت العلاقات المتدهورة بين نجد والكويت تعنى الحكومة البريطانية بالنسبة لظروف الحرب، ومن ناحية أخرى كان موقف الشيخ سالم المؤيد للعثمانيين موضع قلق بالغ من جانب الإنجليز، ويعتقد البعض أن سالما كان يعتقد بأن الحكومة البريطانية ثمالى ابن سعود عليه مما جعله ينحاز إلى الأتراك ويظهر ميوله نحوهم، وقابلت الحكومة البريطانية موقف سالم بتشديد الرقابة البحرية على الكويت في عام ١٩١٧ حتى أصبحت الإمارة في حالة حصار كلي. وكان الهدف من ذلك منع وصول التجارة المهربة وأسلحة الحرب إلى الأتراك العثمانيين في الشام. ولكن الحصار الإنجليزي لإمارة الكويت كان سببا في سخط الأهالي الذين يشتغل معظمهم بالتجارة؛ مما اضطر بريطانيا في نهاية الأمر إلى وعد التجار بتعويضهم عما لحقهم من خسائر فادحة بسبب عمليات الحصار. وقد وضحت عمليات الحصار هذه منذ بداية عام ١٩١٧ بالحصار البحري لموانئ الكويت وبحصار بعض المراكز التجارية الواقعة على الطريق بين الكويت والعراق. والجدير بالذكر أن تجارة التهريب كانت نجد أرباحا طائلة ذلك أن ندرة المؤن وانخفاضها في الشام وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أوجد سوقا رائجة للمهربين الذين كانوا يتفلون البضائع عبر الصحراء إلى العراق وموانئ الخليج ونجد إلى الشام، وكانت هذه المؤن تأتي بدورها من الهند، وكان الشيخ سالم يفض النظر عن هذه العمليات التي تجري في

(١) كانت قبائل العوازم تظن في مقاطعات نجد والكويت والإحساء وكانت تعد تابعة لبداية الكويت إلى أن اقتطعها ابن سعود في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، انظر مجلة الكويت - إصدار عبد العزيز الرشيد ج ٥/١ ذوالحجة والحرم ١٣٤٧.

(٢) F.O 371. 12999, Political Resident in the Persian Gulf to Govt. of India 13th Dec- 1927.

بلادهم. وعلى الرغم من أن ابن سعود كان مسئولاً بدوره عن عمليات التهريب هذه، إذ كان تجار القصيم وغيرهم ينقلون بضائعهم إلى حائل ومن هناك تنقل إلى الأتراك، إلا أنه ألقى بالمسئولية الأولى على سالم في ضرورة إيقاف عمليات التهريب من منابعها الأساسية في الكويت، وكان ذلك في نقاش بينه وبين السير برسي كوكس أثناء اجتماعهما الثاني في العقيق عام ١٩١٦<sup>(١)</sup>. والواقع أن تجار الكويت نشطوا في تسيير تجارتهم إلى نجد والحجاز والشام والعراق، وقد سارت التجارة إلى تلك الجهات في الوقت الذي كان فيه الحصار البحري مفروضاً على الشام مما اضطر حكومة الهند أن تنزل قواتها في الكويت بهدف إحكام عمليات الحصار هذه ولوقف نشاط السفن الكويتية في تعاملها مع الهند<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون من المناسب أن نعرض بشيء من التفصيل لظروف هذه الأزمة التي وقعت بين بريطانيا والكويت والتي حاول ابن سعود أن يستفيد من وقوعها في تحقيق مشروعاته الخاصة، ذلك أنه بعد انسحاب القوات العثمانية من البصرة أخذت القوات البريطانية تطاردها في القرنة والشعيبة ثم السعارة والناصرية، ولم تكن الحكومة البريطانية بذلك وإنما ضربت الحصار البحري على الشام ولما كانت عشائر البادية تعتمد على ماكتسبته من البصرة والكويت، لذلك رأت الحكومة البريطانية مراقبة الطرق البرية أيضاً حتى لا يصل منها شيء إلى القوات العثمانية ولا إلى العشائر الموالية لها، فأسندت أمر مراقبة أكتيال عشائر البادية وتزويدها باحتياجاتها الضرورية إلى أحد ضباطها العسكريين ليقيم بنفسه على كيفية خروج القوافل منها، وبالفعل طلب الوكيل البريطاني في الكويت من الشيخ سالم عدم السماح بسفر القوافل الموجودة في الكويت في ذلك الوقت، والتي كانت تابعة لأهالي زلفي وبريدة، حتى وصول الكابتن كول سميث Cole Smith الذي أسندت إليه عمليات المراقبة، وجعل معه أحد رؤساء عشائر شمر المدعو ضاري بن طوالة ليعرفه بالعشائر الموالية وغير الموالية<sup>(٣)</sup>.

وقد أخذت الحكومة البريطانية تعمل في تشديد قبضتها على الكويت خاصة وإن الإمارة كانت من أهم الأماكن التي تقصدها قوافل التجارة بغرض الاكتيال،

(١) Philby, Saudi Arabia p. 274

(٢) مجلة البعث الكويتية العدد السابع السنة السابعة سبتمبر ١٩٥٣، الكويت والمملكة المتحدة.

(٣) حسين خزعل : تاريخ الكويت السياسي ج ٣ ص ٢٠.



وقد لاحظ الوكيل البريطاني في الكويت أن جميع الموارد التي تخرج من الكويت بواسطة القوافل يتجه بها أصحابها إلى ناحية ابن الرشيد في حائل، ولذلك أصدر السير برسي كوكس تعليماته إلى الوكيل البريطاني في الكويت بمراقبة القبائل التي تفد إلى الكويت والتأثير لدى شيخها بهدف منع هذه القبائل من الدخول إلى بلاده<sup>(١)</sup>. وفي مارس ١٩١٨ وصل جون فيليب من الحجاز إلى أطراف العراق حيث أخذ يجوب البادية وفي قافلته عدد كثير من الجمال، وكان يحمل أكياسا من الذهب والفضة استخدمها في إغراء فريق من شيوخ العشائر للعمل لحساب القوات البريطانية ومن بين الرؤساء الذين نجح فيليب في استمالتهم ضاري بن طوالة شيخ عشائر شمر، وفي يولييه ١٩١٨ وجهت حكومة الهند تحذيرا إلى الشيخ سالم بأن الضمانات التي قدمت له ولورثته والخاصة بحماية بريطانيا للكويت لا يمكن أن تستمر ما لم يكن قائما بالمسئولية النامة في منع الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها رعاياه أو غيرهم داخل ممتلكاته، والتي قد يكون من شأنها أن تتعارض مع مصلحة الحكومة البريطانية.

ولا شك أن التحذير البريطاني الذي وجه إلى الشيخ سالم كان نتيجة للنشاط المعادي الذي أحست الحكومة البريطانية به من قبل سالم، وهكذا تميز عهده بذلك الصدام الذي وقع بينه وبين ابن سعود من ناحية وبين الحكومة البريطانية من ناحية أخرى نتيجة انحيازه إلى الأطراف المعادية لهما، إذ إنه انحاز إلى الدولة العثمانية ضد الإنجليز، كما انحاز إلى آل الرشيد ضد عبد العزيز بن سعود<sup>(٢)</sup>. وقد حاولت الحكومة البريطانية استخدام مساعيها لدى الشيخ سالم مستعينة في ذلك بشتى وسائل الضغط السياسي، كما طلب المستر بل المقيم السياسي في الخليج من الشيخ سالم الموافقة على تعيين موظفين بريطانيين في الكويت للإشراف على ما يخرج من الإمارة من سلع إلى الجهات المعادية، ولكن سالما رفض هذا الطلب مبررا موقفه بأن الكويت ليست معادية للإنجليز حتى تضرب

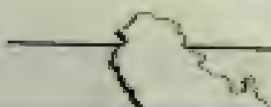
(١) من رؤساء العشائر ماجد بن عجيل وضاري بن طوالة شيخ قبيلة شمر والشيخ عجمي السعدون شيخ المتفق، وهؤلاء كانوا يقومون بالتهريب لصالح الأتراك والألمان. وقد بذل الإنجليز الأموال واستمالوا إليهم كجبار المهريين كاسن طوالة وابن عجيل وقرروا لهم عوائد شهرية. انظر ابن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ١٠٦ وما بعدها.

بهذا النطاق من الحصار فضلا عن أنه من المحافظين على المصالح البريطانية، وأن أية قافلة لا تخرج من الكويت إلا بعد حصولها على ترخيص من الوكيل البريطاني. وأخيرا أكد سالم أنه لا يجوز للحكومة البريطانية إلقاء المسؤولية على إمارته فيما يصل إلى دول الأعداء من سلع إذ لا مانع من أن تكون هذه السلع مرسلة من نجد أو من سواها، ولكن بل Bell أصر على موقفه وهدده بتعريض إمارته لفضف المدفعية البريطانية ما لم يقبل مطالب الحكومة البريطانية. ولم يجد سالم ما يتعلل به إزاء هذا التهديد السافر، إلا مراجعة مستشاريه من شيوخ آل صباح الذين رفضوا بدورهم مطالب المقيم البريطاني<sup>(١)</sup>، غير أنه لدى وصول أنباء هذه الأزمة إلى السير برسي كوكس لم يوافق على تصعيدها، إذ كانت ظروف الحرب لا تحتمل إثارة موقف حرج في ذلك الوقت، ولذلك اتخذ كوكس موقفا ملائما إذ أرسل للشيخ سالم رسالة ودية يرجو فيها قبول ما اقترحه الحكومة البريطانية بضرورة تعيين لجنة إشراف في الكويت بعد أن أكد له أن تلك الهيئة التي تنوي الحكومة البريطانية إرسالها هيئة مؤقتة إلى انتهاء الحرب، كما أبلغه بأن حكومته سوف تعوض نجار الكويت عن الأضرار المادية التي يمكن أن تلحق بهم من جراء عمليات الحصار، ولم يجد الشيخ سالم بدا من الموافقة، وبالفعل جاءت إلى الكويت لجنة برئاسة السكاين مكولم Mccolum الذي عين مأمورا للحصار وأشرك معه موظفين من سكان الكويت، وأقيمت عدة مراكز في المنافذ المختلفة التي يمكن أن تخرج منها القوافل كما اشتدت عمليات التفتيش وأحصيت جميع الأموال الموجودة لدى التجار في مخازنهم ودكاكينهم، إذ لم يكن مديرو الحصار بجداول الإحصاء التي كانت تقدم إليه من دائرة الجمارك الكويتية<sup>(٢)</sup>. ولا شك أن الكويت أصيبت من جراء ذلك بمعجز اقتصادي بالغ، إذ وصل التضيق على معاملاتها التجارية إلى حد أن المؤن الضرورية لم تكن تصل من الهند إلى الكويت إلا بمقدار.

وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية قدرت ما أصبحت تعانيه الكويت من ضائقة مالية حيث قررت أن تدفع للشيخ سالم وللتجار الكويتيين تعويضا ماليا بلغ

(١) Bell, Britain & The Persian Gulf, Journal of the United Empire Vol. VI.

(٢) حسين خزعل: تاريخ الكويت ج ٤ ص ١٥٦ وما بعدها، انظر قوائم الحصار ص ص ١٦٥/١٦٤.





٤٨٧ ألف رويية، كما أهدت الشيخ سالم نيشانا من درجة فارس فلده إياه المستر بل، الذي كان قد هددته في بداية الأزمة. وقد ألغى الحصار رسميا في ٣ نوفمبر ١٩١٨ بموجب أمر من حكومة الهند وذلك بنهاية توقيع الهدنة مع تركيا، وإن كانت القيود على السفن القادمة ببضائع من الهند إلى الكويت استمرت سارية المفعول حتى نهاية العام، وبإعلان الشيخ سالم صداقته للإنجليز تم تقى بعض المحرضين على العداء لبريطانيا إلى الهند، وكان أبرزهم يوسف المنيسى<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن الخلاف الذي قام بين نجد والكويت، وإن كان قد ظهر واضحا خلال سنوات الحرب، إلا أن ذلك الخلاف لم يلبث أن استفحل خطره في أعقاب الحرب، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن سعود حاول انتهاز فرصة الحرب لتحقيق طموحه في الكويت مستفيدا من وقوع الأزمة بين سالم والحكومة البريطانية، والحقيقة أن ابن سعود وجد من بعض ساسة الإنجليز من كان مستعدا لمسيرته في ذلك، إذ إن المنازعات السعودية الكويتية سببت لبريطانيا الكثير من الإزعاج بدرجة خشيت منها على مركزها خلال سنوات الحرب. ولما كان الشيخ سالم قد أبدى في بعض الأحيان شعورا معاديا؛ فقد اقترح جون فيليب، من قسم الشؤون السياسية بوزارة الهند على حكومته الخلاص من هذه المشكلة المعقدة بضم الكويت إلى ممتلكات ابن سعود في نجد وقد دافع عن نظريته هذه بأن الكويت منفذ طبيعي للداخلية الجزيرة العربية، بيد أن الحكومة البريطانية لم توافق على هذا الاقتراح، فلا شك أن احتمالات تدفق النفط في الكويت جعلها تضر على وجوب احترام ابن سعود لاستقلال الكويت الذي سبق للحكومة البريطانية أن تعهدت بحمايته<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن عبد العزيز بن سعود قد اضطر خلال سنوات الحرب أن يلتزم بتعليمات الحكومة البريطانية في التسخلى عن مشروعاته التوسعية في الخليج، إلا أنه أخذ يتحلى في أعقاب الحرب من القيود التي فرضتها عليه بريطانيا في معاهدة القطيف، وساعده على ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت بدورها تتحلى

(١) Administration Report for the Kuwait Political Agency by Mecoffum p. 61.

(٢) فيليب: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية من ٥٦/٥٧.

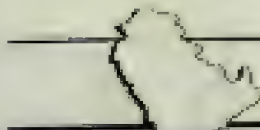
من التزاماتها المادية قبله، وكان توقف الحكومة البريطانية عن دفع الرواتب السنوية لابن سعود بمثابة ضربة قوية وجهت إليه، ومع ذلك كان توقف حكومة الهند عن الدفع فرصة لابن سعود لكي ينفذ اتفاقية القطيف، وبالتالي يعمل على التوسع خارج حدود ممتلكاته مبررا ذلك بحاجته المستمرة إلى المال، وقد صرح بقوله: «إتني حتى الآن (١٩١٩) كنت مقيدا بالتزام خاص وهو ألا أزعج الحكومة البريطانية بأية سياسة أتبعها وطالما كنت أتسلم منها مساعدة مالية، كان على أن أتقيد بشروطها؛ أما وقد شعرت بأنها مضطرة إلى التوقف عن دفع المساعدة المالية إلى فإنه يحق لي فيما أعتقد أن أتبع السياسة التي أريدها وأن أعمل على تقرير مصيري بالطريق الذي أراه»<sup>(١)</sup>؛ ولعل ذلك يفسر لنا ما قام به ابن سعود من توسعات إقليمية في الحجاز وعمان ومشارف الكويت.

ويهمنا بصدد ذلك أن نعرض للمشكلة الثانية التي أثرت بين نجد والكويت وهي المتعلقة بالحدود بين البلدين؛ ذلك أنه بمقتضى المادة الخامسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة في ٢٩ يولييه ١٩١٣ الخاصة بالخليج العربي والمقاطعات المجاورة، وصفت حدود الكويت بأنها تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت ونحو الزبير في الشمال والقرين في الجنوب، كما عيّنت بتحديد تبعية بعض الجزر. ولكن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها، كما أن معاهدة القطيف الموقعة بين بريطانيا وعبد العزيز بن سعود في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ لم تعترف بدورها بهذه الحدود إذ جاء في المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة «أن يتعهد ابن سعود باستناعه عن المداخل في شئون الكويت والبحرين وشيوخ قطر والساحل المتصالح الذين ستعين حدود مقاطعاتهم فيما بعد»<sup>(٢)</sup>. ولذلك نعتقد أن هذه المعاهدة هي التي شجعت ابن سعود على مواصلة تقدمه في المقاطعات الكويتية وغيرها ليستحوذ على أقصى ما يستطيع الحصول عليه إلى أن يحين وقت الاتفاق على تخطيط الحدود بينه وبين بريطانيا. وقد انحصرت مشكلة الحدود بين نجد والكويت في مسألتين هامتين هما؛ دوحة البلبول<sup>(٣)</sup> وجريا العليا.

(١) Comment of Sir Percy Cox to the Lecture delivered by Captain Eccles in the Central Asian Society 27th October 1927.

F.O. 371/12264 Boundaries between Nejd & Kuwait 17th October, 1927. (٢)

(٣) تقع دوحة البلبول على مقربة من ميناء الجليل السعودي في الإحساء.





وكان شيوخ الكويت يرون أن حدود إمارتهم تمتد من ناحية الجنوب إلى نقطة تبعد عن مدينة الكويت بنحو مائة وخمسين ميلا، وفي هذه النقطة تأخذ خطا مستقيما نحو الشرق بمحاذاة ساحل الخليج بحيث تنتهي عند ميناء بلبول. وبعد معركة تريبه في عام ١٩١٩ خشي الشيخ سالم بأن يحدث تجاوز على حدوده الجنوبية من قبل عبد العزيز بن سعود، فأتجه إلى تثبيت الحدود بين الكويت والإحساء؛ ونظرا لوقوع بلبول عند نهاية الحدود الجنوبية للكويت ولما تتميز به من وفرة مياهها وصلاحيتها لتكون مرسى للسفن الشراعية وقربها من مفاصات اللؤلؤ وخصوبة أراضيها للزراعة وتردد العشائر الكويتية عليها للرعي، فقد عزم على تشييد قلعة بها، وبالنسبة إلى يتخذ منها ميناء صغيرا ينافس به ميناء الجليل في الإحساء<sup>(١)</sup>. وعندما أثبتت هذه المشكلة في يناير ١٩١٩ أسرع ابن سعود باتخاذ موقف مضاد حيث طلب من ابن شقيق شيخ قبيلة مطير في أبريل عام ١٩١٩ بناء هجرة للإخوان في جريا العليا الواقعة إلى الشمال من دوحة البلبول<sup>(٢)</sup>. ولما كانت جريا العليا تقع بالفعل ضمن مقاطعات الكويت، فقد احتج الشيخ سالم لدى وكيل ابن سعود في الكويت - خالد النفيسي - على ما حدث، كما احتج أيضا لدى الوكيل البريطاني في الكويت أملا أن لا تصل الأمور إلى صدام عسكري به وبين ابن سعود<sup>(٣)</sup>. ولكن من الواضح أن العلاقات المتوترة أخذت تزداد سوءا بين سالم وابن سعود<sup>(٤)</sup>؛ ففي رسالة بعث بها ابن سعود إلى الماجور مور الوكيل البريطاني في الكويت ذكر فيها أن سالما قد تجاوز حدوده، لأن بلبول من أراضي القطيف، ولما كتب مور إلى الشيخ سالم يستفهم منه عن حقيقة الأمر استمر سالم في تأكيده بأن بلبول تدخل ضمن مقاطعات الكويت<sup>(٥)</sup>، وأعلن عن استيائه من قيام ابن شقيق بالبناء في جريا وإيعاز ابن سعود لطائفة من مطير بالإغارة على

(١) حسين عزعل: مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ١٢١.

(٢) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢١٠ انظر أيضا دراستنا عن موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد ومواحل الإحساء - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السابع عشر.

(٣) F.O. 341/2062 Memorandum dated 18th April, 1920 from the Political Agent Kuwait to the Civil Commissioner, Baghdad.

(٤) عبد العزيز الرشيد: مصدر سبق ذكره ص ٢١٠.

(٥) حسين عزعل: تاريخ الكويت السياسي ج ٤ ص ١٢٢.

طوارف الكويت . وقد تصادف في ذلك الوقت أن كان أحد شيوخ مطير في زيارة للكويت فأمر سالم بطرده احتجاجاً على اعتداءات قبيلته ، كما أرسل قوة كويتية بقيادة الشيخ دعيج بن سليمان إلى جريباً حيث أمره أن يضرب خيامه بين البدو القاطنين هناك . وفيما يبدو أنه قد أرسله لأمرين أولهما أن يؤكد حقونه على جريباً ، وبالتالي يحول بين ابن شقيير وبين تنفيذ ما اتجه إليه من السيطرة عليها وإقامة استحكامات بها ، وثانيهما حماية بادية الكويت من هجمات الإخوان . ولكن ماكاد دعيج يصل إلى جريباً حتى أوعز ابن سعود لفصيل الدويش بالهجوم على المنطقة وبالفعل أنزل الدويش بقبائل الكويت وبثوات سالم هزيمة قاذحة في الشعبية<sup>(١)</sup> ، وأدت هذه الحادثة في اليوم التالي إلى معركة حمض المشهورة في تاريخ الكويت والتي لم ينج فيها إلا دعيج بن سليمان قائد القوة الكويتية بالإضافة إلى نفر قليل معه<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن الإخوان خرجوا من معركة حمض وهم مستحذون على قدر كبير من الأسلاب ، كما لم يمنعهم من التقدم رأساً إلى الكويت إلا تخوفهم من حرارة الصيف القائظة في الصحراء ، ولذلك كان من الواضح أن شهور الصيف لم تكن إلا هدنة مؤقتة . وعلى أي حال فإن هذه الشهور القليلة كانت تعني أنه لا يزال هناك أمام الكويت فرصة تنهياً فيها وتستعد . وفي مايو ١٩٢٠ دشّن الشيخ سالم بناء سور ضخّم لحماية مدينة الكويت وجند للعمل فيه كل ذكر من السكان تقريباً واتكب الناس على إنجاز هذه المهمة بحماس واندفاع كبيرين ، وفرغ من بناء السور في شهر سبتمبر من نفس العام ، ولم يعد ممكناً لأحد أن يدخل المدينة أو يخرج منها إلا عبر واحدة من البوابات الأربع التي هي أشبه ما تكون بالقلعة ، كما زود السور برصيف يمتد على طوله ليقف عليه المقاتلون بينادفهم أمام فتحات تركت خصيصاً كي تكون منافذاً للطلقات<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢١٦/٢١٤ .

(٢) سعود بن مفلح : تاريخ ملوك آل سعود ص ١٢٢ .

(٣) انظر البانور كالفراي ، كنت أول طبيب في الكويت ص ١٧٣ ، وقد استمر هذا السور قائماً في الكويت حتى حرق في عام ١٩٥٧ بسبب التطور العمراني الذي حدث في اعقاب اكتشاف النفط ، وقد تحمل السكان نفقات بناء السور وكان يبلغ طوله نحو خمسة أميال وله أربعة بوابات تسمى الدروازة وهي : البريصي - نايف - بنيد القار ، انظر الشمالان : من تاريخ الكويت ص ١٨٦ .





وعلى أثر وقوع معركة حمض أرسل سالم وفودا من قبله إلى ابن سعود يشرحون له ما وقع من الدويش ويطالبونه باسترداد ما استولى عليه من أموال وممتلكات ودفع تعويض عادل لأسر الذين قتلوا في المعركة. وقد أبدى ابن سعود اعتذاره عما وقع من حوادث، وأكد أنه مستعد إلى إجابة سالم في كل ما يريد، إذا ما سألته بحق الولاء القديم الذي بينه وبين آل صباح، حتى ولو بالخروج من الإحصاء التي امتلكها بحد السيف ويأن تمتد حدود الكويت إلى أسوار الرياض؛ أما إذا ادعى بأن له حقا واجبا يتحتم القيام به فإنه لا يعترف به<sup>(١)</sup>.

وأكد ابن سعود أنه لم يكن له يد في معركة حمض، وأنه حاول تفادي الموقف قبل نشوب المعركة ولكن الله قضى ما أراد. ويعقب عبد العزيز الرشيد بصدد ذلك أن ابن سعود أرسل بالفعل أحد أتباعه بكتاب إلى الدويش ليمنعه من القتال، ولكنه يؤكد أن هذا المبعوث كان حاضرا قبل بدء الهجوم وبقي ينتظر نتيجة المعركة ويعد أن انتصر الإخوان على خصومهم أبرز فجأة رسالة ابن سعود، ويضيف الرشيد أنه لا يمكن لوم ابن سعود على ذلك فالحكم يتطلب الدهاء وإنما اللوم يقع على سالم لإهماله فإنه ذلك الإهمال أفقده قوة عظيمة من جيشه ومالا وفيرا<sup>(٢)</sup>.

وعادت وفود سالم إلى الكويت مستصحبة معها مبعوثا من ابن سعود يحمل رسالة إلى الشيخ سالم معلقا فيها رد الأسلاب<sup>(٣)</sup> التي أخذها الدويش بتنازل سالم عن العنابر التي تحت سيطرته وبألا يخرج من الكويت جيشا مقاتلا وأن يعترف بأنه ليس له حقوقا في جريا العليا أو في أي منطقة أخرى يعتبرها ابن سعود من مقاطعاته، وضمن ابن سعود رسالته وثيقة طلب من الشيخ سالم توقيعها وإعادةها إليه وتتضمن تعهدا بالتنازل عن المناطق التي يدعى ملكيتها إلى الشرق والغرب من جاريا<sup>(٤)</sup>. وقد أجاب سالم على رسالة ابن سعود بقوله: «أما طلبك تنازلنا عن العنابر وأن لا يخرج من الكويت جيشا مقاتلا، فهذا إجحاف بحقنا ما كنا

(١) عبد العزيز الرشيد: مصدر سبق ذكره ص ٢١٢/٢١٤

(٢) المصدر السابق ص ٢١١/٢١٢

(٣) كان ابن سعود قد أصدر أوامره بعد معركة حمض بجمع كل ما أخذه الدويش وابن شقير من أسلاب وإيداعها عند فاضى الأراطاية وهي هجرة مطير. انظر هذلول: مصدر سبق ذكره ص ١٢٤/١٢٥.

(٤) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ٢٥٧/٢٥٨.

لتنصيره وهو مغلل بشرفنا الذي كنا على يقين من حرصكم على المحافظة عليه،  
وأما ما نهيه الدويش فلا نعذرکم عن عدم أدائه وأنتم تعلمون أنه من المعتدين<sup>(١)</sup>.

كما قدم سالم احتجاجا إلى الوكيل البريطاني في الكويت متهما فيه ابن  
سعود باستمرار التعدي على حدود إمارته ومحاولة ضم قبائلها إليه وإصراره على  
عدم رد الأسلاب. وركز سالم في احتجاجه على أن المقاطعات المتنازع عليها تابعة  
له طبقا لشروط الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة في ٢٩ يولية ١٩١٣، ولكن الرد  
البريطاني جاء متضمنا عدم جدوى الاستناد على هذه الاتفاقية بعد أن عقدت  
إنجلترا اتفاقيتها مع ابن سعود في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥، حيث جاء في نص المادة  
السادسة من هذه الاتفاقية أن مشكلات الحدود بين نجد والكويت سوف ينظر في  
تسويتها فيما بعد<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك فقد اقترح الوكيل البريطاني على الشيخ سالم في  
إجابته على رسالة ابن سعود أن يتجاهل وثيقة التنازل التي أرسلها إليه وأن يشير  
تحكيم الحكومة البريطانية من الناحية الودية، ولكن الشيخ سالم استنكر الأسباب  
التي أدت إلى إبطال اتفاقية ١٩١٣ خاصة فيما يتعلق بحدود الكويت، ومع ذلك  
فقد أعلن عن استعداده لقبول تحكيم بريطانيا في مشكلات الحدود بينه وبين ابن  
سعود، بشرط أن ينظر في مسألة هجوم الدويش على حمض، بالإضافة إلى  
تعهده بعدم الإخلال بأية تسوية يتم الاتفاق عليها بينه وبين ابن سعود.

والجدير بالذكر أن استياء الشيخ سالم من إلغاء الاتفاقية الإنجليزية التركية  
كان يرجع في الدرجة الأولى إلى شدة تمسكه بالخط الأخضر من هذه الاتفاقية  
كحد جنوبي لإمارته، وهذا الخط كان يشمل المناطق التي كانت تسيطر عليها  
الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح، هذا على الرغم من أنه في أغسطس عام  
١٩٢٠، أي بعد معركة حمض لم يعد للكويت أية سيطرة على هذه المناطق التي  
أصبحت السيطرة عليها لابن سعود<sup>(٣)</sup>.

وبطبيعة الحال خاب أمل سالم إزاء موقف بريطانيا. وبعد مراسلات عديدة  
بين الكويت وابن سعود والمندوب البريطاني في العراق، وافقت الحكومة البريطانية  
على تعيين محكمين للحدود على شريطة أن يقدم كل من الشيخ سالم وعبد

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢١٤/٢١٥ وهذلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ١٢٤/١٢٥

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٤٩.

(٣) I.O.B. 395 Memorandum on Kuwait, 1908-1928 1st October, 1928.





العزیز بن سعود تعهدا کتابیا بأن یوافقا طوال حیاتهما ومن جانبهما وبالإصالة عن خلفائهما من بعدهما على قرارات التحکیم، وأن يتعهدا بالمحافظة على السلام فيما بينهما. وقد وافق الشيخ سالم على هذه الشروط فی ١٧ سبتمبر ١٩٢٠، وكان ابن سعود قد أعلن قبل ذلك موافقته أيضا ولكنه اشترط سحب قوات الشيخ سالم من قرية الجھراء فی الوقت الذي أصر فيه سالم على ضرورة هدم الاستحكامات التي بناها الإخوان فی جاريا والأنسحاب من مقاطعات الكويت الجنوبية<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الفريقين قبلتا تحکیم بريطانيا فی النزاع بينهما<sup>(٢)</sup> إلا أنه حينما طلب من ابن سعود أن یحدد مطالبه ذکر أن ممتلكاته ينبغي أن تمتد إلى أسوار الكويت. أما الشيخ سالم فقد كان أكثر اعتدالا، إذ لم یطالب إلا بالعودة إلى الحدود التي سبق أن تقررت فی الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فی عام ١٩١٣<sup>(٣)</sup>. وحول ذلك الوقت (١٩٢٠) تقابل عبد العزیز بن سعود مع السير برسي كوكس فی ميناء العقير - مكانهما المفضل - حيث دار البحث فيما بينهما حول عرش العراق ومدى مساعدة بريطانيا لابن سعود فی إزالة ملك آل الرشيد. وقد تبين لابن سعود فی هذه المقابلة أن بريطانيا لم تكن متحمسة تماما لتقويض حکم آل الرشيد؛ إذ كانت تعتبر وجودهم عاملا مفيدا فی المحافظة على توازن القوى فی شبه الجزيرة العربية، والمهم فی هذه المقابلة أن ابن سعود تباحث مع كوكس فی اقتراح فيلی الخاص بضم الكويت إلى نجد<sup>(٤)</sup>، ويذكر عبد العزیز الرشيد بصدد ذلك أن كوكس وفيلبي وصلا إلى الكويت بعد اجتماعهما بابن سعود فی العقير، حيث أخذ سالم يتظلم أمامهما من تعديت ابن سعود التي كان یوجهها ضد الكويت وأهله؛ ولكن فيلی حمل سالم مسئولية وقوع هذه التعديت وأنه هو الذي بعث بقواته إلى جريا لمهاجمة عشائر ابن سعود<sup>(٥)</sup>.

كان من الطبيعي أن يفضل مشروع التحکیم إزاء تمسك كل من الطرفين بموقفه، یضاف إلى ذلك رسالة بعث بها ابن سعود إلى الشيخ سالم فی ٥ سبتمبر ١٩٢٠، أی بعد موافقته على إجراء التحکیم، أكد فيها أن للشيخ سالم السيادة فقط داخل السور الجديد الذي بناه حول الكويت، وفي نفس الوقت كتب ابن

(١) دیکسون: مصدر سبق ذكره ص ٢٥٢/٢٥٣.

(٢) F.O. 371/12264 Memo. Boundaries between Nejd & Kuwait F.O. October 17th. 1927.

(٣) F.O. 371/12999 Resident in Persian Gulf to Govt. of India No. 21. 13th December 1927.

(٤) حسين خزعل: تاريخ الكويت ج ٤ ص ٢٤٤.

(٥) عبد العزیز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢١٦.

سعود إلى ابن شقير في جريا يطلب منه تشييد حصن جديد، وقد سبب ذلك استياء بالغاً في الكويت، وقدم الشيخ سالم من ناحيته احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية، التي بدا تفاربه الواضح تجاهها، ضد تعديات ابن سعود على إمارته ومحاولته ضم قبائل الكويت إليه محددا مطالبه على الوجه الآتي:

**أولاً:** أن تمتد حدود الكويت من جزيرة العمار جنوباً إلى قرب انطاع وإلى جهرى واللاهية وقرعة واللصانة إلى حفر الباطن وشمالا إلى جبل سنام وسفوان وأم القصر.

**ثانياً:** أن يكون كل من حاكم نجد والكويت مسئولاً مسئولية مباشرة عما يجرى في حدوده من تعديات البدو.

**ثالثاً:** أن يكون لعشائر البادية الحرة التامة في الانضمام إلى أي حاكم يرويه أقدر من غيره على حمايتهم، وأن يدفعوا له زكاة أموالهم، وأن تكون هناك ضمانات لحرية التجارة.

**رابعاً:** إذا حدث نزاع بين البدو فالفصل فيه يكون من سلطة الحاكمين إلا إذا عجزا عن ذلك فيرجع الأمر إلى وكلاء الحكومة البريطانية في الكويت أو البحرين<sup>(١)</sup>.

وكان الشيخ سالم يعتقد أن تحركات الإخوان نتيجة تحريض ابن سعود لهم بهدف القضاء على اتفاقية ١٩١٣، مما دفعه إلى إحكام إدارته الصارمة على الإمارة تفادياً لحالات التهديد. كما قرر فرض زكاة سنوية على القبائل الواقعة في الجنوب، خاصة بعد أن تلقى معلومات مؤداها أن فيصل الدويش يتحرك شمال الصبيحية الواقعة إلى الجنوب الغربي من الكويت، وخوفاً من أن يكون ذلك مقدمة لهجوم مفاجئ على الجهراء - وهي مكان له أهميته العسكرية بالنسبة للكويت - فقد انتقل الشيخ سالم إليها بنفسه على رأس قواته<sup>(٢)</sup>، كما كتب إلى ابن الرشيد يستنجده قليب طلبه وأرسل له ضاري بن طوالة رئيس عشيرة آل أسلم من قبائل شمر<sup>(٣)</sup> الذي كان معسكراً في ذلك الوقت على مقربة من سفوان، ونزلت قواته إلى الجهراء بعد أن أعلق عليهم سالم الكثير من الأموال<sup>(٤)</sup>. وكانت

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٣١٦.

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ص ٢٥٢/٢٥٣.

(٣) هقلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ص ١٢٥/١٢٧.

(٤) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ص ٢١٤/٢١٥.





الخطوة مهاجمة ابن شقير في جريا العليا، ولكن عندما علم ابن سعود بوصول ابن طوالة إلى الجهراء وحشد القوات الكويتية فيها، كتب إلى الدويش بأمره بنجدة إخوانه فأسرع الدويش بقواته إليها، وعندما وصل إلى الصبيحية كان سالم قد استقر في الجهراء إذ خشي أن يكون ذلك مقدمة لهجوم صاعق عليها<sup>(١)</sup>.

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٢٠ صدقت توقعات سالم إذ هاجم الدويش ومن معه من مطير قرية الجهراء، وكانت المعركة عنيفة لأن الإخوان اندفعوا بشكل متحمس وبتعصب بالغ لعقيدة دينية. وكانت قوات سالم تسيطر على الجانب الغربي من الجهراء، وقوات شمر من ناحية اليمين وقوات دعيج الفاضل من الشمال، ومع ذلك تمكن الإخوان من السيطرة على الموقف - على الرغم من الخسائر الشديدة التي لحقت بهم - ولم يجد الكويتيون بدا من الاتجاه إلى أحد قصور الجهراء (القصر الأحمر)<sup>(٢)</sup>؛ اقتصادا منهم في رجالهم وذخيرتهم وانتظارا لمجنى نجات من الكويت. وكان الشيخ سالم مع الذين لجأوا إلى القصر، أما ضاري بن طوالة فقد فر هو ومن بقي من قواته إلى العراق، وحاصر الدويش القصر ومن فيه مدة يومين في نفس الوقت الذي انتشر فيه الاضطراب في صفوف الكويتيين، وأصبحت الكويت تعيش جو ملؤه الرعب والتجأ عدد كبير من الفرس والشيعية إلى دار الوكالة البريطانية طالبين حمايتها<sup>(٣)</sup>. وكان مؤرخنا عبد العزيز بن الرشيد من بين المحاصرين في القصر ولذلك سجل هذا الموقف في كتابه وكان مما ذكره «أنه لم يكن في القصر مما يسهل على الكويتيين مطاولة الحصار؛ فإن كان فيه من ذخيرة وطعام فليس فيه إلا بشرى واحدة مأوذا ملح أجاج يزيد الظمان عطشا؛ وفي القصر ما يزيد على ألف نسمة تيقنت الهلاك، وكان سالم نفسه في القصر ولكنه أظهر شجاعة وثباتا يشهدان له».

كان واضحا أنه إذا سقطت الجهراء، فإن الإخوان سوف يتقدمون صوب مدينة الكويت ذاتها. وقد وصل إلى الكويت من يحملون الأنباء إلى أحمد الجابر

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٥٨.

(٢) سمي بالقصر الأحمر لأن جدرانه حمره اللون، ثم أرجع هذا الوصف بعد ذلك إلى الدماء الكثيرة التي صبغت جدرانه خلال معركة الجهراء، وقد بنى هذا القصر في عهد الشيخ مبارك بن صباح ولا يوجد منه في الوقت الحاضر إلا أطلالا.

(٣) حسين نخاعل: تاريخ الكويت السياسي ج ٢ ص ٢٥٦.



نائب الشيخ سالم حيث ذكروا أنه أن قوات شيخهم نشبت في الصحراء على أيدي قوة كبيرة من الإخوان، فهربوا ملتجئين إلى القصر وهم في الوقت الحاضر ضمن طوق يحاصرههم، وليس لديهم من مياه الشرب الملحة إلا النذر اليسير، الذي يتناقص بسرعة بالغة. وقد أسرع أحمد الجابر بإرسال مدد إلى الجهراء وأمر بتقوية أسوار الكويت، كما أرسل مدداً آخر عن طريق البحر نزل على مقربة من المعركة، ولا شك أنه قد فت في عضد الإخوان رؤية الإمدادات تتدفق على الساحل بالإضافة إلى قرب نفاذ ذخيرتهم؛ ولذلك أوفد الدويش أحد أقربائه ويدعى مندبل ابن غنيمان ليعرض على الشيخ سالم شروط الصلح وهي:

أولاً: العودة إلى التعاليم الصحيحة للإسلام.

ثانياً: ترك المنكرات والتدخين.

ثالثاً: تكفير الترك.

رابعاً: إخراج القنصل البريطاني من الكويت.

خامساً: هدم المستشفى الأمريكي وطرده أطبائه.

سادساً: ترحيل الشيعة من الكويت<sup>(١)</sup>.

وكان من الطبيعي أن يستنكر الشيخ سالم الشرط الأول، وأما الشرط الثاني فقد أعلن أنه يعمل على إزالة ما يستطيع إزالته، وأما تكفير الترك فلم يثبت عنده ما يوجب تكفيرهم، كذلك رفض سالم الشروط الثلاثة الأخيرة.

وعلى أثر خروج ابن غنيمان من القصر تبادل الإخوان ومن في السفن الشراعية من الكويتيين إطلاق الرصاص، كما تأبط الإخوان المعاول والفؤوس لهدم جدران القصر على من فيه، ولكن رصاص الكويتيين من فتحات الجدران فرقت جموعهم خاصة بعد أن ازداد وصول الإمدادات إلى داخل القصر، وإزاء ذلك استخدم الشيخ سالم دهاءه فتظاهر بالإذعان لمطالب الدويش والدخول في الإخوانية، وعقد مهادنة معهم بعد عودته إلى الكويت. ولكن سالماً ما كاد يصل

(١) سيف الشمال: من تاريخ الكويت ص ١٩٠





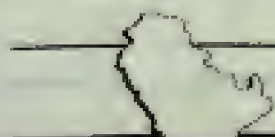
إلى الكويت حتى بدأ اتصاله بالإنجليز، ومن الصيحية أرسل الدويش رسالة إلى الشيخ سالم في ١٤ أكتوبر ١٩٢٠ يطلب فيها أن يرسل إليه بأحد مبعوثيه لاستئناف التفاوض ورد الشيخ سالم على هذا الطلب قائلاً: «إنه لو أراد الدويش مناقشة أي شيء فعليه أن يبعث برسول من قبله». وفي ١٨ أكتوبر ١٩٢٠ وصلت بعثة إلى الكويت من قبل الدويش برئاسة جفران الفقم، ولكن الشيخ سالم امتنع عن مقابلة هذه البعثة لمدة أسبوع، في خلاله استدعى شيوخ الكويت إلى مجلس عام لبحث تطورات الموقف، واستطاع هؤلاء أن يقنعوا سالماً بطلب المساعدة البريطانية. والواقع أنه لم يكن أمام الشيخ سالم إلا أحد أمرين، إما الخضوع إلى شروط الدويش أو الارتقاء في أحضان الإنجليز حتى يضمن لبلده الحماية فاختار الطريق الثاني، وبالفعل دارت اتصالات برقية بين الوكيل البريطاني في الكويت والمندوب السامي في العراق والمقيم البريطاني في الخليج، ثم تجاوزت ذلك إلى حكومتى الهند ولندن، واستمرت تلك الاتصالات ثلاثة أيام أسفرت أخيراً عن موافقة بريطانيا على إرسال قوات بحرية وجوية لحماية الشيخ سالم والدفاع عن الكويت<sup>(١)</sup>. وعندما تأكد الشيخ سالم من حماية الإنجليز له بادر باستقبال الوفد بحضور الماجور مور الوكيل البريطاني في الكويت. وقد ظهر منذ البداية أن شروط الدويش غير مقبولة على الإطلاق؛ وكانت باختصار تنطوي على أن يصبح جميع سكان الكويت من الإخوان. ويؤكد ديكسون وكان حاضراً مع مور هذه المقابلة، أنه وضح أن ما يقوم به الإخوان مناقض تماماً وعلى عكس أوامر ابن سعود، وأكد الماجور مور أنه مادامت المنازعات محصورة في الصحراء فإن الحكومة البريطانية لا تملك أن تفعل أكثر من استخدام مساعيها الحميدة لصالح السلام، ولكن إذا تعدى الأمر ذلك وشملت التهديدات مدينة الكويت والرعايا البريطانيين القاطنين فيها وتعرضت التزامات بريطانيا لشيوخ الكويت إلى الخطر، فإن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تغف مكتوفة اليدين، وأورد مور نص ما جاء بعد ذلك في المنشورات التي أقيمت على جموع الإخوان من طائرات السلاح الجوي الملكي من أن الحكومة البريطانية على ثقة تامة، كما يستدل على ذلك من تصريحات ابن سعود المتكررة،

(١) حسين نخزعل: تاريخ الكويت السياسي ج ٤ ص ٢٧٦

أن أعمال الإخوان العدوانية جاءت خلافا لرغباته وأوامره كما أكد بنفسه ذلك فور سماعه بأبناء الهجوم على الجھراء، وأوضح مور أنه إذا ما حاول الإخوان مهاجمة الكويت فإن ذلك يعد تصرفا معاديا تجاه السلطات البريطانية وإمارة الكويت الأمر الذي لن يترك أمام حكومة صاحب الجلالة الخيار سوى معارضة الأعمال العدوانية بكل ما لديها من وسائل<sup>(١)</sup>، وبالفعل أرسلت الحكومة البريطانية إلى الكويت الطرادين سيكل ولورنس، كما أرسلت طائرتين من السلاح الجوي الملكي في العراق. وعلى أثر ذلك بادر الشيخ سالم بإنهاء مقابلاته لمبعوثي الدويش الذين انسحبوا إلى الصبيحية بمصاحبة رسول من قبل الشيخ سالم، وعاد المبعوث الكويتي، ومعه رسالة من الدويش موجهة إلى سالم ذكر فيها أنه اعتقد في الوعود التي سبق أن قدمها إليه، وعلى ذلك أوقف هجماته وأنه يرى أن سالما قد خدعه وأنه ليس موفيا لعهوده، وبذلك أصبحت الهدنة متتية بينهما. وأكد المبعوث الكويتي، الذي حمل رسالة الدويش، أنه عندما غادر الصبيحية كان الإخوان يحملون المياه استعدادا للسير نحو الصفا لانتظار الذخائر والمؤن التي ستصلهم إلى هناك وقد تأكدت صحة هذه الأنباء فيما بعد.

وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٢٠ أبلغ الشيخ سالم من قبل الوكيل البريطاني في الكويت بأن المندوب السامي البريطاني في العراق يرى ضرورة وقف سفك الدماء إلى أن تحل المشكلة بين الكويت وابن سعود بصورة ودية، وأن آبار الصبيحية يجب ألا يستولي عليها أحد من الطرفين المتنازعين، وأن أي عمل في غير هذا الاتجاه يعرض مرتكبيه إلى قصف الطائرات الملكية البريطانية، وقد أرسلت رسالة مماثلة إلى ابن سعود عن طريق البحرين، وتأكيذا لذلك أرسلت طائرتان استطلاعيتان من السلاح الجوي الملكي في العراق حلفت إحداهما حول تجمعات الإخوان، وقد ذكرت (كالفرلي) أن هاتين الطائرتين فشلتا في تحديد مراكز الإخوان، ولذلك طلب إلى الدكتور ميلري، وهو بريطاني الجنسية، ومن رجال الإرسالية الأمريكية في الكويت، أن يرافق قائد إحدى هاتين الطائرتين في استطلاعاته، واستطاع ميلري بالفعل أن يميز خيام الإخوان في الصحراء؛ وكان هو نفسه الذي ألقى من

(١) سيكون : مصدر سبق ذكره ص ١٦١.





الطائرة منشورات تدعو الإخوان إلى الانسحاب من المقاطعات الكويتية وإلا عرضوا أنفسهم لقصف الطائرات البريطانية<sup>(١)</sup>. وعلى أثر عمليات القصف الجوي الذي شنته الطائرات البريطانية على جموع الإخوان أحكمت القوات البريطانية مراكز الدفاع عن الكويت. وفيما يبدو أن ابن سعود خشي من تعقب الحكومة البريطانية لقوات الإخوان فأمر بإرسال قوة لتلحق بالدويش مما أدى إلى استمرار الإخوان في القيام بإغارتهم خاصة على المقاطعات الخاضعة لبريطانيا في جنوب العراق، ففي ٢٦ ديسمبر ١٩٣٠ قام الدويش بقوة من أتباعه بمهاجمة معسكرات العجمان والرشابدة على بعد ١٥٠ ميلاً إلى الشمال الغربي من الجھراء، وقد قتل أحد أبناءه في خلال ذلك الهجوم، ثم واصل الإخوان تحركاتهم إلى الشمال محاولين اتخاذ سفوان مركزاً لعملياتهم الهجومية واتجهوا بالفعل إلى السيطرة على المنطقة الغربية من الزبير<sup>(٢)</sup>.

وعندما تحقق لدى الوكيل البريطاني في الكويت استمرار تجديد هجمات الإخوان على الكويت اقترح على السير برسي كوكس المندوب السامي في العراق أن يعاد النظر في إيجاد تسوية للحدود بين الكويت ونجد في ضوء المحاولات السابقة التي بذلت في عهد السير أرنولد ويلسن قبيل اشتباك الجھراء في عام ١٩٢٠<sup>(٣)</sup>. وغمهداً لذلك كتب المأجور مور الوكيل البريطاني في الكويت إلى الشيخ سالم طالباً منه وقف جميع الأعمال العدوانية ضد ابن سعود، وأن لا يقيم في الجھراء قوات زائدة عما يكفل لها الحماية، ويبدو أن الشيخ خزعل خان حاكم

(١) أليانور قالفرلي: كنت أول طيبة في الكويت من ص ١٧٨/١٧٩، وقد ذكرت أليانور أنها تدين معلوماتها هذه لمخطوطات لم تنشر للدكتور ميلري بعنوان «الكويت قبل النفط».

Kuwait Before Oil, Memoirs of Dr. Stanley Mylrea from the Arabian Mission Kuwait, 1945.

(٢) C.O. 727 Vol. 3 Confidential Summary of News Received by His Majesty's Political Resident in the Persian Gulf for the month of December 1920.

(٣) كان السير برسي كوكس قد وصل إلى منصب المندوب السامي في العراق خلفاً للسير أرنولد ويلسن الذي تم استعاده على شئون العراق عقب قيام ثورة العشرين. ونظراً للعلاقات الصداقة الوثيقة بين ابن سعود وبرسي كوكس فقد استعمرت العلاقات البريطانية السعودية تدار عن طريقه حتى رحيله عن العراق وتوقيع معاهدة جدة في عام ١٩٢٧.

المحصرة والذي كانت تربطه صلات وثيقة بآل صباح وجد أن الظروف ملائمة لكي يكون وسيطا في الصلح، وقد ذهب إلى البصرة لمعرفة موقف يرسى كوكس الذي حيد الفكرة، ولم يصطدم الشيخ خزعل إلا بأمر واحد وهو أن تكون وساطته بصفة ودية، أي أنه لم يكن مقبوضا بصفة رسمية للتحكيم بين المتنازعين. وقد تم تعيين الشيخ أحمد الجابر نائب الشيخ سالم وولي عهده رئيسا لوفد الوساطة الذي غادر الكويت على يacht الشيخ خزعل محملا بالهدايا فأصدا البحرين ومنها إلى الإحساء وكان من ضمن أعضاء الوفد الشيخ جاسب ابن الشيخ خزعل وعبد اللطيف المنديل وهو تاجر نجدى كان يقيم في البصرة<sup>(١)</sup>.

ووصل الوفد إلى الرياض في مارس ١٩٢١ في الوقت الذي كان فيه ابن سعود يستعد للزحف على ابن الرشيد في الحفر، لكن ما كاد الوفد يمكث طويلا في الرياض حتى وصلت الأنباء من الكويت بوفاة سالم، وعندئذ - كما تقرر الكثير من المصادر المحلية - يادر ابن سعود بنمزيق مباحثات التسوية بدعوى أنه لا حاجة إلى عقد اتفاق بين الكويت ونجد، فالشيخ سالم قد مات وأصبح أحمد الجابر هو الحاكم فالأرض أرضه. وكان مما ذكره ابن سعود لأحمد الجابر بصدده ذلك «أما الآن فحيث صار الأمر إليك فلا أرى من حاجة إلى شروط أو تحفظات فأنا سيف مسلول إضرب بي ما شئت وأنت أولى بالقبائل التي تحدث أوامري، ولك أن تؤدب من تشاء إذا بدر منها اعتداء على رعاياك... أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى أسوار الرياض، ولا أقبل أن تكون هي ما قطعنا به اتفاقا ولك على هذا عهد الله وميثاقه». ونادى المتنازعي بين الإخوان أن يسوق نجد والكويت والإحساء أصبحت واحدة ولا معارض لمن أراد السفر إلى الكويت، وحذروهم من الاعتداء على من يتسبب لآل صباح وطلب من الشيخ أحمد الجابر أن يعود إلى بلاده ليتسلم مقاليد الحكم في إمارته<sup>(٢)</sup>. ومما يستلفت النظر في هذه الفقرة التي

(١) عبد العزيز الرشيد: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨. انظر نص الرسائل المتبادلة بين الشيخ خزعل والسلطات البريطانية بشأن هذه المهمة في التاريخ السياسي لإمارة عربستان المحققان الثامن والتاسع من ص ٢٨٥ - ٢٩٠.  
(٢) F.O. 371/12999 Letter from the Political Resident in Persian Gulf No. 2 dated 13th December 1927 to Govt. of India, see also note on Principality of Kuwait at end of 1927 Dealing with Status & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regard Bin Saud & Iraq Frontier F.O. 371/130112





وردت عن ابن سعود قوله «أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى أسوار الرياض ولا أقبل أن تكون هي ما قطعنا به أنفء» أن الجانبين قد توصلا إلى عقد تسوية خاصة بالحدود، وعلى ذلك يكون رفض ابن سعود الاستمرار في إجراءات التسوية بحجة أنه لا داعي لها لم يكن فيما نعتقد إلا دهاء منه، إذ إنه انتهر فرصة وفاة سالم ليوقف التباحث في الحدود بينه وبين الكويت، لأنه لم يكن في موقف ملائم إذ إن الحكومة البريطانية كانت ترى أن تعترف بالحدود بين نجد والكويت طبقا لما جاء في نصوص الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة في عام ١٩١٣، على خلاف ما كان يطمح إليه وبذلك أتاح لنفسه الفرصة من جديد لكي يتباحث مع الحكومة البريطانية حول تعديل هذه الاتفاقية لصالحه. وقد تأكد ذلك بالفعل في تسوية العقير الموقعة في ديسمبر ١٩٢٢ بدعوى أن سلطة شيخ الكويت قد تناقصت كثيرا عما كانت عليه عند توقيع الاتفاق الإنجليزي التركي، وأنه لا بد بالتالي من العودة إلى تخطيط الحدود بين نجد والكويت<sup>(١)</sup>.

### مؤتمر العقير ١٩٢٢:

كان هذا المؤتمر قد انعقد أساسا لإعادة النظر في معاهدة المحمرة بين نجد والعراق، على أثر اعتراض ابن سعود على ما جاء بها، وتأكيده بأن حدوده تمتد إلى الفرات باعتباره الحد الطبيعي للبادية. ولذلك أعلن استيائه من مندوبيه، وأخبر الحكومة البريطانية بأنه لا يوافق على هذه المعاهدة إذ يعتبرها نقضا صريحا لما تعهد له به السير برسي كوكس. وإزاء ذلك رأت الحكومة البريطانية أن توفد إليه كوكس فوصل إلى العقير في أواخر نوفمبر ١٩٢٢ وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين السعودي والعراقي وضع الفريقان بواسطة كوكس ملحقين لاتفاقية المحمرة يتضمنان بعض التعديلات. وقد أطلق على هذين الملحقين بروتوكول العقير في ٢ ديسمبر ١٩٢٢. وفي نفس هذا المؤتمر كانت المناسبة لتخطيط الحدود بين الكويت ونجد حيث أرضى كوكس ابن سعود بضم جريا إلى حدوده، وإن كان في نفس الوقت قد أغضب الشيخ أحمد الجابر الذي كان يطالب بها<sup>(٢)</sup>.

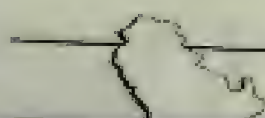
(١) F.O. 371, 13012, Note on Principality of Kuwait at end of 1927.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١١٨.

وقد يكون من المفيد أن نذكر رواية ديكسون عن هذا المؤتمر، لأنه كان حاضرا بجلسته. حيث ذكر أنه كان من بين المجتمعين في العقير برسي كوكس وصبيح بك وزير المواصلات العراقي والشيخ فهد الهزأل رئيس فرع عمارات في قبيلة عنيزة، والمajor مور الوكيل السياسي في الكويت الذي كان مفروضا أنه ممثل للشيخ أحمد الجابر في المفاوضات. أما الوفد السعودي فكان يتكون من سعود العرفه صهر ابن سعود وعبد اللطيف المنديل والأديب اللبناني أمين الريحاني، كما حضر جانبا من جلسات المؤتمر المajor فرانك هولمز Holmes ممثل الشركة الشرقية والعمامة المحدودة الذي التقى بابن سعود في الهفوف وجاء معه. وقد استقبل ابن سعود المفوضين استقبالا حافلا باستثناء فهد الهزأل الذي أزعج وجوده ابن سعود خاصة وأنه كان يطالب بقبيلته، وحرص ابن سعود على الدعاية لنفسه في اجتماعات المؤتمر، فقد ذكر لديكسون أنه لا يشجع ما يقوم به متطرفو الإخوان من إغارات، ولكنه لا يستطيع إيقافهم وإنه في صيف هذا العام اضطر إلى أن يصدر أوامره بإعدام بعض منهم لعدم إطاعتهم له وأن الإخوان قتلوا الكثيرين من البحارة الشيعة الذين يقطنون القطيف، ولكنه استطاع أن يسيطر على الموقف تماما حتى أصبح مسموحا للشيعة بالتدخين وممارسة شعائهم الدينية في أماكنهم الخاصة، طالما أبقوا على النظام في الأماكن العامة. كما أشار إلى أن الشيعة في مناطق الحكم السعودي أصبح حالا مما كانوا عليه في عهد الحكم التركي. وذكر ديكسون أنه يعتقد أن ابن سعود حينما تحدث بذلك إنما كان يقصد الدعاية لنفسه إذ كان واثقا من أنني سأبلغ ما قاله للسير برسي كوكس<sup>(١)</sup>.

وعندما بدأت المفاوضات في أول الأمر بين نجد والعراق، كانت مثالا للمساومات المتبعة - كما يقول ديكسون - عندما يلتقي ممثلو دولتين شرقيتين لحل مشكلة من المشاكل، إذ إن كلا الطرفين ظل طوال الوقت يعرض مطالب عجيبة وغريبة. ولكن كوكس لم يلبث أن تصرف بحسم إذ عاتب ابن سعود على اقتراحه الخاص بالأخذ بفكرة الحدود العشائرية وعدم الاعتراف بخط ثابت للحدود بين

Dickson: Kuwait and Her Neighbours p. 280. (١)





العراق ولنجند وأعلن أنه سيخطط الحدود بنفسه. ويضيف ديكسون أن ابن سعود لم يلعب بعد ذلك دورا يذكر في المباحثات، تاركاً الأمر لكوكس ليقرر بنفسه حل مشكلات الحدود.

وفي جلسة عامة في المؤتمر رسم كوكس على خارطة للجزيرة العربية خطاً أحمر من الخليج إلى جبل عينزان بالقرب من حدود شرق الأردن، وبذلك يكون قد أعطى العراق مساحة كبيرة من الأراضي التي تدعى نجد ملكيتها، وإرضاء لابن سعود حرم الكويت من ثلثي الأراضي التي كانت تطالب بها وأعطاهما لنجد بحجة أن سلطة آل صباح في الصحراء أصبحت أقل مما كانت عليه يوم وقعت الاتفاقية الإنجليزية التركية في يولية عام ١٩١٣<sup>(١)</sup>. أما إلى الجنوب والغرب من الكويت فقد رسم منطقتين أعلن أنهما ستكونان محايدتين، وقد اتفق بشأنهما على المناصفة في حقوق الرعي، ثم تحولت بعد ذلك إلى مناصفة في أرباح النفط<sup>(٢)</sup>.

وعندما عاتب ابن سعود السير برسي كوكس على حرمانه من أراضي كثيرة كان يطالب بها وضمها إلى العراق ذكر له كوكس أنه لهذا السبب منحه أراضي من الكويت وأنه لا يعرف كيف سيتلقى الشيخ أحمد الجابر هذه الصدمة<sup>(٣)</sup>.

وقد أرخعت الاتفاقية بين نجد والكويت في ٢ ديسمبر ١٩٢٢ ووقعها الدكتور سعيد الديمولوجي نيابة عن ابن سعود، كما وقعها الماجور مور نيابة عن حاكم الكويت، وصادق ابن سعود على هذه الاتفاقية بخاتمه الرسمي. وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

**أولاً: تعيين الحد الجنوبي لمقاطعات الكويت.**

**ثانياً: تعيين حدود الإقليم المحايد بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحصاء الشمالية.**

**ثالثاً: الاتفاق على أن يمارس كل من حاكم نجد والكويت حقوقاً متساوية في**

(١) ديكسون : مصدر سبق ذكره ص ٢٨١

(٢) Longrigg, Iraq 1900 - 1950

(٣) ديكسون : مصدر سبق ذكره ص ٢٨٢.

الإقليم المحايد، وفي حالة اكتشاف النفط يقسم دخله مناصفة، ويتم التقاضي بواسطة مجالس عرفية مختلطة يقوم كل حاكم بتعيين عدد من أعضائها. والجدير بالذكر أن الماجور مور الذي كان المفروض فيه أن يدافع عن مصالح شيخ الكويت لم ينطق بكلمة واحدة طويلة المحادثات فقد سيطر كوكس على الموقف تماما. وعلى الرغم من النجاح الذي أحرزه إلا أن ذلك كان على حساب السمعة الطيبة التي اكتسبها بين عرب الخليج إذ إن الشيخ أحمد الجابر الذي لم يكن قد مضى على ارتقائه الحكم أكثر من سنة تلقى ضربة عنيفة على يد كوكس زعزعت ثقته ببريطانيا. وعندما أفضى كوكس للشيخ أحمد الجابر بقرارات مؤتمر العقير معتذرا لأنه اضطر إلى إعطاء ابن سعود بعض الأراضي الكويتية سأل الشيخ لماذا فعل ذلك دون استشارته على الأقل؟ وأجاب كوكس بأنه في تلك المناسبة السيئة كان السيف أقوى من القلم وإنه لو لم يسلم تلك الأراضي لابن سعود لكان بكل تأكيد قد أخذها وربما أخذ أكثر منها بقوة السلاح. ولذلك حرص على أن يرضى ابن سعود باعتباره الجار القوي للكويت ويزرع في نفسه شعورا ودبا تجاهها. وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر اضطر للموافقة على تسوية العقير إلا أنه ظل إلى يوم وفاته شاعرا بالغين، فهو لم يحضر محادثات العقير ولم يطلع على ما كان يجري هناك، وكان كثيرا ما يردد أمام أخصائه بأنه كان يتق بيرسي كوكس، وأنه لم يكن يعترض لو أن بضعة أميال اقتطعت منه، ولكن أن يسلب ثلثي إمارته دون أن يكون له رأي في الأمر ويرى بعينه تلك الأراضي تعطى لابن سعود فذلك أمر من الصعب عليه أن يتحمله. وفي السنوات التالية ظل الشيخ أحمد مصرا على أن كل منطقة الكويت المحايدة تعد جزءا من أراضيه، وأعلن أنه لن يوافق مطلقا على اقتسام أرباح النفط مع ابن سعود. ولكن قبل وفاته بسنوات قليلة اتفق مع ابن سعود على منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة النفط الأمريكية المستقلة Aminoil في عام ١٩٤٧. وقد فعل ذلك على حد قوله رغبة منه في المحافظة على صداقة ابن سعود الذي أصبح تأييده للكويت أجدي من تأييد بريطانيا ذلك لأن استغلال بريطانيا للنفط في أراضيه وسياساتها التي كانت تميل إلى إسرائيل أكثر مما تميل إلى العرب حملا، كما يقرر ديكسون، على تغيير خطته تجاه بريطانيا تحشيا مع الشعور العام في العالمين العربي والإسلامي<sup>(١)</sup>.

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٨٧.



والحقيقة أن اتفاقية العفير كانت مجحفة إجحافا بالغاً بحقوق الكويت. وأما حجة السير برسي كوكس بأن سلطة أحمد الجابر على قبائل الصحراء أصبحت ضعيفة، فهذا ليس بمنطق قوى لأن هذه القبائل تابعة للكويت أصلاً، ولكن الذي حدث أن تلك القبائل كانت تتبع الحاكم الذي يمدّها مادياً ومعنوياً ولما كان الشيخ أحمد لم يهتم باستمالة هذه القبائل إليه، فقد اتجه زعمائها إلى موالاة ابن سعود. وأما حجة كوكس أن السيف أقوى من القلم وأن ابن سعود كان سيأخذها بالقوة، وربما أخذ أكثر منها فهذه حجة غير مقنعة؛ لأن إمارة الكويت واقعة تحت الحماية البريطانية، وبذلك تكون بريطانيا قد قصرت في واجب الحماية إزالتها.

والأمر الذي لا شك فيه أن بريطانيا كانت تنفذ سياستها وفقاً لمصالحها لأنها ضمنت ولاء الكويت لها، وتريد أن تكسب صداقة ابن سعود على حساب الكويت. وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر لم يرحب بتسوية العفير إلا أن شعوره بالحاجة إلى تأييد بريطانيا له أدى بها إلى أن تستمر في الاحتفاظ بنفوذها في الكويت. وكان مما يخفف على الشيخ أحمد أنه كان يأمل في وقت من الأوقات استرداد المقاطعات التي فقدّها. وفي رسالة من ديكسون إلى المقيم السياسي في الخليج في عام ١٩٣٣ جاء فيها: أن شيخ الكويت أخبره بأن عندما يموت ابن سعود يضع مطالبه على جميع الجزء الشمالي الشرقي من الأحساء حتى بلبول ووبره والصفى وحفر، وهي الأراضي التي يسكنها مطير والعوازم، وكان يحكمها الشيخ مبارك من قبل، وأن ابن سعود لو أعطى امتيازات النفط للأمريكيين في هذه الجهات فإنه سوف يطردهم منها. وفيما يبدو لنا أن الشيخ أحمد الجابر كان يحاول استغلال التنافس بين الشركات البريطانية والأمريكية لاسترداد مقاطعاته. ولم يذكر ديكسون في رده على الشيخ أحمد إلا أن الأمور تبدو سابقة على أوانها أو كما ذكر على وجه التحديد أنه من الخطأ عد الفراع قبل أن يفقس البيض<sup>(١)</sup>.

F.O. 371/ 16850 Dickson, Political Agent Kuwait to Political Resident in Persian (١)  
Gulf 30th June, 1933.

## الفصل الثاني



الإخوان النجديون والكويت





العلاقات بين الإخوان وعبد العزيز بن سعود - استمرار الغزوات  
الإخوانية ضد الكويت - إعلان ابن سعود عدم مسئوليته عن إغارات  
الإخوان - معركة الرقيع ١٩٢٨ - ثورة الإخوان على ابن سعود -  
موقف الكويت - عروض الدويش للشيخ أحمد الجابر - تدخل  
الحكومة البريطانية وتحييد الكويت - قمع الثورة - استمرار الخلافات  
القبلية ومشكلات الحدود بين الكويت والسعودية.

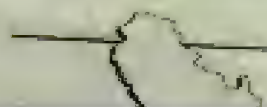
على الرغم من أن تسوية العقير كانت تستهدف تهدئة العلاقات بين نجد  
والكويت إلا أن ذلك لم يتحقق تماما، إذ تميزت الفترة التي تلت مؤتمر العقير  
بتجدد الاشتباكات ضد الكويت، والتي كان يقوم بها جماعات الإخوان. ولذا قد  
يكون من المناسب أن نتوقف قليلا للتعريف بالحركة الإخوانية التي اجتاحت الجزيرة  
العربية بين عامي ١٩١٤ و ١٩٣١، والتي يعتبرها الكثيرون بمثابة انتفاضة وهابية  
جديدة، أو بمعنى آخر إحياء للتحاليم الوهابية القديمة. ولم يعرف عن هذه الحركة  
شيئا في الجزيرة العربية إلا في عام ١٩١٤ أي بعد استيلاء ابن سعود على  
الإحساء<sup>(١)</sup>. وفي أواخر عام ١٩١٥ راع ابن سعود تضخم هذه الحركة مما وضعه  
أمام حلين إما أن يقضى عليها أو يصبح زعيما لها، وبالتالي تتاح له فرصة  
استغلال حماسة أتباعها في تدعيم نفوذه في الجزيرة العربية، وسواحل الخليج  
العربي<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار ابن سعود الأمر الثاني رغم تحذيرات عبد الله بن جلوي حاكم  
الإحساء، الذي نصحه فيما يقال بالتخلي عن هذه الحركة التي شبهها بنار تلتهم  
كل شيء أمامها. وفي عام ١٩١٦ أصدر ابن سعود أمره القاضي بانخراط جميع  
قبائل نجد في صفوف الحركة الجديدة وأن يدفعوا له الزكاة بصفته إمامهم

(١) تنسب هذه الحركة إلى الشيخ عبد الكريم المغيرة الذي عمل لدى شيوخ المتن في العراق. ثم رحل إلى  
نجد حيث أظهر نفسه كمعلم ومصلح ديني في أوطاوية، وهي الهجرة الرئيسية لقبيلة مغيرة.

(٢) عن حركة الإخوان انظر:

F.O. 371/ 15455 Akhwan Movement, Memo. Political Agency Bahrain to Civil Com-  
missioner Iraq 5th March 1925.





الشرعي<sup>(١)</sup>. ولم تأت سنة ١٩٢٠ حتى كانت الحماسة للحركة الجديدة قد بلغت حدا كبيرا بين البدو، كما تجاوب الكثيرون مع أوامر ابن سعود في بناء القرى والمدن لتوطين القبائل التي كان يقربها أو يبعتها من الرياض حسب سهولة أو صعوبة مراسها.

ويمكننا أن نقسم حركة الإخوان بالنسبة لعلاقتهم بابن سعود إلى ثلاثة أدوار رئيسية:

الدور الأول من ١٩١٥ إلى ١٩٢٢، وفي هذه المرحلة استغل ابن سعود الإخوان لتوسيع رقعة ممتلكاته. ولذلك يمكننا أن نقرر أن جميع الحروب التي خاضها الإخوان في هذه المرحلة، كانت تتم بأوامر صريحة من ابن سعود، ظهر ذلك في حروبهم في حمض والجھراء كما سبق أن أشرنا، وكذلك في حروب ابن سعود ضد آل الرشيد وإسقاطه لإمارتهم في حائل ١٩٢٢.

والدور الثاني يمكن تحديده بالفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٥ ويظهر في هذه المرحلة تغاضي ابن سعود عن نشاط الإخوان وتحركاتهم، طالما كان توسعهم يتم لمصلحته.

أما الدور الثالث فيشمل الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ وفي هذا الدور تظهر بوضوح الخلافات بين ابن سعود وبين زعماء الإخوان بعد أن وجدهم يعارضون سياسته وأسلوبه في الحكم، ولذلك كان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة بثورتهم عليه؛ ثم نجاحه في قمع ثورتهم والقبض على كثير من زعمائهم<sup>(٢)</sup>.

وقد استمرت مناقشات الإخوان قائمة ضد الكويت حتى بعد توقيع معاهدة العقير، ففي عام ١٩٢٤ هجم ابن حثلان والفقير على أطراف الكويت، وعلى الرغم من أن ابن سعود أكد أن هذه الإغارات وقعت دون علم منه إلا أنه إزاء تراخيه، أو بالأحرى تغاضيه عن وقوع هذه الاشباكات ضد الكويت، طلب

(١) هيكتور: الكويت وجاراتها من ١٤٨ وما بعدها.

(٢) مجلة الكويت، إصدار عبد العزيز الرشيد ج ١٠ المجلد الثاني محرم ١٣٤٥ ص ٢٧

الشيخ أحمد الجابر مساعدة الإنجليز له الذين كانوا من ناحيتهم حريصين على سريان تسوية العقير. والفعل أرسلت عدة طائرات استطلاعية إلى الصباحية الواقعة على الحدود بين الكويت ونجد، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من القيام بأية أعمال عسكرية لصعوبة تمييزها بين قبائل الإخوان وقبائل الكويت<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أنه منذ عام ١٩٢٤ بدأت سيطرة ابن سعود تتعرض للتدهور السريع على زعماء الإخوان، وأخذ بالفعل يفقد سيطرته عليهم، كما ظهر الخلاف بينه وبين نايف بن حثيلان، أو أبو الكلاب كما كان يطلق عليه، وينتمي إلى قبيلة خضير وهي فرع من العجمان، وكذلك مع فيصل الدويش شيخ الأرطاوية<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فقد يكون من الإنصاف هنا ألا نحمل ابن سعود تبعة حوادث الإخوان في الفترة التي أعقبت ذلك، وهو ما عبرنا عنه بالدور الثاني من حركة الإخوان. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود أخطر الحكومة البريطانية رسمياً في عام ١٩٢٧ بعدم مسؤوليته عن أية اعتداءات تقوم بها القبائل الإخوانية التي اعتبرها متحدية لأوامره<sup>(٣)</sup>.

ولما كان تقدم الإخوان إلى الكويت يعنى اقترابهم من مركز القوات الجوية البريطانية R.A.F. في الشعيبية التي تقع على مسافة عشرة أميال من البصرة، فقد اتجه رأي الحكومة البريطانية إلى اتخاذ الكويت بمثابة مركز للاستطلاع خاصة وأن شيخ الكويت لم يبد أي اعتراض على ذلك، نظراً لما كانت تتعرض له إمارته من تهديدات مستمرة<sup>(٤)</sup>، وبخاصة حين تلقى إنذاراً من الدويش بأنه سيقوم بغزو الكويت إن لم يفتح له أبواب المدينة، ومواجهة لذلك يادر الكويتيون بتحصين الجهراء واستعين بالجنود المرتزقة التي عسكرت إلى جانب البدو في الصحراء، كما

F.O. 371/12994 Telegram from High Commissioner of Iraq to the Secretary of State (١) for Colonies dated 20th June, 1924.

Agent (Kuwait) to Political Resident (Persian Gulf). (٢)

Attitude of Kuwait towards Akhwan raids. C.O. to F.O. 16th December, 1927. (٣)

F.O. 371/12994 Colonial Office to the Under Secretary of State 18 - 19 August, (٤) 1928.





أعاد الكويتيون ترسيم أسوار مدينتهم<sup>(١)</sup>. وفي ديسمبر عام ١٩٢٧ أعرب الشيخ أحمد الجابر عن شكره الزائد لتعقب القوات البريطانية الجوية لفلول الإخوان، وقيام الطائرات الاستطلاعية بالتحليق فوق مقاطعاته من آن إلى آخر<sup>(٢)</sup>.

وحول ذلك الوقت أيضا استنجدت مجموعة من قبائل العوازم القاطنة على مقربة من الحدود الجنوبية في الكويت من غزوة إخوانية بقيادة ترحيب ابن شقير في منطقة أم الريام على بعد سبعة أميال من الشمال الشرقي من الجهراء، وعندما وصلت هذه الأنباء إلى الكويت تحركت قوة كويتية لصددها، كما أرسل الشيخ أحمد الجابر احتجاجا إلى ابن سعود الذي أعرب عن أسفه لوقوع هذه الحوادث، ووعد بتوجيه قوة سعودية ضد ابن شقير من قبل فهد بن جلوي حاكم الإحساء.

على أن أبرز اشتباك وقع بين الإخوان والكويتيين حدث في ٢٨ يناير ١٩٢٨ في منطقة الرقيع على مقربة من الجهراء. وقاد هجوم الإخوان على بن عثمان، أحد زعماء مطير، وكانت استعدادات الكويتيين من حيث الأسلحة والمعدات أكثر من استعدادات الإخوان على الرغم من كثرة عددهم، ولذا أوقع الكويتيون بهم الهزائم وغنموا منهم الكثير من الغنائم، على الرغم من أن قائدهم علي الخليفة آل صباح لقي حتفه في هذا الصدام<sup>(٣)</sup>. وتعد معركة الرقيع آخر المعارك التي خاضها الكويتيون ضد الإخوان الذين تعرضت قواتهم أثناء عودتها من الرقيع لهجوم قاس من سلاح الطيران الجوي الذي اتخذ من الكويت قاعدة مؤقتة، كما وضعت ثلاث

(١) F.O. 371/12994 Political Resident in the Persian Gulf to Govt. of India No.21 dated 13 December, 1927.

انظر حالة الكويت حتى عام ١٩٢٧، معلومات مقدمة إلى حكومة الهند.

(٢) F.O. 371/12999 Telegram from Resident in the Persian Gulf S.S. Chakdara to the Secretary of State for the Colonies, 13th December, 1927.

(٣) كان للغزوات الإخوانية أثر كبير في اضطراب أحوال الأمن والنور الذي عاشه أهالي الكويت وقد ألهم هذه المعارك خيال الشاعر الكويتي ناصر بن قاسم آل غانم فوضع قصيدة وصف بها حالة الكويت جاء فيها

يا شيخنا إن الكويت لتشتكي	من جور أفساد من الإخوان
جملوا النفرى دأبهم فيها	فما راموا سوى التخريب للأوطان
يا سمينا إياك أن نرضى	بما يأتيك من جور ومن بهتان

انظر مجلة الكويت - المجلد الأول جمادى الآخر ١٣٤٧ من ص ٤١٨/٤١٩.

طرادات حربية على سواحل الكويت. وقد اتخذت كل هذه الاجراءات بموافقة الشيخ أحمد، ومع ذلك فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنه على الرغم من اتخاذها جميع وسائل الحماية إلا أنها مع ذلك ليست ملزمة بمسئولية الدفاع عن الكويت أكثر مما كان قد تقرر لها في عام ١٩١٤<sup>(١)</sup>. وقد تحولت الإغارات الإخوانية بعد ذلك إلى المقاطعات الجنوبية للعراق، وتوزع شعور ابن سعود بين استيائه من الإخوان الذين أدخلوا بأوامره وبين استيائه في نفس الوقت من عقابهم بواسطة أسلحة بريطانية. وعلى الرغم من أن ابن سعود قد نجح في منع تجديد اشتباكات كثيرة إلا أنه لم يتحمس لعقد اجتماع بينه وبين المقيم البريطاني في الخليج، كما أبدى استيائه بشأن التحصينات التي وضعت في بعض مراكز الصحراء بين نجد والعراق، وأظهر استيائه هذا لكل من كورنوليس Cornwallis والسير جلبرت كلايتون اللذان كانا على رأس بعثة بريطانية زارته في الرياض في مايو ١٩٢٨ بهدف الوصول إلى حل بالنسبة لإغارات الإخوان على الحدود الكويتية النجدية العراقية. وقد فشلت هذه المفاوضات واستمرت الاضطرابات قائمة<sup>(٢)</sup>. وفي يناير ١٩٢٩ قامت قوة من العجمان ومطير بغزو المنفق وهاجمت إحدى السيارات القادمة من البصرة إلى الكويت وكان بها بعض الأمريكيين، وقد قتل أحدهم وهو مبشر أمريكي في البصرة يدعى الدكتور بلكرت وكان بصحبته المتر كراين Crane وهو من رجال المال والأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية. وتبع ذلك وقوع اعتداءات كثيرة على القبائل العراقية في جنوب العراق<sup>(٣)</sup> مما ترتب عليه غلق الطريق البري بين البصرة والكويت لمدة شهر. وتقدمت قوات الشرطة العراقية إلى داخل مقاطعات الكويت الشمالية مما أثار الشيخ أحمد الجابر الذي

F.O. 371/16838 Question of Liability for the protection of Kuwait against aggression from outside 1928-1929 supplementary Note by G. Laithwaite.

Longrigg, op. cit., p. 219. (٢)

(٣) تذكر بعض المصادر المحلية عن مقتل المتر بلكرت أنه لم يكن هو المقصود بالقتل، وإنما كان المقصود بذلك هو المتر كراين لما عرف عنه من اهتمام بالتقضايا العربية، وقد حاول الإنجليز تدبير مؤامرة لقتله مع قبائل مطير ولكن حدث خطأ إذ قتل المبشر الأمريكي بدلاً منه. وكانت الهدف من ذلك منع وصوله إلى الكويت. انظر عبد الله الخاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٢٧.





وجه في هذه المرة احتجاجا شديدا ضد العراق ، وتعهد ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت بأن لا يحدث مستقبلا أى تغلغل لقوات الشرطة العراقية فى مقاطعات الكويت إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الشيخ . والأمر الذى لا شك فيه أن المراقبة البريطانية الصارمة بما فى ذلك تعزيز المراكز الصحراوية أنقذت جنوب العراق من تعطش الإخوان الشديد للدماء .

ومنذ عام ١٩٢٩ وضح أن الكويت - يدفعها الوضع الاقتصادى المتأزم الذى نتج عن عمليات الحصار التجارى السعودى عليها - أصبحت لا تمانع فى دخول قوات الإخوان الخارجيين على ابن سعود إلى مقاطعاتها أثناء عملياتهم الهجومية ضد قبائل العراق . ففي مايو ١٩٢٩ قدم فؤاد حمزة القائم بأعمال وزارة الخارجية السعودية احتجاجا إلى الوكيل والقنصل البريطانى فى جدة ضد دخول فرحان بن مشهور من قبيلة الرولة الكويت من الشعبية بقوات مسلحة بعد إغاراته على المقاطعات الجنوبية للعراق . وذكر الاحتجاج أن ابن مشهور من الزعماء الذين أمر ابن سعود بمعاقتهم للأعمال السيئة التى ارتكبوها ضد العراق وشرق الأردن والكويت ، وإنه إذا قامت حكومات بعض هذه الدول بتشجيعهم واستقبالهم فى أراضيها فإنما بذلك تشجع الآخرين على الاستمرار فى ارتكاب أعمال عدوانية<sup>(١)</sup> . وذكر فؤاد حمزة أن ابن سعود يحارب الإخوان من أجل العراق والكويت وينغى للحكومة البريطانية أن تفف حائلا دون مراسلات أولئك المجرمين أو اتصالهم مع أى أحد فى الكويت أو العراق<sup>(٢)</sup> .

والأمر الذى لا شك فيه أن الشيخ أحمد الجابر كان يتفاوض عن دخول الإخوان إلى مقاطعاته رغبة منه فى الضغط على ابن سعود وإجباره على رفع الحصار التجارى عن الكويت<sup>(٣)</sup> ، خاصة وأن الإخوان عارضوا بشدة سياسة ابن سعود فى تحريم التعامل التجارى مع الكويت . ومع ذلك فإن العلاقة بين الشيخ

F.O. 371/12994 Protest from Fouad Hamza Acting Minister for Foreign Affairs to (١) His Excellency the Acting British Agent and Consul at Jeddah 3/12/1347 = 12/5/1929.

F.O. 371/12994 Hamza to Consul at Jeddah 9/1/1350 (٢)

(٣) انظر تفاصيل الحصار السعودى للكويت فى الفصل القادم.

أحمد الجابر والإخوان لم تصل إلى تعاون وثيق فيما بينهما ضد ابن سعود. ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى ما تأصل في نفوس الكويتيين من عداوة وبغض شديد لهم. فعلى الرغم من أن مشهور أعلن ولاءه للشيخ أحمد الجابر إلا أن شيخ الكويت رفض هذا الولاء، وأكد أنه بعد بنفسه قوة لطرد الإخوان من مقاطعاته وأنه يطلب عون القوات الجوية البريطانية. وكان من رأى المقيم البريطاني في الخليج ضرورة تقديم المساعدة لابن سعود عن طريق قوات هندية تتقدم من الإحساء وذلك بعد أن اعترض شيخ الكويت على تنفيذ مطالب ابن سعود الخاصة بطرد المتبردين بواسطة قوات سعودية تتقدم إلى الكويت مؤكداً أن ذلك يعد خرقاً لسيادته<sup>(١)</sup>، وأن ابن سعود ينتهز الفرصة للتدخل سرا أو علانية في إمارات الخليج، وأعرب في نفس الوقت عن احتجاجه على الدعاية السعودية ضد الكويت ونفى أن الكويت تؤازر الإخوان ضد ابن سعود<sup>(٢)</sup>. وفي الإجابة على الاحتجاج السعودي طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ممثلها في جدة تبليغ ابن سعود بأن الحكومة البريطانية تتخذ الوسائل المناسبة لتعاون القوات البريطانية مع حاكم الكويت بهدف عدم استخدام مقاطعات الكويت ملاجئ للشائرين ضده، وعلى ذلك فإن مسألة مرور قوات سعودية إلى الكويت لا ينبغي أن يكون لها أدنى اعتبار في ذهنه<sup>(٣)</sup>.

ويتضح لدينا أن محاولة ابن سعود إرسال قوات من قبله إلى الكويت كانت رد فعل لما أحسه من نشاط إخواني في الكويت وتخوفه من استجابة الكويت لمطالبهم؛ أو تحالف زعماء الإخوان مع شيخ الكويت ضده. ولدينا بالفعل ما يؤكد ذلك فيما نقله المندوب السامي البريطاني في العراق إلى وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٢٩، فقد ذكر أن الشيخ أحمد الجابر تلقى رسالة من فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير وأبرز زعماء الإخوان، ذكر فيها أنه ترك لوطاوية ويتجه إلى شمال الإحساء عن طريق جريا العليا، ويطلب من شيخ الكويت

F.O. 391/12994 Abdul Aziz Al Saud to His Excellency the Acting British Agent & (١) Consul Jedda 20/12/1347.

F.O. 371,12994 Telegram to Acting British Agent Jedda F.O. June 18th 1929. (٢)





التصريح له بأن يعسكر بقواته في الصبيحية لاتخاذها قاعدة لمحاربة ابن سعود في الإحساء، وأنه مستعد للمقدوم إلى الكويت لشرح خطته. وذكر الدويش أنه لو سمح له بذلك فإنه يتعهد بمنع الإخوان من الإغارة مستقبلا على المقاطعات الكويتية وأن يعقد اتفاقا على هذا الأساس مع شيخ الكويت. أما إذا لم يوافق الشيخ أحمد الجابر على مطالبه فهو يرجو منه أن يجري اتصالا مع الوكيل البريطاني في الكويت، على أساس ألا تتدخل الحكومة البريطانية في حركته ضد ابن سعود. وقد أشار الوكيل البريطاني في الكويت على الشيخ أحمد الجابر بأن يرفض طلب الدويش في أن يعسكر في الصبيحية أو في أي مكان آخر داخل المقاطعات الكويتية، وأن يضع مطير في نفس فئة العجمان وأن يبلغه بأن الحكومة البريطانية سوف تلتزم بالحياة التام إذا ما انحصرت الحركة داخل المقاطعات السعودية<sup>(١)</sup>.

وبفهم من ذلك أن معارضة الحكومة البريطانية لحركة الإخوان لم تكن تستهدف في الواقع مساعدة ابن سعود بقدر ما كانت تخشى على مناطق نفوذها في الكويت والعراق.

وقد حاول الدويش مرة أخرى في ٢٨ يونيو ١٩٢٩ أن يحمل الشيخ أحمد على الانضمام إليه، إذ أرسل له عدة رسائل مع عدد من الإخوان بما فيهم ابنه الأكبر عبد العزيز وذلك لإقناعه باتخاذ موقف مؤيد لهم. وصيغت تلك الرسائل بلغة فصيحة وبيان بليغ بحيث تركت أثرا عميقا في نفس حاكم الكويت وشعبه. فقد ذكر الدويش في رسائله أن كل ما يطلبه الإخوان هو المون والمخائر، وإذا ما اشتركت الكويت معهم فهو يتعهد بالباقي، ويعقب ديكسون على ذلك بقوله بأنه كان من حسن حظ جميع المعنيين بالأمر أن يبقى الشيخ أحمد أميناً لوعوده التي قطعها له بصفته وكيلا سياسيا لحكومة صاحب الجلالة بالرغم من أن إغراء الدويش له في استعادة المناطق الجنوبية للكويت وخاصة القبائل التي عليها كالعوازم وعجمان ومطير كان شديدا لا يقاوم. ولو أن الشيخ أحمد انضم إلى الإخوان

F.O. 371, 12944 Measures to be taken against Rebel Akhwan in Neighbourhood of (١) Kuwait & Frontiers 21 st June 1929.

وانتحدث الحكومة البريطانية موقفا محايدا لكان من المحتمل جدا تهديد مركز ابن سعود لأن القوات المقاتلة في نجد ذاتها كانت إلى جانب المنتمدين<sup>(١)</sup>

ويستدل من الوثائق التي تناولناها مدى الدور الكبير الذي لعبته بريطانيا لكي تضمن حياد الكويت خلال حركة الإخوان وحرصها على عدم حدوث أى اتفاق بين الكويت ورعماة الإخوان. وعلى الرغم من الآثار السيئة التي أحدثها الإخوان في إغاراتهم المتكررة على الكويت، إلا أنه من المؤكد أن الشيخ أحمد الجابر حاول استغلال هذه الحركة لاسترداد مقاطعاته التي انتزعت منه خلال مؤتمر العقير، ففي تقرير من ديكسون، الوكيل البريطاني في الكويت ذكر فيه أن الشيخ أحمد الجابر أكد له أنه سيبتهج فيما لو هزم ابن سعود، إذ أنه يشعر أن قبائل مطير والعوازم والعجمان ستعود إلى ولائها القديم للكويت. كما ذكر له أنه عاون ابن سعود، كما عاونه أباه من قبل، وأنه أمدّه بالمؤن والأموال حينما استنجد به خلال إسقاطه لعاصمة آل الرشيد في حائل ١٩٢٢<sup>(٢)</sup>. وأنه لولا هذه المساعدة لما تحقق له النصر على آل الرشيد وبدلا من أن يرد ابن سعود الجميل للكويت، فإنه تمادى في ارتكاب أعمال كان من شأنها تجريدتها من كثير من قبائلها وأراضيها، واستحوذ على المراعى الرئيسية لمطير والعجمان بناء على قرارات مؤتمر العقير. وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود لم يعيد للشيخ أحمد الجابر الأموال التي أقرضه إياها وأنه يعتبر أن الهجوم الذى تعرضت له الكويت فيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ هو من تحرير ابن سعود. وعلى الرغم من كل هذه المآخذ فإنه يعتبر نفسه مع ذلك مرتبطا برباط شرف مع الحكومة البريطانية وسياستها، وعليه فهو سيلتزم بمنع الإخوان من دخول الكويت أو التعامل مع سكانها. وقد طلب ديكسون من حكومته أن تتعهد في مقابل موقف الشيخ وتمشييه معها في سياستها أن تبذل مساعدتها الحميدة لوضع حد للمشكلات المعلقة بين الكويت ونجد بما في ذلك المشكلات الجمركية وفرض ابن

(١) ديكسون مصدر سبق ذكره ص ٣٢

E.O. 371. 14455 Political Resident to Lord Passfield H.M.S. Secretary of State for Colonies 15th December 1929



سعود الحصار التجاري عليها<sup>(١)</sup>. وكان الشيخ أحمد الجابر قد وافق على الوقوف في وضع الحياد ولكنه اشترط حماية الحكومة البريطانية لإمارته وذلك لاعتقاده أنه بمجرد أن يصل ابن سعود إلى صلح مع مطير والعجمان فإنه سيسعود نطلقه إلى الكويت، ولم ينس أن يلمح للحكومة البريطانية أنه كان في وسعه الاستفادة من الوضع الناجم عن ثورة مطير والعجمان ضد ابن سعود في إحراج مركزه، ولكنه استجابة لتعليمات الحكومة البريطانية سيوقف جمع إمداداته لتلك القبائل كما سيعمل على إغلاق حدود إمارته أمامهم وسيطرد القبائل التي هي أساسا قبائل تابعة له، بينما كان من السهل عليه أن يعيدها إلى ولائها القديم<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من تعهد الكويت بالحياد إلا أن السعوديين لم يثقوا بذلك الوعود، وتوضح هذه الحقيقة من المذكرة التي قدمها الشيخ حافظ وهبة إلى وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس ١٩٢٩ والتي أكد فيها أن عرضين قدما إلى شيخ الكويت من قبل فيصل الدويش<sup>(٣)</sup>، كما أنه بعث برسالتين قبل ذلك في يونيو ويولية من نفس العام يطلب فيهما من الشيخ أحمد الجابر أن يكون إماما على الإخوان<sup>(٤)</sup>. وردت وزارة الخارجية البريطانية على هذه المذكرة بالتأكيد أن شيخ الكويت تعهد بعدم مساعدة المتمردين من الإخوان، أو إعطائهم ملاحق في المقاطعات التابعة له<sup>(٥)</sup>.

وفي أواخر عام ١٩٢٩ وصلت حركة الإخوان إلى أقصى درجة لها ووضح أن ابن سعود يحاول استغلال هذه الحركة للتدخل في شئون الكويت منهما الشيخ أحمد الجابر بعدم وفائه للعهد التي قطعها بالوقوف على الحياد. ويقرر سيكون

Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 25 see also F.O. 371, 14455 Politi- (١)  
cal Resident to Lord Passfield H.M.'s Secretary of State for the Colonies 15th Dec.  
1929

Ibid. (٢)

F.O. 371, 12994 Hafiz Wahba to F.O. August, 1929. (٣)

F.O. 371, 12994 Memo. Points raised by Sheikh Hafiz Wahba at the F.O. on Sept. (٤)  
3rd 1929

F.O. 371, 12994 C.O. to Under Secretary of State F.O. 30th July.. 1929. (٥)

أن اتهام ابن سعود للكوييت اتهام باطل لأن الشيخ أحمد الجابر ظل مخلصا في تعهدهاته، إلا ما كان يجرى من بعض حوادث التهريب بين الكوييت ونجد<sup>(١)</sup>.

وتنضج هذه الاتهامات في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية السعودية إلى الحكومة البريطانية في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩. وعلى الرغم من أن هذه المذكرة تنفي على الموظفين الإنجليز في العراق وعلى الكولونيل ديكسون في الكوييت، من حيث محافظتهم على العهود وتنفيذ سياسة الحكومة البريطانية إلا أنها تقرر عدم وفاء حكومة الكوييت بتعهداتها الخاصة بالوقوف على الحياد إزاء التمرد. وتعرض المذكرة إزاء ذلك لكثير من التصرفات التي صدرت عن شيخ الكوييت منها استقباله لزعماء القبائل المتمردة وانزالهم ضيوفا عليه، وفتح أسواق بلاده لتزويدهم بالمؤن والسلاح، فضلا عن تقريره لهم أعطيات من المؤن والأموال. وطالبت المذكرة أن يسمح حاكم الكوييت للقوات السعودية بالتقدم إلى مقاطعاته لتعقب المتمردين، وفي هذا ما يؤكد محاولة ابن سعود استغلال ظروف الموقف لاختراق حدود الكوييت<sup>(٢)</sup>. وحول ذلك الوقت أيضا أعلن ابن سعود خلع لزعماء الإخوان بما فيهم ابن بجاد والدويش وثايف الحشيلان باعتبارهم خارجين عليه.

والحقيقة أن الحكومة البريطانية كانت تقف إلى جانب ابن سعود لاعتقادها أنه لو فقد سيطرته على الإخوان فإن جميع قبائل الصحراء سوف تهاجم الحدود النجدية العراقية الأردنية والكويتية وهو أمر لم نكر ترحب به. ولذلك أمدد الإنجليز بالسلاح والوعود بأن لاتمد كل من الكوييت والعراق وشرق الأردن يدها إلى الإخوان. بالإضافة إلى ذلك فقد كان مما ساعد ابن سعود في السيطرة على الموقف أن قبائل عجمان ومطير وعتيبة انقسمت على نفسها، فممنهم من وإلى الدويش ومنهم من قتل على ولاته لابن سعود. ومن ناحية أخرى فقد بذل ابن جلوي حاكم الأحساء جهدا كبيرا في قمع الحركة ونضيق الخناق على العجمان. وفي منطقة وادي الباطن حيث تلتقى حدود نجد والكوييت دارت الدائرة على زعماء

(١) ديكسون: الكوييت وجاراتها ص ٣٠٦.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاما في جزيرة العرب ص ص ٢٩٣/٢٠١.



الإخوان، مشهور وفيصل وبجاء، ففسر مشهور إلى العراق ومنها إلى سوريا حيث منحه الفرنسيون حق اللجوء السياسي. أما الدويش فقد هرب إلى الكويت ولكن الإنجليز يادروا بتسليمه إلى ابن سعود الذي ألقى به في السجن مع ابن بجاء وبقيّة الزعماء الذين نجح في القبض عليهم<sup>(١)</sup>. والجدير بالذكر أن بريطانيا لم تسلّم زعماء الإخوان إلى ابن سعود إلا بعد انتزاعها بعض الشروط في مقابل ذلك. إذ استطاع هيوبيسكو Biscoe المقيم السياسي في الخليج أن يصل إلى اتفاق مع ابن سعود تم على أساسه أن يمتنع عن إرسال قوات إلى المقاطعات العراقية والكويتية بواسطة القبائل التي خضعت له من العجمان ومطير، وإذا ما وقعت تلك الغزوات فإنه يتعهد بإعادة الأشياء المسلوقة إلى أصحابها، وفي حالة غزو المقاطعات العراقية تغلّب بنود اتفاقية بحرا، أما بالنسبة للكويت فتجرى التسوية بموجب اتفاقية خاصة بالأوضاع القبلية يتم توقيعها بين الطرفين. كما تعهد ابن سعود بحل جميع الشكاوى المقدمة من العراق والكويت بشرط أن يعاد رجال قبيلتي العجمان ومطير الموجودين في قبضة السلاح الجسوى الملكي إلى نجد مع كل أتباعهم وممتلكاتهم. كما أبدى ابن سعود استعداداه لدفع تعويضات عاجلة للقبائل العراقية والكويتية إلى أن يتم تسوية الأوضاع القبلية تسوية نهائية.

وفي عام ١٩٣٠ تسلّم الشيخ أحمد الجابر لقب H.C.I.E. ووعد أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لكي يزِيل ابن سعود الحصار الاقتصادي الذي كان قد فرض على الكويت مكافأة على موقفه المحايد، وعدم مساعدته الإخوان في خروجهم على ابن سعود<sup>(٢)</sup>.

وكانت الأمور تشير إلى احتمال تقارب بين الكويت ونجد بعد قمع الإخوان، ومع ذلك فقد كان مما يقف حائلا دون ذلك مشكلات الحصار والتهريب

(١) توفي الدويش في عام ١٩٣٦ ونقل زعماء الثورة الآخرين في السجن حتى عام ١٩٣٨، حيث انتهوا بمحاولة الفرار عندما كان ابن سعود يقاتل إمام اليمن فنقلوا إلى الهفوف حيث سجنوا في الدياجير التركية المظلمة تحت الأرض والمطعمت أجبارهم منذ ذلك الوقت. وما يذكر أن انتصار ابن سعود على الإخوان كان له صدق شديد على الكويت والبحرين اللتان انتهجتا من قمع هذه الحركة لما كانت تتعرض له الإمارات من اضطرابات وفتن، انظر مجلة الكويت - المجلد الثاني محرم ١٣٤٨ ج ١ - ص ٢٨

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ٣٢٦

فضلا عن المطالبات القبلية العديدة بين الكويت ونجد. ومن ناحية أخرى فقد أصر الشيخ أحمد الجابر على اعتبار ابن سعود مسئولا عن الغزوات التي تعرضت لها المقاطعات الكويتية خلال حركة الإخوان، هذا بالإضافة إلى ما أثاره حاكم الكويت بالنسبة لمشكلة الديون التي ينبغي على ابن سعود أن يوفيقها للكويت. وفي مذكرة من وزير خارجية السعودية إلى السير أندروريان الوزير البريطاني المفوض في جدة في ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ جاء فيها: إن الملك عبد العزيز بن سعود يعترف بما قدمه الشيخ أحمد من مساعدة له خلال حصاره لحائل عام ١٩٢٢، ولكنه لا يتذكر قيمة تلك المساعدة. وتضيف المذكرة إلى ذلك أن ابن سعود أراد شراء المؤن من الكويت، ولكن الشيخ أحمد أصر على تقديمها بلا مقابل<sup>(١)</sup>. وعلى أي حال فقد اقترح ابن سعود في رسالة بعث بها إلى الشيخ أحمد الجابر وقف جميع المطالبات من قبل الرعايا التجديين أو الكويتيين قبل تاريخ رمضان ١٣٤٩ هـ. وكان مما جاء في هذه الرسالة «اختصارا للدعوى وقطعا للمنازعات أن توافقوا على دفن الماضي بين رعايانا ورعاياكم من تاريخ رمضان ١٣٤٩، وأن كل ما قبل ذلك لا يطالب به من قبل رعايانا ولا من قبل رعاياكم»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر وافق على ذلك، إلا أنه كما ألمح لديكسون هناك فرق بين رعايانا ورعاياكم وبين حكومتنا وحكومكم.

وقد استمرت مشكلات الحدود قائمة بين الكويت ونجد، ففي يولية ١٩٣٣ أبلغت الحكومة السعودية الوزير البريطاني في جدة عن محاولة خالد بن حثلان من قبيلة عجمان دخول الكويت مع قوة مسلحة من أتباعه، وطالبت المذكرة السعودية اتخاذ كافة الاحتياطات ضد أي عمل يقوم به خالد الحثلان ضد الحكومة السعودية<sup>(٣)</sup>. وحدث في مايو ١٩٣٥ أن اخترقت قوة سعودية المقاطعات الكويتية

F.O. 371.16019 Ministry of Foreign Affairs to Andrew Ryan 22nd August, 1932. (١)

(٢) انظر من أجل ذلك رسالتين تبذلنا بين ابن سعود وأحمد الجابر في سبتمبر عام ١٩٣٢

F.O. 371. 16019. Extract From Kuwait Intelligence Summary No. 16 dated 17th. Feb. 1932

L.O.R / 15 / 2 / 1 (٣)

Anti Saudi Activities, Resident Bushire to Political Agent, Kuwait 12th. July 1933





في الصباحية والظهراء، وكانت هذه القوة موفدة من قبل ابن جلوي حاكم الأحساء، التي أرسلها من الهفوف لمطاردة فرع من قبيلة شمر التي نزحت للرعي إلى الكويت، ولكن السلطات الكويتية بادرت بالقبض على أفراد القوة السعودية، وإن كانت لم تلبث أن أطلقت سراحهم منعاً لتأزم الموقف واكتفى الشيخ أحمد الجابر بتقديم احتجاج ضد خرق حدود إمارته، واعتذرت الحكومة السعودية بأن القوة السعودية كانت تقوم بجباية الزكاة من هذه القبائل<sup>(١)</sup>.

وقد استمرت المشكلات القبلية بالإضافة إلى مشكلات الحصار التجاري السعودي للكويت قائمة بين البلدين، إلى أن حسمت بتوقيع معاهدة الصداقة والتجارة وحسن الجوار وما تضمنته هذه الاتفاقية من تحديد للتحركات القبلية وتبعيةها للسعودية أو للكويت، كما ستعرض لذلك في الفصل القادم.

## الفصل الثالث



الحصار الاقتصادي السعودي للكويت





ظروف فرض الحصار - محاولة لتسوية الخلافات - بعثة الشيخ  
عبدالله إلى الرياض - مؤتمر الكويت في عام ١٩٣٥ - استغلال ابن  
سعود الأزمة الاقتصادية في الكويت لمحاولة فرض نفوذه - العوامل  
الرئيسية لتدخل بريطانيا - الحصار الاقتصادي الإنجليزى لابن سعود  
- التهديد العراقى للكويت وأثره فى تسوية الخلافات بين الكويت  
والسعودية - اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار وتبادل تسليم  
المجرمين.

على أثر استقرار الحكم السعودى فى الإحساء حاول ابن سعود أن ينعش  
الموانىء التى آلت إليه فى العقير وجبيل والقطيف. وقد وضع ذلك عقب انتهاء  
المصادمات العسكرية التى وقعت بين الكويت ونجد فى حمض ١٩١٩ والجھراء  
١٩٢٠، إذ كتب ابن سعود إلى الشيخ أحمد الجابر فى العام التالى ١٩٢١ بعزمه  
على منع رعاياه والقبائل التابعة له، من أهالى نجد والبادية، من مسابلة الكويت  
وصرفهم إلى مسابلة الموانىء التابعة له فى الإحساء. وأكد فى رسالته أنه لم يقدم  
على ذلك إلا اضطرارا وأنه ليس فى استطاعته أن يتنازل عما عزم عليه إلا إذا وافق  
شيخ الكويت على إقامة موظفين سعوديين يبعث بهم إلى الكويت لجباية الرسوم  
على البضائع الخارجة من الكويت إلى نجد. ولما كان ذلك يعنى بشكل أو بآخر  
إيجاد نوع من النفوذ السعودى على إمارة الكويت فقد اعتبر الوكيل البريطانى فى  
الكويت خطط ابن سعود مخالفة لعهودات بريطانيا لشیوخ الكويت الخاصة بحماية  
الإمارة طبقا للمادة التاسعة من اتفاقية أكتوبر ١٩٠٧، وهى الاتفاقية التى عقدت  
مع الشيخ مبارك بن الصباح وتأكدت فى ٥ يولية عام ١٩١٨ فى رسالة من المقيم  
البريطانى فى الخليج إلى الشيخ سالم عقب توليته الحكم. ومن ناحية أخرى فإن  
خطط ابن سعود كانت تعد مخالفة للمادة السادسة من اتفاقية ٢٦ ديسمبر ١٩١٥  
التي وقعها مع السير برسى كوكس فى دارين (القطيف)، خاصة وأن الدلائل كانت  
تشير إلى أن إصرار ابن سعود على التشنيد فى تطبيق حصاره الاقتصادى على  
الكويت سيؤدى حتما إلى تصادم بينه وبين الكويت<sup>(١)</sup>.

F.O. 371/10005 L.O. to the Under Secretary of State C.O. 20th December, 1923. (١١)





وكانت مطالب ابن سعود تشترط العمل بإحدى أمور ثلاثة وهي: إما موافقة حاكم الكويت على تعيين موظفين سعوديين يعملون لحسابه في الكويت، أو أن يدفع حاكم الكويت من خزائنه الخاصة ما يقابل قيمة الرسوم التي تفرض على التجارة. أما إذا رفض العمل بأحد الحليين فعليه أن يقيم من ناحيته موظفين لتحصيل الضرائب وتسليمها لابن سعود.

وبطبيعة الحال رفض الشيخ أحمد الجابر وشيوخ الكويت هذه المطالب جميعها إذ اعتبروا أن قبولهم العمل بإحداها يعد تخلياً عن شرف الإمارة واستقلالها. ومعالجة للموقف المتأزم بين البلدين رأى الشيخ أحمد الجابر أن يرسل ابن عمه وولي عهده، الشيخ عبد الله السالم، إلى ابن سعود في عاصمته بالرياض ليتباحث معه في حل هذه المشكلة. وعلى الرغم من أن بعثة عبد الله كان لها أثر في تهدئة العلاقات إلا أنها فشلت في الوصول إلى حل نهائي للمشكلة<sup>(١)</sup>. إذ أصر ابن سعود على ضرورة عقد اتفاق يقضى بالمناصفة بين البلدين في رسوم الجمارك، واقترح أن يشرف أحد الموظفين الجمركيين من العراق أو الهند على إدارة الجمارك الكويتية. ولكن اقتراح ابن سعود قوبل بالرفض الشديد من جانب الكويت، التي أدرك تجارها أنهم سيتأثرون ولا شك بهذا التنظيم الجديد.

كانت إمارة الكويت تستفيد من حركة مرور التجارة إلى نجد بفرض ٤٪ على الواردات ومثلها على الصادرات بالإضافة إلى ٢,٥٪ على البضائع العابرة (الترانزيت) والواردة من البحرين إلى نجد<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٢٣ أشار السير بروس كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، على الشيخ أحمد الجابر أن يتباحث مع ابن سعود في اجتماع يعقد في الكويت ويحضره ممثلون عن ابن سعود. وفي الاجتماع الذي عقد بالفعل دارت مشاورات حول وضع تسوية لهذه المشكلة. وعلى الرغم من أن الاتجاه كان واضحاً في عدم موافقة الكويتيين على

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٢٤٠

C.O. 727 5 Nejd Custom Collection at Kuwait, British Resident and Consul General, (٢) Bushire 20th June 1923 to the Secretary for Colonies.

إفساح المجال لتدخل ابن سعود في الجوارك الكويتية، خشية أن يستغل ذلك لتثبيت مطالبه في الكويت مستقبلاً؛ إلا أننا نلاحظ فظهور اتجاهات من بعض تجار الكويت لإجابة مطالب ابن سعود، وهؤلاء، كان يهتمهم بطبيعة الحال إعادة الاتصال والتعامل التجاري بين البلدين، ولذا جسدوا فرض الضرائب على التجارة الخارجة من الكويت إلى نجد ونسليمها لابن سعود، على أن يكون الشيخ عبدالله السالم وسيطاً بين تجار الكويت وابن سعود، وأن يكون له وحده حق التراسل معه. بينما رأى فريق آخر من التجار أن تلتزم الكويت بتقديم مبلغ معين من المال سنوياً، بينما أصر آخرون على عدم فتح أبواب التعامل بين الكويت ونجد، لأن ذلك سترك المجال للسعوديين خاصة من جماعة الإخوان لإشاعة الفوضى والاضطراب في أسواق الكويت<sup>(١)</sup>.

وعلى أي الأحوال فإنه إزاء تضارب وجهات النظر فشل الكويتيون في الوصول إلى رأى واحد. ومن ناحية أخرى ازدادت الشكوك في الشيخ عبد الله السالم وفي بعثته إلى الرياض، واحتمال أن يكون هو الذي سعى بنفسه لوكالة ابن سعود أملاً في الاستحواذ على السلطة في الكويت بتأييد ابن سعود له<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن ذلك كان سبباً في رية الشيخ أحمد الجابر من ولي عهده إذ إننا نجد الشيخ عبد الله يختفي عن مجال الأحداث منذ ذلك التاريخ إلى أن يظهر من جديد كرئيس للمجلس التشريعي الذي تأسس في الكويت في عام ١٩٣٨<sup>(٣)</sup>.

وكان من نتيجة فشل الجهود التي بذلت في عام ١٩٢٣ إمعان ابن سعود في تشديد حصاره التجاري على الكويت، ولم يكتف بذلك، بل إنه قرر فرض ضريبة على سفن الغوص الكويتية التي كانت تأتي إلى موانئه في الإحصاء خلال

C.O. 727.5 Nejd Customs Memo. Political Agency, Kuwait 12th July 1923 to the Hon'ble Political Resident in the Persian Gulf. (١)

Ibid., 7th. July, 1928. (٢)

F.O. 371.13012. Note on the Principality of Kuwait at the end of 1927 dealing with Status & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regard Bin Saud & Iraq Frontiers. (٣)





مواسم الغوص على اللؤلؤ وكانت هذه الضريبة أو كما أطلق عليها "المطر حانه" تشكل عبئا كبيرا على تجار الكويت إذ بلغت مائة روبية هندية على كل مائة كويتي، كما أنها لم تقتصر على السفن القادمة إلى الموانئ السعودية وإنما بعدتها إلى الموانئ الواقعة داخل الحدود الكويتية نفسها، إذ كان يحصلوا هذه الضريبة من السعوديين يصلون إلى المشعاب. كما فرضت المطر حانية أيضا على الطواشين (تجار اللؤلؤ) والغواصين<sup>(١)</sup>. وإن كان ابن سعود قد اضطر إزاء انقطاع السفن الكويتية عن الحجى إلى موانئه إلى عدم التشدد في تحصيل هذه الضريبة التي تم إلغاؤها نهائيا في عام ١٩٤١<sup>(٢)</sup>.

وقد شهدت الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٣ تشدد ابن سعود في حصاره التجاري للكويت مع ملاحظة أن الحكومة البريطانية كانت تتغاضى في كثير من الأحيان عن تلك التدابير الاقتصادية التي فرضها ابن سعود على تعامل رعاياه مع الكويت والبحرين، لأن حكومة الهند اضطرت في عام ١٩٢٤ إلى قطع المساعدة المالية التي كان يتلقاها ابن سعود منذ السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) <sup>(٣)</sup>. وكان مما دفع ابن سعود إلى استمرار تشدده في فرض الحصار الاقتصادي على الكويت أن طفرت الزيادة في إيرادات جمارك الإحصاء في القطيف وجبيل ودارين إلى عشرة أضعافها<sup>(٤)</sup>. وبلغ الأمر بعبد الله بن جلوي عامل ابن سعود في الإحصاء أنه كان يرسل فرقاً مسلحة من رجاله إلى الجبراء وغيرها من المقاطعات الكويتية لمصادرة قوافل التجارة النجدية<sup>(٥)</sup>. وقد حصلت الوثائق البريطانية بالكثير من أنباء المطاردات التي كانت تقوم بها القوات السعودية في تعقب القوافل النجدية. ويمكن أن نستدل من ذلك على أن التجار النجديين

(١) كان يفرض على الطواشين مائة روبية، وعلى الغواصين من عشرين إلى خمسين روبية خلال موسم الصيد.

(٢) انظر الكويت والمملكة المتحدة - العدد الأول - السنة الثانية يناير ١٩٥٤.

(٣) F.O. 371.12247 Political Kuwait to Political Bushire 15th June, 1927.

(٤) الكويت والمملكة المتحدة - العدد الأول - السنة الثانية يناير ١٩٥٤ من مجلة البعثة الكويتية.

(٥) C.O. 727. 1926 vol. 12 Summary of News from the Arab States for the Month of October, 1926 Kuwait.

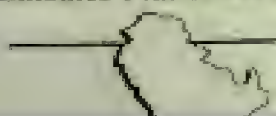
كانوا هم الذين يحترفون أنظمه ابن سعود وعامله عبد الله بن جلوي لرغبتهم في التعامل مع تجار الكويت. ولما كانت مطاردة الموظفين السعوديين للقوافل النجدية تحدث في كثير من الأحيان داخل المقاطعات الكويتية فإن الكويت كانت لا تكف عن إعلان احتجاجاتها المتتالية<sup>(١)</sup>.

وقد ظهرت اتجاهات ابن سعود الواضحة لاستغلال الضائقة المالية التي تعرضت لها الكويت في محاولة تثبيت نفوذه في الكويت، ووضح ذلك في النشاط الذي كان يقوم به وكيله في الكويت - عبد الله النفيسي - الذي فرض الحماية السعودية على الرعايا النجديين مما أثار نائرة السلطات البريطانية معتبرة أن ما يقوم به النفيسي بمثابة تهديد لمركز بريطانيا في الكويت وإخلال بواجب الحماية نحوها، خاصة بعد أن أخذت الحكومة البريطانية تركز اهتمامها على الإمارة باعتبار موقعها الجغرافي الهام على الطريق الجوي إلى الهند، في الوقت الذي نشطت فيه إلى عقد الاتفاقيات مع كثير من شيوخ الخليج بهدف ضمان سلامة وأمن الطرق الجوية البريطانية عبر الخليج إلى الشرق الأقصى<sup>(٢)</sup>.

على أنه كان من نتيجة الموقف المحايد الذي وقفته الكويت من حركة الإخوان ضد ابن سعود حتى تم له القضاء على هذه الحركة في عام ١٩٣٠ أن بذلت الحكومة البريطانية وساطتها لحل الأزمة الاقتصادية القائمة بين الكويت والسعودية. وكما سبق أن أشرنا أن الحكومة البريطانية كانت قد وعدت الشيخ أحمد الجابر ببذل هذه الوساطة نظير موقفه المحايد خلال حركة الإخوان التي كادت تعصف بابن سعود. ولذلك شهدت الفترة من عام ١٩٣٠ حتى حل المشكلة في عام ١٩٤٠ مباحثات بين الكويت والسعودية لعبت فيها الوساطة البريطانية دورا بارزا، وإن كان يلاحظ أن اتجاه ابن سعود إلى رفع الحصار الاقتصادي عن الكويت بعد قضائه على حركة الإخوان جعل البعض يميلون إلى الربط بين رفع الحصار والقضاء على هذه الحركة. ولكن الواقع أنه لم يكن للإخوان أي أثر في فرض

P.O. 371/12247 Political Agent Kuwait to Political Resident Bushire 15th June. (١) 1927

P.O. 371/12247 Political Resident Persian Gulf to Secretary General for the Colonies 14th October, 1927. (٢)





الحصار على الكويت، وإن كانوا قد نسبوا في تعقد المشكلة بطريقة غير مباشرة، وذلك برفضهم إقامة مراكز جمركية لابن سعود في هجرانهم. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود نفسه كان لا يميل إلى إنشاء مراكز جمركية في هجرات الإخوان، حتى لا يزيد من تأثيرتهم عليه أو إيقالهم بضمائمه<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن الإخوان كانوا معارضين لسياسة ابن سعود في فرض الحصار وتحريم التعامل مع الكويت، ويفهم ذلك مما ذكره الدويش في خلال المؤتمر الذي انعقد برئاسة وعبر فيه عن رأيه في مشكلة الحصار الذي فرضه ابن سعود على الكويت بقوله: «إما أن نعتبر الكويت بلدا مسلمة تطبق الدين الحنيف فينبغي بذلك فك الحصار، وإما أن نعتبر الكويتيين كفارا فنحاربهم حتى يؤمنوا»<sup>(٢)</sup>.

وعلى أية حال فإن المباحثات التي دارت بين الكويتيين والسعوديين بواسطة الوكيل البريطاني في الكويت كشفت عن أمور كثيرة خاصة بأسباب فرض ابن سعود حصاره على الكويت. ومن ناحية أخرى فإن اتجاه الفريقين إلى مباحثات دبلوماسية إنما يعزى في الدرجة الأولى إلى ملائمة الشيخ أحمد الجابر. ويتعلق أمين الريحاني على ذلك بقوله «لو كان غير الشيخ أحمد الجابر حاكما خلال الأزمة الاقتصادية لما سلم الأمر من حادث عدائي بين البلدين، ولو حدث ذلك لما اختلف إثنان في نتيجته فالفضل إذن في سلامة الكويت - وإن كان على صيق وشدة - هو للشيخ أحمد ذلك الرجل المسالم اللين الجانب الدمث الاخلاق، وقد يختلف الناس في الخطة السياسية التي اتبعها، خطة الدين والمالمة، وفي الكويت من لا يستحسنها، ولكنهم إذا ما ذكروا سياسة سلقه ونكية الجبراء يتفقون أن في دار الحكم رجل أقل ما يقال فيه أنه محافظ على سلامة الكويت واستقلالها»<sup>(٣)</sup>.

كان من أبرز الأمور التي تكشف خلال الاجتماعات الكثيرة التي عقدت في الكويت، بين الجانبين الكويتي والسعودي، أن ابن سعود لجأ إلى تطبيق سياسة

١١١ فليرون حقيقة ذلك في أنه لم يكن ابن سعود يرفض على حركة الإخوان حتى تحولت محاربتهم في حاربوا

إلى مركز جمركي بين الكويت والحد.

(٢) مجلة البعثة الكويتية بالعدد السابع - السنة السابعة، سبتمبر ١٩٥٣.

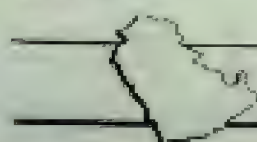
(٣) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، ج ٢ ص ٢٤٤.

الحصار التجاري في أعقاب مؤتمر العقير ١٩٢٢، وهو المؤتمر الذي خرج منه غائما الكثير من قبائل الكويت وأراضيها، ولذلك أدرك أن كثيرا من القبائل التي انتقلت تبعيتها إليه كالعوازم وعجمان ومطير لها علاقات وثيقة بالكويت، وكان من الطبيعي إذا ما حدث اتصال تجاري أن تعود الاتصالات بين هذه القبائل وبين الأقسام التي استمرت تحت تبعية الكويت، إذ إن النجديين كانوا لا يكتفون بالمسابقة فقط، وإنما كانت تتم مصاهرات بينهم وبين قبائل الكويت خلال مواسم التجارة. ولما كان ابن سعود يخشى من وجود هذه العلاقات فقد نشد في فرض الحصار التجاري لأن ذلك من شأنه أن يقف حائلا أمام اتصالات قبائله بقبائل الكويت التي هي في حقيقة الأمر جزء منها. ومن ناحية أخرى كشفت المباحثات التجديفة الكويتية عن نفوذ أسرة القصيبي، وهي أسرة تجارية شهيرة في نجد، كان لها أثر كبير في الضغط على ابن سعود للتشدد في سياسة الحصار بهدف تحويل التعامل التجاري إلى موانئ الإحساء لصالح تجار هذه الأسرة<sup>(١)</sup>. وبصدد ذلك يؤكد الشيخ حافظ وهبة على أهمية العامل الاقتصادي الذي كان من نتيجته إحياء الموانئ السعودية في الإحساء التي أخذت تنافس الكويت، وعلى الأخص ميناء الجبيل الذي ازدهر خلال فترة تطبيق الحصار التجاري على الكويت<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن نضيف إلى عوامل فرض ابن سعود حصاره الاقتصادي على الكويت حاجته الماسة إلى أموال يستعين بها في تنظيم أمرته وإقرار وضعه، في الوقت الذي قطعت فيه الحكومة البريطانية مساعدتها عنه. هذا إلى جانب استياءه من فرض الجمارك على التجارة المتجهة من الكويت إلى نجد، في الوقت الذي كان لا يتفيد فيه شيئا، وبالتالي لا يستطيع التحكم في فرض الضرائب على قوافل التجارة بعد خروجها من الكويت إلى صحراء نجد الشاسعة<sup>(٣)</sup>. وأخيرا يمكن

F.O. 371/15292 Record of a meeting held at the F.O. on August, 12, 1931 to consider (١) certain questions connected with Kuwait.

(٢) مجلة البعثة الكويتية السنة الثانية يناير ١٩٥٤  
F.O. 371/23266 Memo. 30th January, 1930 by the F.O. Saudi Arabia - Kuwait (٣) Agreement.





التركيز على عامل آخر وهو رغبة ابن سعود في تأكيد نفوذه على الكويت، وذلك  
ستطيع أن نتبين أن للحصار التجاري مغزى اقتصادي وسياسي معا.

وكانت بريطانيا ترى أن أفضل ما تقدمه من مساعدة للكويت، عقد تسوية  
بينها وبين ابن سعود، وتمهيدا لذلك اقترحت أن يقوم الشيخ أحمد الجابر بزيارة  
ودية إلى ابن سعود في عاصمته بالرياض. وفي ٣١ يناير ١٩٣٠ قام الشيخ أحمد  
بهذه الزيارة بالفعل وقد جاءت هذه الزيارة في أعقاب تصريح ابن سعود بمنع أية  
إغارات قبيلية على الحكومات المجاورة له في العراق والكويت من قبائل مطير  
والعجمان أو غيرها من القبائل التابعة له، وكذلك عن استعداده لعقد معاهدة مع  
شيخ الكويت على غرار معاهدة بحرا الموقعة بين نجد والعراق فيما يختص بتنظيم  
التحركات القبلية<sup>(١)</sup>.

وكان من رأى بيسكو - المقيم البريطاني في الخليج - الموافقة على مقترحات  
ابن سعود، إذ أنها هي السبيل الوحيد لتأكيد الوضع المستقل لإمارة الكويت<sup>(٢)</sup>  
ولكن الشيخ أحمد الجابر اقترح إدخال عدة تعديلات وبعض شروط جديدة، إذ كان  
من رأيه أن عقد تسوية مع ابن سعود على غرار معاهدة بحرا من شأنه الاعتراف  
ضمنا بتبعية العوازم ومطير والعجمان لابن سعود، باعتبارها قد أصبحت قبائل  
نجدية تابعة له، وهو لم يفقد الأمل بعد في إمكان تغيير هذه الأوضاع لصالحه<sup>(٣)</sup>  
وطيفا للبعادات القبلية فإن هذه القبائل كانت تتحرك في مقاطعات الكويت ومن  
البيديهي أن ابن سعود تفطن إلى ذلك وكان، كما سبق أن أوضحنا، من بين  
دوافعه لتحريم تعامل قبائله مع الكويت، ولذلك فقد اقترح المقيم البريطاني في  
الخليج حذف المواد الخاصة بالتحركات القبلية، وأن تقتصر التسوية على تأكيد ابن

F.O 371/14455 Extract from a letter dated January 27th 1930 from King Bin Saud to (١)  
the Resident in Persian Gulf.

F.O 371/14455 Extract from Colonel Buscoe's Report on His Negotiations with King (٢)  
Bin Saud regarding the surrender of the rebel Ajman & Mutair Tribes January 31 st.,  
1930

F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General Bushire 30 th April 1930 (٣)  
to the Right Hon'ble Lord Passfield, His Majesty's Secretary of State, C.O.

سعود اعترافه باستقلال الكويت إلى جانب تعهد الحكومتين السعودية والكويتية خلال ستة أشهر من التصديق على المعاهدة أن يتباحثا في إعادة علاقات التجارة وإسقاط الحواجز الاقتصادية القائمة بينهما<sup>(١)</sup>. وكانت شروط المعاهدة المقترحة بين الكويت والسعودية تنص على ما يأتي:

**أولاً:** أن توقف كل من الحكومتين الغارات القبلية على مقاطعات الأخرى.  
**ثانياً:** أن لا ترسل أى من الحكومتين مع رؤساء القبائل التابعة للحكومة الأخرى.

**ثالثاً:** ألا تخترق قوات إحدى الحكومتين حدود الحكومة الأخرى لمطاردة المخالفين إلا بموافقة مسبقة منها.

**رابعاً:** أن تتألف محاكم عرفية مختلطة من السعوديين والكويتيين للنظر في خلافات الحدود، على أن تشكل تلك المحاكم من أعداد متساوية من الفريقين.  
**خامساً:** حل الخلافات الاقتصادية بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

وفي فبراير ١٩٣٢ تقابل المقيم البريطاني في الخليج مع الملك عبد العزيز بن سعود في ميناء العقير، أثناء زيارة الأخير إلى الإحساء لتفقد ممتلكاته هناك، حيث تباحث معه في المشكلات القائمة بين السعودية والكويت.

وفي التقرير الذي أعده سيسكو المقيم البريطاني في الخليج إلى وزارة المستعمرات البريطانية ذكر فيه: أنه تناقش هو والكولونيل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت مع عبد العزيز بن سعود حول الحصار التجاري المفروض على الكويت وغير ذلك من المشكلات الأخرى القائمة بين البلدين. ومن أهم ما أثير في هذا اللقاء احتجاج الحكومة الكويتية على خرق حدودها بواسطة الموظفين

F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General to Lord Passfield 30th (1) June, 1930.

F.O. 371/14455 Draft Agreement between Kuwait & Nejd. (2)



السعوديين وكذلك بواسطة القوات العسكرية السعودية<sup>(١)</sup>. وأكد بيسكو لابن سعود في خلال مباحثاته معه أن الوضع الاقتصادي في الكويت كاد يصل إلى دمار شامل بتوقف تجارتها مع الداخل، وأن عائدات الجمارك في الكويت انخفضت من ٨ إلى ٢ لآكه سنويا. وعلى الرغم من أن هذه الخسائر ترجع في أسبابها إلى الأزمة الاقتصادية العالمية العامة إلا أن أكثرها كان يرجع نتيجة لإمعان ابن سعود في تطبيق حصاره التجاري. وأجاب ابن سعود بأنه يشعر أن مصلحة الكويت من مصلحته وأن الشيخ أحمد الجابر بمثابة أخ له، ولكنه أبدى شدة احتياجه إلى المال على الرغم من أنه يفتصد كثيرا في نفقاته ونفقات أسرته التي لا يسمع لها إلا بمخصصات ضئيلة، وأنه لا يأخذ شيئا من الأموال العامة لجيبه الخاص، كما أنه ليست لديه موارد خاصة، وأن إيرادات بيت المال التي كانت تذهب سابقا إلى الحاكم أصبحت في التنظيمات الجديدة التي وضعها لبلاده من الموارد العامة للدولة. وأقسم أنه لا يملك مالا كافيا لطعامه أو ملابسه!. وذكر بيسكو في تقريره إلى وزارة المستعمرات أن ابن سعود أبلغه شدة حاجته إلى المال وأنه ينبغي أنه يحصل عليه بأية وسيلة كانت، خاصة وأنه يعلم بأن شيخ الكويت يتحصل على دخل مريح دون أن يكدر أو يتعب من أجله<sup>(٢)</sup>، وأن المال هو مشكلة البقاء أو الفناء ولا يستطيع أي بلد أن يعيش بدون، وأنه إذا سح لقبائله بالمسابقة مع الكويت فإنه سيفقد بالتالي الدخل الذي يتحصل عليه من موانئه في الإحساء. وذكر بيسكو أنه عندما ألح لابن سعود بأن القبائل النجدية التابعة له يسمع لها بالتعامل مع العراق عبر الزبير، أجاب ابن سعود أنه في حقيقة الأمر لا يرغب في تعامل قبائله مع العراق وهو حريص على أن تتحول جميع التجارة إلى الموانئ التابعة له، وأنه سيتخذ الوسائل اللازمة لمنع التجارة مع العراق أيضا<sup>(٣)</sup>. والحقيقة أن ابن سعود لم يكن يعلق أهمية تذكر على تجارة رعاياه مع العراق لأنها كانت ضئيلة للغاية.

F.O. 371/16019 Consul General Biscoe to the Secretary of State for the Colonies (١) Feb. 5th 1932

F.O. 371/14455 Extract from Colonel Biscoe's Report on His Negotiations with (٢) King Bin Saud regarding the Surrender of Ajman & Mutair January 31 st 1931.

F.O. 371/16019 British Residency to His Majesty's Secretary of State for the (٣) Colonies, C.O. 18th May, 1932

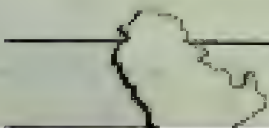
فمعظم القبائل النجدية كانت تفضل التعامل مع الكويت أكثر مما ترغب في التعامل مع تجار العراق للأسباب التالية:

**أولاً:** ما تعود النجديون من معاملة سمحة من تجار الكويت خاصة وأن هؤلاء كانوا يقدمون للبدوى كل ما يحتاجه سلفاً.

**ثانياً:** أن معظم قبائل نجد من مطير وعجمان لهم علاقات أسرية مع قبائل عريدار في الكويت الذين هم أساساً من نفس هذه القبائل.

**ثالثاً:** أنه إذا نشب خلاف بين بدوى وناجر كويتي، فإن البدوى كان يجد حلاً للمشكلة على الفور، إذ تعود شيخ الكويت أو أحد أبنائه الإقامة في سوق المدينة للفصل في الأمور العارضة بطريقة أبوية حاسمة، وهذا لم يكن متوافراً في العراق. وأخيراً فإن التاجر الكويتي كان يبيع البدوى كل ما يحتاجه من قمر وأرز وملابس وحيال لحيامه وسروج لدوابه، بعكس التجارة مع العراق إذ كان البدوى يضطر إلى أن يأخذ موارده الغذائية من تاجر والأقمشة من تاجر آخر مما كان يسبب تعقيداً في المعاملة. ومع إدراك المقيم البريطاني لهذه الحقائق إلا أنه أشار على حكومته بالاحتجاج لدى ابن سعود على اختلاف معاملته التجارية بين الكويت والعراق<sup>(١)</sup>، وخاصة بعد أن صرح ابن سعود أنه لن يتنازل عن موقفه بالنسبة للكويت إلا إذا قبل حاكمها العمل بأحدى اقتراحاته الثلاثة وهي: إنشاء مراكز جمركية سعودية في بعض الأماكن الواقعة على أطراف الكويت كالصبيحية بحيث يستطيع ضمان الحصول على نصيبه من الضرائب بواسطة موظفين من قبله على أن يتعهد بالآ يكون لهم وضع رسمي في الإمارة. أما الاقتراح الثاني فهو أن تحاط جميع منافذ الكويت بمراكز جمركية تابعة لنجد وينبغي أن يتخذ حاكم الكويت كل ما في وسعه لإلزام القوافل بالمرور في اتجاه هذه المراكز بحيث لا يسمح لأى قافلة تغادر حدود الكويت وتنتجه إلى طريق آخر. وأخيراً عاد ابن سعود إلى تجديد اقتراحه السابق وهو أن تدفع الكويت مبلغاً من المال سنوياً يمثل نصيب نجد من جمارك الكويت. وأعرب في رسالة له إلى المقيم البريطاني في الخليج في أنه لا يمانع في الموافقة على وجود ممثلين من نجد والكويت يجتمعون في الكويت أو

F.O. 371/6019. The Previous Letter. (١)





البحرين أو الإحساء لمناقشة ما قد ينشعب من خلاف عند العمل بأحد هذه الاقتراحات<sup>(١)</sup> وأكد عبد العزيز بن سعود بأنه سوف يضطر إلى الاستمرار في تطبيق قيود الحصار إذا رفضت الكويت العمل بإحداها إذ أنه لو تساهل في التجارة مع الكويت فإن ميناء العقير سيقضى عليه قضاء مبرما. كما أن موانئ الإحساء سوف تفقد ما يزيد عن ربع تجارتها.

وفي مباحثات دارت بين بيسكو والشيخ يوسف ياسين، السكرتير الخاص لابن سعود ورئيس الشعبة السياسية في الديوان السعودي، للنظر في اقتراحات ابن سعود، اعترف الشيخ يوسف أن الاقتراح الأول لن يوافق عليه حاكم الكويت. كما أن الاقتراح الثاني غير عملي إذ إن الموظفين السعوديين لن يتمكنوا من التمييز بين قوافل العراق المتعاملة مع الكويت وبين القوافل النجدية. وركز الشيخ ياسين على أن الحل الأمثل من وجهة نظره هو العمل بالاقتراح الثالث وهو أن يتعهد شيخ الكويت بدفع مبلغ من المال سنويا، ولكن هذا الاقتراح سبق أن رفضه الشيخ أحمد الجابر بإباء أمام الكولونيل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت مؤكدا أن أخذه بهذا الحل مزر بوضعه، إذ إنه سيكون بمثابة تابع لابن سعود، وربما يفسر ما قد تدفعه الكويت من أموال، في حالة عملها بهذا الاقتراح، بأنه بمثابة التزام من جانبها للسعودية. والجدير بالذكر أنه في خلال مقابلة بيسكو للشيخ يوسف ياسين المح إليه عما إذا كان السبب الحقيقي للحصار السعودي للكويت هو نخوف ابن سعود من أن تقسم القبائل النجدية علاقات تزواج مع قبائل الكويت. وفي إجابة الشيخ يوسف على هذا التساؤل نفى ذلك نفيا قاطعا وأجاب أنه إذا كان هذا التخوف قد حدث في الماضي فلا أساس له في الوقت الحاضر بعد أن استطاع ابن سعود تشديد قبضته على جميع القبائل التابعة له<sup>(٢)</sup>. وحاول الشيخ يوسف ياسين، خلال مقابله لبيسكو، أن يحصل بموافقة الحكومة البريطانية على إعطاء كيان رسمي للوكيل السعودي في الكويت - عبد الله النفيسي - ولكن بيسكو اعترض على هذا المطلب بدعوى أن الموافقة عليه ستتيح الفرصة لإيران لتطالب عمدا بالمعاملة بالمثل خاصة وأن السلطات الإيرانية قد أصدرت تعليمات تقضي بأن

F.O. 371/16019 from His Majesty's King of Hedjaz & Independencies to Colonel Biscoe 29th January, 1932

F.O. 371/16019 Biscoe to the Secretary of the Colonies Feb. 15th, 1932. (٣)

جميع سكان الخليج منتظر إليهم باعتبارهم رعايا تابعين للحكومة الإيرانية. ولعل  
مما يجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن الادعاء الإيراني على الكويت كان يتمثل في  
ناحيتين.

الأولى. أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة، وقد سبق للفرس أن  
سيطروا على البصرة في الفترة ما بين ١٧٧٦ إلى ١٧٧٩ وكان ذلك في عهد كريم  
خان الزندي. والادعاء الثاني أنه في عام ١٨٩٩ عرض الشيخ مبارك بن الصباح -  
عن طريق صديقه الشيخ خزعل خان حاكم عربستان - أن يكون تحت الحماية  
الفارسية. والجدير بالذكر أن لوريمر Lorimer في دليله عن الخليج يشكك في  
صحة هذه الواقعة، وعلى أي حال فإنها لو كانت قد حدثت بالفعل فلم تكن أكثر  
من محاولة من جانب الشيخ مبارك لجس نبض الحكومة البريطانية لمعرفة مدى  
الاهتمام الذي توليه بالنسبة للكويت<sup>(١)</sup>.

والمهم أن حكومة الهند البريطانية عارضت بشدة أي تمثيل قنصلي أجنبي في  
الكويت باعتباره يهدد بنية إمارات الخليج. وقد استندت في ذلك على الاتفاقية  
الموقعة مع الكويت في يناير ١٨٩٩ وبذلك وقفت أمام محاولات كل من  
إيران والعراق والسعودية لإنشاء تمثيل قنصلي في الكويت، كما كان من الطبيعي  
أن تعارض مطالب ابن سعود إذ إنها لو أجابته إلى تلك المطالب فإن ذلك سيفتح  
المجال أمام إيران خاصة وأن هناك أعدادا كبيرة من الإيرانيين المقيمين في  
الكويت<sup>(٢)</sup>. بل لقد حاول القنصل الإيراني في البصرة بالفعل زيارة الكويت في  
عام ١٩٢٤ لكي يصدر جوازات سفر لهم، ولكن السلطات البريطانية رفضت  
التصريح له بذلك<sup>(٣)</sup>. كما رفضت الحكومة البريطانية السماح بتأسيس فرع  
بنك إيران في الكويت Imperial Bank of Iran بحجة أن حجم التجارة الإيرانية في  
الكويت لا تستدعي قيام هذا المصرف، كما احتجت السلطات البريطانية في الخليج  
لدى الحكومة الإيرانية على مصادرة بعض السفن الكويتية وإجبارها على حمل  
الوثائق الإيرانية<sup>(٤)</sup>.

L.O.R.B. 395 Kuwait 1908 - 1928 1st October, 1928. (١)

F.O. 371/16019 Biscoe to Colonial Office April 27th. 1932. (٢)

F.O. 371/13719 Political Resident to the Govt. of India 21th December, 1928. (٣)

F.O. 371/13719, The Previous Letter. (٤)



يتضح مما عرضناه آنفا أن الحكومة البريطانية كانت تستغل النشاطات أو  
الادعاءات الإيرانية في الكويت للوقوف أمام مطالب ابن سعود، وكذلك ضد  
المطالب العراقية كما منشير إلى ذلك فيما بعد<sup>(١)</sup>.

وعلى أي حال فإن شيخ الكويت رفض اقتراحات ابن سعود بمنها<sup>(٢)</sup>  
ولم يكن هناك إلا سبيل واحد وهو تعيين محكمين من الجانبين السعودي  
والكويتي لمحاولة الوصول إلى حل للمشكلات المعلقة بين البلدين، وأكد  
الشيخ أحمد الجابر أخيرا أنه من الممكن حلا للنزاع اتباع نظام (المانيفست) بمعنى  
إعداد قوائم تحتوي على حصر شامل لجميع البضائع وأنواعها التي  
تحملها قوافل التجارة من الكويت إلى نجد. وأبدى شيخ الكويت موافقته على أن  
يتباحث ممثلون من الكويت والسعودية حول إمكانية تنفيذ هذا النظام المقترح  
وفي رسالة المقيم البريطاني إلى وزارة المستعمرات طالب فيها بضرورة الضغط  
على ابن سعود لموافق على هذا النظام وذلك في حالة فشل المبعوثين السعوديين  
في الوصول إلى حل بشأن ذلك مع الكويتيين وأنه من الضروري في حالة  
تقاضي ابن سعود، أو مراوغته، تذكيره بأن الحكومة البريطانية مهتمة بشأن  
الكويت وأنها ملتزمة أيضا بالوعود التي سبق أن قدمتها لشيخ الكويت خلال  
تمرد الإخوان بأنها ستأخذ الخطوات التي من شأنها معالجة مشكلات  
الحصار التجاري السعودي، والتأكيد لابن سعود صراحة أن الحصار الذي  
يفرضه على الكويت تنظر إليه الحكومة البريطانية باعتباره عملا غير ودي<sup>(٣)</sup>  
ولذلك فلا بد من إرغامه على الموافقة على اقتراح الشيخ أحمد الجابر، خاصة  
وأنه لن يستطيع أن يجد سببا منظفيا يدعوه إلى رفض ذلك الاقتراح<sup>(٤)</sup>، إذ  
سيصبح من السهولة على ابن سعود أن يجيب من القوافل التجارية النجدية ما

F.O. 371/16853. Provisional minutes of meeting held at L.O. on Monday 9th (1)  
October, 1933 to Consider the Question of Foreign Consular representation in the Persian  
Gulf.

(٢) انظر بصدد ذلك ترجمة رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ٢ ذي الحجة  
بعدم موافقته على اقتراحات ابن سعود: F.O. 371/1601932

F.O. 371/16719 Nejd-British Residency & Consulate General to His Majesty's  
Secretary for Colonies 23rd April, 1932.

F.O. 371/16019 British Residency to A.C.C. Parkinson C.O. 23rd April, 1932. (١)

يريد من حرائب حينما تعود من الكويت تبعاً لما تحمله من بيانات، بالإضافة إلى أن هذه القوافل كانت تأخذ عادة مسارات وطرق معروفة للترود من مياه الأبار الواقعة عليها<sup>(١)</sup>

وفي ١١ يولييه سنة ١٩٣٢ وصل الأمير فيصل بن عبد العزيز بن سعود من بغداد إلى الكويت وبرفقته فؤاد حمزة، وكانت هذه الزيارة بمثابة خطوة تمهيدية للوفاق بين السعودية والكويت وفي خلال هذه الزيارة - التي ضمت كثيراً من أفراد الأسرة السعودية - تبودلت الكثير من وجهات النظر المشوبة بروح الصداقة على الرغم من استياء شيخ الكويت من التصرفات الشخصية لبعض أفراد البعثة السعودية أثناء إقامتهم بالكويت<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فقد بقيت المشكلات الاقتصادية قائمة بدون حل، خاصة بعد أن عاد ابن سعود إلى تشديد حصاره على الكويت في سبتمبر سنة ١٩٣٢ أثناء تمرد ابن رفاضة، كما وصلت قوات عسكرية من قبل عبد الله بن جلوي إلى جاريلاً للإمعان في تطبيق سياسة الحصار ومطاردة القبائل النجدية المتجهة إلى الكويت أو الخارجة منها<sup>(٣)</sup>. وفي مقابلة أجراها ديكسون مع المستر جون فيلبي في لندن في أكتوبر عام ١٩٣٢ أكد فيلبي أنه من السخف أن يظن بأن الملك ابن سعود سيوافق على تعديل الحصار لصالح الكويت وأكد أن الملك لن يتزحزح عن موقفه فيد أمثلة ويسمح بتجارة التجديين مع الكويت إلا إذا تحقق أمران:

أولهما: أن يوافق شيخ الكويت بأن تكون إمارته تحت النفوذ السعودي.

وثانيهما: أن تسمح الكويت بتعيين موظفين سعوديين في المقاطعات التابعة

لها بحيث يضمن ابن سعود تحصيل نصيبه من الجمارك المفروضة على التجارة.

F.O.371/16019 British Residency in His Majesty's Secretary of State for the Colonies C.O. 18th May, 1932

F.O. 371/16004 Intelligence Summary for the Month of July & Fortnight ending 13th August, 1932. (٢)

F.O. 371/16019 Extract of Section 111 from Kuwait Intelligence Summary for Fortnight ending 15th Sept. 1932 see also of F.O.371/16004 Political Resident to H. M.S. Secretary of Colonies 12th Sept., 1932. (٣)

وقد ظهر في الحصار، كما يشهد على الكويت من قبل حدود التجارى الذي كان يتحرك من خلالها بمساعدة حرس من الهوى.



وواضح أن الأمر الثاني يعنى أن تكون الكويت فى نفس الدرجة التى ستكون عليها تحت النفوذ السعودى وأكد فيليبى لديكسون أن موقف ابن سعود لا غبار عليه، وإن إثارة العواطف عما قدمته الكويت لابن سعود فى الماضى لن يجدى شيئا إذ إن ابن سعود يأمل فى السيطرة على ميناء الكويت باعتباره منفذا طبيعيا لتجدد. وقلل فيليبى من أهمية ما ذكره ديكسون بإمكانية وضع موظفين سعوديين على منافذ الحدود الكويتية السعودية، لتحصيل الجمارك من اليدوفوافل التجارة، وهى فى طريقها للتزود من المياه فى الحفر والصفاء ووربا وجاريا وغيرها مؤكدا أن هذه الطريقة تكلف كثيرا، فضلا عن أنها لا تتفق مع سياسة ابن سعود الرامية إلى فرض نفوذه على ميناء الكويت<sup>(١)</sup>. وظهر فى العام التالى (١٩٣٣) ما يشير إلى معاودة ابن سعود تشديد حصاره على الكويت، إذ أعاد الضرائب المفروضة على سفن الغوص الكويتية الذاهبة إلى موانئ الإحساء، كما أدلى بعدة تصريحات يفهم منها عزمه على إلحاق ضربة اقتصادية بالكويت معتمدا فى ذلك على تأييد رعاياه التجديدين المقيمين فيها. وقد أعلن صراحة أنه بدأ حصاره التجارى ضد الكويت منذ عشر سنوات (١٩٢٣) بهدف الضغط على الكويت، ولكنها لا زالت قائمة وإن كانت قد وصلت إلى درجة شديدة من الإعياء الاقتصادى، وهو لذلك سينخذ الوسائل اللازمة لإرغام الكويت على الخضوع لنفوذه.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تخشى بالفعل من مغبة وقوع الكويت تحت السيطرة السعودية إلا أنها كانت تستبعد أن ينجح ابن سعود فى تنفيذ خطته هذه إذ إنه سيواجه معارضة شديدة من الكويتيين أنفسهم.

وفى رسالة من الوكيل البريطانى فى الكويت الكولونيل ديكون إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ نجد تأكيدا لهذه الحقيقة، إذ ذكر فيها أن ابن سعود يتجاهل أن حاكم الكويت ومجتمع الكويت أساسا من التجار، ثم أنه بالإضافة إلى ذلك يتجاهل حقيقة أخرى وهى أن إمارة الكويت ظهرت إلى

F.O. 371/16019 Extract from Kuwait Intelligence Summary No. 190 dated 9th (1) October 1932 see also Note respecting Kuwait by Mr. Philby

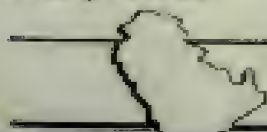
الوجود معتمدة على نشاطها التجاري وهي مثل البحرين مركز توزيع التجارة الوافدة إليها إلى القصيم وشمال شرقي نجد، وهي المقاطعات التي خضعت لابن سعود. وأن حكام الكويت عمدوا إلى تخفيض الضرائب التي يتحصلون عليها لتشجيع حركة التجارة في بلادهم إذ أنهم لا يفرضون أكثر من ٤٪ حتى لا تتحول التجارة عنها، كما يفعل ابن سعود في الموانئ التي خضعت لسيطرته على سواحل الأحساء. وأكد ديكسون أن أي شخص لديه إلمام بالظروف المحلية يعرف جيدا أن استمرار الحصار السعودي للكويت سيكون أكثر قبولا لتجار الكويت من إذعانهم لمطالب ابن سعود الخاصة بأحكام سيطرته، إذ إن التجار الكويتيين - تحت نظام الحصار السعودي القائم - في إمكانهم رغم ذلك أن يمارسوا نشاطات تجارية حتى لو تحولت هذه النشاطات إلى تجارة للنهريب، ولكنهم سيفقدون هذه التجارة وستعرض مصالحهم للضياع تماما في حالة خضوع تجارة الكويت للسيطرة السعودية المباشرة، وما قد يتبعها من فرض أنظمة سعودية قد تؤثر على مصالحهم تأثيرا بالغاً<sup>(١)</sup>.

وفيما يبدو أن مشكلة خضوع الكويت للسيطرة السعودية كانت موضوعا يشغل بال الحكومة البريطانية خاصة إذا ما ارتبطت بتهديدات ابن سعود المستمرة للكويت<sup>(٢)</sup>، ففي تقرير أعده أندرو ريان صور فيه مشكلة الكويت كمسكلة عسير، وأنه من السهل على ابن سعود - على حد تعبيره - أن "يعسر" شيخ الكويت Asirized مستخدما الوسائل التالية:

**أولا:** إثارة لشيخ الكويت ضد الإنجليز، وأنه ليس في حقيقة الأمر حاكما مستقلا وأنه معرض في أي وقت للضغوط الإنجليزية أو تقديم الإنجليز مشيخته للعراق، وأنه إذا كان لا مفر من خضوعه لقوة ما فمن الأفضل له أن يكون تابعا لابن سعود باعتباره أكبر حاكم مستقل في الجزيرة العربية.

F.O. 371/16850. Dickson, Political Agent -Kuwait to Political Resident 30th June. (١) 1933.

F.O. 371/14455. Resident in the Persian Gulf to Secretary of State, Colonial Office (٢) 30th April, 1930.





ثانياً: إن بريطانيا لم تفعل شيئاً من أجل شيخ الكويت بالنسبة للدفاع عن مصالحه ومزارع نحيله في العراق، وأنه إذا اعتمد عليه فإنه سيتولى بصورة إيجابية الدفاع عن هذه المصالح.

ثالثاً: إنه من الممكن لابن سعود أن يعترف لشيخ الكويت بحقه في الحكم الذاتي على نحو ما حدث في بداية الأمر بالنسبة للإدريسي في عسير الذي عقد ابن سعود معاهدة معه في عام ١٩٢٦ وبقي حاكماً يمارس نفوذاً فعلياً حتى طلب من ابن سعود التدخل لحمايته في عام ١٩٣٠، ولكنه حينما حاول أن يتخلص منه، بالاتفاق مع القوى الأجنبية، سارع ابن سعود بتوجيه ضربة قاضية إليه في عام ١٩٣٢.

رابعاً: أن يتفق الطرفان على سياسة اقتصادية واحدة، فبالنسبة للضرائب الجمركية من الممكن إيجاد اتحاد جمركي بين الكويت والسعودية، على أساسه تفرض ضرائب موحدة في جميع الموانئ السعودية والكويتية. كما أنه يمكن اتحاد سياسة واحدة بالنسبة لاستغلال النفط في كل من الكويت والسعودية والمنطقة المحايدة، وينبغي لشيخ الكويت ألا يمنح أية امتيازات للشركة الإنجليزية القارسية التي هي في الواقع ليست إلا اسماً آخر للحكومة البريطانية، وعليه أن يتعامل مباشرة مع المصالح الأمريكية مثلما يفعل هو<sup>(١)</sup>.

وتوضح لنا الفقرة الأخيرة من تقرير ريان لماذا وقفت الحكومة البريطانية، ضد مشروعات ابن سعود في الكويت، لما قد يترتب على ذلك من ضياع موارد الكويت ووقوعها في أيدي الاستثمارات الأمريكية، كما فعل ابن سعود حينما منح امتياز الإحساء في عام ١٩٣٣ لإحدى الشركات الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا باعتبار موقعها على الطريق الرئيسي لموارد النفط في إيران وأنه إذا خضعت الكويت لقوى معادية لبريطانيا فإن هذه القوى سيكون بوسعها بسهولة محاصرة شط العرب، هذا فضلاً عن تمتع الكويت بموقع هام على

FO 371/ 16838 Note by Sir Andrew Ryan: Bin Saud's attitude towards Kuwait. (v)  
Final Record of a meeting held at the F.O. on October 5th to discuss reclamations  
between His Majesty's Govt. & The Sheikh of Kuwait. October 11th 1933.

الخطوط الجوية البريطانية إلى الهند، بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام مينائها كمساعدة بحرية بدلا من البصرة خاصة في ذلك الوقت الذي اضطرت فيه بريطانيا إلى تخفيض قواعدها في العراق بعد حصوله على الاستقلال في عام ١٩٣٢<sup>(١)</sup> وقبل أن تبدأ المباحثات الكويتية السعودية في يونيو من عام ١٩٣٥ كان الموقف بين البلدين على الوجه التالي:

- أولا : لم يكن مسموحا بأي نوع من التجارة بين الكويت والسعودية.
- ثانيا : اعتبار أي تجارة تذهب من الكويت إلى نجد تجارة غير مشروعة.
- ثالثا : لم يكن في استطاعة أهالي نجد زيارة الكويت دون الحصول مسبقا على تصريح من ابن سعود أو من أحد عماله.
- رابعا : كان غير مصرح للكويتيين بزيارة نجد ما لم يثبت الكويتي أن لديه قريبا لزيارته، أو أنه يحمل هدية لابن سعود<sup>(٢)</sup>.
- وكان لا بد للحكومة البريطانية للأسباب التي أشرنا إليها، أن تبذل جهودها لحل الخلافات بين الكويت والسعودية، والوصول إلى اتفاقية للتسوية. ولذلك أشار الوكيل البريطاني في الكويت على الشيخ أحمد الجابر أن يعقد اجتماعا في الكويت يحضره ممثلون سعوديون للتباحث في المشكلات القائمة بين البلدين وقد عقد مؤتمر من أجل ذلك في الكويت في يونيو ١٩٣٥<sup>(٣)</sup>. وأعرب الجانب الكويتي عن رأيه في مشكلات الحصار الاقتصادي بموافقة الكويت على إنشاء مراكز جمركية تابعة للسعودية تقع على الحدود بين البلدين وفي الأماكن التي يختارها ابن سعود. ويمكن لشيخ الكويت مساعدة هذه المراكز بإخطارها عن حجم البضائع الخارجة من الكويت بموجب تحرير مانيفستات من ثلاثة نسخ تبقى نسخة

F.O.371/14455. British Residency & General Bushirel Consulate, 30th April, 1936 (١)  
to Lord Passfield, His Majesty's Secretary of State C.O.

(٢) انظر تقارير الاستخبارات البريطانية عن الحصار التجاري للكويت في الفترة من ١٧ إلى ٣١ مايو ١٩٣٥

F.O. 371,18912

(٣) حضر هذا المؤتمر من السعوديين أحمد السليمان وعبد الله القصبي. ومن الكويتيين أحمد الخليفة - خالد الزيد - محمد بن تيار الغانم



مع القافلة والثانية تسلم إلى وكيل ابن سعود في الكويت، وترسل النسخة الثالثة إلى المركز الجمركي. ولم يمانع المفوضون الكويتيون في التأكيد باستعداد الكويت لدفع التعويضات المناسبة عن كل حادثة تهريب، وأنه يحق للحكومة السعودية أن تقدم على إلغاء الاتفاقية في حالة تكرار حوادث التهريب لأكثر من ثلاث مرات متتاليات. ومع كل هذه التنازلات التي قدمها الممثلون الكويتيون، إلا أن الممثلين السعوديين تشبثوا بضمانات أكثر، كما أن الملك ابن سعود اشترط لقبوله العمل بهذا الاقتراح أن يسحب موافقته عليه فوراً في حالة وقوع حادثة تهريب واحدة. ولم يوافق الشيخ أحمد الجابر بطبيعة الحال على تحفظ ابن سعود الذي يمكن أن يستغله في أية لحظة؛ هذا على الرغم من أنه أبدى نوايا حسنة لإيقاف تجارة التهريب ومعاقبة المشتغلين بها بكل شدة، إلا أن ابن سعود اعتبر العروض الكويتية غير كافية وأصدر أوامره إلى تمثليه في الكويت بقطع مباحثاتهم والعودة فوراً إلى الرياض.

وانتقلت المشكلة بعد ذلك إلى مباحثات بين بريطانيا والسعودية، فحينما احتجبت الحكومة البريطانية على الموقف المتشدد الذي وقفته الحكومة السعودية وعبد فؤاد حمزة وزير الخارجية السعودية بإعادة النظر في هذا الموضوع. ومع ذلك فإن الوزير البريطاني في جدة المستر كالفرت Calvert لم يلبث أن تلقى مذكرة من الحكومة السعودية باتجاهها إلى تعزيز الحصار التجاري ضد الكويت أكثر مما كان عليه من قبل بسبب كثرة حوادث التهريب التي تكرر وقوعها منذ أن قطع مؤتمر الكويت أعماله في يونيو عام ١٩٣٥<sup>(١)</sup>. ويبدو أن المواقف المتشددة التي وقفها ابن سعود كان لها رد فعل قوي لدى الحكومة البريطانية التي رأت أن تفاجئ ابن سعود بحصار اقتصادي على سواحلها وذلك بمنع السفن التجارية من التوقف في موانئها. ويفهم ذلك من رسالة بعث بها ابن سعود إلى الحكومة البريطانية ذكر فيها أن السفن التجارية تذهب إلى موانئ في الخليج أقل أهمية من الموانئ التابعة له وإلنى الذي اعتبر

F.O. 371/19006. Saudi Blockade of Kuwait. Memo. F.O., October, 1935. (١)

نفسى الصديق القديم لبريطانيا وأعظم حكام العرب أجد نفسى تحت رحمة البحرين أو الكويت... إبنى لا أعتقد أن الأصدقاء يعاملون بعضهم بمثل هذه الطريقة القاسية، لقد منحني الله ومنح بلادى قوة أعظم من الكويت والبحرين وأبوظبي، ومع ذلك تذهب السفن إلى هذه البلاد بينما موانئى تعاني الحرمان<sup>(١)</sup>.

وفيما يبدو أن ابن سعود تأثر بالضغط الاقتصادي التي فرضت عليه منذ عام ١٩٣٥. وفي ديسمبر عام ١٩٣٨ وضعت الحكومة البريطانية مشروعات لاتفاقيات ثلاث بين الكويت والسعودية وهي اتفاقية تجارية، واتفاقية حسن جوار وصداقة، واتفاقية خاصة بتبادل تسليم المجرمين<sup>(٢)</sup>. وقد عرضت مشروعات هذه الاتفاقيات الثلاث بواسطة الحكومة البريطانية على حاكم الكويت لكي يسبى ملاحظاته عليها، وفي حالة موافقته على ما جاء بها فإنها ستبحث بتعليماتها إلى وزيرها في جدة لكي يضع هذه الاتفاقيات مع الحكومة السعودية موضع التنفيذ<sup>(٣)</sup>. وقد أبلغت الحكومة البريطانية السير ريدر بولارد Bullard وزيرها المفوض في جدة في ٥ فبراير ١٩٣٩ بأنها تبنى ارتياحا بالغا لاتجاه الحكومة السعودية إلى وضع تسويات نهائية مع الحكومة الكويتية<sup>(٤)</sup>، خاصة في الوقت الذي اتضح فيه التهديد العراقي للكويت، وأصبح الوقت ملائما لشيخ الكويت للموافقة على مشروع الاتفاقيات مع الحكومة السعودية، باعتبار أن ذلك سيكون عاملا في تثبيت مكانته في وقت ازدادت فيه الدعاية العراقية ضده. ولذلك فإن عقد هذه الاتفاقيات وتصفية خلافاته مع السعودية ستؤكد مركزه كحاكم مستقل<sup>(٥)</sup>.

وفي رسالة من المقيم البريطاني في الخليج إلى الشيخ أحمد الجابر في ١٠ يولييه ١٩٣٩ ذكر فيها أن الحكومة السعودية تقترح تأسيس مراكز حدود يمنية في كل من جاريا وحضر، ومراكز بحرية في رأس الثورة والجبيل والقطيف والعقير،

F.O.371/20838. Saudi Arabia Kingdom, H.M. The King's Diwan-Political (١) Section 10th Muharram 1356-23 rd March, 1937.

F.O.371/23266. 1939, Political Resident in persian Gulf to His Majesty's (٢) Jedda 24 th December, 1938.

F.O. 371/23266. Resident Persian Gulf to Political Agent Kuwait 31st (٣) December, 1933.

F.O. 371/33266 F.O. to Sir R. Bullard, Jedda 5th Feb., 1939 (٤)





وطالب منه تحديد المراكز التي يريد إنشائها في الكويت وأجاب حكام الكويت على رسالة المقيم البريطاني بأن مراكز الحدود الكويتية ستكون في الجهراء والصبيحية وميناء الكويت، أما بالنسبة لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار فقد أبدى الشيخ أحمد الجابر عدم موافقته على بعض موادها، إذ عبر عن رغبته في الإبقاء على كلمة (مسابلة) في المادة التاسعة وتعديل مشروع الحكومة السعودية بحيث يسمح لرجال القبائل ولفقراء البدو في عبور الحدود السعودية الكويتية لغرض المسابلة سواء بجماعات قليلة أو كبيرة، وأن تعفيهم الحكومة السعودية من أية قيود خاصة بذلك. وذكر الشيخ أحمد الجابر أنه لا يريد أن يكون طرفاً في معاهدة من شأنها إيجاد عوائق ضد السكان وإنما ينبغي أن يكون للبدو مداخل حرة إلى الكويت. كذلك أبدى الشيخ أحمد الجابر عدم موافقته على المادة العاشرة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار معبراً عن رغبته في إلغائها أو تعديلها لكي تكون «إن كلا من الحكومتين السعودية والكويتية يحق لهما أن يستخدما رعايا أي من البلدين في قواتهما العسكرية بشرط الحصول على موافقة مسبقة بذلك». كما أبدى شيخ الكويت اعتراضه على اعتبار جميع القبائل الساكنة في شمال الجزيرة العربية خاضعة للسعودية إذ إنه يتمسك بتبعية قبائل الرشايدة الذين يسكنون مقاطعات كويتية؛ كما أن هناك من القبائل المنصوص عليها في المادة السابقة من الحدود الملحق بالمعاهدة من يقطن في مقاطعات كويتية أيضاً؛ ولذلك فإنه لا يوافق على ما جاء في المشروع السعودي بعدم تبعية هذه القبائل للحكومة الكويتية.

ومما يذكر أن الحكومة السعودية وافقت على تعديل هذه المواد من المعاهدة مسامية لوجهة النظر الكويتية، من ذلك أن المادة العاشرة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، عدلت بحيث أصبحت «أنه لا يجوز استخدام رعية أي من الدولتين إلا بموافقة الدولة الأخرى»، وكذلك الحال بالنسبة للمادة التاسعة التي عدلت بحيث أصبحت «إن القبائل والبدو الخاضعين للسعودية أو للكويت الذين ينتقلون عادة في مقاطعات الحدود بين البلدين لأغراض الرعي أو المسابلة يسمح لهم بذلك إن لم تجد أي من الحكومتين أنه من الضروري وضع قيود لذلك سواء في حرية رعاياها من التنقل إلى حدود الدولة الأخرى أو رعايا الدولة الأخرى من التنقل إلى حدودها»<sup>(١)</sup>.

F.O. 371/23266 Political Resident to Sheikh Ahmed El Jaber 10th (1)  
July, 1939

ولعل ما يجدر الإشارة إليه أن الحكومة السعودية قد علقت استعدادها لعقد اتفاقية تجارية بشرط أن يوافق شيخ الكويت من جانبه على الاتفاقيتين الأخريتين وهما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، وتبادل تسليم المجرمين، وبينما تردد شيخ الكويت في الموافقة على مشروع هاتين المعاهدتين نجده يقبل على الفور مشروع الاتفاقية التجارية مما جعل الحكومة السعودية تعلق موافقتها على هذه الاتفاقية على موافقة الشيخ على الاتفاقيتين الأخريتين<sup>(١)</sup>.

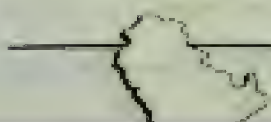
ومما يذكر أن المباحثات السعودية الكويتية استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات، وفي أبريل عام ١٩٤٢ كانت الأمور ممهدة لتوقيع ثلاث اتفاقيات في جدة بين الحكومة السعودية ومندوب مفوض من الحكومة البريطانية نيابة عن حاكم الكويت<sup>(٢)</sup>.

وقد نصت الاتفاقية التجارية على العمل بنظام المانيفست بهدف السيطرة على عمليات التهريب من الكويت إلى السعودية. كما نصت على أن تكون التجارة جماعية وبصحية قوافل التجارة، والغرض من ذلك تقليل النشاط غير المشروع للتاجر الكويتي بحيث يرتبط بقافلته أي أنه يصبح مقيدا بتحركاتها. ونصت الاتفاقية أيضا على تحديد ذكر القرى والمركز البرية والبحرية لتسهيل مراقبة تحركات القوافل وتقليل عمليات التهريب<sup>(٣)</sup>.

أما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار فقد وقعت في نفس الوقت الذي وقعت فيه الاتفاقية التجارية، ونصت على تثبيت علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة منذ القديم بين البلدين، وأن يقوم بينهما سلم وصداقة دائمة، وأن يسعى بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلديهما قاعدة لأي عمل غير مشروع ضد الحكومة الأخرى، وحل ما ينشأ من خلافات بينهما بروح المودة والصداقة. ولما كانت

(١) F.O. 371/23266 Political Resident Persian Gulf to I.O. Political & External Dept., 1939

(٢) محمود بهجت سنان: الكويت زهرة الخليج العربي ص ٨٦ وما بعدها  
(٣) مثل الحكومة السعودية في توقيع هذه الاتفاقيات الشيخ يوسف ياسين والسفير المتوفى بريد الوزير المفوض في جدة نيابة عن حكومة الكويت.





المشكلات القبلية هي أهم المشكلات التي قد تثير الخلاف بين البلدين فقد أرسل الشيخ يوسف ياسين إلى مستر ستوبهيوور بيرد المفاوض عن الكويت كشافاً بأسماء القبائل التابعة للسعودية وكشافاً آخر بأسماء القبائل التابعة للكويت، وأعرب عن استعداد حكومته لتسوية ما قد ينشأ من مشكلات قبلية عن طريق لجنة مشتركة وقد وافقت الحكومة البريطانية نيابة عن الكويت على هذا الاقتراحات<sup>(١)</sup> وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية كانت هي الأساس الذي بنيت عليه العلاقات الودية بين الكويت والسعودية إلا أنه يلاحظ أن المادة التاسعة كانت تنص على أنه «إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين - السعودية والكويتية - الاتصال برعاياها المقيمين في مقاطعات الحكومة الأخرى لتحصيل الزكاة أو لأي شأن آخر فيمكنها مراجعة الحكومة الأخرى من أجل ذلك، وعلى هذه الحكومة أن تسمح بدخول الموظفين المخصصين للغرض المشار إليه أو تخرج القسائل أو الأشخاص التابعين للحكومة الأخرى إلى بلادهم الأصلية». وليس من شك في أن في هذا النص ثغرة كبيرة فقد يحدث أن يزداد عدد الرعايا السعوديين في الكويت وتطلب الحكومة السعودية مثلاً دخول موظفيها إلى الحدود الكويتية، فإذا رفضت الحكومة الكويتية ذلك فيكون عليها أن تخرج القبائل والرعايا السعوديين إلى بلادهم، وقد يكون موقفها حرجاً إذا رفض هؤلاء تنفيذ ذلك، وقد حدث بالفعل أن أفراد بعض القبائل التابعة للسعودية دخلوا الجيش الكويتي، وردت الحكومة السعودية على ذلك بأن أوفدت رئيس القبيلة التي ينتمون إليها فاستعادهم بالقوة<sup>(٢)</sup>.

أما الاتفاقية الثالثة فهي اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين بين البلدين باستثناء المتهمين في جرائم سياسية. والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية نصت صراحة على أن لا يعتبر الاعتداء على ملك السعودية أو أمير الكويت أو أي فرد من أفراد أسرتهما من الجرائم السياسية. وقد صودق على هذه الاتفاقية الأخيرة من قبل الأمير فيصل

(١) وثائق سعودية - التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مملكة البحرين وجمهورية الكويت العربية السعودية  
ج ٢ ص ٦٧/٦٨ من الشيخ يوسف ياسين إلى السيد بيرد - ٢ أبريل سنة ١٩٤٢ و.د الحكومة البريطانية

(٢) عن رواية شفوية لأحد الكويتيين

ابن سعود وزير خارجية السعودية في يناير ١٩٤٣ . وبهذه الاتفاقيات الثلاث التي  
عرضنا لها حسمت إلى حد كبير المشكلات الاقتصادية والقبلية بين البلدين  
واستؤنفت علاقات الصداقة بينهما . وقد تأكد ذلك في يونيو عام ١٩٤٧ حينما  
قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة ودية إلى الرياض ، ورد ابن سعود على هذه الزيارة .  
وفي يولييه من نفس العام عقدت معاهدة للدفاع المشترك نصت على تشاور البلدين  
في الأمور السياسية والعسكرية .







الشمس الرابع



مشكلات الحدود العراقية الكويتية





الحدود الكويتية العراقية - اتفاقية ١٩١٣ - تأكيد الحدود  
عقب استقلال العراق ١٩٣٢ - المصالح الكويتية في الفاو  
والبصرة - بساتين النخيل - مياه الشرب ومشكلات التهريب  
- الضغوط العراقية - المشروعات العراقية في الكويت -  
حوادث الحدود - موقف الحكومة البريطانية - إعادة  
تخطيط الحدود بين البلدين في عام ١٩٣٩.

\* \* \*

لعل الاتفاق الإنجليزي التركي الموقع في يوليو سنة ١٩١٣ كان أول  
مناسبة خططت فيها الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في  
العراق. وعلى الرغم من أنه لم يعمل بهذا الاتفاق، نظراً لنتوب الحرب العالمية  
الأولى، إلا أنه اتخذ أساساً فيما بعد لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق.  
وقد تأكدت هذه الحدود في رسالة بعث بها السير برسي كوكس المندوب  
السامي البريطاني في العراق إلى الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت في عام  
١٩٢٣، حيث نصت على أن حدود الكويت مع العراق تبدأ «من تقاطع وادي  
العسوجا مع الباطنة، ومنه في الاتجاه الشمالي عبر الباطنة إلى نقطة تقع إلى  
الجنوب من سفوان تترك للعراق، ومنها إلى خور الزبير وخور عبدالله بما فيها  
جزر فيلكه ومسكان وبويان وأم المرادم للكويت».

والجدير بالذكر أن السياسة البريطانية كانت ترى أن ترتبط الكويت بالعراق  
أثناء الاحتلال الإنجليزي لها، على أن تنفصل عنه حينما يمنح استقلاله<sup>(١)</sup>.  
والحقيقة أنه في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ كانت مشكلة الكويت مع  
السعودية أخطر منها مع العراق، إذ كانت الخطط العراقية أقل وضوحاً في  
الكويت، كما أنها ظهرت في نطاق غير رسمي. وكان من عوامل التأثير العراقي

F.O. 371/13012. British Resident, Consular General General (Haworth) to H.M.'s (c)  
Secretary for Colonies 5 th April, 1928.





في الكويت سهولة المواصلات بين البلدين بعد استخدام السيارات لنقل البريد من الكويت إلى الزبير<sup>(١)</sup>، بينما كانت الرسائل قبل ذلك تنقل بواسطة السفن الشراعية إلى البصرة، مما كان يستغرق عشرة أيام، أما بالسيارات فلم تكن هذه المدة تتجاوز بضع ساعات<sup>(٢)</sup>. وقد ألح الكولونيل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت أن البصريين الذين يأتون إلى الكويت سواء للعمل أو الزيارة كانوا يقومون بدعايات واسعة النطاق ضد الإنجليز، كما كانوا ييشرون بفكرة ضم الكويت إلى العراق. وقد ظهرت هذه الدعايات أيضا في البصرة بين أصحاب مزارع النخيل وبين كبار التجار. وكانت الدعاية العراقية تقوم على أساس أن الإمبراطورية البريطانية أصبحت على وشك الانهيار وأن الأحداث في مصر والعراق وفارس والخليج والهند تشير إلى الإطاحة بالنفوذ البريطاني وأنه ينبغي للكويت أن تشارك في هذه الظاهرة العامة. وأنه إذا انضمت الكويت للعراق فإن العراق سيحميها من ابن سعود، كما ستضمن الحكومة العراقية لشيخ الكويت إبقاء ممتلكاته في الفاو معفاة من الضرائب. وذكرت بعض الصحف العراقية بصدد ذلك أن الكويت خسرت من جراء محاصرة السعوديين لها ما يزيد على ثلاثة أرباع تجارتها وموارد جماركها.

وكان موقف الحكومة البريطانية يتجه إلى خطوط رئيسية ثلاثة:

**أولها:** الضغط على ابن سعود لكي يخفف من محاصرته التجارية للكويت ضمانا لعدم امتداد النفوذ العراقي إليها.

**وثانيها:** إضعاف الارتباطات القائمة بين الكويت والعراق وذلك بتعطيل الخطوط البرقية وإزالة مكتب البريد العراقي المقام في الكويت أو جعله يتبع حكومة الهند مباشرة<sup>(٣)</sup>.

(١) كان الشيخ أحمد الخابر قد منح امتياز السيارات بين الكويت والبصرة لليد حامد بك القتيب. ومدة الامتياز خمسون عاما تبدأ من ١٩٢٥. انظر الشمالان: من تاريخ الكويت ص ٢-٤.

(٢) عن مجلة الكويت - المجلد الأول جزء ٢ ر ٥ ذي الحجة ومحرم ١٣٢٧ هـ ص ١٤٤.

(٣) F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General Bushire 30th April, 1930 to Lord Passfield His Majesty's Secretary of State C.O. see also: F.O. 371/18918 Political Resident to Ambassador, Bagdad 5th June, 1935.

وأخيراً، أن تستمر الكويت تحت الحماية البريطانية، إذا كان من رأى اللورد باسفيلد Passfield وزير المستعمرات البريطانية أن ضم الكويت إلى العراق سيؤدى إلى إضعاف مركز بريطانيا في الكويت، وإلى إثارة ردود فعل عنيفة من قبل الإمارات العربية الأخرى في الخليج. وذكر بصدده ذلك أنه في الوقت الحالى يتمتع حاكم الكويت مع (النصائح) البريطانية ولكن بانضمامه إلى العراق فإنه سيلتجأ إلى بغداد أكثر مما سيلتجئ إلى الحكومة البريطانية. كما أن تغافل بريطانيا عن الاطماع العراقية في الكويت سيؤدى بآبن سعود إلى محاولة الاستيلاء على الإمارة<sup>(١)</sup>.

ولهذه الأسباب اتجهت الحكومة البريطانية بمناسبة استقلال العراق وطلبه الانضمام إلى عصبة الأمم إلى ضرورة تأكيد الحدود بينه وبين الكويت<sup>(٢)</sup>. وتم ذلك بالفعل بموجب رسالة من نوري السعيد، وافق فيها على الحدود المشار إليها، وبعث بها إلى المندوب السامى البريطانى في العراق. ووافق عليها الشيخ أحمد الجابر بموجب رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطانى في الكويت في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٢<sup>(٣)</sup>.

وبإعلان استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم وتأكيد الحدود بينه وبين الكويت بدأت تثار مشكلات بين البلدين. ولعل أبرز هذه المشكلات ما أثاره حاكم الكويت من حقه في إعفاء مزارع النخيل التى يمتلكها في منطقة شط العرب من الضرائب المفروضة على إنتاجها، وأدى إلحاحه في ذلك إلى خلافات حادة بينه وبين الحكومة العراقية، خاصة بعد أن فشلت وساطة كل من السفير البريطانى في بغداد والمقيم السياسى في الخليج في الوصول إلى تسوية يرضى عنها

F.O. 371/14455 The Under Secretary of State C.O. to the Under Secretary of State (١)  
F.O. 5th Sept., 1932 Secret.

F.O. 371/16922; Iraq annual report for 1932.

F.O. 371/14455, C.O. to F.O. 5th September 1932.

(٢)

(٣)





الطرفان. وما أدى إلى زيادة التوتر الموقف استمرار عمليات التهريب على نطاق واسع من الكويت إلى العراق. ولما كان حاكم الكويت يسمي من هذه التجارة فقد رفض جميع الاقتراحات التي قدمت بشأن إيقافها. وكانت مطاردة المهربين تتم بواسطة قوات الشرطة العراقية، وكثيراً ما كان يلتجئ المهربون إلى المقاطعات الكويتية للاحتباء بها، ولذلك وقعت حوادث كثيرة متعلقة بمخالفات الحدود كانت موضع احتجاج الكويت.

وكانت صحف العراق تواصل شن حملات عنيفة ضد الكويت والادعاء بحق العراق في السيطرة على الإمارة باعتبار أنها كانت في الماضي تشكل جزءاً من ولاية البصرة مما أثار الفزع في قلب حاكم الكويت<sup>(١)</sup>

واستياء من عيهم تعاون الكويت مع العراق بشأن إيقاف التهريب، بالإضافة إلى رغبة العراقي في إيجاد منفذ مباشر له على الخليج، فقد أبدت الحكومة العراقية الصحف العراقية وبعض الصحف العربية الأخرى في شن حرب الدعاية ضد الكويت. وتكررت الادعاءات العراقية بالحاج في محطة إذاعة قصر الزهور، وهي الإذاعة الخاصة بالملك غازي الأول، مما استدعى جهوداً كبيرة من السفير البريطاني في العراق لتخفيف حدة الادعاءات<sup>(٢)</sup> وقبل أن تعرض لذلك ينبغي أن نتوقف قليلاً لتوضيح أهم المشكلات التي أثرت بين البلدين، وقد يهيننا بصفة خاصة التركيز على مشكلتين رئيسيتين ارتبطتا إلى حد كبير بالدعاية التي أثارها العراق ضد الكويت ودعوته بضمها إليه وهما

**أولاً:** سائين النخيل الخاصة بشيخ الكويت وأسرة آل الصباح في البصرة والفاو.

**وثانياً:** مشكلات التهريب من الكويت إلى العراق.

وترجع أصول المشكلة الأولى إلى إقطاعات كثيرة منحها الدولة العثمانية

(١) Longrigg, Iraq 1900-1950 p. 266.

(٢) Ibid., p. 272.

لشيوخ الكويت نظير مساعدتهم لها في بعض الأزمات التي تعرضت إليها، وقد تزايدت ملكيات هذه المزارع بصفة خاصة في عهد الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦/١٩١٥ الذي تحصل على قسم كبير منها بطريق الشراء، ولكن الشيخ مبارك لم يكن على وفاق مع السلطات العثمانية في البصرة بسبب علاقاته بالإنجليز مما أدى إلى وقوف هذه السلطات أمام الشيخ مبارك ورفضها تسجيل هذه الأراضي. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا تضمن التبليغ البريطاني لشيخ الكويت في ٣ نوفمبر ١٩١٤ وعد الشيخ مبارك في مقابل وقوفه إلى جانب بريطانيا في الحرب بإبقاء مزارع النخيل التابعة له في البصرة والفاو معفاة من الضرائب. ووفاء بهذا الوعد لم تفرض ضريبة ما على ممتلكات الشيخ في العراق خلال وجود الإدارة العسكرية البريطانية وحتى قيام الحكم الوطني في العراق في عام ١٩٢٢. وفي أثناء المباحثات البريطانية العراقية التي أدت إلى توقيع معاهدة أكتوبر ١٩٢٢، رأت الحكومة البريطانية أن يتص في إحدى مواد هذه المعاهدة على إعفاء مزارع شيوخ الكويت والمحيرة من الضرائب المفروضة على مزارعهما، كما حاولت أن تؤكد على ذلك أيضا في معاهدة ١٩٢٨ على أساس أن تعترف الحكومة العراقية بالتعهدات البريطانية التي منحت لشيخ الكويت باعتبارها جزءا من التزام دولي. ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك عدم موافقة البرلمان العراقي فقد قدمت اقتراحا يقوم على أساس أن يصدر الملك فيصل الأول تنظيما خاصا، طبقا لما يخوله له الدستور العراقي، يكون من شأنه إعطاء تلك التعهدات صلاحية تامة<sup>(١)</sup>.

ولكن الملك فيصل رفض إصدار هذا التنظيم مكتفيا بإبلاغ متصرفية البصرة في سبتمبر ١٩٣٠ بالألا تقوم بعمل من شأنه تحصيل الضرائب على الممتلكات الخاصة بشيوخ الكويت حتى صدور تعليمات جديدة<sup>(٢)</sup>. ومن هنا يمكن القول أنه

F.O. 371/13038 Under Secretary of State C.O. to F.O. 16th January, 1928 (١)

F.O. 371/18941 British Embassy Bagdad to Residency 24th August, 1935. (٢)





لم يكن هناك أية التزامات خاصة بالعراق، وبالتالي كانت الحكومة العراقية في حرية تامة لعدم تقيدها بتعهدات بريطانيا لشيخ الكويت في نوفمبر ١٩١٤<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩٣٢ أدخلت الحكومة العراقية نظاما ضريبيا جديدا قضى على الإعفاء الضريبي الذي كان يتمتع به شيخ الكويت إذ استبدلت ضريبة الأرض بضريبة أخرى على حصيللة المنتجات في الأسواق أو المعدة للتصدير. ومعنى ذلك أن انتاج شيخ الكويت غير معفى من الضريبة لأنه غير مقيم في العراق. وقد احتج الشيخ أحمد الجابر منذرعا بالوعود التي قدمتها له بريطانيا وأن اتجه السلطات العراقية لفرض ضرائب على انتاج مزارعه بعد انتهاكا لتلك الوعود، بينما أصرت الحكومة العراقية على عدم التزامها بتلك الوعود. وفضلا عن ذلك فإن تلك الوعود لا يمكن تطبيقها على المنتجات المصدرة أو المأخوذة إلى الأسواق. ولما كانت منتجات الشيخ تنقل وتباع فإن ذلك يعنى أنه لم يعد لشيخ الكويت طبقا للتنظيم الضريبي الجديد أية حقوق في التمتع بإعفاءات ضريبية. والمعروف أن شيخ المحمرة قد تعرض لهذه المشكلة أيضا. ولما كانت المحمرة قد انتهت وضعها كإمارة سياسية بسيطرة الحكومة الإيرانية عليها، فإن المشكلة فيها لم تأخذ شكلا حادا مثلما اتخذته بالنسبة لإمارة الكويت. والجدير بالذكر أن هذه المشكلة أثارت الحكومة البريطانية لدرجة بحثها إمكانية دفع تعويضات لشيخ الكويت إلى حين نجاحها في التوصل مع الحكومة العراقية إلى تسوية تضمن بها تنفيذ تلك الوعود التي قطعتها على نفسها<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن ذلك كان بمثابة نوع من الترسية لشيخ الكويت الذي ظهر في هذه الفترة وقد فقد ثقته ببريطانيا. ويفهم ذلك من رسالة بعث بها المقيم البريطاني في الخليج إلى وزارة المستعمرات البريطانية جاء فيها بأن شيخ الكويت فقد أمده في بريطانيا نتيجة الدعاية ضد الإنجليز في أسواق العراق والكويت، وموقفها من مؤتمر العقير الذي اعتقد فيه الشيخ أن بريطانيا ضحت

F.O. 371/16039 The Claims of the Sheriffs of Kuwait & Mohammarah : Case on the (١) opinion of the Law Officers of the Crown.

F.O. 371/16922 cf. Iraq Annual Report for 1932. (٢)

بمصلحته نرخصة لابن سعود، على عكس ما كان يتردد في الدعاية البريطانية خلال الحرب من التزامها بكفالة حقوق الأمم الصغيرة. وبدأ الشيخ أكثر اعتماداً على ابن سعود حتى أنه قام بزيارة له لقي فيها ترحيباً بالغاً ويبدو أنه كان يعمل على إزالة أسباب الجفوة بينه وبين ابن سعود<sup>(١)</sup>. وفي مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية في يونيو ١٩٣٣ عُلقت فيها أهمية كبيرة على مشكلة مزارع الشيخ في العراق وأكدت أنه في حالة عدم وصول الحكومة البريطانية إلى تسوية بهذا الشأن مع الحكومة العراقية فإن ذلك سيؤدي إلى إضرار بالغ بالنفوذ البريطاني في الخليج العربي فإن شيخ الكويت أصبح يهدد الآن بإعطاء امتيازات النفط في بلاده للشركات الأمريكية بدلاً من الشركة الإنجليزية الإيرانية<sup>(٢)</sup>. ولذلك أولت الحكومة البريطانية أهمية كبيرة لهذه المشكلة، وكانت من الموضوعات التي أثيرت أثناء زيارة الملك فيصل ملك العراق للندن في عام ١٩٣٣، فقد ناقش السير فرانسيس همفري هذا الموضوع معه مركزاً على الوعود التي وعدتها بريطانيا لشيخ الكويت. وقد وعد الملك فيصل بتدخله الشخصي ليمنع ما تقوم به المحاكم العراقية لإنهاء ملكية شيخ الكويت على مزارعه. وعبر عن سروره، أو بالأحرى عن تهكمه لحرص الحكومة البريطانية على تنفيذ وعودها مشيراً بصدد ذلك أنه كانت هناك وعوداً قدمتها في ذلك الوقت نفسه لحكام آخرين في العالم العربي وكان يود أن تتمسك بها مثلما تتمسك بوعودها لشيخ الكويت ولا شك في أنه كان يشير في تلك المناسبة إلى مراسلات أبيه الشريف حسين مع الجنرال مكماهون<sup>(٣)</sup>.

ولكن المشكلة لم تلبث أن وصلت إلى درجة أكثر من التعقيد حين اتجهت الحكومة العراقية - في العام التالي - إلى عدم الاعتراف بملكية شيخ الكويت على

F.O. 371/16019 British Residency to A.C.C. Parkinson C.O. 23 rd April, 1932. (١)

F.O. 371/16922 Sir John Simon to Mr. Forbes Bagdad F.O. July. 1, 1933 (٢)

F.O. 371/16922 Memo. F.O. King Feisal's visit to England, subjects for possible discussion with Secretary of State 13th June, 1933 (٣)





تلك المزارع مئذرة في ذلك بأن حقوق الشيخ عليها لم تسجل. والحقيقة أن شيخ الكويت لم يقم بالفعل بتسجيل تلك الممتلكات قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ إن السلطات العثمانية في البصرة لم توافق على ذلك بحجة أنه ليس بعثماني واشترطت لتسجيلها ضرورة أن يعلن الشيخ نفسه رعية عثمانية وأن يعمل على تقييد نفسه وأسرته في سجل النفوس. ولكن الشيخ رفض ذلك عملاً بالمشورة البريطانية، ولذلك أثارت الحكومة العراقية بعض القضايا التي قدمت ضد شيخ الكويت من بعض المطالبين بهذا الأراضي في محاكم العراق بهدف حرمانه من ملكيتها<sup>(١)</sup>. كما قامت السلطات العراقية في البصرة بتحرير الفلاحين ضده. وفي مقابلة بين الشيخ أحمد الجابر والوكيل البريطاني في الكويت ذكر فيها أنه قد وصلت عدة تقارير من وكيله في البصرة يعقوب أفندي جبريل خاصة بالاضطرابات الواقعة في مزارعه في القسم الشمالي من الفاو وأن هذه الاضطرابات تهدد أيضاً ممتلكاته في القسم الجنوبي؛ إذ ظهرت حوادث كثيرة من التخريب كاقطاع الأشجار وغيرها. كما امتنع الفلاحون عن إعطاء وكيل الشيخ محصولات نخيله التي كان يرسلها إلى الكويت وأعلنوا معارضتهم لوكيل الشيخ على أساس تعيينهم للحكومة العراقية وليس لشيخ الكويت، وأن الحكومة العراقية ستساعدهم في جعلهم ملاكاً على هذه الأراضي. وأبدى شيخ الكويت استياءه من مدير الفاو الذي لم يتخذ إجراءً حاسماً ضد هذه الحوادث وعدة مسئولين عن وقوعها، وأنه يتصرف بتعليمات سرية من متصرف البصرة، وأن ممتلكاته في الغدافية والفاو، أصبحت مهددة بالضياع<sup>(٢)</sup>. وقد عبر الشيخ أحمد الجابر عن استيائه هذا في مذكرة رسمية بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت جاء فيها إنه كان معتاداً في كل عام أن يرسل قواربه الخاصة لكي تأخذ محصول النخيل من وكيله في البصرة لاستهلاك أسرته، وكان يتم نقل المحصول تحت مراقبة السلطات

F.O. 371/16909 I.O. to Major General Sir Percy Cox 11th June, 1933 (١)

F.O. 371/16909 Political Agency, Kuwait to T.C. Fowle 6th July, 1933, (٢)

الجمركية العراقية، «وفي هذا العام ١٩٣٣ أرسلنا قواربنا كالمعتاد وبدأ الفلاحون يعطون المحصول، ولكن هناك بعضا من الفلاحين تزعموا تخريضا بعدم إعطاء المحصول لوكيلنا وتؤكد لدينا أن سلطات البصرة وراء المخربين، وعليه فقد طلبنا من محاميننا في البصرة أن يضع المشكلة برمتها أمام السلطات الرسمية». وأكدت المذكورة أنه عندما أبلغ مدير الفساو بذلك طلب المدير من مختار الفساو أن يصدر تعليماته للفلاحين بتسليم استحقاقات الشيخ والمحافظة على مزارعه ومنع قبضان المياه عليها، ولكن هذه التعليمات لم تنفذ وعندما قامت السلطات الإدارية بالتحقيق انقسم الفلاحون إلى قسمين: قسم موالى لشيخ الكويت وقسم غير موالى، وقد أخذ مختار الفساو بأقوال الفلاحين غير الموالين وأمر بعدم قطع المحصول وعدم تسليمه لوكيل الشيخ<sup>(١)</sup>.

وعندما قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة إلى إنجلترا في عام ١٩٣٥ كان أهم ما أثاره في مباحثاته مع المسؤولين في الحكومة البريطانية علاقة الكويت بالعراق، وطلب من الحكومة البريطانية أن تلتزم بوعودها إذ إنه أصبح منذ عام ١٩٣٢ يدفع ضرائب للحكومة العراقية وأن ذلك يعرضه لخسارة كبيرة<sup>(٢)</sup>. وطلب تعويضه عن الضرائب التي دفعها أو أن تتولى الحكومة البريطانية دفعها إلى أن تصل إلى إعفاء نهائي بشأنها مع الحكومة العراقية<sup>(٣)</sup>. وقد عرج الشيخ أحمد الجابر في أثناء عودته من إنجلترا إلى بغداد حيث أمضى هناك ثلاثة أيام قابل في خلالها الملك غازي ورشيد عالي الكيلاني، وتباحث مع المسؤولين العراقيين بشأن مشكلة مزارع نخيله والعلاقات الكويتية العراقية بصفة عامة. وأكد أنه من الواجب أن تعامله الحكومة العراقية كجار وصديق بدلا من عدم الاعتراف بحقوقه<sup>(٤)</sup>. وفي أثناء زيارته للعراق

F.O. 371/16909. Translation of a letter No. R/3/1085 1st Rabi Thani 1352 (24th July, (١) 1933) from His Excellency Shaikh Sir Ahmed El Jaber to the Political Agent, Kuwait.

F.O. 371/18941 British Embassy to Sir Samuel J.B. Hoare 17th Sept. 1935. (٢)

F.O. 371/18941 Fowle to His Excellency Secretary of State for India 7th November, (٣) 1935.

F.O. 371/18941 Extract from Kuwait Intelligence Summary 15th Sept. 1935. (٤)





أجرى تحقيقا سريعا في حوادث الاضطرابات، وبادر بعزل وكيله بعقوب حبريل الذي تبين له أنه يعمل على تحريض الفلاحين والإيقاع بينه وبين سلطات البصرة لكي يحقق له معام خاصة وقد عين الشيخ أحمد بدلا منه ابنه محمد الأحمد ليكون ممثلا له في البصرة على أن يعاونه السيد حامد النقيب نظرا لخبرته الواسعة في الإدارة. وأمل بذلك التنظيم الجديد أن تتحسن العلاقة بينه وبين السلطات العراقية، ولكن الحكومة العراقية لم تلبث أن استندت في عام ١٩٣٥ إلى عوامل ثلاثة لتنتزع من الشيخ أحمد الجابر أحقيته في امتلاك بعض أراضيه وهي:

**أولا:** إن مساحات كبيرة من المزارع كانت أساسا تتكون من أراضي انتزعت من شط العرب خلال الخمس عشرة سنة السابقة، ويعني ذلك أن المساحات المسجلة في السطابو أقل بكثير من المساحات المترعة حاليا والتي يطالب الشيخ بملكيته، وطبقا للقانون العراقي فإن المالك الذي يجاور أراض مستصلحة له الحق في تسجيلها باسمه بشرط أن يدفع للحكومة قيمتها في حالتها غير المستصلحة، ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يقم بذلك.

**ثانيا:** إن هناك من الأراضي ما هو مسجل بأسماء أبناء الشيخ مبارك وأحد هؤلاء الأبناء هو والد الشيخ الحالي، ولكن ذلك لا يمنع من أن يطالب أقرباء الشيخ بنصيبهم من هذه الأراضي، وبالفعل هناك قضايا كثيرة قيد النظر في محاكم البصرة.

**ثالثا:** إن شيخ الكويت لم يدفع لكثير من الفلاحين أجورهم عن الزراعة التي يقومون بها في هذه الممتلكات.

أما الحكومة البريطانية فقد أعدت مذكرتها الخاصة بهذه المشكلة على أساس أن ممتلكات الشيخ في الفداقية والباشية كانت تابعة لآل الزهير، وفي عام ١٩٠٨ بيعت إلى الشيخ مبارك وشهد على عقد البيع كل من الشيخ خزعل حاكم المحمرة والسيد طالب النقيب وبعض أعضاء أسرة الزهير، ولكن السلطات العثمانية رفضت الاعتراف بعقد البيع ما لم يساعده الشيخ مبارك بقبول الجنسية العثمانية، وبناء على نصائح الحكومة البريطانية رفض الشيخ ذلك وسجل العقد في القنصلية

البريطانية في البصرة سرا. وعلى الرغم من أن القانون العثماني كان يحتم على المالك أن يستحوذ على أوراق الطابو إلا اعتبر البيع لاغيا، إلا أن هذا القانون لم يكن له فاعلية في ذلك الوقت. ومع ذلك فقد أثبتت القضية فيما بعد من جانب ورثة آل زهير بدعوى أن البيع لم يكن شرعيا واعترض الشيخ من جانبه على ناحيتين هامتين :

**الأولى :** إنه لم يتقدم أحد لإثارة الطعن في هذه الممتلكات خلال عهد الشيخ مبارك وجابر وسالم أي قرابة ثلاثة وعشرون عاما.

**والثانية :** أنه في مايو ١٩١٥ طلب الشيخ مبارك إلى المستر دوبيس Dobbs الذي أصبح فيما بعد مندوبا ساميا في العراق، أن يصدر له أوراق الطابو وأن يعمل على تسجيل هذه الأراضي رسميا باسمه، وعلى ذلك فإن حقوق شيخ الكويت على هذه الممتلكات غير قابلة للمجدل<sup>(١)</sup>.

وفي محاولة لعلاج المشكلة اقترحت الحكومة البريطانية أن تضمن الحكومة العراقية أحقية الشيخ في أراضي الفداقية باستثناء بعض المناطق التي انتزعت منه في الباشية باعتبار أن هذه المناطق انتزعت بموجب أحكام قضائية. كما ينبغي على الحكومة العراقية ألا تطالب بالضرائب المتأخرة ، وعليها أن تصدر تعهدات كتابية بأنها لن تفرض أية ضرائب وأن تمنع المحاكم العراقية من النظر في أية قضايا تستهدف المطالبة بنصيب ما في ممتلكات شيخ الكويت<sup>(٢)</sup>. ولكن هذه الاقتراحات لم توضع موضع التنفيذ وعلى العكس من ذلك انتهزت الحكومة العراقية فرصة الأزمة الدستورية التي نشبت في الكويت بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ تجرد الشيخ من ممتلكاته واعتبارها من المنافع العامة<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371/16039 Short History of Sheikh of Kuwait's Gardens Bashhiyah & Short (١) History of Sheikh of Kuwait Paddaghiyah Property on the Shat El Arah from the time of Purchase to date 1932. Memo. by Dickson Political Agent, Kuwait.

F.O. 371/18941 British Embassy Bagdad to Sir Samuel Haore 28th November, (١) 1935.

(٣) سنعرض لهذه الأزمة بالتفصيل في الفصل القادم.





## مشكلة التهريب:

كانت تجارة التهريب تنجم من الكويت إلى العراق وازدادت نشاطا بصفة خاصة بإحكام ابن سعود سياسة الحصار التجاري ضد الكويت ولعلاج تلك المشكلة أخذت السلطات الجمركية في العراق تشدد قبضتها على كل اتصال يقع بين الكويت والعراق برا أو بحرا. وبلغ هذا التشديد حتى على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل مياه الشرب من شط العرب بحجة أنها تمارس تجارة التهريب. وفي عام ١٩٣٢ أصدرت السلطات العراقية في البصرة تعليمات حتمت بمقتضاها على كل قارب يأتي من الكويت الإعلان عن قدومه لدى المركز العراقي الجمركي المقام في الفاو. كما فرضت ضريبة بلغت تسع أنات عن كل رحلة يقوم بها بالإضافة إلى مبلغ آخر كان يدفع شهريا، وكانت هذه الإجراءات موضع استياء أمير الكويت وقلقه لما قد تسببه من تأخر وصول مياه الشرب إلى الكويت خاصة في أيام الصيف القائظة، إذ كانت القوارب الكويتية قبل هذه التنظيمات الجديدة تأخذ المياه رأسا من شط العرب دون أن تتقدم إلى الفاو، ولا شك أن إرغامها على الذهاب إلى المركز الجمركي في الفاو كان يؤدي بطبيعة الحال إلى تأخر عودتها إلى الكويت، إذ كانت القوارب تصل عادة في الصباح ولا يسمح لها بالعودة إلا بعد منتصف النهار. وذكر الشيخ أحمد الجابر في احتجاجه ضد السلطات العراقية بأن الكويت مضطرة إلى سحب ٨٠٪ من احتياجاتها من المياه من شط العرب، وأن هناك ما يقرب من خمسين قارباً يشتغلون بنقل المياه، أما الأبار المحلية في الكويت فهي لا تفي باحتياجات الكويت ولا تكفي إلا نصف السكان الذين كان يقدر عددهم في ذلك الوقت بما يقرب من ٦٠. وأكد الشيخ أحمد الجابر أنه لا يعترض على الضرائب الجديدة التي فرضتها السلطات العراقية إذ إن من حق العراق أن يفرض ما يشاء من ضرائب على مياهه الإقليمية، ولكن شكوى الشيخ تستند في أساسها على إرغام القوارب الكويتية على الذهاب إلى الفاو لتفتيشها حتى ولو كان التيار ضدها وما ينشأ عن ذلك من صعوبات بالغة، فضلا عن تأخيرها عدة ساعات في المراكز الجمركية بالفاو<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فقد اعتذرت الحكومة العراقية عن تنفيذ مطالب شيخ

P.O. 371/16008. Arabia, 1932 Right of Kuwait boats to draw water from Shat El Arab Memo. by the High Commissioner for Iraq to the Minister for Foreign Affairs. Bagdad 30th June, 1932

الكويت وأكدت أنها لن تقوم بتخفيف تلك القيود ما لم يقدم الشيخ ضمانات كافية عن وقف تجاره التهريب<sup>(١)</sup>.

وفي مارس ١٩٣٣ قدمت الحكومة العراقية عدة اقتراحات بشأن تجارة التهريب إلى المفيم البريطاني في الخليج عن طريق السفير البريطاني في بغداد، واحتوت اقتراحات الحكومة العراقية على ألا ترسل بضائع من الكويت إلى العراق دون تسجيلها في بيان خاص هذا بالإضافة إلى إنشاء مراكز مراقبة على الحدود الكويتية العراقية. ووعدت الحكومة العراقية أن تعرض الشيخ في حالة تعاونه في إيقاف هذه التجارة غير المشروعة.

ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يوافق على تلك الاقتراحات محتجاً بالتعديلات الواقعة على مقاطعاته من قبل السلطات العراقية. ولذلك اقترح المفيم البريطاني في الخليج الكولونيل فول Fowle عقد اجتماع في الكويت يشترك فيه بنفسه مع الشيخ، ويمثل عن السلطات الجمركية العراقية. ولكن الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح على أساس أنه من غير المفيد عقده بعد أن رفض الشيخ المقترحات السابقة التي قدمت إليه<sup>(٢)</sup>.

وكان من الطبيعي إزاء تشديد الرقابة الجمركية في مراكز الحدود العراقية برا وبحرا أن تقع عدة حوادث من الإعتداءات<sup>(٣)</sup>. وفي فبراير ١٩٣٤ اقترح وزير الخارجية العراقية لدى السفير البريطاني في بغداد عقد اجتماع بين ممثلين كويتيين وعراقيين<sup>(٤)</sup>، وعلى أن يكون غاية ذلك أن يناقش الطرفان في حدود المياه الإقليمية للعراق ومشكلات التهريب بين البلدين،

F.O. 371/16922 Iraq Annual Report for 1932.

(١)

F.O. 371/18909 F.O. Memo Smuggling from Kuwait into Iraq 10 May, 1935 by Mr. (٢) Ward Political Agent at Kuwait.

F.O. 371/17817 Resident Kuwait to Prodrôme, Bagdad 14th Feb, 1932.

(٣)

F.O 371/17817 Iraqi Ministry for Foreign Affairs to H. E Sir Francis Humphrey. His (٤) Britannic Majesty's Ambassador Bagdad 7th January 1934





أفترحت الحكومة البريطانية أن يمثل شيخ الكويت في المؤتمر كل من الكولوميل فون المقيم الساسي في الخليج والكولوميل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت<sup>(١)</sup> ونكر شيخ الكويت لم يوافق على إعطاء تمثليه السلطة الكافية للتفاوض، وذلك بضغط التجار الذين كانوا يستفيدون من عمليات التهريب في كل من إيران والعراق بعد غلق طريق السعودية، وبصدد ذلك أكد الممثلون العراقيون أن العراق فقد أكثر من ٦٠ جنيها في عام ١٩٣٢ نتيجة عمليات التهريب هذه<sup>(٢)</sup>، واقترحوا من أجل ذلك تكوين لجنة مشتركة من العراقيين والكويتيين لمراقبة عمليات التهريب. ومع ذلك فقد كانت النتيجة الوحيدة للمؤتمر هي موافقة الشيخ على إدخال نظام «المانيفست» بالنسبة للقوارب القادمة من الكويت. ولكن هذا النظام لم ينع الحكومة العراقية التي انتقدته بعدم كفايته وأنه يتجاهل التهريب عن طريق البر. وفي الوقت نفسه رفض شيخ الكويت مناقشة مقترحات المبعوثين العراقيين التي اعتبرها مساسا بسيادته على الكويت، وكانت تلك الاقتراحات تقوم على أن يدخل الشيخ نفس التعريفة الجمركية المطبقة في العراق، أو أن يبقى على التعريفة الكويتية بشرط أن يوافق على تقليل كمية البضائع الواردة إلى الكويت بدرجة تكفي استهلاكها فقط دون وجود فائض للتصدير إلى بلاد أخرى. وقد وعدت الحكومة العراقية بتقديم تعويض عادل إلى الكويت إذا وافق شيخها على العمل بأحد الاقتراحين<sup>(٣)</sup>

ولما كان من المنتظر أن تقدم الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة التهريب إلى فرص حظر تام على تجارة الكويت وتعزيز القوات التي يقع على عاتقها مراقبة حدودها الجنوبية، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة على دخول القوارب الكويتية للمياه العراقية وسحب الامتيازات الجمركية التي

F.O. 391/17817 British Embassy to Nur Said 13th January, 1934. (١)

F.O. 371/17817 Humphrey to Simon 27th Feb, 1939. (٢)

F.O. 371/18909 Smuggling from Kuwait into Iraq 10th May, 1935 By Ward. (٣)  
Political at Kuwait.

تتمتع بها تجارة الكويت، فقد طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ أحمد الجابر أن يوافق على وساطتها في هذا النزاع، إذ إن في مقدور العراق أن يسبب له متاعب بالغة أكثر من تلك المتاعب التي يتعرض لها من قبل ابن سعود<sup>(١)</sup>. وذكر المستر رندل بصدد ذلك أن إمارة الكويت معرضة باستمرار لضغوط من السعودية والعراق، وبالنظر لأهميتها الاستراتيجية فإن الحكومة البريطانية ستبدل أقصى ما في وسعها لحمايتها من أطماع جيرانها<sup>(٢)</sup>. وطلب من شيخ الكويت أن ينظر في أمر تعيين مدير جمركي بريطاني تعاونه هيئة كافية من الموظفين، وأن تعمل الجمارك الكويتية بتعاون تام مع السلطات الجمركية في العراق من حيث إرسال نسخ من جميع رخص التصدير للبضائع المغادرة الكويت برا أو بحرا وأن يقلل استيراد بعض البضائع إلى كمية محددة تكفي الاحتياج المحلي. ويضمن الشيخ أيضا أن تخرج جميع القوافل من الكويت إلى اتجاه المراكز الجمركية التي تنشئها الحكومة العراقية على الحدود العراقية الكويتية، وفي مقابل هذه الإجراءات التي سيتخذها الشيخ، والتي قد تؤدي إلى عجز في ميزان دخله، فإن الحكومة البريطانية ستطلب من الحكومة العراقية تعريض الشيخ بمبلغ من المال يدفع له سنويا<sup>(٣)</sup>. أما إذا رفض شيخ الكويت ذلك فإن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا أن تتركه لكي يقاوم بمفرده الخطط الهجومية من العراق والسعودية.

وفي مذكرة من الوكيل البريطاني في الكويت المستر وارد ذكر فيها أن التهريب من الكويت إلى العراق يعزى سببه إلى الضرائب العراقية الباهظة التي تصل إلى ٧٥٪ على بعض البضائع مثل الشاي - البن - السكر - الدخان. هذا إذا ما قورنت بالمكوس الجمركية الضئيلة التي تفرض في الكويت، إذ إن الشيخ مقيد بمقتضى معاهداته بالألا يزيد الجمارك إلى أكثر من ٤٪ على البضائع الواردة بواسطة

F.O. 371/17817 Dickson to Political Resident 18th January, 1934 (١)

F.O. 371/18909 Draft Record of meeting held at the F.O. on 5th Feb. to discuss the (٢) question of smuggling between Kuwait & Iraq.

F.O. 371/18909 Fowle to Foreign Secretary to the Govt. of India 22nd Feb. 1935 (٣)





التجار الإنجليز. هذا فضلا عن أن طبيعة الحياة التجارية في الكويت تنصير بعدم وجود قيود على تجارة الصادرات والواردات مما كان يغري بعمليات تهريب التجارة إلى البلدان المجاورة ذات المكوس الجمركية العالية كالسعودية والعراق وإيران. وقد قام ابن سعود بوضع إجراءات شديدة ضد تجارة التهريب. وكذلك فعلت الحكومة الإيرانية، حيث شددت الرقابة على سواحلها، وتبع ذلك زيادة عمليات التهريب إلى العراق، إذ إن الظروف الطبيعية أكثر سهولة نتيجة وجود الصحراء الشاسعة التي من الصعب إخضاعها لمراقبة دقيقة، هذا فضلا عن الاتصالات المستمرة بين الكويت والبصرة والهجرات القبلية الموسمية التي يمكن اتخاذها بمثابة ستار تختفي من وراءه عمليات التهريب. ولا شك أن هذه العمليات سببت عجزا ماليا كبيرا للحكومة العراقية بلغ ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ جنيه سنويا وتزايدت في السنوات التالية. ومع ذلك فقد أخذ على السلطات العراقية في أنها لا تهتم باتخاذ نفس الأساليب التي يسير عليها ابن سعود في الحصول على تأييد القبائل ومساعدتها له في قمع هذه التجارة وذلك بمنحها قسما من البضائع المهربة.

والحقيقة أن الكويت وجدت في تجارة التهريب مع العراق تعويضا عن خسائرها في اللؤلؤ، وحرمان ابن سعود لها من أن تكون مستودعا لتجارة نجد. ولا شك أن نشاط تجارة التهريب أدى إلى إثراء عدد كبير من تجار الكويت، كما أدى إلى زيادة الدخل في الجمارك الكويتية.

ومن هنا يتضح أن شيخ الكويت رفض التعاون مع العراق بشأن إيقاف تلك التجارة، لأنه يستفيد منها كما يستفيد تجار الكويت أيضا. ومن ناحية أخرى فإن لديه من الأسباب الأخرى التي يعارض فيها النظام القائم في العراق فهو يخشى من الخطط العراقية على إمارته وعن احتمال سيطرة العراق على الحياة الاقتصادية في الكويت إذا قبل أي مشروع للتعاون معه<sup>(١)</sup>. كما أبدى الشيخ استياءه بما يقوم به مدير إحدى النواحي في شمال البصرة من اقتحام الحدود الكويتية بهدف جباية

F.O. 371/1909 F.O. Memo. Smuggling from Kuwait into Iraq 10th May, 1935 by (١) Mr. Ward Political Agent at Kuwait.

الضرائب من قبائل المتفق، بينما يحرم موظفوه من جباية الضرائب من القبائل الكويتية القاطنة في مقاطعات العراق<sup>(١)</sup>. وذكر حاكم الكويت أنه عندما وقعت عدة اضطرابات قبلية في الصحراء الجنوبية للعراق من قبل مجموعات شمر والظواهر الفاطنين بين سفوان في الشمال والصبيحية في الجنوب، وطلب مراقبة قوات الشرطة العراقية لتحركاتهم لم يخذ منه هذا بل إن سفوان وغيرها من المواقع الحدودية أصبحت منطلقا للغزاة واللصوص إلى الكويت<sup>(٢)</sup>. كما احتج الشيخ على التعدي الذي وقع على مقاطعاته من قبل قوات الشرطة العراقية في روضة الجنبه التي تقع على مسافة خمسة وعشرين ميلا داخل حدود الكويت، مؤكدا أن وقوع هذه الحوادث من شأنها إضعاف علاقات الصداقة والحوار بين الكويت والعراق بل وإثارة عوامل الحفوة والشقاق بين البلدين<sup>(٣)</sup>.

وقد تميزت السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ بالمحاولات المتكررة التي بذلها العراق لضم الكويت. وفي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ مارس ١٩٣٦ ذكر فيها أنه على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمها نوري السعيد بأن الحكومة العراقية ليست لها أية خطط توسعية بشأن الكويت إلا أن الموقف أخذ يتغير في الوقت الحاضر، إذ إن بعض الأعضاء في الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت إلى العراق. وأوضح صراحة أن البصرة لا تصلح لكي تكون ميناء حيويا للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر المتوسط، وأنه يعتقد ضرورة الوصول إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها إطلاق مخرج للتجارة

F.O. 371/18969 Translation of a letter No. R/4/1960 dated 3rd Dhi'l Higga from His (١) Excellency the Ruler of Kuwait to the Political Agent, Kuwait.

F.O. 371/18912 Secret Kuwait intelligence summary for the Period 17th to 31 st (٢) May, 1932

2nd April, 1936. F.O. 371/19968 Translation of a letter dated 10th Muhuram (1355) (٣) from the Ruler of Kuwait to the Political Agent Kuwait





العراقية إلى الخليج، وهو كعربي يأمل بطبيعة الحال أن يرى الكويت مندمجا سلميا مع العراق إذ إن الإمارة لن تستطيع مقاومة تقدم القوات العراقية إليها<sup>(١)</sup>. وفي مارس ١٩٣٨ ظهر أن ما يهدد اقتصاديات العراق هو منافسة الكويت له في منفذه الوحيد على البحر في شط العرب، فقد صرح وزير الخارجية العراقية أن موقف العراق أصبح حرجا في شط العرب بعد فشل المفاوضات العراقية الإيرانية. ولهذا السبب فإن الحكومة العراقية ترى ضرورة إيجاد ميناء لها على البحر باعتباره الحل المناسب. وتساءل عن مدى استعداد الحكومة البريطانية للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك مؤكدا إن العراق سيعرض الشيخ، وأنه يأمل في الوصول إلى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت في حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية عقبات سياسية<sup>(٢)</sup>.

وفيما يبدو أن الحكومة العراقية - كما لاحظ اللورد هاليفاكس - قد تحقققت من خطورة التدخل الإيراني في الملاحة في شط العرب، ولذلك أخذت تفكر في إيجاد مخرج بديل إلى البحر، ولكن كان من رأى الحكومة البريطانية أن تنفيذ مشروع الخط الحديدي العراقي سيؤدي إلى زيادة النفوذ العراقي في الكويت، وسيصبح من الصعب المحافظة على التكامل السياسي للإمارة<sup>(٣)</sup>. والجدير بالذكر أن مشروع الخط الحديدي قد أثير قبل ذلك وعلى وجه التحديد في ديسمبر ١٩٢٣ حينما أبلغ صبيح بك وزير الأشغال العراقي السفير البريطاني في بغداد أنه ينوي التقدم بهذا المشروع وهو لا يرى صعوبة في ذلك باستثناء الصعاب المتعلقة بالجمارك<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية

R/15/1/53/70 British Policy Kuwait R.A.F. intelligence summary for the month of (١) March, 1938.

R/15/1/53/70 British Embassy Bagdad 30th March, 1938 to Viscount Halifax. (٢)

R/15/1/53/70 F.O. to Under Secretary of State of I.O. 2nd May, 1938. (٣)

C.O. 727 Vol 9 Political Kuwait to Resident Bushire 15th December, 1936. (٤)

كانت ترى أهمية ما سوف يؤدي إليه هذا المشروع من تطوير الإمارة وازدهار تجارتها إلى جانب التوسع في مشروعات شركات النفط العاملة فيها، إلا أنها قدرت ما يمكن أن يترتب على ذلك أيضا من خطورة امتداد النفوذ العراقي إليها<sup>(١)</sup>.

وفي تقرير من السفارة البريطانية في بغداد في ٢ مايو ١٩٣٨ جاء فيه أن توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية أطلع السفير البريطاني على المادة السادسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة في يوليو ١٩١٣ التي جاء فيها أن الكويت تشكل قضاء عثمانيا، ولكن السفير البريطاني أبلغه أنه يتجاهل بذلك معاهدة لوزان ١٩٢٣ إذ إنه بمقتضى المادة السادسة عشرة من هذه المعاهدة تنازلت تركيا عن كل حقوق لها في الكويت، وبذلك يكون موضوع وراثة الترك من قبل أية دولة أخرى أمر عديم الجدوى، وأنه من وجهة نظر القانون الدولي تعد الكويت مستقلة ابتداء من ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ التصديق على معاهدة لوزان الأتفة المذكور<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أنه لم يكن يمنع العراق من تنفيذ خطة ضم الكويت إليه إلا المركز الذي تتمتع به بريطانيا في الكويت، هذا بالإضافة إلى أن العراق كان يحسب حسابا كبيرا لموقف ابن سعود، أما بإستثناء ذلك فمن المسلم به أن الكويت لم يكن في مقدورها أن تقف في مواجهة أي خطة تستهدف ضمها إلى العراق<sup>(٣)</sup>. ومما كان يقوى من فكرة الضم هذه شكوى الحكومة العراقية واحتجاجاتها المتواصلة من أن القبائل المتمردة في جنوب الفرات تأخذ احتياجاتها من السلاح عن طريق الكويت، كما أن الأسلحة المهربة كانت تصل إلى إيران مما عذته الحكومة العراقية أمرا يهدد سلامتها وأمنها<sup>(٤)</sup>. وأكد وزير الخارجية العراقية بصدده ذلك أن استمرار

F.O. 371,19968 British Embassy Bagdad to G.W. Rendell 4th March, 1936. (١)

R/15/53/70 British Policy in Kuwait Peterson to Halifax 2nd May 1938. (٢)

F.O. 371,21813 British Embassy to Political Resident 16th April, 1938. (٣)

F.O. 371,19968, British Embassy to Rendell 20th May, 1936. (٤)





حوادث التهريب، خاصة تهريب السلاح والذخيرة، أدت إلى إثارة موجة بالغة من الاستياء، وأن الحكومة العراقية تشعر تماماً بأن شيخ الكويت لا يتصرف تصرف الجار الحسن وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحاكم إمارة مجاورة للعراق. وأكد وزير الخارجية أنه على الرغم من اهتمام العراق بالوحدة العربية فإن ضم الكويت لم يكن من سياسة الحكومة العراقية فهي تريد أن تكون صديقة للشيخ، ولكن تجارة التهريب تقوى من فكرة ضم الكويت للعراق كوسيلة لوضع نهاية لتلك المشكلة<sup>(١)</sup>، وخاصة بعد أن أصبح واضحاً أن نشاط عمليات التهريب أدى إلى اضطراب على الحدود الكويتية العراقية، وأن الأسلحة المهربة تحمل خاتم الكويت<sup>(٢)</sup>. وفي سبتمبر ١٩٣٨ أكد وزير الخارجية العراقية إن العراق يخسر سنوياً ما يقرب من ربع مليون جنيه<sup>(٣)</sup>. وأنه يقترح كوضع حد للمشكلة إيجاد اتحاد جمركي بين الكويت والعراق أو أن تنازل الكويت عن المنطقة الشمالية إلى خط عرض ٢٩,٥ شمالاً. وهذا معناه أن تترك الكويت للعراق ما يقرب من ثلث مساحتها<sup>(٤)</sup>. وبطبيعة الحال رفضت الحكومة البريطانية الأخذ بهذين الاقتراحين، إذ إن ذلك يعنى خرق حقوق شيخ الكويت الإقليمية على مقاطعاته<sup>(٥)</sup>. كذلك رفضت الحكومة البريطانية مشروعاً بمد أنابيب مياه من العراق إلى الكويت تقدمت به إحدى الشركات العراقية، كما عارضت المشروع العراقي الخاص بإيجاد ميناء في خليج الكويت<sup>(٦)</sup>. ويذكر ديكسون بضد مشروع مد أنابيب مياه الزبير إلى الكويت أنه «كانت من آخر الطرق العراقية في مغارة الكويتيين هي التلويح لهم بالفوائد الجمة التي يجنونها من جر مياه شط العرب إلى الكويت، بواسطة أنبوب

F.O. 371, 19968 British Embassy Bagdad to Rendell 20th May, 1936. (١)

F.O. 371, 19968 Ministry for Foreign Affairs Bagdad 16th March, 1936 to His Excellency Sir Archibald John Kerr Clark, His Britannic Majesty's Ambassador at Bagdad. (٢)

F.O. 371, 21813 Tel U.K. Delegation Geneva to F.O. 20th Sept, 1938. (٣)

F.O. 371, 21813 Smuggling from Kuwait into Iraq. (٤)

F.O. 371, 21813 L.O. to Groswhate F.O. 24th October, 1938. (٥)

F.O. 371, 21813 F.O. to R. T Peel, L.O. 10th November, 1938. (٦)

فطره ٢٣ موصىة الأمر الذي من شأنه أن يحول الأراضي الفاحلة بجوار مدينة الكويت والجهراء إلى حدائق غناء وهم يعرفون بأنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق، وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الكويتية فيطلبون بالتالي حماية دولتهم إذا نشأ نزاع بينهم وبين حكومة الكويت حتى ولو كان مفتعلا. والشباب المنظر في الكويت لا يؤيد هذه الخطة فحسب بل يدعوا لها ليل نهارة ويعبرون عن هذه الرغبة في الصحف العراقية والليبية<sup>(١)</sup>.

وفي مذكرة خاصة بوزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ مايو ١٩٣٩ أوضحت فيها رفضها لاقتراح الحكومة العراقية الخاص بإيجاد اتحاد جمركي بين العراق والكويت، وكذلك الاقتراح الآخر بتنازل الكويت عن مقاطعاتها الشمالية. فبالنسبة للاقتراح الأول أوضحت المذكرة أن ذلك يتعارض مع معاهدات بريطانيا مع شيخ الكويت، كما أن معاهدة ١٩٠٧ تحدد الضرائب الجمركية التي تفرض على الواردات القادمة إلى الكويت بما لا يزيد عن ٤٪، ومن ناحية أخرى فإن رفع الضرائب الجمركية سيؤدي إلى استياء بالغ في الكويت لما سينجم عنه من زيادة الأسعار، كما أن الاقتراح الخاص بتحديد واردات الكويت بما يتوازن مع استهلاكها المحلي اقتراح من الصعب تنفيذه. وبديهي أنه من غير المعقول أن يوافق شيخ الكويت على اقتراح من شأنه التأثير على حركة التجارة وحريتها في بلاده.

وأكدت الحكومة البريطانية أن الحل الأمثل في نظرها هو اتباع نظام (المانيفست) بالنسبة لصادرات الكويت برا وبحرا. وهو اقتراح من الممكن أن يوافق عليه شيخ الكويت، بل إنه أعرب عن استعداده للموافقة عليه أثناء زيارته للندن في عام ١٩٣٥<sup>(٢)</sup>. كما أن هناك عاملين يمكن أن يؤثر في تحسين الموقف وهما استمرار نشاط شركات النفط العاملة في الكويت، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٧٢

(٢) F.O. 371/ 23181 Minutes, 23rd May 1939.





من تشييط موارد الثروة في الكويت. بالإضافة إلى رفع القيود السعودية على تجارة الكويت<sup>(١)</sup>. وبالتالي فإن التجار الكويتيين المشتغلين بتجارة التهريب مع العراق يمكن أن ينصرفوا إلى التجارة المشروعة مع السعودية<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فقد أثارت الحكومة العراقية اعتراضها بأن رفع الحصار السعودي عن الكويت سيؤدي إلى تعقيدات أكثر في الموقف، فإن المهريين سيأخذون البضائع من الكويت إلى السعودية وبالتالي يسهل تهريبها إلى العراق مما يشكل عبثاً على السلطات العراقية التي سيكون عليها مراقبة الحدود من خور عبد الله إلى جبل عذرة بدلاً من الاكتفاء بمراقبة الحدود العراقية الكويتية وحدها. وعلى الرغم من أن الاتفاقية التجارية التي كان من المزمع عقدها بين الكويت والسعودية سيكون من شروطها فرض الرقابة على القوافل التجارية المغادرة الكويت، إلا أن ذلك لن يكون كافياً لمنع التهريب إلى العراق؛ لأن حياة البدو وطبائع الصحراء تخرجها لها أمام عمليات المراقبة ولهذا الأسباب فإن الكويت ستستمر مركزاً للتهريب إن لم ترتفع التعريفة الجمركية إلى المستوى العراقي، أو تقيد الواردات إلى الكويت بما يكفي استهلاكها فقط<sup>(٣)</sup>.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٣٩ حوادث استفزازية عمدت فيها السلطات العراقية إلى انتهاك حدود الكويت بواسطة قوات الشرطة التابعة لها مما كان مبعثاً لاستياء شيخ الكويت. وإزاء احتجاجات الكويت المتكررة تشكلت لجنة تحقيق عراقية وضعت تقريراً في مايو ١٩٣٩ أوضحت فيه أن سيارات الشرطة التي ادعى الشيخ أنها تخرق مقاطعاته كانت تقوم بمهام رسمية داخل الحدود العراقية، وأضافت اللجنة في تقريرها أنها تعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون إشاعات يرددونها المهربون حينما يجدون أنفسهم مطاردين بقوات الشرطة العراقية<sup>(٤)</sup>.

Iraqi-Kuwait Relations, Bateman, Bagdad to F.O. 29th July, 1936. (١)

F.O. 371/23181 Minutes, 23rd May, 1939. (٢)

F.O. 371/23181, British Embassy, Bagdad to Viscount Halifax 27th April, 1939. (٣)

F.O. 371/23181 Ministry of Foreign Affairs, Bagdad to His Britannic Majesty's (٤)  
Embassy, Bagdad, Secret 28th May, 1939.

وفي يونيو سنة ١٩٣٩ بدأ أن الأمور تتحسن بعض الشيء بين العراق والكويت إذ تلقى الشيخ أحمد رسالة من حامد النقيب ذكر فيها أن وزير الخارجية العراقي سيذهب لزيارة الرياض في ٢٥ يونيو ١٩٣٩ ، وأنه يرغب في السفر عن طريق الكويت، ويأمل النقيب أن يستضيف الشيخ وزير الخارجية، حيث تكون هناك فرصة لمناقشة مشكلات الحدود بين البلدين، أما إذا لم يرغب الشيخ في استضافته فإن النقيب سيتزله في داره في الكويت.

ورد الشيخ أحمد الجابر - طبقا للتصائح البريطانية - بأنه يسعد به زيارة وزير الخارجية كضيف خاص، ولكنه لن يناقش معه مشكلات الحدود إذ إن ذلك ينبغي أن يكون عن طريق الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>.

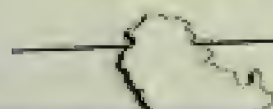
وفي يوليو ١٩٣٩ أجريت مباحثات بين الحكومتين العراقية والبريطانية استهدفت إعادة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، واتخذت أساسا لتلك المباحثات رسالة يرسي كوكس المندوب السامي في العراق إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ١٩ إبريل ١٩٢٣ ، بالإضافة إلى المذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والعراقية في يوليو وأغسطس سنة ١٩٢٢ بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم. ولم يضاف إعادة تخطيط الحدود في عام ١٩٣٩ أمرا جديدا باستثناء تعديل الحدود الواقعة جنوب سفوان، حيث استقر الرأي على أن تكون على مسافة ميل واحد إلى الجنوب، وأن تدخل كعكاى ضمن الحدود العراقية طبقا لخريطة وزارة البحرية البريطانية الصادرة في عام ١٩٢٠<sup>(٢)</sup>. كما تقرر وضع مراكز للمراقبة بين البلدين وتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بينهما.

أما عن رغبة الحكومة العراقية في تأسيس ميناء في خور عبد الله فلم توافق عليه الحكومة البريطانية التي ألمحت لوزير الخارجية العراقي، توفيق السويدي، بصدد ذلك أنه إذا أصررت الحكومة العراقية على هذا المطلب فإن ذلك يعنى حصول العراق على تنازلات خاصة بالحدود البحرية من شيخ الكويت وهي أمور سبق للشيخ أن رفضها تماما<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371/23181 Political Resident to Secretary of State for India 22nd June 1939 (١)

British Embassy, Bagdad to Political Resident in Persian Gulf 24th November 1938. (٢)

F.O. 371/23181 British Embassy, Bagdad to Viscount Halifax, 1st July, 1939. (٣)







## الفصل الخامس



أزمة المجلس التشريعي  
والدعاية العراقية لضم الكويت



تكوين المجلس الاستشاري - الدعوة لإنشاء المجلس التشريعي -  
القانون الأساسي للمجلس - الخلافات بين الشيخ والأعضاء -  
المطالب الشيعية الإيرانية - توسع أعضاء المجلس في  
صلاحياتهم - مشروع وضع دستور للكويت - موقف الحكومة  
البريطانية - حل المجلس التشريعي وانتقال حركة المعارضة إلى  
العراق - موقف ابن سعود - نشاط غازي والكيلاني - إذاعة  
قصر الزهور - التأثير الألماني على حركة الشيبة الكويتية -  
أحداث ١٠ مارس في الكويت - التحفز العراقي لضم الكويت  
- مصرع الملك غازي - فشل حركة الكيلاني - نشر زعماء  
الحركة.



لم تشهد الكويت - حتى عهد قريب - تعقيدا في أنظمة الحكم، وكان  
موضع اعتزاز شيوخ الكويت أنه يمكن لرعيهم الاتصال بهم مباشرة إذ كان من  
عادتهم قضاء بضع ساعات يوميا في سوق المدينة لمباشرة القضايا كبرىها  
وصغيرها<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر الكويتيون الشيخ سالم المبارك مسئولا عن جميع المناعب التي  
تعرضت لها الإمارة في عهده من جراء الغزوات السعودية المتكررة، وعن  
الحروب التي قامت ضد رغبتهم. ولذلك صمم أعيان الكويت عند وفاة الشيخ  
سالم في عام ١٩٢١ على أن يكلوا الإمارة إلى الشخص الذي يوافق على إنشاء  
مجلس استشاري. ولدينا بصدد ذلك ميثاق وضعه أولئك الأعيان جاء فيه نحن  
الواضعين أسماءنا بهذه الورقة قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البند  
الآتي:

(١) Dickson, Kuwait & Her Neighbours, p.257

تولاً: إصلاح بيت الصباح كي لا يجرى بينهم خلاف في تعيين الحاكم.  
ثانياً: إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد المبارك  
والشيخ عبد الله السالم.  
ثالثاً: إذ اتفق رأى الجماعة على تعيين أى شخص من الثلاثة يرفع الأمر إلى  
الحكومة للتصديق عليه.

رابعاً: المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس شورى.  
خامساً: ينتخب من آل صباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شئون البلاد على  
أساس العدل والإنصاف.  
وهكذا تضمنت هذه الوثيقة - التى تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الكويت -  
تنظيم ولاية العهد، وتكوين مجلس استشارى يضم عدداً من شيوخ آل الصباح  
 وعدداً من الأهالي للمساعدة فى الحكم<sup>(١)</sup>.

ورفع الاختيار فى عام ١٩٢١ على الشيخ أحمد الجابر، وهو الابن الأكبر  
للشيخ جابر المبارك وأكثرهم شعبية، وكان مما ساعد على اختياره علاقته الطيبة  
بابن سعود، إذ كان على رأس بعثة للمفاوضة معه على حل المنازعات الناشئة بين  
البلدين. وعند عودته من الرياض وصل إلى الحكم بعد اتفاق بينه وبين أعيان  
الكويت على أن يكون الحكم فى القضايا الجنائية حسب الشريعة، وفى حالة  
استئناف الأحكام يقرر العلماء ما يرونه، ولا بد للشيخ - فى الشئون الداخلية  
والخارجية - أن يستعين برأى المستشارين، وأن تطرح الاقتراحات أمام الحاكم الذى  
يقوم على تنفيذ الصالح منها<sup>(٢)</sup>. وهكذا تم تكوين أول مجلس استشارى فى عهد  
الشيخ أحمد الجابر يضم عدداً من الأعيان يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب  
لتنظر فى شئون البلاد ومصالحها ويكون عوناً فى إدارة الأمور<sup>(٣)</sup>. وعهد برئاسة

(١) انظر عبد الفتاح حسن: مبادئ القانون الدستوري فى الكويت، بيروت ١٩٦٨، ص ٦-٧/١-٦.

(٢) Dickson, op. cit., pp. 258-259.

(٣) قدرى قلعجي: أضواء على تاريخ الكويت ص ٩٤.





هذا المجلس إلى أحد الشخصيات القبادية من التجار ويدعى حمد عبد الله الصمد وكان يتكون من اثني عشر عضواً بصفهم يمثلون المنطقة الشرقية من المدينة والنصف الآخر يمثلون المنطقة الغربية منها.

وكان من المقرر أن ينظر المجلس في شئون الكويت الداخلية والخارجية، وأن تكون له صلاحية بحيث لا يبت الأمير في أمر من الأمور إلا بتصديق المجلس عليه، وفعلاً استمرت جلسات المجلس قائمة بانتظام. وكان الشيخ أحمد يحضر في بعض الأحيان لمناقشة الموضوعات الهامة، ولكن فترة حياة هذا المجلس كانت قصيرة وانحل في بداية تكوينه لعدة أسباب يفسرها عبدالعزيز الرشيد على الوجه الآتي:

أولاً: أن الانتماء إلى عضوية هذا المجلس لم تكن منظمة على أساس من الانتخابات الحرة بحيث يصل إلى المجلس من يصلحون لتمثيل الأمة والقيام بأعباء مصالحها، وإنما كان أساس الاختيار هو الوجاهة والثروة.

ثانياً: أن الأعضاء لم يكونوا يشعرون بمسئوليتهم تجاه المهام التي أمامهم فهم كثيراً ما يختلفون لأسباب شخصية.

ثالثاً: وصول كتاب من مجهول باسم الأمة ضد هذا المجلس يتضمن انتقاداً شديداً له «وأن أعضاءه لا يعرفون الثمرة من الجمرة». وأخذ اليأس سبيله إلى النفوس وبدلاً من أن ينشط الأعضاء لمناقشة ما جاء في هذا الخطاب ويعملوا على تلافى أخطائهم اعتراهم الفتور ودب إليهم الكسل وقلت جلساتهم بالتدريج حتى انحل المجلس تلقائياً. ويضيف الرشيد بصدد ذلك: «إن الأقوال قد تضاربت فيمن هو المعلوم على إحباط هذا المشروع ومن الذي تلقى عليه المسؤولية في إخفاقه، أما أنا وقد كنت واحداً من أهل ذلك المجلس فلأنى أنزه سمو الأمير عن المسؤولية».

وبعد انحلال المجلس استمر الشيخ أحمد يقوم بالحكم بنفس الطريقة التي كانت مألوفة من قبل. وكان الشيخ أحمد محبوباً من سكان المدينة، وقد أشرنا إلى أنه خاض في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٩ صراعاً طويلاً للمحافظة على اقتصاديات إمارته، في الوقت الذي منع فيه ابن سعود التجارة بين نجد والكويت. كما كان على علاقة طيبة بالإنجليز، وكان مغرماً بالأخذ من الأنظمة الأوروبية الحديثة<sup>(١)</sup>. وقد زار إنجلترا مرتين الأولى في عهد الشيخ سالم لتهيئة الملك جورج الخامس بانتصاره في الحرب في عام ١٩١٩، ومر في طريق عودته بمصر حيث مكث بها عدة أيام<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٣٤ قام برحلته الثانية إلى إنجلترا ومر في خلالها بمصر وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن<sup>(٣)</sup>. وقامت في أول عهده بالحكم نهضة أدبية كان من نتائجها تأسيس النادي الأدبي والمكتبة الأهلية كما أنشئت في عهده المدرسة الأحمدية<sup>(٤)</sup>. وكان ينافسه في الحكم ابن عمه عبد الله الصباح الذي كان من أقوى شخصيات الأسرة، وكان من المتوقع أن يخلف والده سالم عند وفاته، ولكن حال صغر سنه بينه وبين الوصول إلى كرسي الإمارة الذي أسند إلى الشيخ أحمد الجابر حيث كان يكبره بعشر سنوات. ولكن عبد الله حاول مع ذلك أن يستجمع السلطة في يديه ففي خلال السنوات الأولى من عهد الشيخ أحمد الجابر كانت القوانين تصدر باسم الشيخ عبد الله وليست باسم الحاكم حتى أصبح واضحاً أنه يمهّد لإحداث انقلاب في شئون الحكم. ولكنه لم يلبث أن اضطدم بأعضاء الأسرة حينما حاول تحديد رواتبهم بما فيها راتب الشيخ أحمد نفسه، ونتيجة لذلك اضطر للانزواء بعض الوقت إلى أن ظهر كوسيط للخلاف الذي حدث بين أحمد الجابر وابن سعود. وكما سبق أن أشرنا أن الشكوك أثرت من حوله في أنه كان يحاول استغلال التأييد السعودي له في الوصول إلى الحكم، وقد

(١) Dickson, op. cit., pp. 258-259.

(٢) سيف الشمال: من تاريخ الكويت ص ١٩٨.

(٣) مجلة البعثة الكويتية، فبراير ١٩٥٠، السنة الرابعة العدد الثاني عهد الشيخ أحمد الجابر.

(٤) المرجع السابق.





ترتب على فشله في ذلك اختفائه عن مسرح الأحداث إذ لم يظهر إلا في عام ١٩٣٨ كرئيس للمجلس التشريعي الذي تأسس في الكويت في ذلك العام<sup>(١)</sup>

وقبل أن نتحدث عن ذلك المجلس ينبغي أن تعرض صورة عامة عن الأوضاع الداخلية في الكويت، فمن ناحية نظام الحكم استمرت الأساليب التقليدية سائدة بعد فشل المجلس الاستشاري حيث كانت القضايا تعرض على قاضي الشرع السني أو الشيعي. أما إذا كان لها طابع تجاري فإنها تعرض على مجلس تحكيمى من التجار. وحتى عام ١٩٢٥ كان من عادة شيوخ الكويت أن يأخذوا جانباً هاماً في القضايا - وكما ذكرنا - كان الحاكم يجلس يومياً في السوق العام بالمدينة حيث يتقدم له الناس بقضاياهم. أما من ناحية التعليم فلم يكن يوجد في الكويت سوى مدرستين نظاميتين هما المباركية والأحمدية، وقد أنشئت المدرسة الأخيرة في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر تحت إشراف الجمعية الخيرية الإسلامية بالكويت، هذا بالإضافة إلى عدة كتاتيب يتعلم فيها الصغار من البنات والبنين مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن. وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد مدرسة لليهود وأخرى للمسيحيين إلى جانب مدرسة للبعثة الأمريكية العربية التي كانت تمارس نشاطها في الكويت منذ عام ١٩١٢<sup>(٢)</sup>.

وفي بداية الثلاثينيات طالب الكويتيون بإنشاء مجلس للمعارف وآخر للبلدية تم انتخاب أعضائهما بالفعل، كما أنشئت بلدية الكويت في عام ١٩٣٤ ومجلس معارف الكويت في عام ١٩٣٦. ويلاحظ أن الانتخاب تم بطريقة جزئية بمعنى دعوة أفراد من الشعب لإعطاء أصواتهم لهذين المجلسين. ولكن لم يلبث أن استحكم الخلاف بين الأعضاء والسلطة الحاكمة فحل مجلس المعارف، واستقال أعضاء مجلس البلدية احتجاجاً، مما زاد في كتلة المعارضة الوطنية<sup>(٣)</sup>، خاصة

(١) F.O.371/13012. Political Resident in the Persian Gulf Nov 21 dated 13th December 1927 to Govt. of India.

انظر حالة الكويت حتى عام ١٩٢٧، معلومات مقدمة إلى حكومة الهند.

(٢) الفرخان مختصر تاريخ الكويت ص ٩٤/٩٥.

حينما استغل العراق هذه الفرصة لإثارة الرأي العام في الكويت ضد حكومة الشيخ<sup>(١)</sup>. ووضح أن التدمير الشعبي كان يرجع في الدرجة الأولى إلى عدم اهتمام الشيخ أحمد الجابر بإصلاح الإدارة والقضاء بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام التعليمي وسوء الأحوال الصحية وعدم بذل محاولات إيجابية للبحث عن مياة للشرب<sup>(٢)</sup>.

وفي أول أبريل عام ١٩٣٨ قدم بعض الشباب الكويتي عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر تطوى على مطالب سنة بالإصلاح تختص بالتدريب المهني والإصلاحات في النواحي الاقتصادية والمالية، وإنشاء مستشفى للعلاج بالمجان، وأن يأخذ الأمير اهتماما أكبر لصالح الرعية والنظر في شئونهم، وطرد بعض المستشارين الذين يعتمد عليهم الشيخ ومعظمهم من الأجانب، وأن يسمح للعرب بزيارة الكويت والإقامة فيها دون أية معوقات. وقد تردد اسم البراك على أنه من المحرضين على اضطرابات وقعت في الكويت في ذلك الوقت. وكان البراك يعمل لتكوين جبهة من الشباب العربي في الكويت لدعم القضايا العربية في كل مكان من الوطن العربي، وامتد نشاطه إلى طلبة المدارس، فأنشأ في عام ١٩٣٦ المكتبة القومية، وأعد فيها دفاتر لبيعها على الطلاب مكتوبا على أغلفتها «البلاد العربية وحدة طبيعية والمجد للشباب القومي الذي يعمل بإخلاص لتحقيق وحدتها السياسية». وقد ظهر نشاط البراك في عام ١٩٣٧؛ ثم في أحداث مارس ١٩٣٩ حيث قبض عليه وسجن<sup>(٣)</sup>. وقد تعددت بعد ذلك العرائض التي تقدم بها الكويتيون إلى الحاكم وأخذت الصحافة العراقية في بغداد والبصرة تشير ثائرة المعارضين ضد الحاكم مستغلة موجة الشعور المعادي للصهيونية إلى درجة اتهام الشيخ أحمد الجابر بتعامله مع بعض الوكلاء اليهود بهدف استغلال مصادره

(١) قلبي قلبي : مرجع سبق ذكره ص ٢٩٢

(٢) F.O. 371/21833, Memo. De Gaury, Political Agent Kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf 7th July, 1938

(٣) عبد الله الحاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٢٨٢/٢٨٣  
See also F.O. 371/21832, Political Agent Kuwait to Political Resident 24th April, 1936





الأسماك في مياه الكويت، وإنهم يهدفون في حقيقة الأمر إلى تصدير الأسلحة إلى اليهود في فلسطين<sup>(١)</sup>. كما تركزت المطالب الوطنية في تطوير الإمارة من النواحي المدنية والقضائية ومن ذلك تنظيم القضاء بإنشاء محكمة شرعية وأخرى للاستئناف، وتكوين قوات خاصة للإشراف على الأمن مميزة برداء خاص، وإيقاف عمليات الإرهاب في النواحي المالية وتخصيص قسم من الميزانية لإرسال بعثات خارجية للشباب الكويتي. والأهم من ذلك كانت الدعوة إلى تأسيس مجلس تناقش فيه مشكلات الكويت الداخلية والخارجية حيث يحاط الشعب الكويتي علماً بما يتخذ من قرارات بشأنها. ونكاد نلاحظ في كثير من هذه المطالب التأثيرات العراقية ومن ذلك المطالبة بأخذ العون من العراق وخاصة في الشؤون الاقتصادية والتعليمية، والمطالبة بعقد مفاوضات مباشرة مع الحكومات العربية المجاورة بهدف الوصول إلى معاهدات تحالف دفاعية من شأنها أن تبعد أية نوايا عدوانية من قبل الدول الأجنبية؛ إلى جانب حصر مجالات العمل على الشباب الكويتي مع تفضيل العراقيين عن الهندود أو الأرمن أو غيرهم من الأجانب، وتأسيس مكتب عراقي للجوازات بالكويت بحيث لا يكون للفنصلية البريطانية في البصرة حق منح التأشيرات للعراقيين القادمين إلى الكويت<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول الشيخ أحمد الجابر تهذبة هذه المطالب بعض الشيء وذلك باتجاهه إلى زيارة العراق في مايو ١٩٣٨، وأكد أنه سيطلب من الحكومة العراقية معاونته في إدخال بعض الإصلاحات الإدارية في الكويت خاصة في المجالات الاقتصادية والتعليمية<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك استمرت حركة المعارضة تقوى في الكويت، وحفلت الصحف

F.O. 371/19968 Gaury Political Agent Kuwait to Resident 29th July, 1936 cf. (١)  
Enclosures: Translation of an Article which appeared in an Iraqi Magazine on 10/7/1936

F.O. 371/21832 Political Resident to His Majesty's Secretary of State for India 21st (٢)  
April, 1938

ومرافق بهذه الرسالة مقالة ظهرت في جريدة الزمان في بغداد في ١١ أبريل ١٩٣٨، وقد ذكرت المطالب السابقة نقلاً عن صحيفة الناس البصرية.

F.O. 371/21832 Political Resident to the Secretary to the Govt. of India, see (٣)  
enclosure I copy of an article Published in the Iraq Times of Bagdad dated 11th April, 1938.

العراقية بالمقالات الكثيرة التي تندد بأوضاع الإمارة، فمثلا ذكرت صحيفة الاستقلال في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٣٨ بأن ما يؤلم العراق أن تكون على حدوده إمارة متأخرة محرومة من الصحة والتعليم والتنظيم الاقتصادي، وأشادت الصحيفة بالمعارضة القائمة في الكويت، وما يتبعها من مظاهرات واضطرابات، بأنها حركة تستدعي احترام وتقدير كل عربي لأنها ستؤدي إلى نتائج سبغ منها الكويتيون، وأن الأمور لن تهدأ إلا بإيجاد اتحاد وثيق بين العراق والكويت، لأن العراق في موقف يستطيع فيه تحويل الإمارة إلى بلد متقدم، وأن الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية تقوى من اتحاد البلدين، وأيدت الصحيفة المطالب التي تقدم بها الشباب الكويتي إلى حاكمهم باعتبارها مطالب عادلة وينبغي أن تواجه برغبة مخلصه للإصلاح<sup>(١)</sup>.

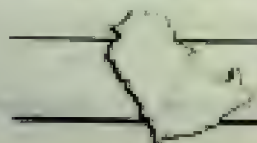
كان من الطبيعي أن تواجه حملات الصحافة العراقية برد فعل شديد من قبل شيخ الكويت، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها المستشار للشيخ أحمد الجابر إلى الصحف العراقية يطلب إليهم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة صديقة، وأن تكف الصحف عن مثل تلك الأساليب الدعائية والعنائية في آن واحد؛ لأن من شأنها إثارة الكويتيين ضد حكومتهم الشرعية. وتبع ذلك أن أصدر الشيخ قراراً يحظر فيه دخول الصحف العراقية إلى الكويت. وعلى الرغم مما بدا من أن الحكومة العراقية كانت تحاول أن تتصل من مسئوليتها وذلك بمبادرتها بإغلاق بعض الصحف المتطرفة؛ إلا أن حملات الصحافة العراقية استمرت على شدتها مما يوحى بأن الحكومة العراقية كانت توافق عليها وتشجعها.

ومن المناسب أن نشير في هذا المقام إلى أنه في خلال المحادثات التي أجريت بشأن الحدود العراقية الإيرانية في منطقة شط العرب في عام ١٩٣٧ طالب أحد النواب العراقيين بضرورة استخدام الكويت كمخرج للعراق على الخليج العربي<sup>(٢)</sup>.

(١) جريدة الزمان في ١٩٣٨/٤/٣ وجريدة الاستقلال في ١٩٣٨/٤/٢٦.

CF F.O.371/21832 Enclosure in Bagdad despatch No. 188 of 24/4/1938.

F.O.361/21832 Extract from Section IV, Kuwait of R.A.F. monthly intelligence summary of May, 1938





كما أفسحت الحكومة العراقية المجال لحركة المعارضة السرية التي قامت في الكويت، وظهرت عدة منشورات تؤكد أنها مطبوعة في العراق تهاجم شيخ الكويت وتندد بالمعاملة القاسية التي تعرض لها البراك وغيره من متزعمي المعارضة من الشباب الكويتي<sup>(١)</sup>. كما استمرت الصحف العراقية في دعايتها ضد شيخ الكويت، من ذلك أنه يفتنى الضياع الكثيرة في مصر، وأنه وصل إلى حكم الإمارة على أساس خضوعه لمشورة مجلس خاص ولكنه لم يلتزم بذلك كما أنه يعتمد على أعوان له غير مرغوب فيهم، كما يحتل ابن عمه عدة مناصب مختلفة كراثمته للبلدية والشرطة والتعليم والإدارة المالية في آن واحد<sup>(٢)</sup>.

وفي يولية ١٩٣٨ أفصححت الجماعة السرية التي تزعمت حركة المعارضة في الكويت عن نفسها والتي كانت تجدد في الصحافة العراقية متنفسا لها حيث سميت نفسها بالكتلة الوطنية<sup>(٣)</sup>. وتألف وفد من عبد الله الصقر ومحمد ثيان الغانم والسيد علي السيد سليمان وسليمان العدساني حيث قابلوا الحاكم وأكادوا له حاجة الإمارة إلى بعض المطالب الإصلاحية، من ذلك تأكيد الحكم الشورى وتشكيل مجلس تشريعي منتخب<sup>(٤)</sup>. وقد جاء في العريضة التي سلمت إلى الشيخ أحمد الجابر ما يلي: «إن الأساس الذي يابعتك عليه الأمة لدى أول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الإسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية، غير أن التساهل الذي حدث بين الجانبين أدى إلى تناسي هذه القاعدة الأساسية، كما أن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفًا دقيقة تبعث المخلصين من رعاياك أن يبادروا إليك بالنصيحة راغبين في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمر ويدبراً عنهم وعنك عوادي الأيام وتقلبات الظروف ويصون لنا كيان بلادنا ويحفظ استقلالنا غير

F.O.371/21832 Political to R.T. Peel I.O. 18th July, 1938. (١)  
F.O. 371/21832 Memo. De Gaury Resident in Persian Gulf 7 th July, 1938 related to (٢)  
recent disturbances in Kuwait.

(٣) الفرخان : مختصر تاريخ الكويت من ٩٥/٩٦  
(٤) جريدة الكرخ في ١٣/٧/١٩٣٨، انظر أيضا F.O.371/21833

قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى، وإصلاح الأحوال عن طريق التسفاهم مع المخلصين من رعاياك، متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها.

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على ما جاء في هذه العريضة التي استهدفت تأسيس مجلس تشريعي يضم أربعة عشر عضواً تم اختيارهم بطريقة الانتخاب المحدود إذ اختيروا من بين مائة وأربعين من أفراد الشعب، وتقرر تعيين الشيخ عبد الله السالم ليكون رئيساً للمجلس<sup>(١)</sup>.

ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن هذا المجلس قام على قانون تأسيسي كان يمكن أن يتحول إلى دستور إذ كان يتكون من مقدمة وخمس مواد مأخوذة من الدستور المصري لعام ١٩٢٣ تناول المساواة بين الكويتيين - اختصاصات المجلس - الرئاسة - الوظائف المدنية - المحاكم القضائية، بالإضافة إلى مادة تعطي المجلس صلاحية التعديلات أو التغييرات خلال سنة واحدة من إعلان هذا القانون. وكان الهدف من النص على هذه المادة التخوف من اعتراض الحكومة البريطانية أو ظهور اقتراحات جديدة تستدعي التعديل<sup>(٢)</sup>. وقد وافق شيخ الكويت على هذا القانون في ٧ يولية ١٩٣٨. مع ملاحظة أن القانون الأساسي للمجلس التشريعي لم يوجد فصلاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ وإن كان قد نص على فصل السلطة القضائية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الأعضاء الأربعة عشرة في المجلس هم : الشيخ عبد الله السالم - يوسف بن عيسى القناعي - سلطان بن كليب - عبد الله الحمد الصقر - مشعان الخضير - سليمان العدماني - سيد علي السيد سليمان - صالح الرشيد - مشاري الخسن - خالد آل عبد اللطيف - يوسف الحميري - محمد ثيان الغانم - يوسف المرزوق - حمد المرزوق.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن أحد أعضاء المجلس وهو سليمان العدماني قد وضع كتاباً بعنوان نصف عام من الحكم الثنائي في الكويت عرض فيه لهذه التجربة الدستورية الأولى في تاريخ الكويت

(٢) الرابطة العربية، القاهرة، أخبار الكويت F.O.371/21833

(٣) عبد الفتاح حسن - مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت ١٩٦٨ ص ١٠٧



وقد يكون من المناسب هنا أن نعرض للمواد الخمس التي نص  
عليها القانون<sup>(١)</sup> وهي

المادة الأولى : الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين .

المادة الثانية : على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الآتية :

(أ) قانون الميزانية : بما في ذلك الدخل والمنصرف ومراقبة موارد  
الإمارة والإصلاح ، ولكن لا يجوز للمجلس أن يتدخل في الممتلكات  
الخاصة بالأسرة الحاكمة .

(ب) قانون المعارف : تقرير قوانين للمعارف تمشي مع الأنظمة التعليمية  
الموجودة في الأقطار المتقدمة .

(ج) قانون الصحة العامة : تشريع القوانين الخاصة بحماية السكان من  
الأمراض بجميع أنواعها .

(د) قانون العمران : ويشمل بناء الطرق خارج المدينة وحفر الآبار وما إلى  
ذلك من وسائل العمران .

(هـ) قانون الطوارئ : ويستهدف ضمان الأمن العام للإمارة في حالة  
الطوارئ .

(و) كل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد تشريعه .

المادة الثالثة : نص فيها على أن مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع  
المعاهدات والامتيازات والاتفاقيات . وكل أمر يجد أو يستجد من هذا القبيل لا  
يعتبر مشروعاً إلا بموافقة المجلس عليه .

وتعلق الوثائق البريطانية أهمية كبيرة على هذه المادة التي تمس المصالح  
البريطانية في الكويت بحكم وجود معاهدات وامتيازات بين بريطانيا والإمارة .

المادة الرابعة : وهي تتعلق بإحالة مهام محكمة الاستئناف إلى المجلس  
التشريعي إلى حين تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض .

F.O.371/21832 Translation of the Law Governing the Powers of the (1)  
Kuwait Administrative Council as granted by H.H. the Ruler of Kuwait 7th  
July, 1938

المادة الخامسة: وتعطى لرئيس المجلس التشريعي حق تمثيل السلطة التنفيذية في البلاد.<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من بعض نواحي القصور في هذا القانون إلا أن أحد الباحثين يرى أن هذه الوثيقة الدستورية كانت بداية موفقة للمجلس ما كان أحد يحلم بها وكانت قفزة إلى الأمام ما استطاع كثيرون هضمها<sup>(٢)</sup>.

كان من الطبيعي أن تنظر الحكومة البريطانية نظراً لمثلها الحذر لقيام هذا المجلس، ففي رسالة من المقيم السياسي في الخليج إلى وزارة الهند أكد فيها أن اختصاصات المجلس واسعة؛ وبعض مواده تشبه ما جاء في الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١، وإن المجلس إذا كان موالياً للإنجليز في الوقت الحاضر إلا أنه من الممكن أن يتحول سريعاً إلى مجلس وطني مما قد يؤدي إلى إحراج مركز بريطانيا ليس في الكويت فحسب، وإنما في إمارات الخليج العربي بصفة عامة لاحتمال ظهور حركات وطنية مشابهة لما حدث في الكويت<sup>(٣)</sup>. وأعرب المقيم البريطاني عن مخاوفه من أن تستغل الحكومة العراقية قيام هذا المجلس للتدخل في شئون الكويت الداخلية. ولذلك كان لابد للحكومة البريطانية من تقديم مذكرة إلى الحكومة العراقية بشأن التطورات التي حدثت في الكويت باعتبارها لن تؤثر في علاقة بريطانيا بالإمارة. وكان مما جاء في هذه المذكرة «إنه استجابة للرأي العام الكويتي أمس الشيخ أحمد الجابر مجلساً لمساعدته في إدارة إمارته، وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى إطراد في تقدم الكويت. على أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن تأسيس المجلس لا يمكن أن يؤثر بأية حال من الأحوال على علاقة الشيخ بحكومة صاحب الجلالة البريطانية التي لا تزال تعتبره المسئول الأول عن علاقة الإمارة بها. كما أن سلطة هذا المجلس مرتبطة فقط بموافقة الشيخ على كل ما يمس النواحي التنفيذية أو التشريعية»<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/21832: Law governing the Powers of the Kuwait Administrative Council (١) 7th July 1938

(٢) قلمجي: أضواء على تاريخ الكويت ص ١٩٤. انظر أيضاً عبد العزيز حسين: محاضرات في تطور المجتمع العربي في الكويت

F.O. 371/2132 Political Resident to I.O. 18th July 1938. (٣)

F.O. 371/21832 Political Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 27th July. 1938. (٤)





على أنه لم يكبد يمضى أكثر من شهر واحد على تأسيس المجلس حتى وقع خلاف حاد بين الشيخ والأعضاء الذين كانوا يطالبون بإبعاد عزت جعفر سكرتير الشيخ الخاص، بينما كان الشيخ يعارض في ذلك بل ويهدد في رسالة له إلى المجلس بالتنازل عن عرش الإمارة. كما دب خلاف آخر حول موضوع سيطرة الشيخ على مخزن السلاح المقام في الكويت. وقد اضطر المجلس إلى الإذعان بعد تدخل الوكيل السياسي البريطاني في تلك الأمور الخلافية<sup>(١)</sup>. وأصبح واضحاً أن الشيخ يستند على تأييد السلطات البريطانية له فعلى الرغم من أنه أبعد سكرتيره الخاص إلا أنه ألح في مقابلة له مع الوكيل البريطاني في الكويت على تعيين مستشار بريطاني مثلما هو متبع في البحرين، على الرغم من إدراكه أن ذلك الإجراء قد يصطدم بمعارضة المجلس الشديدة<sup>(٢)</sup>. وعندما أبلغ الوكيل البريطاني هذه الرغبة إلى المقيم السياسي في الخليج أبدى تردده في تنفيذها إذ كان من رايه أن تأييد بريطانيا للشيخ يمكن أن يؤدي إلى فقدان مركزها في الكويت ولذلك انتهى به الأمر إلى رفض الاستجابة لطلب الشيخ في تعيين مستشار بريطاني له أو في تزويده بطراد وسيارة مصفحة. وأكد المقيم السياسي في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت أن الحكومة البريطانية ليس في وسعها أن تقدم أية مساعدة للشيخ بالنسبة لعلاقته بالمجلس، وهي لن تتدخل في الأمر إلا إذا كان هناك خطر يهدد أرواح أو ممتلكات الرعايا البريطانيين<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر اضطر إلى إبعاد سكرتيره الخاص، عزت جعفر، إلا أن المجلس استمر في معارضة الشيخ في الإبقاء على سكرتيره الآخر، خان بهادور ملّا صالح. والمهم بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت ترقب تطورات الأزمة بين الشيخ وأعضاء المجلس باهتمام بالغ، ففي برقية من

F.O. 371/21832 Political Resident to the Secretary of State for India 11th August, (١) 1938

F.O. 371/21833 Telegram from Political Agent, Kuwait to Political at Bahrain 15th (٢) August, 1938

F.O. 371/21833 Political Resident to the Secretary of State for India 11th August, (٣) 1938.

ورير الدولة لحكومة الهند إلى المقيم السياسي في الخليج في ١٤ أغسطس ١٩٣٨ جاء فيها: إنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية توافق على إبعاد سكرتير الشيخ لعدم وفاقه مع الأعضاء، إلا أنها تخشى من أن ذلك قد يشكل سابقة خطيرة في حق إبعاد المجلس لموظفين شخصيين للشيخ، وفضلا عن ذلك فإن إبعاد ذلك الموظف لن يحل الصراع بين الطرفين، وأنه من الضروري الوصول إلى حل وسط يرضى أعضاء المجلس في الوقت الذي لا يؤدي إلى إحراج موقف الشيخ<sup>(١)</sup>.

وفي أغسطس ١٩٣٨ قدمت حكومة الهند مذكرة إلى الشيخ أحمد الجابر تتضمن إحاطتها علما بتأسيس المجلس، وأنه بهذه الخطوة يعطى فرصة لمشاركة ممثلين عن الشعب في شئون الحكم، وتأمل في نفس الوقت أن تستمر العلاقات وطيدة بين الكويت وبريطانيا.

وكان من رأى حكومة الهند تقديم مذكرة أخرى للمجلس التشريعي، وخاصة أن القانون الأساسي للمجلس كان يزود أعضائه بسلطات كبيرة فيما يختص بالشئون الخارجية والتعامل مع الأجانب بصفة عامة، وهي أمور لا تفر بها الحكومة البريطانية التي كانت من ناحيتها تصر على أمرين لا ينبغي التساهل بشأنهما وهما، أن الشيخ هو الرأس الدستوري للإمارة وينبغي أن تبقى وتستمر معه وحده العلاقات الرسمية. والأمر الثاني أن الحكومة البريطانية هي التي تتولى عن شيخ الكويت مباشرة الشئون الخارجية فيما يمس علاقاته مع الدول الأخرى<sup>(٢)</sup>. وكان مما أقلق السلطات البريطانية التبليغ الذي وجهه الشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس إلى الوكيل السياسي في الكويت في ١٠ سبتمبر ١٩٣٨ بأن المعاهدات التي تعقد مع شيخ الكويت لن تصبح نافذة أو لها الشرعية إلا بعد موافقة المجلس عليها. ومن ناحية أخرى قام المجلس بعدة اتصالات مباشرة مع شركة نفط الكويت، وعلى الرغم من أن هذه الاتصالات لم تتناول أمورا حيوية إلا أن الوكيل البريطاني في الكويت وجد من الضروري توجيه نظر المجلس بأن الشركة هيئة أجنبية والامتياز ممنوح باسم الشيخ، وعلى ذلك ينبغي أن تقتصر

F.O. 371/21833 Political Resident to R.T Peel India Office 22nd August, 1938 (١)

F.O. 371/21833 Political Resident to J.P. Gibson I.O. 19th October, 1938. (٢)





الاتصالات بين الشيخ والشركة فقط وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس لم يبدوا اعتراضاً على ذلك إلا أنهم ألحوا للوكيل البريطاني أنه تسهلاً لسير العمل فإنه ينبغي أن يكون لهم الحق في الاتصال بالشركة في الأمور العادية اتصالاً مباشراً<sup>(١)</sup> وبالإضافة إلى المعارضة التي واجهها المجلس من السلطات البريطانية فقد أبدى الشيعة المقيمون في الكويت بدورهم استياء بالغاً من تشكيل المجلس لأنه لم يضم إليه عناصر شيعية؛ وخاصة إذا ما عرفنا أن عدد الشيعة والإيرانيين بلغ في الكويت في ذلك الوقت ما يقرب من عشرين ألف نسمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إبعاد سكرتير الشيخ الفارسي الشيعي كان مما زاد من استياء الشيعة في الكويت إذ كان عن طريقه يشعرون أن لهم يداً في مباشرة شؤون الإمارة. وأكد الوكيل البريطاني في الكويت أن أكثر من ٤٥٠٠ من الشيعة والإيرانيين المقيمين في الكويت تقدموا إلى دار الوكالة يطلبون حمايتها<sup>(٢)</sup>، وكانت مطالبهم تتلخص فيما يأتي:

أولاً: تأسيس مدارس إيرانية وشيعية خاصة بهم.

ثانياً: تمثيلهم في المجلس التشريعي، وكذلك في المجالس المحلية الأخرى.

وحين تباحث الوكيل البريطاني مع أعضاء المجلس بصدده ذلك أكد له الأعضاء إن الكويت إمارة عربية وإنهم مصممون على الحفاظ على مفوماتها والوقوف بصلابة ضد المؤامرات والنفوذ الإيراني فيها، وإنهم لم يوافقوا على المطالب التي تقدم بها الشيعة والإيرانيون في الكويت<sup>(٣)</sup>. وتمثل رد الفعل فيما تذكره بعض المصادر المحلية بصدده ذلك أن قامت في الكويت ولأول مرة في تاريخها مظاهرة صاخبة طافت في أهم أحياء المدينة وأسواقها هائفة بسقوط المجلس التشريعي الذي كان منبعثاً من إرادة الشعب، والذي كان يضم نخبة أبناء هذا البلد وأحراره، هذه المظاهرة الغوغائية قام بها لقيف من الأعاجم ومن لف

F.O. 371/13833 Political Agent, Kuwait to Political Resident 10th Sept. 1938 (١)

F.O. 371/21833 British Embassy, Bagdad to H.L. Bagallay 14th Sept. 1938 (٢)

F.O. 371/21832 Political Resident to Gibson, October, 1939 (٣)

لفهم من حشالات القوم عن لا تربطهم بأبناء هذا البلد، أمراء كانوا أو رعية، أية  
رابطة<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من مواجهة المجلس بعدم ارتياح السلطات البريطانية، فضلا  
عن المتاعب التي أثارها الشيعة والإيرانيون فيانه لم تكذب ثلثة أشهر على  
تكوينه حتى أثبت قدرته على القيام بعدة إصلاحات في شؤون الإمارة، وهذه  
الإصلاحات لم يسع المقيم السياسي في الخليج إلا أن يعترف بها في رسالة بعث  
بها إلى حكومة الهند وهي: إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات، طرد  
المتحرفين من رجال الجمارك، تكوين قوة نظامية من الشرطة، إنشاء ثلاث مدارس  
والتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية، وضع أساس لأنظمة جديدة للمحاكم والشرطة  
والمصالح الحكومية الأخرى، حل المجلس البلدي والدعوة إلى تكوين مجلس  
جديد يتم تشكيله بانتخابات حرة، توسيع الشوارع وتحسين مرافق المدينة،  
التصريح باستخدام أجهزة الإذاعة<sup>(٢)</sup>، وبالإضافة إلى ذلك أقر المجلس تنظيمات  
جديدة بتحصيل موارد الدخل ودفع مخصصات ثابتة للشيخ وأفراد أسرته.  
وعلى الرغم من زيادة هذه المخصصات إلا أنه حرم على الشيخ وأفراد أسرته  
الحصول على أية ضرائب عينية من التجار<sup>(٣)</sup>.

وهكذا وضع أن المجلس أخذ يتزع لنفسه سلطات الحكم تدريجيا ويتحول  
إلى قوة تنفيذية ونشريعة هامة. كما ظهر اتجاه من بعض أعضاء المجلس نحو  
المطالبة بضم الكويت إلى العراق والموافقة على مشروع خاص بإمداد الكويت بمياه  
الشرب بواسطة أنابيب من شط العرب<sup>(٤)</sup>. ولذلك كان لابد من أن تصل الأمور  
إلى أزمة بين الشيخ والمجلس - المجلس الذي يتزع سلطات الشيخ ويتوسع في  
اختصاصاته، والشيخ المؤيد ببريطانيا والتي كانت تخشى من تحول الموقف لغير  
صالحها - وكان مما أسرع بحل المجلس عاملان يمكن أن يبرزهما على الوجه  
التالي:

(١) عبد الله الخاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٣٢٠

F.O. 371/24033 Enclous. Political Resident to L.O. 29th October. 1938. (٢)

Ibid. (٣)

F.O. 371/24833: Article from pro-Govt. Newspaper AlFugab 24/7/1938. (٤)



أولاً: نمو المعارضة في وجه المجلس من الذين ضاعفت منهم امتيازاتهم، و  
سحبت احتكاراتهم

ثانياً: ظهور الانقسام بين أعضاء المجلس أنفسهم إذ كان بينهم من يدعو  
لفكرة ضم الكويت إلى العراق.

ولم تلبث أن بلغت الأزمة بين المجلس والشيخ ذروتها حينما اعترض الأخير  
على مشروع دستور قدمه المجلس؛ بينما قدم الشيخ مشروعاً آخر يعطى له حق  
المعارضة، ويحول المجلس من قوة تنفيذية وتشريعية إلى مجلس استشاري فقط.  
وبطبيعة الحال رفض الأعضاء الموافقة على ذلك. وتلقفت الصحافة العراقية فرصة  
وقوع هذه الأزمة الدستورية بين الشيخ وأعضاء مجلسه، ولم يجد الشيخ بداً من  
إعلان حل المجلس في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨، ولم يكن قد مضى على انعقاده أكثر  
من ستة أشهر<sup>(١)</sup>. ووضح أن الشيخ أحرز انتصاراً على المجلس وأن ميزان القوى  
أصبح في صالحه الأمر الذي علق عليه المقيم السياسي في الخليج «بأن هذا أمر  
يناسبنا»<sup>(٢)</sup>.

وعلى أثر حل المجلس تشكل مجلس استشاري سمي بمجلس الشورى،  
وكان يضم أربعة عشر عضواً بينهم أربعة من أعضاء الأسرة الحاكمة غير رئيس  
المجلس، والباقيون من أعيان البلاد، غير أن هذا المجلس نظراً لضعف تكوينه  
وضآلة اختصاصاته فقد قدرته على التنفيذ ولم يكتب له البقاء<sup>(٣)</sup>، كما أنه لم يدع  
قط للانعقاد منذ تكوينه في أواخر عام ١٩٣٨<sup>(٤)</sup>، ونسلل أعضاؤه الواحد تلو  
الأخر حتى انتهى أمره تماماً.

وكان من الطبيعي أن تتحول حركة المجلس التشريعي إلى حركة متطرفة  
وخاصة بعد أن وجدت في العراق أكبر مساند لها<sup>(٥)</sup>. وينبغي الإشارة بصدد ذلك  
إلى أنه تكونت رابطة في البصرة أطلق عليها «رابطة عرب الخليج»، وقد مارست  
نشاطها في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وكانت تنادي بضم الكويت إلى العراق

P.O. 371/21833 Political Resident to Secretary of State for India 21 st December, (١)  
1938.

Ibid. (٢)

(٣) عيد الفتح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت من ٧-١٠ وما بعدها.

P.O. 371/23180 Resident to Secretary of State for India 10th March, 1939. (٤)

P.O. 371/23181 Gaury Political Agent, Kuwait to Resident 14th Feb., 1939. (٥)

ومساعدة إمارات الخليج الأخرى والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي. وفي خضم هذه السنوات قدم وزير الخارجية العراقية إلى الحكومة البريطانية طلبا بضم الكويت إلى العراق ولكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧.

وكان هناك نفر من الشباب الكويتي يؤيد فكرة الضم هذه، وفي عام ١٩٣٨ كان المجلس التشريعي قد دعا إلى ذلك أيضا ولكن الدعوة لم ترض الشيخ ولا الإنجليز مما أدى إلى حل المجلس على نحو ما ذكرنا<sup>(١)</sup>. وترتبط دعوة ضم الكويت إلى العراق بظهور نفر من الشباب الكويتي الذي تلقى تعليمه في مدارس البصرة وبغداد، يضاف إلى ذلك تخلص العراق من الانتداب الإنجليزي وإعلان استقلاله<sup>(٢)</sup>، وحدثت عدة انتفاضات في العالم العربي كان لها تأثيرها على الشباب الكويتي. ولدينا بصدد ذلك تقرير من الاستخبارات البريطانية، ومن الطريف في هذا التقرير أنه يتحدث عن انتشار الأجهزة الإذاعية، وأن إذاعة القاهرة تصل بوضوح إلى الكويت، وفيها من التعليقات الإخبارية ما يثير النفوس، وقد طلب ديكسون بصدد ذلك أن توضع الإذاعة المصرية تحت مراقبة دقيقة<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن إذاعة وصحافة العراق كانت نشطة للغاية في تصعيد الحملات ضد شيخ الكويت والتأكيد بأن الكويت جزء من العراق، وأنه إذا فشلت وسائل الضم السلمي فلا بد للعراق من أن يفرض حلا عسكريا.

وكان يتزعم الشباب الكويتي «عبدالله حاج صقر» الذي وصل إلى بغداد في فبراير ١٩٣٩ بعد حل المجلس التشريعي، وأجرى عدة اتصالات مع الزعماء السياسيين بما فيهم رشيد الكيلاني رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>. ومن ناحية أخرى أثارت محاولات العراق ضم الكويت مخاوف الملك عبد العزيز

(١) Ali Humaidan, *Princes de l' Or Noire* Paris, 1968 p.121.

(٢) يلاحظ أن فكرة اتحاد الكويت مع العراق فقدت أبعادها في الكويت بعد استقلال القطر حتى أن حكام الكويت رفضوا مشروعاً لنقل المياه من شط العرب إلى الكويت، وفضلوا عليه مشروعاً آخر يقوم على أساس تقطير مياه الخليج وتحويلها إلى مياه عذبة على الرغم من أن هذا المشروع تكلف نفقات كبيرة - انظر صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج ص ٢٤٢.

(٣) F.O. 371/18912 Kuwait Intelligence Summary for the Period 1st January to 15th January, 1935.

F.O. 371/23180 Tel. from Political Resident 26th Feb, 1939. (٤)





ابن سعود الذي كان يراقب بانتباه تام النشاط الدعائي العراقي ضد نظام الحكم في الكويت. ولعل ذلك مما دفعه إلى محاولة الوصول إلى حلول سلمية لمشكلاته مع شيخ الكويت، بل ويبرق إليه في فبراير ١٩٣٩ متسائلا عن الخطوات التي ستتخذها الحكومة البريطانية لمواجهة الاطماع العراقية<sup>(١)</sup>. وقد اهتمت الحكومة البريطانية من ناحيتها اهتماما بالغاً بما يقوم به العراق من نشاط سياسي بالإضافة إلى حملات الصحافة العراقية المستمرة ضد شيخ الكويت، متهزة في ذلك حصل المجلس التشريعي. وفي مقابلة أجراها السفير البريطاني في بغداد السير بترسون M. Peterson مع ناجي شوكت وزير الخارجية العراقية في ٢١ فبراير ١٩٣٩ أثار فيها موضوع الحملات الصحفية الخاصة بأوضاع الكويت الداخلية، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية وعد بأن تتخذ حكومته الخطوات اللازمة لكي تحدد من هذه الحملات، إلا أنه أكد للسفير البريطاني أنه في جميع أنحاء العراق يشعر الناس بالاستياء بأن حاكم الكويت ينكر حق شعبه في أية مشاركة في الحكم، وأنه لا يتفق من أجل الصحة أو التعليم أو الخدمات العامة. وذكر أن حكومته أبرقت إلى نوري باشا أثناء وجوده بلندن لكي يطلب من الحكومة البريطانية أن تستغل نفوذها في الكويت لحث الشيخ على الإصلاح وإقامة حكومة وإدارة مستنيرة<sup>(٢)</sup>. وتؤكد إحدى المصادر المحلية أن الشيخ أحمد الجابر كان بحسب الفعل وتغزو إلى ذلك خروج الكثير من القبائل عن ولائها للكويت وانضمامها إلى ابن سعود بسبب تقديره عليها، وأنه كان مقتصدا في نفقات البلاد رغم تدفق النفط ودره أرباحا هائلة كانت تخزن في بنوك أوروبا حتى أصبح أغنى رجل في العالم في عصره<sup>(٣)</sup>.

وفي مارس ١٩٣٩ قدم استجواب في مجلس العموم البريطاني إلى وزير الخارجية البريطانية بشأن موقف بريطانيا إزاء الدعاية العراقية ضد

(١) Ibid.

(٢) F.O. 371/23180 Sir M. Peterson, Bagdad to F.O. 21st Feb. 1939.

(٣) الفرحان مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية والدول العربية ص ٩٩

أمير الكويت. وفي الإجابة على ذلك الاستجواب ارتكز وزير الخارجية البريطانية على التبليغ الذي وجهته بريطانيا إلى شيخ الكويت في نوفمبر سنة ١٩١٤ والذي كان يقضى باعتبار الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وأكد أن الحكومة البريطانية تجري اتصالات عاجلة مع الحكومة العراقية لوضع حد للدعاية ضد الكويت<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن السفارة البريطانية في بغداد كانت لا تكف عن تقديم احتجاجاتها ضد الحملات الصحفية من ناحية وضد ما تذيبه إذاعة «قصر الزهور» من ناحية أخرى. وأجاب رشيد عالي الكيلاني على هذه الاحتجاجات بأن هذه الدعاية ضد أوامر الملك غازي وتعد بنيلغ هذه الاحتجاجات إليه كما أعطى تأكيدات بإيقاف الحملات المعادية<sup>(٢)</sup>. وليس من شك في أن ما ذكره الكيلاني غير صحيح، فالمعروف أن إذاعة قصر الزهور كانت معروفة تماماً بأنها إذاعة الملك غازي الخاصة وقد تزعمت الحملة ضد الوجود البريطاني في الخليج والدعوة لضم الكويت إلى العراق، كما أثارت الكويتيين للتضال من أجل مطالبهم والاتجاه إلى الوحدة العربية في نفس الطريق الذي يسير فيه العراق<sup>(٣)</sup>. وليس من شك أيضاً في أن الدعاية العراقية أوجدت أجواء من عدم الثقة بين الكويت والعراق حتى بلغ الأمر بالشيخ أحمد الجابر إلى رفض الموافقة على زيارة خمسين طالباً كشافاً من العراق إلى الكويت خوفاً من كونهم ينسرون أو يخفون من ورائهم أهدافاً سياسية<sup>(٤)</sup>.

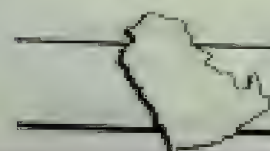
وفي أول مارس ١٩٣٩ قدمت السفارة البريطانية في بغداد احتجاجاً إلى نوري السعيد عقب عودته من لندن ضد ما نشرته جريدة الاستقلال من أنه «قد حان الوقت للعراق لكي ينقذ الكويت من الأخطار التي تهددها، وأن

F.O. 371/23180/1939 I.O. to F.O. 1 st March, 1939 (١)

F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 5th Feb., 1939 (٢)

F.O. 371/23181 Captain De Gaury to Political Resident 13th Feb., 1939 (٣)

F.O. 371/23180 Political Resident to His Majesty's Ambassador, Bagdad 12th January, 1939 (٤)





المستقبل يبدو مظلماً ونخشى أن تكون عاقبته مخيبة لجميع العرب الذين قد يعم عليهم فقدان هذه الإمارة التي تعد جوهرة ثمينة في الخليج والميناء الطبيعي للعراق، إننا ينبغي أن ننظر بإعجاب إلى ما يقوم به أحرار الكويت وأن نشق بهم فهم شجعان ومخلصون<sup>(١)</sup>. وفي ذلك الوقت أيضاً أشارت الصحف العراقية إلى زيارات قام بها بعض شباب الكويت إلى بغداد من أمثال عبد الله صقر وعبد الله آل فلاح ومحمد البراك موضحين حالة التعسف والظلم التي يعيشها الوطنيون في الكويت نتيجة الإدارة السيئة<sup>(٢)</sup>. كما قامت الحكومة العراقية بتشجيع مكتب الدعاية الذي أسسه حزب الشبيبة الكويتي في البصرة. وعلى الرغم من أن وزير الداخلية العراقي لم يمنح تصريحاً رسمياً بإنشاء هذا المكتب حتى لا يؤدي إلى إثارة الموقف مع الحكومة البريطانية إلا أنه بدا واضحاً مساعدة الحكومة العراقية لنشاطه<sup>(٣)</sup>.

وأعرب السفير البريطاني في بغداد عن استيائه لمظاهرة قام بها طلبة الحقوق في بغداد مطالبين بضم الكويت إلى العراق، وما نادت به الصحف العراقية من إعداد قوة عسكرية لضم الكويت، وأكد أن ذلك قد يسبب إخلالاً خطيراً بالوضع من حيث إن حكومة الكويت لها علاقة بالحكومة البريطانية، وطالب بإيقاف بعض الصحف التي تنزع الحملات المعادية ضد الكويت، وزاد الأمر خطورة ما لاحظته السلطات البريطانية من أن هذه الحركة يديرها النازيون<sup>(٤)</sup>، وأن العراق أصبح متأثراً بالنفوذ الألماني وأن الدعاية العراقية تشير إلى الكويت باعتبارها مقاطعة جنوبية للعراق (Sudetland of Iraq)، كما أن الملحق العسكري في المفوضية الألمانية في بغداد طلب تصريحاً بزيارة الكويت<sup>(٥)</sup>. ولا شك أن تلميح الصحافة العراقية إلى

(١) جريدة الاستقلال بغداد ٧ فبراير ١٩٣٩، انظر:

Enclos. De Gaury to Political Resident F.O.371/23181.

(٢) جريدة الزمان ١٢ فبراير ١٩٣٩ «الكويتيون يطلبون تقرير الصير»

F.O.371/271/23181 Residency to R.T., Peel 1.0.24 th March, 1939. (٣)

F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 1 st March, 1939 (٤)

F.O.371/23181 Political Resident to Secretary of State for India 27 th (٥) March, 1939



المقاطعات الجنوبية Sudetan Territories إنما يشير بشكل قاطع إلى النفوذ الألماني وما قامت به ألمانيا في نفس ذلك الوقت من ضم للمقاطعات الجنوبية لألمانيا وتكوين الأنشלוوس، مما جعل الحكومة البريطانية تتهم الهرجوبا Herr Grobba، وزير ألمانيا المقوض في بغداد، بأنه المحرك الأول للدعاية العراقية ضد الكويت. وقد عزا إليه ديكسون تأسيسه لحزب الشبيبة الكويتي واعتبره مسئولاً إلى حد كبير عن تطور سير الأحداث في الكويت<sup>(١)</sup>.

استمرت الصحافة العراقية في حملاتها ضد الكويت، فقد ذكرت جريدة الاستقلال أن أحد أعضاء المجلس المنحل أكد أنه في حالة رفض شيخ الكويت أن يمنح البلاد برلماناً على الأساس الدستوري على غرار المجالس النيابية في البلاد العربية، فسي اتخذ الشعب الكويتي موقفاً ضده وأن شعب الكويت لا يوافق على قيام مجلس محدود الصلاحيات<sup>(٢)</sup>. واستنكرت جريدة «البلاد» الوسائل التعسفية التي يتخذها سكرتير الشيخ لكبت مشاعر الشباب الكويتي. وأشارت جريدة الدفاع القومي إلى أن الكويت ينبغي أن تعود إلى العراق بقوة السلاح إذا دعت الضرورة إلى ذلك كما فعل الألمان في استعادة مقاطعاتهم الجنوبية. واستنكرت الجريدة ما يقوم به شيخ الكويت من حيث تفضيل الأجانب وخاصة الفرس مؤكدة حق الكويتيين بموجب الوثيقة الدستورية التي انتزعوها من حاكمهم في عام ١٩٣٨ بالمشاركة في الحكم على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات.

ورداً على حملات الصحافة العراقية كتب الشيخ أحمد الجابر إلى وكيله في القاهرة يطلب منه تشجيع الصحف المصرية على نشر مقالات ضد الدعاية العراقية، ولكن الشيخ تلقى من وكيله رسالة جاء فيها أن مدير وكالة الصحافة الشرقية اعتذر عن ذلك لأن نوري السعيد دفع له مائة جنيه لنشر الدعايات

(١) ديكسون - الكويت وجاراتها - الجزء الثاني - القسم الثالث من ١٢٣.  
see also F.O.371/23181 Residency to R.T. Peel I.O., 24th March, 1939

(٢) جريدة الاستقلال في ١٢ فبراير ١٩٣٩





العراقية، كما أوضح لوكيل الشيخ أيضاً أن نوري السعيد نجح في شراء معظم صحف الشرق الأوسط لصالح السياسة التي تنتهجها حكومته بالنسبة لضم الكويت<sup>(١)</sup>.

وصلت الأزمة بين الكويت والعراق إلى ذروتها في الأيام الأولى من شهر مارس ١٩٣٩ وزاد من حدتها وقوع حوادث اختراق الحدود الكويتية من قبل قوات الشرطة العراقية في ٩ و ١٥ مارس مما دعا السفير البريطاني في بغداد إلى مواصلة احتجاجه لدى الحكومة العراقية مطالباً بالعودة إلى تخطيط الحدود بين الكويت والعراق بأسرع وقت ممكن<sup>(٢)</sup>. وفي مقابلة تمت بين السير بترسون السفير البريطاني في بغداد والملك غازي بشأن الكويت، أوضح الملك أنه ليس للعراق أية خطة لاحتلال الإمارة، ولكن العراق يهجم أن يجعل حاكم الكويت يتقبل المؤسسات الليبرالية الحديثة. وإن ما يدفع العراق إلى ذلك هو إحساسه بالخطر الذي تنلق إليها الإمارة إذا ما استمرت على أوضاعها الراهنة. وركز الملك غازي بصفة خاصة على التغلغل الإيراني في الكويت، وأن هذا التغلغل ليس مهدداً لسلامة الكويت فحسب، وإنما يعتبره العراق مهدداً لسلامته أيضاً. وعلى الرغم مما تعهد به الملك من تهدئة الموقف إلا أن السفير البريطاني أكد لحكومته أنه من العبث التركيز على أية قيمة لتلك الوعود<sup>(٣)</sup>. وبالنسبة لحوادث اختراق الحدود الكويتية اقترح الملك غازي إفاد عضو من أسرة النفسيب في البصرة إلى الكويت، نظراً للصلات الوثيقة التي تربط هذه الأسرة بآل صباح، وأن يحمل معه رسالة من نوري السعيد يعرب فيها عن اعتذار الحكومة العراقية عن وقوع هذه الحوادث أثناء غيابه في لندن ودعوة الشيخ أحمد لمقابلة الملك غازي<sup>(٤)</sup>، ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على اقتراح

(١) F.O. 371/23180 Political Agent Kuwait to Secretary of State for India 8 th March, 1939.

(٢) F.O. 371/23180 I.O. to Under Secretary of State F.O. urgent 14 th march, 1939.

(٣) F.O. 371/23180 Peterson to I.O., 9 th March, 1939.

(٤) F.O. 371/23180 Peterson to F.O., 10 th March, 1939.



الملك غازي، إذ خشيته أن يتحول المبعوث العراقي إلى مبعوث رسمي يحمل تعليمات رسمية إلى شيخ الكويت<sup>(١)</sup>.

وبينما كان السفير البريطاني يضغط على الملك والحكومة العراقية لإيقاف الحملة المستعرة ضد الكويت وقعت أحداث ١٠ مارس ١٩٣٩ التي كان لها تأثير كبير في تطور الموقف. ويعمل ديكسون هذه الأحداث بأنها كانت محاولة للإطاحة بالشيخ أحمد الجابر وإنهاء الحماية البريطانية على الكويت واستبدالها بالعراق على أساس أنه دولة مسلمة. وقد نجح المعارضون الكويتيون في الاستيلاء على المستودع الرئيسي للأسلحة في الكويت. ويتهم ديكسون الهرجوجيا بتحريضه للشباب الكويتي على حمل السلاح واستخدام نفس الطرق والأساليب التي اتبعت في تشيكوسلوفاكيا لأحداث اضطرابات في الكويت تتيح للعراق فرصة ضم الإمارة إليه<sup>(٢)</sup>. وقد بادرت السلطات الكويتية بقمع هذه الحركة باعتقال بعض أعضاء المجلس التشريعي كما أطلقت الرصاص على المتظاهرين وسقط الكثيرون جرحى، كما أصدرت حكما بالإعدام على محمد المنبسي باعتباره من المحرضين على وقوع هذه الاضطرابات<sup>(٣)</sup>. أما ابن سعود فقد تحرك صوب الحدود الكويتية على رأس قوة كبيرة لمساعدة شيخ الكويت لإعادة النظام إلى البلاد<sup>(٤)</sup>.

كان لوقوع هذه الأحداث رد فعل شديد على العراق مما دفع السلطات العراقية لمهاجمة الإمارة، وحدثت حوادث اختراق للحدود الكويتية إذ وصلت سيارات الشرطة العراقية إلى عدة أميال شمال الجھراء، وبادرت بإطلاق النيران، كما انتزعت ملكية أراضي الشيخ في البصرة والفاو.

وعندما احتج السفير البريطاني في بغداد ضد حوادث اختراق الحدود الكويتية أكد نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية أنه لا يستطيع أن يجد تفسيراً

F.O.371/32181 Residency to Secretary of State for India 27th March, 1939 (١)

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ١٣٣

F.O. 371/2381 Peterson to L.O. 9th March, 1939. See enclosure, Report on Broadcast of News by the Qasr Azzuhoor Wireless Station of Bagdad on the night of 10 th March, 1939.

(٤) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ١٣٣





لتطور الموقف، وصرح بأن الملك غازي قد انزلق مع الشباب الكويتي الذين وصلوا إلى بغداد في أواخر عام ١٩٣٨ وطلبوا منه تبني قضيتهم مؤكداً أن الملك قام بتنظيم دعاية ضد الكويت من إذاعة قصره، كما شجع الصحف العراقية على الكتابة في موضوع ضم الكويت إلى العراق دون الرجوع في ذلك إلى الحكومة. وألقى نوري السعيد المسؤولية على كل من وزير الداخلية ورشيد الكيلاني رئيس الديوان الملكي، وذكر أنه يجد صعوبة في كبح جماح الأول، كما أنه على غير وفاق مع الثاني. هذا بالإضافة إلى التأثير الواقع على الملك غازي من قبل الشبيبة الذين يجدون المساعدة والتشجيع المادي من قبل المفوضية الألمانية في بغداد، وأن الملك يتعرض بدوره إلى نفوذ غير مرغوب فيه، وإن كان مضراً على اعتقاده بأنه يخدم القضية العربية بإذاعته عن كل من الكويت وفلسطين وسوريا وشرق الأردن وأنه يعني بمستقبل تلك البلاد. وطلب نوري السعيد من السفير البريطاني في بغداد أن يعاونه في وضع حد لنشاط الملك، إذ إن تفكيره في هذه القضايا وبخاصة الكويت لا يترك له وقتاً للنظر في المشكلات العراقية الأكثر إلحاحاً. وفي تعليق للسفير البريطاني في رسالة له إلى وزارة الخارجية البريطانية أكد فيها بأن أحوال الكويت أفضل بكثير من أحوال العراق، وأنه من الحكمة للعراق أن يتفرغ لعلاج مشاكله<sup>(١)</sup>.

وليس من شك في أن الاضطرابات التي وقعت في الكويت في ١٠ مارس ١٩٣٩ ارتبطت إلى حد كبير بالدعاية العراقية، فقبل وقوع هذه الاضطرابات ببضعة أيام أعلنت إذاعة قصر الزهور أن شباب الكويت يرفض الحماية البريطانية وأن الكويت عراقية لحماً ودماء، وأن الشباب الكويتي يناشد شعب العراق وجيشه ومملكته - بحق صلات الدم والجوار - لإنقاذ إمارتهم من الأوضاع السيئة التي تعاني منها<sup>(٢)</sup>. وبعد وقوع حوادث ١٠ مارس طلب الملك غازي وضع حد لاعتداء السلطات الكويتية على المعارضين في الكويت، وضرورة إصدار عفو شامل عن

F.O. 371/23181 Peterson to Halifax 20 th April, 1939.

(١)

F.O. 371/23180 Peterson to L.O. 9 th March, 1939 Enclosure Report on Broadcast of (٢) News by the Qaser Azzuhour Wireless Station of Bagdad on the Night of 7 th March, 1939.

جميع الذين قبض عليهم. وعلى العكس من ذلك يادر بعض حكام العرب بإرسال برقيات وخطابات تهنئة إلى الشيخ أحمد الجابر لنجاحه في قمع الحركة، ومن هؤلاء الأمير عبد الله حاكم إمارة شرق الأردن، وحمد بن عيسى شيخ البحرين، وسعيد بن نيمور سلطان مسقط، وعبد العزيز بن سعود، مما يوضح تضامن هؤلاء الحكام مع شيخ الكويت<sup>(١)</sup>. كما يتضح من رسالتي شيخ البحرين و سلطان مسقط إلى الشيخ أحمد الجابر استنباؤهما البالغ من وصول الدعاية العراقية إلى بلادهما. والملاحظ بصدد ذلك أن الحكومة العراقية كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية في مارس ١٩٣٨، الموافقة على تعيين فنصل عراقي في كل من البحرين ومسقط، ولكن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على ذلك لأنها كانت تتولى رعاية المصالح العراقية باعتبارها دولة منتدبة على العراق في منطقة الخليج وحتى بعد استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم فقد ظلت هي القائمة برعاية هذه المصالح تمثيلاً مع السياسة البريطانية في المنطقة وعلاقتها بإماراتها. ولذلك فقد رأت الحكومة البريطانية أن تتقدم باحتجاج إلى العراق لمحاولة النفاذ إلى هذه الإمارات التي ترتبط معها بمعاهدات خاصة، وأن يشمل هذا الاحتجاج كلا من البحرين ومسقط بالإضافة إلى الكويت<sup>(٢)</sup>. كما أجهت الحكومة البريطانية للرد على إذاعة قصر الزهور من القسم العربي من محطة الإذاعة البريطانية مؤكدة أن الدعاية والحملات العراقية المخرصة التي تقوم بها صحافة وإذاعة العراق ضد إمارة الكويت وحكامها سيبت استياء بالغاً بين حكام الجزيرة العربية وإمارات الخليج العربي<sup>(٣)</sup>.

وينبغي أن نشير إلى أن النشاط العراقي أحدث قلقاً واضحاً لدى ابن سعود، ففي مذكرة للسير ريدر بولارد Bullard الوزير المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، ذكر فيها أن يوسف ياسين أبلغه بأن راديو بغداد أذاع في ٥ مارس ١٩٣٩ أن ابن سعود يريد أن يتدخل في الأزمة لصالح شيخ الكويت ولكنه

F.O.371/23181 Residency to R.T. Peel. I.O. 5th April, 1939. (١)

F.O.371/21832 I.O. to F.O. 16th March, 1938 Iraqi Muscat Relations (٢)

F.O.231/23180 Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 27th Feb. 1939 (٣)





بخشى من عدم موافقة الحكومة البريطانية. كما نشرت جريدة أم القرى - وهي الصحيفة الرسمية التي تصدر في مكة - بأن ابن سعود أبدى تأييده الشخصي لشيخ الكويت<sup>(١)</sup>. كما نفى ما رددته إذاعة قصر الزهور من أنه لا يعترض على ضم الكويت للعراق بشرط منحه ميناء في الكويت<sup>(٢)</sup>. كما ذكر الشيخ يوسف ياسين أن ابن سعود لو علم بأن الحكومة البريطانية لا تؤيد العراق في دعواه فإنه سيتخذ موقفا آخر مع الحكومة العراقية التي بدأت حملتها على الكويت دون أن تستشيره في ذلك<sup>(٣)</sup>. والحقيقة أن ابن سعود كان يخشى في حالة ضم الكويت إلى العراق أن يصبح العراق قريبا وكان يرى أنه إذا سقطت الكويت فلا ينبغي أن يستولى عليها أحد غيره<sup>(٤)</sup>. ولذلك أبدى قلقه في أكثر من مناسبة مما رددته إذاعة قصر الزهور في تأكيدها بأن شعب الكويت يوافق على الوحدة مع العراق. وصرح أنه كان يوسعه أن يقوم بدعاية أكثر، ولكنه لم يفعل ذلك ليس من أجل صداقة الشيخ، ولكن خوفا من تعارض مصالحه مع مصالح الحكومة البريطانية<sup>(٥)</sup>.

وقد بادرت وزارة الخارجية البريطانية في رسالة بعثت بها إلى بولارد في ٢٠ مارس ١٩٣٩ تطلب إليه فيها تهدئة ابن سعود وإبلاغه بأن الحكومة البريطانية ليس لها أي تدخل في الدعاية العراقية ضد الكويت، وأنها على العكس من ذلك لن توافق على إجراء أي تعديل من شأنه المساس بوضع الكويت، وبالتالي لن نرغم على الاستجابة للمطالب العراقية<sup>(٦)</sup>.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الذين كانوا يطالبون بضم الكويت إلى العراق من أعضاء المجلس التشريعي الكويتي كانت تحركاتهم الدوافع الشخصية البحتة. ففي مذكرة جوري الوكيل البريطاني في الكويت عن أحداث ١٠ مارس

F.O.371/23180 Sir R. Bullard Jeddah to F.O.6th March, 1939 (١)

F.O.371/23180 Bullard to F.O. 21 st March, 1939. (٢)

F.O.371/23180/1939 Record of Conversation Between Sir Oliphant and Emir Faisal who Called on 27 th Feb. to discuss Iraq Propaganda & Broadcasts about Kuwait 29 th Feb. 1939. (٣)

F.O.371/23180 Residency to R.T. Peel I.O.5th April, 1939. (٤)

F.O.371/23180 Bullard to F.O.20th Feb., 1939 (٥)

F.O.371/23180 F.O.Bullard 20th March, 1939 (٦)

١٩٣٩، ذكر فيها أن زعماء الحركة مدينون للحاكم وأنهم يأملون - ومعظمهم من التجار - أن يتخلصوا من ديونهم بإطاحتهم لشيخ الكويت. فبعد الله الصقر زعيم الحركة لديه ديون للحاكم بلغ قيمتها ٩٣,٠٠٠ روبية، ويوسف المرزوق ١٤,٠٠٠ روبية، ويوسف الغانم ١٥٠,٠٠٠ روبية، ومحمد ثيان ٤,٠٠٠ روبية، وصالح عثمان الرشيد ٥,٠٠٠ روبية، كما أكد أن بعض زعماء هذه الحركة قد تلقوا وعوداً من الحكومة العراقية أن تمنحهم امتيازاً لإدارة ميناء الكويت<sup>(١)</sup>. وأكد جوري أن نسبة ضئيلة من سكان الكويت لا تتجاوز ٢,٥٪ هي التي تطالب بالانضمام إلى العراق، وأن زعيم الحركة عبد الله الصقر يمتلك ضياعاً كثيرة في العراق ويخشى من فقدانها نتيجة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة العراقية ضد الكويت. وذكر أيضاً أن الشعور الموالي للعراق في الكويت ليس له أي أثر مالم تترد الدعاية العراقية ضد الشيخ<sup>(٢)</sup>. ومضى جوري في مذكرته إلى القول بأن ما تردده إذاعة الملك غازي من استخدام شيخ الكويت لقوات إيرانية أمر مشكوك فيه وإن كان لا مفر في نفس الوقت من الاعتراف بوجود أقلية كبيرة العدد من الإيرانيين في الكويت واختتم مذكرته مقترحاً بأنه في حالة إصرار العراق على غزو الكويت فلا بد من الاعتماد على قوات سلاح الطيران الملكي بمعنى أن توكل إليها مهمة حماية الكويت<sup>(٣)</sup>.

كان واضحاً بعد قمع حركة ١٠ مارس أن العراق يفكر جدياً في تدبير غزو عسكري مسلح ضد الكويت، وخاصة بعد أن قامت الفرق العراقية التابعة للشرطة في اختراق الحدود الكويتية العراقية في إبريل ١٩٣٩<sup>(٤)</sup>. وأكد المفهوم البريطاني في الخليج أن تهديد العراق للكويت سيؤدي إلى إضعاف مركز بريطانيا ليس في الكويت فحسب وإنما في جميع إمارات الخليج الأخرى. واقترح أن تؤسس مراكز

F.O.371/23181 Residency to R.T Peel I.O.24th Feb.1939.

F.O.371/23181 Gaury to Residency 5th April,1939.

Ibid.

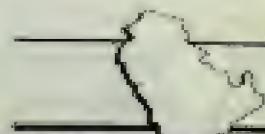
F.O.371/23181 Political Resident to Secretary of State for India 19th April,1939

(١)

(٢)

(٣)

(٤)





للمراقبة على بعد اثني عشر ميلا جنوبى سفوان<sup>(١)</sup>، وأن تعزز هذه المراكز لحماية الجهراء بقوات مسلحة وتزويدها بأجهزة لاسلكية حتى يمكنها الاتصال بالسلح الجوى البريطانى فيما لو دعت الضرورة إلى ذلك، وأن يكون على القوات الكويتية أن تطلب من السيارة العراقية المخترقة للحدود الانسحاب وإلا أطلقت عليها النيران فى حالة عدم استجابتها إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وفى مايو ١٩٣٩ أصبح من الواضح أن هناك خطة عراقية تدبر لغزو الكويت غزوا عسكريا، إذ أكدت تقارير الاستخبارات العسكرية البريطانية أن على محمود متصرف البصرة كانت لديه تعليمات سواء من الملك غازى أو من رشيد الكيلانى بأن يجمع محليا قوات مسلحة ويغير بها على الجهراء التى تشكل مركزا دفاعيا هاما بالنسبة للكويت. وكان من المنتظر أن تجد هذه القوات تشجيعا لها من بين المستائين فى الكويت، ومن ثم يمكن إرغام الشيخ أحمد الجابر على التنازل، ولكن حال دون تنفيذ هذه الخطة وفاة الملك غازى فى ظروف غامضة<sup>(٣)</sup>.

ويذكر أحد الباحثين بصدد ذلك أن هذه الخطة كانت تدبر من قبل الملك غازى إلى أن كانت وفاته فى حادث سيارة مما يدفع إلى الظن بأن الإنجليز هم الذين دبروا قتله ليتخلصوا من فكرة ضم الكويت إلى العراق، بالإضافة إلى التخلص من مشاريعه القومية الأخرى<sup>(٤)</sup>.

ولا شك أن وفاة غازى عدها الوطنيون فى العراق خسارة قومية فادحة إذ اعتبر بطلا قوميا على المستوى العربى، فهو الذى استنكر الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان والادعاءات الصهيونية فى فلسطين، كما انجبه إلى تحدى المركز البريطانى فى الخليج بدعوته لضم الكويت إلى العراق. وقد ذكر السير موريس بترسون السفير البريطانى فى بغداد أن محطة إذاعته الخاصة التى كانت موجودة فى قصره كانت مصدرا للإثارة والقلق، كما أخذت لهجتها تزداد حدة شيئا فشيئا

F.O. 371/2180 Political Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 26 th (1) July, 1939.

F.O. 371/23180 Resident to Secretary of State for India 6 th April, 1939. (2)

F.O. 371/23180/1939 Resident 23 rd May, 1939 to Peel I.O. (3)

Humaidan (Ali), Les Princes de l'Or Noire p. 22. (4)



وخاصة بالنسبة لإمارة الكويت، والدعاية التي سارت عليها هي أن الشيخ حاكم إقطاعي لا يسير روح العصر، وأن حكمه المتخلف يتناقض تماما مع الحكم المستير الذي كان سائدا في العراق، وأن الكويت ستكون أحسن حالا فيما لو انضمت إلى جارتها الشمالية<sup>(١)</sup>.

وعلى أي حال فقد فشلت الخطة العراقية بسبب وفاة الملك غازي وانذلاع الحرب العالمية الثانية، إذ ترتب على نشوب الحرب وضع الكويت في نطاق السيطرة العسكرية البريطانية. وفي يونيو ١٩٣٩ وصل إلى الكويت على جودت وزير الخارجية العراقية بصحبة حامد النقيب، ورفض شيخ الكويت أن يناقش معه أية مسائل سياسية. ولكن حامد النقيب طلب من الشيخ أن يسمح للكويتيين الموجودين في العراق بعد اضطرابات مارس ١٩٣٩ بالعودة إلى الكويت، وأجاب الشيخ على ذلك أنه لم يطرد شخصا خارج الإمارة، وأن الذين غادروا الكويت تركوها من تلقاء أنفسهم، ولكن في حقيقة الأمر أن هناك من زعماء الحركة من استبعدوا من الكويت بعد محاكمتهم، كما لجأ الكثيرون إلى البصرة بعد قمع الاضطرابات<sup>(٢)</sup>. غير أنه لم يعد هناك أية أهمية لهم بعد أن تفرقت الحركة نهائيا على أثر استيلاء القوات الجوية البريطانية على البصرة لقمع حركة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ١٩٤٥ أجرت الحكومة الكويتية تغييرات واسعة في برامج التعليم ألغت بموجبها المناهج العراقية التي كان معمولاً بها منذ عام ١٩٣٦ وأحلت بدلها المناهج المصرية في التعليم، وترتب على ذلك حدوث بعض اضطرابات لم يكن لها اتجاه سياسي إذ إن متعهدي الكتب هم الذين أثاروها خوفاً على مصير الكتب التي جلبوها على أساس المنهج العراقي<sup>(٤)</sup>.

Mejid Khaddun, Independent Iraq 1932-1958 A study in Iraqi Politics p.141

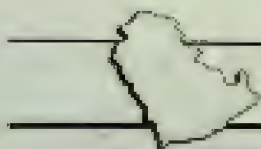
(١)

F.O.371/23181 Political Agency, Kuwait to Political Resident 30 th June, 1939.

(٢)

(٣) حسن سليمان: الكويت في ماضيها وحاضرها ص ١٩٦.

(٤) عبد الله الخاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٣٢٩.





وقيل أن نختم هذا الفصل ينبغي أن نذكر أنه من الإنصاف للشيخ أحمد الجابر، الذي استمر حكمه ثلاثين عاماً، أن عهده شهد تنظيم مرافق الكويت وإقامتها على أسس حديثة، كما شهدت الكويت في عهده نهضة علمية وأدبية لم تعرفها من قبل فأنشئت المدرسة الأحمدية نسبة إليه، وكانت ثاني مدرسة نظامية في الكويت بعد المدرسة المباركية، وجعل نظارتها للشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وتبرع لها الكثيرون من الكويتيين<sup>(١)</sup>. كما تأسست في عهده مدرسة السعادة وتلتها عشرات المدارس الأخرى كما أنشئت المكتبة الأهلية<sup>(٢)</sup>، والنادي الأدبي الكويتي في عام ١٩٢٤، واستقدم المدرسون من العراق ومصر وفلسطين، كما أرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج. وفي عام ١٩٣٦ زيدت الضرائب الجمركية من ٥، ٤ إلى ٦٪ لصالح التعليم، وتجمع في صندوق الجمرك نحو ٦٣ ألف روبية في خلال أربعة أشهر، فأنشئ مجلس للمعارف ضم اثني عشر عضواً منتخبين من الشعب، وبعد أن تم تشكيل المجلس طلب إلى مفتي فلسطين السيد أمين الحسيني أن يرشح أربعة من الشباب ليكونوا مدرسين في معارف الكويت، وجاءت في عام ١٩٣٦ أول بعثة رسمية للتعليم في الكويت ثم ارتفع مخصص المعارف بعد ذلك حتى استطاعت أن توسع نطاقها<sup>(٣)</sup>. وفي عهد الشيخ أحمد الجابر تأسست الكثير من الدوائر الحكومية التي قامت محل الوزارات حتى استقلال الكويت في عام ١٩٦١<sup>(٤)</sup>. كما تحول المجتمع الكويتي في عهده من مجتمع يعيش على صيد اللؤلؤ وبناء السفن الشراعية إلى مجتمع حديث؛ ذلك أنه على أثر إصابة تجارة اللؤلؤ بنكسة ١٩٣١ تغير المجتمع الكويتي فاقسم بالطابع التجاري بعد أن كان منما بالطابع المهني، وذلك بعد أن عرفت اليابان اللؤلؤ المزور الذي غزا أسواق العالم وتحول أسطول الغوص في الكويت إلى أسطول تجاري يجوب البحار في أسفار بعيدة، كما لعب دوراً هاماً في خلال الحرب العالمية الثانية بسبب القيود الاقتصادية التي فرضت في معظم دول العالم، بينما ظل التاجر الكويتي يستوعب بحرية التنقل والاستيراد والتصدير.

(١) سيف مرزوق الشعلان: من تاريخ الكويت ص ٢٠١.

(٢) كانت نواتها الكتب التي جمعتها الجمعية الخيرية التي تأسست في عام ١٩١٣ في عهد الشيخ مبارك وقد

ضمت المكتبة الأهلية إلى دائرة المعارف بعد إنشائها في عام ١٩٣٦.

(٣) عيد الله التوري: قصة التعليم في الكويت ص ص ٧٣-٧٦.

(٤) الفصل السابق



ومن أهم الأعمال التي قام بها الشيخ أحمد الجابر أنه أصدر قراراً في عام ١٩٢٤ بحظر استيراد الرقيق، ومنذ ذلك التاريخ توقفت النخاسة في أسواق الكويت تقريباً. ومن مآثر الشيخ أحمد أنه تنبه - على خلاف ما ذكره بعض الدعايات العراقية - إلى خطر اليهود فأبعدهم عن الكويت على أثر ما أبدوه من نشاط سياسي، وذلك قبل استفحال الخطر الصهيوني في فلسطين. كما مد يد المساعدة إلى اللاجئين العرب وفتح لهم أبواب بلاده ليعملوا فيها<sup>(١)</sup>. وفي عهده وضع أول تاريخ للكويت إذ لم يكن لها من قبل تاريخ مدون. وكان عبد العزيز الرشيد أحد الأدباء المقربين منه فشجعه على ذلك باطلاعه على ما في ديوانه من وثائق وتقديم مساعدة مالية له، فوضع عبد العزيز كتابه المشهور في تاريخ الكويت الذي أصبح ولا يزال مرجعاً هاماً لكل من أرخ لتاريخ الكويت<sup>(٢)</sup>. ويذكر ديكسون أن الشيخ أحمد كان حريصاً على تنفيذ وتطبيق روح الدين الإسلامي فتشدد في منع الخمر والبغاء، وتصرف تجاه الإنجليز بصورة حسنة فمتحوه جميع التأكيدات التي أعطيت لأسلافه من قبل، والخاصة بحماية الكويت. وكان الشيخ أحمد يحب الاستقبال والترفيه على الطريقة الإنجليزية فخصص جناحاً في قصره بدسمان وأثثه على الطريقة الحديثة، كما كان مولعاً بالبنادق والمسدسات والصور السينمائية وآلات التصوير والسيارات وغيرها من المخترعات الحديثة. وغالباً ما كان يشاهد وهو يقود سيارته بنفسه كما كان قناصاً ماهراً يجيد فن الرماية<sup>(٣)</sup>.

على أن أهم حدث وقع في عهده هو تدفق نفط الكويت وما ترتب عليه من ازدهار اقتصادي وسياسي لم تعرفه الإمارة من قبل، وقد بنيت مدينة الأحمدى في أكثر المناطق إنتاجاً للنفط وأخذت اسمها من الشيخ أحمد تخليداً للذكراه<sup>(٤)</sup>.

(١) مجلة البعثة الكويتية. عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثاني، السنة الرابعة فبراير - ١٩٥٠.

(٢) انظر مقدمة عبد العزيز الرشيد في كتابه تاريخ الكويت.

(٣) ديكسون: الكويت وجاراتها من ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٤) مجلة البعثة: العدد الثاني السنة الثالثة فبراير ١٩٤٩.







## الباب الثاني



### البحرين وقطر ومشيخات الساحل العماني

الفصل السادس: ازدياد السيطرة البريطانية في البحرين ورد الفعل الوطني.

الفصل السابع: الادعاءات الإيرانية على البحرين ١٩٢٢-١٩٤٥.

الفصل الثامن: التطور السياسي لإمارة قطر ١٩١٤-١٩٤٥.

الفصل التاسع: مشيخات الساحل العماني ١٩١٤-١٩٤٥.

الفصل العاشر: مشكلات الحدود السياسية بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل العماني.





## الفصل السادس



ازدياد السيطرة البريطانية على  
البحرين ورد الفعل الوطني



البحرين في خلال الحرب العالمية الأولى - انتفاضة ١٩١٩ -  
 تنحية الشيخ عيسى ونقل صلاحيات الحكم لابنه حمد - إثارة  
 الخلافات المذهبية تمكينا للسيطرة البريطانية - فرض الأنظمة  
 البريطانية على البحرين - الانتفاضات الوطنية ١٩٢٣، ١٩٣٨ -  
 النفوذ السعودي - مشكلة الدواسر - الخلافات الاقتصادية بين  
 السعودية والبحرين - النفوذ الأمريكي في البحرين - نشاط  
 البعثة الأمريكية العربية - بعض مظاهر النفوذ الاقتصادي  
 الأجنبي في البحرين في فترة ما بين الحربين العالميتين.



كانت البحرين مركز تجمع القوات البريطانية وقاعدة هامة استخدمت في  
 الإعداد لحملة العراق في عام ١٩١٤. وفي خلال سنوات الحرب العالمية الأولى  
 كان موقف شيخ البحرين وديا إزاء بريطانيا، ولكن سكان البحرين كانوا متأثرين  
 بعاطفة الولاء تجاه دولة الخلافة الإسلامية، غير أن احتلال الإنجليز للبصرة في عام  
 ١٩١٥ والقبض على وكيل الونكههاوس وهي أكبر الشركات الألمانية العاملة في  
 البحرين، كان له أثر كبير في تأكيد السيطرة البريطانية على الخليج العربي. وقد  
 اعترفت بريطانيا بموقف الشيخ عيسى الودى تجاهها فقلدته بعض الأوسمة  
 والنياشين في خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها.

وفي عام ١٩١٩ أدلى المايجور ديكسون في تقرير له عن الأوضاع في  
 البحرين بأن الموقف الداخلي غير مرض، فشعور الاستياء قائم ضد الإنجليز والمركز  
 البريطاني قائم على الخوف وليس على الاحترام. وعلى الرغم من أن الشيخ عيسى  
 رجل تربطه بالحكومة البريطانية ولاءات قديمة إلا أنه من السهل تحريكه بالمؤامرات  
 ضد الوجود البريطاني في البحرين<sup>(١)</sup>. وكان ذلك التقرير قد كتب على أثر

F.O. 371/12247 Haworth, Resident in Persian Gulf to Foreign Secretary to the Govt. (1)  
 of India, 1919.

الاضطرابات التي قامت في عام ١٩١٩؛ وكان سببها محاولة الوكيل البريطاني تطبيق بعض القوانين السارية في الهند على البحرين، وهي التي تضمنت في الأمر التنفيذي الذي عرف باسم البحرين - أمر في المجلس Bahrein Order in Council. وبما يذكر أن الحكومة البريطانية حاولت تطبيق هذا القانون منذ صدوره في عام ١٩١٣<sup>(١)</sup>، ولكن ظروف الحرب أجلت العمل به. وقد سارع أعيان البحرين بتكوين مجلس تأسيسي اجتمع بالشيخ عيسى ونادوا بوضع حد للتدخل البريطاني وتخويل المجلس حق انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر وعزل غير الوطنيين واتخاذ الأسباب اللازمة لحفظ حقوقهم. وقد وافقهم الشيخ عيسى على رأيهم بالأحق للإنجليز التدخل في الشؤون الداخلية، ولكن الإنجليز أوعزوا إلى الحاكم أن المجلس يهدف إلى خلعه فتخلص منه.

وتدعى المصادر الإيرانية أن اضطرابات عام ١٩١٩ إنما قامت على أكتاف الإيرانيين والشيعة البشارنة الذين ينسبون إلى أصول إيرانية، وأنه قد تكون في البحرين حزب عرف باسم حزب التحرير وهو فرع للحزب الديمقراطي الذي كان قائما في إيران، وأن طلبات كثيرة أرسلت إلى البرلمان الإيراني تنادي بإجراء انتخابات في البحرين حتى يكون لسكانها ممثلون في المجلس الإيراني. وتضيف المصادر الإيرانية<sup>(٢)</sup>، إن هذه الحركة لم يشارك فيها العرب وأن زعيمها هو الشيخ عبد الوهاب الزباني من أكبر زعماء الشيعة نفوذا في البحرين، ولكن أحد الباحثين العرب<sup>(٣)</sup>، أكد في دراسة له عن البحرين أنه اتصل بأسرة الزباني للاستفسار عن صحة الحادثة المنسوبة إلى عميدها وتحقق لديه أنه لا صحة إطلاقا لما تدعيه المصادر الإيرانية أن الشيخ الزباني من الشيعة الإيرانيين، كما أن أسرة الزباني ترجع بأصولها إلى بلدة «الزباني» من أعمال السعودية، ولم يحدث أن تكون في البحرين حزب تابع للحزب الديمقراطي الإيراني.

(١) انظر مواد هذا القانون في: Ind. Off. Political & External Files, File 951 Part I.

(٢) عن المصادر الإيرانية انظر:

Adamiyat, Bahrein, British Iranian Controversy.

وكنلك عباس الفاروق في كتابه عن جزر البحرين.

(٣) أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠.





وقد يكون من المناسب أن نؤكد أن الصراعات في البحرين لا تعني بالضرورة أن تكون صراعات بين العرب والفرس؛ فقد تكون بين السنة والشيعة من العرب أنفسهم، كما أن التكوين الاجتماعي في البحرين قد يستدعي بالضرورة تقسيم السكان إلى عدة تقسيمات عنصرية أو طائفية يمكن الإشارة إليها على الوجه التالي:

أولاً: السنة: ويتكونون من سكان البلاد الأصليين الذين هاجروا إلى البحرين منذ القرن الثامن عشر الميلادي ومنهم آل خليفة - العتوب - البادة - الدواسر - آل بو علي - بنوياس، وقد هاجروا إليها من نجد والإحساء وقطر، كما يدخل في تكوين السنة أيضاً عرب الهولة وهم ينتمون إلى قبائل بني كعب الذين يقطنون الساحل الإيراني وقد هاجروا إلى البحرين بعد أن أخضع الشاء رضا بهلوي إقليم عربستان في عام ١٩٢٥، وعمل على اضطهاد العرب والقضاء على شخصيتهم القومية.

ثانياً: الشيعة: ومن الممكن تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) البشارية: وهؤلاء من سكان البلاد الأصليين الذين استوطنوا البحرين في عصور مختلفة فراراً من الاضطهادات الدينية والسياسية.

(ب) شيعة القطيف والأحساء، وقد نزحوا إلى البحرين بعد أن خضعت هذه المناطق لتفوذ السعوديين في القرن التاسع عشر، وزادت هجرتهم بعد استيلاء عبد العزيز بن سعود على الأحساء في عام ١٩١٣.

(ج) الشيعة الإيرانيون وهم قلة صغيرة نزحوا إلى البحرين في الفترة من ١٦٢٢ إلى ١٧٨٣، وهي الفترة التي غزت فيها إيران جزر البحرين بعد طرد البرتغاليين منها، وقد استمرت السيادة الإيرانية قائمة على البحرين حتى نجاح آل خليفة في السيطرة عليها، في عام ١٧٨٣.

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى أوفد الشيخ عيسى بن خليفة ابنه عبد الله إلى إنجلترا لتهنئة الملك جورج الخامس بمناسبة انتصاره في الحرب، وكذلك لعرض احتجاج أبيه على محاباة الحكومة البريطانية لعبد العزيز بن سعود على

حساب البحرين فيما يختص بتخفيض قيمة الضرائب المفروضة على البضائع القادمة من البحرين إلى الأحساء. وفي مقابلة عبد الله مع السير آرثر هرتزل من وزارة الخارجية البريطانية عرض الشيخ عبد الله مطالب أبيه على النحو التالي :

أولاً: أن يوضع الشيخ عيسى في منزلة متساوية مع الحكام العرب المجاورين له، عبد العزيز بن سعود وشيخ قطر، فيما يختص بحقه في ممارسة سلطاته القضائية على السكان باستثناء الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الأوربية.

ثانياً: أن تعطى له صلاحيات في اختيار القضاة على أن يتم ذلك بالتعاون مع الوكيل البريطاني في البحرين.

ثالثاً: تنمية ميناء الزبارة الواقع على ساحل قطر في مواجهة جزر البحرين وإخضاعه لسيادة البحرين.

رابعاً: أن يتراسل الشيخ عيسى مباشرة مع وزارة الخارجية البريطانية. وبطبيعة الحال لم يصل الشيخ عيسى إلى استجابة للأمور التي طالب بها إذ تمسكت الحكومة البريطانية بأن يستمر خضوعه للمقيمة البريطانية في الخليج وليس لحكومة لندن، على أنه يمكن لحكومة الهند أن تتصل بوزارة الخارجية البريطانية إذا ما دعت الضرورة لذلك<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن مشكلة السيادة وحق الشيخ في ممارستها على النجديين وسكان قطر والأحساء - وهي التي عبر عنها الشيخ في مطلبه الأول إلى الحكومة البريطانية - قد سببت احتكاكا بينه وبين الوكيل البريطاني في البحرين، وتذرعت بريطانيا بأن ابن سعود رفض منح هذا الحق للشيخ عيسى وأنه طلب من الوكيل البريطاني في البحرين في يولية عام ١٩٢٠ أن يمارس بنفسه السيادة على رعاياه، وكذلك فعل حاكم قطر. واستجابة لذلك أصدر الوكيل البريطاني في البحرين إعلانا بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ نص على أن الرعايا الأجانب فيما بينهم الفرس ورعايا الحكام والرؤساء العرب باستثناء البحرين يخضعون لحماية الحكومة البريطانية، ويمارس

B. 396 Memo. Bahrein 1908 - 1928 I.O.R. (١)



الوكيل البريطاني سلطة القضاء عليهم. وليس من شك أن هذا الموقف أدى إلى توتر كبير في العلاقات بين الشيخ عيسى والوكالة البريطانية في البحرين.

وفي أوائل عام ١٩٢١ عين الماجور دلي Duly وكيلا لبريطانيا في البحرين خلفا للماجور ديكسون، وكان دلي من الضباط البريطانيين التابعين للجيش البريطاني في الهند، وقد شغل قبل وصوله إلى الوكالة البريطانية في البحرين عدة وظائف مدنية في العراق، وكانت له يد في إثارة الثورة العراقية في عام ١٩٢٠ مع غيره من الضباط الإنجليز بما اتبعوه من أساليب القمطرسة والاستعلاء<sup>(١)</sup>. وقد لخص الماجور دلي الموقف في البحرين في عام ١٩٢١ في تقرير بعث به إلى حكومة الهند على النحو التالي «إن زوجة الشيخ عيسى امرأة متسلطة لها قضاء خاص بها تسجن وتعاقب بإرادتها دون النظر إلى أية قوانين، وقد تحول الفضاة إلى مرتزقة ومرتشين، أما عن أفراد الأسرة فإنه لا تبدل أية محاولة جديدة من أجل تعليمهم لشغل أي منصب في الحكومة، كما أن المظالم تمارس ضد الشيعة من قبل آل خليفة وخاصة بواسطة الشيخ عبد الله بن عيسى الذي يحظى بثقة أبيه وأمه»<sup>(٢)</sup>.

وفي نفس العام أصر الشيخ عيسى على تعيين ورثته الشرعي الشيخ حمد لياشر السلطة بأوامره، ولكن زوجة الشيخ عيسى استمرت مسيطرة على الأمور حتى أن الشيخ حمد كان في وضع أصبح غير قادر فيه على إحداث أي تغيير في الأوضاع<sup>(٣)</sup>.

وفي ديسمبر ١٩٢١ أرسل المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل تريفور Trevor وفدا من البحارنة إلى حكومة الهند بعريضة ضد الشيخ عيسى بن خليفة

(١) حافظ وهبة: خمسون عاما في جزيرة العرب القاهرة ١٩٦٠، ص ١٤.

(٢) F.O. 371/12247 Haworth, Resident in Persian Gulf to Foreign Secretary to the Govt. of India 1st July, 1927.

(٣) F.O. 371/12247 Haworth, Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1st July, 1927. Enclosure 2 in No. 1.



واقترح لدى حكومته منح الوكيل البريطاني صلاحيات تامة فى حالة ازدياد حالات  
التعسف، وأن يكون من حقه منح الحماية البريطانية لكل من يلجأ إليه من سكان  
البحرين<sup>(١)</sup>.

من كل ما تقدم يمكننا أن نلاحظ أن البحرين أصبحت فى حقيقتها محمية  
بريطانية، وقد نأكد ذلك الفعل بموجب إعلان صدر فى عام ١٩٢٢. بل إننا نجد  
أن البحرين تحولت إلى مستعمرة بريطانية من الناحية العملية إذ إن السلطات  
البريطانية كانت تمارس إدارة الشرطة وتدير أجهزة الحكومة وتسن اللوائح. يضاف  
إلى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت هى التى تتولى حق التمثيل الخارجى، وحتى  
فى الشئون الداخلية لم يكن للبحرين مطلق التصرف فيها، إذ أرسل الإنجليز  
شارلس بلجراف Belgrave ليكون مستشارا لحكومة البحرين. وكان بلجراف  
ضابطا فى جيش الاحتلال فى مصر ثم انتقل بعد ذلك إلى جنوب السودان  
وتنجانيف، وأخيرا إلى البحرين وبعد ستة أشهر من وصوله أصبح قائدا عاما  
لقوات الشرطة ورئيسا للعدل ومراقبا عاما للإدارة المالية والصحة والأشغال،  
وباختصار أصبح هو الحاكم الفعلى للبحرين بين سنتى ١٩٢٦ و ١٩٥٧<sup>(٢)</sup>  
وعندما تم عزله فى ذلك العام حل محله بريطانى آخر احتل مركز سكرتير عام  
حكومة البحرين، كما أن كثيرا من الدوائر بقى بها مديرون بريطانيون حتى  
استقلال البحرين فى عام ١٩٧١<sup>(٣)</sup>.

### الحركة الوطنية فى البحرين وعزل الشيخ عيسى:

أشرنا فيما سبق إلى أن إرهابات الحركة الوطنية فى البحرين ظهرت فى  
عام ١٩١٩. وقد تمكنت بريطانيا من قمع هذه الحركة، ولكنها لم تلبث أن ظهرت  
فى عام ١٩٢٢ بشزعمة شيعية البحرين، وقد استنجدوا بفارس لتخليصهم من

Ibid. (١)

Humaidan. Les Princes de l'Or Noire Cf. Bahrein à l'Epoque de Belgrave. Paris, (٢)  
1968

(٣) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران من ١٧.





التعسف الواقع عليهم من آل خليفة، وتلقفت الصحف الإيرانية الحركة المناهضة لبريطانيا في البحرين وطالبت بحق إيران في تعيين ممثل قنصلي لها لينظر في مصالح الفرس الذين كان يبلغ عددهم في ذلك الوقت ما يقرب من ٢٠.٠٠٠ نسمة. وذكرت بعض الصحف الإيرانية أنه إذا كان ابن سعود قد عين وكيله في البحرين لينظر في مصالح خمسمائة نجدى، فمن باب أولى أن تسمح بريطانيا لإيران بتعيين وكيل لها في البحرين. كما طالبت تلك الصحف مجلس النواب الإيراني أن يركز أهمية على الفرس والشيعة المقيمين في البحرين ومدى ما يتعرضون له من تعسف من قبل السلطات الحاكمة في البحرين<sup>(١)</sup>.

ولمواجهة بوادر الحركة الوطنية رأت بريطانيا ضرورة العمل على قمعها خوفاً من أن يترتب على استفحالها إفساح المجال للتدخل الفارسي في البحرين بحجة حماية الرعايا الإيرانيين. وفي تقرير بعث به الكولونيل تريفيور Trevor المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند أكد فيه أن الموقف لم يتحسن فالمظالم واقعة على الشيعة البحارنة من قبل الشيخ وأعضاء أسرته مما يؤدي إلى إثارة النفوس ضد الأسرة الحاكمة، وهي أمور قد تستغلها فارس للتدخل في شؤون البحرين<sup>(٢)</sup>. ولخص تريفيور في تقريره سوء الأوضاع في البحرين على الوجه التالي:

أولاً: عدم العدالة في توزيع الضرائب بين السنة والشيعة، وينبغي تلافى ذلك بإدخال نظام ضريبي عادل يخضع له الجميع سواسية.

ثانياً: ينبغي إدخال نظام للعدالة وضمان احترامها، إذ إن الشيعة معرضون للسجن أو لاية عقوبات أخرى بمجرد إشارة بسيطة من الحاكم أو أحد أفراد أسرته.

F.O. 371/18941 Cf. Extract from Asri Azandi Newspaper No. 120 of October. 17th (١) 1922 & No. 122 of 25th October, 1922

C.O. 727 Vol 5.1923 Knox, Political Resident in Persian Gulf to Bray, Foreign (٢) Secretary to the Govt. of India 1st May, 1923.

ثالثاً: علاج مساويي العصوص، إذ إن الغواصين واقعون تحت رحمة النواخذة، وهذا الإصلاح ينبغي أن يمتد ليشمل جميع مصائد اللؤلؤ في الخليج ولا يقتصر على البحرين فحسب.

على أن النقطة الهامة التي أثارها تقرير المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند هي ضرورة عزل الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين، إذ أكد التقرير أن الشيخ ضاعت شخصيته بحكم تقدمه في السن، وهو وإن كان يبدو في صحة جيدة إلا أنه في حالة ذهنية غير سليمة؛ تسيطر عليه رغبة مستبدة، وكل ما ينظر إليه هو زيادة دخله دون استعداد لتحمل أية مسئولية، كما أكد أن وجوده يعرقل حركة الإصلاح. واستند تريفور على تقرير الماجور دلي الوكيل البريطاني في البحرين في أن بلدية المنامة حاولت في الستين الماضيين أن تحصل على موافقة الشيخ على إمداد المدينة بالماء والكهرباء، ولكن الشيخ رفض الموافقة على المشروع على الرغم من أنه سيأخذ عائداً كبيراً من وراء ذلك. واقترح المقيم البريطاني في تقريره إلى حكومة الهند أن يخلف الشيخ حمد بن عيسى أباه في حكم البحرين، فهو يستطيع تحمل المسئولية ويمكنه أن يدخل الإصلاحات في البحرين على أن يكون ذلك (بتصريح) الوكيل البريطاني<sup>(١)</sup>.

ولما كان من المحتمل ألا يدعش الشيخ عيسى لتجنيته عن حكم البحرين، فقد كان من رأى وزارة الخارجية البريطانية تعزيز الضغط الأدبي على الشيخ بضغط عسكري، ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت حريصة في تعليماتها على أن يكون الضغط العسكري في حالة الضرورة القصوى، لما قد يؤدي إليه ذلك من ازدياد في تعقيد الموقف من قبل القوى المناهضة لبريطانيا في البحرين<sup>(٢)</sup>.

F.O. 371/18941 Trevor to Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 27th (١) January, 1923.

F.O. 371/18941 F.O. to I.O. 8th March, 1923 (٢)





وكان مما يدفع بريطانيا إلى ضرورة توطيد سيطرتها على البحرين، بدعوى فرض الإصلاح، دوافع عديدة يمكن أن يبرزها في عاملين رئيسيين:

العامل الأول: زيادة تثبيت مركزها في البحرين؛ خاصة وأن قيامها بوضع القوانين الإصلاحية يستدعي كثرة في عدد الموظفين البريطانيين.

والعامل الثاني: خوف بريطانيا من استغلال كل من فارس والعمانية للأوضاع القلقة في الإمارة واحتمال تدخلها في البحرين، ولذلك وجدت من الضروري تقوية مركزها في البحرين.

وقد بدأت بريطانيا ضغطها الأدبي بتوجيه إنذار إلى الشيخ عيسى جاء فيه «إن الحماية البريطانية له هي التي تقمع المعارضة ضده وضد إدارته السيئة، وأن الحكومة البريطانية يسرها أن تؤيده إذا قام بمباشرة الإصلاح في الإمارة، أما إذا لم يوافق على ذلك فتضطّر أن تقوم به بنفسها»<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت متحمسة تحمسا شديدا لفرض الإصلاح على البحرين، باعتباره سبيلا لوقف مهاجمة إيران لها، وخاصة أن استياء إيران كان ناجما - فيما عبرت عنه الصحف الإيرانية - عن استياء الشيعة في البحرين، إلا أن المقيم البريطاني في الخليج كان من رآه ضرورة الانتظار حتى وفاة الشيخ عيسى بن خليفة الذي كان يبلغ من العمر وقتذاك خمسة وسبعين عاما، وبالتالي يمكن إدخال الإصلاح على يد خليفته حمد، وإن كانت هناك مخاطرة في إدخال الإصلاح على يد حاكم جديد؛ لأن ذلك سيظهره بمظهر المهاجم لمصالح السنة، وبذلك يكون مركزه ضعيفا أو مزعزعا منذ البداية<sup>(٢)</sup>.

ولكن حدث في شهر مايو ١٩٢٣ ما عجل بضرورة إدخال الإصلاح في البحرين، إذ وقع في ذلك الوقت اضطراب في مدينة المنامة بين التجديدين والشيعة، وهذا الاضطراب كاد يؤدي إلى تدخل بريطاني مسلح، وبالفعل وصلت

F.O. 371/18941 Vicerny, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India, (١) 1923.

C.O. 727 Vol. 5.1923 Knox to Bray 11th May, 1923. (٢)

السفيتان البحرينان ترياد Triad وكروكس Crocus إلى سواحل البحرين، وكانت على أهبة الاستعداد للتدخل، وحل الموقف مؤقتا بطرد عبد الله القصبي وكيل عبد العزيز بن سعود في البحرين باعتباره المحرض على وقوع تلك الاضطرابات<sup>(١)</sup> واستغلت بريطانيا الفرصة وأخذت تعمل جديا على نقل السلطة من الشيخ عيسى إلى ابنه حمد، الذي كان يعد من الناحية الشكلية وكيلا عن أبيه ولكنه يمارس السلطة كاملة<sup>(٢)</sup>. وفي ٢٦ مايو ١٩٢٣ أُطيح بالفعل بالشيخ عيسى من حكم البحرين ومنح معاشا مدى الحياة، وخلفه ابنه حمد الذي كان حقه في الوراثة معترفًا به من قبل الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٠١، حين اعترف به كوكيل مفوض تماما من قبل والده<sup>(٣)</sup>. وكان عزل بريطانيا للشيخ عيسى نتيجة استجابته للحركة الوطنية وموافقته على تشكيل جمعية تشريعية وتنظيم قوات للشرطة الوطنية، بالإضافة إلى موافقته على اللائحة الإصلاحية التي تقدم بها إليه الوطنيون. وتبع عزل الشيخ عيسى سلسلة من الإجراءات التعسفية استبد المجور دلى فيها بالامر

#### حمد بن عيسى ١٩٢٣ - ١٩٤٢:

بدأ الشيخ حمد يمارس صلاحيات الحكم والفوضى قائمة على أشدها، وقد حدثت محاولات كثيرة للاعتداء على حياته، كما لعب محمد جاسم الشيراوي وهو محرض سياسي - دورا كبيرا في إثارة الشيخ عبد الله الابن الأصغر للشيخ عيسى للثورة ضد أخيه حمد مما أدى إلى إصدار الوكالة البريطانية أمرا بإبعاد الشيراوي عن البحرين، ولكنها لم تلبث أن عدلت عن ذلك باعتباره رعية إيرانية وبذلك لا يدخل ضمن «البحرين أمر في المجلس»<sup>(٤)</sup>.

وفي خلال السنوات الأربع التالية من ممارسة الشيخ حمد لسلطات الحكم في البحرين ١٩٢٣ - ١٩٢٧ لم يكن الشيخ يتصرف في أي أمر من الأمور إلا

F.O.371/18941 Knox to F.O. 9th June, 1923 Confidential, Bahrain Reforms. (١)

F.O. 371/18941 I.O. to C.O. 29th May. 1923 (٢)

F.O. 371/17825 Memo. on Bahrain I.O Confidential (٣)

F.O. 371/18942 Order Passed in revision by Chief Court under the Bahrain Order in Council (1913). (٤)



بشورة دلى الذى أصبح الحاكم الفعلى فى البحرين<sup>(١)</sup> وقد عاصرت تلك السنوات أيضا محاولات بريطانيا فرص الإصلاح فى البحرين، حيث بدأت بتخفيض المقررات المالية بالنسبة للأسرة الحاكمة إلى ٣٠٠ روية سنويا لجميع أعضاء الأسرة فى حين كان يصل راتب الشيخ عيسى وحده إلى أربعة آلاف روية شهريا، ولذلك كان من الطبيعى أن تواجه التنظيمات الجديدة بمعارضة عنيفة من الشيخ عيسى الذى كان يتصرف بتأثير زوجته وبعض أفراد أسرته المعارضين للإصلاح<sup>(٢)</sup>.

وكان من ضرورات الإصلاح تنظيم جمارك البحرين وذلك بجعلها تحت إشراف موظفين بريطانيين. ومن أجل ذلك انتدب المستر بور Bower من قسم الجمارك فى الهند لتنظيم جمارك البحرين<sup>(٣)</sup>. كما كان الإصلاح يتجه أيضا إلى تكوين فرقة مسلحة من اللبغى تتكون من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ جنديا من مسلمى البنجاب بدلا من الاعتماد على عناصر البلوش؛ على أن تكون هذه الفرقة تحت قيادة ضباط بريطانيين، ولا شك أن ذلك يفسح المجال لبريطانيا للسيطرة على الموقف<sup>(٤)</sup>. كذلك كان الإصلاح ينجه إلى إعادة تنظيم الميزانية وتسجيل الأراضي وإصلاح نظام الغوص - الذى تدهورت اقتصادياته نتيجة توزيع اللؤلؤ فى اليابان<sup>(٥)</sup> - بحيث يؤسس قسم لمصائد اللؤلؤ يلحق بحكومة البحرين. كما هدف الإصلاح تعليم أولاد الشيخ حمد باعتبارهم مرشحين لتقلد شئون الحكم وإرسالهم

F.O. 371/8942 Hamed Bin Isa Heir Apparent & Deputy Ruler of Bahrein to Knox (1) Political Resident 31 st May, 1923

C.O. 727/5/1923 The Agency Bahrein to Political Resident Persian Gulf 10/6/23 (2)

C.O. 727/7/ Vol. 3/1923 Knox 22 June, 1923. see also F.O. 371/892 Political (3) Resident in Persian Gulf to Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 22 nd June, Bahrein Reforms.

F.O. 371/16004 Deputy Secretary to the Govt. of India to Resident 9 March, 1932

(4) اتهمت حكومة الهند فى عام ١٩٣٢ إلى إحلال عناصر وطنية فى قوة البحرين المسلحة بدلا من العناصر الهندية كما حدث بالنسبة لعدن ولكن المقيم البريطانى اقترح - لأسباب تتعلق بالأمن - أن تكون تلك القوة من الهنود.

F.O. 371/16004 Deputy Secretary to the Govt. of India to Resident 9th March 1932.

Report on the Trade of Bahrein Islands 1921 - 1922 (5)

إلى الكلية الرئيسية في الهند ليتزودوا بقدر كاف من الثقافة والتعليم<sup>(١)</sup>. كما انتقلت عاصمة البحرين إلى مدينة المنامة، وكانت المحرق هي العاصمة السابقة للبلاد حتى عام ١٩٢٢. وقد روى نقل العاصمة إلى المنامة لأن المحرق لا تقع في الجزيرة الرئيسية. وفي عام ١٩٢٦ تم إصصال جسر بين المحرق والمنامة. وقد أخذت قيمة المحرق تتضاءل بعد ذلك وخاصة بعد أن تركزت الشركات والمؤسسات التجارية والحكومية في العاصمة؛ وبعد اكتشاف النفط في الجزيرة الكبرى التي توجد بها المنامة؛ ولكن المحرق لم تلبث أن استردت أهميتها بفضل إنشاء قاعدة كبيرة للطيران بها.

وقد كان من الطبيعي أن يستاء الشيخ عيسى من تنحيته عن حكم البحرين، وخاصة أنه ارتبط مع الحكومة البريطانية بولاءات قديمة، بل إنه هو الذي مهد لبريطانيا سبيلها على البحرين في خلال سنوات حكمه الطويلة. وفي أكتوبر ١٩٢٣ بعث الشيخ عيسى بترقية احتجاج ضد الوكيل البريطاني في البحرين، الماجور دلي، ووجه هذه الترقية إلى وزير الخارجية البريطانية. وقد عرضنا على هذه الترقية في سجلات وزارة الخارجية البريطانية وقد جاء فيها «إنني أعرض شكايتي ضد الوكيل السياسي الذي بدأ يتدخل في الإدارة تدخلا ملحوظا، كما أنه يرتكب عمليات الظلم وهذا مما يؤدي إلى إثارة الاضطرابات وهي أمور غير ملائمة لفواعد العدالة والحرية، وعلى عكس سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية القائمة على (العدل)<sup>(٢)</sup>».

غير أن الحكومة البريطانية تجاهلت شكوى الشيخ عيسى. بل إن المفيد البريطاني في الخليج بعث في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣ رسالة شديدة اللهجة إلى الشيخ عيسى تعتبر بمثابة إنذار بضرورة الاستمرار في الإصلاح، وأكد في هذه الرسالة أن مقترحات الإصلاح ليست من ابتكار دلي كما أنها ليست من ابتكاره هو شخصيا، ولكنها أصبحت سياسة مقررة للحكومة البريطانية، وركز في رسالته على ما

C.O. 727 Vol. 5 Bahrain Reforms. (١)

F.O. 371/8942 F.O. 26th October, 1923 to the Under Secretary of State I.O. (١)



يتعرض له الشيعة في البحرين من مظالم وتعسف، وأنه - أي الشيخ عيسى - لعهد في العام الماضي ١٩٢٢ بالإصلاح وتحقيق العدالة لشعبة البحرين عندما تقدم هؤلاء بشكايتهم إليه، ولكنه لم ينفذ وعده هذا. ويأسف المقيم البريطاني في رسالته من أن الشيخ عيسى لم يستمع إلى نصائحه أو إلى نصائح الوكيل البريطاني في البحرين، وإنما أثبت على الدوام أنه غير مستجيب تماما لإصلاح الأوضاع السيئة في إمارته رغم النصائح الكثيرة التي قدمتها له الحكومة البريطانية، التي اضطرت أن تأخذ على عاتقها الإصلاح بعد إدراكها أن الحالة قد أصبحت تستدعي الإصلاح بالفعل<sup>(١)</sup>.

لم ينظر الوطنيون في البحرين إلى ما أسمته السلطات البريطانية بالإصلاح نظرة ارتياح، وعلى العكس من ذلك اعتبروا (الإصلاح) تدخلا فعليا من جانب بريطانيا وريادة في سيطرتها على البحرين. ولذلك كان من الطبيعي أن تعتمد السلطات البريطانية على العناصر الشيعية والإيرانية التي استفادت من التنظيمات الجديدة، التي أدخلتها بريطانيا. وقد طالبت هذه العناصر في بعض الالتماسات التي قدمتها إلى المقيم البريطاني في الخليج بضرورة تثبيت مركز الماجور دلي الوكيل البريطاني في البحرين باعتباره سندا لها ضد السنة الذين يخشون من زيادة نفوذهم<sup>(٢)</sup>.

وعلى الجانب الآخر عارض السنيون بريطانيا فيما كانت تدعيه من إصلاح، وكان يتزعمهم في ذلك الوقت أحمد الدواسري وأحمد بن لحج وعبد الوهاب الزباني، وقد جمعوا أموالا لمقاومة السيطرة البريطانية، وبلغ نفوذهم حدا من القوة الأمر الذي جعل الشيخ حمد يتقدم إلى الحكومة البريطانية يطلب منها الإطاحة بهؤلاء الثائرين وإبعادهم عن البحرين، وتحذير كل من ابن سعود

F.O. 71/8942 Trevor, Political Resident in Persian Gulf to His Excellency Sheikh Isa (١) Bin Khalifa 27th October, 1923.

F.O. 371/8942 Political Resident A.P. Trevor, The Bahamah Signatories of Petition (٢) without date handed to me on 25th October, 1923 see also C.O. 737/7, Vol. 3, 1923

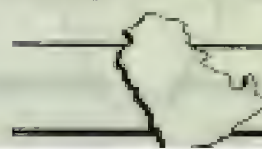
وشيخي قطر والكويت بعدم تقديم الحماية لهم. وعلى أثر ذلك غادر أحد أولئك الزعماء وهو أحمد الدواسري البحرين باتباعه الدواسر ملتجئاً إلى القطيف حيث خصهم عبد العزيز بن سعود بمقاطعة هناك مما أدى إلى إثارة العداء بين البحرين وابن سعود، خاصة وأن كل الغواصين التابعين لأحمد الدواسري كانوا يقومون بمهنة الغوص في البحرين مما أعطى الفرصة لابن سعود للتدخل في شئون الإمارة وإثارة الاضطرابات بها، ولذلك عدّ تصرف ابن سعود بشأن الدواسر تصرفاً غير ودي لأنه منحهم ملاجئ في مقاطعاته في الأحساء دون استشارة الشيخ حمد أو الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>. وسوف نعود إلى مناقشة هذا الموضوع في حديثنا عن النفوذ السعودي في البحرين.

بدأ الشيخ حمد تطبيق إصلاحات كثيرة في الإدارة المالية والشرطة والتعليم، وكان على السياسة البريطانية أن ترشد الشيخ في خلال حكمه إلى نواحي الإصلاح، وفي الوقت نفسه تعمل على تحاشي عمليات التخريب المطلقة Westernization، وكان الشيخ حمد على علاقات من الصداقة الوثيقة بالحكومة البريطانية، وهذه الصداقة لم تلبث أن ازدادت توثقاً بانتقال القاعدة البحرية البريطانية في الخليج من هنجام، على الساحل الإيراني، إلى البحرين التي أصبحت تمثل مركزاً إستراتيجياً من حيث كونها قاعدة ملاحية وجوية هامة بعد إنشاء قاعدة المحرق الجوية، وبالتالي عدت البحرين حلقة هامة في الطريق الجوي الموصل من بريطانيا إلى إمبراطوريتها في الهند<sup>(٢)</sup>.

ولعل أهم فائدة جنتها البحرين من تطبيق الإصلاحات البريطانية إصلاح أنظمة الغوص؛ ولما كانت مساوئ الغوص منتشرة في بقية إمارات الخليج؛ لذلك رأت الحكومة البريطانية أن يمتد الإصلاح ليشمل قطر والساحل المهادن والكويت. وإن كانت أنظمة الغوص في الكويت أقل سوءاً مما كانت عليه في

C.O. 727/7/1923 Vol. 3, Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State of India Delhi 2nd November, 1923.

F.O. 371/19970/1936 Note on Bahrein. (٢)





البحرين أو في غيرها من إمارات الخليج الأخرى. غير أن المحاولات التي بذلت لإصلاح أنظمة الغوص ووجهت بمعارضة شديدة من النواخذة والتجار. لما سترتب عليها من تخفيف قبضة يدهم على الغواصين التابعين لهم، نتيجة تدخل الحكومة لصالح الغواصين، ومن ذلك تحديد كمية السلف التي كان يحصل عليها الغواص من ربان السفينة، وكانت هذه الطريقة تبتلع معظم الأرباح وتجعل الغواصين رازحين دائما تحت أعباء الديون. وكان من الأمور العادية جدا أن يقضى الغواص العمر كله وهو مدين؛ فالغواصون مدينون للربانبة والربانبة للطواويش والطواويش لتجار آخرين. وكان من الواضح أيضا أن الربانبة لم يكونوا أصحاب السفن رغم توهمهم أنهم أصحابها، بل كان التجار هم الذين يمتلكونها، وكان النظام الاقتصادي بكامله مبنيًا على الاستدانة، فالجميع رازحون تحت أعباء الديون. الديون التي لا تسدد قط لأن تسديدها لم يكن ممكناً<sup>(١)</sup>.

كذلك اقتضى إصلاح أنظمة الغوص إرغام النواخذة والتجار على الاحتفاظ بحسابات منظمة يتولى أمرها موظفون من قبل الحكومة، وأن يحمل كل غواص دفترًا خاصًا تصدره الحكومة فيه توضيح حساباته مع النواخذة. ولعل أهم تعديل أدخل على نظام الغوص، هو إسقاط الدين عن الغواص المتوفى بحيث لا يرث أبنائه دينه من بعده، ولا يضطرون كما كان متبعًا أن يقوموا بالغوص للنواخذة استيفاءً لدين أبيهم. وليس من شك في أن هذه الإصلاحات عاجلت الحالة السيئة التي كانت تعيشها مصائد اللؤلؤ. وعلى الرغم من أن هناك غواصين ظلوا مدى حياتهم مرتبطين بتواخذتهم لأنهم كانوا مدينين لهم، إلا أن الجيل الجديد تحرر من رقة الرق. كذلك أدخل إصلاح جديد يحرم على النواخذة بيع اللؤلؤ إلا بحضور مندوبين عن الغواصين. هذا إلى جانب إنشاء محاكم خاصة لقضايا الغوص<sup>(٢)</sup>.

(١) آلان فالبارس : أبناء المستبداء من ٢٩٤-٢٩٢

F.O. 371/16838/1933 Note by Mr. Belgrave, Financial Advisor to the Bahrain Govt. (٢) on Bahrain Pearl Fisheries.



كما اقتضى الإصلاح في البحرين إلى جانب ذلك تسجيل ملكية الأراضي باعتبار التسجيل أساساً للملكية. وظهر أن هذه الخطوة كانت بقصد تجريد أسرة آل خليفة وأثرياء السنة من ملكية الأراضي باعتبار أن مساحات كبيرة منها قد انتزعت من البحارنة الأصليين. وبصد ذلك صدر قانون يقضى بأنه إذا استطاع أي شخص أن يثبت ملكيته لمدة عشر سنوات سابقة فإن حقه في الملكية يصبح نافذاً وإلا صودرت الأراضي.

كما طبق إصلاح قضائي بالنسبة لرعايا البحرين بقضى بأن يكون من حق الشيخ النظر في القضايا الجنائية والمدنية الهامة، بينما تحال القضايا الأقل أهمية إلى القضاة. وبالتالي يطل ما درج عليه آل خليفة من إدانة الرعايا دون محاكمة<sup>(١)</sup>. وبالنسبة للخصومات الواقعة بين الوطنيين والأجانب فيقتضى الأمر معالجتها بجلسة مشتركة بين شيخ البحرين والوكيل البريطاني ينفذ فيها القانون الجنائي والمدني الهندي المطبق في البحرين باسم أمر في المجلس<sup>(٢)</sup>. أما القضايا التجارية بين الوطنيين والأجانب فتعالج بمجلس عرفي<sup>(٣)</sup>.

وفي خلال السنوات التالية ظهر واضحاً أن تلك الإصلاحات أدت إلى تقوية السيطرة البريطانية على البحرين. ومن الواضح أن بريطانيا قد تعمدت أن تشير الصراعات الطائفية وذلك بإصرارها أن السنة هم الذين عارضوا الحركة الإصلاحية حتى يتمتعوا بالامتيازات على حساب العناصر الشيعية والإيرانية في البحرين. ويتضح من الالتماس الذي بعث به بعض زعماء الحركة الوطنية إلى المقيم البريطاني رد الفعل الذي أثاره التدخل البريطاني في شئون البحرين، فقد جاء في هذا الالتماس أنهم يجاهدون من أجل الإصلاح وأنهم ليسوا ضد أية حركة يقصد بها تحسين الأوضاع أو إصلاح الأنظمة «فنحن أناس متحضرون ولنا

C.O. 727/7/1923 Trevor, Political Resident in Persian Gulf to C.O. 10th November, (١) 1923, Reforms in Bahrain.

(٢) كان أول صدور للأمر التنفيذي «البحرين أمر في المجلس» في عام ١٩١٣، وقد أدخلت عليه بعض التعديلات في أعوام ١٩١٥ و ١٩١٧ و ١٩٢٢.

C.O. 727/7/1923 Trevor to C.O. 10th November 1923, Reforms in Bahrain, (٣)





بدائيس . . . ولكننا لا نقبل تحريف الإصلاح . . . هل الإصلاح يقتضى عزل  
شيخ الإمارة من ممارسة واجباته كحاكم ضد رغبته ورغبة شعبه؟ وهل  
الإصلاح يكون فى تحويل المناصب إلى مدينة أجنبية؟ أو أن يتصرف  
الماجور دلى تصرف صاحب الأمر والنهى . . . هل الإصلاح يقتضى وضع  
دخل الإمارة فى بنوك بريطانية أو وضع بلدية النامة فى أيدي أجناب  
مكروهين من الشعب؟<sup>١٩٢</sup>

ويمضى الالتماس فيؤكد أنه لا جدال فى وجود بعض أخطاء فى  
الأنظمة، وأن شعب البحرين جاهد فى إصلاح أموره، وفى عام ١٩٢١  
طالب الوطنيون بمرلمان منتخب، ووافق الشيخ عيسى على ذلك ولكن الحكومة  
البريطانية هى التى عارضت ذلك. أما ما تدعيه بريطانيا من أن الشيعة  
يتعرضون لمظالم فهذا غير حقيقى، فالثابت أن الوكالة البريطانية هى التى تستكتب  
عن لسانهم ما تشاء فى اتهام السنه أو مدح دلى، ومنهم من يستجيب إلى ذلك  
خوفا أو لاكتساب منافع شخصية.

وردا على الإصلاحات البريطانية دعا الوطنيون إلى عقد مؤتمر أصدر عدة  
قرارات قدمت إلى المقيم البريطانى فى الخليج وهى:

أولاً: أن يظل الشيخ عيسى حاكماً على البحرين دون تدخل من الوكيل  
البريطانى، وإذا وافق الشيخ بمحض إرادته على تعيين ابنه وكيلاً له فلا مانع  
من ذلك.

ثانياً: أن تعالج القضايا وفقاً لقواعد الشرع الإسلامى.

ثالثاً: أن ينتخب برلمان وطنى، وأن يبدأ عمله لصالح الشعب، كما  
هو متبع فى البلدان المتقدمة.

رابعاً: ينشأ مجلس من أربعة أشخاص لهم خبرة فى شئون الغوص للنظر  
فى القضايا المتعلقة بذلك.

خامساً: أن يمتنع الوكيل البريطانى عن التدخل فى شئون البحرين  
الداخلية.

وأخيراً، أكد الوطنيون على أن الحكومة البريطانية لن توافق على الإساءة إلى

مشاعرههم أو على ما يقوم به الماجور دئي من زرع الشعور المعادي لبريطانيا،  
وأكدوا استعدادهم للموت في سبيل المطالب السابقة فهذه سبيلنا للعيش في  
وطننا محتفظين بشرفنا وكرامتنا<sup>(١)</sup>.

وقد اتجه الشيخ حمد بن عيسى، بمعاونة الوكيل البريطاني إلى التخلص من  
زعماء الحركة الوطنية، ووافقت حكومة الهند على الترحيل الفوري لأحمد بن  
خليفة وعبد الرهاب الزباني. وبالفعل تم نقل الأول إلى بومباي بينما نقل الآخر  
إلى عدن بسبب إقامته قبل ذلك في الهند ونشاطاته فيها<sup>(٢)</sup>. كذلك رأت حكومة  
الهند ضرورة توجيه احتجاج إلى عبد العزيز بن سعود لإجلائه الدواسري وأتباعه  
في الأحساء. وهكذا شهدت السنوات التي أعقبت تولية الشيخ حمد شدة  
السيطرة البريطانية على البحرين. ولذلك كان من الطبيعي إزاء ذلك أن تتحول  
الحركة الوطنية في البحرين إلى حركة سلمية فظهر ما عرف بالمتدى الإسلامي  
الذي كان هيئة أدبية في بدء نشأته، ولكنه تحول فيما بعد إلى هيئة سياسية وقد  
جاء في مقدمة قانونه التأسيسي أنه بالنظر إلى التطور العصري الحاصل في جميع  
أنحاء العالم وانتشار المعارف بومباي... اجتمع أهل الفكر وقرروا إنشاء ناد يضمهم  
ويجمع كلمتهم لتداول الآراء والأفكار والسعي لإحياء ما دثر من علومهم<sup>(٣)</sup>. وعلى  
الرغم من الاتجاه الإسلامي الواضح في تكوين هذا المتدى إلا أنه نص في مادته  
الثالثة على الأخذ من حضارة الشرق والغرب بمحاسنها جميعاً وترك ما فيها من  
مساوي<sup>(٤)</sup>.

### الآزمة الاقتصادية وتجدد الحركة الوطنية:

وقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية<sup>(٥)</sup>، وانخفاض موارد الدخل نتيجة  
الآزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في الثلاثينيات من هذا القرن،

C.O. 7277/1923 Vol. 3 Translation of a Petition sent on board R.I. Lawrence on 1st (1)  
November, 1923 to Colonel Trevor

Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India 4 th November (2)  
1923, F.O. 371/8942

(3) مجلة الكويت إصدار عبد العزيز الرشيد - المتدى الإسلامي في البحرين ج 1 مجلد 2 محرم ١٣٤٨.

(4) ترتيب على الآزمة الاقتصادية في البحرين زيادة الضرائب الجمركية إلى ٧,٥٪ وكانت الضرائب لا تزيد  
على ٥٪ بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة الإنجليزية مع البحرين الموقعة في عام ١٨٨٢.





وماتعها من اجتياح اللؤلؤ المصنع في اليابان لبعض بمدرات الخليج إلى  
إصرار كبير بالاقتصاد خاصة وأنه كان من الصعب التمييز بين اللؤلؤ  
الطبيعي واللؤلؤ الصناعي، حتى اقترح الشيخ حمد لدى الوكيل  
البريطاني أن نزداد العقوبة على من يدخلون اللؤلؤ المزرع بدلاً من مئة  
واحدة وغرامة ألفين روبية إلى خمس سنوات بالإضافة إلى الغرامة  
السابقة<sup>(١)</sup>.

ويمكننا أن نلخص فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى تدهور حرفة  
صيد اللؤلؤ التي كانت تعتمد عليها البحرين:

أولاً: الكساد العالمي في عام ١٩٣٠، فمنذ ذلك التاريخ بدأ كساد تجارة  
اللؤلؤ وما صاحبها من تدهور حرفة الصيد.

ثانياً: ظهور اللؤلؤ الصناعي الذي روجت له اليابان والذي بقل في  
تكاليفه وثلثه عن اللؤلؤ الطبيعي.

ثالثاً: كانت طبقة المهرجات في الهند من أكبر عملاء تجارة  
اللؤلؤ الطبيعي، ولكن القضاء على هذه الطبقة بعد استقلال الهند والباكستان في  
عام ١٩٤٧ حرم تجارة اللؤلؤ من أهم سوق لها.

رابعاً: اكتشاف النفط الذي وجه الغواصين إلى تفضيل العمل بشركات  
البترول حيث العمل الدائم والأجر الثابت والمخاطر الأقل<sup>(٢)</sup>.

وقد ترتب على الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٣٠ ثورة الغواصين في مايو  
١٩٣٢، حيث قاموا بمهاجمة مركز شرطة المنامة، ولكن الحكومة تمكنت من  
السيطرة على الموقف<sup>(٣)</sup>. كما تجددت الاشتباكات بين الشيعة والسنة في  
البحرين في عام ١٩٣٥، ووعد الشيخ حمد باتخاذ بعض الإجراءات

F.O. 371/16838/1933 Note by Mr. Belgrave, Financial Advisor to the Bahrain Govt. (١)  
on Bahrain Pearl Fisheries.

(٢) أحمد محمود صبحي البحرين ودعوى إيران ص ٨

F.O. 371/16838 Pearl-fishing Riots at Bahrain L.O. to F.O. 27th March. 1933 (٣)

لتحسين أوضاع الشيعة، وذلك بعد أن هددوا بمقاطعة انتخابات مجلس بلديهم  
المنامة<sup>(١)</sup>.

ولعل مما ساعد على وقوع تلك الاضطرابات الأخيرة عودة الدواسر إلى  
البحرين في عام ١٩٣٢؛ بالإضافة إلى وصول بعض المواطنين الشيعة من العراق.  
وكان من أبرزهم سيد صالح مهدي، الذي ألقى محاضرة في النادي الأدبي  
حمل فيها على الإنجليز حملة شديدة<sup>(٢)</sup>. وفي ديسمبر ١٩٣٢ توفي الشيخ  
عيسى بن خليفة، وعلى الرغم من أن الشيخ حمد كان يمارس سلطاته  
كحاكم فعلي للبحرين بعد عزل أبيه في عام ١٩٢٣ إلا أنه احتفل به كحاكم  
للبحرين بعد شهرين من وفاة أبيه.

وعلى الرغم من تشديد بريطانيا قبضتها على البحرين، وخاصة بعد  
تأسيس قاعدة عسكرية بها على الطراز الحديث في عام ١٩٣٥، فقد حدثت  
انتفاضة وطنية في عام ١٩٣٨. وقد قامت هذه الانتفاضة نتيجة ما كانت تبثه  
صحف وإذاعات العراق من تشديد بالمركز البريطاني في الخليج، كما كان  
لإنشاء المجلس التشريعي في الكويت في عام ١٩٣٨ أثر كبير في مطالبة  
الوطنيين بإنشاء مجلس على غرارها في البحرين، بالإضافة إلى مجالس  
وطنية للمعدل والمعارف ونقابات العمال. كما عبر الوطنيون في انتفاضتهم  
عن استيائهم من شركة نفط البحرين لتجاهلها العمال الوطنيين وتفضيل  
الأجانب عليهم وإتاحتها لهم فرصا أكبر للعمل. وقد بادرت السلطات  
البريطانية بالقبض على زعماء هذه الحركة ونفت الكثيرين منهم، ولكن بعضهم  
التجأ إلى البصرة حيث كونوا بالاشتراك مع الكويتيين اللاجئين في  
العراق ما عرف باسم اتحاد عرب الخليج<sup>(٣)</sup>. على أنه كان لنشوب  
الحرب العالمية الثانية أثر كبير في فصح هذه الحركة. وبنهاية الحرب

F.O. 371/18911 Bahrain Intelligence Report, 1935 (١)

F.O. 371/16838 Annual Report, 1933 (٢)

(٣) أحمد محمود صبحي: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣



عاد النفوذ البريطاني يوطد مركزه من جديد وخاصة بعد نقل المقمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين التي أصبحت منذ عام ١٩٤٦ قاعدة الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج بأسرها<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في فترة ما بين الحربين العالميتين في السيطرة على مقدرات البحرين، إلا أنها كانت في حاجة شديدة إلى تأكيد مركزها وذلك بمواجهتها للقوى التي نازعتها النفوذ في البحرين<sup>(٢)</sup>، وهذه القوى يمكن إيرادها في دول إقليمية محيطة بالبحرين، كالدولة السعودية وإيران، أو قوى خارجية تمثلت في نفوذ أمريكي وروسي، بالإضافة إلى نشاطات أجنبية أخرى.

### النشاط السعودي في البحرين:

كان ابن سعود قد عين وكيلاً تجارياً له في البحرين في خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت ظروف الحرب لا تلفت النظر إلى ما تسير عليه العلاقات بين ابن سعود وشيخ البحرين، ولكن في نهاية الحرب أخذ ابن سعود يبدى اهتمامه الزائد بالبحرين. وفي عام ١٩١٩ وجد الوكيل البريطاني أنه من الضروري الضغط على الشيخ عيسى حتى يحل الموقف الذي بات متازماً بين الأميرين، والنتائج عن فرض الشيخ ضرائب جمركية على البضائع العابرة من البحرين إلى موانئ ابن سعود في الإحساء. كما كان الشيخ عيسى يحاول استغلال الخلافات التي نشبت بين الشريف حسين وعبد العزيز بن سعود<sup>(٣)</sup>. وفي يولية عام ١٩٢٠ أكد الوكيل البريطاني في البحرين بأن الشيخ سالم حاكم الكويت يوالى الاتصال بالشيخ عيسى حاكم البحرين بهدف أن يستميله إلى جانبه في الصراع الذي قام بينه وبين ابن سعود؛ على أن هذه الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة إيجابية<sup>(٤)</sup>، ولكن وضح منها أن شيخ الكويت كان يشبه في ابن سعود، ولا يترك له فرصة للتدخل في شئون البحرين.

(١) صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٢٦٣.

(٢) سنخض الفصل التالي للنفوذ الإيراني في البحرين.

(٣) F.O. 371/5062 Agency, Bahrain to Civil Commissioner, Bagdad, 27th March, 1902

(٤) B. 396, Memo. on Bahrain 1908 - 1928

وفي عام ١٩٢٢ بدأ النفوذ السعودي يظهر في البحرين بشكل ملموس، وقد علق الوكيل البريطاني على ذلك بقوله: إن ابن سعود يعتمد إلى المداخلة في شئون البحرين، وأن من صالحه استمرار الإدارة التقليدية في الإمارة لأن ذلك سيمكّنه من إبرام محالفات مع القبائل النائرة ضد الشيخ عيسى<sup>(١)</sup>. وفي خلال الأزمة التي نشبت بين بريطانيا والشيخ عيسى والتي انتهت بعزله وتولية ابنه حمد في عام ١٩٢٣، ظهر النفوذ السعودي واضحا، إذ غادرت قبائل الدواسر - وهي قبائل نجدية - البحرين بتحريض من ابن سعود حيث ألقاها في إحدى مقاطعاته في القطيف. كما ظهر أن القصبي - وكيل ابن سعود في البحرين - كان مسئولا عن إثارة الاضطرابات التي نشبت بين الشيعة والسنة في سوق المنامة في مايو ١٩٢٣<sup>(٢)</sup>، واستندادها إلى جميع أنحاء البحرين. وقد بدأت الاضطرابات بتزاع بين فارس وعجمي، ثم لم تلبث أن تطورت إلى نزاع بين النجديين والفرس. وعلى الرغم من أن وكيل ابن سعود اعترف بمسؤوليته وأبدى استعدادا لدفع تعويض عاجل إلا أن بريطانيا انتهزت هذه الفرصة للمضغط على ابن سعود بهدف إقصاء وكيله من البحرين. ومن أجل هذه الغاية وصل الكولونيل تريفور، المقيم البريطاني في الخليج، إلى البحرين للتحقيق في هذه الاضطرابات، واستدعى القصبي وسلمه رسالة إلى ابن سعود شرح فيها الأحداث التي وقعت وحمل القصبي مسؤولية إثارة الفوضى، وطلب من ابن سعود ألا يرسل وكبلا إلى البحرين دون استشارة الحكومة البريطانية عن مدى قبولها الوكيل من عدمه<sup>(٣)</sup>. كما تذرع المقيم البريطاني بما قام به الفرس من تقديم شكاواهم إلى الحكومة الإيرانية، باعتبار ما قد يتجسم عن ذلك من تدخل إيراني سافر مالم تبادر الحكومة البريطانية بوقف النفوذ السعودي، وتذكير ابن سعود أنه ليس له حق المداخلة في شئون البحرين بحكم التزامه مع الحكومة البريطانية. كما اقترح المقيم

Ibid. (١)

F.O. 371/8941 Political Resident to Sultan Nejd 18th May, 1923 (٢)

F.O. 371/891 Papers Submitted to I.O. May 11th, 1923. (٣)





البريطاني في الخليج في رسالة إلى حكومة الهند ضرورة القبض على القصبي، وترحيله إلى الكويت وتسليمه إلى وكيل ابن سعود التجاري هناك، لأن الخطر الحقيقي في البحرين يأتي من القبائل الموالية لابن سعود، وأن النفوذ السعودي في البحرين سيفقد عقبه كؤود أمام ما ستقوم به الحكومة البريطانية من إدخال الإصلاح. ولما كانت الإصلاحات البريطانية ستواجه بمعارضة شنيعة لذلك كان لا بد قبل الإقدام عليها من تخليص البحرين من نفوذ القبائل الشنيعة التي نجد تأييدا من ابن سعود<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود انتهز فرصة وقوع الاضطرابات في البحرين لتشجيع القبائل التابعة له من الإخوان في الإغارة على البحرين، ولكنهم ووجهوا بمقاومة شديدة، وكان مما ساعد على خطورة الموقف وصول ابن سعود إلى الهفوف ليكون على مقربة من تطور الأحداث<sup>(٢)</sup>. وقد أرسل المقيم البريطاني من جانبه رسالة إلى ابن سعود أبلغه فيها أن وكيله سبب اضطرابا في البحرين وأنه مشغول عن إراقة الدماء التي وقعت هناك. كما أرسل المقيم إنذارا إلى الدواسر في البحرين الذين انتهزوا فرصة الاضطرابات وهاجموا قرية عالي التي يسكنها كثير من الشيعة.

وتستدل بعض المصادر الإيرانية<sup>(٣)</sup> على الأحداث التي وقعت بين أهالي قرية عالي وبين أهالي قرية البديع، على أنها كانت صراعات عنصرية بين الفرس والعرب. والحقيقة أن هذه الصراعات قد تكررت كثيرا ليس باعتبارها صراعات عنصرية، وإنما باعتبارها صراعات مذهبية لأن سكان عالي من الشيعة، وقد تعرضوا في هذه المناسبة لاعتداءات الدواسر. ومن المؤكد أن ذلك كان بشحريض من ابن سعود، كما كثرت اعتداءات الدواسر أيضا على البحارنة خلال موسم صيد اللؤلؤ<sup>(٤)</sup>. وكانت الأسلحة والذخائر تصل إليهم من القطيف والعقير. وتشير التقارير البريطانية بصدد ذلك أن ابن سعود أمر باتخاذ

F.O. 371/7941 Knox to Govt. of India No 1072 May, 1923. (١)

Ibid. (٢)

(٣) انظر بعد ذلك عباس الفاروقى: جزيرة البحرين. وتحليل أحمد محمود صبيح تلك الحوادث في كتابه: البحرين ودعوى إيران من ٢٣١.

F.O. 371/982 Knox to F.O. 11th June, 1938 see also Memo. No. 80 dated 19th June, 1923 Attack on Ali by DowasirTribe. (٤)



وسائل القمع ضد شيعة القطيف الذين كانت تربطهم عرى الصداقة والتحالف مع شيعة البحرين<sup>(١)</sup>.

وحينما أخذت الحكومة البريطانية تفرض سيطرتها على البحرين بدعوى إدخال الإصلاح بها وإحلال الإدارة الحديثة بدلا من الإدارة التقليدية، بادر أحمد الدواسر زعيم قبيلة الدواسر، بتحريض من ابن سعود، بمغادرة البحرين، بعد أن خصص ابن سعود له ولقبيلته ملاجئ في القطيف على مقربة من الجبل، وكان ابن سعود يأمل في استغلال الدواسر للتدخل في شئون البحرين، وبالفعل غادر الدواسر البحرين في نوفمبر ١٩٢٣ رغم تحذير نويس المقيم البريطاني في الخليج لرؤسائهم بمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم<sup>(٢)</sup>، كما أرسل نويس رسالة إلى ابن سعود يشير فيها إلى الأعمال التي ارتكبوها في البحرين ويحذره من استقبالهم إذ من المحتمل أن يتخذوا من مقاطعاته في الإحساء قواعد للتآمر ضد شيخ البحرين الذي تربطه بالحكومة البريطانية صداقة وطيدة<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية استطاعت السيطرة على الموقف، إلا أن ابن سعود وقف موقفا متصلبا من الحكومة البريطانية وأصر على ضرورة إيفاد وكيله إلى البحرين، واضطرت بريطانيا أن توافق على ذلك بشرط أن يقتصر نشاطه على الشئون التجارية البحتة دون أي مداخل في شئون البحرين الإدارية أو السياسية<sup>(٤)</sup>. كما احتج ابن سعود من ناحيته على الاضطرابات التي وقعت في البحرين والتي ترتب عليها تعرض رعاياه النجديين إلى اعتداءات من قبل الفرس<sup>(٥)</sup>، كما دافع في رسالة أخرى عن وكيله وأبلى أسفه لتحصيل بريطانيا المسؤولية له مؤكدا أن هناك مؤامرة تدبر ضد الرعايا النجديين، وأن شرطة البحرين من الفرس، ولما كان من المفروض ألا تتحيز قوات الشرطة لأي طرف إلا أنها

C.O.727/Vol. 5 Residency to Devonshire Secretary of State for Colonies 25th (١) August, 1923.

F.O.371/8942 Resident to F.O. 11th November, 1923 (٢)

F.O. 371/8942 L.O. to under Secretary F.O. November, 1923. Exodus of the Dowa- (٣) sir Tribe.

B. 396 Memo. on Bahrein 1908-1928 (٤)

C.O. 727,5,1923 ٢٢ مايو ١٩٢٣، ١٣٤١، ٥ شوال (٥) رسالة من ابن سعود إلى الكولونيل نويس





استخدمت الأسلحة الحكومية ضد النجديين. كما اتهم عبد العزيز بن سعود الماجور دلي الوكيل البريطاني في البحرين بتحيزه ضد النجديين، وأكد أن تصرفاته السيئة هي المسئولة عن الصدام الذي وقع بينه وبين القصيبي وكيله في البحرين<sup>(١)</sup>.

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية ترى أن لديها الكثير من الوسائل المادية للضغط على ابن سعود، فعلى الرغم من أن مساعدتها السنوية له قد أوقفت في عام ١٩٢٤ إلا أن في إمكان الحكومة البريطانية تحديد البضائع الواردة إلى نجد من العراق والهند، وأنه من الضروري تطبيق هذه السياسة - التي قد تؤدي إلى خنق ابن سعود اقتصاديا - وذلك في حالة تجاهله للمادة السادسة من المعاهدة المعقودة بينه وبين بريطانيا في عام ١٩١٥، والتي كانت تنص على عدم تداخله في شئون البحرين أو غيرها من الإمارات التي تربطها ببريطانيا علاقات أو معاهدات خاصة<sup>(٢)</sup>. ولكن وزارة الهند كان لها رأي آخر مختلف عن رأي وزارة المستعمرات البريطانية التي رأت أن تدخل ابن سعود في شئون البحرين، متهزا فرصة الاضطرابات الداخلية؛ واستغلاله للخلافات بين الدواسر وشيعة البحرين، إنما يرجع أساسا إلى تأزمه المالي وحاجته إلى المال. وقد يكون حل الموقف بالنسبة لابن سعود هو إطلاق ميناء له على الخليج، وكان قد اقترح ذلك بنفسه في عام ١٩٢٠، ولذلك كان من رأي وزارة الهند أن ابن سعود لن يكف عن خططه الهجومية بالنسبة للبحرين والكويت، ما لم يحصل على ميناء حيوي خاص به في الخليج، وأن أية وسائل تتخذها الحكومة البريطانية لمواجهة نشاطه في البحرين لن تؤدي إلا إلى زيادة في اضمحلال علاقاتها به. ولذلك رأت حكومة الهند أن تخطر شركات البواخر البريطانية بائخاذ ميناء القطيف مركزا لها، والمساهمة في إنعاش موانئه الأخرى من الناحية الاقتصادية. وعلى الرغم من

(١) المصدر السابق.

F.O. 371/8942 Resident, Bushire to Secretary of State for Colonies 9th November, 1923. (٢)

أن ذلك قد يؤثر على اقتصاديات البحرين والكويت إلا أن توثيق العلاقة البريطانية بأبن سعود كان يتطلب منها التضحية بمصالح هاتين الإمارتين إلى حد كبير<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٢٤ أذاع الدواسر من ملجئهم في الدمام بأن ابن سعود أخبر زعماءهم بأنه لن يسمح بمصادرة ممتلكاتهم أو بيعها، وأنه سيعمل على إعادتهم إلى البحرين من جديد<sup>(٢)</sup>. وقد دفع ذلك بالمقيم البريطاني، الكولونيل تريפור، أن يبعث برسالة إلى ابن سعود يطلعه فيها على ما يقوم به الدواسر من مؤامرات في الدمام كما ذكر له « بأن الحكومة البريطانية وجدت أنه من الضروري بالنسبة للإدارة السيئة في البحرين، ولازدياد عمر الشيخ عيسى بن خليفة أن تحمل الشيخ حمد بدلا منه ليأخذ دورا إيجابيا في حكومة البحرين تحت المشورة البريطانية، ولكن هناك من القبائل التي استفادت من النظام السابق حيث أخذت تعترض على التغييرات التي حدثت في البحرين، وأعلنت أنها سترحل عن الإمارة. وقد أبلغ الوكيل البريطاني الكولونيل نوكنس زعماء هذه القبائل أنهم إذا رغبوا في مغادرة البحرين فإنه سيسمح لهم بذلك شرط أن يتفهموا جيدا بأن ممتلكاتهم ستصادر، وبهذا الشرط غادر الدواسر البحرين واستقروا في الدمام. وقد علمت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن بعض رؤساء هذه القبائل أجروا اتصالات معكم وأخذوا يشيعون أنكم وعدتوهم بأن ممتلكاتهم لن تباع أو تصادر وأنكم تؤيدونهم في العودة مما شجعهم على التهديد بغزو البحرين<sup>(٣)</sup>. ونجد في رسالة تريפור إعادة تذكير ابن سعود بالمادة السادسة من معاهدة ١٩١٥ التي تنص على عدم مداخلته في الشؤون الداخلية للإمارات العربية الواقعة على شواطئ الخليج ومن بينها البحرين. وأخيرا يطلب تريפור في رسالته إلى ابن سعود تحقيق أمرين:

C.O. 727/7 Vol. 3 Nejd influence in Kuwait & Bahrein Minutes L.O 20th Decem- (١)  
ber, 1923

C.O. 727/ Vol. 8 British Residency to His Majesty's Principal Secretary of State for (٢)  
Colonies 22nd Feb. 1924





أولهما : أن يعمل كل ما في وسعه بالأيسر الدواسر استخدام مقاطعاته في الدمام أو يتخذوا منها قواعد للإغارة على البحرين، أما إذا حدث ذلك فإنه سيعد مسئولاً مسئولية مباشرة.

وثانيهما : أن يقوم ابن سعود بترحيل الدواسر من الدمام إلى الجبيل وذلك لقرب الدمام من البحرين، مما يتعذر معه إيقاف غارة مفاجئة قد يقومون بها<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر أن ابن سعود استجاب إلى نصيحة بريطانيا، ولعل ذلك يرجع في تقديرنا نتيجة الشكايات الداخلية التي بدأ يتعرض لها، والتي نجمت عن اختلافه مع زعماء الإخوان وشعوره بالحاجة إلى التأييد البريطاني، ولذلك بدأ يتخاذل عن قضية الدواسر، وأخذ يعمل بنصيحة تريفور له على إسكانهم في الجبيل، وبالتالي إبعادهم عن البحرين<sup>(٢)</sup>. وبالفعل انتقل الدواسر إلى المناطق الداخلية من الأحساء، ولكن الملاحظ أنهم خضعوا نتيجة لذلك لسيطرة ابن سعود، ويبدو أنهم عانوا الكثير من المتاعب الأمر الذي دفعهم للمطالبة بالعودة إلى البحرين في عام ١٩٢٧ بعد أن أعلنوا عن استعدادهم لدفع المفروض عليهم من ضرائب منذ خروجهم من البحرين في عام ١٩٢٣، وقد وافقت الحكومة البريطانية على عودتهم بشروط منها أن يعودوا كمواطنين عاديين، يستردون ممتلكاتهم ويدفعون ما عليهم<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن هناك ما تخشى منه الحكومة البريطانية من جراء عودة الدواسر إلى البحرين بعد أن تمكنت من فرض سيطرتها على الإمارة. وعلى الرغم من أن الدواسر استردوا بعض ممتلكاتهم في النامة والبديع، إلا أن بلجراف المستشار البريطاني لحكومة البحرين، احتجز كثيراً من ممتلكاتهم وكان ذلك بمثابة عقاب عن

C.O. 727/ Vol. 8/ 1924 Translation of a letter from Colonel Trevor, Political Resident in Persian Gulf to H.H. The Sultan of Nejd 14th Feb, 1924. (١)

C.O. 727 Vol. 8 British Resident to His Majesty's Principal Secretary of State for Colonies 22nd Feb, 1924. (٢)

F.O. 371/12247 Resident Haworth to Foreign Secretary to the Govt. of India 1st May, 1927. (٣)

ممثلاتهم المباشرة إزاء ما ارتكبوه من أعمال أدت إلى مغادرتهم للبحرين، بالإضافة إلى أن التسامح معهم كان يعنى فى تقديره الأذعان لابن سعود<sup>(١)</sup>، وذلك بعد أن اتضح أن الدواسر على الرغم من أنهم قد عانوا بعض الضغوط من قبل ابن سعود أثناء إقامتهم فى بلاده، فإنهم يبدون الآن مؤيدين من قبله<sup>(٢)</sup>.

ولم تتر مشكلات تذكر بين عبد العزيز بن سعود والبحرين فى الفترة التالية إلا فيما يختص بالخلافات الاقتصادية بين البلدين، والناجمة عن إصرار شيوخ البحرين على فرض ضرائب على تجارة الترانزيت الذهبية من البحرين إلى موانئ نجد والإحساء، ورفض حكومة البحرين إعفاء حاجيات الملك الشخصية من هذه الضرائب، حتى هدد فؤاد حمزة - القائم بأعمال وزارة الخارجية السعودية - الوزير البريطاني المفوض فى جدة المستر رندل Rendel بأن حكومته تفكر جددا فى إنشاء ميناء فى رأس التنورة، مما قد يعرض البحرين لخسائر فادحة عقابا لها على رفض السماح بامتيازات بسيطة للملك السعودى<sup>(٣)</sup>. كما قدم الملك عبد العزيز إلى الكولونيل يسكو المقيم البريطانى فى الخليج عدة اقتراحات تناول تخفيض قيمة رسوم التأشيرات التى تفرض على التجديدين المنجهين إلى موانئ الكويت والبحرين، أو المغادرين لها بحيث لا تتجاوز أنة واحدة فى الدخول ونصف قرش أميرى فى الخروج، على أن تكون المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الكويت والبحرين الذين يدخلون أو يغادرون الموانئ السعودية فى الخليج. كما اقترح ابن سعود توثيقا للعلاقات بينه وبين البحرين إيجاد مواصلات لا سلكية بين البحرين والرياض، بالإضافة إلى عقد معاهدة اقتصادية واتفاقية لتبادل تسليم المجرمين<sup>(٤)</sup>. كما كرر

F.O. 371/12247 Advisor to the Govt. of Bahrein to the Political Agent 20th Shawal, (١) 1334

Ibid. (٢)

F.O. 371/16619 Note of interview with Fuad Hamza Aet Hedjazi - Nejdî Minister for Foreign Affairs by G.W. Rendel 11th May 1932 (٣)

F.O. 371/16019 Bin Saud to Biscue 29th January, 1932. (٤)





ابن سعود مطالبه السابق في إيجاد تمثيل قنصلي مع البحرين، ولكن الحكومة البريطانية تمسكت بموقفها بأن الأمر حساس للغاية بالنسبة لإيران التي لم تكف عن ادعاءاتها على البحرين، وأنه إذا أصبح للسعودية تمثيل في البحرين فإن إيران ستطالب بذلك أيضا، وخاصة أن عدد الإيرانيين في البحرين كان يفوق بكثير عدد النجديين<sup>(١)</sup>. ويتبغى أن نضيف أيضا أن معاهدة جدة الموقعة بين عبد العزيز وبريطانيا في عام ١٩٢٧ كان لها أثر كبير في العلاقات السلمية بين ابن سعود والبحرين. ومما يذكر أن المشروع البريطاني للمعاهدة كان ينص على عدم تدخل ابن سعود في الشؤون الداخلية لإمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية، ولكن ابن سعود رفض هذا المشروع لأنه - على حد قوله - مناف للكرامة العربية. ولذلك صيغت المادة بشكل جديد حيث جاء فيها «أن يحتفظ ابن سعود بعلاقات سلمية مع حكام البحرين وقطر والكويت»<sup>(٢)</sup>.

وفي مارس ١٩٣٥ تمهد السيل لعقد اجتماع في البحرين بين الممثلين السعوديين والبحرينيين. وفي ذلك الاجتماع طالب الممثلون السعوديون بأن يعامل الملك عبد العزيز معاملة خاصة، وذلك بإعفاءه من ضرائب الترانزيت. وأن تلغى هذه الضرائب يرمتها على البضائع التي تنقل مباشرة إلى الموانئ السعودية، أما التي تنزل إلى البر ويعاد تصديرها فتتقصر الضرائب المفروضة عليها إلى ما لا يزيد عن ٢٪ من قيمتها.

وقد وافق ممثلو البحرين على إعفاء البضائع حتى لاكتين من الروبيات سنويا، بشرط أن تكون هذه البضائع خاصة بابن سعود وعلى أن تأخذ حكومة البحرين علما مبقا من الحكومة السعودية بأن هذه البضائع تخص الملك شخصا. ولكن لم يلبث أن عدل عن هذا الاتجاه حينما أبلغ الممثلون السعوديون أن الملك لا يرغب في الحصول على امتياز شخصي من حكومة البحرين، وبدلا من ذلك فهو يرى تخفيضا نسبيا في ضرائب الترانزيت عما هي عليه في الوقت الحالي، وأن

F.O. 371/16019 Biscoe to C.O. April 27th. 1932. (١)

B. 437. Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with (٢)  
Eastern Arabia & British Govt. 1900-1934 by Laithwaite L.O. 1 st Sept. 1934

يؤخذ بنظام المائفت بالنسبة للبضائع المتجهة إلى الموانئ السعودية في الإحصاء<sup>(١)</sup>.

وقد مهدت اجتماعات البحرين إلى تبادل مذكرات رسمية حول المشكلات الاقتصادية بين وزير خارجية المملكة العربية السعودية وبين المفوض البريطاني في جدة. واعتبرت هذه المذكرات بمثابة اتفاقية بين البحرين وبين المملكة العربية السعودية وقد نصت على ما يأتي:

أولاً: لا تفرض أية رسوم على البضائع التي تشحن إلى الموانئ السعودية أو منها في البواخر التي ترسو في البحرين وذلك حينما يكون القصد من هذه البضائع هو أخذها رأساً إلى الجهة المرسل إليها البواخر، وليس إنزالها في البحرين لإعادة تصديرها.

ثانياً: أن يستمر فرض ٢٪ بنسبة القيمة على البضائع التي ترسل إلى السعودية أو التي تصدر من الموانئ السعودية وتنزل في البحرين لإعادة تصديرها.

ثالثاً: يفرض على البضائع التي ترسل إلى الموانئ التابعة للبلاد السعودية أو التي تصدر منها وتنقل إلى بواخر أخرى - أي التي يجري شحنها أو تغريفها رأساً من المراكب والسنايك إلى المراكب والسنايك الراسية في البحرين بدون إنزالها إلى البر - رسم مقيم واحد وثلاثة أرباع في المائة بالنسبة إلى القيمة.

رابعاً: لا تطلب الحكومة السعودية أي إعفاء من الرسوم المذكورة على البضائع التي ترسل إلى جلالة ملك المملكة العربية السعودية أو لحكومته.

خامساً: يفرض على التمر الذي يرد إلى البحرين من الموانئ السعودية رسم جمركي لا يزيد عن ٥٪ بالنسبة إلى القيمة.

F.O. 371/18911 Intelligence Report of The Political Agent, Bahrain, for the Period (١) 15th - 31 st March, 1935.





سادساً: تصدر حكومة البحرين منافيسات لجميع المراكب التي تسافر من البحرين إلى الموانئ السعودية، كذلك تصدر الحكومة السعودية منافيسات لجميع المراكب التي تسافر إلى البحرين.

سابعاً: إذا كانت الأحوال الاقتصادية في وقت ما، حسبما تراه الحكومة السعودية أو حكومة البحرين، تستلزم إعادة النظر في التوصيات الميئة في الفترات السابقة، فعلى الحكومة التي ترغب في تعديلها أن تخبر الحكومة الأخرى بواسطة المقيم السياسي، وإن لم تتمكن الحكومتان من الوصول إلى اتفاق على هذا التعديل فيكون مباحاً لكل من الحكومتين أن تنهى الاتفاقية الحاضرة بإعطاء إعلان لمدة ستة أشهر من عزمها على إجراء ذلك<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن نشر هذه الاتفاقية أدى إلى احتجاج الحكومة الإيرانية، إذ كتب الشيخ يوسف ياسين بصدده ذلك إلى المفوضية البريطانية في جدة بأن الحكومة السعودية تلقت من السفير الإيراني في القاهرة مذكرة تتضمن احتجاجاً رسمياً من حكومته ضد هذه الاتفاقية باعتبارها بمثابة انتهاك لحقوقها في البحرين، كما أرسلت نسخة من هذه المذكرة إلى السفارة البريطانية في طهران.

وأعدت الحكومة السعودية مشروع رد على الاحتجاج الإيراني قدمه الشيخ يوسف ياسين إلى المفوضية البريطانية في جدة جاء فيه «إن حكومة المملكة العربية السعودية ليس لها علم بحقوق إيران في البحرين. وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها مذكرة تحسوى على ادعاء من هذا النوع. وعلى الرغم من أن البحرين كانت تابعة في الماضي إلى أجداد الملك عبد العزيز بن سعود فإن الحكومة السعودية اعترفت بالشيخ حمد بن عيسى كأمر على البحرين، وأبرمت اتفاقيتها مع البحرين، وهي آخذة في اعتبارها أن حاكمها هو الشيخ حمد بن عيسى».

(١) F.O. 371/20055

نظر رسالة من المفوضية البريطانية بجدة إلى وزير الخارجية السعودية في ١٦ نوفمبر ١٩٣٥.



ومن الطريف أن المفوضية البريطانية حين أرسلت مشروع الرد السعودي إلى السير أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية لاستطلاع الرأي، أبدت وزارة الخارجية البريطانية ملاحظاتها على مشروع الرد المقترح، ويبدو من هذه الملاحظات أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ادعاء سعوديا على البحرين إذ طلبت وزارة الخارجية البريطانية أن يتضمن الرد أن الحكومة البريطانية مثلت البحرين في هذه الاتفاقية، كما طلبت أن يشار إلى حاكم البحرين بلقب شيخ، إذ يخشى أن تستغل السعودية لقب أمير باعتباره تابعاً للملك السعودي<sup>(١)</sup>، وبذلك تتعرض بريطانيا لادعاءات سعودية بديلة للإدعاءات الإيرانية التي بدا أن بريطانيا قد كسبت جولاتها فيها خلال عرض هذه المشكلة على عصبة الأمم فيما بين سنتي ١٩٢٧ و١٩٣٤<sup>(٢)</sup>.

### النفوذ الأمريكي في البحرين:

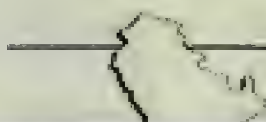
ظهر النفوذ الأمريكي واضحاً في البحرين باتخاذ البعثة العربية الأمريكية البحرين مركزاً لها في الخليج العربي، وعلى الرغم مما بدا من أن نشاط البعثة كان منحصرًا في المجالات الطبية والتعليمية، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأنظمة الجديدة التي فرضتها بريطانيا على البحرين، والتي ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة وإدخال كثير من الموظفين الإنجليز في الإدارات الحكومية. ولا شك أن هذه الإجراءات قللت إلى حد كبير من نفوذ البعثة. وقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية رياطات وثيقة مع سكان البحرين، وكثير من أعضاء البعثة كانوا وكلاء لبعض الشركات الأمريكية، كما أن إنشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من عام ١٩١٩ قلل كثيراً من أهمية مدارس البعثة حتى لم يعد هناك في المدارس التابعة لها أطفال مسلمون، والفلبيل المتبقي كانوا من أطفال اليهود.

وقد أسست البعثة الأمريكية مستشفى للرجال والنساء أطلق عليه اسم Mason Memorial Hospital، وفي عام ١٩٣٤ تكفلت شركة نفط البحرين

(١) F.O. 371/20055

مذكرة من المفوضية البريطانية في جدة إلى أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في ١٣/٧/١٩٣٦ ورد وزارة الخارجية البريطانية.

Ibid. (٢)





بنفقات إنشاء جناح جديد به<sup>(١)</sup>. وكان التعليم يتم في مدارس البعثة بالمجان، ولكن العلاج كان يتقاضى عليه في بعض الأحيان نفقات كبيرة بالنسبة للأثرياء. وقبل أن توضع قيود خاصة بجوازات السفر إلى البحرين كان الفرس يأتون من بعض الأقاليم الإيرانية للعلاج في المستشفى الأمريكي في البحرين.

على أن البعثة الأمريكية لم تنجح في مجالها التبشيري على الرغم من الطرق الكثيرة التي كانت تتوسل بها من أجل ذلك، إذ كانت تقيم صلاة قبل تقديم العلاج إلى المرضى، وإذا لم يحضر المريض الصلاة فلا يأخذ دواء! وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها، فقاضي الشيعة كان صديقا لأعضائها، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها، ولكن الشعور الإسلامي العام قضى على كل أمل للبعثة في تحقيق أغراضها التبشيرية<sup>(٢)</sup>.

### النشاط الروسي في البحرين:

بدأ النشاط الروسي يظهر في البحرين في عام ١٩٢٩ على شكل تجارى، إذ اتجهت شركة الشرق الروسية إلى فتح وكالة لها في البحرين. وكان لهذه الشركة اتصالات تجارية ببعض موانئ الخليج في البصرة وبوشهر، ولكن بريطانيا رأت ضرورة إسناد وكالة الشركة في البحرين إلى شخص تثق به حتى لا تتخذ الوكالة التجارية وسيلة لإدخال الدعاية الشيوعية إلى البحرين<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية أخرى اتجهت بريطانيا إلى الشيخ حمد بن عيسى طالبة منه أن يصدر إعلانا بتوقيعه يتضمن معارضته للتعامل التجارى مع روسيا باعتبار أن ذلك التعامل يمكن أن يحدث إضرارا بالتجار المحليين الذين سيتأثرون من منافسة البضائع الروسية، وفضلا عن ذلك فإنه ينبغي أن يثبت أنه يشارك رعاياه في عدم التعاطف مع أناس لا تربطهم بهم ولاءات دينية موثوق بها، وأن يقتدى في ذلك بابن سعود الذي منع الروس من إنزال بضائعهم في جدة<sup>(٤)</sup>. وبالفعل أصدر

F.O. 371/1781? Intelligence Summary for the Period 16-31 st January, 1934 (١)

Belgrave to Resident 22 nd November, 1929 (٢)

F.O.B. 15.2.1.73 Russian Activities in Persian Gulf, British Consulate Shiraz to Political Agent, Bahrain 27th August, 1928. (٣)

R.15.2.1.73 Prior to Political Agent, Bahrain, 18th September, 1929. (٤)



الشيخ حمد بن عيسى إعلاناً في نوفمبر ١٩٢٩ منع فيه إستقبال السفن الروسية في موانئ بلاده، كما تضمن الإعلان تعليمات إلى السلطات الجمركية والشرطة بعدم تفريغ بضائع السفن الروسية وعدم السماح لأى شخص بها من النزول إلى بلاده<sup>(١)</sup>. والجدير بالذكر أن المقيم البريطانى فى الخليج طلب من الوكيل السياسى فى البحرين ألا يكون التعامل مع روسيا بتوقيع بلجراف، وإنما بتوقيع الشيخ حمد، وأن يصدر الإعلان باللغة العربية بأعداد قليلة للتوزيع المحلى على التجار والجهات المعنية، مما يفهم منه أن بريطانيا كانت تعتمد التخفى وراء شيخ البحرين فى معارضتها للنشاط الروسى وحرصها على عدم المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى<sup>(٢)</sup>.

### النشاط الألمانى فى البحرين:

كان لألمانيا نشاطات تجارية فى البحرين منذ أواخر القرن الماضى، وقد ظهر ذلك النشاط واضحاً بتأسيس شركة الونكههاوس التى صفت أعمالها بنشوب الحرب العالمية الأولى. وفى أعقاب الحرب ظهر نشاط تجارى ألمانى فى البحرين، إذ افتتح خط بواخر الهنسا وامتد بخدماته الملاحية إلى البحرين<sup>(٣)</sup>. كذلك حاولت إحدى الشركات الألمانية التجارية وهى شركة أندوتش Undeutch فتح وكالة لها فى البحرين لتجارة الأصداغ، ولكن بريطانيا أوعزت لشيخ البحرين أن يصر على أن يكون جميع موظفى الوكالة من الرعايا البريطانيين أو من سكان البحرين وبالفعل صدر إعلان من الشيخ نص فيه أنه لا يعارض فى فتح وكالة فى البحرين لشركة أندوتش «إنما لا نفتكر بأنه يرغب فى سكنى أشخاص من أمم أجنبية أخرى فى البحرين فى الوقت الحاضر، لهذا نسمح لهذا الفرع بالفتح بشرط أن يكون جميع مديريه وموظفيه من رعايا البحرين أو بريطانيه»<sup>(٤)</sup>.

R,15,2,1,73: Russian Activities in Persian Gulf. Advisor to Political Agent 19th No. (١) vember, 1929.

Ibid., Residency to Agency, 30th December 1929. (٢)

F.O. 371/17817 Diary 1 st March to 15- 3-1934. (٣)

R,15,2,9,41 German Trade Activities in Persian Gulf (Secret). (٤)





وفيما يبدو أن ألمانيا اتجهت إلى استغلال صلاتها التجارية بالبحرين عند اقتراب بوادر الحرب العالمية الثانية، وكانت ألمانيا تتخذ من المفوضية التابعة لها في بغداد مركزاً للحركة المضادة للتنفوذ البريطاني في الخليج العربي، ولذلك رفضت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٩ طلباً تقدمت به المفوضية الألمانية في بغداد، لمنع بعض الألمان من التجار والصحفيين تأشيرات دخول للكويت والبحرين، بحجة دراسة أحوال السوق والمتطلبات التجارية<sup>(١)</sup>. وكان دافعها إلى ذلك ما تقوم به المفوضية الألمانية من التأثير على إذاعة بغداد في شن حرب الدعاية ضد الوجود الإنجليزي في الكويت والبحرين. واقترح الوكيل البريطاني في البحرين لدى السفير البريطاني في بغداد أن يرسل إلى المفوضية الألمانية التقرير السنوي التجاري عن البحرين، إذا ما كان الغرض مجرد استطلاع تجاري فقط<sup>(٢)</sup>.

### النشاط الياباني في البحرين:

كذلك ظهر نشاط ياباني في البحرين في فترة ما بين الحربين العالميتين إذ تأسست كثير من الوكالات التجارية اليابانية، وكانت الشركة اليابانية الفارسية هي أهم الشركات العاملة في البحرين، وقد أسندت وكالة هذه الشركة إلى يوسف كانو، وهو أحد أثرياء البحرين، ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك لثقتها به<sup>(٣)</sup>، وإن كانت قد اعترضت على أن يأخذ الوكالة أيضاً عن شركة البواخر اليابانية وذلك حتى لا يؤدي إنشاء خدمات ملاحية في البحرين إلى كثرة عدد اليابانيين. كما رأت الحكومة البريطانية أن تمنع اليابان من إنشاء خط ملاحى بنفس الطريقة التي اتبعتها بالنسبة لخط البواخر الروسى<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من أن اليابانيين كانوا يدعون بأنهم يقومون بنشاطات تجارية صرفة إلا أن كثرة تردد التجار اليابانيين على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج، جعلتهم خاضعين تماماً للمراقبة البريطانية في جميع تحركاتهم<sup>(٥)</sup>.

(١) Ibid., Ambassador, Bagdad to Resident, Bushire 27 March, 1939

(٢) Ibid., Agent to Ambassador, Bagdad.

(٣) R/15/2/9/23 Japanese Trade Activities: Secretary of State for Foreign Affairs Department of Overseas Trade 7th May, 1934.

(٤) R/15/2/9/23 Political, Bahrain to Resident 12th April, 1934; Japanese Trade Activities

(٥) Government of Bombay to Resident, Japanese Trade Activities R/15/2/9/34. (\*)

# الشمس السابغ



تجدد الادعاءات الإيرانية في البحرين

١٩٤٥-١٩٢٢



إعلان البحرين محمية بريطانية - حملات الصحافة الإيرانية  
ضد الوجود الإنجليزي في الخليج - حادثة النجف ١٩٢٣ -  
احتجاج الحكومة الإيرانية على المادة السادسة من معاهدة جدة  
١٩٢٧ - رفع المشكلة إلى عصبة الأمم - المذكرات الإيرانية  
والردود البريطانية - فشل المفاوضات الإنجليزية الإيرانية -  
اعتراض إيران على توقيع امتيازات النفط في البحرين - سوء  
معاملة البحارنة في الأقاليم الإيرانية - تحديد الهجرة الإيرانية  
إلى البحرين - مشكلة جوازات السفر - قانون الجنسية والملكية  
- استغلال إيران حوادث فردية في تدعيم ادعاءاتها على  
البحرين - نمو الشعور القومي العربي

\*\*\*

لم تظهر ادعاءات من قبل فارس على البحرين في خلال الحرب العالمية  
الأولى، إذ كانت الأوضاع العسكرية التي فرضت على الخليج خلال سنوات  
الحرب لا تسمح بظهور ادعاءات من هذا النوع. ولكن الادعاءات الإيرانية لم  
تلبث أن عادت إلى الظهور منذ عام ١٩٢٢، وقد أخذت في بداية الأمر شكلاً من  
الاعتراض من قبل إيران على وثائق السفر الخاصة بالبحارنة، إذ كتب الفصيل  
البريطاني في بندر عباس في يونيو ١٩٢٢ تقريراً ذكر فيه أن موظفي الجوازات في  
لنجة يعتبرون البحارنة رعايا إيرانيين، ولذلك ينبغي أن يكون في حوزتهم جوازات  
سفر إيرانية، وتشبهاً بهذا الرأي قامت السلطات الإيرانية في لنجة بمصادرة وثيقتين  
بريطانيتين للسفر كانتا ممنوحتين لبحرانيين، وعندما احتج الوزير البريطاني في  
طهران على ذلك صدرت تعليمات من الحكومة الإيرانية إلى موظفيها في موانئ  
الخليج بعدم تكرار حوادث من ذلك النوع مستقبلاً<sup>(١)</sup>. ولكن هذه التعليمات لم  
تفد، إذ قامت حملات صحفية في إيران تطالب بأحقية إيران في امتلاكها

P.O. 371/12247 Foreign Secretary to the Govt. of India. See Enclosure I in No. 1, 1st May, (1) 1927.

للبحرين، واضطرت الحكومة الإيرانية إزاء ذلك أن تصدر تعليمات مشددة لموظفيها في الخليج بأن يعاملوا البحارة كمواطنين إيرانيين<sup>(١)</sup>. وفي خلال مؤتمر البريد الدولي الذي انعقد في بوشهر في عام ١٩٢٢ أقر المبعوثون الإيرانيون بأنه على الرغم من أنه لا يوجد ما يستوجب نقل مركز بريد البحرين إلى إيران فإن وجوده في البحرين لن يؤثر على المطالب الإيرانية فيها<sup>(٢)</sup>.

وتؤكد الوثائق التي تناولناها اتجاه بعض العملاء الإيرانيين لزيارة البحرين، والاتصال بالعناصر الإيرانية والشيعة المستائين في البحرين من أمثال حاجي عبدالنبي وعبد النبي البوشهري، وهما من زعماء الجالية الإيرانية. كما حفلت الصحف الإيرانية بالمقالات التي تدافع عن المصالح الإيرانية وتنادي الحكومة والمجلس النيابي في إيران بأن يتخذ خطوات فعالة للمحافظة على تلك المصالح. وقد بدأ المجلس النيابي بالفعل يبحث موضوع تعيين ممثل من البحرين في عضوية المجلس<sup>(٣)</sup>. وقد أدركت السلطات البريطانية في الخليج، الأثر الذي قد ينجم عن الادعاءات الإيرانية بالنسبة لمستقبل البحرين، وخاصة أن الدعاية الشيوعية أخذت تستغل الوضع للتدبير بالإمبريالية البريطانية. كما اشتد الضغط من قبل الصحافة الإيرانية على الحكومة والبرلمان الإيراني لاتخاذ خطوات من شأنها الوقوف ضد الإنجليز الذين يعملون على حرمان إيران من ممتلكاتها الشرعية<sup>(٤)</sup>. ولم يلبث أن ظهر رد فعل لذلك في الإعلان الذي أصدره نائب القنصل الإيراني في النجف في عام ١٩٢٣.

وقد بدأ الإعلان بالإشارة إلى جميع المقيمين في البحرين، ثم يتقدم ليشير إلى سكان البحرين باعتبارهم رعايا إيرانيين، وقد أرسلت نسخة من هذا الإعلان

B. 415. Memo. Question of issue of Persian Passports or travelling Passes (١) Ilmo-Khabar to Subjects of Bahrein.

F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential Historical Memo. on Bahrein. (٢)

Major Duty to Political Resident in the Persian Gulf 30-10-1922. (٣)

Asri Azdi مرفق بالرسالة بعض المقالات الخاصة بالبحرين التي ظهرت في جريدة

F.O. 371/8941. From British Legation, Tehran to Marquess Curzon of Kedleston (٤) January, 29th 1923.





إلى المندوب السامي البريطاني في العراق<sup>(١)</sup>. وكان الإعلان يقضى بأن يسجل البحارنة أنفسهم في القنصلية الإيرانية بالنجف. وقد أطلقت الوثائق البريطانية على هذا الإجراء اسم حادثة النجف، واتخذت الحكومة البريطانية بعض الإجراءات المضادة لتلك التعليمات وذلك بتحذير الحكومة الإيرانية بأنها إذا رفضت سحب إعلانها هذا فإن الموقف سيتعقد بينها وبين بريطانيا، واقترح الوزير البريطاني في طهران لدى وزارة الخارجية البريطانية إصدار مذكرة على غرار مذكرة الاحتجاج التي سبق أن تقدمت بها الحكومة البريطانية لفارس في عام ١٩٠٦<sup>(٢)</sup>. كما اقترح الوزير البريطاني في طهران السير لوران Loraine تحديد انتقال الرعايا الإيرانيين إلى البحرين، بحيث لا يذهب إلى هناك أحد ما لم يكن لديه تصريح مسبق من قبل القنصلية البريطانية في طهران أو غيرها من القنصليات البريطانية الأخرى الموجودة في بعض المدن والموانئ الإيرانية<sup>(٣)</sup>.

وفي مقابلة أجراها السير لوران مع وزير الخارجية الإيرانية، مصدق السلطنة، أوضح له احتجاج حكومته على التعليمات التي يصدرها الإيرانيون في العراق، كما أبلغه استياء حكومته من الحملات الصحفية الإيرانية بما فيها من تنديد بمركز بريطانيا في البحرين والخليج العربي والدعوة إلى ضم البحرين إلى إيران. وقد أجاب وزير الخارجية الإيرانية بأن التعليمات التي يصدرها القناصل الإيرانيون في العراق من حيث معاملة البحارنة الذين يزورون العتبات المقدسة في العراق، هي تعليمات أصدرتها الحكومة الإيرانية السابقة، وأن الحكومة الحالية الذي هو عضو فيها لا تستطيع أن تبادر بإلغاء تلك التعليمات، وإلا اعتبر ذلك بمثابة تسليم نهائي من قبل الحكومة الإيرانية وتخاذلها عن حقوقها المشروعة في البحرين<sup>(٤)</sup>.

(١) F.O. 371/8942 Persian intrigues against Bahrein Government, British Resident 14th September, 1923.

F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential : Historical memo. on Bahrein. (٢)

F.O. 371/8941/1923 I.O. to Curzon 26th March, 1923. (٣)

C.O. 927.6 Vol 2/1923 British Legation, Tehran to Marquess Curzon. (٤)



وفي مذكرة بعث بها السير لوران إلى وزارة الخارجية الإيرانية في سبتمبر ١٩٢٣، أكد فيها أن السيادة الفارسية لم تمارس على البحرين منذ أن ألحج عرب العتوب في السيطرة عليها في أواخر القرن الثامن عشر، وإن استقلال شيوخ البحرين عن إيران هو الذي مكن بريطانيا من توثيق صلاتها معهم، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت البحرين تحت الحماية البريطانية وأن الحكومة البريطانية لا تفكر في إحداث أي تغيير لوضعها. وقد اعتبرت هذه المذكرة بمثابة تصريح رسمي بالحماية البريطانية على البحرين<sup>(١)</sup>. ولما كانت بريطانيا قد أخذت في توطيد سيطرتها على البحرين ابتداءً من ذلك العام فقد ظهر اتجاه الحكومة الإيرانية إلى التفكير في إحالة المشكلة إلى محكمة العدل الدولية<sup>(٢)</sup>.

وكان لابد للحكومة البريطانية أن تواجه الإعلانات الصادرة من قبل القناصل الإيرانيين في العراق بإصدار إعلان مضاد وقعه الشيخ حمد الذي كان يمارس صلاحيات الحكم في البحرين بدلا من أبيه الشيخ عيسى، وكان أهم ما جاء في هذا الإعلان المؤرخ في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ «لقد تمنا إلى علمي أن بعض القناصل التابعين للحكومة الإيرانية يسجلون رعايانا من البحارنة على أنهم رعايا إيرانيين، ولذلك فإنني أحتج احتجاجاً شديداً على ذلك باعتباره يشكل خرقاً صريحاً لحقوق السيادة المخولة لي كحاكم على البحرين، وأعتبر إجراء أي تسجيل من ذلك النوع عملاً غير شرعي، كما سيعد الشخص الذي يقبل تسجيل نفسه أو تسجيل أي فرد من أفراد أسرته من البحرين بعد أن ينال جزاءه الرادع»، كما وجه الشيخ حمد بن عيسى إنذاراً إلى الرعايا الإيرانيين المقيمين في البحرين بأنه إذا ثبت تأمرهم فإنهم سينالون جزاء رادعاً بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم وإبعادهم نهائياً عن البحرين<sup>(٣)</sup>. على أن الخطورة التي كانت تواجهها بريطانيا في هذه الأونة لم تكن

F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential: Historical memo. on Bahrein. (١)

C.O. 727/5.1923 Resident, Bushire to Colonial Office No 421,9 th. (٢)  
May, 1923.

F.O. 371/8942, British Agent, Bahrein to Resident 9-9-1923. (٣)



من المعارضة الإيرانية إنما في مدى السند القانوني الذي يبرر سيطرتها على البحرين، إذ إن المعاهدات المبرمة بينها وبين شيوخ البحرين لم تكن تعطى لها أية حقوق في تسلطها الفعلي على الإمارة. وكان الشيخ عيسى بن خليفة قد تعمد أن يشير هذا الأمر في الشكوى التي بعث بها إلى الحكومة البريطانية. وقد علق كثير من الدوائر البريطانية المعنية بأن خطورة الادعاءات الإيرانية لا تكمن إلا في القدر الذي يمكن أن تكشف فيه عن ضعف مركز بريطانيا في البحرين. ومن ثم اتجهت السياسة البريطانية في ذلك الوقت إلى إعلان البحرين محمية بريطانية من الناحية الرسمية تأكيداً للمركز البريطاني في الخليج من ناحية، ولأهمية البحرين بالنسبة للاستراتيجية البريطانية من ناحية أخرى، وذلك باعتبارها قد أصبحت مركزاً هاماً في الطريق الجوي إلى الهند والشرق الأقصى بعد أن اتخذت قاعدة للخطوط الجوية البريطانية<sup>(١)</sup>. وعلى الجانب الآخر أخذت بريطانيا تشير ضعف المركز الإيراني في البحرين، ففي ردّها على احتجاج الحكومة الإيرانية ضد التنظيمات التي أدخلتها في الإمارة صدرت مذكرة عن وزارة الخارجية البريطانية تؤكد عدم وجود أدلة ثابتة تعزز السيادة الإيرانية على البحرين، فمن الناحية الجغرافية ليست البحرين جزءاً من إيران كما أن سكانها ليسوا بفرس، وأن أية حقوق لإيران قد سقطت نهائياً منذ أن سيطر آل خليفة على الحكم في البحرين سنة ١٧٨٣، واختتمت المذكرة البريطانية قولها بأن ما تقوم به بريطانيا من إصلاحات في الإمارة، وما قد يستتبع ذلك بالضرورة من تطور مفيد لصالح البحرين وسكانها هو أمر يحرص عليه بريطانيا كل الحرص، ولا ينبغي أن يتعرض هذا التطور لاضطرابات وذلك بمحاولات غير مشروعة من قبل جيران البحرين لإخضاع الإمارة وسكانها إلى تسلط أجنبي<sup>(٢)</sup>.

F.O.371/12247 Future of Bahrain Sir R. Clive to Chamberlain, October 7th 1927. (١)

F.O.371/12247 Reply to Persian Note Claiming Sovereignty over the (٢)  
Island of Bahrain October, 1929.

وكان توقيع بريطانيا لمعاهدة جدة مع عبد العزيز بن سعود في عام ١٩٢٧  
 مشارا لاعتراضات شديدة من قبل الحكومة الإيرانية بالنظر لما جاء في نص المادة  
 السادسة من المعاهدة المذكورة من امتناع ابن سعود عن المداخلة في شئون إمارات  
 الخليج، ومن بينها البحرين، المرتبطة ببريطانيا بموجب معاهدات وعلاقات خاصة.  
 ومن الطبيعي أن تعتبر الحكومة الإيرانية هذا النص بمثابة إنكار واضح لسيادتها على  
 البحرين. ولم يقتصر الأمر في تلك المناسبة على مجرد تبادل مذكرات الاحتجاج  
 بين الحكومتين وإنما أثرت الحكومة الإيرانية رفع المشكلة إلى عصبة الأمم. ولدينا  
 بصدد ذلك أول مذكورة احتجاج رفعتها الحكومة الإيرانية إلى العصبة في ٢٣  
 نوفمبر ١٩٢٧، وقد جاء فيها أن إيران تمتلك البحرين في عصور التاريخ المختلفة  
 باستثناء فترة الغزو البرتغالي التي استمرت من ١٥٠٧ - ١٦٢٢. وأكدت المذكورة  
 إنه لم يكن لشيوخ البحرين صفة الاستقلال، وأن مثلهم كممثل الخانات المحليين في  
 بعض المقاطعات الفارسية الذين كانوا يتوارثون الحكم، ولم يكن هناك ثمة من  
 الخانات أو الشيوخ، حقيقة قد تحدث اضطرابات أو قد يحاربون بعضهم بعضاً  
 ولكنهم في النهاية يخضعون للسلطة المركزية التي تمثلها حكومة طهران، وإذا حدث  
 تمرد منهم على الحكومة الإيرانية فإن ذلك لا يكون إلا بتحريض لهم من قبل قوة  
 أخرى.

وادعت الحكومة الإيرانية في مذكرتها لعصبة الأمم أن بريطانيا قد سبق لها  
 أن اعترفت بتبعية البحرين لفارس، بمقتضى معاهدة شيراز التي وقعها الكابتن  
 بروس Bruce ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية مع أمير شيراز في ٣٠ أغسطس  
 ١٨٢٢، كما أن الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين لا يمكن  
 الاعتراف بها بسبب أن إيران لم تعترف بهم كحكام مستقلين يحق لهم عقد  
 معاهدات مع دول أجنبية. وأخيراً، استندت المذكورة الإيرانية على المادة العاشرة من  
 ميثاق عصبة الأمم بعدم الاعتداء على السيادة الإقليمية للدول المشتركة في العصبة،  
 وطالبت المذكورة بضرورة سحب أية آثار يمكن أن تنترتب على عقد بريطانيا لمعاهدة  
 جدة مع ابن سعود؛ فيما يختص بحقوق إيران بالسيادة على البحرين<sup>(١)</sup>، وطلبت

F.O.371/12247 Cf.M. Khan Mussaed to Sir Austen Chamberlain  
 November 26, 1927.

(١)





وزارة الخارجية الإيرانية من سكرتارية العصبة أن تبلغ احتجاجها إلى جميع الأعضاء المشتركين في المنظمة الدولية<sup>(١)</sup>.

وفي ١٨ يناير ١٩٢٨ رد السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية على مذكرة الحكومة الإيرانية بقوله بأن تاريخ البحرين كان غامضا في مختلف عصور التاريخ وأن الغزو الفارسي للبحرين بدأ في عام ١٦٢٢ وانتهى في عام ١٧٨٣ بنجاح آل خليفة في السيطرة على البحرين، وأن على الحكومة الإيرانية أن تثبت بأنها كانت المالكة الشرعية للبحرين بمعنى أنها لم تكن دولة غازية تمارس سلطتها بالقوة مثلها في ذلك مثل البرتغاليين. ومن ناحية أخرى فإنه في خلال قرن ونصف قرن تقريبا من حكم آل خليفة ١٧٨٣ - ١٩٢٧ لم تمارس إيران سيادتها على البحرين بطريقة فعلية، وإنما كان الشيوخ يمارسون الحكم في وضع مستقل تماما عن إيران، وإن ما تستدل عليه الحكومة الإيرانية من أن بعض شيوخ البحرين، وبصفة خاصة الشيخ محمد بن خليفة، الذي حكم خلال الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٨٦٧ في أنه قدم ولاءه لفارس أمر مشكوك فيه لأن هذا الشيخ قدم ولاءات متعددة لكل من الحكومة العثمانية والإنجليزية والفارسية. وبالتالي لم يكن ولاءه مقصورا على الحكومة الإيرانية وحدها، وكانت ظروف إمارته والمخاطر التي تتعرض لها هي التي أملت عليه التحول بولائه من قوة إلى أخرى<sup>(٢)</sup>. وإن الحكومة البريطانية حينما بدأت في الدخول في معاهدات مع شيوخ البحرين منذ عام ١٨٢٠ لم يكن في الإمارة ما يوحي بوجود أي مظهر من مظاهر النفوذ الفارسي، وفضلا عن ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تصادق على معاهدة شيراز ١٨٢٢، وفامت حكومة الهند من ناحيتها بسحب ممثلها في الخليج الكولونيل روس

(١) F.O.371/12247 Protest of the Persian Govt against article 6 of the Treaty of Jeddah, Note by the Secretary General December 22 nd 1927. see Ministère des Affaires Etrangères Tehran au Secrétaire Générale de la Société des Nations 23 November 1927.

(٢) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع في كتابنا الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤ الطبعة الأولى من ص ١٥٦ - ١٥٧.

See also F.O.371/17825 Chamberlain to Khan Mussaed 18th Feb 1927.

بمجرد أن اعترف في تلك المعاهدة بتبعية البحرين لإيران، كما أن شاه إيران لم يعترف بدوره بهذه المعاهدة لأن أمير شيراز لا يمارس صلاحيات تخوله حق إبرام معاهدات مع قوى أجنبية. أما ما استندت عليه المذكرة الإيرانية بالمادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم من أن المقاطعة التي تنتمي لدولة مستقلة لا يجوز من الناحية الشرعية سلبها عنها مادام حق السيادة لم ينتقل من قبل هذه الدولة إلى دولة أخرى، فقد جاء رد تشمبرلين على ذلك بأن التاريخ يحتوى على أمثلة عديدة توضح أن بعض المقاطعات نالت اعترافاً باستقلالها من قبل دول أخرى قبل أن يصدر هذا الاعتراف من الدولة الأصلية التي كانت تخضع المقاطعة لسيادتها، فقد اعترفت أسبانيا باستقلال البرتغال عنها في عام ١٦٦٨ بعد أن كانت البرتغال قد انفصلت في فترة سابقة (١٦٤٠) واعترفت باستقلالها دول أخرى، كذلك اعترفت كثير من الدول باستقلال الأراضي المنخفضة قبل أن تعترف أسبانيا بذلك في عام ١٦٤٨.

وفي إجابة الحكومة الإيرانية على مذكرة تشمبرلين<sup>(١)</sup> المبلغة إلى عصبة الأمم أكدت أنه لم يسبق لها أن تنازلت عن البحرين لقوة أخرى، كما أنها لم تعترف بأي شيخ مستقل فيها<sup>(٢)</sup>، وأن الخانات والشيخ والحكام في المقاطعات الفارسية، بما في ذلك شيخ البحرين، كانوا ينمردون على الحكومة المركزية ولكنهم كانوا يعودون دوماً إلى الولاء لها وهذه الثورات أو المنازعات بين الشيوخ أو بينهم وبين الحكومة الفارسية لا يمكن أن تتخذ دليلاً على ضعف وحدة الأقاليم الفارسية، وأكدت المذكرة الإيرانية أن البحرين تكون جزءاً متكاملًا من فارس، واستنكرت ما جاء في رد الحكومة البريطانية بأن سكان البحرين لا يتكلمون اللغة الفارسية، أو من الناحية الجغرافية في أنها تفضل عن فارس ببحر واسع فإن هذه المسائل

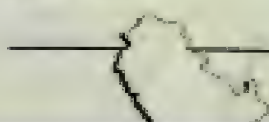
(١) نشرت هذه الإجابة في المجلة الرسمية لعصبة الأمم في عام ١٩٢٧ انظر:

Official Journal of the League of Nations No. 6658 M219 Vol. 11, 1927.

F.O. 371/12998/1928 Protest by The Persian Government against Article 6 of the

Treaty of May 20th 1927 between Great Britain & The Hedjaz: Note by the Secretary

General Communicated to the Council & the Members of the League, Geneva, August 14th. 1928.





الجغرافية أو العنصرية - كما أكدت المذكورة - يمكن أن توضع في الاعتبار حينما تريد دولة أن تبرر مطالبها بضم أقاليم جديدة وليست في مطالبة دولة بإعادة أقاليم كانت تابعة لها<sup>(١)</sup>. وعلقت المذكورة الإيرانية أهمية كبيرة على تصريح وزير الخارجية البريطانية اللورد كلارندون Clarendon في أن بريطانيا ليس لها حق في السيطرة على البحرين، استناداً لما ورد في نص التصريح المبلغ من كلارندون إلى الوزير المفوض الفارسي في لندن ١٨٦٩، إذ جاء في هذا التصريح «أود أنؤكد لكم أن الحكومة البريطانية ترتبط بمعاهدات مع شيوخ البحرين فقط من أجل منع القرصنة وتجارة الرقيق والمحافظة على أمن الخليج، وأن الحكومة البريطانية بسرها أن تعفى نفسها من القيام بهذه الواجبات فيما لو استطاعت الحكومة الفارسية أن تأخذ هذه المهمة على عاتقها».

وكان لمواجهة بريطانيا للادعاءات الإيرانية وردها على الاحتجاجات الإيرانية أثر كبير في عدم وصول عصبة الأمم إلى قرار فيما يتعلق بهذه المشكلة. وعلى العكس من ذلك ظهر أن بريطانيا استطاعت أن تقف أمام إيران وتقوى مركزها أمام عصبة الأمم باعتبارها مدافعة عن حقوق الأمم الصغيرة، وقد أرسل شيخ البحرين حمد بن عيسى بصدد ذلك رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج يطلب فيها أن تكون الحكومة البريطانية بمثابة وكيلة عنه في عصبة الأمم، وأن تستمر في حمايتها للبحرين من التدخل الفارسي تأكيداً للمعاهدات الموقعة بينها وبين الإمارة<sup>(٢)</sup>.

وما يستلقت النظر أن إيران بدأت منذ عام ١٩٢٨ تأخذ دوراً إيجابياً في البحرين بعد فشلها في إحراز نجاح لها على المستوى النظري البحث. إذ أخذ العملاء الإيرانيون في البحرين ينشطون في محاولاتهم لجذب الرأي الشيعي ضد الحكومة البريطانية وأسرة آل خليفة والحصول على استشهاد من سكان البحرين بأن إمارتهم تنتمي إلى إيران<sup>(٣)</sup>. ففي تقرير من الوكيل البريطاني في البحرين إلى المقيم

(١) لمزيد من التفاصيل عن الادعاءات القانونية لإيران في البحرين يمكن الرجوع إلى كتاب حسين البحارنة بعنوان:

The legal Status of the Arabian Gulf States.

F.O.371/17825 L.O. Confidential Historical Memo. on Bahrain. 1934. (٢)

F.O. 371/12998 Haworth Political Resident in Persian Gulf to the Secretary to the (٣)

Govt. of India Foreign & Political Dept. 15th Sept. 1928.

البريطاني في الخليج في أغسطس ١٩٢٨ أوضح فيه شدة الدعاية الإيرانية في البحرين، وأكد أن سكرتير بلدية المنامة علي بن حسين يقوم بنشاط واسع لتحريض السكان ضد الحكومة البريطانية والدعوة إلى ضم البحرين لإيران، وأنه ذهب من أجل ذلك إلى جزيرة سترة لإثارة الفلاحين ضد الشيخ حمد بن عيسى والحكومة البريطانية، وختم التقرير بأن الاتحاد السوفيتي له ضلع كبير في إثارة هذه الدعاية ضد السلطات البريطانية في البحرين<sup>(١)</sup>. واستناداً إلى ذلك التقرير كتب المقيم البريطاني إلى حكومة الهند مؤكداً أن البحرين أصبحت مركزاً للمؤامرات الإيرانية وأن زيادة عدد الإيرانيين في البحرين ستؤدي إلى مناعب بالغة مالم تبادر الحكومة البريطانية باتخاذ إجراءات من شأنها إيقاف الهجرة الإيرانية، وأعرب عن مخاوفه في استناد إيران على كثرة عدد أفراد جالياتها لتطالب بوكيل لها في البحرين<sup>(٢)</sup>. كما أبلغ حكومة الهند عن بيان أصدرته الحكومة الإيرانية بفضي بأن جميع الأشخاص القادمون من البحرين وذي وعثمان يعاملون معاملة الوطنيين الإيرانيين إذا تصدر جوازات سفرهم وتصرف لهم جوازات إيرانية بعد دفع رسوم التسجيل المقررة<sup>(٣)</sup>.

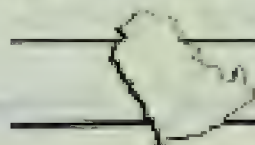
وعندما أثارت الحكومة الإيرانية موضوع الاعتراف بوكيل لها في البحرين اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك بحجة أن الاعتراف بوكيل إيراني في البحرين سيؤدي إلى مطالبة إيران بتمثيل لها في الكويت، كما سيؤدي إلى مطالب متعددة من قبل ابن سعود مما سينجم عنه إضعاف مركز بريطانيا في البحرين وفي غيرها من إمارات الخليج<sup>(٤)</sup>. وقد بادرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تحديد الهجرة الإيرانية إلى البحرين. وكان الإيرانيون يعتمدون على المخبر Ilm-o-Khabar وهو نصريح بالسفر بين الموانئ الإيرانية في الذهاب إلى البحرين وإلى غيرها من إمارات الخليج. وعلى الرغم من صدور تنظيمات إيرانية

F.O. 371/12998 Copy of a Confidential letter No T.13 dated the 15th August 1928 (١)  
from Major C. Barrett Political Agent Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf.

F.O. 371/12998 Telegram from Resident to Foreign Simla 23rd Sept. 1928. (٢)

F.O. 371/12998 Resident to Govt. Of India 9-10-1928. (٣)

F.O. 371/12998 Viceroy & Political Department to Secretary of State for India (٤)  
dated 19th October, 1928.





خاصة بالسفر في أكتوبر ١٩٢٥ فإن هذه التنظيمات التي كانت تتطلب تزويد كل مسافر بجواز سفر خاص لم تطبق على البحارنة الذين استمروا مصرحاً لهم باستخدام المخير. وكان الوزير البريطاني في طهران قد اقترح على حكومته عدم الاعتراف بهذه الوثائق منذ عام ١٩٢٣، ولكن لم يؤخذ باقتراحه في ذلك الوقت ولم يوضع موضع التنفيذ<sup>(١)</sup>. على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أدركت أن استمرار السماح للإيرانيين بالمجيء إلى البحرين بواسطة المخير فإن ذلك سيؤدي - بل قد أدى بالفعل - إلى زيادة عدد الإيرانيين في البحرين مما يسبب إضعافاً لمركز بريطانيا خاصة وأن الحكومة الإيرانية كانت تعتمد زيادة عدد رعاياها في البحرين بهدف إيجاد مناخ صالح لها، ولذلك طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ حمد ابن عيسى الذي كان مستاء من النفوذ الإيراني في إمارته أن يصدر إعلاناً يقضي بأنه ابتداءً من أول يناير ١٩٢٩ ينهى على جميع الإيرانيين الذين يريدون السفر إلى البحرين أن يحصلوا على جوازات سفر معتمدة من إحدى القنصليات الإنجليزية في الموالي أو المدن الإيرانية، إذ إنه لن يسمح ابتداءً من ذلك التاريخ بالجوازات الإيرانية وكذلك بالمخير كوثيقة سفر معتمدة إلى البحرين، وقد صدر هذا الإعلان بتوقيع شارلس بلجراف Belgrave مستشار حكومة البحرين<sup>(٢)</sup>. كما أصدر بلجراف بياناً آخر أعلن فيه وكالات السفن العاملة في البحرين بقراره الخاص بوقف المخير ابتداءً من يناير ١٩٢٩<sup>(٣)</sup>، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات بالنسبة للمشتغلين بصيد اللؤلؤ، وهؤلاء كان في إمكانهم مهما كانت جنسيتهم دخول البحرين بموجب تصريح الدخول المدون في دفاتر الغوص الخاصة بهم، وكذلك بالنسبة للتجار المترددين على البحرين ماداموا يحملون تصاريح صادرة لهم من حكومة البحرين<sup>(٤)</sup>.

(١) Memo. B. 415 Question of issue of Persian Passports or travelling Passes (١) Him-u-Khabar to Subjects of Bahrain

F.O. 371/13719 Bahrain Government Proclamation Rajab 2, 1347. (٢)

F.O. 371/13719 Letter from the Adviser Bahrain State to the Political Agent, 8th (٣) November, 1928.

F.O. 371/16008 British Legation to H.M.'s. Principal Secretary of State for Foreign Affairs 24th Sept. 1932. (٤)

وكان من الطبيعي أن تحتج الحكومة الإيرانية على التفضيمات الجديدة التي أصدرتها بريطانيا ممثلة في حكومة البحرين، مؤكدة أنه لم يحدث قبل ذلك بالنسبة للإيرانيين الذين يزورون البحرين أن وضعت أمامهم أية صعوبات، وإن اعتراف بريطانيا بما تقوم به حكومة البحرين يحتوى ضمناً على تحذير للحقوق الإيرانية باعتبار أن البحرين جزء من الأقاليم الإيرانية. وأكدت الحكومة الإيرانية بأنها لم تمنح أية جوازات سفر للإيرانيين الداهيين إلى البحرين غير المخبر، وإن أية خسارة قد تنجم عن ذلك سوف تتحملها السلطات البريطانية كما بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال نسخة من احتجاجها هذا إلى سكرتارية عصبة الأمم طالبة منها توزيعها على أعضاء العصبة<sup>(١)</sup>.

كما أبدت الحكومة الإيرانية احتجاجها على التعليمات التي أصدرتها السلطات البريطانية إلى شركة جري بول Gray Paul ، وهي إحدى الشركات الملاحية الكبرى في الخليج، بعدم قبولها مسافرين إلى البحرين ما لم يكن في حوزتهم جوازات سفر معتمدة من أحد القناصل الإنجليز<sup>(٢)</sup>. وقد أخذت السلطات الإيرانية تشدد في مصادرة وثائق السفر الإنجليزية وعدم الاعتراف بها في موانئها وفرض جوازات السفر الإيرانية.

وفي مواجهة النفوذ الإيراني اتخذت حكومة البحرين عدة قرارات من بينها حظر رفع العلم الإيراني على المدارس الإيرانية واستبدال الزي الإيراني الخاص بقوات الشرطة بالزي العربي، إذ اعتاد أفراد الشرطة في البحرين وضع القبعات الإيرانية على رؤوسهم، كما غير البوليس الهندي العمامة الهندية بالعقال العربي المعروف<sup>(٣)</sup>. والأهم من ذلك إصدار حكومة البحرين إعلاناً بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٢٩ يقضى بأن جميع الأجانب الذين لا يسجلون أنفسهم في الوكالة البريطانية يصبحون من الآن فصاعداً رعايا تابعين للبحرين، وأن من صالح الإيرانيين تسجيل

F.O. 371/13719 Sir R. Clive to Foreign Office 6th January, 1929. (١)

F.O. 371/13719 Clive to Austen Chamberlain 29th January 1929 Enclosure 1 in No. (٢)

1 Extract from Shafaghā - I-Surkh Newspaper 28-12-1928.

F.O. 371/17825, Trott to Mirza Mohamed Khan 15th July, 1933. (٣)





أنفسهم في الوكالة البريطانية حتى يتمتعوا بالامتيازات الممنوحة للأجانب، وقد ردت الحكومة الإيرانية على ذلك بالتأكيد بأن جميع سكان البحرين إيرانيون<sup>(١)</sup>

ويستدل من الوثائق التي تناولناها أن بريطانيا كانت تريد في هذه الفترة وضع تسوية مع إيران تصل فيها إلى حلول بالنسبة لمصالحهما المتضاربة، وخاصة في الوقت الذي أخذت فيه إيران تعمل على تأكيد حدودها على السواحل الشرقية للخليج وشراء بعض القطع البحرية من الدول الأوروبية، وعلى الأخص من إيطاليا. ولما كانت البحرين مهمة بالنسبة لبريطانيا كمركز للطريق الجوي المدني والعسكري إلى الهند والشرق الأقصى، فضلاً عن أنها تقع في مركز إستراتيجي هام بالنسبة للساحل العربي للخليج، كما تسيطر على تكرير النفط في الإحساء وفطر، وتقديراً من الحكومة البريطانية أنها إذا فقدت البحرين فإن ذلك سيفقد مركزها ليس في الخليج فحسب وإنما في الشرق الأوسط بصفة عامة فقد اتجهت إلى عقد معاهدة مع إيران، وخاصة أن الحكومة الإيرانية كان لا يمكن أن تسلم بمطالبها وادعاءاتها في الخليج نتيجة مجادلات نظرية بينها وبين بريطانيا، كما قدرت الحكومة البريطانية من ناحية أخرى أنه من الممكن أن تكون هذه التسوية إنقاذاً لها من استمرار تقديم إيران احتجاجاتها لدى عصبة الأمم، فضلاً عما أثارته بشأن إجراء تحكيم بالنسبة لسيادتها على البحرين، وذلك بتشكيل لجنة خاصة يمثلها إيراني وعضو من حكومة البحرين، بالإضافة إلى عضو ثالث ينفق عليه الطرفان<sup>(٢)</sup>.

وقد أبدت وزارة الخارجية البريطانية تمسها لوضع تلك التسوية<sup>(٣)</sup> موضع التنفيذ، وذلك بعد أن أبلغها الوزير البريطاني في طهران بأن الحكومة الإيرانية مستعدة لقبولها، وأنها لا تريد شيئاً أكثر من أن تحفظ ماء وجهها ضد الضغوط التي تتعرض لها من قبل الصحافة الإيرانية والمجلس النيابي<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/13719 Clive to Chamberlain 29 January, 1929. (١)

F.O. 371/13719 Persian Claim to Bahrain, Clive to F.O. 8th January, 1929. (٢)

F.O. 371/13719 F.O. to Clive Feb. 1929. (٣)

F.O. 371/12998 Resident to British Minister at Tehran 17th Sept. 1928. (٤)

وقد بدأت المباحثات في عام ١٩٢٨ وفي خلالها جرت تكهنات من قبل الإيرانيين بأن بريطانيا يمكن أن تسلم بسيادة إيران على البحرين في نظير السماح للخطوط الجوية البريطانية Imperial Airways أن تمر عبر إيران، ولكن بريطانيا كانت في الواقع لا تريد أن تقدم أية تنازلات في مفاوضاتها مع إيران<sup>(١)</sup>؛ هذا على الرغم من أنها كانت تلح في الحصول على امتياز بإنشاء خط جوي عبر إيران، إذ كان من رأى خبراء الأرصاد أن الساحل الإيراني للخليج أحسن مناخاً من الساحل العربي، ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة البريطانية إلى إنشاء قواعد جوية في الساحل العربي حتى لا تجبر على التنازل لإيران عن أية امتيازات قد يترتب عليها إخلال بالمركز البريطاني في الساحل العربي من الخليج.

والجدير بالذكر أن البحرين كانت تحتل مكاناً بارزاً في المحادثات البريطانية الإيرانية، وكانت وجهة النظر الإيرانية أن البحرين مهمة بالنسبة لإيران ولكن في مقابل ترضية كافية فإنها ستكون مستعدة للتفاوض عن مطالبها، بينما كان من رأى الحكومة البريطانية أن الادعاء الإيراني ليس له قيمة فعلية، وأنه في الوقت الذي سترحب فيه بنخلى إيران عن إدعاءاتها في تسوية عامة، فإنها ليست على استعداد لأن تقدم أي تنازل لها في مقابل ذلك.

وفي أثناء المباحثات الإنجليزية الإيرانية أقدمت الحكومة البريطانية على شراء قطعة أرض من شيخ البحرين لاستخدامها قاعدة ملاحية وجوية مشتركة لكي تحتل البحرين محل القاعدتين القائميتين في هنجام وباسيدو على الساحل الإيراني وذلك بعد أن قررت الحكومة البريطانية تصفيتهما عندما أحست بتعثر سير المباحثات مع الحكومة الإيرانية، وعندما أبلغت الحكومة الإيرانية بانتقال القواعد البريطانية إلى البحرين علقت موافقتها على قبول ذلك بالتوصل إلى تسوية مع الحكومة البريطانية، ولكن لم يتم التوصل إلى تسوية نافذة بين الفريقين<sup>(٢)</sup>، إذ انتهت

F.O. 371/13719 Clive to Chamberlain 29th January, 1929. (١)  
R/15/1/19/44. Memo. on Bahrain: Establishment of Naval Base at Bahrain. (٢)



المفاوضات في عام ١٩٣٤ بالفشل الذريع لعدم نجاح الطرفين في الوصول إلى حل وسط يتفقان عليه على الرغم من الصيغ العديدة التي كتب بها مشروع المعاهدة الإنجليزية الإيرانية. وفي أعقاب فشل المباحثات صرح وزير الخارجية الإيرانية في ٢٥ مايو ١٩٣٤ بأن البحرين جزء متكامل من إيران، وأن الحكومة الإيرانية تحفظ بممارسة حقوقها وفي اتخاذ ما تراه من إجراءات لتدعيم سيادتها على البحرين<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن الاحتجاجات الإيرانية لم تتوقف بل إنها استمرت حتى في أثناء سير المباحثات الإنجليزية الإيرانية، ففي يولية ١٩٣٠ احتجت الحكومة الإيرانية على منح امتياز للتنقيب عن النفط إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وذكرت في احتجاجها أنها تنظر إلى ذلك الامتياز بأنه لا قيمة له Null & Void<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٣٢ حاولت إيران أن ترسل سفناً عسكرية لزيارة الساحل العربي للخليج، وكان من المعتقد أن إيران ستفعل ذلك دون توجيه إعلان مسبق بالزيارة. ولذلك كتب وزير الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند يقترح أنه في حالة زيارة الاسطول الإيراني للبحرين، أو لأي ميناء عربي دون الإخطار عن ذلك مسبقاً فإنه من الضروري عدم السماح بأية استقبالات رسمية، كما ينبغي للحكومة البريطانية أن تقف موقفاً مضاداً في حالة تكرار تلك الزيارات نظراً للنشاط الإيطالي الذي يكمن وراءها<sup>(٣)</sup>، هذا إلى جانب توجيه تحذير لشيخ البحرين بشأن عدم استقباله للسفن الإيرانية خوفاً من أن تستغل إيران ذلك في دعايتها لضم البحرين. وقد طلبت بريطانيا من شيخ البحرين أن يبعث بمذكرة إلى الحكومة الإيرانية - ترسل عن طريقها - يطلب فيها ضرورة إخطاره عن زيارة السفن الإيرانية للموانئ التابعة له قبل موعد الزيارة بوقت كاف<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/17825, Memo. on Bahrein 8th June, 1934. (١)

F.O. 371/17825: Ministry of Foreign Affairs Tehran B. Kazemi to William A. Hornibrook U.S. Minister, Tehran 22nd May, 1932. (٢)

F.O. 371/16067 F.O. to UnderSecretary of State I.O. 22nd November 1932. (٣)

F.O. 371/16067 I.O. to the Admiralty 24th November 1932. (٤)

والحقيقة أنه كانت هناك ثلاثة احتمالات قائمة بشأن زيارة الأسطول الإيراني للبحرين، الاحتمال الأول أن تقتصر قطع الأسطول على المرور العابر أو التزود بالوقود، والاحتمال الثاني أن تطلب الحكومة الإيرانية من الشيخ أن يستقبل الأسطول استقبالا رسمياً، والاحتمال الثالث أن تنزل فرقة مسلحة لتأكيد الادعاء الإيراني على البحرين. وكانت الحكومة البريطانية ترى أنه من الممكن التجاوز في حالة حدوث الاحتمال الأول، بينما أصرت على ضرورة إبلاغ الحكومة الإيرانية بأن تقوم بإعلان مسبق في حالة وقوع الاحتمال الثاني لأنه إذا تمت الزيارة دون حدوث ذلك أو قام الشيخ باستقبال الأسطول الإيراني استقبالا رسمياً، فإن ذلك يعنى بصورة ضمنية تأكيد حقوق إيران على البحرين<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للاحتمال الأخير، فقد كان من الطبيعي أن تشجع السياسة البريطانية إلى مقاومة الغزو الإيراني، وإن كانت الحكومة البريطانية قد قللت إلى حد كبير من أهمية هذا الاحتمال<sup>(٢)</sup>.

وقد استمرت الاحتجاجات الإيرانية قائمة، ففي عام ١٩٣٢ احتجت الحكومة الإيرانية على إصدار طوابع بريد هندية، واستخدامها في البحرين وقدمت نسخة من هذا الاحتجاج إلى سكرتارية عصبة الأمم، ولكن الحكومة البريطانية تغاضت عن ذلك وصدرت الطوابع بالفعل في أغسطس ١٩٣٣.

وفي عام ١٩٣٤ قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً للحكومة الأمريكية بالنسبة لما تحصلت عليه شركاتها من امتيازات للتنقيب عن النفط في البحرين<sup>(٣)</sup>، ويصدق ذلك أبلغ وزير الخارجية الإيرانية السفير الأمريكي في طهران بأن حكومته لا تعترف بهذه الامتيازات وطلب منه تبليغ حكومته وشركات النفط بذلك، وأرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى ممثلي الحكومة الإيرانية في واشنطن ولندن.

R/15/3/9/27 Naval Shipping, Persian Navy Activities & Vists to Arab Ports. (١)  
Secretary of State to Resident 23 rd December 1932.  
Ibid., Resident to Govt. of India 31 st October 1932. (٢)  
F.O. 371/17825 I.O. Historical Memo, on Bahrain 1934. (٣)





والى سكرتارية عصبة الأمم بهدف توزيعها على الأعضاء<sup>(١)</sup>. وكان الاحتجاج الإيراني ينصب على أن الحكومة الإيرانية ترفض الاعتراف بالامتياز الذي منح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا على أساس أن هذا الامتياز منح دون موافقة الحكومة الإيرانية، ولذلك فهي تحتفظ لنفسها بحقوقها في حالة الربح أو بالتعويض في حالة الخسارة<sup>(٢)</sup>. وفي نفس ذلك العام أيضاً احتجت الحكومة الإيرانية ضد فصل شركة نفط البحرين لمجموعة من العمال الإيرانيين، وعندما ردت الحكومة البريطانية على ذلك الاحتجاج بأن شركة نفط البحرين مؤسسة خاصة وأن حكومة البحرين ليس لها سيطرة عليها، أجابت الحكومة الإيرانية بأنه قد سبق لها الاحتجاج ضد استغلال الشركة لنفط البحرين، وإن إبعاد العمال الإيرانيين عن الشركة عمل غير عادل، وهو مثال لسلسلة الضغوط التي تمارسها السلطات البريطانية بهدف إثارة شعور الإيرانيين وإجبارهم على التسخلى عن جنسياتهم<sup>(٣)</sup>. كما رفعت وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة إلى مجلس عصبة الأمم؛ تنكر فيها على بريطانيا شرعية وجودها في البحرين؛ وتطالب بتسليم تلك الجزر إليها، ولكن مجلس العصبة أصدر قراراً ببطالان دعوى إيران بعد مناقشات طويلة لوجهتي النظر البريطانية والإيرانية، وفي ذلك العام أيضاً أرسلت إيران مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية أكدت فيها أنها لا تعترف بالمعاهدات البريطانية كمعاهدات رسمية وإن إمارات الخليج وعلى رأسها البحرين تعد جزءاً من الممتلكات الإيرانية، وهي تفتح بشدة على أية محاولة لخرق سيادتها الإقليمية<sup>(٤)</sup>. والجدير بالملاحظة أن الحكومة الإيرانية كانت تختار لإثارة إدعائها على البحرين أو على غيرها من إمارات

F.O. 371/17825 Hoare to F.O. 25th May 1934. (١)

F.O. 371/17825 Extract from Times Newspaper 28th May, 1934. (٢)

F.O. 371/17825- British Legation, Tehran to F.O. 19th May 1934. See enclosure 1 (٣)

Copy of a letter from Mirza Ali Khan, Ministry For Foreign Affairs to Mr Trott 16th May, 1934.

F.O. 371/17825 Persian Minister for Foreign Affairs Bagher Kazemi to H.M's (٤) Minister 30th April, 1934.



الخليج ظروف الخلاف بينها وبين بريطانيا على شئون النفط مستخدة من إثارة هذه الادعاءات موضوعا للمساومة<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذت السلطات الإيرانية تضغط على البحارة الذين يذهبون إلى إيران من ذلك إرغامهم على التجنس بالجنسية الإيرانية وتطبيق التجنيد الإجباري عليهم<sup>(٢)</sup>. وفي مارس ١٩٣٤ صدرت تنظيمات إيرانية خاصة بتأشيرات السفر كانت تفضي برفض تأشيرة الدخول إلى إيران على جوازات السفر الخاصة بالبحارة<sup>(٣)</sup>.

وفي مذكرة رسمية بريطانية عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التنظيمات جاء فيها أنه «طالما أن الحكومة الإيرانية تعتبر البحرين مقاطعة خاصة بها فإنها ترفض ذكر كلمة البحرين في جوازات السفر وتصر على معاملة البحارة معاملة الرعايا الإيرانيين، وسيكون من المستحيل على الرعايا الإنجليز المقيمين إقامة دائمة في البحرين زيارة إيران، لأنه لن تقبل تأشيرة الوكيل السياسي في البحرين، كما أنهم لن يحصلوا على تأشيرة دخول إيرانية. وهذا أمر غير مريح بالنسبة للموظفين التابعين للوكيل البريطاني والذين يضطرون للقيام بزيارات متعددة إلى المقيمة البريطانية في بوشهر»<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهرت سوء معاملة السلطات الإيرانية للبحارة في خوزستان إذ قبض على عدد كبير منهم بحجة عدم وجود أوراق تسجيل إيرانية، كما قامت السلطات الإيرانية بمصادرة السفن العربية وانتزاع أوراقها الخاصة وتسجيلها في الموانئ الإيرانية مما أثار مشكلة حق إيران في القيام بعمليات التفتيش البحري في الخليج<sup>(٥)</sup>. ولا كانت هناك إعلانات سبق أن أصدرها بعض شيوخ الخليج تحيز للسفن الإيرانية

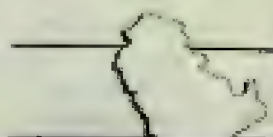
(١) مجلة البعثة الكويتية: عروبة البحرين، أبريل ١٩٤٣ السنة السابعة العدد الرابع عشر.

(٢) F.O. 371/17825 British Vice Consulate, Mohamerah to His Majesty's Consul for Khuzistan April 10th 1935.

R/15/1/1944 Memo. on Bahrein, Confidential January 13, 1937 Research Dept. F.O. (٣)

Note on Results of Persian attitude towards Bahrein so far as travel facilities are (٤) Concerned British Consul. Bushire 23rd October, 1940.

F.O. 371/20782 Iranian rights of inspection & search of Arab Dhows 26th Feb. (٥) 1937.





التفتيش على السفن التابعة لهم خارج المياه الإقليمية<sup>(١)</sup>، فقد اقترح المقيم البريطاني في الخليج أن تطلب حكومة الهند من سلطان مسقط وشيوخ البحرين والكويت إلغاء تلك الإعلانات نظراً لتكرار سيطرة السفن الإيرانية على السفن العربية<sup>(٢)</sup>.

وإزاء التعسف الإيراني فيما يخص سوء معاملة البحارة والقبض عليهم ومصادرة ممتلكاتهم، أصدرت حكومة البحرين في فبراير ١٩٣٧ قوانين الجنسية والملكية. ونصت هذه القوانين على إلغاء جنسية البحارة الذين حصلوا على جنسيات أخرى وأن يطبق على الأجانب في البحرين الذين تمنع حكوماتهم ملكية العقارات غير المنقولة في بلادها نفس المعاملة، كما صدر إعلان صريح بتحريم ملكية الإيرانيين للممتلكات المنقولة في البحرين<sup>(٣)</sup>. وقد بادرت الحكومة الإيرانية في يونيو ١٩٣٧ بالاحتجاج على صدور هذه القوانين باعتبارها مناهضة لسيادتها على البحرين وأكدت على أنه لن يترتب على صدورها أي مساس بحقوقها<sup>(٤)</sup>. ويفهم من ذلك أن إيران بادعاءاتها واحتجاجاتها إنما كانت تحاول الوقوف أمام التطور العصري للإمارة، بما يتضمنه ذلك من تحديد الجنسية وضرورة الحصول على جوازات للسفر وتأثيرات دخول إلى البحرين، وتسجيل للأراضي وإنشاء المدارس الحديثة. إذ اعتبرت إيران أن كل هذه الإجراءات تستهدف القضاء على نفوذها في

---

(١) يلاحظ أن هناك بعض استبيد كانت تعطى لإيران حقوقاً في ممارسة عمليات التفتيش البحري منها الاتفاقية البريطانية الإيرانية في عام ١٨٩٧ بالإضافة إلى ما تقر في بعض الوثائق الخاصة بمرور الأسلحة في عامي ١٨٩٠ و ١٩٢٥ من مشاركة إيران في عمليات التفتيش البحري والجدير بالذكر أن هذه الإعلانات كانت تعطى السفن الإيرانية حق التفتيش على السفن العربية في المياه الإيرانية كما كان للسفن الإيرانية حق التفتيش على السفن التابعة لمسقط في أعالي البحار، وبالتالي فقد أصبح هذا الحق مطلقاً إذ كان في إمكان السفن الإيرانية أن تطارد أية سفينة عربية في أعالي البحار تحت حجة التفتيش فيما إذا كانت سفينة مسقطية أو غير

تابعة لمسقط. Iranian Rights of inspection of Arab Dhows 1937 F.O. 371/20782.

F.O.371/20782 L.O. to F.O. 11th May 1932. (٢)

F.O. 371/19975 Bahrain Nationality & Property Laws 1936. (٣)

R/15/1/1944 Persian Claim to Bahrain, H.M's. Minister, Tehran to H.M's Secretary (٤)  
of State for Foreign Affairs 17th June, 1937.

الإمارة<sup>(١)</sup>. وفي يونيو ١٩٣٨ احتجت الحكومة الإيرانية على معاملة رعاياها في البحرين، وذكرت في احتجاجها أن بعض الإيرانيين سجنوا أو طردوا من البحرين نتيجة إصدار قانون الجنسية والملكية، بعد أن أقدمت حكومة البحرين على طرد جميع الأجانب الذين لا يمتلكون جوازات سفر معتمدة من القنصليات البريطانية، وقد أكدت الحكومة البريطانية في ردها على الاحتجاج الإيراني أن تلك التنظيمات طبقت على الأجانب وحتى على السكان الأصليين أنفسهم.

وكان لنشوب الحرب العالمية الثانية أثر كبير في توقف الادعاءات الإيرانية، باستثناء احتجاج قدمته إيران ضد إيطاليا في عام ١٩٤٠ بمناسبة تعرض البحرين لنصف المدفعية الإيطالية إذ كانت إيران لا تزال محايدة حتى ذلك التاريخ<sup>(٢)</sup>.

وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥ عادت الادعاءات والاحتجاجات الإيرانية وأخذت الصحافة الإيرانية تطالب بالبحرين<sup>(٣)</sup>، إذ ظهرت موضوعات كثيرة بشأن البحرين في الصحف الشيوعية أو التي تحركها الميول الشيوعية. كما أبدى حزب توده اهتماماً واضحاً بالبحرين<sup>(٤)</sup>. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ نشرت جريدة نيروزي إيران مقالة أشارت فيها إلى التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الإيرانية في المجلس النيابي في بهاري ستان عن انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الإيرانية، ودعا فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك البحرين وتتوقف عن استغلال النفط، كما طالبت جريدة آهان التابعة لحزب توده في ٢٧ أغسطس ١٩٤٦ بأن تعرض قضية البحرين على مؤتمرات الصلح، وفي ٢١ ديسمبر وجه أحد أعضاء حزب التجمع القومي الديمقراطي التهمة لرئيس وزراء إيران على إقراره تسوية الصلح في أذربيجان، وأطلب على الجيش الإيراني لبطونته ورفعه شعار الإمبراطورية الإيرانية (الشمس والأسد) على جميع حدود الإمبراطورية

(١) أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران من ص ١٦٥/١٦٦.  
(٢) Humaidan, Les Princes de L'Or Noire p. 49 see also British Consul, Bushire to (٢) Resident, Bahrain 23 - 10-1940 R/15/1/19/44.  
(٣) R/15/19/44 Persian Claim on Bahrain.  
(٤) Residency to Agency, Bahrain 10-7-1946.





الفارسية القديمة من سيراكوس إلى خائفين، ومن آراس إلى البحرين<sup>(١)</sup>. وعلى  
أى حال فلم تظهر الحكومة الإيرانية اهتماماً بعرض قضية البحرين على الأمم  
المتحدة إذ كان في اعتقادها أن النفوذ الإنجليزي قوى في هذه المنظمة الدولية<sup>(٢)</sup>.

ومما يستلفت النظر أن الادعاءات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت  
في صحيفة قومية عبرت عنها الصحف الإيرانية في مقالات حماسية، كما عبر عنها  
الشعراء والأدباء الإيرانيون بقصائدهم<sup>(٣)</sup> وأقلامهم. وفي عام ١٩٤٧ أصدرت  
وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها بأن يلحق التلاميذ بأن البحرين تنتمي إلى إيران،  
وكان مما جاء في هذه التعليمات «بالنظر إلى الحقيقة الواقعة بأن أرخبيل البحرين  
جزء من إيران فإن سكان هذا المكان رعاباً إيرانيون ولذلك يطلب من جميع  
المدرسين توضيح الموقف لتلاميذهم»<sup>(٤)</sup>. وبينما كان الحماس الإيراني يشتعل  
باعتبار البحرين جزءاً من إيران، لم يكن في البحرين من يؤيد هذا الشعور باستثناء  
بعض حوادث فردية اتخذتها الحكومة الإيرانية ذريعة لها للتأكيد على نمو شعور  
مُوال لها بين سكان البحرين، ففي رسالة من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى  
المقيم السياسي في الخليج ذكر فيها أنه سمع خيراً مذكراً من محطة الشرق الأدنى  
التي هي تحت الإدارة البريطانية بأن هناك شخصاً ادعى أنه يمثل الحزب القومي في  
البحرين، وأن هذا الشخص على صلة بالحكومة الإيرانية، وأنه أبلغ أعضاء  
المجلس النيابي أن شعب البحرين يريد أن يرتبط بإيران بأسرع وقت ممكن، وأكد  
الشيخ سلمان في رسالته بأنه ليس لأى شخص الحق في أن يتحدث باسم شعب  
البحرين غير حاكمها.

(١) من الواضح أن ما ذكره رئيس وزراء إيران عن حدود الإمبراطورية الفارسية القديمة أمر مبالغ فيه وخاصة  
بالنسبة لتوسعها في شرق البحر المتوسط.

R/15/1/1944 Memo. on Bahrain, Confidential 13-1-1947. (٢)

(٣) في قصيدة شعرية لسردار نشأت الله خان جاء فيها:

«إن لؤلؤة لامعة... انتزعت من أيدي إيران... انتزعتها يد القلم وفصلت بها ابنا عزيزا عن أعمه... إن ذهب  
الاستعمار لم يكتب بالهند... ولكنه أشب مخلب الآخر... في ضحية أخرى».

R/15/1/1944 Extract From Surush Newspaper 28-1-1946.

R/15/1/1944 Persian Claim on Bahrain, Residency, Bushire to His Majesty's (٤)

Ambassador, Tehran 8th June, 1947.

وقد عرف فيما بعد أن هذا الشخص المشار إليه ويدعى عبد الله بن زريع، وهو شيعي المذهب، ادعى أنه يمثل حزباً سرياً في البحرين وقدم عدة مطالب إلى المجلس النيابي الإيراني وهي:

أولاً: التصريح بتمثيل عضو بحراني في المجلس.

ثانياً: مد الخدمات التعليمية الإيرانية إلى البحرين، وقبول البحارنة للدراسة في جامعة طهران.

ثالثاً: إقامة مراكز في الموانئ الإيرانية لتسهيل دخول البحارنة إلى إيران.

رابعاً: إدخال برامج في الإذاعة الإيرانية خاصة بسكان البحرين<sup>(١)</sup>.

وبينما كانت إيران تتخذ حججاً لها في بعض حوادث فردية، كان الشعور العربي القومي يتدفق على البحرين، وزاد ذلك الشعور حدة في خلال الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>.

R/15/1/1944 Persian Claim on Bahrain: Extract Iran M.A. Bahrain Representative (1)  
Received by Mijles Deputies Iran 14-1-1948.

(٢) أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران من ص ٧٣٢/٢٣.







# الفصل الثامن



التطور السياسي لإمارة قطر

١٩١٤-١٩٤٥



منشأ العلاقات البريطانية القطرية - معاهدة ١٩١٦ - عهد  
الشيخ عبد الله بن قاسم - أهم الأحداث التي وقعت في عهده -  
مشكلة الزيارة - العلاقات السعودية القطرية - ادعاءات ابن  
سعود بالسيادة على قطر - موقف الحكومة البريطانية - توثق  
العلاقات بين قطر وبريطانيا - قطر أمر في المجلس.

\*\*\*

بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية  
الإنجليزية العثمانية في يوليو عام ١٩١٣، التي لم يصادق عليها، والتي اعترفت  
فيها الدولة العثمانية بنهاية سيادتها على قطر، إذ جاء في نص هذه الاتفاقية «أن  
مشيخه قطر إمارة مستقلة يتوارثها أمراء من آل ثاني»، ثم ازدادت العلاقات  
توثقاً بشوب الحرب العالمية الأولى، حيث ساهمت إمارات الخليج ومنها قطر في  
المجهود الحربي البريطاني.

وفي عام ١٩١٥ أجلت البحرية البريطانية فلول الحامية العثمانية من مدينة  
الدوحة، وبعد بضعة أشهر وقع الإنجليز معاهدة دارين مع عبد العزيز بن سعود  
أشير فيها إلى مشيخة قطر بأنها واقعة تحت الحماية البريطانية وذلك على الرغم من  
أنه لم تكن هناك حتى ذلك التاريخ أي معاهدة من معاهدات الحماية وقعت بين  
بريطانيا وقطر. والحقيقة أن بريطانيا كانت تفكر منذ عام ١٩١٣ في عقد معاهدة  
مباشرة مع شيخ قطر خاصة بحظر تجارة السلاح، ولكن أجل تنفيذ عقد هذه  
المعاهدة ليضع سنوات بسبب استيلاء ابن سعود على الإحياء في نفس ذلك العام،  
إذ كانت قطر ومشيخات الساحل العماني تشكل في رأيه جزءاً من ممتلكات  
أسلافه. ولكن عبد العزيز بن سعود حذر من قبل بريطانيا في نهاية ذلك العام  
بعدم التدخل في شئون قطر ومشيخات الساحل العماني كشرط لإبقاء علاقات  
الصداقة بينه وبين الحكومة البريطانية.

وفي نوفمبر عام ١٩١٤ أُبلغ حاكم قطر من قبل السير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج بقيام الحرب مع تركيا، وكما أشرنا أبقى شيخ قطر علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية خلال الحرب. ومن ناحية أخرى فإن إعلان الحرب وما تبعها من انهيار تجارة السلاح في الخليج جعلت مسألة عقد معاهدة مع قطر مسألة قليلة الأهمية حتى أعيد النظر في هذا الشأن في عام ١٩١٥. وبدأت مفاوضات انتهت في ٣ نوفمبر ١٩١٦ بعقد أولى معاهدات الحماية بين قطر وبريطانيا، وقد قصدت بريطانيا من وراء عقد هذه المعاهدة ضمان سلامة نفوذها ومواصلاتها في المنطقة<sup>(١)</sup>. وعززت هذه المعاهدة عن غيرها من المعاهدات المشابهة التي وقعتها بريطانيا مع مشيخات الساحل العماني أنها نصت بوضوح بأن تبذل الحكومة البريطانية مساعدتها الحميدة في حالة تعرض شيخ قطر لهجوم غير استفزازي من ناحية البر داخل حدود بلاده<sup>(٢)</sup>. وكان المقصود بهذا النص احتمال تعرض شيخ قطر لهجوم من قبل عبد العزيز بن سعود، إذ كانت بريطانيا تخشى من امتداد التوسع السعودي على الرغم من أن قطر اعتبرت في اتفاقية دارين (القطيف) التي وقعتها مع عبد العزيز بن سعود كواحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وإن كان يلاحظ أن المعاهدة البريطانية القطرية لم تكن قد وقعت حتى ذلك الوقت، كما جاء في نص معاهدة دارين أيضاً أنه من المنتظر أن تقرر حدود أراضي شيخ قطر وغيره من شيوخ الساحل فيما بعد.

نصت معاهدة ٣ نوفمبر ١٩١٦ التي وقعت بين بريطانيا وشيخ قطر، على وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية، كما اشتملت هذه المعاهدة أيضاً على جميع القيود التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج الأخرى، ومن ذلك تعهد شيخ قطر بإلغاء تجارة الرقيق وموافقته على إجراءات التفتيش البحري التي تقوم بها السفن البريطانية، وألا يستورد من السلاح إلا ما يحتاجه والعشائر التابعة له.

(١) محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام، بغداد ١٩٦٦ ص ٩٧.

(٢) انظر نص المادة الحادية عشرة من المعاهدة البريطانية القطرية ١٩١٦ في:

L.O.B. 402 Kair 1908 - 1916.



وقدبرت هذه الاحتياجات بخمسمائة قطعة سنوياً تشتري من مخزن الأسلحة في مسقط، أو من أي مكان آخر توافق عليه الحكومة البريطانية، ولايجوز إعادة تصديرها كما لا يجوز لحاكم قطر أن يفرض رسماً أو ضرائب جمركية على الرعايا البريطانيين يزيد عن ٥٪، كما نصت المعاهدة أيضاً على عدم منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصادد اللؤلؤ أو غير ذلك من الثروات الطبيعية، وإقامة وكيل بريطاني في الدوحة ومكاتب للبريد وأعمدة للبرق، مع ما يترتب على ذلك من إجراءات لتأمينها. وفي الوقت نفسه وقع شيخ قطر وثيقة منفصلة عن المعاهدة تضمنت قيوداً معينة منها:

أولاً: عدم تبادل ممثلين مع أية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية.

ثانياً: عدم التنازل عن أراضي تابعة له سواء كان ذلك عن طريق البيع أو التأجير أو النقل أو الهدية دون موافقة بريطانية سابقة.

ثالثاً: عدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط أو غيره من موارد طبيعية لأي شخص دون موافقة المقيم البريطاني في الخليج. ومما يذكر أن برسي كوكس تلقى تقديراً من وزارة الخارجية البريطانية عن الطريقة السليمة التي اتبعها في مباحثاته التي انتهت بتوقيع هذه المعاهدة<sup>(١)</sup>.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى منح شيخ قطر لقب C.I.E. وبذلك تميز عن غيره من شيوخ الساحل العماني<sup>(٢)</sup>. والحقيقة أن الشيخ عبد الله آل ثاني كان معروفاً بولائه وعلاقاته الطيبة مع الإنجليز، وقد اشترك معه في الحكم ابنه الشيخ حمد باعتباره ولياً للعهد، ثم تنازل عن الحكم له إلا أن المنية عاجلت الشيخ حمد في حياة أبيه فعاد الشيخ عبد الله لحكم الإمارة مرة ثانية، حيث نصب ابنه علياً ولياً للعهد بموافقة الحكومة البريطانية، ثم تنازل له عن الحكم نهائياً في عام ١٩٤٩ بينما توفي هو في عام ١٩٥٦<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371,3047 F.O. to Under Secretary of State 7th Feb. 1917. (١)

L.O.B. 402 Kutr 1908 - 1916. (٢)

(٣) مسان: تاريخ قطر العام ص ٩٧.

وقد يكون من المفيد أن نشير فيما يلي إلى أهم الأحداث التي وقعت في عهد الشيخ عبد الله وهي:

أولاً: تجديد معاهدة ١٩١٦ وقد حدث ذلك في عام ١٩٣٤.

ثانياً: ضم مدينة الزبارة إلى ممتلكات قطر، وكانت الزبارة من المناطق التي يعتبرها آل خليفة شيوخ البحرين جزءاً من ممتلكاتهم بحكم ادعاءاتهم التاريخية عليها إذ أنهم قد استقروا بها في عام ١٧٧٦ عقب هجرتهم من الكويت واتخذوا منها قاعدة للوثوب على البحرين في عام ١٧٨٣. وقد ترتب على ذلك الادعاء التاريخي ظهور مشكلة الزبارة التي أثرت إلى حد كبير في مجرى العلاقات بين آل خليفة وشيوخ البحرين وآل ثاني شيوخ قطر، وقد بلغ الخلاف أشده في عام ١٩٣٧. ففي ذلك العام حاولت قطر الاستيلاء على الزبارة، وكادت العلاقات تتوقف تماماً بين قطر والبحرين، ولم تستأنف سيرها المعناد إلا في عام ١٩٤٤ عندما سوى الخلاف بين الحاكمين، وفيه سلمت البحرين بسيادة قطر على المناطق المتنازع عليها، وإن كانت المشكلات لم تتوقف تماماً بين الإمارتين.

ثالثاً: منح الشيخ عبد الله امتيازاً للتنقيب عن النفط للشركة الإنجليزية الإيرانية المحدودة، وقد دخل هذا الامتياز حيز التنفيذ في ١٧ مايو ١٩٣٧ وتم العثور على النفط في عام ١٩٤٠<sup>(١)</sup>.

رابعاً: توثق العلاقات بين قطر وبريطانيا وخاصة بعد العثور على النفط واستغلاله من قبل شركات بريطانية.

### العلاقات السعودية القطرية

كان نجاح عبد العزيز بن سعود في السيطرة على الإحساء في عام ١٩١٣ باعثاً على تحقيق آماله في استرداد السيطرة السعودية على قطر ومشيخات الساحل العماني، ولكن كان هناك من الأسباب ما عرقل تنفيذه لتلك الآمال، من ذلك معارضة الحكومة البريطانية لحدوث أي توسع سعودي فضلاً عن انشغال ابن سعود

(١) محمود بهجت سناك مرجع سبق ذكره ص ٩٦/٩٥.





بتوطيد حكمه وبصراعاته الداخلية مع آل الرشيد في حائل والأشراف الهاشميين في الحجاز، ومع ذلك فإن ابن سعود لم يكن ليفقد آماله في إحراز توسع على الساحل، وقد ظهر ذلك عندما منح امتياز النفط في الإحساء للشركة الشرقية والعامية في عام ١٩٢٢؛ إذ يلاحظ أنه توسع في حدود هذا الامتياز حتى أدخل فيه شبه جزيرة قطر بأكملها، ولذا كان من الطبيعي أن يعترض السير برسي كوكس على ذلك في خلال لقائه مع ابن سعود في مؤتمر العقير في عام ١٩٢٢<sup>(١)</sup>، إذ أوضح لكل من ابن سعود والماجور فرانك هولمز Holmes الذي يمثل الشركة المذكورة بأنه ينبغي أخذ رأى الحكومة البريطانية قبل عقد أى امتياز<sup>(٢)</sup>. وفي تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية أوضحت فيها أن المصالح الأمريكية وراء تحركات هولمز وأنه ينبغي تذكير ابن سعود وتحذيره في الوقت نفسه بما جاء في نص المادة الرابعة من المعاهدة البريطانية القطرية في عام ١٩١٦ بعدم منح امتيازات للنفط إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup>. وفي خلال مفاوضات العقير أكد برسي كوكس أن قطر منفصلة عن الأراضي السعودية بخط يمتد بين سلوى وخور العديد. وبين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ظهر خلاف بين بريطانيا وابن سعود، كان سببه التحريصات التي يقوم بها ابن سعود ضد مشيخة قطر بعد رحيل الدواسر عن البحرين، وقد اقترح المقيم البريطاني في الخليج ضرورة ضرب الدمام لوقف التهديدات السعودية، ولكن وزارة المستعمرات البريطانية عارضت ذلك مالم تكن هناك ضرورة قصوى<sup>(٤)</sup>. وعلى أى حال فإن توقيع معاهدة جدة بين بريطانيا وابن سعود في عام ١٩٢٧ والتي تعهد فيها عبدالعزيز بن سعود بالمحافظة على علاقات الود مع شيوخ الكويت والبحرين وقطر ومشيخات الساحل العماني قد خففت إلى حد كبير من حدة التوتر الذي كان قائماً بين قطر وابن سعود، إذ إن شيخ قطر كان

F.O. 371,17813 Dickson. Political Agent, Kuwait to Political Resident in Persian (1) Gulf 4th July, 1933.

F.O. 371,17813 Note of Discussion with Sir Percy Cox on 20th Feb. 1934 on Question of Boundaries of Qatar.

F.O. 371,16007 F.O. Secretary of State C.O. 28th July 1936 (c)

C.O. 727 vol. 8 Telegram from the Secretary of State for Colonies to the Resident (1) 2nd January, 1924.

قد تعرض في السنوات السابقة لعقد هذه المعاهدة لتعهدات عنيفة، ففي عام ١٩٢١ أعرب شيخ قطر عن قلقه المتزايد من حوادث الكويت - معركة الجهراء - وعن امتداد الحركة الإخوانية إلى إمارته وعن احتمال أن يصبح رعاياه إخواناً، وبذلك يميلون إلى التبعية السعودية. وتساءل عما إذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تسانده إذا هوجم من الداخل، وقد أجيب على ذلك بأن الحكومة البريطانية ليست على استعداد لأن تعذ بأكثر من بذل مساعيها الحميدة. وفي تقرير من الكولونيل تريفور المقيم السياسي في الخليج أكد فيه أن شيخ قطر كان يعاني من مناعب أخيه خليفة الذي كان يمهّد للقيام بانقلاب ضد حكمه بتحريض من ابن سعود، غير أنه لم يستطع أن يقدم وعوداً للشيخ عبدالله وأكد له أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تساعد إلا من خلال الوسائل السياسية فقط عملاً بنص المعاهدة<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فقد اقترح تريفور على حكومة الهند توجيه إنذار لابن سعود باعتباره مسئولاً عن الحوادث التي تقع من جانب رعاياه من الإخوان على الإمارات التي تربطها ببريطانيا معاهدات خاصة، وأنه مسئول عن إعادة الأمن إلى نصابه، ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيداً أن مخاوف شيخ قطر من السعوديين إنما هي مخاوف مبالغ فيها إلى حد كبير، فابن سعود لن يجد سبباً واضحاً للقيام بهجوم صريح ضد شيخ قطر لأنه يتلقى الزكاة السنوية المعتادة، كما أن الموظفين التابعين له في الأحساء في موقف يستطيعون منه ممارسة نفوذهم. والأهم من ذلك أن مقاومة التوسع السعودي تستلزم من بريطانيا التحكم في الأراضي الظهيرية لإمارات الخليج. وحول بداية الثلاثينات أصبح واضحاً أن النفوذ السعودي يتقلص أكثر من كونه يتزايد، خاصة بعد أن قضى عبد العزيز بن سعود على ثورة الإخوان، وأصبح ينظر إليه باعتباره مؤسساً لدولة حديثة وليس إماماً لدعوة دينية فحسب<sup>(٣)</sup>.

C.O. 727 vol. 4 Trevor to Bray 13th May 1921. (a)

B. 437 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with (a)

Eastern Arabia & British Govt. 1818-1924 I.O. 1st Sept. 1934 by Laithwaite J.B.

F.O. 371.14483 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India. 1930. (c)





وفي أواخر عام ١٩٣٣ عزم الشيخ عبد الله آل ثاني على زيارة ابن سعود في عاصمته بالرياض، وبمناسبة هذه الزيارة اقترح المقيم البريطاني لدى حكومة الهند بأن يقوم الوكيل السياسي في البحرين بزيارة إلى قطر ليطلع الشيخ على الموقف بصفة عامة، ويحذره ألا يقيد نفسه بأية التزامات خلال زيارته لابن سعود، وأجابت حكومة الهند بموافقتها على ذلك، وأضافت أنه ينبغي التركيز أيضاً على أن المادة الرابعة من المعاهدة البريطانية القطرية في عام ١٩١٦ تتطلب موافقة مسبقة على هذه الزيارة<sup>(١)</sup>.

وقد أفردت جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية، تفصيلاً كاملاً عن تلك الزيارة التي قام بها الشيخ عبد الله بن قاسم للملك عبد العزيز بن سعود بمناسبة إعلان قيام المملكة العربية السعودية في سبتمبر ١٩٣٢<sup>(٢)</sup>. وقد قام الشيخ عبد الله بهذه الزيارة بصحبة نجله حمد وأخيه ثاني وبعض أبنائه، وفي خلال زيارته وقع اتفاقاً مع ابن سعود تعهد فيه ألا يمنح امتيازاً للنقط في الأراضي الداخلية من قطر، وألا يزيد ما يمنحه من امتيازات عن مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها. ويبدو واضحاً أن شركة كاليفورنيا وعبد العزيز ابن سعود كانا وراء هذا التعهد من قبل الشيخ، ولذلك اقترح المقيم البريطاني على حكومة الهند بأنه من الضروري الكتابة إلى شيخ قطر بأن منحه امتيازاً لاستغلال النقط في بلاده إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية سيقابل بتقديم حماية بريطانية كافية له. وفي برقية أخرى من المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند أكد فيها أن العروض الأمريكية أكثر إغراء للشيخ، ولكن ينبغي أن يوضح له بأن الأمر ليس سراً في أن ابن سعود وراء شركة كاليفورنيا، وأنه قد يترتب على منحه الامتياز للشركة المذكورة أن تختصب ممتلكاته من قبل ابن سعود، وأن يختفى من الوجود كحاكم مستقل. وذكر المقيم البريطاني بصدد ذلك أنه قد وصلته تقارير من الوكيل

F.O. 371,19070 Resident to Secretary of State for India, 1936. (١)

F.O.371,168539 Extract from Mecca Umm El Qura No. 457 of 15 - 9 - 1932 Enclosure in a letter from British Legation Jedda to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs 19 th Sept. 1933. (٢)

البريطاني في الكويت جاء فيها أن شيخ الكويت أكد له أنه قد تلقى أنباء من الرياض مفادها أن ابن سعود حذر شيخ قطر بأنه ليس في حرية لإعطاء أي امتياز للتنقيب عن النفط إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية، أو إلى أية شركة بريطانية أخرى وأنه لو فعل ذلك فسيكون على مسؤوليته الخاصة<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلة أجريت بين المستر لوميز Loomis، المستشار التجاري للعلاقات الخارجية لشركة سناندارد أويل أوف كاليفورنيا، وبين أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية، أكد المستر لوميز بأن ابن سعود أوضح لشركته بأن له سيادة من نوع معين على إمارة قطر، كما اقتبس لوميز فقرات من دليل الصلح الخاص بالخليج الذي نشره القسم التاريخي بوزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٢٠، وقد جاء في هذه الفقرات بأن سيطرة ابن سعود تمتد على شبه جزيرة قطر. وفي أجابة وزارة الخارجية البريطانية أكدت خطأ الاستناد على هذه الفقرات، إذ إن ابن سعود قد ارتبط في عام ١٩٢٧ بمعاهدة جدة مع الحكومة البريطانية التي امتنع في إحدى موادها صراحة عن المداخلة في شؤون قطر، وأجاب لوميز بأنه يسه أن يعلم ذلك لأنه لا يريد لشركته أن تنفاد بواسطة ابن سعود انقيادا خاطئاً فيما يختص بشؤون شبه جزيرة قطر<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن وزارة الهند أرسلت استفساراً لوزارة الخارجية البريطانية عما جاء في دليل الصلح الخاص بالخليج<sup>(٣)</sup>؛ من أن ابن سعود يسيطر على شبه جزيرة قطر، وطالبت بضرورة توضيح هذه الفقرات حتى لا تستغل ضد المصالح البريطانية. وأجابت وزارة الخارجية أنه ينبغي توجيه النظر إلى ملحوظات النشر التي جاء فيها أنه على الرغم من أن هذا الدليل وضع تحت مسؤولية وزارة الخارجية وأنه صدر بموافقتها، فإنها مع ذلك لا يمكن أن تكون مثولة عن صحة محتويات

F.O. 371,17793 Resident to Secretary to the Govt of India Foreign & Political Dept. 29-1-1934 (١)

F.O. 371,17825 Record of an interview with Mr. Loomis Foreign Trade Advisor Standard Oil Company of California, 1936. (٢)

Handbooks Prepared Under the Direction of F.O. Historical Section persian Gulf No. (٣) 67. London 1920 p. 46,49,72.





هذا الدليل. ومن ناحية أخرى أن هذا الدليل وغيره من الكتيبات التي صدرت عقب الحرب العالمية الأولى، لا تعبر عن وجهة نظر الخارجية البريطانية، ولكنها في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون نشرات لمعلومات قدمتها وزارة الخارجية البريطانية للبعثات الدبلوماسية البريطانية للاستعانة بها في مؤتمرات الصلح التي انعقدت في باريس. ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يضر في الدليل سوى ما جاء في صفحة ٧٢ بسيادة ابن سعود على شبه جزيرة قطر. ولكن الأمر يبدو متناقضاً بالنسبة للقارئ الفطن حينما يقارن هذه العبارة بما ورد في نفس الدليل عن المعاهدة البريطانية في عام ١٩١٥ مع عبد العزيز بن سعود، وفي عام ١٩١٦ مع شيخ قطر. وأكدت وزارة الخارجية البريطانية بأنه إذا ما حاولت السعودية أو الشركات الأمريكية من ورائها استغلال ما ورد في هذا الدليل فإنها مطمئنة تماماً إلى سلامة موقفها بما جاء في ملحوظات النشر السابق الإشارة إليها<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال فقد نجحت المناورات البريطانية ضد ابن سعود وشركة كاليفورنيا في ١٧ مايو ١٩٣٥ حينما وقع الشيخ عبد الله اتفاقية خاصة بامتياز النفط في قطر مع الشركة الإنجليزية الإيرانية<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فقد أكد أندرو ريان الوزير البريطاني المفوض في جدة أنه عندما منح شيخ قطر امتياز النفط إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية كتب له ابن سعود يحذره بعدم السماح للمتقربين التابعين للشركة بمباشرة أية عمليات تنفيذية في أراضي قطر قبل إقرار الحدود بينه وبين السعودية، بينما تمسكت الحكومة البريطانية باستعدادها للدفاع عن المقاطعات التي تشملها مشيخة قطر<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يلاحظ تفاقم المشكلات الحدودية بين السعودية وقطر بعد منح امتياز النفط في عام ١٩٣٥، كما تدخلت الحكومة البريطانية في تلك المشكلات وخاصة

F.O. 371/18911 His Majesty's Govt. Relations with Trucial Sheikhs, F.O. to I.O. 30th (c) May 1935.

F.O. 371/18911 Intelligence Service 16-31 st May, 1935 (r)

F.O. 371/19977 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia, Ryan (r) 30th May 1935.



بعد أن أكدت عدم اعترافها باتفاق زعم ابن سعود أنه عقده مع شيخ قطر قبل عام ١٩١٦ بواسطة عبد الله بن جلوي عامله في الأحساء<sup>(١)</sup>. وكان ابن سعود يتذرع بذلك الاتفاق لما يترتب عليه من السيطرة على جبل النخس<sup>(٢)</sup>. ولما كان شيخ قطر لا يعترف بهذا الاتفاق فإن ذلك قد أتاح لبريطانيا مجادلات أكثر عنفاً مع ابن سعود أما الأدلة التي ساقها ابن سعود لتأكيد وجود هذا الاتفاق فهي عدم دخول الإخوان جبل دخان والعراق، نتيجة مراسلات تمت في هذا الشأن بين شيخ قطر وعبد الله بن جلوي<sup>(٣)</sup>، بيد أن الحكومة البريطانية لم تعترف بهذا الاتفاق واعتبرته اختلاقاً من السعودية، بدليل أنها عجزت عن تقديم الوثائق الخاصة به.

وقد يكون من المناسب أن نشير فيما يلي إلى الأسباب الرئيسية التي جعلت الحكومة البريطانية تتدخل في مسألة العلاقات بين قطر والسعودية وهي:

أولاً: تزايد مشكلات النفط بعد أن منح شيخ قطر امتيازات لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، حيث احتج ابن سعود على منح تلك الامتيازات وهدد بإيقاف عمليات الاستغلال، وأصبح من المتوقع بأن المصالح الأمريكية التي استطاعت الحصول على امتياز الأحساء في عام ١٩٣٣ ترغب في مد عملياتها إلى المناطق المجاورة، وهذا الوضع أوجد مركزاً صعباً للغاية أمام الحكومة البريطانية، ومن ناحية أخرى فإن مصالح أمريكية أخرى كانت تحاول الحصول على امتياز من شيخ أبوظبي الذي كانت حدوده الجنوبية غير محددة أو على الأخرى غير متعارف عليها.

ثانياً: كان لابد من تعيين حدود سياسية لقطر ومشيخات الساحل العماني حتى يمكن وضع حد لتوسعات ابن سعود نحو الشرق.

ثالثاً: كان الإيطاليون يبذلون جهوداً كبيرة لكسب نفوذهم في السعودية، وكانت هناك خطورة من استجابة ابن سعود للتقدم الإيطالي في الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة البريطانية على استعداد لتسوية مشكلاتها معه<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/19970 L.O. to Rendel F.O. 12th Feb. 1936. (١)

F.O. 371/19970 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia. Andrew (٢) Ryan 30th May, 1936.

F.O. 371/19970 British Legation Jeddah to Anthony Eden 1st June 1936. (٣)

F.O. 371/19970 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia. Andrew (٤) Ryan, 30th May 1936.





## توثيق العلاقات بين قطر وبريطانيا:

بعد أن تم العثور على النفط في قطر بكميات تجارية توثقت العلاقات البريطانية القطرية بأكثر مما كانت عليه من قبل، ففي عام ١٩٣٨ جددت المعاهدة بين الطرفين، وفي العام التالي صدر مرسوم أمر في المجلس Qair Order in Council، وهذا المرسوم كان يتعلق مباشرة الإنجليز اختصاصات القضاء في القضايا الجنائية التي يتهم فيها رعايا بريطانيون أو أشخاص ممنعون بالحماية البريطانية، وكذلك في القضايا المدنية التي يكون فيها كلا الطرفين رعايا بريطانيين أو ممنوعين بالحماية البريطانية. وإن كان المرسوم نص بصفة خاصة على أن عبارة الشخص الممنوع بالحماية البريطانية لا تشمل رعايا الكويت والبحرين ومشيخات ساحل الصلح البحري، إذ إن هؤلاء يخضعون لقضاء المحاكم المحلية<sup>(١)</sup>.

وفي أبريل ١٩٤٩ استبدل هذا المرسوم بمرسوم آخر وضع موضع التنفيذ، وكان سبب ذلك ما طرأ من تغير على وضع حكومة الهند التي ألغيت بعد إعلان استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧. وقد صدرت مراسيم من هذا القبيل خاصة بالبحرين ومسقط والكويت والمشيخات المهادنة، ووضع نص صريح يقضي بأن تنفذ الأحكام التي تصدرها محاكم تنشأ بمقتضى هذه المراسيم في أية إمارة من هذه الإمارات. وقد يكون لهذا النص بعض المغزى في ضوء اقتراح عرض في ذلك الوقت، كان يرمى إلى اتحاد جميع إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية. وحتى عام ١٩٤٩ لم يكن في قطر ممثل من قبل الحكومة البريطانية وإن كان الممثل البريطاني في البحرين قد أوكل إليه رعاية المصالح البريطانية في قطر، ولكن في عام ١٩٤٩ عين وكيل بريطاني في الدوحة، وكان تعيينه اوثقاً لتوسع نطاق علاقات قطر مع الحكومة البريطانية، وكان هذا التوسع شيئاً لا مفر منه نتيجة لتصدير النفط بكميات تجارية. كما عين شيخ قطر مستشارين إنجليز ليعاونوه في إدارة الأمن العام وفي غيرها من المصالح والإدارات الحكومية المختلفة.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣١٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣١٣.



## الفصل التاسع



مشيخات الساحل العماني



الأوضاع الداخلية في المشيخات - الاغتيالات الأسرية -  
 الصراع بين المشيخات - النفوذ السعودي في مشيخات الساحل  
 - العلاقات بين السعودية وأبوظبي - نشاط عبد الله بن جلوي -  
 المشكلات القبلية والطائفية - الأطماع الإيرانية في الساحل  
 العماني وجزره - حادثة طنـب - الأطماع الإيرانية في جزيرة  
 أبو موسى - الاتفاقيات الجوية مع بعض شيوخ الساحل - تطور  
 السياسة البريطانية في مشيخات الساحل العماني.



كان الكابتن بریدو Prideaux - من ضباط البحرية الهندية - هو الذي اقترح  
 تسمية الساحل العماني - الذي تطل عليه هذه المشيخات باسم الساحل المتصالح  
 Trucial Coast - وكان ذلك على أثر عقد بريطانيا معاهدات الهدنة البحرية مع  
 شيوخ الساحل في خلال النصف الأول من القرن الماضي. وتشمل منطقة الساحل  
 العماني سبع مشيخات يمكن ترتيبها من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي:  
 أبوظبي - دبي - الشارقة - العجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة. ويمارس  
 شيوخ الساحل في مشيخاتهم سلطات مطلقة، ويصلون إلى الحكم بطريق الوراثة  
 أو بانتخاب يتم بين الشيوخ البارزين، وإن كانت الصفة الغالبة أن تستخدم القوة  
 في عزل شيخ وإحلال شيخ آخر بدلا منه مما كان يترتب على ذلك نشوب حروب  
 قبلية كثيرة، وهي السمة الظاهرة لتاريخ هذه المنطقة حتى عهد قريب.

وموارد الدخل في الساحل كانت إلى عهد قريب تنحصر في الإتاوات التي  
 كان يفرضها الشيوخ على التجار وصاندي اللؤلؤ، أو الزكاة المفروضة على بسانيين

(١) كان يطلق على هذا الساحل اسم ساحل القراصان Pirate Coast وقد عرف بذلك الاسم في الحواف  
 الجغرافية في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبعد أن نجحت بريطانيا في قمع النشاط البحري  
 للقبايل العربية أطلق عليه اسم الساحل المتصالح، وكان ذلك عقب توقيع الاتفاقية العامة في عام ١٨٢٦ بين  
 بريطانيا وشيوخ الساحل انظر:

Raymond, O'shea, Sand Kings of Oman p. XV.



النخيل، هذا بالإضافة إلى الدخل المتحصل عليه من تجارة الرقيق التي استمرت قائمة في الساحل العماني إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن، على الرغم من أنها كانت تعد تجارة غير مشروعة. وفي الثلاثينيات من القرن الحالي أضيفت إلى هذه الموارد قيمة الإيجارات التي كانت تدفعها الحكومة البريطانية مقابل استخدامها لبعض قواعد عسكرية أو مطارات للخطوط الجوية الإمبراطورية.

ويرى بعض الباحثين أنه على الرغم من الدخل الكبير نسبياً الذي كان يتحصل عليه الشيوخ فإن هذا الدخل لم يكن يستغل لصالح المنطقة، فإلى عهد قريب لم تكن هناك أنظمة تعليمية أو صحية أو حتى موارد مضمونة لمياه الشرب، وقد عجز ذلك إلى الشيوخ الذين كانوا ينظرون إلى إدخال وسائل الحضارة من صحة وتعليم أو مرافق عامة باعتباره إسرافاً لا مبرر له<sup>(١)</sup>. ولكن الباحثين المنصفين يذهبون بريطانيا عن مسئوليتها في تخلف المنطقة، وإنه كان من الأجدي في نظير الفوائد السياسية والإستراتيجية التي كانت تجنيها من وراء فرض سيطرتها على المنطقة أن تهتم بتطويرها.

### الأوضاع الداخلية:

تميزت منطقة الساحل العماني خلال الفترة موضوع الدراسة بكثير من حوادث الاغتيالات التي كان يقوم بها الشيوخ المنافسون لبعضهم، كما تميزت بالتغلغل السعودي الذي بلغ أشده في نهاية العشرينيات من هذا القرن. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت على دراية مستمرة بالضغوط السعودية التي كانت تتعرض لها المنطقة إلا أنها كانت لا ترى مبرراً للقيام بعمل مضاد بسبب أن تلك الضغوط كانت موجهة للمناطق الداخلية الظهيرية لتلك الإمارات، ومن ناحية أخرى أن الشيوخ أنفسهم كانوا يعتبرون العلاقات بينهم وبين السعودية من المشكلات الداخلية والقبلية الخاصة بهم<sup>(٢)</sup>.

(١) O'shea, op. cit., p. 16 ff.  
(٢) F.O. 371/1144 cf. Nejdian Encroachments on Trucial Coast, Under Secretary of State C.O. to F.O 24th July, 1926.





والحقيقة أن مشيخات الساحل العماني تميزت بالفوضى البالغة والحروب الأهلية العنيفة التي كانت لا تكاد تهدأ فيما بينها، أو حتى التي كانت تحدث في داخل المشيخة نفسها، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى أسباب كثيرة يمكن أن نبرزها على الوجه التالي:

أولاً: الظروف القبلية التي تعيشها المنطقة.

ثانياً: عدم وصول هذه المشيخات إلى مرحلة من النضج أو الاستقرار السياسي.

ثالثاً: لا ينبغي إغفال تأثير السياسة البريطانية على الأوضاع المضطربة في تلك المشيخات، وإن ظهرت في صورة المنفذ لها من تلك الأوضاع التي كانت تصطرع فيها.

ويمكن أن نعرض توضيحاً لذلك بعرض صور من الأوضاع المضطربة التي كانت تعيشها المنطقة، وهي قد تبدو معقدة للقارئ؛ ومع ذلك فقد كانت بالنسبة للباحث أشد تعقيداً. وعلى أي حال فإننا نستطيع أن نخرج من وراء دراستنا لهذه الاضطرابات بأن السلطات البريطانية كانت تستغل حدوثها، أو ربما كانت في بعض الأحيان المحرصة عليها بطريق مباشر أو غير مباشر، حتى تظهر بتحقيق قدر أكبر من السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة؛ التي غدت منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن من الأهمية السياسية والإستراتيجية الكبيرة بالنسبة للسياسة البريطانية. إذ أتاحت هذه الاضطرابات الفرصة لبريطانيا لكي تفرض رقابتها الفعلية وأن تجعل من نفسها في أحيان كثيرة حكماً في المنازعات القائمة، وأن تتدخل لأنفسه الأسباب بحجة المحافظة على قواعدها البحرية والجوية التي أكثر من إنشائها في المنطقة منذ بداية الثلاثينيات من القرن الحالي.

الصراع بين رأس الخيمة ورامس:

وتطالعنا من بين هذه الاضطرابات صورة للصراع الذي حدث في يونيو من عام ١٩٢١ بين كل من سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، وعبد الرحمن بن صالح شيخ رامس. وقد أيد الأخير في صراعه كل من شيخ بكاء وديا اللذين كانا يتبعان سلطنة مسقط<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أن الوكيل الوطني في الشارقة قد تدخل

في حل النزاع القائم ونجح في عقد مهادنة بين الشيخين، إلا أنه حدث في خلال الفترة التي أعقبها مقتل شيخ رامس؛ ولذلك اشتبه في أن يكون شيخ رأس الخيمة هو المحرض على قتله بسبب عدائه له وصداقته للقاتل. وفضلاً عن ذلك فقد أصر شيخ رأس الخيمة على احتجاز شقيقى المقتول في إمارته، ولذلك كان من الطبيعي أن يتجدد النزاع. وقد بادرت السلطات البريطانية بوضع تسوية للأطراف المتصارعة التي تقابلت بالفعل على ظهر الباخرة Cyclamen حيث توسط الضابط الأعلى للبحرية البريطانية في عقد صلح بينهم كان يقوم على ما يأتى:

أولاً: يتعهد شيخ رأس الخيمة ألا يلحق أى ضرر بأبناء الشيخ المقتول، وأن يجعل من أحدهما شيخاً على رامس.

ثانياً: أن يحتجز القاتل في رأس الخيمة.

ثالثاً: أن يتعهد شيخ رامس الجديد بعدم القيام بأى عمل عدائى ضد رأس الخيمة وأن يقطع علاقته بشيخ الشحوح.

ومع ذلك فلم يمض وقت طويل على عقد هذه التسوية، حتى بادر شيخ رامس بخرفها وذلك بتوجيه هجوم على رأس الخيمة مما دعا القائد الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج إلى تجديد التسوية، على أن يتعهد شيخ رامس بدفع زكاة سنوية إلى شيخ رأس الخيمة وأن يوافق على بناء استحكامات خاصة برأس الخيمة هي خور رامس. ولما كان شيخ رامس يعتمد على تأييد كل من شيخ بكا ودبا فقد كان من الضروري أن تعمل السلطات البريطانية للحصول على موافقتهما على هذه المهادنة، وتسوية الخلافات القائمة بينهما وبين شيخ رأس الخيمة<sup>(١)</sup>.

#### الصراع بين عجمان والشارقة:

في عام ١٩٢٠ انشق أحد أقرباء الشيخ خالد حاكم الشارقة ويدعى عبد الرحمن عن الحاكم، ودبر هجوماً على عجمان حيث نجح في الاستيلاء على قلعتها. وفيما يبدو أن حاكم الشارقة لم يكن موافقاً على هذا الهجوم الذى قام به



قريبه هذا حتى أنه أمر القوات المهاجمة بالعودة إلى الشارقة، وقام بعقد صلح بينه وبين شيخ عجمان. واضطر الشيخ عبد الرحمن الذي دبر الهجوم على عجمان أن يُلجئ إلى الوكيل الوطني في الشارقة، ولكنه ما لبث أن انتقل إلى دبي حيث استقر في الحيرة وهي قرية تتبع إمارة الشارقة.

وعندما اتجه الشيخ خالد حاكم الشارقة إلى مهاجمته وإقصائه عنها تدخل الضابط الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج وقام بعقد صلح بين الطرفين. وفي مارس ١٩٢٣ قوى عبد الرحمن مركزه بتزويج ابنته لسلطان بن صقر، وهو من أشد المنافسين للشيخ خالد، وفي العام التالي ساعد عبد الرحمن زوج ابنته في طرد الشيخ خالد من مشيخته وتم بالفعل وصول سلطان بن صقر إلى حكم الشارقة، بينما استمر عبد الرحمن حاكماً على الحيرة<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩٢٨ تولى مشيخة عجمان الشيخ رشيد بن حميد واعترف المقيم البريطاني بولايته بعد أن تعهد له بالالتزام بالمعاهدات القائمة بين المشيخة والحكومة البريطانية<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٣٣ حاول الامتداد بنفوذته إلى الحيرة، وبالفعل أرسل ثلاثة من رجاله لقتل الشيخ عبد الرحمن، ولكنهم فشلوا في مهمتهم وبالتالي انكشفت المؤامرة التي كان يدبرها شيخ عجمان لاغتيال الشيخ عبد الرحمن في الحيرة. ولما كان موضوع الحيرة يهم سلطان بن صقر شيخ الشارقة فقد قام بزيارة إلى رأس الخيمة لمقابلة شيخها سلطان بن سالم بهدف الحصول على تأييده في حالة تجدد العداء بينه وبين شيخ عجمان<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية أخرى فإنه لما كان حدوث اضطرابات في الشارقة قد يؤدي إلى إضرار بال قاعدة الجوية البريطانية المقامة بها فقد قام المقيم البريطاني في الخليج في يناير ١٩٣٤ بتوجيه إنذار إلى كل من شيخ الشارقة وعجمان بأنه إذا حدث في أثناء صراعهما اعتداء على ممتلكات أو أرواح الرعايا البريطانيين، أو

R/15/11/1980 Arab Coast - Ajman - Sharja Affairs. (١)

F.O. 371/13010 Political Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 22nd (٢) July, 1928.

F.O. 371/16853 Diary No. 16 of 1933 Political Agency, Bahrain see also Diary No. (٣) 17 News from the Period 1st to 15 th September 1933.



تهديد سلامة المطار الجوي في الشارقة، فإنه سيعتبرهما مسئولين مسئولية مباشرة عن ذلك. وقد نجح المقيم البريطاني في خلال زيارة قام بها إلى المنطقة في أن يعقد صلحاً بين شيوخ الشارقة وعجمان، بواسطة شيخ دبي الذي قبل أن يكون وسيطاً بين الشيوخ المتنازعين.

### الصراع بين أبوظبي وأم القيوين والشارقة:

تركز الصراع بين أبوظبي وأم القيوين حول شؤون قبيلة بني قتب، وظهر أن شيخ الشارقة أخذ ينحاز إلى أبوظبي ضد أم القيوين إذ كتب إلى المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل تريفور في بونية من عام ١٩١٥ بضرورة تحذير شيخ أم القيوين من خطورة خرق شروط المعاهدة الموقعة بين شيوخ الساحل وأم القيوين في عام ١٩١٥، وقد استمر الشيخ عبد الله بن راشد حاكماً على أم القيوين حتى اغتياله في أكتوبر ١٩٢٣<sup>(١)</sup>، وفُسرَت أسباب الاغتيال بأنه قتل بواسطة عبد كان يعمل عنده، اختلف مع نجد في سوق المدينة، وعندما شكَا النجدي العبد إلى سيده بادر بتأنيبه فتضايق العبد وقام بقتل الشيخ<sup>(٢)</sup>. ومن الطبيعي أن هذا التعليل لم يكن مقنعاً؛ وإنما تنضح ظروف الاغتيال من رسالة بعث بها الوكيل الوطني في الشارقة إلى المقيم البريطاني في الخليج في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣ جاء فيها إن هناك احتمالاً قوياً في أن يكون الشيخ حمد بن إبراهيم الذي قفز إلى الحكم عند مقتل الشيخ عبد الله هو المحرض على قتل الشيخ. وعلى الرغم من أنه نجح في السيطرة على الموقف، إلا أنه أخذ يتعرض لتناصب بالغة من قبل إخوة الشيخ المقتول وأعمامه<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك فقد تمكن من إبرام صلح مع شقيق الشيخ المقتول ومع عمه الشيخ سعيد بن أحمد المقيم في رأس الخيمة<sup>(٤)</sup>.

R/15/1/14/2-7 Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi 1909-1921. (١)

R/15/1/14/27. (٢)

نظر رسالة من الوكالة البريطانية في الشارقة إلى المقيم البريطاني في الخليج في ١٣/١٠/١٩٢٣  
Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi 1909-1921.

Ibid. (٣)

F.O. 371/18723 Viceroy to Secretary of State for India 20th Feb. 1929. (٤)





وفي فبراير ١٩٢٩ اغتيل الشيخ حمد بن ابراهيم بواسطة ابن عمه أحمد بن راشد الذي نصب نفسه حاكما على أم القيوين<sup>(١)</sup>. وفي رسالة من الوكيل الوطني في الشارقة إلى المقيمة البريطانية في الخليج في ٢٠ فبراير ١٩٢٩ فصل فيها هذه الحادثة مؤكداً بأن شيخ الشارقة كان له ضلع في المؤامرة، واستدل على ذلك بأنه حينما تلقى نبأ مقتل الشيخ أرسل قارباً يستين رجلاً إلى أم القيوين بحجة تقديم العزاء، ولكن في حقيقة الأمر لتهنئة الشيخ الجديد ومطالبته بطرد الشيخ خالد بن أحمد الحاكم السابق لرأس الخيمة الذي كان مقيماً في أم القيوين منذ عام ١٩٢٧.

وقد كان من الطبيعي أن يرتاح شيخ الشارقة لمقتل شيخ أم القيوين وتولية حاكم آخر لا يتصل بصله قرابة إلى الشيخ خالد، ومن ناحية أخرى أن الشيخ الجديد أحمد بن راشد كان ضعيفاً، ولذلك أمل شيخ الشارقة أن يسيطر من ورائه على أم القيوين<sup>(٢)</sup>.

دبي:

حكم الشيخ سعيد بن مكتوم مشيخة دبي في عام ١٩٣٤، وكانت له متاعب كثيرة مع أبناء عمه من آل بوقلاسة الذين حاولوا أكثر من مرة الاعتداء على حياته، مما أدى إلى عدم استتباب الأمن في إمارته. وقد بادرت المقيمة البريطانية بإصدار إعلانين في نوفمبر ١٩٣٤ أحدهما موجه للشيخ والآخر إعلان عام. وقد جاء في الإعلان الموجه للشيخ ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية نفسه ومشيخته من أبناء عمومته، وأنه ينبغي أن يتعهد بعدم تعرض ممتلكات وأرواح الرعايا البريطانيين المقيمين في إمارته للخطر.

أما الإعلان الآخر فقد نص فيه على أن المقيم البريطاني، بعد علمه بوقوع اضطرابات في دبي، يحذر جميع السكان أنه في حالة حدوث أية خسائر في

F.O. 371/18723 Viceroy to Secretary of State for India 20th Feb. 1929. (١)  
R/15/1/14/27 Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi, Resident in Persian Gulf (٢)  
to Secretary of State for India 17th March 1929.



الأموال أو الممتلكات الخاصة بالرعايا البريطانيين، والتي يمكن أن تنتج عن وقوع مثل هذه الاضطرابات فإن المسؤولين عنها سيحاسبون عليها حساباً عسيراً<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلة أجراها الشيخ سعيد بن مكتوم مع الضابط الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج في ٢٣ يناير ١٩٣٥، على ظهر السفينة Hawkins أكد فيها الشيخ سعيد أنه عاون الحكومة البريطانية منذ سنوات كثيرة، وأنه كان يقوم بدور الوساطة حينما ينشب نزاع بين الشيوخ. وأكد الشيخ أنه أرغم رعاياه على الوفاء بالتزاماتهم إزاء التجار الهنود من الرعايا البريطانيين، ولكن أبناء عمه أشاعوا أبناء مؤداهما أنه باع بلاده للإنجليز ويرى الشيخ ضرورة مساعدة بريطانيا له وأكد أن في إمكانه الاستعانة بالبدو لتوطيد سلطته ولكنه يخشى من نتائج ذلك فيما لو تعرض التجار الهنود والإيرانيين للسلب<sup>(٢)</sup>. وقد كتب المقيم البريطاني في الخليج إلى خان صاحب القائم بأعمال الوكالة البريطانية في الشارقة رسالة جاء فيها «أرجوكم أن تنبهوا الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي بأنه يجب عليه أن يمنع أولاد بطي بن سهيل من الشروع مرة أخرى في تعدياتهم السابقة، وأن عليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة في هذه المسائل بحيث لا يجعلها تتحول من سوء إلى أسوأ، وحيث يضطر إزاءها إلى طلب مساعدة الحكومة البريطانية كما جرى ذلك سابقاً»<sup>(٣)</sup>.

وقد نجح الشيخ سعيد بن مكتوم في إيجاد تهدئة حينما وجه إنذاراً إلى أبناء عمه يطلب فيه منهم إما التصالح معه أو الرحيل من المشيخة، وقد أقسموا له بالمصالحة، كما بادر الشيخ بتعيين أكثرهم نفوذاً وهو الشيخ سعيد بن سهيل حاكماً على الديرة من توابع دبي<sup>(٤)</sup>.

R/15/1/14/43, Unrest at Dubai: Trucial Coast Policy 34/36 British Residency to Naval Commander in Chief East Indies 9th Feb. 1936.

R/15/1/19/143 The Commander in Chief East Indies Station to Political Resident in the Persian Gulf 28th January 1935.

R/15/1/14/43 Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy 34-36. (٢)

Ibid., Extract from Diary No 2 for 15th January to the 31 st 1936. (١)





## الصراع بين الفجيرة ورأس الخيمة:

ترجع أسباب الصراع الذي كان حادثاً بين الفجيرة ورأس الخيمة إلى المنازعات القبلية بين قبائل الشرقيين، وهم رعايا الفجيرة، وقبائل الخواطر، وهم موالون لشيخ رأس الخيمة. وقد حاولت قبائل الشحوح الوساطة في هذا الصراع ولكن شيخ رأس الخيمة رفض قبول وساطتهم، كما أن الحكومة البريطانية لم تتدخل في هذا الصراع لعدم حدوث أضرار على رعاياها<sup>(١)</sup>.

## الصراع بين دبي والشارقة:

ترجع أسباب الصراع بين المشيختين إلى المنازعات بين قبيلة القواسم وقبيلة بني ياس. وفي عام ١٩٤٠ تمحدد هذا الصراع بسبب مشكلات الحدود من ناحية وتحريض قبائل آل ماهر من ناحية أخرى، وهي القبائل التي أبعدتها الشيخ سعيد ابن مكتوم من دبي، عقب فشل مؤامرة قاموا بها ضده وإلجائهم إلى شيخ الشارقة<sup>(٢)</sup>. وقد استمرت المنازعات قائمة بين دبي والشارقة عدة أشهر انتهت بعقد صلح بحضور مندوب عن الوكيل البريطاني الذي اتخذ مقره في الشارقة وكان أول ضابط بريطاني يعين في هذا المنصب بعد استبداله بالوكيل الوطني<sup>(٣)</sup>.

والجدير بالذكر أن المنازعات القبلية قد توقفت إلى حد كبير بعد عام ١٩٤٠ ويرجع ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية، وعدم تزويد الشيوخ بالذخائر والأسلحة إلا بالفدر الذي يكفى حمايتهم من قبائل البدو الرحل. وما يذكر أنه في خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل معركة العلمين، أرسل المحور عملاء لهم عن طريق إيران والعراق لإثارة قبائل الساحل العماني ضد الإنجليز، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع بسبب ولاء شيوخ الساحل للحكومة البريطانية من ناحية ولازدياد السيطرة البريطانية على هذه الإمارات من ناحية أخرى<sup>(٤)</sup>.

R/15/1/14/43 Political Bahrain to Resident, Bushire 24th June, 1934 see also an Ex- (١) tract from the Trucial Coast Diary No. 22 From November 15 to 31 st 1934.

O'Shea, op. cit., p. 63. (٢)

Ibid., p. 65. (٣)

Ibid., p. 53. (٤)



## التفوذ السعودي في مشيخات الساحل:

حينما استرد ابن سعود مقاطعة الأحساء في عام ١٩١٣ ضم إلى ممتلكاته صحراء شاسعة شملت الجافورة وواحة جبرين<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن إقصاء الأتراك من الأحساء قد أثار المخاوف لدى شيوخ الساحل العماني، ففي تقرير من الوكالة البريطانية في الشارقة في صيف عام ١٩١٣ جاء فيه أن شيخ أبي ظبي وديي اجتمعوا للتشاور في الأوضاع التي نجمت عن سيطرة عبد العزيز بن سعود على الأحساء. ذلك أن شيوخ الساحل كانوا منذ انسحاب الوهابيين - بعد استيلاء العثمانيين على الأحساء في عام ١٨٧١ - يتمتعون بتفوذ متفوق في المنطقة، ومن ثم فقد أبدوا مخاوفهم من احتمال عودة التفوذ السعودي في المنطقة، ولذا قرر شيخ أبي ظبي بالاتفاق مع حاكم دبي دعوة أنصارهما من زعماء البدو لمواجهة أي نشاط سعودي قد يحدث نتيجة الموقف الذي أوجده ابن سعود. كما ظهرت اتجاهات مماثلة لدى كثير من القبائل العمانية لمناهضة السعوديين، ففي يولية ١٩٢٥ تشاور شيوخ بنونعيم وبنوياس وبنوقتب مع شيخ الشارقة لمساعدتهم في حالة قيام هجوم سعودي عليهم وخاصة بعد أن امتنعوا عن دفع الزكاة<sup>(٢)</sup>. وفي أغسطس من نفس العام عقد اجتماع بين الشيخ عيسى بن صالح - أقوى الزعماء نفوذاً في إمارة عمان - وشيخ دبي اتفقا فيه على أن يؤيد كل منهما الآخر ضد التهديدات السعودية المتوقعة<sup>(٣)</sup>.

وكان عبد الله بن جلوي حاكم الأحساء من قبل ابن سعود يتطلع إلى

تحقيق هدفين:

أولهما: أن يضم الساحل العماني إلى حكومة نجد.

وثانيهما: أن يسيطر على المقاطعات العمانية المستقلة عن سلطنة مسقط.

F.O. 371/11444 British Residency to Secretary of State for Colonies 9th June, 1926. (١)

ومن المعروف أن الأتراك العثمانيين لم يمارسوا أي نفوذ على هذه المنطقة.

B. 437, Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with (٢) Eastern Arabia & British Govt. 1800-1934.

Ibid. (٣)



ولتحقيق هذين الهدفين كان عليه أن يسيطر على واحة الظفرة، ولم يكن ذلك هدفاً متعذراً بالنسبة للمقاطعات الشرقية منها؛ إذ لم تكن هناك صعوبة في إخضاع السعوديين لقبائل البوريمة وحفيت والظاهرة بسبب ميول هذه القبائل الوهابية وعدائهم للأباضيين، هذا باستثناء ما قد يواجه به السعوديون من صعاب نتيجة وجود الإمامة العمانية الأباضية ومشيخة أبوظبي المتاخمة. وكان من المنتظر إذا حقق السعوديون عملياتهم التوسعية بنجاح في الظفرة والبوريمة أن يجد شيوخ الساحل العماني أنفسهم مضطرين إلى الانضمام لحكومة نجد على أن يمارسوا استقلالاً ذاتياً في إماراتهم<sup>(١)</sup>.

وفي أواخر عام ١٩٢٥ وصل تهديد إلى شيخ أبوظبي من قبل عبد الله بن جلوي أمير الأحساء، وفي العام التالي أرسل عبد الله بن جلوي تابعين له ليقوما بتحصيل الزكاة من قبائل البوريمة والظاهرة. كما كتب ابن جلوي إلى كل من شيخى الشارقة وديي يؤنبهما لعدم ترضيتهما لمطالب التجديدين. وفي تقرير من المقيم البريطاني في الخليج في عام ١٩٢٦ أكد فيه أن الظفرة - التي تنتمي إلى أبوظبي - هي الخطوة الأولى التي يتجه إليها السعوديون بهدف تأسيس مكانة لهم في شرق الجزيرة العربية، كما أوضح أن أبوظبي وديي فقط هما المشيختان المعارضتان لابن سعود، أما بقية قبائل الساحل العماني فهم أميل إلى الحياد باستثناء الشارقة ورأس الخيمة فهم أقرب ما يكونان للولاء للسعوديين بسبب اعتناقهما للتعاليم الوهابية. أما بالنسبة لقبائل البوريمة فهي متعددة في ولاءاتها فقبيلة النعيم - أقوى القبائل نفوذاً في المنطقة - على علاقة بسلطنة مسقط، وقبيلة الظواهر معادية للسعوديين، أما قبائل آل شميس - وهم فرع من النعيم - فهم وهابيون يدفعون الزكاة إلى ممثل حاكم الأحساء، وبالتالي فهم أقرب ما يكونون إلى الولاء للسعوديين. ويبدو من ذلك العرض أن القسم المعارض للسعوديين أقوى

C.O. 727 Vol. 10 British Residency to the Secretary of State for Colonies 9/6/26, (١)  
Situation in Trucial Oman as which being created by the activities of Amir of Hasa  
representing Sultan of Nejd.



من الأقسام الأخرى المناصرة لهم<sup>(١)</sup>. وقد اقترح المقيم البريطاني في تقريره إلى حكومة الهند ضرورة كبح جماح عبد الله بن جلوي أمير الإحساء وتذكير ابن سعود بالتزاماته إزاء بريطانيا، كما ألح على ضرورة استبدال الوكيل الوطني في الشارقة بضابط بريطاني؛ لأن ذلك من شأنه تشجيع الرؤساء على مقاومة الضغوط السعودية التي قد يتعرضون لها<sup>(٢)</sup>.

### العلاقة بين أبوظبي والسعوديين:

تولى الشيخ حمدان بن زايد الحكم في مشيخة أبو ظبي في عام ١٩١٢ خلفاً لأخيه طحنون، واستمر قائماً على شئون المشيخة حتى عام ١٩٢٢، وقد نجح في خلال العشر سنوات التي قضاها في الحكم في تحقيق الأمن الداخلي لإمارته. وبالتالي الاحتفاظ بالمنزلة التي ظفر بها والده في حكم المشيخة.

وفي عام ١٩١٣ انزعج حمدان حينما علم بنجاح ابن سعود في استرداد الإحساء وبدأ على الفور في تعزيز قواته واستيراد كميات كبيرة من السلاح والذخيرة، وحين أيقن أن الحكومة البريطانية اتخذت احتياطاتها لمنع أي غزو سعودي لمنطقة الساحل العماني عاد الشيخ تدريجياً إلى الوضع الطبيعي. وإذا أخذنا في اعتبارنا هذا التصرف فإن من المدهش أن نفتق رسلتين كتبتهما الشيخ حمدان إلى عبد العزيز بن سعود بعد ذلك بأربع سنوات لا نجد فيهما سوى الامتنان الكبير من حاكم أبوظبي للأمير السعودي. وقد اتخذت هاتان الرسلتان فيما بعد - من جانب الحكومة السعودية - كأدلة لتبعية أبوظبي للسعودية، ولكن إذا أخذنا في اعتبارنا أن أبوظبي كانت أقوى منافس للحكم السعودي في السواحل الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية، فإنة من المشكوك فيه أن حمدان كان يقصد في الرسلتين اللتين كتبتهما إلى عبد العزيز بن سعود تقديم أية تبعية أو ولاء. والأمر الذي لا شك فيه، أو التعليل المقبول، أن الشيخ حمدان بإرساله هذين الخطابين

B. 437. L.O. 1 st Sept. 1934 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs (١)  
& Bin Saud with Eastern Arabia & the British Govt. 1800-1934. by Laithwaite.  
F.O. 371/11444 British Residency to Secretary of State for the Colonies C.O. 9th (٢)  
June 1926.



ومصاحبهما من هدايا لابن سعود إنما كان يقصد أساساً تحقيق السلم في المنطقة،  
أما إذا ظهر أن لهجته كانت ودية للغاية فإن ذلك كان أسلوب تعامل الرؤساء مع  
ابن سعود، الذي غدا يملك القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من أن الشيخ حمدان كان حريصاً طيلة سنوات حكمه على  
تحقيق الأمن وإنعاش الأوضاع الاقتصادية في مشيخته، إلا أن هذه الفترة من  
الهدوء العام أدت إلى تناقص تدريجي في أهمية أبوظبي وسطوتها السياسية  
وتصاعد في استقلال القبائل وخاصة تلك التي تقطن على مقربة من واحات  
البوريمي<sup>(١)</sup>. وفي خلال حكم حمدان كان الموقف ينذر بتصادم فعلي بين المناصير  
والمزاريع وبنو ياس في جانب، والعوامر وآل بوشماس والدروع في جانب آخر، وقد  
التجأ كل من الفريقين إلى طلب الحماية من عبد الله بن جلوي حاكم الإحساء،  
وإن كانت هناك قبائل تنتمي إلى بني ياس من الحوامل والقيسات وآل مرة النجاش  
إلى أبوظبي. وحرصاً من الشيخ حمدان على تحقيق الأمن فقد ذهب بنفسه إلى  
البوريمي حيث عمل على إيجاد تهدئة بين القبائل المتنازعة، ومع ذلك فقد  
استقرت جماعة من المناصير في الإحساء برعاية الشيخ راشد بن مانع الذي كان  
مقدراً لتفوق ابن جلوي بينما عادت بقيتهم إلى الظفرة<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٩٢٢ قتل الشيخ حمدان على يد شقيقه سلطان بن زايد، وكان  
سبب اغتياله ما اتهم به حكمه من المظالم التي ارتكبتها ضد أفراد أسرته<sup>(٣)</sup>. وتبع  
مقتل حمدان فترة من الاضطرابات الأسرية، فعلى الرغم من أن الشيخ سلطان قد  
اتفق مع أخيه صقر على مؤامرة الاغتيال هذه إلا أن إخوة آخرين هما خليفة  
ومحمد بن زايد وأبناء أعمامهما عارضوا هذه المؤامرة وبدأوا يشيرون المتاعب ضد  
الشيخ الجديد سلطان بن زايد<sup>(٤)</sup>.

Mann, Abu Dhabi, Birth of an Oil Sheikhdom p. 78. (١)

F.O. 37/17824, Draft Outline of Tribal History in the Hinterland of Trucial Oman (٢)  
1918-1933, Note by Political Agent, Bahrain 21st January 1935.

C.O. 727 Vol. 4 Trevor Political Resident in Persian Gulf to S. Bray Foreign Secre- (٣)  
tary to the Govt. of India 1st January 1935.

R/15/1/14/27 Succession to the Shaikhdom of Abu Dhabi 1909-1921 Resident (٤)  
Agent, Sharjah to Political Resident 23rd August 1922.



وفي أغسطس ١٩٢٢ كتب الشيخ سلطان إلى وكيل المقيم البريطاني في الشارقة يبرر أسباب اغتيال أخيه بأنه أوقف مرتبات أسرته وظلم الأهالي. وأعلن الشيخ سلطان في رسالته أنه يؤكد ارتباطاته بالمعاهدات الموقعة بين أبوظبي والحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>. ولكن كان من رأي المقيم البريطاني الانتظار بعض الوقت قبل الاعتراف به بسبب وجود معارضة أسرية ضد الشيخ. وقد أكد المقيم البريطاني لوكيله في الشارقة أنه من المهم أن يوطد الشيخ نفوذه أولاً وبعد ذلك تعترف به بريطانيا<sup>(٢)</sup>. وبالفعل استطاع الشيخ سلطان أن يعقد صلحاً مع بقية أفراد أسرته الذين اعترفوا به حاكماً وبالتالي اعترفت به الحكومة البريطانية وعادت الإمارة تعيش من جديد فترة من الهدوء النسبي<sup>(٣)</sup>.

وكان من الطبيعي بعد مقتل حمدان بن زايد - الذي أبغى كما لاحظنا علاقات الصداقة مع عبد العزيز بن سعود وتحاشى أن يدخل في حروب قبلية - أن تتوتر العلاقات مع السعوديين. والحقيقة أن وصول سلطان بن زايد إلى الحكم كان مشيراً لابن سعود، وخاصة بعد أن بدأ سلطان حكمه بإثارة ثائرة ابن سعود، وذلك بتحريضه لقبائل المناصير والمزاريع وغيرهم من القبائل الفاطمية في الظفرة، بعدم دفع الزكاة إلى العمال السعوديين عند وصولهم إلى بينونة غير أنه لم ينجح في تحقيق هدفه<sup>(٤)</sup>؛ ويرجع ذلك إلى فشله في الحصول على تأييد مطلق لحكمه نتيجة شعبية الشيخ حمدان وما قام به سلطان بن زايد من أسلوب غادر في القضاء على أخيه، كما وضح أن رجال القبائل أصبحوا غير مرتاحين لزعامة أبوظبي فهناك من الشواهد على أن المناصير بدءوا يدفعون الزكاة إلى السعوديين، وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت بهم إلى دفع الزكاة فإن ذلك يعد إشارة على اكتساب الحكم

Mann, op. cit., p. 79. (١)

R/S/1/14/29 Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi. (٢)

C.O. 727 Vol 4 Trevor to Bray 1st October, 1922. (٣)

P.O. 371/17824 Draft Outline of Tribal History in the Hinterland of Trucial Oman (٤)  
1918-1934. Note by Political Agent Bahrain 21st January 1935.



السعودي قوة في الداخل<sup>(١)</sup>. والواقع أن سلطان بن زايد حينما تولى الحكم في عام ١٩٢٢ وجد أن نفوذ أسرته الذي كان مزدهراً في البوريمي منذ عام ١٨٧٠ قد تدهور بشكل ملحوظ، وبدأ آل النعيم يشتبكون في صراعات مع أبو ظبي. وفي يونيو من عام ١٩٢٥ وضع آل العوامر والدروع وآل بوشامس قد حذوا حذو خصومهم فشدوا الرحال إلى الإحساء طالبين حماية عبد الله بن جلوي. وحول ذلك الوقت أرسل ابن جلوي عاملاً من قبله لجلب الزكاة من قبائل البوريمي، وقد قام هذا العامل ويدعى سعيد آل عرفة بالقبض على أحد الإحسانيين اللاجئين إلى البوريمي وأعدمه، كما أرسل ابن جلوي قوة من قبائل آل مرة لغزو المناصير وبنى ياس القاطنين في أراضي أبو ظبي. وفي أعقاب ذلك وصل سعيد آل عرفة إلى أبو ظبي وبرفقته بعض شبوخ من العوامر والدروع الذين هم أساساً من رعايا مسقط حيث أعلن هؤلاء لدى سلطان بن زايد وشيخ دبي أن ابن سعود قد منحهم الحماية وأن سعيد آل عرفة قد أوكل إليه تحصيل الزكاة منهم<sup>(٢)</sup>. ولكن سلطان بن زايد رفض الاعتراف بذلك في الوقت الذي استأنف فيه سعيد آل عرفة رحلته إلى البوريمي حيث قام فعلاً بتحصيل الزكاة من بعض قبائل الدروع والعوامر وغيرهم من آل بوشامس، ولكنه فشل مع ذلك في الحصول على زكاة من قبائل الظواهر وبعض أقسام النعيم<sup>(٣)</sup>. ومن المؤكد أن وصول سعيد آل عرفة إلى البوريمي قد أحدث ضجة عنيفة بين القبائل وشيوخ الساحل، وقد حاول الشيخ سلطان أن يعتمد على تأييد الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي في الوقت الذي أسرع فيه عبدالله بن جلوي بالكتابة إلى حاكم دبي في نوفمبر ١٩٢٥ يطعنه ويلقي بالمسئولية على سلطان بن زايد متهماً إياه بأنه سبب الضجة التي قامت بين قبائل البوريمي وقد جاء في رسالة عبد الله بن جلوي إلى حاكم دبي «لقد بلغنا أن أخانا سلطان بن زايد قد بعث برسول يحذركم من سعيد آل عرفة ويقول أن المذكور قد أغار على منطقتكم بأربعمئة رجل من الهجانة وأنه يقوم بحفر الآبار وإننا سنلحقه

(١) Mann, op. cit., p. 79 ff.

(٢) B. 437 L.O. 1st Sept. 193, Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & The British Govt. 1900-1934.

(٣) جون كلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية من ١٣٥/١٣٤.

ولكنكم رفضتم تصديقه ولم يأخذكم الشك قينا، وإن هذا ليثبت أنكم لا تصدقون الأكاذيب التي نروج ضد ابن سعود وتعاقبون الكاذب. وإن أخانا سلطان مجنون وهو لا يدري إننا أقوى منه عدة وعتاداً وإن الأكاذيب التي يبلغها إليه رجال البدو تستفزه، غير أن الاستفزاز لا يؤدي إلى أية نتيجة... وعلى أي حال فإننا سنتنصر عليه وعلى غيره طال الزمن أم قصره. ويفهم من هذه الرسالة حقيقة النوايا السعودية في الساحل العماني، وبصدد ذلك علق السير برسي كوكس أن ابن سعود يعتقد أن له الحق من حيث المبدأ في استرداد أي منطقة كان يملكها أجداده وخاصة أن فئة كبيرة من سكان البوريمي لا يزالون يدينون بالوهابية<sup>(١)</sup>.

### صقر بن زايد ١٩٢٦ - ١٩٢٧:

حكم سلطان بن زايد إمارة أبوظبي حكماً مزعزماً حتى اغتياله في عام ١٩٢٦. وقد وصفت طريفة مصرع سلطان في تقرير بحث به الوكيل الوطني في الشارقة إلى المقيم السياسي في الخليج في ١٢ أغسطس ١٩٢٦، أورد فيه أن الأنباء الآتية من أبوظبي كانت تؤكد أنه منذ أن تولى الشيخ سلطان بن زايد الحكم وهو لم يدفع المخصصات المالية لإخوته، وفي يولية ١٩٢٦ أرسل الشيخ سلطان أسرته ونجليه شخبوط وهزاع إلى مصيفه الخاص في البوريمي، بينما بقي في أبوظبي مع ولده خالد. وفي ٤ أغسطس ١٩٢٦ دعا سلطان أخاه صقر إلى مأدبة عشاء وعند وصول صقر أطلق الرصاص على أخيه، وعندما رأى خالد أن أباه يسقط صريحا فر إلى أعمامه رعماء قبيلة القبيسات بعد أن جرح جرحاً بالغاً في أثناء عملية المطاردة، وقد أخذ الشيخ صقر خالداً من أعمامه بحجة أنه يريد معالجة جروحه، ولكن كان من المؤكد أنه سيقتل. وبادر صقر بإرسال ابنه دياب ومعه رسالة مزورة باسم الشيخ المنول سلطان بن زايد موجهة إلى أبنائه شخبوط وهزاع يطلب منهما العودة إلى أبوظبي، ولكن فيما يبدو أن شخبوط وهزاع علما بمقتل أبيهما فالتجأ إلى الشيخ أحمد بن هلال الظواهرى لفترة من الوقت، ثم دخلا بعد ذلك في حماية عبد الله بن جلوي، أما سكان أبوظبي المقيمون في البوريمي فقد بادروا بالاعتراف بالشيخ صقر شيخاً على أبوظبي<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق ص ١٣٨.

(٢) B/15/1/14/27 Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi 1909-1929.





وكان الشيخ صقر حريصاً على أن يحتفظ بعلاقات صداقة وثيقة مع عبد الله ابن جلوى، وكذلك مع عبد العزيز بن سعود لأنه كان يعتقد أنه سيطاح به من قبل إبنى الشيخ سلطان اللذين التجأ كما أشرنا إلى عبد الله بن جلوى، ولذلك حاول صقر من ناحيته إقناع ابن جلوى بجباية الزكاة من البوريمي ومن المناطق المجاورة لها. وقد وصل بالفعل عمال من السعودية إلى البوريمي في عام ١٩٢٧. وعندما زار برترام توماس Thomas- الذي كان يشغل منصب وزير مالية حكومة مسقط - البوريمي في مايو ١٩٢٧ كان عمال السعودية موجودين فيها، وعندما كتب إلى شيوخ النعم يبلغهم بمقدمه لزيارتهم تلقى رسالة منهم يحثونه فيها على إلغاء زيارته بدعوى أن هذه الأماكن تابعة لابن سعود والأحسن لك أن تعود من حيث أتيت، وفي ذلك أمان لك لأن وجودك قد يؤدي إلى انفجار الفلاقل من جديد، والعارف لا يعرف، وهذه الأماكن تخص آل حمودة أولاً وابن سعود ثانياً.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه ازداد النفوذ السعودي في مشيخات الساحل العماني توطدا نتيجة نفوذ تجار الرقيق النجديين في الساحل العماني، كما اعتاد ابن جلوى إرسال دوريات من الشرطة لمطاردة المجرمين اللاجئين إلى الشارقة<sup>(١)</sup>، ففي عام ١٩٢٦ أرسل ابن جلوى قوة من الشرطة إلى الشارقة لمطاردة أحد النجديين. ولما لم يعثر عليه تقدمت هذه القوة إلى كل من عجمان ورأس الخيمة إذ كان مألوفاً إحصار الرقيق وأسرى الحرب من قبل التجار النجديين إلى إمارات الساحل لبيعهم هناك، وكان شيوخ الساحل يخشون من عاقبة التدخل في هذا الأمر<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن صقر بن زايد كان حريصاً على علاقاته الودية مع السعوديين تأميناً لحكمه، إلا أن الصعوبة التي واجهها، والتي أدت في النهاية إلى اغتياله، أتت أساساً في عدم مقدرته إيجاد علاقات طيبة مع المناصير، إذ قلل من أعضائهم السنوية التي كانوا قد تعودوا الحصول عليها من شيوخ أبوظبي من فرع

C. O. 727 Vol. 14 Summary of News from the month of October 1926. (١)  
B. 437, I.O. 1 st Sept. 1934 Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin (٢)  
Saud with Eastern Arabia & British Govt.

بوفلاح، وأدت شكوك صقر من المناصير إلى تأمره على اغتيال ابنه محمد وأخيه الأكبر خليفة الذي كان مصاهراً لهم، ولكن لسوء حظ صقر انكشفت مؤامراته ووضع المناصير من ناحيتهم خططاً مناهضة، وحول نهاية عام ١٩٢٧ استميل أحد العبيد في قصر صقر لاغتياله، ولكن العبد أساء التصويب، وعندما هرب صقر تتبعه أحد رجال المناصير وأرداه قتيلاً<sup>(١)</sup>.

وبدلاً من إقرار الصلح بين المناصير وآل بوفلاح فإن مقتل صقر أدى إلى زيادة حدة الشقاق، إذ حاول المناصير تعزيز موقفهم في أبوظبي بتنصيب محمد بن خليفة حاكماً على المشيخة، ومن ناحية أخرى نجد أن أعضاء آل بوفلاح نظروا باستياء إلى تدخل المناصير في اغتيال صقر، ومحاولتهم التحكم في اختيار خليفة له، ولكن الأمور لم تلبث أن استقرت حينما قرر محمد بن خليفة الانسحاب من تولية المشيخة فوقع الاختيار على شخبوط، وهو أكبر أبناء سلطان بن زايد، وكان إذ ذاك شاباً في العقد الثالث من عمره. وكما سبق أن ذكرنا أن شخبوط كان قد هرب عند مقتل أبيه سلطان مع أخيه هزاع من البوريمي إلى الإحساء حيث وجدا ملاذاً لهما لدى ابن جلوي، وعند اغتيال صقر كان شخبوط يعيش لاجئاً في الشارقة؛ ولذلك لم يكن له يد في مقتل صقر.

وهناك اعتقاد بأن كثرة حوادث الاغتيالات هي المسئولة عن تمتع الشيخ شخبوط بن سلطان بحكم طويل مستمر حتى أواسط الستينيات، بالإضافة إلى عامل آخر يرجع إلى قسم إخوته أمام والدتهم وهو أن يحسموا أملاكهم من أية مؤامرات ضده، ومن ناحية أخرى اعترف المناصير بولايتهم، ولكن العلاقات بينه وبينهم فشلت في أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه أيام زايد وحمدان<sup>(٢)</sup>.

### شخبوط بن سلطان ١٩٢٧ - ١٩٦٦:

تميزت سنوات حكم شخبوط الأولى بانحصار النفوذ السعودي، ولكن في عام ١٩٣٢ حدثت منازعات بين دبي وأبوظبي وإن كان القتال بينهما قد حدث

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والمناطق الجنوبية للخليج الفارسي من ص ٢٢٨ - ٢٢٩

انظر أيضاً: Mann, op. cit., p 80.

Mann, op. cit., p. 81.(٢)





دون تدخل سعودي<sup>(١)</sup>. وقد استمرت المنافسة بين أبو ظبي وآل بوغلاسة من دبي لا يخفف من حدتها شيء. وبحوالى عام ١٩٤٠ حاول سعيد بن مكتوم حاكم دبي أن يرد حدود أبو ظبي إلى الجنوب، بأن يسيطر على خور غناضة، وترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة دامت بضع سنوات، وقد أضاف النفط عاملاً كبيراً فى إذكاء هذا الصراع. وبينما أكد شيخ دبي أن خور غناضة هو الحد الطبيعي لشيخته تمسك شيخ أبو ظبي بجبل الجبل، وهو نل يمتد خمسة وعشرين ميلاً إلى الشمال عبر الساحل، باعتباره الحد الطبيعي لشيخته. وفى عام ١٩٤٧ تدخلت الحكومة البريطانية فى فرض هدنة بين الشيخين<sup>(٢)</sup>، تمنعهما من المنازعات على الساحل، وإن بقيت المنازعات الداخلية قائمة بين القبائل التابعة لكل منهما.

وبينما كان الانهيار يدب فى أبو ظبي انتعشت إمارة دبي التى أصبحت مركزاً لتجارة الساحل العماني، وساعدها على ذلك موقعها المتوسط بين إمارات الساحل. وكذلك انتعشت إمارة الشارقة التى اختبرت لبناء قاعدة جوية بها تابعة لسلاح الطيران الملكى البريطانى، ولتكون محطة للطيران المدنى بين بريطانيا وكراتشى، فى الوقت الذى ظلت فيه أبو ظبي متخلفة تَخلفاً كبيراً، إلى أن حدث تحول جديد فى منتصف الستينيات بعث الأمل فى أبو ظبي لكى تسترد وعاصمتها السابقة على إمارات الساحل، ويرجع ذلك فى الدرجة الأولى إلى اكتشاف النفط والثروة الهائلة التى قدر لها أن تتمتع بها.

### الاطماع الإيرانية فى الساحل العماني وجزره:

ظهرت الاطماع الإيرانية واضحة فى مشيخات الساحل العماني فى محاولة إيران السيطرة على بعض الجزر التابعة لتلك المشيخات. وقد تركز النشاط الإيراني بصفة خاصة فى جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. وكانت الحكومة الإيرانية قد منحت حق استغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرموز لشركة الوادى

B. 437 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with the Eastern Arabia & The British Govt. 1900-1934.

انظر ايضاً: Mann, op. cit., pp. 87-88.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٢٩.



الذهبي المحدودة<sup>(١)</sup>. ورأت الشركة أن تُمَدَّ منطقة امتيازها إلى جزيرة أبوموسى، وقد أشار إلى ذلك الوزير البريطانى فى طهران السير لوران فى عام ١٩٢٣ إذ كتب إلى حكومته يقول: «إنه علم أن صاحب امتياز الأوكسيد فى هرموز حرض الحكومة الإيرانية لإثارة ادعاءاتها على جزيرة أبوموسى إلى جانب البحرين، وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم». وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ممثلها فى طهران بأن يلفت نظر الحكومة الإيرانية لما حدث فى عام ١٩٠٤، حينما قامت الحكومة البريطانية بمظاهرة بحرية ترتب عليها إنزال العلم الإيرانى من جزيرتى طنب وأبوموسى، كما طلبت منه أيضاً أن يخطر الحكومة الإيرانية بأن إحياء الادعاءات الإيرانية على تلك الجزر ربما يدفع بالحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات أخرى قد تكون أشد فاعلية. وردت الحكومة الإيرانية على ذلك بمذكرة رسمية أكدت فيها حقوقها على جزيرتى طنب وأبوموسى، وقد نافست وزارة الخارجية البريطانية هذه المذكرة بطريقة إيجابية مفندة الادعاءات الإيرانية على تلك الجزر الثلاث.

وفى نهاية عام ١٩٢٥ أرسلت السلطات الإيرانية بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبوموسى لفحص الأوكسيد الأحمر، وبادرت الحكومة البريطانية بتوجيه احتجاج شديد التلحجة إلى الحكومة الإيرانية التى تمكنت بتسوية جزيرة أبوموسى لها. ولم يجد الوزير البريطانى فى طهران إزاء هذا الموقف المتصلب الذى وقفته الحكومة الإيرانية إلا أن يوجه احتجاجاً آخر إلى الحكومة الإيرانية مؤكداً أن ما تقوم به السلطات الإيرانية من نشاط تعتبره الحكومة البريطانية بمثابة عمل عدائى قد يؤدى بها إلى إرسال قوة بحرية إلى جزيرة أبوموسى لتأكيد سيادة شيخ الشارقة عليها. وإزاء هذا الموقف الصارم بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال تعليماتها إلى السلطات الجمركية الإيرانية بالألا تواصل عملياتها الاستفزازية فى جزيرتى طنب وأبوموسى.

Golden Valley Ochre & Oxide Company Ltd. (١)





وبقى الموقف متوتراً بالهدوء عدة سنوات إلى أن قامت إحدى السفن الإيرانية في يولية من عام ١٩٢٨ بمصادرة قارب عربي من دبي في جزيرة طنب كان يحمل مسافرين إلى خصب مع حمولة من المواد التموينية، حيث اقتيد إلى لنجة واعتقل المسافرون وصودرت حمولته. وعندما احتجت الحكومة البريطانية على ذلك وطالبت بتقديم اعتذار عن الحادث، وتعويض عن الأضرار، أجابت الحكومة الإيرانية على ذلك بإثارة ادعاءاتها على ملكية جزيرة طنب<sup>(١)</sup>، وأبدت دهشتها في عدم اعتراف السلطات البريطانية بحقوقها في ممارسة سيطرتها على سفن تشغل بتهديب البضائع<sup>(٢)</sup>. كما ظهرت في ذلك الوقت أيضاً أطماع إيرانية على جزيرة سبري، وهي جزيرة صغيرة تتبع إمارة رأس الخيمة، حيث أخذت السلطات الإيرانية في لنجة تمارس بعض أنواع من السيطرة عليها<sup>(٣)</sup>.

والمهم أنه قد ترتب على حادثة طنب في عام ١٩٢٨ مطالبة إيران بمسقط ومشيخات الساحل العماني، ففي مذكرة بعثت بها الحكومة الإيرانية إلى الوزير البريطاني في طهران أكدت فيها عدم اعترافها بأي حاكم من الحكام على الساحل الغربي من الخليج، وأن جميع الأشخاص المنتمين إلى قطر والمشيخات المهادة ومسقط والبحرين والكويت يعتبرون بمثابة رعايا إيرانيين، وأن السلطات الإيرانية من ناحيتها سوف تقوم بإصدار جوازات إيرانية خاصة بهم<sup>(٤)</sup>. وقد أجاب الوزير البريطاني في طهران بالتأكيد على شرعية المعاهدات التي عقدها بريطانيا مع شيوخ الساحل، وركز بصفة خاصة على الاتفاقيات المانعة في عام ١٨٩٢ والتي من شأنها عدم اعتراف الحكومة البريطانية إطلاقاً بإيجاد أية علاقات بين إيران والشيوخ المتصالحين.

وخوفاً مما قد يترتب على تكرار حوادث الاعتداءات الإيرانية على السفن العربية والقبض على رعايا المشيخات، وتهديد الجزر التابعة لها من إظهار عجز

F. 371/13010, L.O. Confidential. B. 297 p. 4,5 - 12 - 1928. (١)

F.O. 371/13010, Mr. Parg. Tehran to F.O. 31 st August 1928. (٢)

L.O. Confidential. B. 397 p. 4,5 - 12 - 1928. (٣)

B. 403 The Trucial Chiefs 1908-1928. (٤)

الحكومة البريطانية عن الدفاع عن المصالح العربية التي تتولى حمايتها، وبالتالي إضعاف النفوذ البريطاني في منطقة الخليج، فقد طالبت الحكومة البريطانية بتعويضات عاجلة، كما وضعت في ذلك الحين أوامر تتضمن الإجراءات التي ينبغي على السفن البريطانية أن تتخذها حينما تصادف عملاً عدائياً من هذا النوع، وتميز تلك الأوامر بين أربع حالات:

الأولى: إذا وقع الحادث في المياه المعترف بها باعتبارها مياهاً إيرانية إقليمية.

والثانية: إذا وقع الحادث في مياه تطالب بها إيران، ولكنها لا تجد اعترافاً بذلك من الحكومة البريطانية.

والثالثة: إذا وقع الحادث في أعالي البحار.

والرابعة: إذا وقع الحادث في المياه الإقليمية العربية المحددة على بعد ثلاثة أميال من السواحل.

وقد نصت التعليمات في الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغي للسفن البريطانية أن تقوم بأي عمل عدائي، إذ إن الحل الأمثل هو الاحتجاج السياسي خاصة إذا كانت السفن التي صودرت من قبل السلطات الإيرانية قد تمت مصادرتها دون سبب معقول، أما في الحالتين الثالثة والرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمتنع أي نشاط إيراني وبصفة خاصة في المياه الإقليمية العربية، وفي نفس الوقت ينبغي توجيه احتجاج للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها بالنظر إلى معاهدتها مع شيوخ الساحل أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم<sup>(١)</sup>.

#### امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى:

وفي سبتمبر ١٩٣٤ منح شيخ الشارقة تصريحاً لفحص الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى إلى الكوماندور بايلدون R.C. Bayldon على أن يقوم بمنحه امتيازاً للاستغلال فيما لو كانت نتائج الفحص مشجعة. وكان بايلدون قد حصل على هذا التصريح لصالح شركة الوادى الذهبى المحدودة، ولهذا الغرض زار أحد



عشلى الشركة جزيرة أبو موسى ووضع تقريراً عن كفاءة الأوكسيد فى تلك الجزيرة فى نوفمبر عام ١٩٣٤<sup>(١)</sup>، وتبع ذلك فى مارس ١٩٣٥ أن منح شيخ الشارقة امتيازاً باستغلال الأوكسيد للشركة السابق الإشارة إليها، وكان من الطبعى ألا تعترف الحكومة الإيرانية بالامتياز بل إنها قدمت احتجاجاً أكدت فيه تبعية جزيرة أبو موسى لها وأن الشركة ليس لها حق فى الحصول على عقد الامتياز أو القيام بعمليات الاستغلال<sup>(٢)</sup>.

### تطور السياسة البريطانية فى مشيخات الساحل العماني:

منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن استجد من المصالح البريطانية فى المنطقة ما جعل الحكومة البريطانية تعمل على إحكام سيطرتها عليها بصورة أشد عما كانت عليها من قبل، وترتبط زيادة هذه المصالح بإنشاء شبكة من الخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى عبر منطقة الخليج العربى، وما استتبع ذلك من إنشاء المطارات وبناء القواعد الجوية؛ ففي نوفمبر من عام ١٩٢١ وافقت لجنة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية البريطانية على تقرير وزارة الطيران بضرورة التأسيس الفورى لطريق جوى على الساحل العربى للخليج بسبب احتمال عدم سماح الحكومة الإيرانية لطائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية بالمرور فى أنحاء الساحل الإيرانى وقد حدث ذلك بعد أن أصبحت علاقات الإنجليز سيئة إلى حد كبير مع رضاخان الذى لم يكتف بعدم السماح للطائرات البريطانية بالمرور فى بلاده وإنما أزال مؤسسات شركة خطوط البرق الإنجليزية من أراضيه، كما ألغى امتيازات حقول النفط، وأرغم الإنجليز بعد ذلك على إبعاد مقيمهم السياسى فى الخليج من بوشهر حيث استقر فى البحرين<sup>(٣)</sup>. وأوضح تقرير اللجنة الحاجة الماسة لإعطاء صلاحيات للمقيم البريطانى بأن يقوم بإجراءات مع الشيوخ من شأنها إنشاء محطات واستراحات بين العراق والهند، بحيث يكون فى إمكان المسافرين قضاء

R/15/2/8/41, Annual Report on Trucial Coast, Oman for 1934. (١)

F.O. 371/18911, Bahrain Intelligence Report No. 3, 1935. (٢)

انظر أيضاً لوى بحرى: الاطماع الإيرانية فى جزيرة أبو موسى، بغداد ١٩٧٢.

(٣) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لإمارة عرستان العربية ١٨٩٧ - ١٩٢٥، ص ٢٥٦.  
See also, Rupert Hay, The Persian Gulf States p. 17.

فترة من الوقت قبل استئناف رحلتهم. وقد وقع الاختيار في بداية الأمر على رأس الخيمة، ولكن شيخ الإمارة - مثله في ذلك مثل غيره من الشيوخ - عارض ذلك بشدة خوفاً من ضياع نفوذه على إمارته<sup>(١)</sup>. وفيما يبدو أنه كان يتصرف بضغط من ابن سعود، ولو ضغطت عليه الحكومة البريطانية فسيضع نفسه تحت حماية ابن سعود. ويتضح من موقف الشيخ مدى النفوذ الذي وصل إليه ابن سعود، وخاصة أن هذا الموقف المعارض كان يتناقض في حقيقة الأمر مع تعهدات شيخ رأس الخيمة السابقة مع الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية عرضت على شيخ رأس الخيمة إيجاراً كبيراً للمطار، وضرية عن كل طائرة تهبط، وأن تدفع له مبالغ سنوية وشهرية في مقابل التسهيلات التي يمنحها للقاعدة وإبقاء قوات لحراستها، إلا أنه أصر على موقفه المعارض<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لما أشرنا إليه من أن الحكومة الإيرانية بدأت تحظر مرور الطائرات البريطانية في جهتها ولأن ابن سعود رفض السماح لتلك الطائرات باتباع الجهة العربية بتحريض من الإخوان، وجدت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدبير أمر هبوط الطائرات الإمبراطورية في الشارقة في أثناء رحلتها إلى الهند والشرق الأقصى. وقد جرت بالفعل اتصالات تمهيدية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر على أثر فشل المفاوضات التي أجريت مع شيخ رأس الخيمة. وعلى الرغم من الموقف المتصلب الذي وقفه شيخ الشارقة في بداية الأمر إلا أنه وافق في النهاية على توقيع اتفاقية مع الحكومة البريطانية في يولية عام ١٩٣٢<sup>(٣)</sup>.

وهكذا استطاع شيخ الشارقة أن يتمتع بمركز هام بين شيوخ الساحل العماني بانفاقه مع الحكومة البريطانية بأن تستخدم إمارته بمثابة قاعدة للخط الشرقي الواصل بين البصرة وكراتشي التابع للخطوط الجوية الإمبراطورية التي أصبحت تسمى فيما

F.O. 371/15278 F.O. Memo. : Establishment of Civil Air Route along Arabian (١) Shore of Persian Gulf 3rd November 1931.

F.O. 371/15278. Air activities in Persian Gulf S.N. O. to Commander in Chief East (٢) Indies 18th November, 1930.

O'shea, op. cit., pp. 38-39, (٣)





بعد باسم الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار<sup>(١)</sup> B.O.A.C. ، كما أنشئت عند بداية الحرب العالمية الثانية قاعدة عسكرية في الشارقة تابعة لسلاح الطيران الجوي الملكي R.A.F.<sup>(٢)</sup>.

وفي خلال عام ١٩٣٤ بذلت محاولات لعقد اتفاقية جوية مع أبو ظبي ، وقد وافق شيخ أبو ظبي على إنشاء مطار في جزيرة صيريني ياس ، ولكنه لم يوافق على أن يكون ذلك المطار في أبو ظبي<sup>(٣)</sup> ، ومن أجل ذلك قام الوكيل البريطاني في البحرين بزيارة إلى أبو ظبي في نهاية عام ١٩٣٤ للتغلب على الصعاب الخاصة بإنشاء مطار في أبو ظبي ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية نافذة حول هذا الموضوع . وفي عام ١٩٣٨ وقعت اتفاقية طيران تجارية بين بريطانيا ومشيخته دبي<sup>(٤)</sup>.

ونستطيع أن نؤكد في هذا المقام أن بريطانيا كانت مقبلة على فترة تزايدت فيها مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الساحل العماني ، ومع ذلك فقد كانت المنطقة معرضة لتهديدات كثيرة سواء من جانب الحكومة الإيرانية أو من قبل عبد العزيز بن سعود هذا بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية المضطربة التي كانت تعيشها المنطقة . ويتضح لنا من تقرير أعده المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند حول بداية الثلاثينيات السياسة التي كان من الضروري للحكومة البريطانية أن تتخذها لتأكيد سيطرتها على المنطقة وقد جاء في ذلك التقرير مايلي :

أولاً : إن طريقة الاغتيالات التي يقوم بها شيوخ الساحل ضد بعضهم البعض طريقة غير إنسانية وهي تؤدي غالباً إلى عدم تحقيق الأمن في المنطقة ، وأنه قام بنفسه بتبليغ الشيوخ عند زيارته لهم أن قتل الإخوة Fratricide أمر لا نقره الشريعة الإسلامية ، وتم إبلاغ ذلك الإعلان إلى كل من الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي ، وشخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي ، وسلطان بن صقر حاكم

Marlowe, Persian Gulf in the 20th Century p. 122. (١)

Ibid., p. 163. (٢)

R/15/2/8/41 Annual Report on Trucial Coast for 1934. (٣)

Copies of Agreements, Concessions, etc, relating to Trucial Coast R/15/3. (٤)



الشارقة، وراشد بن حميد حاكم عجمان، وسلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، وجاء في نص إعلان المقيم «لقد لاحظت أنه منذ السنوات الماضية أصبحت هناك عادة بين الشيوخ في إغتيال أشقائهم، وهذه الطريقة لا يقرها الله ولا نبيه ولا الإنسانية»<sup>(١)</sup>، ويطلب منهم أنه إذا وقعت حادثة من هذا النوع ألا يعترفوا بالشيخ الجديد الذي يقيم حكمه على أساس الاغتيال، وأكد المقيم البريطاني في تقريره إلى حكومته إنه على الرغم من أن الشيوخ قد عاهدوه على ذلك إلا أنه لا يستطيع أن يثق في تعهداتهم ما لم يرتبط ذلك بضمانات كافية.

ثانياً: لا توجد أية وسائل لإبعاد النفوذ السعودي أو الدعاية الوهابية عن منطقة الساحل العماني، ولكنه يعتقد أنه إذا استطاع سكان الساحل النمرس على المعيشة الحضرية فإنه من الممكن تحدي الدعاية الوهابية، أما إذا استمر السكان على حالتهم المتأخرة والمتخلفة فلا يوجد هناك حل لمواجهة التدخل السعودي سوى إثارة الغافرية ضد الهناوية، وذلك لما هو معروف من أنه يرتبط بالتقسيمات القبلية اختلافات في الناحية المذهبية، فالغافريون في معظمهم يدينون بالوهابية على عكس الهناويين الذي يدين معظمهم بالمذهب الإباضي.

ثالثاً: ينبغي أن تتخذ الحكومة البريطانية ما تشاء من الإجراءات الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق وحماية الرعايا البريطانيين المقيمين في المنطقة.

رابعاً: لا بد من التعيين العاجل لضابط بريطاني يقيم في منطقة الساحل العماني؛ لأن الوكيل الوطني في الشارقة، نظراً لكونه وطنياً فهو معرض بدوره للمؤامرات بل والاشتراك فيها. وفضلاً عن ذلك فإن بواخر البريد لا تصل إلى الشارقة إلا مرة واحدة كل أسبوعين، كما أن المقيم البريطاني في الخليج يقوم بزيارات متباعدة إلى منطقة الساحل العماني، ولا تمكنه تلك الزيارات من التعرف إلا على جزء بسيط مما يحدث في منطقة الساحل، وأكد المقيم أن إقامة القواعد

R/15/1/14/27 Succession to the Sheikdom of Abu Dhabi, Political Resident to H.E. (1) Sheikh of Ajman, Sharja, Abu Dhabi, Debaye and Ras Eikheima.





الجوية والمطارات تحتم إيجاد وكيل سياسى فى دهب وكخطوة مبدئية ينبغى أن يعتاد الناس على الزيارات المتكررة لضابط بريطانى<sup>(١)</sup>.

خامساً: إن إحكام السيطرة البريطانية على إمارات الساحل وشيوخها يمكن أن ينحقق بقطع الإمدادات عن هذه الإمارات إلى جانب السيطرة على سفن الغوص فيها<sup>(٢)</sup>.

سادساً: أكد التقرير على الآثار الخطيرة التى يمكن أن تترتب على نفوذ ابن سعود وما يمكن أن تتعرض له سلسلة المحطات الجوية فى الخليج من تهديدات سعودية، كما أن اكتشاف النفط فى البحرين والاعتقاد بوجوده فى الأحساء وفى الساحل العمانى سيجعل نفوذه يتعاضد فى تلك المناطق بصورة أكبر وإنه من الأمور المشكوك فيها أن يتصرف شيوخ الساحل ضد رغباته فى الوقت الذى لا يجدون فيه حماية بريطانية كافية. وفى مذكرة تفصيلية أعدتها القيادة العسكرية البريطانية فى العراق إلى وزارة الطيران البريطانية فى عام ١٩٣٤ أوضحت فيها ما ينبغى أن تتبعه الحكومة البريطانية لإحكام سيطرتها على منطقة الساحل العمانى، وقد جاء فى هذه المذكرة أنه منذ أكثر من مائة عام لم يكن النفوذ البريطانى مهبطاً فى الخليج مثلما هو عليه الآن، وأن الحكومة البريطانية كانت تتخذ سياسة فى الماضى قائمة على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية، ولكن فى الوقت الحاضر هناك كثير من الأمم تتدخل فى شئون الخليج، فاكتشاف النفط أظهر الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح، كما أن اليابان لا تكف عن نشاطاتها التجارية معتمدة على بضائعها التى تنتجها بشن زهيد، وعبد العزيز بن سعود لم يعد مسلماً ويترب فرصة ترجمة طموحه إلى حقيقة واقعة، بل إنه سيصبح فى وضع يتمكن فيه أن يتحدى ضمان أمن الاتصالات الجوية البريطانية ما لم تثبت له الحكومة البريطانية أنها ليست على استعداد للتساهل إزاء موقفه المهدد لإمارات الساحل العمانى، وأكثر

F.O. 371, 18723 Sir Johnston Political Resident to Foreign Secretary to the Govt. of India 23rd April 1929.

F.O. 371/18723 Future Policy on the Trucial Coast, Recommendations of Colonel Barrett Political Resident in Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Govt. of India 5th Sept. 1929.

من ذلك فإن الحوادث الإيرانية التي تقع في هنجام وطنب وباسيدو وأبوموسى تدل على أن مركز بريطانيا في الخليج أصبح في وضع جديد لم تكن معنادة عليه في الماضي، وتحث المذكرة الحكومة البريطانية على اتخاذ خطوات فعالة لتأكيد نفوذها في الخليج، وأن المعاهدات الموقعة بين بريطانيا وشيوخ الخليج في القرن التاسع عشر تحتاج إلى إعادة النظر فيها، فهذه المعاهدات تعد الشيوخ بحماية بحرية ولكن لا توجد فيها إشارة عن الحماية البرية، وذلك باستثناء شيخ الشارقة الذي استمبل في فترة متأخرة لبناء محطة للخطوط الجوية، وأصبح من الضروري نتيجة لذلك إمداده بالأسلحة والمساعدات المالية لإبقاء حراس لحماية القاعدة الجوية. وتؤكد المذكرة أيضاً أن الوقت أصبح ملائماً لضرورة مراجعة السياسة البريطانية بشكل يؤدي إلى إعادة المركز البريطانى في الخليج إلى سابق قوته. حقيقة أن الشيوخ مسئولون عن إدارة شئونهم الداخلية ولكن "ينبغي أن نلقنهم جيداً أنه طالما يتصرفون بطريقة مرضية فإننا على استعداد لتأمين سلطتهم ونفوذهم ولكننا لن نسمح بإيجاد حالة قد تؤدي إلى تهديد أمن مواصلاتنا الجوية أو مصالحنا الأخرى سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات داخلية أو بفعل قوة أخرى، وخاصة أن بريطانيا أصبحت الآن تمتلك قوة جوية باستطاعتها أن تعطي التزامات إلى الشيوخ بأنه في مقابل تعهدهم برعاية مصالحها فإنها تضمن لهم الحماية، وهذه العهود لا شك في أنها ستؤكد مركز الشيوخ وتمنع ابن سعود أو أية قوة أخرى من التدخل في شئونهم، وبالإضافة إلى وعود الحماية ينبغي أن تتدخل بريطانيا لإرشاد الشيوخ إلى الإدارة الصالحة بهدف رعاية مصالح السكان ورفع مستوى معيشتهم<sup>(١)</sup>.

وفي تقرير آخر أعدته وزارة الطيران إلى حكومة الهند جاء فيه أن مجلس الطيران الملكى يخشى أن تكون السياسة التي تتهجها حكومة الهند بالنسبة لشيوخ الساحل سياسة سلبية، وما قد يترتب على ذلك من انهيار مركز بريطانيا في الخليج مما يهدد أمن المواصلات الجوية إلى الشرق الأقصى، ولذلك فإن مجلس الطيران

R/15/1/14/43 Secret Policy in Persian Gulf, Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy (١)  
3/36 Air Headquarters: British Forces in Iraq to the Secretary of Air Ministry, London  
20th December 1934.





الملكى يشعر أن الوقت أصبح مناسباً لتعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها السابقة، وهى السياسة القائمة على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية؛ بمعنى أنه إذا هددت المصالح البريطانية نتيجة وقوع اضطرابات فى مشيخات الساحل، فينبغى أن تتدخل الحكومة البريطانية على الفور، وأن تعلن سياستها لشيخ الساحل بأنها ستتدخل بحراً وجواً فيما لو دعت الضرورة إلى ذلك، حيث إن سلامة الطريق الجوى إلى الشرق الأقصى، أصبح هو العامل الأساسى للمصالح البريطانية فى الساحل العماني. وأن الأوضاع قد تغيرت منذ خطبة كيرزون المشهورة<sup>(١)</sup> أمام شيخ الساحل فى عام ١٩٠٣ إذ إنه فى أيام كيرزون كانت الوسيلة الوحيدة للتمتع هى الوسيلة البحرية ولكن وجود القوة الجوية عزز إلى حد كبير الحماية البحرية، حيث أصبح فى الإمكان منع الاعتداءات الواقعة على الشيخ براً وبحراً<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كانت الدلائل تشير إلى تغير فى السياسة البريطانية بعد موافقة الأطراف المعنية بشئون الخليج على إحداث هذا التغيير، ففي إعلان من نائب الملك فى الهند بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ أشار فيه إلى شئون الخليج بقوله «إن حكومة صاحب الجلالة، وحكومة الهند لهما علاقات خاصة بالشيخ «المستقلين» على سواحل الخليج وقد تحملت كل من الحكومتين مسئوليتها والتزاماتها الخاصة إزاء أولئك الشيخ، وبالنظر للحقيقة الواقعة وهى أن الساحل العماني اكتسب أهمية خاصة نتيجة إنشاء طريق جوى للمخطوط الجوية الإمبراطورية، وما ترتب على ذلك من تطورات بالغة الأهمية من الناحية الإستراتيجية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع شيخ البحرين، نقلت قاعدتها البحرية التى كانت قائمة قبل ذلك فى كل من هنجام وباسيدو إلى البحرين، وأن سلطان مسقط وشيخ الكويت والبحرين والساحل العماني سوف يمتثلون فى احترام اتفاقياتهم

F.O. 371, 18912 Draft minutes of the forty second meeting of the Sub- (١)  
Committee of Imperial Defence for Questions Concerning the Middle East Part I  
Trucial Coast, Part II Saudi Arabia Boundaries 24th Sept 1935.

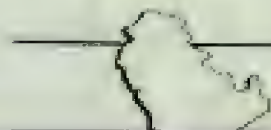
(٢) انظر كتاب الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٢/١٨٤٠ الطبعة الاولى ص ١٤٣.

مع حكومة الهند والخاصة بتسهيل الاتصالات الجوية عبر بلادهم التي أصبحت تكون حلقة هامة في سلسلة المواصلات الإمبراطورية، وهذه الحلقة تعلق عليها الحكومة البريطانية أهمية بالغة<sup>(١)</sup>.

أما عن وزارة الخارجية البريطانية فقد صرح المستر رندل Radel، معبراً عن وجهة نظرها ومشيراً بدوره إلى خطبة اللورد كيرزون في عام ١٩٠٣، مؤكداً أن الأوضاع قد تغيرت تماماً، إذ إن خطبة كيرزون حدثت في وقت اعتبر فيه الخليج بمثابة بحيرة بريطانية British Lake، ولم تكن فيه الدولة العثمانية تشكل خطراً كبيراً على الوجود البريطاني، ولم يكن هناك طيران أو نفط، كما أن التجارة الخارجية كانت على نطاق ضيق، أما اليوم فقد أصبح الخليج من الطرق العالمية، كما أنه أصبح محاطاً بدول قوية أضحت مصالحها في الخليج حقيقة واقعة، كما أن اكتشاف النفط دفع بقوى أوربية جديدة للاهتمام بشئون الخليج، ويخشى إذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة متخاذلة فإنها ستجد نفسها معرضة لضغوط قوية من قبل القوى الأخرى التي يرغب رعاياها في دخول الخليج للاستغلال التجاري، وذكر في هذه المناسبة اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط واهتمام إيطاليا بالملاحة واليابان بالتجارة وهولندا بالطيران. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهو يلفت الانتباه بأن الحكومة الأمريكية هددت بتحطيم المصالح البريطانية في النفط في المقاطعات التابعة لنفوذها الاقتصادي وذلك إذا ما هددت بريطانيا المصالح الأمريكية في الكويت أو البحرين. كما أنه ينبغي أن تضع في الاعتبار أيضاً الفرنسيين والهولنديين الذين قد يظهرون رغبتهم لتحويل طريقهم الجوي إلى الشرق الأقصى من الساحل الإيراني إلى الساحل العربي للخليج.

وفيما يختص بالنفط فإن الحكومة البريطانية ستواجه احتمالات تواجهها بكميات تجارية، وفي هذه الحالة ستثار مشكلات السيادة والحماية، بالإضافة إلى ما قد يترتب على منح امتيازات النفط من ضرورة حماية الشركات العاملة والموظفين

F.O.371/1224 Future State of Bahrain Sir R. Clive to Clive to Chamberlain (١)  
October 7 th 1927.





والعمال التابعين للشركات المستغلة. وهكذا استقر رأي الحكومة البريطانية على تشديد سيطرتها على الساحل العماني، ووضح ذلك في القرارين اللذين اتخذتهما لجنة الدفاع الإمبراطوري وهما:

أولاً: إخطار القيادة الجوية في العراق بأن تضيف إلى أعبائها التدخل في مشيخات الساحل العماني، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

ثانياً: تعيين وكيل إنجليزي بدلاً من الوكيل الوطني في الشارقة على أن يقيم في دبي<sup>(١)</sup>.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية حصل الإنجليز على حق استخدام جزيرة صير بني ياس التابعة لأبوظبي للهبوط الاضطراري، وفي أبريل عام ١٩٤٢ أصدر المقيم البريطاني في الخليج تنظيمات خاصة بالدفاع عن الساحل العماني بما في ذلك مسقط، تضمنت بعض الإجراءات العسكرية التي كان فيها أساس واضح بالاستقلال الذاتي لمشيخات الساحل العماني<sup>(٢)</sup>.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت تغيرات أشد وضوحاً في الإدارة البريطانية في الخليج، إذ إن مرسوم استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ أدى إلى إلغاء حكومة الهند وبالتالي أصبحت شئون الخليج تدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية، كما نقل الإنجليز مقرهم من بوشهر على الساحل الإيراني إلى البحرين في عام ١٩٤٦، وكان ذلك دليلاً على تحول السياسة البريطانية من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية للخليج العربي<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371/18913, Draft minutes of the forty second meeting of the (١) Sub-Committee (Committee of Imperial Defence) for Questions Concerning the Middle East Part I, Trucial Coast Part II, Saudi Arabian Boundaries 24th Sept. 1935.

Mann, op. cit., p. 86. (٢)

Ibid., pp. 87-88. (٣)



## الفصل العاشر



مشكلات الحدود بين السعودية  
وقطر ومشيخات الساحل العُماني



الاتفاق الإنجليزى العثمانى ١٩١٣ - استيلاء عبدالعزيز بن سعود على الأحساء وبداية مشكلات الحدود - اتفاقية ابن سعود مع الباب العالى ١٩١٤ - عدم اعتراف الحكومة السعودية بالخط الأزرق الوارد فى اتفاقية ١٩١٣ - مباحثات فؤاد حمزة فى لندن - اقتراح الخط الأحمر أو خط فؤاد - خط الرياض - مفاوضات الأمير فيصل بن سعود فى عام ١٩٣٨ - تجدد مشكلات الحدود.

\*\*\*

لم تظهر مشكلات للحدود السياسية فى إمارات الخليج العربى إلا منذ أوائل القرن الحالى ، كما أنها لم تصل إلى درجة من التعقيد السياسى إلا بعد اكتشاف النفط فى فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها . ولعل التنافس الإنجليزى العثمانى فى القسم الشمالى من الخليج يحدد أول محاولة خاصة بتعيين الحدود فى منطقة الخليج العربى ، وقد ظهر ذلك واضحا فى الاتفاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى ٢٠ يولية ١٩١٣ . وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى حرصت الحكومة البريطانية على وضع تسويات بين الإمارات أو الدول المتجاورة فى الخليج مثال ذلك تسوية السبب فى عام ١٩٢٠ بين مسقط وعمان ، التى عينت فيها الحدود على الأسس القبلية ، وتسوية العقير فى عام ١٩٢٢ بين الكويت والعراق ونجد . ولما كانت طبيعة القبائل تنسم بالتنقل لذلك ظهرت فكرة إنشاء مناطق محايدة تقسم فيها حقوق السيادة وتترك فيها القبائل فى استغلال المراعى . وكان من الطبيعى أن يتطور الأمر إلى المناصفة فى أرباح النفط حينما قدر له أن يكتشف فى تلك المناطق ، كما وضع نظام من الحكم العرفى المختلط تطور إلى تنظيمات إدارية بهدف رعاية مصالح الشركات العاملة<sup>(١)</sup>.

Mann. Abu Dhabi. The Birth of an Oil Sheikhdom p. 83, (١)



وسوف نعرض فيما يلي لأبرز مشكلات الحدود التي ظهرت بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل العماني، وهذه المشكلات ارتبطت إلى حد كبير بالولاءات القبلية، بمعنى أنه لما كانت القبائل تدين بولائها إلى حاكم معين كان عليها أن تدفع له الزكاة. وقد تمسكت السعودية بموضوع الزكاة باعتباره دليلاً على ولاء القبائل لها، كما حدث في المشكلات التي قامت بينها وبين مسقط وأبوظبي حول مشكلة البورمي. وقد استغلت بريطانيا مشكلات الحدود لزيادة تدخلها كما استغلت هذه المشكلات أيضاً من قبل الشركات المتنافسة على النفط وظهرت الكثير من الدراسات<sup>(١)</sup> التي تعالج وجهات النظر المتباينة. والحقيقة أن مشكلات الحدود وإن كانت قد بدت على أنها خلافات بين السعودية وإمارات الخليج، إلا أنها لم تكن في حقيقة الأمر إلا صراعاً بين الشركات المتنافسة التي تؤيدها الدول التابعة لها من أجل الحصول على أكبر امتيازات للنفط في المناطق المتنازع عليها.

#### استيلاء عبد العزيز بن سعود على الإحساء وبداية مشكلات الحدود:

وضحت مشكلات الحدود بصفة خاصة في أعقاب استيلاء عبد العزيز بن سعود على الإحساء في عام ١٩١٣، إذ كتب إلى السير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج في يونيو من نفس العام رسالة جاء فيها «إننا قد استولينا الآن على أرض آبائنا وأجدادنا - الإحساء والقطيف وملحقاتها - ونظراً لما أكنه لكم من مشاعر الصداقة فإنني أرغب في الاحتفاظ بالعلاقات كما كانت على عهد أسلافنا» وقد أجاب كوكس على رسالة ابن سعود في سبتمبر ١٩١٣ بتأكيد أنه الحكومة البريطانية ستواصل الاحتفاظ بالعلاقات الودية التي كانت قائمة في الماضي، ولعله

(١) نشر بصلم ذلك إلى الدراستين الهامتين اللتين أعدتهما شعبة البحث بشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) عن:

أ - المناطق الشرقية من مقاطعة الإحساء.

ب - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي.

كما أصدرت الحكومة السعودية ثلاثة مجلدات عن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، وتتابها مجلدات ثلاثة صدرت عن الحكومة البريطانية لتوضح وجهة نظرها، وقد قدمت هذه المجلدات جميعها إلى هيئة التحكيم الدولية التي انعقدت في لاهاي في عام ١٩٥٥ لبحث مشكلة البورمي.





كان يشير بذلك إلى تعهد الإمام فيصل بن تركي في عام ١٨٦٥ الذي قدمه إلى الكولونيل بلي بشأن عدم الاعتداء على إمارات الخليج التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات خاصة، ومن المؤكد أن كوكس في رسالته لابن سعود كان يريد أن يعتبره ملتزماً بذلك التعهد.

وعلى الرغم من أن ابن سعود قد استولى على الأحساء في خلال انعقاد المباحثات البريطانية العثمانية من أجل الوصول إلى اتفاقية بشأن الخليج العربي التي تم التوقيع عليها في يولية ١٩١٣، إلا أن الحكومة البريطانية لم تهتم كثيراً بالتغيير الذي حدث باستيلاء ابن سعود على الأحساء، ولذلك كان ابن سعود حريصاً في أواخر عام ١٩١٣ على تحسين علاقاته بالباب العالي، وفيما يبدو أنه نجح في مايو ١٩١٤ في الوصول إلى اتفاقية مع الدولة العثمانية اعترف فيها بسيادتها على نجد والإحساء، كما وافق على أن يكون والياً على نجد مدى الحياة ويتقلد المنصب بعد وفاته إلى أبنائه ثم إلى أحفاده، كما اعترف للعثمانيين بحق مرابطة جيوشهم في موانئ العشير والقطيف وبعدم تدخله فيما يتعلق بالشئون الخارجية والمعاهدات الدولية أو منح امتيازات للأجانب في هذه المناطق<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن اتفاقية ٢٩ يولية ١٩١٣، التي حددت الحدود الشرقية لنجد، لم يصادق عليها إلا أن الباب العالي قد أكد اعترافه بخط الحدود الذي ورد في المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية والتي جاء فيها «تنتهي حدود السيادة الإقليمية للعثمانيين وهي الحدود التي تم تعيينها وفقاً لخط التقسيم المشار إليه في البند السابع من هذه المعاهدة عند الخليج جنوباً بمواجهة جزيرة الزخوة التابعة للأقليم المذكور في اتجاه خط يبدأ من أقصى نهاية الخليج المذكور إلى الجنوب مباشرة حتى الربع الخالي، ويفصل إقليم نجد عن شبه جزيرة قطر». وقد تم تعيين

(١) لم نعثر على النصوص الرسمية لهذه الاتفاقية والتي أوردناها هنا نقلاً عن جود كلي الذي ذكر أنها كانت ضمن ملحق رسالة بعث بها حقي باشا إلى السير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية. وقد أكد شفيق كمال باشا والي عسير في مذكراته عن شبه جزيرة العرب التي نشرت في جريدة الأهرام في عام ١٩٢٤ أن هناك اتفاقية وقعت بين عبد العزيز بن سعود والباب العالي وذكر بأن لديه المستندات الخاصة بها وللأسف أن مذكراته انقطعت قبل أن يعرض لهذه المستندات.



حدود نجد بالخط الأزرق على الخريطة المرفقة بهذه المعاهدة. وتم الاتفاق بين الحكومتين، بعد أن تنازلت حكومة الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها الإقليمية في شبه جزيرة قطر، أن تخضع شبه جزيرة قطر، كما كانت عليه في الماضي لحكم الشيخ قاسم بن ثاني وخلفائه من بعده<sup>(١)</sup>.

وقد تأكد هذا الاعتراف بالاتفاق الذي عقدته الدولة العثمانية مع الحكومة البريطانية في ٩ مارس ١٩١٤، وصدقت الحكومة العثمانية على هذا الاتفاق في يونيو من عام ١٩١٤. وجاء في المادة الثالثة من هذا الاتفاق المصادق عليه إشارة واضحة إلى خط الحدود الذي نص عليه في اتفاقية بولية من عام ١٩١٣ التي لم يصادق عليها، وقد ورد في نص هذه المادة «ابتداء من الجنوب الغربي تتخذ حدود الأراضي العثمانية خطاً مستقيماً يبدأ من لقمة الشعب في اتجاه شمال شرقي صحراء الربع الخالي بميل قدره ٤٥ درجة، ويلتقى هذا الخط في الربع الخالي على خط متوازي ٢٠ بالخط المستقيم والمباشر في اتجاه الجنوب الذي يبدأ من نقطة ما على الشاطئ الجنوبي من خور العقير الذي يفصل أراضي إقليم نجد العثماني عن أراضي قطر، وذلك طبقاً للبند الحادي عشر من المعاهدة الإنجليزية العثمانية المبرمة بتاريخ ٢٩ يولية ١٩١٣ الخاصة بالخليج والأراضي المجاورة له وأول هذين الخطين مبين باللون البنفسجي، أما الثاني فمبين باللون الأزرق على الخريطة»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان التصديق على اتفاقية ٩ مارس ١٩١٤ قد تم بعد بضعة أسابيع من عقد ابن سعود معاهدته مع الباب العالي، لذلك اتخذت هذه المعاهدة صفة قانونية بموجب الاتفاقية المشار إليها، وفي هذا الصدد يؤكد أحد الباحثين في القانون الدولي «إنه من المتفق عليه اتفاقاً إجماعياً أن المعاهدات التي تتناول تسوية الحدود تعتبر ملزمة بالنسبة للسلطة التي تنول إليها السيادة»، والحقيقة أن ابن سعود ظل إلى عدة سنوات يعترف ضمناً بالخط الأزرق ففي ديباجة معاهدة القطيف (دارين) الموقعة في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ لقب ابن سعود نفسه واعترف به في المادة الأولى

(١) كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٢٨.

F.O. 371/17813 I.O.Memorandum: The Southern Boundary of Qatar & Connected Problems.





من تلك المعاهدة باعتباره حاكماً على نجد والإحساء والقطيف وجبيل وما يتبعها من المناطق والموانئ، كما ورد اسم الخط الأزرق أيضاً في مفاوضات العقير في عام ١٩٢٢. ولتوضيح ذلك نذكر أنه في شهر يناير من عام ١٩١٥ دارت مفاوضات بين عبد العزيز بن سعود والكونولونيل شكسبير حيث كان ابن سعود يرى أنه من الضروري عقد معاهدة تؤكد حماية ممتلكاته من جانب بريطانيا، أما إذا تأخر عقد المعاهدة فإنه سيجد نفسه منحازاً إلى الأتراك، وقد اقترح ابن سعود مشروعاً لمعاهدة تضمن حدود ممتلكاته، وكان هذا المشروع يحتوي على النقاط التالية:

**أولاً:** أن تعترف الحكومة البريطانية بأن نجد والإحساء والقطيف والأراضي المجاورة لها والموانئ التابعة لها من ممتلكات آل سعود، وأن ابن سعود حاكم مستقل عليها يتوارث أبناؤه الحكم فيها.

**ثانياً:** أن تحدد الحكومة البريطانية حدود هذه المناطق مع المناطق الخاضعة لحمايتها في البر والبحر، من ناحية الشمال والشرق والغرب والجنوب<sup>(١)</sup>.

وقد تم التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن بين الطرفين في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى أصبح ابن سعود بمثابة الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية في تلك المناطق وتم تعيين حدود سلطنته مع العراق بموجب بروتوكول المحصرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ومع الكويت بموجب اتفاقية العقير الموقعة في نفس ذلك العام، أما الحدود الشرقية لسلطنة نجد فقد ظلت كما كانت عليه بموجب الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣. ولكن في أثناء مفاوضات العقير في عام ١٩٢٢ جاءت مشكلة قطر فيما يختص بمشروع لمنح امتياز النفط في الإحساء للشركة الشرقية والعامه وقد لاحظ برسي كوكس أن ابن سعود أدخل شبه جزيرة قطر بكاملها داخل منطقة الامتياز، وعلى الفور ذكره كوكس بأنه لا ينبغي عليه أن يفعل شيئاً فيما يختص بقطر أكثر من أن يحترم استقلالها تحت شروط اتفاقية القطيف عام ١٩١٥ ومؤكداً في نفس الوقت على اتفاقيتي ١٩١٣ و ١٩١٤،

I.O. 1st Sept., 1934 B. 437: Historical Memorandum on the Relations of the Wahabi (١) Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & the British Govt. 1800-1934. By. J.R. Lathwaite.

ووافق ابن سعود على ذلك<sup>(١)</sup>. وقد عقدت معاهدة جدة في عام ١٩٢٧ على أسس جديدة وخاصة بعد أن جاءت بمثابة اعتراف من جانب بريطانيا بالتغيرات الكبيرة التي رافقت ظهور ابن سعود والمكانة التي أصبح يتبوأها في الجزيرة العربية منذ إبرام معاهدة دارين ١٩١٥. وقد وضعت المعاهدة الانتصارات التي حققها ابن سعود في الخليج والجزيرة العربية موضع الاعتبار فاعترفت به ملكا على نجد والحجاز وملحقتهما، كذلك أزال القيود التي كانت مفروضة حول علاقات ابن سعود الخارجية وغيرها من أوجه النشاط بحكم معاهدة ١٩١٥ حيث اعترفت الحكومة البريطانية به كحاكم مستقل على ممتلكاته، كما أن ابن سعود قد تعهد من جانبه بأن يستمر في احترام السيادة الإقليمية لمشيخات شرقي الجزيرة العربية الخاضعة للحماية البريطانية<sup>(٢)</sup>. غير أن معاهدة جدة لم تتضمن أية إشارة عن حدود الدولة السعودية الجديدة كما لم تثر فيها مسألة الحدود الخاصة بمشايخ قطر والساحل العماني، وبالإضافة إلى ذلك فإن معاهدات الحماية التي عقدتها الحكومة البريطانية مع أولئك الشيوخ لم تتعرض للحدود الخاصة بهم، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الحكومة البريطانية لم تكن تهتم حتى ذلك الوقت إلا بتأمين الملاحة في الخليج، لذلك كانت السعودية تعتبر أن الشيوخ المشمولين بالحماية البريطانية لا يتعدى نفوذهم الساحل ولا يمتد هذا النفوذ في الداخل إلا بضعة أميال<sup>(٣)</sup>.

### مشكلة البورعسى وبداية الخلاف بين المملكة العربية السعودية والحكومة

البريطانية:

في يولية من عام ١٩٣٣ منح ابن سعود امتيازاً للنفط لشركة ستاندارد أوليل أوف كاليفورنيا، وجاء في المرسوم الملكي الخاص بمنح الامتياز أنه «يشمل الجزء الشرقي من مملكتنا العربية السعودية بما في ذلك حدودها». ولما لم تعين هذه الحدود عند منح الامتياز فقد استفسرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال

F.O. 371/12264 Boundaries between Nejd-Kuwait & Nejd-El Katr F.O. October 7th (١) 1927.

(٢) - Mann, op. cit., p. 83.  
(٣) حاقظ وهبة: خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١١٢/١١٣.





الشهور القليلة التالية عن الحدود الفعلية للامتياز من الحكومة التركية أولاً ثم من الحكومة البريطانية ثانياً، ويرى البعض أن توجيه الاستفسار إلى كل من بريطانيا وتركيا يعد تجاهلاً لمركز ابن سعود الدولي، وعلى أي حال ففي ٢٤ أبريل ١٩٣٤ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية السفارة الأمريكية في لندن بأن الحدود الشرقية للسعودية هي طبقاً لما تضمنته اتفاقيتي ١٩١٣ و ١٩١٤ بين الحكومتين البريطانية والتركية على أساس انتقال السيادة على تلك الحدود من الحكومة التركية إلى عبدالعزيز بن سعود؛ ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تمسكت بالخط الأزرق باعتباره حداً سياسياً للسعودية في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية، وقد اقتصت الحكومة الأمريكية بذلك التفسير وبالتالي لم تعد إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى<sup>(١)</sup>. ولكن الحكومة السعودية لم تبد ارتياحاً لتمسك الحكومة البريطانية بالخط الأزرق، وتفصيل ذلك أن السير أندرو ريان الوزير البريطاني المفوض في جدة أرسل في ٢٨ أبريل ١٩٣٤ إلى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية يبلغه بأن الحكومة البريطانية قد تلقت استفساراً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحدود في شرق الجزيرة العربية وأن الحكومة البريطانية في ردها حرصت على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنسخ من الاتفاقيتين المعقودتين بين إنجلترا والدولة العثمانية في عامي ١٩١٣ و ١٩١٤، وذكر ريان أنه وإن لم تكن اتفاقية ١٩١٣ قد صودق عليها فإن التخوم المحددة في المادة الحادية عشرة من تلك الاتفاقية قد اعتبرت نهائية بموجب المادة الثالثة من اتفاقية مارس ١٩١٤ التي تم التصديق عليها<sup>(٢)</sup>. ويبدو من ذلك واضحاً أن الحكومة البريطانية كانت تصر على إلزام السعودية بالخط الأزرق الذي تم تحديده بمقتضى الاتفاقيتين السابقتين. ولكن فؤاد حمزة بعث بمذكرة تفصيلية بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٣٤ إلى أندرو ريان أوضح فيها أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تعتبر الخط الأزرق ملزماً لها. وكان مما جاء في هذه المذكرة:

(١) Mann, op. cit., p. 83

(٢) وثائق سعودية، التحكيم لشوية النزاع الإقليمي بين مملكة وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١

أولاً: إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف - لأسباب جوهرية في نظرها - بأن خط الحدود المسمى بالخط الأزرق والمؤكد بالاتفاق الإنجليزى التركى لعام ١٩١٤ قد تم الاتفاق عليه من قبل حكومات ذات صفة صحيحة وعلاقة حقيقية، ومهما يكن من أمر موقف بريطانيا الصحيح آنذا - وهذا ما لا نحب الدخول فى الجدل بشأنه الآن - فإن موقف الحكومة العثمانية آنذاك كان واضحاً جلياً لأنها لم تكن تملك حق البت فى مصير البلاد التى تعاقبت مع الحكومة البريطانية عليها، إذ إن سيادة الحكومة العثمانية لم تكن تتجاوز حدود المدن والقرى العامرة، ولم تكن تمارس على ما هو خارجها، وقد توقفت بالفعل بمجرد استرجاع ابن سعود لبلاد أجداده، وإنشائه سلطة شرعية فيها وقد بدأ ذلك باستيلائه على الأحساء فى ١٣ أبريل ١٩١٣، وكل عقد بعد التاريخ المذكور هو عقد باطل لصدوره من حكومة ليس لها علاقة به.

ثانياً: جاء فى المادة الأولى من المعاهدة المبرمة بين ابن سعود وبريطانيا فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ما نصه «إن الدولة البهية الإنجليزية أكدت تعترف بأن نجد والحسا والقطيف والجبيل<sup>(١)</sup> وما يليها وحدودها التى ستذكر بها وستعين بعد حين وبناذرها على شواطئ خليج فارس هى من ممالك ابن سعود وممالك أجداده السابقين، فبهذه الوسيلة تعترف بابن سعود المشار إليه حاكماً مستقلاً على الممالك المذكورة ورئيساً مطلقاً على عشائرها». ومن مطالعة هذه المادة يتبين أن خط الحدود القبلى لم يتعين بالتأكيد وإنما حصل الاتفاق على تعيينه بعد حين<sup>(٢)</sup>، وأن الحكومة البريطانية اعترفت لابن سعود بما كان من الممالك لأجداده، وأنها اعترفت له أيضاً بسيادته على القبائل التابعة لتلك الممالك، كما أنها فى تسوية العقير فى عام ١٩٢٢ قد وافقت على تعيين خط للمحدود غير الخط الذى أثير إليه فى الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣.

(١) من الملاحظ أن ابن سعود قد تعمد إدخال الجبيل مع الأحساء والقطيف حتى بقوت على الكويت أية فرصة للمطالبة به.

(٢) وثائق سعودية: التحكيم لتسوية النزاع بين مقط وأبوقلى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٨١.



ثالثاً: أوضحت المذكرة السعودية أنه من المعروف عند قبائل العرب أن حدود قطر هي حدود المدن والقرى العامرة، وعند تلك النقاط تنتهي حدود البلاد المعلومة اصطلاحاً أنها من ممالك ابن سعود، وأما الحدود الواقعة بين ممالك ابن سعود وبين قطر فإنها تنتهي عند حجرة قطر، وأكدت المذكرة إنه ليس في نية الحكومة السعودية تعديل خط الحدود المتعارف عليه أكثر من الاتفاق التريه الذي ترغب فيه وترحب بفتح الباب من أجله.

رابعاً: إن سائر القبائل التي تسكن بين ساحل قطر والساحل العماني وحضرموت، هي قبائل المملكة العربية السعودية وخاضعة تمام الخضوع لأحكام البلاد وتؤدي الزكاة وتلقى دعوة الملك في الجهاد وفي غيره، وهذا الأمر الواقع ونفوذ جلالة الملك عليها لم تلق في ساعة من الساعات أي اعتراض من قبل أمراء تلك السواحل بل كانوا ولا يزالون يرون ذلك حقاً من حقوقه لا اعتراض عليه<sup>(١)</sup>.

يتضح مما أوردناه أن هناك تضارباً واضحاً في وجهات النظر بين الحكومتين السعودية والبريطانية، فبينما كانت سياسة الحكومة السعودية قميل إلى عدم الاعتراف بالاتفاقيات الإنجليزية العثمانية كانت سياسة الحكومة البريطانية هي الامتناع عن مناقشة موضوع الحدود مع ابن سعود، ولكنه إذا تعمد إثارة المشكلة فينبغي الإصرار على اتفاقية ١٩١٣ وبالحظ الأزرق الوارد بها إذ إن الإصرار على ذلك لا يعطى لابن سعود أية فرصة للتوسع في داخل سلطنة مسقط أو مشيخات الساحل العماني ويقتل من فرص تصادمه مع الأمراء المحليين أو من تأسيبه لنفوذ قوى في مقاطعاتهم، وهو أمر قد يؤدي إلى إخراج بالغ لمركز الحكومة البريطانية ونفوذها في تلك الجهات<sup>(٢)</sup>. ومع اختلاف وجهات النظر المشار إليها فقد كان من الواضح أن المطالب الجديدة التي جاءت في المذكرة السعودية كانت تستدعي الدراسة من قبل الجهات المعنية البريطانية وعليه فقد قررت الحكومة البريطانية دعوة فؤاد حمزة إلى لندن في سبتمبر ١٩٣٤. وقد أعقب وصوله سلسلة من الاجتماعات في مبنى وزارة الخارجية البريطانية أكدت فيها بريطانيا أنها اتخذت

(١) أمين سعيد: الخليج العربي ص ١٣٤/١٣٦

(٢) F.O. 371/17813 LO to F.O. 1934.

موقفاً يقتضى مناقشة مشكلة الحدود على أساس الواقع السياسي، وأنها تحفظ لنفسها في نفس الوقت بالحق في إعادة تأكيد الخط الأزرق إذا فشلت تلك المباحثات في تحقيق غرضها<sup>(١)</sup>. وفي مقابلة فؤاد حمزة مع كل من المستر رندل من وزارة الخارجية البريطانية والسير أندروريان الوزير البريطاني في جدة الذي حضر هذه المباحثات، أشار فؤاد حمزة إلى اتزعاج ابن سعود بسبب إصرار بريطانيا على اتفاقية ١٩١٣، بينما لم تذكر هذه الاتفاقية قط عندما عقد ابن سعود معاهداته مع الإنجليز في عامي ١٩١٥ و ١٩٢٧، وقال إنه يعتقد أن الملك سيطالب بالمناطق التي تتردد عليها القبائل الموالية من زمن طويل مثل آل مرة والمناصير.

ورداً على اقتراحات قدمها فؤاد حمزة بأنه من المستحسن أن يكون الحكام ذوو الشأن موجودين في أية محادثات خاصة بالحدود أوضحت الحكومة البريطانية أنها وحدها المسؤولة عن العلاقات الخارجية لأولئك الحكام وأن موضوع وجودهم في أية محادثات أمر لا يعنى الحكومة السعودية<sup>(٢)</sup>. ومن لندن أيرق فؤاد حمزة إلى الملك عبد العزيز بن سعود بمرقية جاء فيها الرأي في موضوع الحدود بين مسقط وعمان وإمارات الخليج وقطر يتلخص في أن أولئك الأمراء ضعاف ويمكن للإنجليز أن ينالوا منهم ما يشاءون وليس في إمكاننا كسما أنه ليس من مصلحتنا أن ننصب أنفسنا مدافعين عن حقوقهم بينما هم قد ورطوا أنفسهم ومازالوا يورطوننا مع الإنجليز في أمور لا علاقة لنا بها<sup>(٣)</sup>. وأوضح فؤاد حمزة رأيه إلى الملك عبدالعزيز بن سعود على النحو التالي:

أولاً: من الذي ستكون المفاوضة معه الإنجليز أو الأمراء أنفسهم؟

ثانياً: هل من الأفضل أن نتوصل إلى حل المشكلة بيننا وبين الحكومة البريطانية ويتم تعيين الحدود بمفاوضات سياسية، أو من الأفضل أن يكون حلها

Mann, op. cit., p. 84 (١)

Ibid. (٢)

(٣) وثائق سعودية: التحكيم لقضية النزاع الإقليمي بين مسقط وإبوظبي وبين حكومة المملكة العربية السعودية ج ٢ من ص ٣٨٢/٣٨٣.



بإبراز الحجج القانونية عن عدم مشروعية تعاقد الإنجليز مع الأمراء أنفسهم، وعدم مشروعية تعاقدهم مع الترك وغير ذلك من الشئون القانونية فقط.

أما عن الموضوع الأول فقد أوضح الإنجليز موقفهم بصراحة كاملة وهو أنهم لا يأذنون لأحد أن يفاوض عنهم، وليس في إمكاننا إجبارهم على غير ذلك إذا رغبتا في حل المشكلة عن طريق المفاوضات. أما عن الموضوع الثاني فهو الذي أراء موافقاً الآن فإذا فرنا في الحصول على ما نريد فالحمد لله، وإلا فعليتنا أن نجعل المسألة حقوقية صرفة بإقامة الدعوى في محكمة العدل الدولية أو في عصبة الأمم. واقترح فؤاد حمزة على ابن سعود محاولة حل المشكلة بمفاوضات مباشرة مع الإنجليز<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن مفاوضات فؤاد حمزة التالية بشأن الحدود يمكن اعتبارها بمثابة رغبة من الحكومة السعودية في الوصول إلى حل سياسي وسط. وإزاء الوضع المتأزم قدم فؤاد حمزة اقتراحاً بتعيين خط الحدود بين السعودية وقطر وخط آخر بين السعودية والمشايخ الخاضعة للحماية البريطانية في شرق جزيرة العرب وجنوبها، ويشار عادة إلى هذين الخطين باسم الخط الأحمر أو خط فؤاد، ونص هذا الاقتراح على أن «تعتبر حكومة المملكة العربية السعودية أن خط الحدود الذي يفصل بينها وبين إمارة قطر يمر من المواقع الآتية - يبدأ الخط المذكور من نقطة اتصال جبل دخان بالأرض الموالية لها إلى الغرب تاركا المسافة التي إلى الغرب منه والواقعة بين جبل دخان وجبل النخس للمملكة العربية السعودية وجبل دخان وما وراءه إلى الشرق لقطر ويتجه الخط إلى الجنوب والجنوب الشرقي على محاذاة سفح القلائل الشرقي تاركا القلائل المعروفة باسم ثلاثة الدرب ومشاش الصيم والمفصل والمغدر والظفر وأم سمرة وعريق ومشاش بن سافى وما إلى غربها من الأراضي المعروفة باسم العريق والقلائل للمملكة العربية السعودية وما كان إلى شرق هذا الخط فهو لقطر ثم يمتد الخط من مشاش بن سافى إلى العقيل حتى ساحل البحر تاركا نقيان قطر

(١) برقية من فؤاد حمزة إلى الملك عبد العزيز بن سعود في ٢١ ذي القعدة ١٣٥٣. المظفرات الحكومية السعودية ج ٢ ص ٣٨٢/٣٨٤ وكذلك سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ٢٤

لفطر وخور العديد للمملكة العربية السعودية، وتعتبر حكومة المملكة العربية السعودية أن خط الحدود الذي يفصل بينها وبين الإمارات والشيخات العربية الواقعة على الخليج العربي يمر بالمواقع الآتية:

يبدأ الخط المذكور من نقطة واقعة على ساحل البحر وتبعد عن مركز خور العديد بخمسة وعشرين كيلو مترا في الاتجاه إلى الجنوب والجنوب الشرقي على محاذاة الأراضي المعروفة باسم المجن وسبخة مطى وكفة اللواء تاركا البلاد النابعة لكفة اللواء للإمارات العربية وإلى غربها للمملكة العربية السعودية، ويمتد الخط المذكور من حدود بلاد كفة اللواء إلى نقطة تقاطع خط الطول الشرقي ٥٦ بخط العرض الشمالي ٢٢ ثم تنبع محاذاة خط الطول الشرقي ٥٦ إلى نقطة تقاطعه بخط العرض الشمالي ١٩ ثم يتجه إلى استقامة واحدة إلى نقطة تقاطع خط العرض الشمالي ١٧ بخط الطول الشرقي ٥٢ ومنها في استقامة واحدة في اتجاه الغرب على محاذاة خط العرض الشمالي ١٧ حتى يتقاطع مع خط الطول الشرقي ٥٦ ومن هذه النقطة يتجه في نفس الاتجاه إلى أن يقطع الخط المعروف بالخط البنفسجي<sup>(١)</sup>.

وفي ٩ أبريل ١٩٣٥ سلم الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى الحكومة السعودية مسودة اتفاق مقترح باستبدال خط السعودية بخط آخر أطلق عليه اسم الخط الأخضر كمناطق حدود، ولكن الحكومة السعودية لم توافق على ذلك الخط المقترح وجرت محادثات أخرى في لندن في شهرى يونية ويولية من عام ١٩٣٥ بين فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة عن السعودية والمستر رندل وأندروزيان عن الحكومة البريطانية<sup>(٢)</sup>. وقد أكدت السعودية في مذكرة قدمتها إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧ يولية ١٩٣٥ بأنها لا تستطيع التراجع عن الحدود التي طالبت بها في مذكرتها المؤرخة في ٣ أبريل ١٩٣٥، وذكر فؤاد حمزة في ذلك الصدد أن الحدود التي وردت في المذكرة المشار إليها رسمت بعد دراسة وتحقيق دقيق لحقيقة

(١) وثائق سعودية ج ٣ من ص ٣٨٤ / ٣٨٥.

(٢) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٤٨.





الأوضاع القائمة في ذلك الوقت، وأنها تمثل الحد الأدنى لمطالب ابن سعود؛ وذلك لأن الحكومة السعودية لم تعتمد المبدأ الواسع الذي يمثل علاقاتها مع قبائل الصحراء الذين أعلنوا ولاءهم للملك وإنما اكتفت بذكر الحدود الطبيعية، واعترض فؤاد حمزة بأن بعض المزارع الواقعة إلى الشمال لم تدرج في الأراضي السعودية بموجب الخط الأخضر، وكذلك اعترض على استبعاد خور العديد من الحدود الشرقية للسعودية على الرغم من أن ابن سعود قد مارس حقاً قاطعاً على هذه المنطقة وأكد في ذلك الصدد بأن خور العديد كان يستخدم في الماضي كمسحطة للقوافل المتجهة إلى الأحساء وأن هناك مشروعاً معداً لتطويره من الناحية التجارية<sup>(١)</sup>.

كان من الطبيعي أن تنتهي مباحثات لندن في يولية ١٩٣٥ دون الاتفاق على شيء محدد. وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ سلم السير أندرو ريان إلى فؤاد حمزة في مدينة الرياض مذكرة تتضمن اقتراحاً بتخطيط الحدود على أساس يميل لمصلحة السعودية أكثر مما سبق أن تحدد بموجب الخط الأخضر، وقد سمي هذا الخط فيما بعد باسم خط الرياض وجاء في صورة تختلف إلى حد كبير عن الخط الأحمر الذي اقترحه السعودية سابقاً بصورة خاصة من حيث إنه أضاف إلى حدود قطر جزءاً أكبر من المنطقة السفلى كما احتفظ لأبوظبي بمنطقة خور العديد. وهكذا أقرت الحكومة البريطانية خور العديد كحد شرقي بين قطر والمشيخات المهادنة بعد أن كان عدم تحديد ذلك سبباً لمنازعات كثيرة في الماضي<sup>(٢)</sup>. كما أن خط الرياض حد من المطالب الإقليمية للسعودية في عمان ومحمسيات عدن الشرقية، وبينما اعترف للسعودية باستعمرة البنيان التي كانت غالبية سكانها من قبائل مرة، فإنه احتفظ في الوقت نفسه لأبوظبي باستعمرة السفوف الواقعة على الطريق المؤدية من أبوظبي إلى قطر. وقد ذكر ريان أن حكومته تعتبر هذا الخط هو الحد الأقصى لما يمكن أن تقدمه من تنازلات حول موضوع الحدود.

(١) جون كلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية من ١٨٤٠.

P.O. 374/E7813 Memo. The Southern Boundary of Qatar & Connected Problems, (٢) 1934.

الجدير بالملاحظة أن الخطين - فؤاد حمزة وريان - ينفصلان في مقاطعة أبوظبي مسافة تمتد من عشرة أميال إلى أربعين ميلاً، والمناطق التي اختلف عليها تقع إلى جوار واحة الليوا والمنطقة الواقعة بين سبخة مطي والعديد، أما مناصير الظفرة فقد اتفق عليهم من قبل الجانبين بأنهم يخضعون لقضاء أبوظبي. وإلى الغرب فإن سبخة مطي تشكل قسماً جغرافياً طبعياً ويمكن الاعتراف بها كحد مياسي. وكان مطلب أبوظبي الوحيد على خور العديد غير الأهل بالسكان باعتبار أنه في مناسبات كثيرة أجبرت المشيخة عناصر مشايخه من سكانها أن يغادروها حيث استقروا في المنطقة المحيطة بخور العديد<sup>(١)</sup>.

وقد رفض ابن سعود خط الرياض مع الاحتفاظ بمطالبه فيما يختص بمنطقتي جبل النخس وخور العديد، ولم تستأنف المحادثات حول قضية الحدود إلا في مارس ١٩٣٧ حينما زار المستر رندل جدة وأجرى محادثات مع كل من ابن سعود والشيخ حافظ وهبة والشيخ يوسف ياسين حول هذه المشكلة.

وفي مذكرة تتضمن تفاصيل تلك المحادثات أرسلت من المفوضية البريطانية في جدة إلى السير أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في ٢٣ مارس ١٩٣٧ جاء فيها أن الملك ابن سعود حدد شكواه من الحكومة البريطانية في نقاط ثلاث:

أولاً: أن الحكومة البريطانية لم تقدم له المساعدة اللازمة.

ثانياً: أن سياسة الحكومة البريطانية الخاصة بالحدود تكاد تخنقه تماماً.

ثالثاً: أن سياستها في الخليج أصبحت لا تتفق مع مصالحه؛ مثال ذلك انحيازها للبحرين والكويت مما يضر بموانيه في الإحصاء وإضرار بالغ<sup>(٢)</sup>، وأكدت المذكرة السعودية أن جميع الساحل كان يتنمى إلى آباء وأجداد ابن سعود وأن الشيوخ المحليين لا ينكرون ذلك، وأوضحت أن مطالب ابن سعود بخور العديد

(١) Mann, op. cit., p. 84

(٢) انظر دراستنا عن مشكلة العديد في كتابنا الخليج العربي ١٩٤١ / ١٩٤٤ ص ٢١١ وما بعدها.

(٣) F.O. 371/16019 British Legation Jeddah to the Rt. Hon'ble Antony Eden, March 1937.





إنما هي في صالح بريطانيا لأنه لن يستطيع أحد غيره أن يقر الأمور هناك حيث ترتكب الجرائم وأن الناس يلتجئون لحمايته<sup>(١)</sup>. وفي عبارة حاسمة صرح ابن سعود بأن هناك أمرين يكدران العلاقات بينه وبين بريطانيا:

الأمر الأول: موضوع الحدود مع قطر وعمان والمشيخات الأخرى في الخليج.

والثاني: المشكلة التجارية مع الكويت. وفيما يختص بالأمر الأول أكد ابن سعود على أن هذه المناطق كانت تابعة لأسلافه وأن القبائل اعتادت أن تدفع الزكاة السنوية لعماله، وإذا كان هناك بعض أسلافه من الأمراء السعوديين الذين ارتبطوا بمعاهدات أو تعهدات مع الحكومة البريطانية إلا أن ذلك لا يعنى انتزاع مقاطعات من السعودية وضمها إلى إمارات الخليج<sup>(٢)</sup>.

وفي مباحثات جدة أوضح رندل أن منطقة خور العديد تعتبر جزءاً من مشيخة أبو ظبي ومعترف بها منذ السبعينيات من القرن الماضي، وأن مطالبة الحكومة السعودية بها على الأسس التي تقدم بها فؤاد حمزة من حيث إنها تعتزم استغلالها تجارياً أمر لا يتفق والواقع، وأن امتلاك أبو ظبي لساحل هذه المنطقة يعتبر من ناحية أخرى ضرورياً لربط أبو ظبي بمشيخة قطر المجاورة لها<sup>(٣)</sup>، كما رفض رندل طلب السعودية بمستوطنة السفوف على أساس تبعيةها لقبائل بني مرة، وقال بضد ذلك إن مطالبة السعودية بمستوطنات قبائل بني مرة لا يمكن قبوله، وإنه إذا ما طالبت السعودية بمستوطنة أخرى تقع على بعد آخر مستوطنة تم التنازل عنها من جانبها على أساس أنها تابعة لقبائل بني مرة فليس هناك ما يمنع من مطالبتها في النهاية بمدينة مسقط<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/20838: Mr Rndel Conversation with Bin Saud see Record of Conversation (١) in the Course of interviews granted by H. M's king Bin Saud to Sir Reader Bulland & Mr Rndel on March, 21, 22 nd 1937.

F.O. 371/20838: Saudi Arabian Kingdom, H.M. The King's Divan Political Section (٢) 10 Moharrem 1356 = 23rd March 1937.

(٣) جون كلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ٢٥٢.

(٤) المرجع السابق ص ١٥٢.

ولقد لفتت الحكومة البريطانية نظر الحكومة السعودية إلى خط الرياض حينما قامت شركة كالفيفورنيا بالتنقيب عن النفط بالقرب من واحة سلوى، وردت الحكومة السعودية بأنه طالما بقيت الحكومة البريطانية محتفظة برأيها في أن خط الرياض هو أساس مقبول للحدود، فإنه سيغدو من الصعب نسوية هذه المشكلة. وقد رؤى إيفاد وزير الخارجية السعودية الأمير فيصل بن سعود إلى لندن في فبراير ١٩٣٨، وقد حمل إلى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها التاريخية، فهي تبنى حق الدولة على أساس وراثته هذه المناطق تاريخياً. وتقول المذكرة «إن التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبوظبي داخلاً، ضمن أراضي جلالة الملك ابن سعود، ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبرى والبوريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك، غير أن جلالتهم حبا منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفي عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه كل هذا جعله يقبل بعد الإلحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا».

لم تؤد رحلة فيصل هذه إلى نتيجة حاسمة إذ لم يمض وقت طويل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية فكف الطرفان عن إثارة هذا الموضوع حتى تحدد النزاع على الحدود في عام ١٩٤٩ نتيجة لتوسع شركة أرامكو في أعمال التنقيب. وقد ظهر موظفوها في مارس من هذا العام في منطقة سيخة مطي التي تعتبرها بريطانيا جزءاً من أبوظبي، وبالرغم من أن بريطانيا كانت قد سلمت أثناء مفاوضات عام ١٩٣٥ بتبعية هذه المنطقة للسعودية فقد وجهت احتجاجاً شديداً للهجة إلى شركة أرامكو وطلبت منها الانسحاب من المنطقة. ومنذ ذلك الوقت تركز النزاع على الحدود في الأراضي التي اعتبرتها بريطانيا جزءاً من سيخة أبوظبي، وخاصة واحات البوريمي ومنطقة الظفرة التي تقع فيها واحة الجواء أو واحة الليوا كما يطلق عليها.

وقد يكون من المفيد أن نعرض بصلد ذلك إلى حدود أبوظبي وهي حدود لم يسبق تحديدها بمقتضى اتفاقيات خاصة، وبالتالي فليس من المستطاع إلا توضيح عام للمدى الذي تمتد إليه الأراضي الخاضعة لسيطرة حاكم أبوظبي.





وتمتد هذه الأراضي على الساحل الجنوبي للخليج مسافة لم تعين شرفي أبو ظبي وغربها بحيث تتاخم أراضي دبي من ناحية والمنطقة التي تدعى بها السعودية من ناحية أخرى.

وفي اتجاه دبي يتكون الساحل من أرض مستوية جذباء تمتد على وتيرة واحدة وعلى مسيرة عشرين ميلا تقريبا من مدينة أبو ظبي يقع نوء صغير على الساحل اسمه رأس الصدر، وعلى مقربة منه أنشأت شركة استثمار بتروكول ساحل الصلح البحري، قاعدة لأعمالها وعلى مسيرة اثني عشر ميلا من رأس الصدر يقع خور غناضة الذي كان مسرحا للنزاع بين أبو ظبي ودبي.

وعلى مقربة من دبي يقع على مسافة غير بعيدة من الساحل المعلم البارز الوحيد في هذا الإقليم وهو جبل الجبل أو الجبل العالي.

وكان حاكم أبو ظبي يرغب في أن تمتد أراضيه شمالا حتى تبلغ هذه النقطة التي يمكن أن يقال إنها تصلح لرسم خط الحدود. أما ادعاءاته إلى الغرب من مدينة أبو ظبي فهي تمتد على طول الساحل حتى شبه جزيرة قطر، ومع ذلك فإن المملكة السعودية تدعى بتفوذها إلى ما يقع غربي نقطة على ساحل الظفرة بين بندر المرقأ وبندر المغيرة<sup>(١)</sup>.

أما في الداخل فإن الحدود الجنوبية التي تدعى بها أبو ظبي لا تتفق مع الحدود الشمالية والشرقية التي تطالب بها السعودية. ويفطن بعض رجال من بني ياس القرى الواقعة في منطقة الجواء وهم يعترفون بزعامة حاكم أبو ظبي؛ في الوقت الذي يسكن فيه القرى الأخرى الواقعة في المنطقة ذاتها رجال من الناصير الذين يعترفون بحكم المملكة السعودية ويؤدون لها الزكاة. وليس من شك في أن صعوبة الوصول إلى تحديدات واضحة من الناحية الطبيعية هي التي أبرزت كثيرا من مشكلات الحدود بين مقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ولعل مشكلة البوريمي التي ظهرت في الخمسينيات كانت نموذجا واضحا لذلك.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٣٠ وما بعدها.

## الباب الثالث



### سلطنة مسقط وإمارة عمان

#### الفصل الحادي عشر

الأوضاع السياسية والاقتصادية في سلطنة عمان

١٩١٢ - ١٩٣٩

#### الفصل الثاني عشر

البعث الإمامية الإباضية ١٩١٣ - ١٩٢٠

#### الفصل الثالث عشر

العلاقات بين سلطنة مسقط وإمارة عمان

١٩١٤ - ١٩٤٥





التفصيل

الحدود عشر

الأوضاع السياسية والاقتصادية في

سلطنة عمان ١٩١٤-١٩٣٩



انهيار النفوذ الفرنسي وانفراد بريطانيا بالسيطرة - الأزمة  
الاقتصادية وأسبابها - القروض المالية للسلطنة - البرنامج  
الإصلاحى فى مسقط - محاولات لعلاج الأزمة الاقتصادية -  
رفع الضرائب الجمركية - مباحثات بريطانيا مع فرنسا  
والولايات المتحدة الأمريكية - التفكك الإقليمى فى مقاطعات  
الساحل - الأوضاع فى صور - تنازل تيمور بن فيصل عن  
الحكم - علاقة سعيد بن تيمور بالإنجليز - الادعاءات الإيرانية  
فى مسقط .



على الرغم من أن التصريح الإنجليزى الفرنسى المشترك الصادر فى عام  
١٨٦٢<sup>(١)</sup> كان يعطى فرنسا مركزاً متساوياً مع بريطانيا فى سلطنة مسقط ولو من  
الناحية النظرية على الأقل ؛ إلا أن بريطانيا كانت حريصة على إبعاد فرنسا تماماً عن  
منازعتها النفوذ فى السلطنة . وقد شهدت السنوات التى سبقت الحرب العالمية  
الأولى محاولات إنجلترا الدائبة فى التخلص من المنافسة الفرنسية التى تعرضت  
لها . وقد تأكد ذلك بموافقة فرنسا على إزالة جميع القيود التى كانت تعوق  
بريطانيا من التدخل فى شئون السلطنة تدخلاً مباشراً ، تلك القيود التى كانت قائمة  
بمقتضى التصريح الإنجليزى الفرنسى المشار إليه . كما أن تخلى فرنسا عن كثير من  
امتيازاتها فى مسقط كان مرتبطاً إلى حد كبير بالتسويات الاستعمارية التى تضمنتها  
المباحثات التى أجريت بين الدولتين والتى أدت فى النهاية إلى توقيع الوفاق الودى  
فى عام ١٩٠٤ . وقد أدى إشراف بريطانيا على تنفيذ تجارة السلاح وظروف الحرب  
العالمية الأولى ، إلى ازدياد السيطرة البريطانية فى الخليج العربى بصفة عامة وفى

(١) عن التفاصيل الخاصة بهذا التصريح ارجع إلى خاتمة كتابنا «دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا» .

القاهرة ١٩٦٧ .

مسقط بصفة خاصة حتى أن فرنسا وجدت من الحكمة أن تبادر بغلق قنصليتها في مسقط وقد قامت بالفعل بتكليف السيو فادالا Vadala ليقوم بهذه المهمة<sup>(١)</sup>. وكان إلغاء القنصلية الفرنسية بمثابة تعبير عن اختفاء آخر مظهر النفوذ الفرنسي في السلطنة<sup>(٢)</sup>، ولم يعد لفرنسا إلا بعض الامتيازات التجارية التي كانت تتضمنها معاهدة ١٨٤٤ الموقعة بينها وبين السلطنة<sup>(٣)</sup>.

وهكذا كان من سوء طالع السيد تيمور بن فيصل أن يصل إلى الحكم<sup>(٤)</sup> في فترة كانت بريطانيا قد نجحت فيها من تأكيد سيطرتها على مسقط، هذا بالإضافة إلى ما كانت تعانيه السلطنة في ذلك الوقت من ردود فعل الإدارة السيئة والأوضاع الاقتصادية التي بلغت أقصى درجة من التآزم نتيجة الثورات والاضطرابات العنيفة التي نشبت في مقاطعاتها الداخلية<sup>(٥)</sup>، فقد شهدت الفترة فيما بين سنتي ١٩١٣ و ١٩٢٠ تدهورا بالغا في الأوضاع الاقتصادية في معظم مقاطعات عمان الساحلية والداخلية بسبب الحروب الأهلية من ناحية، والانهيال الذي طرأ على الأوضاع العامة في منطقة الخليج كنتيجة للحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى.

وفي داخلية عمان أدرك رعماء الإمامة في معاقلمهم الرئيسية في نزوى والرسناق أن مواردهم لا تكفي للإطاحة بحكم السلطان المؤيد من جانب الإنجليز وخصوصاً بعد أن استفدوا كل طاقاتهم في حروبهم الأهلية، وأصبح وضعهم الاقتصادي متآزماً على أثر انقطاع الاتصالات بين موانئ السلطنة ومقاطعاتهم الداخلية مما اضطرهم إلى مصادرة أملاك المؤيدين للأسرة الحاكمة في مسقط<sup>(٦)</sup>.

(١) انتهر فادالا فرصة وجوده بمسقط فزار منطقة الخليج ووضع كتاباً عنها الفهر:

Vadala, Le Golfe Persique, Paris, 1920.

(٢) كان آخر القنصل الفرنسي هو السيو Jeanier وقد توفي في مسقط في عام ١٩١٨.

(٣) F.O. 371 Political 4523 F.O. Feb. 1914 to French Ambassador, see also (٣)

Administration Report of Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi 1920.

(٤) وحصل السيد تيمور بن فيصل إلى الحكم في أكتوبر ١٩١٣ خلفاً لأبيه فيصل بن تريم وكانت الحكومة البريطانية قد اعترفت به كوريث شرعي.

(٥) L.O.B. 400 Muscat 1908-1928 25 th August 1928.

(٦) لم تكن هذه هي أول مرة تصادر فيها أملاك البوسعيين فهناك مصادرة وقعت في عام ١٨٦٨ في عهد

الإمام عزان بن قيس انظر كتابنا الخليج العربي - ١٨٤ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ٢٠٧.





ومع ذلك فلم تكن أحوال المنطقة الساحلية بأسعد حالا بعد أن أخذت سلطة حكومة مسقط تتدهور بشكل متزايد، وعلى الرغم من أن السلطان تيمور كان رجلاً حازماً إلا أنه لم يكن إدارياً من الطراز الأول. كما أنه لم يكن على خبرة كافية بالشئون المالية، ولم يكن بمقدوره وضع حد للفوضى التي كانت تضرب أطنابها في سلطته، أما عن أفراد أسرته فلم يكثرثوا بالوقوف إلى جانبه، إذ كانت غالبيتهم لا يهتمها من الأمر إلا أن تأخذ مخصصاتها المالية بانتظام دون أن تقدم أي خدمة في مقابل ذلك. ومن ناحية أخرى فقد السلطان الدعم القبلي نتيجة اضطرابه إلى تخفيض قيمة المكافآت المالية التي كان يبعث بها إلى شيوخ عمان، ولذلك أعلنت كثير من قبائل الهناوية ولاءها للإمام الجديد، كما حدث حذوها مجموعة من قبائل الغافرية، بينما اختار آخرون الوقوف على الحياد بين الجانبين.

وفي عام ١٩١٨ مرت البلاد بنكسة اقتصادية أخرى ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتيجة تجدد الاضطرابات القبلية؛ وعجزت الحكومة عن إيجاد حل لمشكلة الديون التي تراكمت عليها لصالح التجار الهنود حتى بلغت ما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ روبية<sup>(١)</sup>. ولم تكن المشكلة في الديون ذاتها وإنما في الفوائد التي كانت تصل إلى أكثر من ٤٠٪ من قيمتها، ولما كان الإنجليز مشغولين بالحرب، فقد تركوا مسقط تصارع مشاكلها الداخلية مع الاستمرار في إمدادها بجرعات دورية من القروض التي لا تخضع لفائدة على أساس اقتطاعها مستقبلاً من المساعدات المستحقة لها من قبل سلطنة زنجبار<sup>(٢)</sup>. وقد تدهورت الحالة التجارية في مسقط بدرجة تشبه ما منيت به في الستينيات من القرن الماضي<sup>(٣)</sup>، بسبب حظر تجارة الأسلحة منذ عام ١٩١١، فضلاً عن ظروف الحرب العالمية الأولى التي أدت

(١) ذكر وندل فيليبس المستشار الاقتصادي لسلطة مسقط أن السلطنة لم تشهد ميزانية منظمة وأن كثيراً من الديون توارثها السلطان تيمور عن حكم أبيه فيصل بن تركي انظر:

Philips, Oman A History p. 178.

(٢) كانت حكومة الهند هي التي تتولى دفع هذه المساعدة عن سلطنة زنجبار بعد أن فقدت زنجبار معظم مواردها دخلها بسبب اتفاقية إلغاء الرقيق في عام ١٨٧٢.

(٣) ترجع أسباب الأزمة الاقتصادية في الستينيات إلى فقدان مسقط لممتلكاتها في شرق إفريقيا بالإضافة إلى انهيار نشاطها الملاحي بسبب استخدام الملاحة البخارية.

إلى نقص السلع التموينية في منطقة الخليج بأسرها بالإضافة إلى منافسة ميناء دبي لميناء مسقط.

وفي غضون عامي ١٩١٧، ١٩١٨ انخفضت قيمة تجارة مسقط إلى ما يعادل نصف ما كانت عليه قبل الحرب تقريباً، وإن كان الجانب المشرق الوحيد في تلك الصورة المعتمدة للأوضاع الاقتصادية السيئة، انتعاش حركة النقل البحري لدى أصحاب السفن والملاحين العمانيين الذين نجحوا مؤقتاً في مزاولة بعض الأنشطة التجارية نتيجة غياب السفن البخارية، بالإضافة إلى قيامهم ببعض عمليات التهريب التي ساعدت عليها ظروف الحرب العالمية الأولى.

وعلى أي حال فقد كان من الواضح أن البلاد يمكن أن تستعيد بعض الاستقرار فيما لو ساد ربوعها السلام، وأعيد تنظيم العلاقة بين زعماء الإمامة والسلطنة وأنعش الجهاز الإداري الذي لم تدخل عليه إلا بعض التحسينات الطفيفة منذ أيام السلطان تركي بن سعيد (١٨٧١ - ١٨٨٨). وكان الإنجليز يعلمون أن سبب الأزمة الاقتصادية المستحكمة يعود إلى حد كبير إلى الفساد المستشري في حكومة مسقط وإلى ضعفها وعدم شعبيتها كما كانوا يعرفون أيضاً، بأن نظام السلطنة يعتمد في بقائه على مساعداتهم المالية والعسكرية؛ وبالتالي فإن فشل حكومة مسقط في معالجة أوضاعها الاقتصادية كان انعكاساً سيئاً لموقف الحكومة البريطانية نفسها<sup>(١)</sup>. وقد وصف الوكيل البريطاني في مسقط الكولونيل وينجات Wingate السياسة البريطانية في سلطنة مسقط بأنها لا تبغى إلا مصالحها الذاتية. وذكر بصدد ذلك أن المرء إذا ما تتبع سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع سلطنة مسقط يجد تأييداً على صحة ذلك؛ إذ إن هذه المعاهدات كانت تستهدف المصلحة البريطانية في الدرجة الأولى دون أي اهتمام بالأحوال السياسية أو الاقتصادية للبلاد، بل لقد وصل الأمر إلى حد رشوة السلاطين أنفسهم وتأيدهم والتجاوز عن حكمهم السيئ. والنتيجة أن أصبحت بريطانيا في موقف حرج إذ كان عليها أن تحمي حاكماً ضد غالبية رعاياه طبقاً لالتزاماتها مع السلطنة، وهو

(١) لندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٦٠/٣٨٥.



حاكم مستقل من الناحية النظرية ولكن يمكن أن يلقى به البحر في يوم واحد إذا ما تقاعست بريطانيا عن تأييده أو حمايته<sup>(١)</sup>. وذكر الكاتب إكلير Eccles بصدده ذلك أنه لا يكاد يكون هناك شك في أن الأسرة الحاكمة كانت ستندثر لولا المعونة البريطانية إذ إن بريطانيا قد ارتبطت منذ عام ١٨٩١ بضمان الحماية في معاهدة لم تحتو على أى تحديد لوقت انتهائها، ومع أن السلطان الحالي رجل قدير ويستحق الاحترام إلا أنه ليس لديه أى طموح، أما عن أفراد أسرته فهم فاسدون ومنحلون باستثناء القليل منهم، ثم إن مبدأ الوراثة الذي ارتبطت به بريطانيا عند تعهدها بحماية السلطان وخلفائه يعد مبدأ غريباً على الشعور الإباضي وخصوصاً عندما تفرضه على بلادهم قوة أجنبية وكافرة<sup>(٢)</sup>.

وكان المقيم البريطاني في الخليج السير برسي كوكس قد اقترح في أوائل عام ١٩١٤ مشروعاً لتنظيم الإدارة في حكومة مسقط المتصدعة، وكان مما اقترحه بصدده ذلك تزويد السلطة بمستشار إداري وبضباط من الجيش الهندي للإشراف على تنظيم قواتها<sup>(٣)</sup>، غير أنه تعذر وضع اقتراحات كوكس موضع التنفيذ بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وانشغال بريطانيا بها. ومع ذلك فقد كان الإنجليز يأملون بإمكانية إقناع السلطان تيمور بالموافقة على وضع برنامج إصلاحى متى شاءوا بسبب وضعه المالى المتهاوى، واضطراره إلى الاعتماد عليهم فى النواحي المالية، أو كما عبر برسي كوكس بنفسه بأنه طالما كان السلطان مديناً للحكومة البريطانية فإنها ستكون فى موقف أقوى لفرض ما تريده عليه<sup>(٤)</sup>. والحقيقة أن الفترة التى عاصرت الحرب العالمية الأولى قد تميزت بازدياد الضغط البريطانى فى مسقط إذ استفاد الإنجليز من ظروف الأزمة الاقتصادية والتفكك الإقليمى الذى عانته السلطة بانفصال بعض مقاطعاتها الساحلية والداخلية لتشييد قبضتهم على السلطة، وفى خريف عام ١٩١٨ قدم المأجور هيوارث Haworth الوكيل السياسى والفنصل

F.O. 371/6248 Confidential No. 2052 dated the 14th October 1920. R.E.L., Wingate (1)  
Political Agent & His Britannic Majesty's Consul, Muscat to the Deputy Political  
Resident, Bushire.

(٢) وثائق سمودية : ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٦.

(٣) كانت قوات المشاة قد تآلفت فى مسقط فى عام ١٩١٤ بقيادة ضابط عراقي النظر :

Wendel Philips, Oman A History pp. 178 - 179.

(٤) لاندن : عماد منذ ١٨٥٦ ص ٣٥٥ - ٣٦٠.

البريطاني في مسقط مشروعا لإعادة تنظيم الإدارة المالية وجهاز الأمن وإلحاق بعض رجال الخدمة البريطانية في الهند بسلك المناصب الرئيسية في حكومة مسقط، ويشبه هذا المشروع المشروعات الإصلاحية الأخرى التي سيعنى الإنجليز فيما بعد بتطبيقها في بعض إمارات الخليج الأخرى.

وفي ديسمبر ١٩١٨ وافقت حكومة الهند بعد إجراء مناقشات كثيرة مع السير برسي كوكس والمajor هيوارث على أن تقدم للسلطان قرضا مقداره خمسة ونصف لاقة<sup>(١)</sup> بفائدة ٦٪ على أن يستهلك القرض في خلال عشر سنوات بضمائم جمارك مسقط<sup>(٢)</sup>. وكانت شروط القرض أن يقوم السلطان بإدخال إصلاحات في الإدارة الحكومية والمالية. وبالفعل تم وضع برنامج إصلاحي كشرط لتنفيذ القرض، وقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم البنود التي تضمنها هذا البرنامج وهي تعيين أحد الموظفين الهنود الذين تختارهم حكومة الهند كمدير لجمارك السلطنة حيث يعهد إليه بتنظيمها، ووضع نظام لجباية الضرائب في جميع موانئ السلطنة، كما تضمن البرنامج تحديد مخصصات ثابتة للسلطان ولأفراد أسرته. أما بقية دخل السلطنة فيوزع على الإدارات المختلفة ودفع الأقساط وأرباح الديون. كما نص البرنامج أيضا على تعيين وزير أو ديوان للإشراف على المحاكم والقضاء ومراقبة الحكام المحليين في مقاطعات السلطنة وإصلاح الطرق وإنشاء المدارس على النظام الحديث وإعادة تنظيم حرس السلطان بهدف استخدامه بمثابة نواة لقوات مسقط أو كما كان يعرف باسم الليفي كوربس Levy Corps، على أن تكون القوة العسكرية تحت إشراف ضابط بريطاني يساعده ضباط وطنيون من الهند<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يتضح أنه كان من أهم أهداف هذا القرض والبرنامج الإصلاحي الذي ألحق به هو تصفية ديون السلطنة، وتمكين السلطان من تكوين قوة عسكرية

(١) تساوي اللاقة ١٠٠٠٠ روبية هندية.

(٢) كان هذا القرض قد تقرر في عام ١٩١٣ بخمسة ونصف لاقة ثم رفع إلى ٦.٥ لاقة لتدفع على أقساط نصف سنوية.

F.O. 371/6238 A. P. Trevor Political Resident to Mr. H.R.C. Dobbs Foreign Secretary to the Govt. of India 16th December 1920.

L.O.B. 400 Muscat 1908-1928, 25th August 1928, see also Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi 1920.

راجع التقرير الإداري للوكيل البريطاني في مسقط L. Haworth من ١٨/٤٧.



تعتمد أساساً على عناصر مرتزقة من البلوش والزيجلوس بحيث يكون في مقدور هذه القوة أن تحتل محل الحماية البريطانية التي كانت لا تزال مرابطة في مسقط ومطرح وغيرها من مدن الساحل، وخاصة أن احتمال تسوية الأوضاع بين الإمامة والسلطنة، كان مما يساعد كثيراً على تنفيذ عملية انسحاب القوات البريطانية<sup>(١)</sup>. هذا بالإضافة إلى إيجاد وسيلة للدفاع ضد القبائل العمانية الثائرة، وجعل حكومة السلطان قوية في نظر العمانيين.

وقد ارتبط تقديم قروض مالية إلى السلطنة باتجاه حكومة الهند إلى تخفيض المعونة السنوية التي كانت تدفعها لسلطان مسقط نظير تعاونه معها في قمع تجارة السلاح، وكانت هذه المعونة التي يطلق عليها اسم معونة السلاح مقررّة أساساً للسلطان فيصل بن تركي في عام ١٩١٢ في مقابل تمهده بإنشاء مخزن للسلاح Warehouse، حيث كانت تتجمع فيه الأسلحة والذخائر ولا يسمح بإعادة تصديرها إلا تحت قيود مشددة. وكانت هذه المعونة تبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبية سنوياً واعتبرت بمثابة مساعدة خاصة من حكومة الهند. ولما كان فيصل قد توفي بعد فترة قصيرة من تقرير هذه المعونة فقد وافقت حكومة الهند على أنه يمثل أثرها بصفة شخصية إلى ابنة تيمور بشروط منها الموافقة على مد الاتفاقية التجارية بين بريطانيا ومسقط المبرمة في عام ١٨٩١ لمدة خمس سنوات، وبشرط أن يتمشى مع سياسة أبيه في قمع تجارة السلاح. وقد حاول السيد تيمور أن يجعل هذه المنحة مطلقة كما هو الحال في منحة زنجبار، ولكن حكومة الهند رفضت ذلك مؤكدة أن المنحة شخصية لفصيل وأنها إذا انتقلت إلى السيد تيمور فإن ذلك على سبيل المجاملة<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن معونة السلاح هذه كانت تختلف في طبيعتها عن معونة زنجبار Zanzibar Subsidy التي كانت من حق سلاطنة مسقط جميعاً، وهي بذلك مساعدة مطلقة لهم طالما استمروا في احترام الأوضاع التي تفررت بموجب تحكيم اللورد كاتنج في عام ١٨٦١<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371/5264 Viceroy, Foreign & Political Dept. 7th Sept 1920. (١)

F.O. 371/14998 Biscane, British Residency, Bushire to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th Feb. 1932. (٢)

(٣) كانت هذه المنحة تبلغ ٨٦٤٠٠ روبية سنوياً.

وفي فبراير ١٩٢٠ قررت حكومة الهند تخفيض مساعدة السلاح تخفيضاً كبيراً بلغ ٩٠٪ من قيمتها بحيث صارت ٥٠,٠٠٠ روية كل ستة أشهر ولما كان من المحتمل أن يؤثر هذا التخفيض على سير الإصلاحات المقترحة فقد قررت حكومة الهند زيادة قيمة القرض الممنوح للسلطنة - بضمين معوضي السلاح ورنجبار - إلى لاقة واحدة ليصبح مجموع القرض ٦,٥ لاقة<sup>(١)</sup>.

وعلى أي الأحوال فإنه لما كان السلطان تيمور يائساً من إمكانية إصلاح أوضاعه المالية والسياسية بجهوده الخاصة، فقد وافق دون تردد على مشروع هيوارث وتسلم القرض من حكومة الهند، ولكنه اضطّر في نظير ذلك إلى التنازل عن جانب هام من سلطاته الفعلية في مجال الإشراف على شئون الحكم في بلاده تطبيقاً للبرنامج الإصلاحي المقترح الذي بدأ تنفيذه مع وصول الماجور وينجات Wingate ، الذي خلف هيوارث في منصب الوكالة السياسية البريطانية في مسقط<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك فإن محاولة إنفاذ الأوضاع الاقتصادية بتقديم قروض للسلطنة لم تؤد في الواقع إلى علاج ناجح للأزمة التي ازدادت وطأتها نتيجة الانهيار التجاري الذي شهدته الهند وما نتج عنه من تقييد تصدير المواد الغذائية منها إلى البلدان المجاورة<sup>(٣)</sup>، كما أن تكوين قوات عسكرية جديدة في مسقط أدت إلى زيادة غير متوقعة في المصروفات<sup>(٤)</sup>، وخاصة أن حكومة الهند كانت ترى ضرورة زيادة هذه القوات بالنظر لحالة الاضطراب في السلطنة وعدم الموافقة على تقليل عددها وأن تكون مؤلفة من أخطاط لا يرتبطون بأي ولاء وطني<sup>(٥)</sup>.

F.O. 371/6248 A.N.L. Carter Deputy Secretary to the Govt. of India in the Foreign (1) & Political Department to A. P. Trevor 14 th April 1921. Strictly Confidential.

(٢) لاندن: مرجع سبق ذكره ص ٣٥٥ - ٣٦٠.

F.O. 6248 Political Resident in Persian Gulf to D. Des Bray, Foreign Secretary to the (٣) Govt. of India 1 st July 1921.

F.O. 371/6248 R.L. Wingate Political Agent Resident in Persian Gulf 7th June 1921. (٤)

F.O. 371/14469 Political Agency to Political Resident, Muscat Levy Corps 1930. (٥)





وقد أُتخذت في ذلك الوقت بعض وسائل للعلاج منها تدعيم القروض الممنوحة للسلطنة وتحديد مخصصات السلطان بـ ١٠,٠٠٠ روبية كل ستة أشهر وبشرط مقدرة السلطنة على استمرار ذلك الدفع من الناحية المالية ، كما وافقت حكومة الهند أيضاً على تسديد قروض مسقط على تسعة أقساط نصف سنوية. وقد ألقت حكومة الهند تسعة التدهور والقروض المالية إلى الاحتلال لا نظير له في الأنظمة الإدارية والاقتصادية؛ ولذلك رأت وجوب اتخاذ خطوات أكثر فعالية لإدخال أنظمة اقتصادية حديثة، كما عين أحد الأيرلنديين الذين يتحدثون العربية وهو الكابتن دونالد مكولم Macollum من القسم السياسي لحكومة الهند وزيرا مالياً في السلطنة. وكان مكولم يعمل قبل تعيينه في مسقط وكيلاً بريطانياً في الكويت، وكما سبق أن أشرنا أنه هو الذي عهد إليه بتنفيذ سياسة الحصار الاقتصادي التي فرضتها بريطانيا على إمارة الكويت في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى<sup>(١)</sup>، وقد تم تعيين مكولم في مسقط ابتداء من يناير عام ١٩٢٠، ولكنه لم يستمر في منصبه طويلاً إذ استغنى عن خدماته في أغسطس من نفس ذلك العام، وقد عزى ذلك إلى التقدم الملموس في الإدارة، ومع ذلك فقد أصبح مكولم أول وزير في قائمة الوزراء والمستشارين البريطانيين الذين عملوا أو بالأحرى ترأسوا حكومة مسقط<sup>(٢)</sup>.

وقد وضح النفوذ البريطاني في سلطنة مسقط وضوحاً كبيراً سواء في الإشراف على الحكومة أو توجيه الإدارة أو الحصول على تعهدات لصالح الحكومة البريطانية، ففي عام ١٩٢١ تعهد السلطان تيمور أن يرتبط بقرارات مؤتمر مرور الأسلحة الذي انعقد في بروكسل في سبتمبر ١٩١٠<sup>(٣)</sup>. والجدير بالذكر أن اشتراك السلطان في ارتباطاته بقرارات المؤتمر الدولي لمرور السلاح International Arms Traffic Convention حدث في عام ١٩٢١ أي بعد توقيع معاهدة السيب في عام

(١) انظر الفصل الأول.

(٢) لانتون: عمان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٥٥ - ٣٦٠.

(٣) Atchison, Collection of Treaties Engagements & Sanads relating to India & Neighbouring Countries Vol. II, 1929 see Undertaking by the Sultan of Muscat to adhere to the Arms Traffic Convention 1919-1921, Tammur to M.R.E.L. Wingate p. 319.

١٩٢٠ وسحب ثوار عمان مطالبهم السابقة بإلغاء مخزن السلاح الذي كان مقامه في مسقط منذ عام ١٩١١<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩٢٣ تعهد السلطان تيمور أمام القنصل البريطاني في مسقط ألا يمنح امتيازات النفط في بلاده إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية<sup>(٢)</sup>.

وفي خلال تصاعد السيطرة البريطانية في مسقط فرضت قيود وأنظمة مالية صارمة، فخفضت مخصصات السلطان وأفراد أسرته تخفيضاً كبيراً على الرغم من احتجاج السلطان بكثرة نفقاته. كما أعيد تنظيم الخدمات الجمركية واستحدثت وظائف جديدة في موانئ السلطنة البعيدة عن مسقط كميناء صور وصحار، وحل موظفون مصريون مدربون من قبل الإنجليز محل الموظفين الهنود في الإدارات المالية والجمركية في السلطنة، كما أنشئت مجالس تنفيذية تطورت فيما بعد إلى إدارات حكومية إلى جانب مجلس للدولة لبيت في شئون السلطنة في حالة غياب السلطان عن البلاد، أو لاستعانة السلطان به في إدارة دفة الحكم.

وفي عام ١٩٢١ عين الكابتن مكارثي - من ضباط الجيش الهندي - ليكون أول قائد عام لجيش السلطنة الذي أطلق عليه اسم فيلق مشاة مسقط، وكانت هذه القوة قد تألّفت في البداية من بعض المرتزقة من عناصر البلوش ثم أخذت تضم إليها أفراداً من أهالي البلاد، وقد حل هذا الجيش أخيراً محل القوات الهندية الإنجليزية التي وقع على عاتقها إنقاذ حكم السلاطين في مسقط خلال حروبهم مع زعماء الإمامة بين عامي ١٩١٣ إلى ١٩٢٠. كما قامت حكومة مسقط في عام ١٩٢١ بشراء طرادين كدليل على إصرارها على حماية سواحلها. ومن ناحية أخرى أعيد تنظيم المحاكم التي كانت هدفاً لانتقادات شديدة من جانب العمانيين المحافظين بسبب ما كان يسودها من فساد وفوضى، وقد أضيف للنظام القضائي في مسقط إدارة للشرطة، كما أنشئت محكمة عليا لا يسمح باستئناف أحكامها إلا للسلطان<sup>(٣)</sup>. ومنذ ذلك العام أيضاً تألّف مجلس وداوي في مسقط يتكون من

Ibid. (١)

(٢) راجع في ذلك القنصل الخاص بنفط الخليج.

(٣) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٥٨ - ٣٥٩.





أربعة وزراء عين السلطان على رئاسته أخاه نادر بن فيصل<sup>(١)</sup>. وقد لخص برترام Bertram Thomas هذه الإجراءات جميعها بقوله: «لقد جاءت مساعدة بريطانيا في شكل قرض قدمته حكومة الهند لتصفية ديون السلطنة، والعمل على تنظيم فيلق للدولة يتولى قيادته ضابط بريطاني، كما أصلحت المحاكم وأنشئ مجلس للدولة يتولى الحكم باسم السلطان في حالة غيابه، كما نصح السلطان بأن يستعين بخدمات وزير بريطاني كإجراء مؤقت»<sup>(٢)</sup>.

وقد رأى الإنجليز فيما يتعلق بإصلاح الوضع المالي المتأزم في السلطنة، أن أية خطة سليمة تنوقف في الدرجة الأولى على وضع حد لعملية استنزاف الموارد المحدودة للسلطان بسبب الحروب المستمرة بينه وبين أئمة عمان، ولهذا تقدم وينجات في سبتمبر ١٩١٩ - أي في نفس الوقت الذي بدأ فيه برنامج هيوارث الإصلاحى تقريباً - بدعوة الإمام لاستئناف مفاوضات الصلح التي كانت قد توقفت منذ عام ١٩١٥، غير أن الإمام سالم بن راشد الخروصي رفض هذه الدعوة مما اضطر حكومة السلطان إلى تركيز ضغطها على الإمام لحمله على الإذعان للتفاوض؛ فرفعت نسبة الضريبة التأديبية على بعض منتجات الإمامة إلى ما يبلغ ٥٠٪ من قيمتها ومع ذلك فإن فكرة الوصول إلى اتفاق بين الإمامة والسلطنة لم تبلور إلا في أعقاب مصرع الإمام سالم بن راشد الخروصي في يولية من عام ١٩٢٠ على أيدي أحد الناقمين من قبيلة آل وهيب، وقد أسرع العمانيون بانتخاب الإمام محمد بن عبد الله الخليلي إماماً جديداً عليهم. واعتبر انتخاب الخليلي تحولاً في موقف العمانيين نحو قبول مبدأ المفاوضة مع السلطان. ومن ثم فقد بدأت المفاوضات على الفور بين السلطنة والإمامة بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠، وبواسطة الماجور وينجت Wingate توصل الجانبان إلى عقد معاهدة السيب، وهي المعاهدة التي وضعت مبدأ التعايش السلمي بين السلطنة ومقاطعات الداخل، وذلك بعد أن

(١) كان المجلس يتكون من محمد بن أحمد وزيراً للاقتصاد وزير بن علي وزيراً للعدل وراشد بن عزيز وزيراً للشئون المدنية. ومنذ عام ١٩٢٥ أصبح محمد بن أحمد والي مطرح السابق نائباً لرئيس المجلس وحل محله في وزارة الاقتصاد برترام توماس.

Philips, Oman A History pp. 178-179.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي من ١-٣٠.

تعهد شيخ عمان ورؤساء قبائلها بالكف عن شن هجماتهم على المناطق الساحلية الخاضعة لنفوذ حكومة مسقط. وعلى أثر عقد معاهدة السيب بذلت محاولات أكثر جدية لمعالجة الركود الاقتصادي في السلطنة والاهتمام بالتغلب عليه إلى جانب إعادة الثقة للحكومة في قدراتها على ممارسة سلطاتها في البلاد بشكل أكثر فعالية<sup>(١)</sup>. وومع ذلك فقد أدى الضغط البريطاني المستمر على السلطنة إلى فتور السلطان عن ممارسة سلطته كحاكم، وكان كثيراً ما يترك عاصمته إما للإقامة في الهند أو في أطراف مقاطعاته البعيدة في ظفار. وتردد الوثائق البريطانية التي تناولناها أن السلطان ألقي مهام الحكم على عاتق الحكومة البريطانية، وأزاح عن نفسه كل مسئولية في إدارة سلطته، ولكنه فعل ذلك في اعتقادنا في الوقت الذي وجد نفسه فيه مجرداً تماماً من ممارسة أية سلطة فعلية؛ إذ إن الإجراءات الخاصة بتنفيذ سياسة الإصلاح التي اتبعتها السلطات البريطانية قد سلبت نفوذه تماماً إلى حد تفكيره الجدي في التخلي عن مهامه الرسمية. ففي عام ١٩٢٠ طلب السلطان الموافقة على زيارته للهند متعللاً بسوء صحته وليجري مقابلة مع نائب الملك، ولما كانت المفاوضات تجري في ذلك الوقت بين ممثلي الإمامة والسلطنة بواسطة الوكيل البريطاني في مسقط المستر وينجات؛ فقد رأت الحكومة البريطانية أن زيارة السلطان إلى الهند يمكن أن تؤدي إلى تقدم ملموس في سير المفاوضات والوصول إلى تسوية بين السلطنة وزعماء الداخل، إذ إن زيارته للهند ستفسر لدى القبائل العمانية بضمأن سلطنة مسقط تأييد الحكومة البريطانية لها، وبالفعل سافر السلطان بتمور إلى الهند وكان وينجات مصاحباً له في تلك الزيارة، وقد وصل السلطان إلى كالكوتا في مارس ١٩٢٠ بمشاية ضيف على حكومة الهند. وفي مقابلة خاصة بينه وبين اللورد تشلمسفورد Chelmsford نائب الملك في الهند في ١٢ مارس ١٩٢٠ أعرب السلطان عن رغبته في التنازل عن الحكم والإقامة في الهند بصفتة مستمرة، ولكن تشلمسفورد رفض هذه الفكرة وطلب من السلطان ضرورة العودة إلى مسقط بعد انتهاء زيارته التي ووفق على أن تمتد بعض الوقت نظراً لظروفه الصحية. وكان من الواضح أن رفض حكومة الهند رغبة السلطان في التنازل عن

(١) لاندن: بيان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٥٩ - ٣٦٠.



الحكم أن الموقف الداخلي في عمان كان لا يزال حرجاً، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك خليفة واضح للسلطان إذ كان ابنه سعيد لا يتعدى التاسعة من عمره في ذلك الوقت، كما أن وراثة العرش في مسقط كانت أمراً دولياً أكثر من كونه محلياً أو بريطانيا صرفاً بالنظر إلى معاهدات السلطنة مع الدول الأخرى.

وفي أغسطس من عام ١٩٢٠ تسلم وينجات - الذي كان قد عاد إلى مسقط - رسالة من الشيخ عيسى بن صالح زعيم الشرقية، من داخلية عمان، يطلب فيها إعادة فتح المفاوضات. واتجه وينجات مرة ثانية إلى الهند ليتباحث مع حكومته بشأن التسوية المقترحة بين الإمامة والسلطنة.

وقد نقل الوكيل البريطاني تعليمات حكومة الهند إلى السلطان التي كانت تتضمن موافقتها على مساعدته في التفاوض مع القبائل الداخلية وإعادة بناء اقتصاديات بلاده بالشروط التالية:

أولاً: أنه إذا ألح في رغبته على أن يعيش بعيداً عن عاصمة السلطنة فعليه أن يقضي مالا يقل عن خمسة أشهر كل عام بصفة مستمرة في مسقط.

ثانياً: عليه أن ينشئ مجلساً استشارياً من الوافدين العرب لممارسة الشؤون العادية في الإدارة والحكم، على ألا يكون انعقاد ذلك المجلس في خلال فترة غياب السلطان عن عاصمته فقط، وإنما أيضاً خلال فترة وجوده في مسقط.

ثالثاً: أن يستبقى السلطان على سلطته في تقرير الأمور الهامة التي من شأنها أن تؤثر على مصلحة أسرته أو مصلحته الخاصة.

رابعاً: إذا تراجع السلطان عن رأيه ورغب أن يقيم في مسقط بصفة دائمة، فإن هذه التنظيمات يمكن إلغاؤها، وعليه في هذه الحالة أن يسترجع جميع سلطاته الإدارية بما يتفق مع الشروط الخاصة بالقروض المقدمة له من حكومة الهند.

وقد وافق السلطان على هذه الشروط برمتها، ولكنه طلب تخفيض مدة إقامته السنوية في مسقط إلى شهرين فقط، كما طالب بأن تعود مخصصاته المالية إلى ما كانت عليه أي إلى عشرة آلاف روبية كل ستة أشهر. وعلى الرغم من أن

حكومة الهند كانت على استعداد للموافقة على إعادة مخصصاته إلى ما كانت عليه طالما يعد بالمحافظة على سلوكه الطيب؛ وبشرط أن تسمح بذلك الأوضاع الاقتصادية في السلطنة إلا أنها لم تبلغه بذلك مفضلة الاحتفاظ بهذه التنازلات في مناسبات أخرى<sup>(١)</sup>.

وعلى أي حال فقد ظل السيد تيمور غائباً بصفة عامة عن عاصمة بلاده، ولم يأخذ إلا جانباً بسيطاً في إدارة شئون الحكم نتيجة طبيعة للمضاعفات السياسية التي تترتب على الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها السلطنة في العشرينيات من هذا القرن<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٩٢٤ أوفدت حكومة الهند أحد موظفيها الجركيين ويدعى بور Bower في مهمة عاجلة إلى مسقط استغرقت بضعة أشهر لإعادة تنظيم جمارك السلطنة، وذلك بعد أن بادرت السلطات البريطانية بفصل الموظفين المصريين بحجة عدم كفاءتهم. وفي نفس ذلك العام وافقت حكومة الهند على اقتراح الوكيل البريطاني في مسقط بضرورة تعيين مستشار اقتصادي للسلطنة يساعد السلطان إلى جانب مجلس الدولة الذي كان قد تأسس في عام ١٩٢٠. وكان الوكيل البريطاني قد ألح على حكومته بضرورة اتخاذ هذه الخطوة بعد أن أوضح عدم فعالية المجلس، وأن أعضاءه على الرغم من أهمية المناصب التي يتقلدونها ليسوا على المستوى الإداري المرجو، وأنهم لا يستطيعون الوصول إلى قرار حاسم في أي شيء حتى في الأمور البسيطة.

وفي أبريل ١٩٢٥ اختير المستر برترام توماس Bertram Thomas ليشتغل منصب المستشار الاقتصادي للسلطنة مسقط، وكان توماس يعمل من قبل مساعداً للمندوب السامي البريطاني في شرق الأردن، وكان من المفهوم عندما تم تعيينه ألا يكون عضواً في المجلس الذي كان يرأسه السيد نادر بن فيصل شقيق السلطان<sup>(٣)</sup>، ولكن لم تمض بضعة أشهر حتى عين عضواً في المجلس برتبة وزير، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٢٨ حينما رأى عدم مدينته والاستعاضة عنه بشخص آخر

F.O. 371/6248 Govt. of India No. 37 of 1921 Foreign & Political Dept. (Secret) to (١)

Edwin Montagu, His Majesty's Secretary of State for India Delhi 31 st May 1921.

F.O. 371/17276 Biscue to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th January 1931. (٢)

L.O.B. 400, 1908 - 1928, 5th August 1920. (٣)



يتلقى راتباً أقل، ووافقت حكومة الهند على أن يحصل محله المستر هيدجوك Hedgeok بعقد مدته خمس سنوات، ولكن تقرر ألا يكون المستشار الجديد عضواً في مجلس السلطنة حتى يتفرغ لدراسة الأوضاع المالية دون أن يصرف وقته في النواحي الداخلية الصرفة<sup>(١)</sup>. وكان المستشار الاقتصادي الجديد رغم تخفيض قيمة راتبه يتقاضى مرتباً يفوق مخصصات السلطان نفسه إذ كان يبلغ ما يتقاضاه شهرياً ٢٠٠٠ روبية في حين كان ما يتقاضاه السلطان شهرياً لا يتجاوز ألف وخمسمائة روبية.

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت لعلاج الأوضاع المالية المتأزمة إلا أنه لم يلبث أن اتضح أخيراً أن الزيادة المؤثرة في الدخل لن تتحقق إلا برفع الضرائب الجمركية على الواردات، ولكن كان يحول دون ذلك أن المعاهدات التجارية الموقعة بين سلطنة مسقط وبعض الدول الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تنص على عدم زيادة الضرائب عن ٥٪، وعلى ذلك كان لابد للحكومة البريطانية من الحصول على موافقة كل من هاتين الدولتين لجعل هذه الزيادة ممكنة. وقد أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة خاصة بهذا الموضوع لإرسالها إلى الدولتين المعنيتين، ويتضح من المراسلات المتبادلة بين الدوائر البريطانية أن وزارة الهند كانت حريصة على تنبيه وزارة الخارجية البريطانية إلى عدم إشارتها في هذه المذكرة إلى عبارات قد يفهم منها إحياء النفوذ الفرنسي في مسقط أو تشجيع المصالح الأمريكية؛ وإنما على العكس ينبغي أن تعطى المذكرة انطباعاً عاماً مؤداه أن المصالح الفرنسية والأمريكية في مسقط قد أصبحت واهية.

وكان أهم ما جاء في هذه المذكرة المؤرخة في ١٨ مارس ١٩٣٠ أن دولة مسقط وعمان، الواقعة في الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية والتي تربطها بالحكومة البريطانية علاقات خاصة، تعاني منذ فترة طويلة من تأزم اقتصادي بالغ، وأصبح الموقف يتطلب علاجاً سريعاً، وبالنظر إلى المشكلة نظرة متأنية رأى السلطان ومستشاروه أن الحل يكمن في رفع الضرائب الجمركية على البضائع

F.O. 371/14469 Biscue to Foreign Secretary to the Govt. of India 27th November (1)

1928.

المستوردة، على أن حق السلطان في رفع الضرائب إلى أكثر من ٥٪ لا يزال مفيداً طبقاً للمادة الثالثة من معاهدة مسقط مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٢٣، وطبقاً للمادة العاشرة من معاهدة مسقط مع فرنسا الموقعة في عام ١٨٤٤، وعلى ذلك فقد طلب سلطان مسقط من الحكومة البريطانية أن ترفع مذكرة بذلك إلى الحكومتين المعنيتين؛ إذ إن فرنسا لم يعد لها تمثيل قنصلي في مسقط، كما أن المصالح الأمريكية أصبحت الآن في رعاية الوكيل البريطاني للحكومة الهند.

ويمكن أن نجد في هذه المذكرة تفسيراً للأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية في مسقط، والتي استندت المذكرة بموجبها على تغير الأوضاع الاقتصادية تماماً منذ عقد معاهدة ١٨٢٣ مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهدة ١٨٤٤ مع فرنسا ومن هذه الأسباب :

أولاً: فقدان مسقط قوتها البحرية وممتلكاتها الخارجية بعد تقسيمها إلى سلطنتين إحداهما في مسقط والأخرى في زنجبار في عام ١٨٦١.

ثانياً: إدخال الملاحة البخارية في الخليج، وبالتالي لم تعد مسقط مستودعاً تجارياً ضخماً كما كانت تتمتع بذلك قبل إدخال السفن البخارية.

ثالثاً: سوء الأوضاع في داخلية عمان وانتشار الفقر والمجاعات، كما أن التمر وهو المصدر الأساسي لموارد الدخل في المقاطعات العمانية تعرض للتدهور لعدم سقوط الأمطار، كما انخفضت قيمة الفضة وبالتالي قيمة العملة المتداولة (ريال الملكة ماريا تريزا).

واقترحت المذكرة رفع الضريبة الجمركية على الواردات إلى ٧,٥٪ على أن ترتفع إلى أكثر من ذلك بالنسبة للتبغ والكحول بحيث تصل إلى ١٥٪<sup>(١)</sup>. وقد وافقت فرنسا على تعديل اتفاقيتها مع مسقط وقد نص التعديل على ناحيتين :

الأولى: السماح بفرض ٧,٥٪ على البضائع الواردة باستثناء الكحول

F.O. 371/14469, Note from F.O. to Tyrell, Paris & H.M.'s Charge d'Affaires (١)  
Washington 18th March 1930.



والشع، حيث ترتفع ضريبتهما إلى ١٥٪ والثانية: الموافقة على الاستقلال الضريبي التام لسلطنة مسقط بالنسبة لصادراتها ووارداتها.

أما عن الحكومة الأمريكية فقد اقترحت في إجابتها على هذه المذكرة عقد معاهدة جديدة مع سلطان مسقط لتعديل المادة الثالثة من المعاهدة الأمريكية الموقعة في عام ١٨٣٣. ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة حاولت استغلال هذه الفرصة لإحياء مصالحها في مسقط بالدخول في ارتباطات جديدة خاصة لما كان يشق في ذلك الوقت مع الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قدم لها في بعض إمارات الخليج من أجل الاستثمارات البترولية. وفي أكتوبر ١٩٣٠ حاولت الحكومة الأمريكية تحسس الأوضاع السياسية في مسقط، ففي مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفير البريطاني في واشنطن، تساءلت فيها عن كيفية عقد معاهدة جديدة مع مسقط، وهل تعقد مع ملك بريطانيا ورئيس الجمهورية الأمريكية مباشرة أم بين حكومة الولايات المتحدة وسلطنة مسقط كما كان الحال في معاهدة ١٨٣٣<sup>(١)</sup>.

وكان من الطبيعي أن تتجاهل الحكومة البريطانية المحاولات الأمريكية. إذ إنه على الرغم أن المعاهدة التي اقترحتها الحكومة الأمريكية كانت لا تعترض على الإجراءات الجمركية التي تتخذها حكومة مسقط لزيادة التعريفة الجمركية بها طالما تستمر في معاملة رعاياها على أساس الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر رعاية، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إتاحة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتنفذ إلى السلطنة بارتباطها معها بمعاهدة جديدة.

والواضح لدينا أن الحكومة الأمريكية كانت تريد بالفعل إحياء نفوذها في مسقط، ففي نوفمبر ١٩٣٣ أبدى الوزير الأمريكي المفوض في بغداد رغبته في زيارة مسقط احتفالاً بمرور مائة عام على توقيع المعاهدة الأمريكية المسقطية<sup>(٢)</sup>. كما ظهرت نشاطات أمريكية أخرى فيما يختص بالنفط وإذا استثنينا هذه النشاطات

F.O. 371/14469 Report of State, Washington to Sir Ronald Lindsay, Ambassador of (١)  
Great Britain October, 4th 1930.

F.O. 371/16853 H.M.S. Ambassador Bagdad to the Political Resident at Bahrain (٢)

21st November 1933.

السياسية والاقتصادية فقد استمر النفوذ التبشيري الأمريكي هو النفوذ السائد عن طريق البعثة الأمريكية العربية Arabian Mission بمؤسساتها التعليمية والطبية في كل من مسقط ومطرح<sup>(١)</sup> وكانت البعثة الأمريكية تابعة للكنيسة الإصلاحية البروتستانتية Dutch Reformed Church في الولايات المتحدة وكان يقوم على شئونها في مسقط المستر ديكسترا Dykstra وزوجته. وكانت الدكتورة هوسمان Hosman تدير مستشفى الإرسالية الرئيسي في مسقط، كما افتتحت في أكتوبر ١٩٢٣ مستشفى أمريكي في مدينة مطرح. ومما يذكر أن الوزير الأمريكي المفوض في بغداد هو الذي قام بافتتاح هذه المستشفى في أثناء زيارته لمسقط احتفالاً بمرور مائة عام على توقيع المعاهدة المسقطية الأمريكية. وقد أنشأت الإرسالية الأمريكية عدة مكاتب تعليمية بإشراف الدكتور بول هاريسون Harrison وزوجته وبمساعدة بعض المدرسين الوطنيين<sup>(٢)</sup>.

وإزاء تعثر المفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأت الحكومة البريطانية أن تكتفي بإعلان السلطان بموافقة فرنسا على تعديل المعاهدة الفرنسية، وبموافقة الحكومة البريطانية على تعديل المادة السادسة من معاهدتها مع مسقط الموقعة في مارس ١٨٩١، بحيث لا تتعارض مع التعديلات الجمركية الجديدة، وأن تطبق الزيادة الجمركية على البضائع الواردة إلى مسقط على جميع السفن باستثناء سفن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، التي تتمتع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية؛ وبالتالي تعامل مثل المعاملة الأمريكية التي تحميها معاهدتها مع سلطنة مسقط.

### التحكك الإقليمي في مقاطعات الساحل:

على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات البريطانية لتنفيذ برامجها

(١) كانت الفروع الرئيسية للبعثة الأمريكية في منطقة الخليج في كل من مسقط والبحرين والكويت. وكان

مركزها الرئيسي في مدينة المنامة عاصمة البحرين انظر:

F.O. 371/16067, Political Agency Bahrain to British Residency, Bushire 11th March,

1921 Memo. The Arabian Mission.

Ibid. (٢)





الإصلاحية ومحاولة زيادة الدخل في السلطنة إلا أن الظروف الداخلية والاقتصادية حالت دون تنفيذ ذلك. فبعد إعادة تنظيم جمارك مسقط لم يلبث أن واجه هذا التنظيم عداء أفراد الجالية التجارية الهندية التي كانت هي المستفيدة الوحيدة من الأوضاع السابقة. كما أن المراكز الجمركية الجديدة التي أنشأتها حكومة السلطنة في كل من صور وصحار، وفي غيرها من موانئ ساحل الباطنة منذ عام ١٩٢٠ لم تواجه بمعارضة من قبائل المنطقة فحسب بل وجدت معارضة من قبل الولاة الذين حاولوا تأكيد استقلالهم عن الأسرة الحاكمة في مسقط كوالى صحار حمد بن فيصل، الذي وجه تهديداً عنيفاً لرجال الجمارك إذا ما بدر منهم تدخل في نطاق سلطته. ومع ذلك فقد اضطر هو وغيره من أفراد الأسرة الحاكمة في نهاية الأمر إلى الإذعان لقرار أخذ من مصروفاتهم الخاصة ضمن الحدود التي رسمها المستشار البريطاني لحكومة مسقط.

ومما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تتخذ في الأزمة بين مسقط وعمان موقفاً لصالح السلطنة بالنسبة لقمع الحركة الداخلية واقتصارها على نوية السيب السلمية التي أبرمت في عام ١٩٢٠ كما سبق أن أشرنا، إلا أن موقف الحكومة البريطانية اختلف بطبيعة الحال بالنسبة لتأييدها المطلق للسلطنة لمواجهة الحركات الساحلية، لما قد تشكله تلك الحركات من خطر على نفوذها، ولعل ذلك قد ظهر أكثر وضوحاً بالنسبة لموقفها إزاء قبيلة آل سعد، وهي قبيلة واسعة النفوذ في عمان تحتل قسماً من ساحل الباطنة، ويعتبر ميناء السوق واحداً من أهم موانئها. وعندما اتجهت حكومة مسقط إلى إنشاء مراكز جمركية في الموانئ الخاضعة لنفوذها قاوم زعماء هذه القبيلة سلطة حكام مسقط في إنشاء تلك المراكز، ولم تجد حكومة مسقط إلا أن تصدر بعض إجراءات تأديبية، كان أبرزها إنذار زعماء القبيلة بالخضوع التام والموافقة على دفع غرامة مالية لما ارتكبه من أعمال غير مشروعة ولما تيسبوا فيه من خسارة في دخل السلطنة لعرقلتهم إنشاء مراكز جمركية تابعة لها. ولكن بطبيعة الحال لم تكن لهذه القرارات التي أصدرتها حكومة مسقط أية آثار ما لم ترتبط بالتدخل البريطاني، ومن أجل ذلك قامت السفينة البريطانية برتومات Britomat بزيارة استطلاعية لمعقل الثوار حيث وجه

قائدها إنذارا للثائرين بتعريضهم لقذف المدفعية البريطانية ما لم يبادروا إلى الخضوع التام، كما اشترك في قمع هذه الثورة أيضا قوات سلطنة مسقط التي كان قد أعيد تشكيلها<sup>(١)</sup>.

على أنه إذا كانت حكومة مسقط قد نجحت بواسطة التدخل البريطاني في استرداد سلطتها على القسم الساحلي الشمالي من السلطنة، فإنها لم تلبث أن واجهت اضطرابات أعنف في القسم الجنوبي من الساحل، ويرتبط ذلك بالثورة الانفصالية التي حدثت في ميناء صور وفي منطقة جعلان الظهيرية له، ولذا فقد يكون من المفيد أن نناقش فيما يلي هذه الحركة الانفصالية لأهميتها من ناحية، ولما ارتبط بها من نشاط سعودي وصراعات قبلية من ناحية أخرى.

### الموقف في صور

يقع ميناء صور - وهو الميناء الثاني لعُمان - في مقاطعة جعلان جنوب شرقي مسقط حيث تتركز في هذه المقاطعة قبائل الجنية والبوعلى، ويعتبر ميناء صور الميناء الرئيسي لتصدير التمر في مقاطعة الشرقية، ويقطن الميناء عدد كبير من الرعايا الإنجليز والتجار الهنود الذين كان عليهم دفع ترضيات لشيوخ الجنية والبوعلى.

وفي خلال الاضطرابات التي نشبت بين سلطنة مسقط ومقاطعات عُمان الداخلية بين سنتي ١٩١٣ و ١٩١٩ لم يتخذ البوعلى في جعلان موقفا واضحا، بسبب ما كانوا يتفاوضونه من رواتب سنوية من سلطنة مسقط، ولكن ظروف الأزمة المالية التي اجتاحت السلطنة أدت إلى توقف حكومة مسقط عن دفع الرواتب المعتادة التي كانت تبعث بها إلى زعمائهم لاستمرار ولائهم لها، بل إن هؤلاء أخذوا يفكرون جدياً في استغلال ضعف السلطنة لإعلان استقلالهم عنها. وفي عام ١٩٢٣ كتب شيخ جعلان محمد بن ناصر إلى الوكيل البريطاني في مسقط مطالبا الدخول في علاقات مباشرة مع الإنجليز، وأن تعترف به حكومة الهند حاكما مستقلا، وعلى الرغم من أنه لم يتلق تأييداً إلا أن ذلك لم يشنه عن إعلان

C.O. 72 Vol. 4 Political Agent Muscat to Political Resident in Persian Gulf 29th (١) August 1922.





استقلاله؛ ففي عام ١٩٢٤ أعلن بأنه لا حق لسلطان مسقط في تحصيل الضرائب من صور والموانئ المجاورة لها، وفيما يبدو أن الشيخ محمد بن ناصر حاول أن يستند على تأييد سعودى لحركته، إذ أوفد بعثة إلى الملك عبدالعزيز بن سعود فى عام ١٩٢٧ ضمنها بعض إخوته الذين كان يعهد إليهم بحكم بعض الموانئ والجزر المجاورة لصور، كما قام بإنشاء استحكامات فى ميناء صور، كما اقتضى عرب الجنبه بما يقوم به شيخ البوعلى، فأنشأوا مراكز جمركية فى الموانئ التابعة لهم على مقربة من صور<sup>(١)</sup>، حيث كانت الضرائب تخبى لصالحهم. كما رفض شيخ الجنبه مطالب سلطنة مسقط بتسجيل السفن وتحصيل الضرائب باسم السلطان على الرغم من الوعود التى تلقاها بضمان إعفاء شخصى لاحتياجاته من الضرائب<sup>(٢)</sup>، ولم يلبث أن أخذ سكان جعلان من البوعلى يتحولون من موقف عدم الامتثال لقوانين سلطنة مسقط إلى تحديها السافر وخاصة عندما أطلق زعيم البوعلى على نفسه لقب أمير جعلان وتوابعها.

وفى أثناء وقوع تلك الأحداث طلب سلطان مسقط من الوكيل البريطانى أن تسمح له حكومة الهند بالقيام بزيارة إلى لندن لإجراء جراحة فى عينيه، كما طلب أن يقوم بزيارة بعض الدول الأوربية والعربية فى أثناء عودته للثقافة والمتعة<sup>(٣)</sup>، ولما كان مقدراً لتلك الرحلة أن تستغرق أكثر من سبعة أشهر فقد ترددت حكومة الهند فى إجابة طلب السلطان متعللة بأن الأوضاع غير المستقرة فى السلطنة تتطلب وجوده فيها، وأنه ليس من مصلحته مغادرة البلاد فى هذه الظروف<sup>(٤)</sup>، ولكنها لم تلبث أن تراجع عن قرارها هذا نظراً للحالة المرضية التى كان يعاني منها حيث

L.O.B. 416 Cf. Report on Sur by Major G.P. Murphey Indian Political Dept. Political (C) Agent Muscat.

F.O. 371/15276 Question of Support to be rendered to the State of Muscat against a (C) Subject Sheikh.

F.O. 371/13012 Translation of a letter dated the 4 th Shabaan 1336 = 28 January, (C) 1928 from His Highness Seyyid Taimur Bin Feisal Sultan of Muscat & Oman to the Political Agent & His Majesty's Consul at Muscat.

F.O. 371/13012 Telegram No. 352 1st March 1928 Foreign New Delhi to Political, (C) Bushire.

F.O. to L.O. 3rd June 1928.



سمحت له بالسفر إلى إنجلترا، وأن ينزل في لندن بمشابة ضيف على الحكومة البريطانية، ولكنها أصرت على أن تتخذ زيارته لفرنسا شكلاً غير رسمي حتى لا يكون لفرنسا أي مظهر من مظاهر النفوذ في السلطنة ولو كان ذلك من الناحية الشكلية البحتة<sup>(١)</sup>.

وما كاد السلطان يقوم برحلته هذه حتى تجددت الاضطرابات في ميناء صور بين القبائل القاطنة فيه، وكان مما أثار هذه الاضطرابات وصول بعثة جيولوجية إلى صور، وما تواتر من إشاعات بين القبائل عن اتجاه حكومة مسقط إلى منح شركة أجنبية امتيازات في أراضيهم. ونخشى البوعلى من جانبهم بأن يؤدي ذلك إلى عدم مشاركتهم في الأرباح المتحصلة من الموارد الطبيعية التي تستغل في أراضيهم<sup>(٢)</sup>. كما قدر أمير جعلان أن الوقت ملائم لتأكيد استقلاله الفعلي عن سلطان مسقط أسوة بالإمام الإباضي الذي استقل بداخلية عمان<sup>(٣)</sup>، ولما كان لأمير جعلان ميول وهابية، فقد ازداد الموقف حرجاً حينما لجأ إلى طلب الحماية من السعوديين، بل لقد قام بالفعل برفع العلم السعودي على المركز الجمركي الذي أقامه في صور<sup>(٤)</sup>. وكان مما زاد في تعقد الموقف احتمال تدخل إمارة عمان لعدم رضا زعماء الإمامة عن انفراد قبيلة البوعلى الغافرية بالسيطرة على ميناء صور، ومن ثم تخديدها لنفوذ القبائل الهناوية في المنطقة وخاصة قبيلة بني بو حسن الإباضية والتي اعتبر رجالها من أكبر حلفاء الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرقية وزعيم قبيلة الحرث<sup>(٥)</sup>. ولذلك أصبح من المتوقع أنه في حالة تخاذل سلطنة مسقط عن السيطرة على

F.O. 371/14469 Bisene to Foreign Secretary to the Govt. of India 10th August 1930 (١)  
Situation at Sur.

F.O. 371/13012 Copy of a letter No C. 16 dated 10th April 1928 Political Agent. (٢)  
Muscat to Political Resident.

F.O. 371/13012 Telegram from Senior Naval Officer Persian Gulf 19th October (٣)  
1928.

(٤) يسيطر على منطقة جعلان البوعلى وهم وهابيون غافريون، وبني بو حسن وهم إباضيون هناويون، والعداء على أشده بين هذه القبائل، وهم يحكم ميولهم الوهابية أو الإباضية يتفقون على إبعاد سيطرة السلطان عن صور، ويتميز البوعلى بأنهم أكثر العقادة من بني بو حسن.





الموقف في صور أن تتدخل قوات الإمامة مما قد يترتب على ذلك إشعال حروب قبلية عنيفة قد يستغلها ابن سعود للسيطرة على المنطقة برمتها<sup>(١)</sup>، لذلك كان من رأى حكومة الهند ضرورة إقرار الأمور بين القبائل المتطاحنة بهدف تهدئة السعوديين الذين كان من السهل عليهم التقدم جنوباً من مقاطعة الإحساء.

وفد ظلت حكومة الهند تنظر إلى الأحداث الواقعة في صور حتى عام ١٩٢٨ باعتبارها مشكلات داخلية. وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط لم يسبق لها السيطرة على مقاطعة جعلان وميناء صور سيطرة فعلية، إلا أنها مع ذلك استطاعت أن تستبقى على نفوذها بتحقيق التوازن بين القبائل المتنافسة على السلطة، هذا التوازن الذى وضع في هذه الظروف وكأنه قلب لصالح القبائل الموالية للسعوديين. ولما كانت حكومة مسقط عاجزة عن القيام بأجراء عسكري فقد رأت حكومة الهند أنه إذا ما حاول ابن سعود إعلان حمايته على البوعلى فلا بد من تذكيره بنص المادة السادسة من اتفاقية جدة التى وقعها مع بريطانيا في عام ١٩٢٧، وإذا لم يسفر ذلك عن نتيجة إيجابية فمن المستحسن في هذه الحالة إرسال قوة عسكرية من الهند ليس لها ميول وهابية إلى ميناء صور للاستيلاء عليه على أن يكون ذلك الاحتلال بصفة مؤقتة حتى يعاد الموقف لصالح السلطنة، كما يعود التوازن بين القبائل إلى حالته الطبيعية<sup>(٢)</sup>. ومن ناحية أخرى فقد اقترح مجلس الدولة في مسقط القبض على أمير جعلان وإخضاع ميناء صور بالقوة لأن السلطنة مهددة بأن تفقد نصف دخلها فيما لو خضعت صور للسيطرة السعودية أو الإباحية<sup>(٣)</sup>، وذلك إذا ما فشلت الاتصالات التى كانت تقوم بها حكومة السلطنة مع كل من أمير جعلان والشيخ عيسى بن صالح<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من أن هذه الاتصالات أدت إلى تحسن الموقف بعض الشيء إلا أن ذلك لم يمنع في نهاية الأمر من مظاهرة بحرية بعثت بها حكومة الهند إلى ميناء صور، كما طلبت من

F.O. 371/13012 Memo. Situation in Muscat 30th October 1928 from I.O. to the (١)  
Under Secretary of State F.O.

F.O. 371/13012, Resident to the Govt. of India 27th October 1928. (٢)

F.O. 271/13012 Resident to the Govt. of India 1st November 1928. (٣)

Ibid. 27th October 1928. (٤)

السلطان ألا يبقى في مصر، وأن يختصر برنامج عودته من أوروبا ويعود فوراً إلى مسقط. وفي يناير ١٩٣٠ اقترح المقيم السياسي في الخليج إلى حكومة الهند ضرورة إيجاد تسوية للأوضاع المضطربة في ميناء صور وجعلان على الوجه التالي:

أولاً: تسوية الصراعات الداخلية بين قبائل الجنية وتعيين أحد الشيوخ المواليين لحكومة مسقط والياً على صور.

ثانياً: استمالة الشيخ علي بن ناصر حاكم البوعلى الذي خلف محمد بن ناصر في عام ١٩٢٨ للاعتراف بسلطنة مسقط، وأن ينزل العلم السعودي من موانئه ويرفع علم مسقط بدلاً منه.

ثالثاً: أن تسجل السفن وتجبى الضرائب لصالح سلطنة مسقط نظير امتيازات شخصية توافق عليها حكومة مسقط لشيوخ الجنية، والبوعلى المواليين لها.

وفي أغسطس ١٩٣٠ زار المقيم السياسي في الخليج ميناء صور، واستقبل الشيخ علي بن ناصر على ظهر السفينة ترياد Triad، ووافق الشيخ على إزالة علم السعوديين واستبداله بعلم مسقط، ووعد بالآلا يعمل على الانفصال عن حكومة مسقط أو يقوم بتحصيل الضرائب لحسابه الخاص. ولكن لم تكد تضى فترة طويلة على هذه الزيارة حتى تحدت الاضطرابات في صور، كما قام الشيخ علي بن ناصر بزيارة إلى عدن حيث أوضح للمقيم البريطانى أنه لا ينبغي لسلطان مسقط أن يتدخل في شئون قبائله، وطلب أن يتم التراسل بينه وبين الوكيل البريطانى مباشرة باعتباره حاكماً مستقلاً وليس تابعاً لمسقط، وأن يكون من حقه استيراد الأسلحة اللازمة له وأن يصدر جوازات السفر الخاصة برعاياه باسم حكومة جعلان وتوابعها<sup>(١)</sup>.

وعلى أثر ذلك بادرت حكومة مسقط بإرسال بعثة إلى ميناء صور في ١٤ ديسمبر ١٩٣١ برئاسة سعيد بن تيمور، الوكيل الشرعى لسلطان مسقط، تساندها قوة بحرية بريطانية. وقد قام سعيد بن تيمور بتحصيل الضرائب المتأخرة، كما دعا لعقد اجتماع حضره ممثلو القبائل والمقيم السياسى في الخليج والضابط الأعلى

P.O. 371/14469 Biscoe Political Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1930,





للبحرية البريطانية والوكيل السياسي في مسقط والشيخ علي بن ناصر حاكم البوعلی وبعض الزعماء الآخرين، وفي هذا الاجتماع وضحت رغبة شیوخ البوعلی فی إعلان انفصالهم عن مسقط وإعلان تبعیتهم للحكومة البريطانية، ولكن المقيم السياسي أعلن رفض حكومته لهذه الرغبة باعتبار أنها لا تسمح بأی تحد لسلطة حكومة مسقط<sup>(١)</sup>، وبالفعل قامت السلطات البريطانية بانتزاع تعهدات من قبل الشیوخ المناوئين باتخاذ موقف أكثر إدعانا لسلطان مسقط، وقد حدث ذلك على أثر تحذیر أولئك الشیوخ بأن سلطان مسقط مؤيد من قبل الحكومة البريطانية وإن إعلان الانفصال عنه لن يجد اعترافاً منها<sup>(٢)</sup>.

ومن الواضح أن بريطانيا كانت تفضل إبقاء ميناء صور تابعاً لمسقط خوفاً من أن يكون وضع الميناء المنفصل مشجعاً لإمامة عمان أو لابن سعود على السيطرة عليه في الوقت الذي كثرت فيه المنازعات بين القبائل الهناوية والغافرية، وما قد يترتب على ذلك من احتمال استغلال تلك الخلافات من قبل الإباحيين أو السعوديين.

### تنازل سلطان مسقط :

أوضحنا فيما سبق كيف وصل النفوذ البريطاني إلى أقصى درجة له من القوة في عهد السلطان تیمور بن فیصل الذي اعتاد ترك الأمور لمستشاريه الإنجليز ليتصرفوا فيها كيف يشاءون، وكان يقوم بزيارات كثيرة إلى الهند. وعلى الرغم من الاستقرار الذي أخذت تنعم به السلطنة تدريجياً بعد تخلصها من أزمتها الاقتصادية في العشرينيات، إلا أن هذا الاستقرار لم يلبث أن تعرض لنكسة أشد عنفاً نتجت عن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في بداية الثلاثينيات من هذا القرن، وكان لهذه الأزمة تأثيرها الشديد في مسقط؛ لأنها حدثت في وقت كانت لا تزال فيه السلطنة تحاول إصلاح أنظمتها المالية والإدارية الضعيفة. حقيقة لقد استطاع السيد تیمور أن يعمل على وقف انهيار الأسرة التي ينتمي إليها وهي أسرة

F.O. 371/15998 S.N.O. Persian Gulf Division to the Commander in chief, East Indies (١)

20th December, 1931 Situation at Sur & Aqia claim of Sheikh Ali bin Abdulla to be independent of the State of Muscat.

F.O. 371/15998 Situation in Sur Resident to the Govt. of India 18th December 1931. (٢)

البوسعيد، وأن يضمن بقاءها في الحكم وذلك باعتماده على المساعدات البريطانية الموفرة وأخذ مشورتها، وعلى الرغم من أنه قد كوفئ على سياسته هذه باستمرار التأييد البريطاني له إلا أنه وجد نفسه مع ذلك مضطراً إلى التنازل عن الحكم والاعتكاف في الهند بسبب تشديد الحكومة البريطانية السيطرة على سلطته نتيجة عجز حكومته عن معالجة الأزمة الاقتصادية وما سببته هذه الأزمة من مضاعفات سياسية خطيرة. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه فكر في التنازل عن الحكم منذ عام ١٩٢٠ ولكن حكومة الهند لم توافق على طلبه في هذه الفترة المبكرة لعدم وجود خليفة له تطمئن إليه، وفي بداية عام ١٩٢٩ عاد السلطان تيمور إلى تكرار رغبته في التنازل وطلب من حكومة الهند أن تخصص بمعاش دائم يعيش به في سلام خارج مسقط بل خارج الجزيرة العربية كلها<sup>(١)</sup>، وفي مقابلة تمت بينه وبين الكولونيل بيسكو Biscoe المقيم البريطاني في الخليج نصحه فيها بعدم الإصرار على موضوع التنازل الذي يمكن أن يؤدي في مثل هذه الظروف إلى عواقب سيئة، ووعده بأن تجد الحكومة البريطانية حلاً ملائمة للمشكلات التي يعاني منها، ومن ناحية أخرى أن تنازله سيؤثر على دخل السلطنة إذ إن مساعدة السلاح Arms subsidy التي تدفعها له حكومة الهند ستوقف، لأنها مرتبطة فقط ببقائه في الحكم ولا تنتقل إلى خلفائه من بعده، وطلب منه التحقق من ذلك بالرجوع إلى مذكرة نوكس إليه في عام ١٩٢٣ والتي كانت تنص على أن معونة السلاح معونة شخصية<sup>(٢)</sup>. وفي رسالة من بيسكو المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند في عام ١٩٣٠<sup>(٣)</sup> أوضح فيها أنه من الممكن أن يعدل السلطان عن رغبته في التنازل فيما لو اتخذت حكومة الهند إجراءات مالية لسد العجز في ميزانيته إلى جانب اتخاذ إجراءات عسكرية أخرى لإعادة تثبيت نفوذه على المقاطعات التي انسحبت منه. وقد بذلت بالفعل عدة محاولات لتدعيم الأوضاع المالية والعسكرية، فمن الناحية المالية زادت الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية،

Philips, Wendel, Oman A History pp. 179-180. (١)

F.O. 371/14469 Resident to Taimur Ben Feisal 11th November 1930. (٢)

F.O. 371/14469 Biscoe, Political Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1930. (٣)





كما دخلت الحكومة البريطانية في مباحثات مع الدول التي تربطها بالسلطنة معاهدات تجارية، هذا بالإضافة إلى منح قروض إضافية لحكومة مسقط من البنك الإمبراطوري في الهند<sup>(١)</sup>. أما من الناحية العسكرية فقد اتخذت خطوات أخرى لإعادة تثبيت نفوذ السلطان على صور. وقد اقترح المقيم البريطاني بصدد ذلك أن يرافق السيد تيمور إلى صور حيث يشعر شيوخ القبائل هناك بأن السلطان مؤيد من قبل الإنجليز، كما اقترح أيضاً ضرب المراكز الجمركية والاستحكامات المقامة في صور في حالة الفشل في تأكيد نفوذ السلطان<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر السلطان تيمور مصراً على رغبته في التنازل عن الحكم مرجعاً ذلك إلى عدم قدرته القيام بواجباته لصالح السلطنة بسبب ظروفه المرضية<sup>(٣)</sup>. وفي سبتمبر ١٩٣٠ غادر السلطان عاصمته إلى كشمير، ومن الواضح أن إصرار تيمور على التنازل كان مرتبطاً إلى حد كبير بخلافاته مع الحكومة البريطانية بسبب عدم تأييدها له في الحركات الانفصالية التي قامت ضده إلى جانب زيادة الضغط البريطاني على السلطنة<sup>(٤)</sup>.

#### سعيد بن تيمور:

خلف تيمور في الحكم ابنه سعيد في فبراير ١٩٣٢، وكان في الحادية والعشرين من عمره، عقب فشل المحاولات التي بذلت لإثناء تيمور عن رغبته في التنازل عن الحكم. وحينما كان تيمور معتزلاً في كراتشي ذهب إليه ابنه سعيد في عام ١٩٣١ ليقنعه بالعودة إلى مسقط ولكنه فشل في ذلك. وكان السيد تيمور يعتمد على ابنه سعيد في إدارة شؤون الحكم، وعلى الرغم من صغر سنه فقد كان يحضر بانتظام اجتماعات مجلس السلطنة. وعندما توفي السيد ناصر بن فيصل شقيق السلطان في أغسطس ١٩٢٩ اختير سعيد بن تيمور ليكون خلفاً له في رئاسة المجلس، وأصبح واضحاً أنه سيصل إلى الحكم في الوقت الذي كان يبدى فيه والده عدم اكتراثه بشؤون السلطنة. وكان الإنجليز قد اعترفوا بسعيد بن تيمور ولياً

F.O. 371/15276 Biscoe to Govt. of India, January 1931. (١)

F.O. 371/14469 Situation in Muscat L.O. to F.O. 23rd January 1930. (٢)

(٣) رسالة من السيد تيمور إلى الكولونيل بيسكو ١٢ جمادى الأولى ١٣٤٩ / ٦ أكتوبر ١٩٣٠.

Biscoe to Govt. of India 1930 F.O. 371/14469. (٤)

للعهد في خلال حكم والده، وذلك كإجراء متبع لإعطاء أولوية الحكم لابن الأكبر عند اختيار السلطان الجديد. وكان سعيد بن تيمور قد تلقى تعليمه في إحدى مدارس الأمراء في الهند التي كانت تشرف عليها الحكومة البريطانية. وفي ١١ فبراير ١٩٣٢ عاد سعيد من كراتشي إلى مسقط بعد فشله في إقناع أبيه بالتراجع عن التنازل وعلى أثر وصوله إلى مسقط دعا إلى عقد اجتماع عام حضره الرؤساء والأعيان وأفراد الأسرة الحاكمة حيث أطلع الحاضرين على وثيقة التنازل التي أخذها من أبيه، وكانت هذه الوثيقة تنص على تفويض تيمور لابنه بالحكم ودعوة أفراد الأسرة الحاكمة وزعماء القبائل إلى تقديم ولائهم له<sup>(١)</sup>. أما عن الحكومة البريطانية فقد اعترفت بسعيد بن تيمور حاكما على السلطنة بشروط منها العهد باحترام كافة الالتزامات التي سبق أن ارتبط بها من سبفه من السلاطين إلى جانب استمراره في الاستعانة بوجهة النظر البريطانية. وقد وافقت حكومة الهند على أن تمتد منحة السلاح لمدة ثلاث سنوات إلى أن يستقر الوضع الاقتصادي للسلطنة، كما رأت الحكومة البريطانية أن تبلغ اعترافها بالسيد سعيد بن تيمور إلى الحكومة الفرنسية من باب المجاملة الدبلوماسية وإن كانت موافقة فرنسا على الاعتراف بالحاكم الجديد من الناحية الرسمية لم تكن مطلوبة على أية حال<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وصل سعيد بن تيمور إلى الحكم يحمل اسم جده العظيم سعيد بن سلطان. وعلى الرغم من أنه كان يحظى بشخصية قوية بين رعاياه من سكان العاصمة فقد استمرت الأوضاع مضطربة في داخلية السلطنة وفي طوارقها، وقد وصف لونغجرج، وهو أحد المشولين الإنجليز في شركة نفط العراق، الحالة في مسقط عند تولي سعيد بن تيمور الحكم بقوله «إن سلطان عمان الشاب السيد سعيد بن تيمور كان أبعد ما يكون عن التمتع بسلطة لا ينازعه عليها أحد، فلم تكن القبائل البدوية البعيدة مستقلة عن حكمه استقلالاً يكاد يكون تاماً فحسب بل كان الأهالي في قلب البلاد، كما كان سكان الوديان وقرى منطقة الجبال يدينون بالطاعة لحاكم منافس، وهو إمام عمان، الذي كانت بلاده مطروقة قليلاً ومحكومة بنظام ديني بدائي».

Philips, op. cit., pp. 179-180. (١)

F.O. 371/15998 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th Feb. 1932. (٢)





وعلى أى حال فقد استطاع السيد سعيد أن يحقق نجاحاً كبيراً فى إدارة دفة  
شؤنه المالية كما استطاع بمرور الوقت إثبات وجوده فى مجال الإشراف الفعلى  
على سير الأمور فى سلطنته، وبذلك أكد حقوقه الشرعية وتصميمه على أن يكون  
مستقلاً وسيداً لمصيره. كما نجح فى إرغام الإنجليز على التخفيف من القيود التى  
كانوا يفرضونها على سياسة الحكم فى عمان، يضاف إلى ذلك أنه اعتمد على  
بعض الشخصيات العربية المناوئة للنفوذ الإنجليزى، كما يادر بإلغاء منصب المستشار  
الاقتصادى الذى كان يتولاه هــجوك، وأعلن أنه سيتولى بنفسه إدارة الدخل فى  
بلاده، وظل حتى عام ١٩٣٦ لا يستعين بموظفين بريطانيين إلى أن أدخل ضابطاً  
بريطانياً اعتزل الخدمة فى تعاقد مع السلطنة لمدة سنتين، ولذلك كان من الطبيعى  
أن تحدث مشكلات بينه وبين الحكومة البريطانية وخاصة بعد أن انتهج سياسة أليه  
فى مقاطعة الإنجليز، ففي عام ١٩٣٣ غادر مسقط فى طريقه إلى ظفار بحجة أنه  
لا يستطيع البقاء فى العاصمة وتحمل مسئوليات الحكم بها، وفيما يبدو أنه اختار  
مقاطعة ظفار للإقامة بها كوسيلة للضغط على بريطانيا، واستمر لمدة عام كامل  
دون أن يجرى أى اتصال بينه وبين السلطات البريطانية، وظهر أن خطته كانت  
تستهدف أن يجعل من ظفار، وهي مقاطعة تقع فى الطرف الجنوبى الشرقى من  
سلطنته، دولة مستقلة يمارس فيها نفوذه دون ضغوط بريطانية، كما كان يهدف  
إلى التحالف مع بعض حكام الجزيرة العربية وخاصة حكام اليمن أو السعودية  
لقمع الثورة الإباضية فى داخلية بلاده وفرض سيطرته على مقاطعات السلطنة<sup>(١)</sup>.  
ويبدو من تقارير المخابرات العسكرية البريطانية ارتياح السلطات البريطانية الشديد  
فى نشاطه وخاصة أن ظفار كانت مركزاً هاماً من مراكز تهريب الأسلحة من  
اليابان، كما أن إيقاف حكومة الهند المساعدة الخاصة بالصلاح اعتباراً من يناير  
١٩٣٦ كانت تجعل منه أقل اكثراً بالنسبة لاحترام تعهده مع الإنجليز. وقد جاء  
فى أحد التقارير الاستخبارية أنه سافر متتراً إلى اليابان بخط بواخر إيطالى وكان

P.O. 371/15988 Telegram from the Secretary of State to the Govt. of India 5th & 6th  
January 1932.

بصحبه وسيط تجارى يهودى يدعى المعلم صالح حاييم، وعندما وصلا إلى سنغافورة تقابلا سراً مع الشيخ محمد السقاف الذى كان يعمل ممثلاً لليابان فى السعودية<sup>(١)</sup>. وفيما يبدو أن سبب سفر السلطان إلى الشرق الأقصى كان بهدف الحصول على صفقة من الأسلحة التى كانت تصدر من اليابان إلى سواحل الجزيرة العربية وعلى أثر عودته إلى ظفار ووجه بإنذار شديد اللهجة من قبل المقيم البريطانى فى الخليج بامتناع الحكومة البريطانية عن تقديم أية مساعدة له ما لم يبادر بطرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته وتحديد موقفه بصراحة بالنسبة لها<sup>(٢)</sup>، ولم يجد السلطان إلا أن يمثل فى النهاية للضغط البريطانى فوافق على تمديد المعاهدة الإنجليزية المسقطية، وهى معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التى عقدت فى عام ١٨٩١، وكانت هذه المعاهدة قد جددت لخمس سنوات فى عام ١٩١٤ ثم أخذت تتجدد سنوياً منذ عام ١٩١٩، واستمر تجديدها بصفة دورية حتى عام ١٩٣٧، وفى خلال ذلك ترك المجال مفتوحاً للمستعمرات البريطانية السابقة بعد تحولها إلى دول مستقلة فى نطاق الكومنولث البريطانى للانحساب من المعاهدة بموجب إعلان مسبق للوكيل البريطانى فى مسقط<sup>(٣)</sup>، وقد بدأت أستراليا ذلك بإعلانها الصادر فى ديسمبر ١٩٣٣ وتبعها جنوب إفريقيا ثم حذت حذوها أيرلندا وبذلك أصبح المجال مفتوحاً لعقد اتفاقية جديدة بين بريطانيا ومسقط. وبالفعل بدأت المفاوضات لإجراء هذه المعاهدة التى تم التوقيع عليها بين الطرفين فى عام ١٩٣٧ لتحل بدلاً من المعاهدة الإنجليزية المسقطية فى عام ١٨٩١. وفى خلال الحرب العالمية الثانية سمح السلطان للإنجليز بإقامة مهايط لطائرات سلاح الطيران الملكى فى كثير من المناطق الواقعة بين صلالة ومسقط، وقد ظل العمل مستمراً فى هذه المهايط للرحلات المدنية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية،

(١) كانت اليابان قد نجحت فى تعيين ممثل لها فى السعودية بهدف تنشيط العلاقات الاقتصادية بالنظر لنشاط حركة الحجاج القادمين من الشرق الأقصى بالإضافة إلى الاطراء الهائل الذى وصلت إليه تجارتها.

RF15/3/11/58 Political Situation at Muscat British Consulate Muscat file. No. 11/36. (٢)

F.O. 371/16004 Political Resident to Foreign Secretary to the Govt. of India 3rd (٣) November 1932.





ومما يذكر أن السلطان كان قد سبق له أن عقد في عام ١٩٣٤ اتفاقية خاصة مع الحكومة البريطانية بتنظيم حركة الطيران في سلطنته<sup>(١)</sup>.

وفي نوفمبر ١٩٣٧ قام سعيد بن نيمور برحلة حول العالم زار في خلالها الهند وبريطانيا حيث نزل ضيفاً على الحكومة البريطانية لمدة شهرين<sup>(٢)</sup>. كما زار الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الدوائر الأمريكية حريصة على أن ترافقه طيلة زيارته سيده تسمى إلى سلالة إدموند روبرتس Roberts، وكان هذا تاجراً أمريكياً سبق أن تفاوض في عام ١٨٣٣ مع السيد سعيد بن سلطان في عقد المعاهدة الأمريكية مع مسقط<sup>(٣)</sup>. ولم يكن يقلل من حيوية هذه المصاحبة إلا أمراً واحداً وهو أن السيدة كانت عجوزاً بحيث كان من الصعب على السلطان أن يتجاوب معها<sup>(٤)</sup>.

### نشاط إيران وادعاءاتها في مسقط:

كان وضع سلطنة مسقط يختلف عن بقية إمارات الخليج الأخرى التي تعرضت للادعاءات الإيرانية إذ إن هذه الإمارات، الكويت والبحرين وفطر ومشيخات الساحل العماني، كانت مرتبطة بتعهدات مع بريطانيا تحذر عليها إيجاد علاقات خارجية مع أية دولة أخرى، أما مسقط فعلى الرغم من معاهداتها مع بريطانيا إلا أنه كان لها معاهدات أخرى مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ولذلك لم تستطع الحكومة البريطانية أن تنتزع من سلطنة مسقط تعهدات يمتنعون فيها عن إقامة علاقات خارجية مع دول أخرى على غرار التعهدات التي فُجحت في انتزاعها منذ أواخر القرن التاسع عشر مع إمارات الخليج الأخرى<sup>(٥)</sup>. ولذلك حاولت إيران منذ عام ١٩٢٦ أن تعقد معاهدة بينها وبين مسقط أسوة بالدول الأخرى، ولكن الحكومة البريطانية وقفت بشدة ضد اتجاه

R/51/3/11/14 Muscat Administration Reports 1933-1942 Administration Report of (١) the Political Agency, Muscat for the year 1934. (٢)

F.O. 371/20782 Govt. of India to Secretary of State for India 13th November 1937. (٣)

(٤) انظر كتاب دولة يوسف في عمان وشرق إفريقيا ص ٢٢٢ - ٢٢٣

F.O. 371/20782 British Embassy, Washington to Rendel F.O. December 3rd 1937. (٥)

الحكومة الإيرانية لعقد معاهدة مع مسقط متذرة في ذلك أنه بالنظر لحمايتها على مسقط فلا يجوز لإيران أن تقوم باتصالات مع السلطنة لا تكون الحكومة البريطانية مثلة عنها<sup>(١)</sup>، بينما أجابت الحكومة الإيرانية بأنه ليس هناك ما يلزمها للاعتراف بالمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ الخليج كمعاهدات شرعية واجبة الاحترام، وأصررت على أن الإمارات العربية في الخليج بما فيها سلطنة مسقط تعد جزءاً من الممتلكات الإيرانية وأنها تفتج بشدة على خرق سيادتها الإقليمية فيها<sup>(٢)</sup>.

وكانت الحكومة الإيرانية تبدي اهتماماً خاصاً برأس موساندوم الذي يقع في الحد الشمالي للسلطنة، ويمتد كالبوق تجاه هرمز عند الساحل الجنوبي لإيران، وكانت ترى أن سيطرتها على موساندوم أمر ضروري لتأمين حدودها الجنوبية. ولما كانت الحكومة البريطانية تعمل على إنشاء قواعد لخط الطيران الجوي الإمبراطوري إلى الهند في شبه جزيرة موساندوم فقد مال الموقف إلى التعقيد بين بريطانيا وإيران وخاصة حينما أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى السفينة أورموند Ormond في عام ١٩٣٠ بمسح للمنطقة. بينما كانت الحكومة الإيرانية تعتمد على إثارة شيخ بكا وخصب وتحريضهما على عدم السماح للسفينة أورموند بالقيام بعملات المسح بحجة أنهما لا يعترفان بنفوذ سلطنة مسقط على مقاطعاتهما، كما تلقى الوكيل البريطاني في الشارقة تحذيراً من زعماء القبائل بمقاتلة فرق المسح التي لم تجد بداً من الانسحاب، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى وصول السفينة الحربية لوبين Lupin إلى خصب، وعندما دعا قائد السفينة شيخها للتفاوض معه رفض الشيخ ذلك مؤكداً أنه لن يتفاوض إلا مع السلطان رأسا دون وساطة بريطانيا، ومن ناحية أخرى أبدى شيوخ آخرون موافقتهم على أن تعود فرق المسح لممارسة أعمالها بشرط أن تعترف حكومة الهند باستقلالهم عن سلطنة مسقط كما هو حادث بالنسبة لشيوخ ساحل الصلح البحري<sup>(٣)</sup>. وكان للدعاية الإيرانية تأثيرها الكبير في امتداد الحركات الانفصالية إلى المناطق المجاورة، فقد

P.O. 371/13012 Pall to Lord Cushendun, November 1929. (١)

P.O. 371/17824 Sir Hoare to Persian Minister for Foreign Affairs, March 17th 1934. (٢)

P.O. 371/17824 Persian Minister for Foreign Affairs (Baghar Kazmi) to His Majesty's Minister dated April, 30th 1937. (٣)



تحرك كل من شيخ خصب ودبا إلى الفجيرة لإثارة شيخها الذي كان يتبع في ذلك الوقت شيخ الشارقة مما كان سببا لقيام السفينة لوبين بمظاهرة بحرية ضد شيخ الفجيرة وتحذيره من تأييد أية حركة يقوم بها الشيوخ ضد سلطان مسقط، وفي الوقت نفسه كان من أهم أهداف هذه المظاهرة البحرية تأكيد سيطرة سلطان مسقط على مقاطعاته الساحلية وذلك بهدم القلاع التي كان يتخذها الثوار مواقع لهم إلى جانب قمع الحركات الانفصالية خوفا من انتشارها في إمارات الساحل العماني؛ التي أصبحت ذات أهمية بالغة بالنسبة للخطوط الجوية البريطانية إلى الهند<sup>(١)</sup>، وكان على الحكومة البريطانية أن تلتجأ أيضاً على عدم اعتراف إيران بوثائق السفر الخاصة برعايا مسقط، وقد عقب المقيم البريطاني في الخليج على ذلك في رسالة له إلى وزير الدولة لشئون الهند بقوله «إن السلطات الإيرانية لا تقبل وثائق السفر الخاصة بالسلطات المسقطية كما أنها لا تصدر وثائق إلى مسقط... إن هذا موقف مضحك ولكنك تعرف الفرس!».

وفيما يبدو أن السلطات الإيرانية لم تلبث أن تنبّهت إلى ذلك فأخذت تصدر وثائق سفر إلى مسقط على غرار الوثائق التي كانت تصدرها للتنقل من ميناء فارسي إلى ميناء آخر وهي المعروفة باسم المخبر، وقد ذكر المقيم البريطاني بصدد ذلك أنه عندما غادر بوشهر لزيارة مسقط ادعى أنه ذاهب إلى الهند حتى يتجنب أخذ هذه الأوراق<sup>(٢)</sup>.

وعلى أية حال فقد وجدت الحكومة البريطانية فيما تقوم به إيران قرصة لمناهضة ادعاءاتها على مسقط خاصة أنها كانت تركز في هذه الادعاءات على أسس واهية، وهي سبق احتلالها لمسقط في الفترة من ١٧٣٧ - ١٧٤١، وكان ذلك على عهد نادر شاه إلا أنها طردت على يد أول حاكم من أسرة اليوسعيد وهو الإمام أحمد بن سعيد ١٧٤٤ - ١٧٨٣ ولذلك رأت الحكومة البريطانية أن الادعاء الإيراني على مسقط ادعاء ضعيف وأن احتجاج إيران لدى عصبة الأمم فيما يخص

F.O. 371/14477 H.M/S Lupin at Khssab to Senior Naval Officer 17th March 1930. (١)

F.O. 371/14477 Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India (٢)  
28th March 1930.

مسقط بالذات سيؤدي إلى أثر عكسي، أي إلى تقوية المركز البريطاني في الخليج باعتباره ضروريا لحماية الأمم الصغيرة، حتى أن حكومة الهند رأت أن تشجع سلطان مسقط على أن يرسل إلى عصبة الأمم بعثة للاحتجاج على التدخل الإيراني في سلطته<sup>(١)</sup>. وقد ظهر النشاط الإيراني بصورة واضحة في محاولة إيران إرسال قطع من أسطولها البحري لزيارة موانئ السلطنة، ويسدو أن هذا الاتجاه قد أثار قلقا بالغاً لدى السلطات البريطانية في الخليج، فقد أكد الوكيل البريطاني في مسقط في رسالة له إلى المقيم البريطاني في الخليج في مارس ١٩٣١ أن وصول تلك السفن سيؤدي إلى إثارة وضع حرج، فالعرب يكرهون الفرس وربما تحدث حوادث عنيفة، وحيث أن إيران لا تكف عن ادعاءاتها في مسقط فلا ينبغي زيارة أية سفينة حربية إيرانية لمسقط إلا بعد إعلان مسبق وقبل أسبوعين على الأقل من موعد الزيارة<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن السلطات البريطانية في مسقط كانت ترقب التحركات الإيرانية بقلق واضح، ففي رسالة من المقيم البريطاني في الخليج إلى الوكيل البريطاني في مسقط يخبره فيها بأن «الشاسيلا» وهو قارب بخاري اشتريته إيران من ألمانيا لاستخدامه في بحر قزوين، غادر بور سعيد في طريقه إلى مسقط<sup>(٣)</sup>، بسبب رفض روسيا السماح له بالعبور في نهر الفالوجا، ولذلك سيرسل إلى إيران عن طريق بوشهر<sup>(٤)</sup>. وقد رأت الحكومة البريطانية أن تتباحث مع الحكومة الإيرانية لكي تتجنب وقوع حوادث قد تنجم عن زيارة وحدات من الأسطول الإيراني إلى الموانئ العربية في الخليج وطلبت من حكام الخليج، الخاضعين لها تفويضها لإبلاغ الحكومة الإيرانية بمطالبتهم بإعلان مسبق قبل زيارة قطع الأسطول الإيراني لموانئهم. وقد حصلت بريطانيا من سلطان مسقط على تفويض رسمي بذلك.

R/15/3/19/27 Persian Navy Activities. Political Agency Muscat to Biscoe 26th (١) March 1931.

F.O. 371/13019 I.O. to F.O. 20th November 1928. (٢)

R/15/3/19/27 Naval & Shipping: Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports, (٣)

Agency, Muscat to Residency 26 March 1931.

Ibid., Resident, Bushire to Agent, Muscat 21st March, 1931. (٤)





وصدر هذا التفويض ضمن رسالة بعث بها السيد سعيد بن تيمور إلى الوكيل البريطاني في مسقط في مارس ١٩٣٢، جاء فيها «إننا نفوض رسمياً حكومة جلالة الملك من قبلنا أن تخبر حكومة العجم بالنيابة عنا أننا ننتظر بلاغاً رسمياً من حكومة العجم قبل زيارة مركب عجمي إلى أي بندر من بنادر سلطنة مسقط وعمان المستقلة، وإننا على الدوام نشكر صديقتنا الدولة البريطانية على منها ونرجو من الله دوام الاتحاد والصداقة»، ولم تجد الحكومة الإيرانية إزاء تيفظ السلطات البريطانية في الخليج بدأ من الإذعان<sup>(١)</sup>.

(١) Ibid., Biseoe to Political Agent, Muscat 3rd April 1931. R/15/3/9/27 Naval & Shipping: Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports. Resident, Bushire to Agent, Muscat 7th March 1932.

الفصل

الثاني عشر

انبعاث الإمامة الإباضية

١٩١٣-١٩٢٠



اتحاد الهناوية والغافرية - انتخاب الخروصي ١٩١٣ - هجوم  
الثوار على مسقط ١٩١٥ - التدخل البريطاني ونراجع قوات  
الإمامة - زيارة اللورد هاردينج لمسقط في فبراير ١٩١٥ - تأثير  
الدعاية الألمانية على الثورة الإباضية - فشل مباحثات السب  
بين الإمامة والسلطنة - اغتيال الإمام الخروصي وانتخاب  
الخليلى - تسوية السب ١٩٢٠ - شروط التسوية وتحليل أهم  
بنودها.

\*\*\*

فى السنوات الأولى من القرن الحالى بذل العمانيون محاولات جديدة لبعث  
الإمامة الإباضية، وقد استمرت جهودهم فى ذلك ما يقرب من سبع سنوات  
١٩٠٦ - ١٩١٣. وترجع أسباب هذه المحاولات إلى معارضة الإباضيين لنظام  
السلطنة الذى لا يقوم طبقا للمعقيدة الإباضية التى تحتم اختيار الحاكم بطريقة  
الانتخاب. ولما كان سلاطين مسقط لم يلتزموا بذلك ومالوا إلى نظام الحكم  
الوراثى فقد اعتبروا فى نظر الإباضيين مختصين للسلطة، ويمكن أن نضيف إلى  
هذا السب تدهور شخصية سلاطين مسقط والمشكلات الكثيرة التى واجهت  
حكمهم، ولكن العامل الهام الذى أبقظ الثورة فى نفوس العمانيين فى ذلك  
الوقت هو اشتداد السيطرة البريطانية، وما ترتب على ذلك من وضع قيود خاصة  
بتجارة الرقيق واستيراد الأسلحة. وقد تلقى سلاطنة مسقط مساعدات مالية كثيرة  
لفرض هذه القيود، فى حين لم يثل العمانيون شيئا، وإنما على العكس من ذلك  
أثرت هذه القيود على جانب كبير من نشاطهم<sup>(١)</sup>.

F.O. 371/6243 Confidential No 2052 dated the 14th October, 1928 from R.E.L. (١).  
Wingate Political Agent & His Britannic Majesty's Consul Muscat to the Deputy  
Political Resident, Bushire.

وهكذا بدأ نفر من الزعماء العمانيين في الاستعداد لمواجهة ما كانوا يعتقدون أنه خطر يهددهم من جراء فرض بريطانيا سيطرتها على الساحل، وتحكمها في تجارة السلاح. وقد اختلفت الثورة العمانية في هذه المرة عما سبقها من ثورات إباضية في أنها لم تكن ثورة دينية صرفة استهدفت تطبيق التعاليم الإباضية، كما أنها لم تكن انقلاباً في أحد فروع الأسرة المالكة في مسقط، وإنما بدت فيها الروح الوطنية واضحة. ومما يذكر أن السلطان فيصل بن تركي حاول امتصاص الثورة العمانية بتنصيب نفسه إماماً على المذهب الإباضي؛ ولكن الخلاف بينه وبين زعماء الإمامة يرجع إلى تمسكه بأن يكون إماماً وسلطاناً معاً، فضلاً عن رفضه الموافقة على الكثير من مطالبهم. وقد أخذت الثورة تحرز تقدماً هائلاً بفضل التعاون الذي تم بين زعمائهم وتمكين الصلح بين القبائل العمانية، وأصبح شعور الاستياء ضد أسرة البوسعيد قوياً إلى درجة أن أحداً لم يهتم بانتخاب أي فرد من أفراد الأسرة الحاكمة في مسقط، وإنما استقر الرأي على انتخاب الإمام سالم بن راشد الخروصي<sup>(١)</sup>. وقد كانت هناك مجموعات ثلاث أخذت تعلن الثورة على السلطنة:

المجموعة الأولى كان يتزعمها الملا العماني عبد الله بن حميد السالمي<sup>(٢)</sup>، العالم الديني الضريع، وأبو التاريخ العماني ورائد العقيدة الإباضية، وهي أكثر المجموعات تطرفاً في العقيدة بمفهومها التقليدي الذي يهدف إلى إقامة الدولة الإباضية الفاضلة. وكان السالمي يحظى بتأييد الشيخ سالم بن راشد، زعيم بني خروص، وهي قبيلة انجبت عدداً كبيراً من الأئمة العمانيين في القرون الوسطى، ومع الجهود الكبيرة التي بذلها السالمي لبعث الإمامة الإباضية إلا أنه توفي قبل فترة قليلة من إعلانها.

أما المجموعة الثانية فكانت مجموعة بني هنا بزعمامة الشيخ عيسى بن صالح شيخ الحرث، وهي قبيلة في مقاطعة الشرقية كانت تمثل النواة الرئيسية في قوة

(١) مجلة لغة العرب - مسقط مسقط نقلاً عن جريدة المنار ج ١٦ / ١٣٣١ هـ من ص ٩٣١ - ٩٤١.

(٢) من أهم مؤلفاته في التاريخ العماني كتاب تحفة الأعيان بسيرة آل عمان.





الإباضيين العسكرية<sup>(١)</sup>، وكان الشيخ عيسى بن صالح زعيماً لامعاً قوى الشخصية في مقاطعة الشرقية وواحداً من أبرز قائدي الثورة الإباضية وقد وصفته مس جرترديل في كتابها الحرب العربية The Arab War بأنه رجل قاس ذو شخصية فذة<sup>(٢)</sup>، وقد نشأ كوالده صالح بن عيسى نشأة سياسية في المقام الأول. وكان الشيخ عيسى يسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتي لقبيلته واحتلال مركزها الطبيعي بين القبائل الهناوية، وإلى تأكيد زعامته للقوى الإباضية في عمان، غير أن الشيخ عيسى بن صالح لم يكن متعصباً كالسالي في مسائل العقيدة، وبالتالي كان أميل إلى الحلول السلمية إن توافرت.

أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة بني ريام، وكانت هذه القبائل من الأركان الهامة لقوى الإباضية في عمان، وهي قبائل غافرية، كان يتزعمها في ذلك الوقت حمير بن ناصر النبهاني، ومركز هذه القبائل مدينة الطنوف التي تقع على منحدرات الجبل الأخضر المطللة على مقاطعات عمان الوسطى، وتليها في الأهمية بركة الموز. غير أن ما يلاحظ أن هذه القبائل لم يسبق لها أن شاركت في بحث إمامة عزان بن فيس ١٨٦٨ - ١٨٧١، كما لم تشارك في نشاط الإباضيين بوجه عام حتى أوائل القرن الحالي. وكان مما دفع الشيخ حمير إلى الانضمام إلى الإباضيين والانحياز إلى صفوفهم المخاوف التي كانت تساوره على استقلاله، ومستقبل العقيدة الإباضية من جراء التدخل المتزايد للسلطنة - الموالية للإنجليز - في شؤون البلاد الداخلية والتلاعب في مقدراتها. وبفسهم من ذلك أن شيخ بني ريام كان متأثراً في انضمامه إلى صفوف الإباضيين بالمصالح القبلية أكثر من تأثره بأهداف موسى الإمامة الإباضية في عام ١٩١٣.

وعلى أي حال فقد تمخض عن الائتلاف الذي قام بين اتحاد الهناوية بزعامه عيسى بن صالح، واتحاد الغافرية بزعامه حمير بن ناصر نجاح العمانيين في عقد البيعة للإمام الخروصي. وقد تم تشكيل هذا الائتلاف على مرحلتين، ففي شهر

(١) إلى هذه التسمية يعود الفضل في إنشاء إمامة عزان بن فيس ١٨٦٨/١٨٧١، انظر كتابنا الخليج العربي

دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠/١٩١٤ ص ١-١ وما بعدها.

Philips, Oman A History p. 160, (٢)

مايو ١٩١٣ اجتمع كل من حمير بن ناصر وعبد الله بن حميد السالمى وسالم بن راشد الخروصى فى مدينة الطنوف، واتفقوا فيما بينهم على ترشيح الخروصى إماماً على عمان، ثم شرعوا فى تعبئة العمانيين لتأييد هذا الترشيح للإمامة الجديدة، وبذل السالمى جهوداً كبيرة للدعوة إلى الإمامة وانتخاب الخروصى، وذلك بعد أن أعلن علماء الإباضية خلع السلطان فيصل واعتبار وجوده فى الحكم غير شرعى، وأحكامه باطلة لانحرافه عن جادة المسلمين. وكان الواضح من ذلك أنهم يهدفون أساساً إلى إقامة إمامة إباضية على غرار إمامة عزان بن قيس تضم إليها كل عمان بمفهومها الواسع ساحلياً وداخلياً.

والجدير بالذكر أن الشيخ عيسى بن صالح لم يشترك فى هذا التجمع فى بداية الأمر بالنظر إلى عدائه الشديد لحمير بن ناصر وعبد الله السالمى من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أثر التريث قليلاً حتى يعرف موقف الرأى العام العماني بالنسبة إلى النظام الجديد، ولكن انتظاره لم يستمر طويلاً؛ ففي يونيو من عام ١٩١٣ أعلنت نزوى، وهى مدينة لها مكانتها العريقة فى تاريخ عمان، عاصمة للإمامة الجديدة، كما عادت المدن الدينية إزكى والرساق وغيرها إلى انتعاشها القديم<sup>(١)</sup>، وفى هذه الأثناء أعلنت غالبية القبائل العمانية من غافرية وهناوية ولاءها للإمام الجديد. ولم يجد عيسى بن صالح إزاء ذلك سوى الانضمام إلى الإمامة الإباضية. وبانضمامه إلى الإمامة تعزز بالفعل الاتحاد الهناوى الغافرى وظل إلى حد كبير محتفظاً بقوته وبوحدته ما يقرب من أربعين عاماً، وليس من شك فى أن تأييد الهناويين والغافريين للإمام الخروصى ومساهماتهم فى تنظيم الإمامة والمحافظة على كيانها يعد أمراً بالغ الأهمية، إذ كان فقدان هذا الاتحاد فى الماضى من أهم الأسباب التى أدت إلى الإطاحة بإمامة عزان بن قيس، وما أعقبها من فشل الإباضيين فى صراعهم الطويل ضد السلاطين<sup>(٢)</sup>.

وما كادت تعلن الإمامة حتى بدأ العمانيون يتحفزون للتقدم إلى مسقط. وقد أثارت التجمعات العمانية مخاوف الوكيل السياسى البريطانى فى مسقط مما

Residency, Bushire to Sir Andrew Ryan 2nd March, 1936. (١)

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٨٤٠/١٩١٤ الطبعة الأولى، ص ١٠٥.



دفعه في يولية عام ١٩١٣ إلى توجيه تحذير إلى الزعماء العمانيين من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح، وصرح في رسالته بأن حكومته لن تقف مكتوفة اليدين إزاء عمل كهذا. وقد أجاب الإمام على هذه الرسالة محذراً الإنجليز من التدخل في شئون الإباضيين أو الاعتداء عليهم. ولم يرتح الماجور نوكنس Knox لرد الإمام بطبيعة الحال<sup>(١)</sup>، وإزاء هذا الوضع الحرج أصبح من الضروري إنزال فصيلة صغيرة من القوات الهندية في ميناء مطرح كتعبير عن عزم حكومة الهند البريطانية على تنفيذ التزاماتها بالدفاع عن السلطان ضد الثورات الداخلية التي تقوم في بلاده<sup>(٢)</sup>.

وعلى أي الأحوال فقد تدهور مركز السلطان تدهوراً خطيراً في شهر أغسطس من نفس العام، لأن الممرات الواقعة في وادي سمائل فضلاً عن أن المنطقة نفسها سقطت في أيدي أنصار الإمام، وغدت كل من مسقط ومطرح معرضة للتهديد المباشر من جانب زعماء الإمامة الذين أعلنوا أن هدفهم هو الإطاحة بحكم السلطان الموالي للإنجليز، وتخوفاً من ذلك ضوعفت القوات الهندية المراقبة في أراضي السلطنة، كما انتقل الجنود إلى خنادقهم وتحصيناتهم في بيت الفولاج على مدى قريب من المدينتين الساحليتين مطرح ومسقط.

وفي أوائل شهر أكتوبر ١٩١٣ توفي السلطان فيصل بن تركي بعد أن وهنت سلطته على عتلكائه، وخلفه على الحكم ابنه الأكبر تيمور، وكان يومئذ في السابعة والعشرين من عمره، وكان له نشاط ملحوظ في حكومة والده الراحل. وساعد الإنجليز السلطان تيمور وقت توليه العرش، وكان مقدراً لهذا السلطان أن يبرث موقفاً صعباً للغاية، وحيث إنه تولى الحكم في فترة كانت خزانة البلاد خاوية وسلطة الحكم مزعزعة فقد حاول بكل ما في طاقته أن يعمل على تحسين تلك الأوضاع. وبواسطة شيخ أبوظبي بادر السلطان بدعوة الشيخ عيسى بن صالح لزيارته في مسقط للدخول في مباحثات معه، وبالفعل زار عيسى بن صالح مسقط

(١) انظر نص رسالة من الإمام الخروسي إلى المهتم السياسي في الخليج ٩ شعبان ١٣٣١ في كتابنا الخليج العربي ١٨٤ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ٢٥٥.

(٢) راجع هذا الالتزام في عام ١٨٩٥ في المرجع السابق ص ٣٥٩.

في ديسمبر ١٩١٣ من أجل ذلك، ولكن لم تفسر هذه المحادثات عن نتيجة إيجابية<sup>(١)</sup>، وفي أوائل عام ١٩١٤ كان رشيد الإمام من النابيد بين قبائل عمان الساحلية قد ازداد كثيراً وخاصة بعد أن أخذت الإمامة تعمل على تحقيق خططها العسكرية بالسيطرة على جميع الطرق المؤدية إلى موانئ الساحل؛ ومن ثم الإطاحة بالسلطان في عاصمته مسقط. ونجح العمانيون في احتلال كل من بركا وقربات، الواقعين على مسافة أربعين ميلاً إلى الجنوب من مسقط، ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور من المدن الساحلية سوى مسقط ومطرح وصور وصحار، وبعض الموانئ الساحلية الصغيرة على ساحل الباطنة. ولكن العمانيين سرعان ما تلقوا أول ضربة عندما قام الطرادان البريطانيان فوكس ودرموث بإقصاء قوات الإمامة من بركا وقربات، إذ لم يكن الإنجليز يطبقون أي تهديد لنفوذهم على شواطئ الخليج.

وحول ذلك الوقت (مايو ١٩١٤) ظهر أن الشيخ حمدان بن زايد شيخ أبوظبي كان يعمل على تعبئة شيوخ الساحل من دبي إلى رأس الخيمة، بالإضافة إلى رؤساء القبائل البدوية لقمع الثورة العمانية. ولكن جهود حمدان لم تنفر عن شيء بسبب انشغال سكان الساحل بموسم صيد اللؤلؤ وصعوبة تحريك البدو من الداخل بإبلاغهم بسبب قلة الصيف، بالإضافة إلى قلة الأموال<sup>(٢)</sup>.

وفي اعتقادنا أن حمدان بن زايد كان يريد استغلال الثورة العمانية لتأكيد زعامته على الساحل العماني من ناحية، بالإضافة إلى تأكيد سيطرته على واحة البوريمي من ناحية أخرى وذلك بتجميع قوات من البادية ليتقدم بها إلى صحار ومنها إلى مسقط لمساعدة السلطان. وفيما يبدو أن السيد تيمور بن فيصل قد فطن إلى ذلك التراجع فامتثل على الفور<sup>(٣)</sup>، واتجه السلطان من ناحيته إلى اتباع وسائل الحصار الاقتصادي على الداخل عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على البضائع الآتية من داخلية عمان للتصدي في الموانئ الساحلية، وعلى جميع الموارد المغادرة

(١) لندن: عمان من ٣٢٩ وما بعدها.

(٢) L/Ps/10/425/4684/1913 Pt. I Muscat Rebellion, Knox to the Foreign Secretary to the Govt. of India 9th July 1914.

(٣) L/Ps/10/425/4684/1913 Pt. I Muscat Rebellion, Knox to the Secretary to the Govt. of India 17th May 1914.





موانئ مسقط في طريقها إلى الداخل بحيث وصلت إلى ٢٥٪ من قيمتها، كما عمل على تقييد وصول المواد الغذائية إلى داخلية عمان.

وعلى الرغم من هذه الضغوط الاقتصادية العنيفة فقد استمر العمانيون قائمين بالثورة<sup>(١)</sup>، وكان مما ساعدهم على ذلك نشوب الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤. وانشغال الإنجليز بها عن تقديم حمايتهم المتواصلة لسلطان مسقط بالنظر لظروف الحرب التي كانت سبباً في عدم توافر السفن الحربية، وعدم استعداد القوات البريطانية المسلحة للعمل بالسرعة والشكل اللذين كانا متوافرين من قبل. وبالإضافة إلى ذلك وجد العمانيون في بعض الأطراف المنسغلة في الصراع تأييداً ومساعدة. ويمكن التأكيد هنا على أنه بإعلان الحرب العالمية الأولى كانت هناك عوامل ثلاثة تحفز العمانيين على تصعيد ثورتهم، وهذه العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: المساعدات التي كان من المحتمل أن ينلقاها الشوار من ألمانيا والدولة العثمانية بحكم التحالف القائم بينهما.

ثانياً: شخصية الحركة الدينية، وارتباطها بالجهاد الديني الذي دعت إليه الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية.

ثالثاً: الاعتقاد بأن التعزيزات البريطانية العسكرية لن تصل إلى مسقط، وبالتالي أصبحت الحامية البريطانية في موقف حرج لا تستطيع فيه الدفاع عن مسقط بل الدفاع عن نفسها.

وبالنسبة للعامل الأول وهو التأثير الألماني التركي؛ فقد كان ناجماً بالدرجة الأولى عن نشاط القناصل الألمان في دار السلام في شرق إفريقيا، ومن موظفي شركة الونكههاوس Wonkhaus في البحرين. وقد أكد الوكيل البريطاني في مسقط كثرة زيارة مبعوثين من الأتراك من البصرة والآستانة إلى داخلية عمان، هذا بالإضافة إلى وصول عملاء لألمانيا من دار السلام إلى ميناء صور؛ ومن ثم إلى مقاطعة الشرقية حيث تقابلوا مع الشيخ عيسى بن صالح وقاموا بتوزيع هبات كثيرة

Ibid. 31 st May 1914. (١)

على القبائل لاستمالتها إلى جانبهم تحت التأثير عليهم بأن الإنجليز يستبدون برعاياهم المسلمين بعكس الألمان الذين يدافعون عن الإسلام والمسلمين، وأنهم من أجل هذا قد تحالفوا مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية<sup>(١)</sup>. وكانت الدعاية الألمانية تتسرب إلى عمان عن طريق زنجبار وإفريقيا الألمانية الشرقية - تنجانيقا - وبلغت درجة كبيرة من القوة والنشاط حتى لقد بات في اعتقاد القبائل العمانية أن الألمان كسبوا الحرب، وأن قواتهم تحرز انتصارات في كل مكان، وأن القيصر المظفر ولهمم الثاني اعتنق الإسلام وتسمى بالحاخ محمد غليوم<sup>(٢)</sup>، وأصبح الوقت ملائماً لإلقاء السلطان وحلفائه الإنجليز في البحر بعد ما لم يعد للنفوذ البريطاني في الخليج وجود يستحق الذكر<sup>(٣)</sup>. وليس من شك في أن هذه الدعاية كان لها تأثير كبير في زيادة الثورة. وقد ذهبت كثير من المصادر إلى التركيز على الأثر الألماني، بل لقد ذكر بعض الباحثين أن الوكلاء الألمان هم الذين حركوا هذه الثورة، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نستبعد خضوع الثورة العمانية لمؤثرات ألمانية إلا أننا لا نميل إلى المغالاة في تلك المؤثرات استناداً لدراستنا لطبيعة الثورة وشخصيتها الدينية<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم مما سبق أن أشرنا إليه من أن حكومة الهند قد حاولت بحكم حمايتها للسلطنة أن توقف أية محاولة يقوم بها الثوار للهجوم على مسقط، إلا أن نشاط العمانيين لم يلبث أن تجدد بنجاح قوات من بني بطاش في مهاجمة الحامية البريطانية المراقبة في الرويعي في أكتوبر من عام ١٩١٤، وشجع هذا النجاح على عقد اجتماع بين الإمام الخروصي وبين أبرز زعماء الداخل، الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وحمير بن ناصر. وقد عقد هذا الاجتماع في مدينة نزوى وفيه قرر الزعماء استغلال ظروف الحرب، التي كانت تمنع بريطانيا من استمرار تقديم

P.O. 371/2416 Muscat, 1915 Lieutenant Colonel Benn A.E. Political Agent to S.G. (١)  
Knox Political Resident 25th January 1915.

Philips, Oman p. 161. (٢)

(٣) راجع دراستنا للثورة الإمامية في كتابنا الخليج العربي ١٨٤ - ١٩١٢ الطبعة الأولى من ٣٨٦ ومبعدها، وكذلك في دراستنا للأسس التاريخية للقضية العمانية في مجلة الجمعية السورية للدراسات التاريخية العدد ١٢.





مساعدتها البحرية والعسكرية إلى سلطان مسقط، والاستفادة من مجرى الأحداث التي كانت تشير في ذلك الوقت إلى انتصار الألمان في الحرب<sup>(١)</sup>، ولكن لم يلبث أن حدث خلاف في الرأي بين الزعماء فعمسي بن صالح بفطرته السياسية كان يحبذ الوسائل السلمية في حين كان الزعماء الآخرون ومن بينهم الإمام يفضلون استغلال الحرب لتحقيق هجوم ناجح على السلطنة، ومع ذلك فقد اختلفوا فيما بينهم حول نصيب كل مقاطعة من نفقات الحملة التي ستعد للهجوم على مسقط. واتهم الشيخ عيسى بن صالح فرصة هذه الخلافات فكتب رسالة ودية إلى السلطان أوضح له فيها المطالب الرئيسية للعمانيين، ونتيجة لهذا الانقسام في الرأي أصبح الموقف أقل خطورة بالنسبة للسلطنة عما كان عليه من قبل.

وقد كلف السلطان من ناحيته صديقه الشيخ سلطان بن راشد النعيمي شيخ البوريمي بأن يكتب إلى الإمام بشأن ضرورة التباحث في الأمور المتعلقة بينهما محذراً إياه في حالة عدم موافقته على ذلك بزحف قوات السلطنة إلى وادي سمائل التي يسيطر عليها الثوار، وتحت تأثير الشيخ عيسى بن صالح، الذي كان يحبذ حل الخلافات بطريقة سلمية وافق الإمام على عقد اجتماع في قرية السيب<sup>(٢)</sup>، وحضر هذا الاجتماع الذي عقد في أواخر عام ١٩١٤ الشيخ عيسى بن صالح مندوباً عن الإمام، والوكيل البريطاني في مسقط، ومندوب عن السلطان. ومع أن المفاوضات استمرت بعض الوقت إلا أنها انتهت بالفشل لشباين وجهات النظر، ومراوغة السلطان من ناحيته في الاستجابة لمطالب الثوار حيث طلب من الوكيل البريطاني تعزيز الحامية العسكرية وعدم تخفيض قواتها. وكانت هذه الحامية قد سبق تعزيزها بوصول مجموعة من القوات الهندية إلى مسقط في أغسطس من عام ١٩١٤.

وبحلول عام ١٩١٥ عاد الموقف بين الإمامة والسلطنة إلى التوتر من جديد حينما تقدمت قوات الإمام إلى ساحل الباطنة، وكان من المقرر أن تلحق بها قوات كل من حمير بن ناصر، وعيسى بن صالح الذي تراجع عن موقفه المسالم بالنسبة

F.O. 371/2416 Muscat 1915 Benn to Knox 25th January 1915. (١)

F.O. 371/2416, The Previous Correspondence. (٢)

للسلطنة، وكتب إلى السلطان خطاباً شديداً للهجة يذكره فيه بعروض الصلح التي رفضها وأن المجال أصبح الآن مفتوحاً للاحتكام إلى السيف<sup>(١)</sup>.

وبالفعل قاد الإمام سالم بن راشد الخروصي في يناير ١٩١٥ القبائل الغافرية التابعة لحمير بن ناصر إلى جانب القبائل الهناوية في الشرقية التابعة للشيخ عيسى ابن صالح ضد سلطان مسقط، بهدف غزو السلطنة والإطاحة بالسلطان. وظهر تعاظم قوات الإمامة في هذه الفترة؛ إذ بلغ عدد المقاتلين بضعة آلاف وأصبح سقوط مسقط قاب قوسين أو أدنى إذ تقدمت قوات الإمامة إلى ما يقرب من ستة أميال صوب العاصمة<sup>(٢)</sup>. ولكن قوات الإمامة على الرغم من ضخامة عددها كان ينقصها التكتيك العسكري. وقد هاجمت هذه القوات بيت الفولاج والحامية البريطانية التي كانت تقوم بالدفاع عن مطرح، وكان الهجوم مركزاً. ولكن على الرغم من أن مسقط لم تكن معززة إلا بحاميات هندية قليلة العدد إلا أن هذه الحاميات استطاعت رد الهجوم غير المنظم الذي وجهه الثوار إليها. وفي أثناء المعركة التي نشبت بين الطرفين في وضح النهار لم تستطع قوات الإمامة الوصول إلى قلعة مسقط، وإنما تعرضت هذه القوات لجزرة رهيبة إذ أجبر الثوار على التقهقر نحو المرتفعات الداخلية<sup>(٣)</sup>، وعلى الرغم من تلك الهزيمة ففد بقي الإمام في مركز لا ينازع عليه في الداخل، وكان من الممكن معاودة الهجوم لولا تعرض العمانيين لخسائر فادحة بدرجة جعلتهم لا يفكرون في إعادة الكرة من جديد. وكانت هزيمتهم الشريعة في هذه المناسبة تحدد محاولتهم الأخيرة للهجوم على العاصمة<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/2416, Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India 7th (1) January 1915.

F.O. 371/2416, Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India 7th (2) January 1915.

(3) للحصول على معلومات وافية عن هذه الحملة يمكن الرجوع إلى كتاب مورفي Murphy, Soldiers of the Prophet London 1921 pp. 134 - 136 see also, Philips, op. cit., pp. 160-161

F.O. 371/6284 Confidential No. 2052 dated the 14th October from R.E.L. Waingate (1) Esq., Political & His Britannic Majesty's Consul, Muscat to the Deputy Resident. Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.



وليس من شك في أن نجاح قوات السلطنة في التغلب على هجوم الثوار إنما يرجع إلى التحسن الذي طرأ لصالح السلطنة بفضل وصول التعزيزات من حكومة بمباي لمواجهة الموقف الذي كان يهدد العاصمة، كما أرسلت ست فرق من المدفعية الثقيلة<sup>(١)</sup>، مما كان من نتيجته تراجع قوات الإمامة ووقوع الكثيرين قتلى وجرحى ومن بينهم الشيخ عيسى بن صالح الذي أشيع قتله، كما جرح الإمام نفسه وقتل شقيق عيسى بن صالح. وكان السلطان يرغب في إرسال قوات عسكرية لتعقب فلول الثوار إلى الداخل، ولكن الوكيل البريطاني في مسقط اعترض على هذه الرغبة ونصح السلطان بالكف عن ذلك على أساس عدم ميل الحكومة البريطانية إلى إقحام نفسها في الداخل تمسحاً مع سياستها التقليدية التي كانت لاتزال تتمسك بها حتى هذه الفترة<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون حقيقة أن الثورة توقفت بعد قذف المدفعية البريطانية لكل من بركة وقربات، وبفضل الدفاع القوي الذي قامت به القوات الهندية ونجاحها في احتلال بيت الفولاج، وإحكام السلطات البريطانية سيطرتها على مخزن سلاح مسقط، وتحكمها في تصدير الأسلحة وبيعها، إلا أنه مع ذلك استمر زعماء الإمامة في صمودهم نتيجة تأثيرهم بالدعاية الألمانية من ناحية، ونجاحهم في احتلال وادي سمائل من ناحية أخرى. أما وقد فشلت خطة العثمانيين في إلقاء السلطان وحلفائه الإنجليز في البحر فقد أصبحت الفرصة مواتية للسلطنة لزيادة ضغطها على الإمامة بطريقة أعنف مما كانت عليه من قبل.

وفي خلال شهر فبراير ١٩١٥ زار اللورد هاردينج<sup>(٣)</sup>، نائب الملك في الهند، ميناء مسقط ضمن جولته التي خصصها لزيارة موانئ الخليج العربي عند نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث أوصى أن يعقد السلطان تيمور صلحاً مع الثوار وطلب من الوكيل البريطاني في مسقط أن يكون وسيطاً بين الجانبين<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/ Muscat, 2416, 6th Companies of the 95 Russel's Infantry: Secretary to the (١) Govt. of India to the Chief of the General Staff Delhi, 16th January 1915.

F.O. 371/2416 Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India (٢) January 1912.

Lord Hardinge of Penshurst, (٣) Hardinge, My Indian years, London 1948. (٤)

وللزيارة مغزاها السياسي لأنه في خلال هذه الفترة كان وكلاء الألمان الذين  
 ظهروا في منطقة الخليج منذ عام ١٨٩٤ نشيطين في مؤامرات بعيدة المدى في  
 داخلية عمان. وقد تم تعزيز مسقط نتيجة لذلك بفرقة من المشاة البلوش، وعلى  
 أثر وصول هاردينج إلى مسقط فحدث مع الوكيل البريطاني الكولونيل بن Benn  
 على ظهر السفينة نورثبروك المقلة له<sup>(١)</sup>، وبعد أن أوضح الوكيل البريطاني طبيعة  
 الموقف بين الإمامة والسلطنة والنتائج التي تترتب على هزيمة الثوار وعن احتمال  
 تقدمهم إلى مسقط بحملة أخرى، أوضح اللورد هاردينج رأيه في الموقف في النقاط  
 التالية:

**أولاً:** إن الوقت أصبح ملائماً لإقناع سلطان مسقط بأن الحماية البريطانية  
 القيمة في بيت الفسولاج تتطلب نفقات كثيرة، وإن هذه الحماية لا يمكن أن تبقى  
 في مسقط - بالنظر لظروف الحرب - إلى أجل غير مسمى. وقد نصح اللورد  
 هاردينج السلطان بصدد ذلك أن يسالم الثوار، وأن يعقد معهم صلحاً بعد أن أعلن  
 له صراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من تقديم ما يحتاج إليه من حماية بسبب سيطرة  
 قوات الإمامة على وادي سمائل، فضلاً عن أن دعوة الإمام إلى الجهاد الديني قد  
 تكون دعوة خطيرة في تلك الظروف الدقيقة على الأقل؛ لأن الإنجليز كانوا  
 يفاوضون الشريف الحسين بن علي لإعلان الجهاد المقدس ضد العثمانيين، ولابد  
 أن تؤدي دعوة إمام عمان للجهاد إلى مصاعب بالغة للحلفاء ولاسيما في الهند  
 وجزيرة العرب وشمال إفريقيا، وخاصة لانتشار الإباضية في الجزائر وغيرها.

**ثانياً:** ينبغي أن يعمل السلطان على الوصول إلى تفاهم مع الثوار وإعادة  
 الأوضاع إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن وخاصة بعد أن اكتسبت الثورة طابعاً  
 دينياً، كما أن القوات الهندية قتلت عدداً كبيراً من الثوار مما أثار شعوراً من  
 الاستياء ضد الإنجليز.

**ثالثاً:** يقترح نائب الملك أن يتوسط الوكيل البريطاني في مسقط بين السلطان  
 وزعماء الإمامة، وأن يتم التفاهم على أساس تحديد رواتب قبلية لشيوخ الداخل،

Royal Indian Marine Ship Northbrook. (١)



هذا مع التسليم بأن ذلك قد لا يكون فيه إغراء قوى، إذ إن الإمام قد يمنعه الحرج الديني من قبول أية رشوة، كما أن زعماء الإمامة أصبحوا يتمتعون بدخل طيب بفضل استيلائهم على كثير من الممتلكات التابعة للأسرة الحاكمة في مسقط ومصادرتهم لها. ومن ناحية أخرى فإن خفض قوة الحامية الهندية إلى مستواها الطبيعي سيرك السلطان دون أي سند وخاصة أن السفن البريطانية، نظراً لظروف الحرب، ليست على مقربة من مسقط كما كان عليه الحال زمن السلم.

وعندما طلب هاردنج من الوكيل السياسي في مسقط أن يبدى تعليقه على الاقتراحات السابقة، أجاب على ذلك بأن سياسة الحكومة البريطانية كانت تبعد في الماضي عن أي اتصال بزعماء الداخل خوفاً من إثارة شبهات السلطان أو الفرنسيين، ولكن هذه السياسة من الممكن التخلي عنها في الوقت الحاضر إذ إن السلطان نفسه أصبح من مصلحته حدوث هذا الاتصال. أما بالنسبة لفرنسا فقد توصلت الحكومة البريطانية معها إلى اتفاقيات خاصة بتحديد وضعها في السلطنة وعلى ذلك فلا توجد أية مصاعب في تعامل بريطانيا مع زعماء الداخل، إذ إن هذا التعامل لن يؤدي إلى إثارة القنصل الفرنسي في مسقط. على أن الكولونيل بن لم يلبث أن أوضح لهاردنج صعوبة الوصول إلى اتفاق مع زعماء الثورة وذلك بحكم سيطرتهم على وادي سمائل وحصنه، كما أن ظروف الهجوم الأخير أضافت صعوبات بالغة في احتمال الوصول إلى تفاهم مع الثوار نتيجة قتل عدد كبير من رجالهم في الاشتباكات الأخيرة، هذا فضلاً عن اكتساب الثورة طابعاً دينياً. أما فيما يختص بإعطاء رواتب مالية لزعماء القبائل، فيرى الوكيل البريطاني في مسقط أن هذه الوسيلة لن تجدد ترحيباً لدى كثير من الزعماء، فالناحية الدينية سوف تمنع الإمام من قبول أي رواتب مالية من السلطنة بينما أعوان الإمام من الشيوخ وخاصة الشيخ حمير بن ناصر وعيسى بن صالح يتمتعان بدخل كاف من مقاطعاتهما. وأخيراً أوضح الوكيل البريطاني فيما يختص بإنقاص عدد قوات الحامية البريطانية في مسقط أنه بينما كان الوضع سابقاً، أي قبل نشوب الحرب، يسمح بتردد السفن التابعة لحكومة الهند خلال ساعات قليلة إلى مسقط، فإن الحالة لم تبق على ما كانت عليه بالنسبة لظروف الحرب. على أنه إذا كان من الممكن أن

تصل إحدى السفن الحربية في موعد أقصاه اثنتي عشرة ساعة من إبلاغها فإنه من الممكن في هذه الحالة كما يقترح اللورد هاردينج إنفاذ قوة الحامية نظرا لظروف الحرب ومتطلباتها<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلة تم تنظيمها بين اللورد هاردينج والسلطان تيمور بن فيصل وافق الأخير على اقتراحات هاردينج الخاصة بالتفاوض مع زعماء الإمامة، ولكن هؤلاء فسروا موافقة السلطان على إجراء تفاوض معهم على أنه علامة من علامات ضعفه، وبالتالي توقعوا أن ينهار حكمه. ومن ناحية أخرى كان مشروع التفاوض باعثا للتردد الذي حدث في أوساط الإباحيين الذين ساورتهم الشكوك في نزاهة الوساطة البريطانية وعدم تحيزها بعد المئات الذين سقطوا صرعى من زملائهم على أيدي القوات البريطانية قبل شهر من ذلك التاريخ. ولهذه الأسباب جميعها لم تلق الدعوة إلى التفاوض تجاوبا حاراً من زعماء الإمامة، وخاصة أن الوكيل البريطاني في دعوته إلى التفاوض ركز على تحفظات ثلاثة ذكر أنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تنازل عنها وهي، أولاً: الاعتراف بحق السلطان على مسقط بما فيها مقاطعات عمان الداخلية، وثانياً: عدم نقض أية معاهدات أو ارتباطات لاتزال سارية بين بريطانيا والسلطنة، وأخيراً عدم إحداث أي ماس بالمصالح البريطانية في مسقط؛ وبصفة خاصة بالتنظيمات التي وافق عليها السلطان بالنسبة لإنشاء مخزن السلاح<sup>(٢)</sup>.

وفي خلال الاتصالات التي دارت بين الرؤساء والتي استمرت بشكل متقطع على امتداد صيف عام ١٩١٥. تم للسلطنة تقوية مركزها بنجاحها في تحقيق ناخيتين:

الأولى: الحصول على تعهدات من قبل شيوخ سمائل بمساعدتهم للسلطان في حالة هجومه على قلعة سمائل، وقد تم للسلطنة الحصول على هذه التعهدات على الرغم من التحذيرات الكثيرة التي وجهها الإمام وحسين بن ناصر إلى الشيوخ

F.O. 371/ Muscat 2416, 1915 Memo. regarding interview accorded by H.E. The (١) Viceroy to the Political Agent, Muscat 11th Feb. 1915.

B. 398 Cf The Rebellion against Sultan of Muscat 1913 - 1916, F.O. 371, Muscat (٢) 2416/1915.



من خطورة الاستجابة لدعوة السلطان. وكان نجاح السلطنة في الحصول على هذه التعهدات بمثابة إحياء للجهود التي كان يبذلها الشيخ عيسى بن صالح، والخاصة بدعوة القبائل إلى الجهاد الديني، والعمل على تكوين قوة عسكرية لإعادة الهجوم على بيت الفولاج<sup>(١)</sup>.

والثانية: ترتبط بنجاح قوات السلطنة، بفضل الدعم البريطاني لها، في إقصاء قلوب قوات الإمامة بواسطة هجوم شنته في شهر يوليو من عام ١٩١٥ بقيادة السلطان نفسه على قبيلة بني بطاش الهناوية، التي لم تكن قد ألقت السلاح بعد، فقد انتهزت هذه القبيلة فرصة تأزم الحالة المالية بمسقط وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الأغذية والأقمشة للقيام بثورة ضد مسقط، كما أقدموا على مهاجمة مزارع النخيل في وادي حنات، ثم تقدموا إلى الحجر على مقربة من بيت الفولاج، وعلى الفور سادرت القوات البريطانية بصد ذلك الهجوم<sup>(٢)</sup>، فاستسلمت جبل الغاف، وهي القرية الرئيسية لبني بطاش، كما استسلمت أيضاً بلدة دغمر ميناء المنطقة الجنوبية لمسقط التي كانت قد أقيمت بها بعض التحصينات الدفاعية. وعلى الرغم مما أشيع في ذلك الوقت أن قوات الإمامة، تستعد للزحف على صور في أكتوبر ١٩١٥، إلا أن السلطان تيسر لم يواجه أية تحركات معادية بعد ذلك الوقت، وإنما بادر بتقوية مركزه ببناء عدة تحصينات عسكرية في ضواحي قريات<sup>(٣)</sup>.

وإزاء الموقف المتصدع الذي تعرضت له الثورة العثمانية وجد رؤساؤها أن الحكمة تقتضي الوصول إلى تفاهم مع السلطان. وقد بادر الشيخ عيسى بن صالح بكتابة رسالة إلى الوكيل البريطاني في مسقط يقترح عليه العودة إلى التفاوض، وليس من شك في أن توجيه الرسالة إلى الوكيل البريطاني يوضح أمراً هاماً وهو اتجاه الأياضيين إلى قبول الوساطة البريطانية. وقد جاء في هذه الرسالة رغبة رعماء الداخل في أن تدارس الحكومة البريطانية الأمور المختلف عليها بينهم وبين السلطنة على أساس العدل. وهكذا تمهدت الظروف لعقد اجتماع بين الطرفين

F.O. 371/2416 Bean, Political Agent, Muscat to Knox 1st March 1915. (١)

B. 398 The Rebellion against Sultan of Muscat 1913-1916. (٢)

Philips, op. cit., p. 160. (٣)

في قرية السيب، التي تقع على مسافة خمسة وعشرين ميلاً غربى العاصمة مسقط، وقد عقد هذا الاجتماع بالفعل في ١٥ سبتمبر ١٩١٥ وحضره الشيخ عيسى بن صالح كممثل عن جماعة الإمام حيث أكد على المطالب التالية:

**أولاً:** أن يعترف السلطان بأنظمة الحكم الشرعية التي يمارسها الإمام في الداخل، وأن تطبق هذه الأنظمة في مسقط بدلاً من الأنظمة والمؤسسات غير الشرعية التي تسيطر عليها حكومة السلطنة وخاصة فيما يتعلق بالشئون القضائية، مدنية وجنائية. وأن تطبق العدالة على الجميع دون تمييز بالنسبة للأفراد أو القبائل المرتبطة بولاء للسلطان.

**ثانياً:** تلغى الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات الخاصة بمقاطعات الداخل وتسوية المطالبات المالية تسوية عادلة بما يتفق مع مصلحة السكان في الداخل.

**ثالثاً:** التحريم النهائي لاستيراد الخمر والدخان، وأن يصدر السلطان تشريعاً صريحاً باعتبار هذه المواد محرمة تحريماً دينياً.

**رابعاً:** أن تلغى القيود التي تفرضها بريطانيا على تجارة السلاح، وذلك بالنظر للظروف القبلية في عمان وصراعات القبائل بين بعضها والبعض الآخر؛ إذ إن هناك قبائل تمتلك الكثير من الأسلحة والذخائر في حين أن هناك قبائل أخرى تفتقر إلى ذلك.

**خامساً:** إذا وافقت السلطنة على المطالب السابقة، فإنه من الممكن في هذه الحالة الوصول إلى تنظيم بمقتضاه يعترف وعماء الإمامة بالسلطان حاكماً على مسقط وعمان، على أن يدير الإمام البلاد طبقاً لقواعد الشرع، وأن يتولى هذه الأمور بنفسه في مسقط أو عن طريق تعيين ممثل له هناك.

**سادساً:** أن يحل السلطان جيشه الجديد، وأن يطلق سراح الشيوخ المعتقلين في مسقط، ويسلم جميع المجرمين الذين التجنوا إلى مسقط حيث توقع العقوبة عليهم طبقاً لقواعد الشرع<sup>(١)</sup>.

F.O. 371/2416 Translation of a Petition Presented by Sheikh Isa Bin Saleh (1) Representative of the Imam Salim Bin Rashid Al Kharoussi to the Political Agent, Muscat at Sib 15th Sept. 1915.





وتكتب الشروط والمطالب التي تقدم بها الشيخ عيسى بن صالح أهميتها من حيث الضوء الذي تلقيه على أهداف الإباضيين، الذين أكدوا في خلال مقابلاتهم مع مندوبي السلطنة أنهم يعارضون وجود القوات البريطانية ويطالبون بإتاحتها فوراً. كما ذكروا أيضاً أن السلطان لم يعد يمثل العمانيين لأنه يخالف الطريقة الإباضية في الحكم، ولا ينبغي للحكومة البريطانية أن تستمر في تأييده في سياسته التي تتعارض مع حقيقة الدين. ومن المآخذ التي أخذها الإباضيون على الإنجليز أنهم يحلون الحرام كإباحة الخمر والتدخين، ويحرمون الحلال كإقتناء العبيد والأسلحة. كذلك كان العمانيون يعارضون سيطرة بريطانيا على البحار التي ينبغي أن تبقى حرة للجميع كما انتقدوا المرسوم الذي يلزم جميع السفن العاملة في البحر بالتوجه إلى مسقط أولاً لدفع ما عليها من ضرائب. كما أثاروا مسألة انخفاض قيمة الريال وآثاره الضارة على أهل عمان، وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأقمشة. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل كانت موجودة منذ عشرات السنين إلا أن التدهور الاقتصادي الذي حدث بسبب الحرب العالمية الأولى قد ضاعف من خطورة الأزمة الاقتصادية.

ومن المشكلات الأخرى التي أثارها العمانيون موضوع ممتلكات وأموال القبائل الداخلية في المنطقة الساحلية من البلاد، أو الذين عليهم ديون لأفراد يسكنون هذه المناطق. وبالإضافة إلى تهمة الكفر والإلحاد التي وجهها الإباضيون إلى السلطان فقد اتهموه أيضاً بإفساد العدالة وبالحسوية وبالتكر لأصول الشريعة الإباضية، وبأنه يبدد أمواله - التي يستدين أكثرها من رجال الأعمال والتجار الهنود - في الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين والإنفاق على أقاربه وغيرهم من المحسوبين عليه. وعلى الرغم من كل هذه التهم فقد أعرب الإباضيون عن استعدادهم لقبول السلطان حاكماً عليهم إذا ما وافق على أن تكون السلطة التنفيذية والإدارة الفعلية في البلاد في أيدي الإمام وفقاً لقانون الشريعة الإسلامية، إما شخصياً أو عن طريق مندوب له في مسقط، ويعلق «لاندن» على ذلك بقوله «إنه يبدو من هذا أن العمانيين كانوا يرغبون في الوصول إلى حل حتى ولو أدى إلى احتفاظ السلطان بالعرش إذا وافق على أن يكون مجرد أداة في أيديهم»<sup>(١)</sup>.

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٥٤/٣٤٩.

وبطبيعة الحال رفض السلطان إجابة العمانيين إلى مطالبهم، وفي رده على هذه المطالب أكد أن العدالة تطبق في مسقط بالفعل، ولكنه وعد بإمكانية النظر في إعفاء البضائع المصدرة من المقاطعات الداخلية أو القادمة إليها من الضرائب الجمركية أو على الأقل تخفيض هذه الضرائب حينما يتم التوصل إلى تسوية بين الطرفين. على أنه تمسك بعدم تسليم بعض الزعماء القبليين الذين تعاونوا معه في الاشتباكات الأخيرة ضد جنود الإمامة باعتبارهم أدوا واجبهم في الحرب لصالح السلطنة، وأنهم ليسوا مجرمين. كما أبدى عدم مسؤوليته عن التعامل في الخمور والدخان بحجة أن رعاياه لا يقومون بذلك وإنما يفعل ذلك رعايا الدول الأخرى الذين لا يمارس عليهم سلطات قضائية. وطالب السلطان من ناحيته بمطالبين هامين.

أولهما: خضوع الإمام خضوعاً تاماً له، وحينما يتأكد من ولائه فإنه من الممكن في هذه الحالة أن ينظر في شأن تعيين ممثل له في مسقط.  
وثانيهما: خضوع وادي سمائل فوراً لسلطنة مسقط، نظراً لأهمية موقعه الإستراتيجي والتجاري للسلطنة.

وهكذا يبدو واضحاً أن اجتماع السبب الذي عقد في سبتمبر ١٩١٥ قد أجهض تماماً لشدة التعارض بين مطالب الإمامة والسلطنة، فقد كان في ذهن السلطان استعادة نفوذه في الداخل، بينما كان في ذهن ممثلي الإمامة الإبقاء على مركزهم باعتبارهم إباضيين يلتزمون بتعاليم الإمامة الإباضية. ولما لم يتفق الطرفان فيما بينهما قطعت المفاوضات، ومنذ انقطاعها في سبتمبر ١٩١٥ لم تتخذ خطوات لاستئنافها حتى مارس ١٩١٨، وفي خلال هذه الفترة قوى مركز الإمام في الداخل، بينما كانت حكومة السلطنة طبقاً لتقارير الوكالة البريطانية في مسقط تعاني تدهوراً مالياً شديداً وصل إلى درجة الإفلاس.

وعلى الرغم من الخلافات التي نشبت بين الزعماء العمانيين إلا أن هذه الخلافات على حدتها لم تؤثر في تكوين جبهة مناسكة في الداخل في العام التالي ١٩١٦. وزاد من قوة الإمامة احتمال وصول ماعدات تركية. ففي بداية





الحرب كان الإمام سالم بن راشد قد كتب إلى كل من الإمام يحيى وسعيد باشا قائد الحامية العثمانية في اليمن طالبا إرسال تعزيزات عسكرية لتجديته في ثورته ضد السلطنة والإنجليز، وعاد في عام ١٩١٦ يستنجد بهما مرة أخرى، وقد أوجب على طلبه باحتمال وصول عشرة آلاف مقاتل من الحامية العثمانية المراقبة في اليمن. كما وصل مبعوثان من اليمن إلى عمان عن طريق المكلا وصور لإثارة العمانيين ضد الإنجليز<sup>(١)</sup>. وقد بادرت سلطات مسقط بالقبض على المحرضين على الثورة، كما ألقى السيد نادر شقيق السلطان في ظفار، القبض على أربعة من رجال الداخل وصلوا إلى مسقط لتحريض السكان على الثورة. وفي العام التالي أبريل ١٩١٧، وصل إلى صور حميد بن سالم، وهو من الشخصيات الهامة في الداخل والمتصقة بالإمام، ولكنه قتل هناك. وتردت شائعات كثيرة عن احتمال قيام قوات الإمامة بالهجوم على نخل والبوريمي وصور وذلك باستغلال الاضطرابات الناشئة فيها ضد السلطان. ولكن السلطات البريطانية بادرت بقمع الثورة في صور، كما فرضت غرامة تأديبية على القائمين بتلك الاضطرابات تأكيداً لنفوذ السلطان. وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات فقد أصبح واضحاً في نهاية عام ١٩١٨ أن الحزب الديني في عمان هو الذي يسيطر على معظم المقاطعات في عمان الداخلية؛ وخاصة بعد أن تم لقوات الإمامة السيطرة على الرستاق، وهي إحدى المدن الرئيسية التي تطل على ساحل الباطنة، حيث عين على ولايتها الشيخ ناصر بن راشد شقيق الإمام، وعلى الرغم من تردد الشائعات بتصاعد جبهة الثوار إلا أن الجبهة كان فيها قدراً كبيراً من التماسك<sup>(٢)</sup>، كما أصبح الثوار يهددون المدن الساحلية وكان في إمكانهم السيطرة على الساحل لولا الحامية البريطانية التي كانت لا تزال مرابطة في بيت الفولاج<sup>(٣)</sup>.

(١) Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 (١) Delhi 1918.

انظر التقرير الإداري للوكيل البريطاني في مسقط. ص ٤٨/٤٧.

(٢) المرجع السابق.

B. 400, Muscat 1908 - 1928, 25th August 1928, (٣)



وفي مارس ١٩١٨ قام السيد نادر بن فيصل بالقبض على أربعة من أقرباء الشيخ عيسى بن صالح كانوا في زيارة إلى مسقط، وثرثب على ذلك تبادل عدة رسائل بين الشيخ عيسى والسلطان والوكيل البريطاني في مسقط حيث طالب الشيخ عيسى بإطلاق سراحهم، ولكن السلطان أصر في مقابل ذلك على ضرورة إعادة بساتين النخيل التي استولى عليها العمانيون. ولم يبد الوكيل البريطاني تمحسا في التدخل لتسوية هذا النزاع مالم تتحقق مطالب السلطان. ولكن انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى وحاجتها إلى إقرار الأوضاع في منطقة الخليج أتاح الظروف لإيجاد تقارب بين السلطنة والإمامة تمهيدا لوضع تسوية بينهما، وبالفعل كتب الماجور هيوارث Haworth رسالة شديدة اللهجة إلى زعماء الإمامة في مارس ١٩١٩ طالبهم فيها بوقف أية أعمال هجومية يقومون بها ضد السلطنة أو المقاطعات التابعة لها، ويدعوهم - تحت التهديد - إلى الخضوع ومصادقة السياسة البريطانية وكان مما جاء في هذه الرسالة:

«أكتب إليكم بالخصوص لأخبركم أن إرادتنا هي أن نساعد على تأليف حكومة في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها، وحيث تخلص العرب من جور الأتراك فائرجاء وثيق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة. وبما أن الفرصة قد سحبت الآن لكي نلتفت إلى عمان فإنه من الواجب أن أشرح لكم سياستنا» وبعد أن أوضح الوكيل البريطاني في مسقط أنه يريد التباحث مع العمانيين لإقرار السلام فإنه أخذ يهددهم بقوله «إن لدينا خمسمائة ألف من العساكر<sup>(١)</sup> المدربة على الحروب في العراق وقد فرغوا من أعمالهم الحربية ولا حاجة لنا بهم هناك، وبضعة آلاف منهم تكفي للاستيلاء على عمان بأسرها لو أننا أردنا بكم سوءا، والسيد نيمور يخالفكم في أنه يحاول أن يكون على صداقة معنا» كما تضمنت الرسالة تهديداً اقتصادياً بحكم سيطرة الإنجليز على السواحل جاء فيه «إن الحاكم المتولى على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج على ما يذهب إليكم، وتعلمون كذلك أن زمام أمور الحرب في أيدينا فإن كنتم تريدون

(١) واضح أن هذا التقدير مبالغ فيه بعض الشيء.





مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرض أو الفصح أو الأثواب التي تلبسونها، ولن نبيع لكم بيع غموركم مع العلم بأن كل تجارتكم لا تجرى إلا في بلادنا، ولكن إذا كنتم مستحسنين صداقتنا فإننا سوف نقوم بمساعدتكم، كما تساعد الآن السيد تيمور لكن إن لم ترضوا أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا، ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا<sup>(١)</sup>.

ورغم عبارات التهديد الواضحة التي وردت في هذه الرسالة إلا أنها تتضمن مع ذلك الاعتراف باستقلال عمان. ومن ناحية أخرى فقد حرص زعماء الإمامة وكانوا أكثر تقديرًا لحقيقة الموقف الذي ترتب على سيطرة بريطانيا على الساحل، وما قد يؤدي إليه ذلك من تضيق الحصار عليهم - وبالتالي خنق الإمامة سياسيًا واقتصاديًا - إلى العودة لاستئناف المفاوضات من جديد<sup>(٢)</sup>، وفي ١٥ سبتمبر ١٩١٩ تقابل الشيخ عيسى بن صالح مع الوكيل البريطاني في مسقط في مدينة السيب؛ وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيداً استحالة اعتراف العمانيين بالسلطان، وفي نفس الوقت استحالة إقدام السلطان على غزو عمان لأنه كان يقف في ذلك الوقت على أرجله الأخيرة؛ ويعتمد كل الاعتماد على التأيد البريطاني، ولذلك كان الحل الأمثل هو الاعتراف بالوضع الراهن بين الإمامة والسلطة. والهند التي توفقت في ذلك الوقت كانت أساس الاتفاقية التي عقدت بين الطرفين في العام التالي والتي أطلق عليها تجاوزاً معاهدة السيب. وقد تضمنت المفاوضات ما يلي:

أولاً: إزالة السلطان لجميع القيود المفروضة على دخول العمانيين مدن الساحل بالإضافة إلى العاصمة.

Question of Oman. Report of the Ad-Hoc Committee on Oman U.N. General (1) Assembly A. 5846, 1956 p. 80 ff.

وكتنا أعلنا صورة من هذه الرسالة عن مكتب إمامة عمان بالقاهرة في عام ١٩٦٥.

Memorandum Submitted to the Committee by the United Kingdom. The (2) Relationship between the United Kingdom & Sultanate of Muscat & Oman, United Nations Official Records A/5846 Annex XI p. I.

ثانياً: تقليل الزكاة (الضرائب الجمركية) على البضائع القادمة من المدن الساحلية إلى الداخل بما لا يزيد عن ٥٪ من قيمتها.

ثالثاً: تسليم اللاجئين إلى مسقط إلى سلطات الإمامة.

رابعاً: إطلاق سراح العمانيين الأربعة الذين كانوا لا يزالون معتقلين في مسقط.

وفي مقابل موافقة السلطنة على هذه الشروط يتعهد العمانيون من ناحيتهم بعدم مهاجمة مقاطعات السلطان أو التدخل في حكومته، وكذلك التعهد بسلامة المسافرين وحرية التجارة، وإعادة الملتجئين من مسقط إلى عمان؛ إلى جانب إعادة بساتين النخيل التي تخص أتباع السلطان، والتي كان العمانيون قد استولوا عليها خلال ثوراتهم السابقة<sup>(١)</sup>.

وفي ١٤ أكتوبر - ١٩٢٠ أرسل وينجات الوكيل البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في الخليج تقريراً مفصلاً عن سير المفاوضات التي دارت بوساطته - كممثل للحكومة البريطانية - بين حكومة سلطان مسقط، وقبائل عمان الداخلية والتي انتهت بتوقيع اتفاقية بين الطرفين، وقد لخص وينجات في ذلك التقرير المسهب تاريخ وأسباب الثورة الإباضية، كما أعطى تفاصيل دقيقة عن تعاقب سير الأحداث منذ وصوله إلى السيب في أكتوبر ١٩١٩ حتى نهاية المفاوضات في العام التالي، ونوه في تقريره هذا بالجهود التي بذلها الكابتن بيرسون Person في قيادته للفرقة التي خصصت لحمايته في خلال المفاوضات، كما نوه بالجهود الأخرى التي بذلها الوكلاء البريطانيون الذين سبقوه في التمهيد للوصول إلى التسوية النهائية التي تم التوصل إليها بين الإمامة والسلطنة<sup>(٢)</sup>.

Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major (a) Haworth's meeting with the Same in Sept. 1919 Cf. F.O. 371/6248 Confidential No. 2052 dated 14th October, 1920 Wingate to Deputy Resident.

(٢) المصدر السابق





وقد ذكر وينجات في هذا التقرير أنه عكف منذ وصوله إلى مسقط خلفاً  
لهيوارث على معالجة أمرين يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً.

الأمر الأول: إصلاح الأنظمة الإدارية السيئة في السلطنة والتي يمكن أن  
يترتب على إصلاحها تدعيم الحكم وزيادة نفوذ السلطان.

أما الأمر الثاني: فهو الوصول إلى اتفاق بين زعماء الإمامة والسلطنة،  
وذلك للتعجيل باستقرار الأوضاع في مسقط عن طريق تهدئة الاضطرابات القائمة  
في الداخل. وكان من الطبيعي ألا ينظر زعماء الداخل إلى تدخل بريطانيا في  
إصلاح الأنظمة الإدارية والعسكرية في السلطنة نظرة رضاء، لأن هذه الإصلاحات  
تعني إضعاف السلطة التي يمارسها زعماء الداخل.

وعلى أي حال فقد بادر وينجات بإرسال الشيخ سعيد بن ناصر الكندي -  
وهو ملا إباحي كان يقيم في إحدى المقاطعات التابعة للسلطنة، ويحظى باحترام  
كبير بين الإباحيين في الداخل - إلى نزوى ليحاول الحصول على موافقة الإمام  
على الشروط التي نوقشت في بلدة السيب. وقد استمر الشيخ سعيد قائماً في  
مهمته هذه قرابة أربعة أشهر، ولكن انتهت مهمته بالفشل إذ رفض الإمام المصادقة  
على شروط السيب، ويعزى ذلك إلى سببين:

أولهما، تزعم ناصر بن راشد شقيق الإمام ووالى الرستاق حركة المعارضة  
في إجراء صلح مع السلطنة.

وثانيهما، اكتساب بعض زعماء عمان مصالح خاصة نتيجة الغزوات التي  
قاموا بها ضد السلطنة مما أوقع في أيديهم بساكنين كثيرة من التخليل اتجهوا إلى  
الاستيلاء عليها.

ويمكننا أن نسوق فيما يلي أهم الأحداث التي وقعت في أعقاب رفض  
الإمام التصديق على شروط مباحثات السيب:

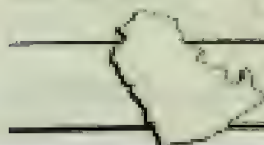
أولاً: ازدياد السيطرة البريطانية في مسقط وخاصة بعد أن تم تعيين مستشار  
بريطاني للسلطان.

ثانياً: ظهور سفن حربية بريطانية على ساحل مسقط، وتقدمها إلى موانئ الساحل لتأكيد نفوذ السلطنة وقمع الاضطرابات القائمة.

ثالثاً: زيارة السلطان نيمور إلى الهند، وكان لهذه الزيارة مغزاها السياسي الواضح إذ أكدت للعمانيين أن تأييد حكومة الهند للسلطان أمر حقيقي لا يتطرق إليه الشك.

وبينما كان موقف السلطنة ونفوذها يميل إلى التصاعد ضعف مركز الإمامة بالوفاة المفاجئة للشيخ حمير بن ناصر النبهاني، الذي كان من دعائم الإمامة في الجيل الأخضر، وازداد الأمر سوءاً أن خليفته في الزعامة كان صبياً عديم الخبرة لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره.

ولم تلبث أن عمت مقاطعات عمان الداخلية موجة من الاستياء حينما اتجهت السلطنة إلى فرض زكاة جزافية وصلت إلى ٢٥٪ على التصور، وبلغت حوالي ٥٠٪ على بعض المحصولات الأخرى، بينما كانت الضرائب لا تتجاوز قبل ذلك أكثر من ٥٪، وقد جاء في نشرة حكومة السلطنة أن فرض هذه الضرائب يعد بمثابة عقوبة على رفض العمانيين تسليم بساتين النخيل التي اغتصبوها لأصحابها الأصليين. وقابل نشر هذا الإعلان في مايو ١٩٢٠ وقوع حادثة لها مدلول خاص ذلك أن ناصر بن راشد والي الرستاق وشقيق الإمام قام بالاستيلاء على مقاطعة الحزم، ولكنه رد عن ذلك بقوات بادرت السلطنة بإرسالها، وترتب على تراجعهم عن الحزم تخلي معظم رجاله عنه، بل إنه كان على وشك أن يفقد الرستاق ذاتها، ولعل وقوع هذه الحادثة هو الذي أضعف من قوة الإمامة، إذ بدأ ضغط الزعماء على الإمام مشيرين بأنهم قد أصبحوا أكثر ضعفاً من أن يقاوموا فرض الضرائب الجزافية، وطالبوا الإمام بإعادة بساتين النخيل والوصول إلى شروط مع السلطان، ولكن الإمام الذي وقع تحت تأثير شقيقه ناصر لم يستجب إلى ذلك، وبدأ شعور الاستياء ينمو ضد الإمامة في الداخل، وبلغ الاستياء إلى حد أن كتب الشيخ عيسى رسالة إلى الوكيل البريطاني في مسقط في ٢٩ يونيو ١٩٢٠ يلوح له فيها بشروط الصلح من جديد، وانتهز وينجات هذه الفرصة ليرد





على هذه الرسالة بلهجة شديدة، مؤكداً فيها أن الحكومة البريطانية تساند السلطنة بكل قوتها، وأنها لن تسمح بإعادة المفاوضات إلا بعد رد جميع الممتلكات المقتضية إلى أصحابها<sup>(١)</sup>.

وفي ٢١ يولية ١٩٢٠ اغتيل الإمام سالم الخروصي في بلدة خضرة، وكان السبب الظاهري لحادثة الاغتيال هذه هو أن الإمام كان قد أصدر في بداية عام ١٩٢٠ أمراً بالإعدام على أحد أفراد قبيلة آل وهبة، وهي قبيلة هناوية تعيش في مقاطعة الشرقية، ويعتق أفرادها العقيدة الإباضية، ولهم سمعة كبيرة بين قبائل عمان لشجاعتهم وشدة مراسهم، وهذه القبيلة كما يقرر Miles تمتلك الكثير من الخصال البدوية الأصلية. وقد استطاع ذلك البدوي الذي صدر عليه الحكم أن يتسلل عبر حرس الإمام وتمكن من قتله، وهرب على ظهر جملة<sup>(٢)</sup>.

أما السبب الرئيسي لاغتيال الإمام فيمكن الاستدلال عليه من الحالة العامة التي وصلت إلى حد الاستياء الكامل من حكمه، إذ إن معظم القبائل العمانية كانت في حقيقة الأمر في تدمير واستياء شديدين ضده، وضد حكم أخيه في الرستاق، اللذين كانا يمثلان أقصى درجة من الانفرادية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة.

ومع ذلك فقد أصبحت عمان بعد مقتل الإمام الخروصي بدون قائد فعلي، وبدأت الفوضى تظهر على أشدها، إذ أبعد كثير من الولاة المعينين من قبل الإمام على أيدي المستائين من زعماء القبائل، كما هرب ولاة آخرون خوفاً على حياتهم، وبالإضافة إلى ذلك بادر كثير من الزعماء بإرسال عروض ولائهم للسلطان. وانهزت السلطنة فرصة هذه الاضطرابات لتعاود سيطرتها على الداخل وأصبح واضحاً إذا لم تأخذ الحكومة البريطانية موقفاً محايداً أن يحدث أحد أمرين، إما أن تستعيد السلطنة سيطرتها على الداخل، أو تستعيد القبائل العمانية تماسكها ضد السلطنة من جديد.

Miles, Countries & Tribes of the Persian Gulf Vol. 2 P. 437. (١)

Philips, op. cit., p. 162. (٢)



وقد لعب عيسى بن صالح دوراً بارزاً في البيعة للإمام عبد الله الخليلي، الذي يرجع الفضل في انتخابه إلى زعماء قبائل الحرث وبنوريام. والخليلي هو أحد أفراد أسرة سعيد بن خلفان، الذي كان من أبرز المؤيدين لإمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١، وينتمي الإمام الخليلي إلى قبيلة بني رواحة الهناوية، وقد وصفه الكاتبان إكلير Eccles قائد مشاة مفظ بأنه كان مجرد أداة في يد الشيخ عيسى بن صالح زعيم الحرث. وقد وصل الكاتبان إكلير إلى هذا الرأي خلال رحلته التي قام بها إلى داخلية عمان في خريف عام ١٩٢٥، عندما كان يرافق بعثة دراسية للتنقيب عن النفط في عمان<sup>(١)</sup>.

وكانت الجبهة الداخلية تحتاج إلى شيء من التماسك إذ كان الإمام الجديد هناوياً كما أنه باعتباره صهراً للشيخ عيسى، كان مشاراً لزيادة شكوك الغافريين. وعلى أي حال فقد اعتبر انتخاب الخليلي تحولاً في موقف العمانيين نحو قبول المفاوضات مع السلطان. وكان مما ساعد على تفريب وجهات النظر بين الإمامة والسلطنة في ذلك الوقت أن المستشار البريطاني للسلطنة كان في زيارة إلى الهند. ولذلك أصبح من الممكن لحكومة السلطنة الواقعة في يد عربية أن تتصرف دون إثارة الريبة من أن الإنجليز يقفون من ورائها<sup>(٢)</sup>.

وقد استؤنفت المفاوضات بالفعل بين ممثلي الإمامة والسلطنة بواسطة الوكيل البريطاني وينجات، بعد أن تعهد الشيخ عيسى بن صالح برد الممتلكات المغتصبة لأصحابها، وكان العمانيون قد نجحوا في الحصول عليها. ونظم اجتماع في قرية السيب في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ حضره الشيخ عيسى بن صالح، وقد أقر الشيخ عيسى، كما أقر معه الشيوخ الآخرون الذين حضروا ذلك الاجتماع، أنه مؤهل بالصلاحيات التامة بصفته ممثلاً عن الإمام، وفي اجتماع السيب عرض العمانيون مطالبهم التي كانت تتضمن بعض الشروط المغالي فيها، ومن أهم هذه الشروط:

(١) Ibid.

(٢) جون كلي: الحثرة الشرقية للجزيرة العربية ص ١٢٥.





أولاً: الاعتراف باستقلال المقاطعات الداخلية في عمان.  
ثانياً: لا تزيد قيمة الضرائب التي تفرضها السلطنة على البضائع القادمة من الداخل أو الواردة إليها عن ٥٪.  
ثالثاً: حرية التنقل للعمانيين في مقاطعات السلطنة.  
رابعاً: أن يعيد السلطان اللاجئين إلى عدالة عمان.  
خامساً: ألا تساعد الحكومة البريطانية أعداءهم وعدم الاعتداء على عقيدتهم.

سادساً: أن تدفع السلطنة رواتب لزعماء القبائل.  
وفي مقابل هذه الشروط يتعهد العمانيون بعدم مهاجمة مقاطعات السلطنة، وأن يسمحوا بحرية التجارة والسفر إلى مقاطعاتهم.  
وقد رفض وينجات الشرط الأول باعتباره أن العمانيين حصلوا على استقلالهم من الناحية العملية ولاداعي للاعتراف به من الناحية الرسمية. وأخيراً وصل المجتمعون إلى الشروط الأربعة التالية لصالح كل من الإمامة والسلطنة وهي:

- ١- تخفيض الزكاة على البضائع القادمة إلى المدن الساحلية إلى ٥٪.
- ٢- ضمان سلامة العمانيين وحرية تنقلاتهم في المدن الساحلية.
- ٣- إزالة جميع الفيود على تحركات العمانيين في موانئ مسقط ومطرح.
- ٤- إعادة اللاجئين في مسقط إلى عمان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد التزم العمانيون من جانبهم بشروط أربعة وهي:

- ١- أن يستمر السلام قائماً مع السلطنة وذلك بتعهدهم بعدم مهاجمة الساحل أو التدخل في حكومة مسقط.
- ٢- السماح بحرية التجارة والتنقل إلى عمان.

٣- عدم حماية اللاجئين من مسقط وتسليمهم إلى السلطنة.

٤- أن نسوى المطالب الخاصة بالسلطنة ضد التجار العمانيين وفقاً لأحكام الشرع<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بفرض هذه الاتفاقية على أي أحد من الطرفين<sup>(٢)</sup>، كما يلاحظ أن هناك قبائل عمانية كثيرة لم تشترك في توقيع هذه الاتفاقية ومن بينها قبيلة الدروع التي تسكن إقليم فهود<sup>(٣)</sup>.

وثمة ملاحظة أخرى جديرة بالانتباه وهي أن وينجات رفض اقتراح الشيخ عيسى بن صالح على أن تكتب وثيقة السبب على أنها صلح بين السلطان من جانب وإمام المسلمين من جانب آخر، فهذه العبارة المقترحة رفضها وينجات للأسباب الآتية:

أولاً: إن ذلك يعني اعترافاً صريحاً من جانب بريطانيا بحاكم آخر غير سلطان مسقط.

وثانياً: إن هذه العبارة ستؤدي إلى استياء السلطنة بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى إثارة كثير من التساؤلات، إذ إن هناك آلافاً من المسلمين غير العمانيين لا يتبعون الإباضيين. ومن الطريف أن وينجات استطاع أن يقنع الزعماء العمانيين بعدم الإصرار على هذه العبارة بإشارته إلى صلح الحديبية بين النبي عليه السلام وسكان مكة قبل فتحها، فلقد جاء في مشروع الصلح بأن محمداً رسول الله، ولكن زعماء مكة اعترضوا على ذلك لأنه إذا نص على أنه رسول من عند الله فليس هناك ما يستوجب عقد صلح معه، وقد أدرك النبي ﷺ هذا المنطق فاكتمى بذكر محمد بن عبد الله. وعلى هذا الأساس حذف اسم الإمام من وثيقة صلح السبب، واقتصرت الوثيقة على أنها إتفاق بين السلطان والشيخ عيسى بن صالح من قبل قبائل عمان. وما يسترعى الانتباه أيضاً أن مطالب الثوار التي كانوا قد

(١) راجع دراستنا عن الأصول التاريخية لقضية عمان في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد الثاني عشر ١٩٦٤/١٩٦٥.

F.O. 371/19970 Residency Bushire to Ryan 2 nd May, 1936. (٢)

Morris, Sultan in Oman p. 25. (٣)





ألحوا عليها في ثوراتهم السابقة الخاصة بإلغاء مخزن سلاح مسقط قد تنازلوا عنها، ولعل ذلك مما مكن سلطان مسقط في العام التالي ١٩٢١ أن يرتبط بقرارات مؤتمر مرور الأسلحة الذي كان لا يزال منعقدًا في بروكسل منذ عام ١٩١٩<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال فقد رحبت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية التي عقدت بواسطتها واعتبرتها نهاية الصراع بين الإمامة والسلطنة وبداية لعهد مستقر لسلطنة مسقط، التي كانت تتعرض دائماً للتهديدات والغزوات من عمان الداخلية. ومع ذلك فقد استمرت هذه الاتفاقية إلى فترة طويلة تشير جدلاً قوياً بين الحكومة البريطانية، المتحدة باسم سلطان مسقط، وبين زعماء الإمامة. ومما يزيد التساؤل والغموض عدم وجود نص رسمي يمكن الاعتماد عليه، فزعماء الإمامة يؤكدون أنهم وقعوا هذه الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام، وأن الإمام نفسه صدق على هذه الاتفاقية في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠، وأن الاتفاقية كانت تحمل توقيعات خمسة عشر شيخاً من زعماء القبائل المؤيدة للإمام<sup>(٢)</sup>، في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة البريطانية أن ديباجة الاتفاقية لم ينص فيها على الإمام، وإنما كل ما جاء فيها «هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي عن سكان عمان». وكذلك لم تعترف الحكومة البريطانية بوجود مصادقة من الإمام على الصلح المشار إليه، في حين يؤكد زعماء الإمامة على أن هناك نصاً آخر للاتفاقية مصدقاً عليه من قبل الإمام، ولكنهم عجزوا عن إظهار هذا النص يدعوى فقدهم له في إحدى الإغارات التي تعرضت لها إمارة عمان من قبل سلطنة مسقط. والحقيقة أننا نعلم أن نص رسمي لاتفاقية السيب، إذ عملت كل من حكومة مسقط، والحكومة البريطانية - رغم انقضاء المدة الزمنية المفروضة على حظر تداول وثائقها - إلى تحاشي نشر هذه الاتفاقية حتى الوقت الحاضر.

(١) Aitchison, op. cit., p. 319 Vol XI

(٢) F.O. 37132648 Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the Same in Sept. See Confidential No. 2052 dated the 14th October 1920 Wingate to Deputy Resident. See also events from October 1919 to October 1920 including the final settlement.

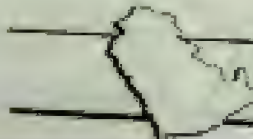
ومحتوى الاتفاقية الذي بأيدينا لا يحدد بشكل دقيق طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماماً من الاتفاقية. ومع ذلك فتوجد تعليقات كثيرة على هذه الاتفاقية، فيذكر بعض الباحثين أن فرض ضريبة جزافية على الصادرات من الداخل حمل أهالي عمان على مصالح حكومة السلطان بفضل وساطة الوكيل السياسي في مسقط. أما والفرد ثيسجر Thesiger، الرحالة البريطاني، الذي قضى وقتاً طويلاً في الطواف بالمقاطعات العمانية، فيذكر أنه في عام ١٩٢٠ وقعت اتفاقية بين السلطان والعمانيين وافق السلطان بمقتضاها على ألا يتدخل في شؤون عمان الداخلية<sup>(١)</sup>. أما الكاتب إكلير<sup>(٢)</sup>، قائد قوات مسقط والحبير في شؤون السلطنة، فقد أشار إلى أن ثمة اتفاقية وقعت عن طريق وساطة الوكيل السياسي، ولم يقع عدوان جديد منذ توقيعها في عام ١٩٢٠ حتى الوقت الحاضر (١٩٢٦)، أما برترام توماس<sup>(٣)</sup> Thomas، وهو رجل إنجليزي كان وزيراً ومستشاراً مالياً لسلطان مسقط في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٨، فكان أكثر تحديداً فيما كتب إذ قال إنه «أمكن الوصول إلى نوية تقوم على أساس الحالة الراهنة، وبمقتضاها ظل السلطان سلطاناً من الوجهة القانونية على مسقط وعمان، ونصت التسوية على أن تكون لقبائل الداخل حكومة من بينهم تعتمد على أساس الأمر الواقع لتدبير شؤونهم المحلية البحتة». وهذا القول يحتمل تفسيره بأكثر من تفسير واحد فقد يعنى أن السلطان ظل سلطاناً على مسقط وعمان لا لسبب سوى أنه يدعى هذا اللقب لنفسه من زمن بعيد، وأن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت بلقبه هذا منذ أمد طويل، أو قد يعنى أن ممثلي الإمامة أقرروا قانونية هذا اللقب، ولكن المبادئ التي تقوم على أسسها الإمامة، وإصرار المصادر المحلية في عمان على أن السلطان لم يعترف به قط سيداً مطاعاً، كل هذا يلقى شكاً على هذا التفسير الأخير.

Thesiger, Arabian Sands London, 1959. (1)

Lecture delivered by Captain Eccles in the Central Asian Society 27th October 1927. (2)

Bertram Thomas, Finance Minister & Wazir to H.H. The Sultan of Muscat & (3)

Oman, Cf. Arab Rule under the Al Bu Said Dynasty in Oman & East Africa London 1934, pp. 24-25





وفي أواخر عام ١٩٢٠ ذهب القنصل الفرنسي R. Vadala إلى مسقط ليغلق القنصلية الفرنسية هناك، وكتب معقباً على اتفاقية السيب بقوله: «كانت الحرب قد ظلت ناشبة سبع سنوات بين سلطان مسقط وزعماء عمان ولم تنته إلا في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ يوم وقعت وثيقة الصلح في السيب بين السلطان تيمور وعيسى بن صالح الذي كان يمثل جميع القبائل المحاربة، وبفضل هذا الصلح الذي كان ينتظر أن يعقبه ميثاق سرى يحظر كل طلب للتدخل الأجنبي صارت عمان اليوم هادئة، وغدا في وسع التجارة أن يتسع نطاقها» ولم يعثر على ذكر آخر للميثاق الذي أشار إليه فادالا<sup>(١)</sup>.

أما وندل فيليبس Wendel Philips فشبه اتفاقية السيب بأنها على غرار الاتفاقيات التي كان يعقدها السلطان العثماني مع مجموعة من الرؤساء التابعين له في مناطق مختلفة من إمبراطوريته، وأن هذه الاتفاقية تعطي استقلالاً للقبائل في شئونها المحلية، وإن كانت في نفس الوقت لا تشكل أي خرق لسيادة السلطان<sup>(٢)</sup>، كما أن هذه الاتفاقية كانت بين السلطان تيمور بن فيصل وشيوخ الداخل الثائرين عليه، وهي بذلك لا تربط خلفاء السلطان بأي حال من الأحوال.

وهكذا اختلف الكثيرون في تفسير اتفاقية السيب، فمنهم من اعتبرها اعترافاً من جانب السلطنة بحكومة الإمام ومنهم من قصر حدود الاتفاقية على أنها تنظيم داخلي بين السلطان والقبائل التابعة له<sup>(٣)</sup>.

ويقفهم من تقرير لوزارة الخارجية البريطانية أعد في عام ١٩٥٠ أن قبائل الداخل يعتبرون أنفسهم بموجب اتفاقية السيب مستقلين تمام الاستقلال عن سلطة السلطان الأمر الذي توحى به مطالعة نصوص الاتفاقية؛ ولو أن المقصود بها لم يكن يتجاوز منح قدر من الحكم الذاتي. ويتضح لدينا من مذكرة بعث بها الإمام

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٩٨/٩٩.

(٢) Philips, op. cit., p. 162.

(٣) عن الوضع القانوني لمعاداة السيب انظر:

Treaty of Sib between Sultan of Muscat & Oman and Imam of Oman, Revue Égyptienne de Droit Internationale Tome 13 pp. 120 - 122, 1957.

عبد الله الخليلي إلى الوكيل البريطاني في مسقط في عام ١٩٥٢ يحتج فيها على حدوث تدخل سعودي في منطقة جعلان، وفي هذه المذكرة تأييد للرأي القائل بأن العمانيين كانوا يعتبرون أنفسهم مستقلين تماماً عن السلطنة. وكان مما جاء في هذه المذكرة أن شيخ البوعلي رفع راية أجنبية على منزله في قرية العقيقية في صور معلناً انفصال منطقته عن الإمامة العمانية، وأن العمانيين لا يعترفون بأي اتفاق خارجي يتعلق ببلادهم ولا يقبلون أي مداخل في شئونهم ولو كانت في شبر أرض في داخل حدود الإمامة من ظفار إلى قطر ومن البحر إلى الربع الخالي<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال فإن تسوية السبب لم تحل مشاكل السلطان الذي أخذ حكمه بهتز حتى بعد توقيع تلك التسوية، كما أنها لم تحل الخلافات نهائياً بين مسقط وعمان، وإنما عادت العلاقات للتوتر بين الطرفين، كما ستعرض لذلك في الفصل القادم.

Philips, op. cit., p. 162. (١)

انظر أيضاً أمين سعيد: الخليج العربي، ص ٨٢ - ٨٣.









القمحيل

الثالثة عشر

العلاقات بين سلطنة مسقط

وإمارة عمان

١٩٢٠-١٩٤٥



العلاقات بين عمان والسعوديين - نجاح الإمامة في احتلال  
عبري - التفكك في جبهة الإمامة - فشل الخليلى فى السيطرة  
على البورىمى - العلاقات بين الإمامة والسلطنة - الانتهاكات  
المستمرة لاتفاقية السيب - الزعامات القبلية فى إمامة الخليلى -  
محاولة سلطان مسقط استعادة نفوذه فى الداخل - سليمان  
البارونى ودوره فى الدعاية لسلطان مسقط - تفكك الاتحاد  
الهنائوى الغافرى - تداخل ولايات الزعامات القبلية للإمامة -  
مساعدة بريطانيا لسلطان مسقط فى استعادة نفوذه على  
مقاطعات الداخل.

\*\*\*

تولى الإمام محمد بن عبد الله الخليلى إمامة عمان فى عام ١٩٢٠ ، وقد  
تميزت إمامته بسيطرة الشيخ عيسى بن صالح على مقدرات الحكم فى عمان حتى  
أن شخصيته فاقت شخصية الإمام نفسه . ويمكن إبراز المشكلات التى واجهتها  
الإمامة فى عهده فيما يلى :

أولاً : تؤثر العلاقات بينها وبين السعوديين ، إذ أتاح الانسحاب النهائى  
لعبدالعزیز بن سعود وخروجه منتصراً فى معركة ظافرة ضد الهاشميين فى الحجاز  
١٩٢٤ - ١٩٢٥ القرصة لأن يولى المقاطعات الشرقية من الجزيرة العربية اهتماماً  
أكبر عما كان يوليه لها من قبل . ففى عام ١٩٢٥ أوفد ابن سعود بعض الموظفين  
التابعين له إلى البورىمى لاستعراض الحالة هناك ولإقامة علاقات وثيقة بينه وبين  
رؤساء قبائل النعيم الذين كانوا يصرفون الأمور نيابة عنه . وتزعم الوثائق السعودية  
أن الموظفين السعوديين وجدوا أن الأمور فى الإقليم كانت تدار بشكل يدعو إلى  
الارتياح العام على أساس التنظيم القبلى التقليدى بحيث لم تكن هناك حاجة  
لتعيين موظف مفهم . وقد قامت البعثة السعودية خلال مدة إقامتها فى البورىمى

بجميع الزكاة المعتادة من سكان الواحة، ومن القبائل البدوية في المناطق المجاورة<sup>(١)</sup>.

وإذ لم يتضح القصد تماماً من أعمال جماعة الموظفين السعوديين في البوريمي، فقد سبب ذلك مخاوف لإمامة عمان حتى أننا نجد الشيخ عيسى بن صالح يكتب إلى الوكيل البريطاني في الشارقة معبراً له عن مخاوفه من التطلعات السعودية، ولكن الحكومة البريطانية لم تكثر بذلك لأن شئون عمان الداخلية في ذلك الحين لم تكن تعنيها بصورة مباشرة<sup>(٢)</sup>. ودرءاً للخطر السعودي قرر زعماء الإمامة ضرورة الزحف شمالاً واحتلال المناطق التي تتعرض لتهديد السعوديين في الظاهرة والبوريمي.

وكانت منطقة الظاهرة بصفة خاصة يسودها القلق بسبب زيارة سعيد آل عرفة رئيس البعثة السعودية التي أشرنا إليها آنفاً. وقد قاد الشيخ عيسى بن صالح قوات الإمامة، وكان يرافقه حمير بن ناصر والإمام نفسه، وكان من المنتظر أن يواصل الشيخ عيسى تقدمه إلى البوريمي حيث يتلاقى مع حلفائه شيوخ دبي والشارقة<sup>(٣)</sup>. وسارت الأمور سيراً حسناً في البداية فقد استسلمت كل من عبري وضنك والدراز، غير أن الشيخ عيسى اضطر إلى أن يعود بسرعة من هذه الحملة بعد أن أصيب بنوبة شلل، وكذلك لنشوب خلاف بين الإمام وبين القبائل الغافرية الموالية له بزعامة سليمان بن حمير الذي سحب قواته بعد أن كان الاتفاق على إيجاد جبهة متماسكة ضد ابن سعود. يضاف إلى ذلك أنه عندما تناهى إلى اسماع زعماء النعيم أخبار تقدم الشيخ عيسى أرسلوا إلى عبدالله بن جلوي نائب ابن سعود في الأحساء يطلبون منه المساعدة بالسلاح والرجال لصد قوات الإمامة<sup>(٤)</sup>.

(١) جون كلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٢٦.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٣٠٥.

(٣) F.O. 361/1444 British Agency & Consulate Muscat to Colonel C.G. Crostwaite 25th

November, 1925 See also Crostwaite to Secretary to the Political Agent in Persian Gulf

12th December 1925.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٠١.





عن التقدم إلى البوريمي بعد نجاحها في السيطرة على عبري<sup>(١)</sup>. وقد اضطر الإمام إلى التخلي عن الحملة وانسحب إلى عاصمته تاركا وراءه واليا في عبري التي ظلت المركز الرئيسي للإمامة في هذه المنطقة<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الهزيمة التي واجهتها الإمامة أثرت على مركز الإمام حتى أنه فكر في التنازل لولا أن أقنعه الشيوخ البارزون بالبقاء في الحكم. والجدير بالذكر أنه قبيل تراجع الإمام والشيخ عيسى بن صالح من البوريمي عقد الاثنان اجتماعاً في القابل، الواقعة إلى الجنوب من البوريمي، وقد اشترك في هذا الاجتماع اثنان من أقارب شيخ دبي، كان قد أوقدهما للتباحث في احتمال القيام بعمل موحد إذا ما فكر ابن سعود في التحرك من جديد نحو عمان.

وقد وصفت جريدة الشورى القاهرة في عددها الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا الاجتماع بقولها «إنه في شهر يولية ١٩٢٥ وصل إلى القابل وفد برئاسة سعيد بن سهيل بن بطي، وقد سلم الوفد للشيخ عيسى بن صالح رسالة من الشيخ سعيد بن مكتوم شيخ دبي الذي كتب بالاشتراك مع الشيخ سلطان بن زايد حاكم أبوظبي يقترح دعم أواصر الوحدة، ويعرض خطة عمل مشتركة إذا ما تعرضت البلاد لهجوم من البحر أو البر، وقد وصلت وفود أخرى من الظاهرة وجعلان لنفس الغرض». وفي نوفمبر ١٩٢٥ كتب الشيخ عيسى بن صالح إلى الوكيل البريطاني في الشارقة رسالة يؤكد فيها «إن الأمة العمانية كلها معنا وإذا شاء الله أن يهاجمنا ابن سعود فسوف نعمل وشيوخ جعلان وشيوخ بني ياس بيد واحدة ضد كل من يريد بنا شراً»<sup>(٣)</sup>.

R/15/3/1/26 CI Captain Feeles Report on Interior Oman, from Captain Feeles (1) Commandant Muscat Infantry Bait al Falaj to the Political Agent Consul, Muscat 10th May 1926.

انظر نص هذا التقرير أيضا في مجلة آسيا الوسطى ج ١٤ لعام ١٩٢٧.  
(٢) وثائق سعودية: ج ١ ص ٣٢١. وقد ظلت قوات الإمامة مهيمنة على عبري حتى نجحت قوات السلطة في السيطرة عليها في عام ١٩٥٤.  
(٣) جون كيلي: مرجع سبق ذكره ص ١٣٦.

ويضم عبري إلى الإمامة في عام ١٩٢٦ امتدت الإمامة إلى أقصى حدودها الإقليمية. وعلى الرغم من أن هذه الحدود لم تحدد تحديداً دقيقاً إلا أنها بوجه عام كانت تضم من الجنوب واحة بني حسن، أما من الشرق فقد اعتبرت رموس سلسلة جبال الحجر حدوداً للإمامة، هذا بالإضافة إلى أن بلدة سمائل الواقعة في منطقة وادي سمائل، وبلدة الرستاق الواقعة على المنحدرات المطلّة على البحر من سلسلة جبال الحجر على ساحل الباطنة، كانتا تخضعان لسلطة الإمام أيضاً، أما من الشمال فتحدها بلدة عبري، ومن الغرب تحدها رمال الصحراء الغربية في الربع الخالي. وهكذا أصبحت مقاطعات عمان الوسطى والشرقية ووادي سمائل، والجبل الأخضر، والجزء الشمالي من جعلان، والجزء الجنوبي من مقاطعة الظاهرة كلها خاضعة للإمامة<sup>(١)</sup>.

وتفسر الحكومة السعودية الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت، أي بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦، بأن نشاط البعثة الرسمية السعودية في البوريمي أثار بعض المخاوف في إمامة عمان؛ وذلك لجهل الناس بالغرض الذي ذهبت من أجله، ولكن الإمام بعد أن أعاد النظر في الموقف عن كثب بادر إلى تصحيح موقفه، إذ كان يعلم أن أهل الظاهرة ليسوا من الإباضيين، وأنهم يعتبرون أنفسهم رعايا سعوديين، ومن ثم فلم يكن هناك سبيل غير القوة لإرغامهم على مناصرة الإمامة. غير أن الإمام لم يلبث أن أدرك أن السياسة السليمة تقتضي خطب صداقة الدولة السعودية ولذلك سرعان ما تخلى عن الحملة وانسحب راجعاً إلى عاصمة بلاده<sup>(٢)</sup>.

وفيما هو واضح لدينا أن هذا التفسير يبدو غريباً من الحكومة السعودية لما سبق أن أوضحناه من الظروف الحقيقية التي أدت إلى انسحابه، فضلاً عن أن هذا الانسحاب أثر في مركز الإمام إلى درجة تفكيره الجدي في التنازل عن الإمامة كما أشرنا إلى ذلك.

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ من ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) وثائق سعودية ج ١ من ص ٣٢٣ - ٣٢٤.





وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٢٧ دعى الكابتن إكلير Eccles، وكان ضابطاً في الجيش الهندي، ثم عمل قائداً لقوات السلطنة في بداية العشرينيات من هذا القرن، لإلقاء محاضرة في جمعية آسيا الوسطى، وأهمية ما ذكره أنه كان شاهد عيان لما وقع من أحداث خلال عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ إذ كان يرافق في ذلك الوقت جماعة من الجيولوجيين التابعين لشركة دارسي للتقيب عن النفط في عمان الداخلية، وكان من بين أعضاء هذه البعثة الحاج عبد الله وليمسون وآخرون ممن وجهوا اهتمامهم بالأمور الجيولوجية. ولكن إكلير عني مع وليمسون بدراسة العلاقات بين الشيوخ والسكان في المناطق الداخلية التي مروا بها، وقد رافق وصول هذه البعثة إلى عمان تحرك الإمام الخليلي وعيسى بن صالح بهدف إخضاع الظاهرة وقبائلها وضم واحدة البوريمي. وفيما يبدو أن ذلك التحرك كان يخدم البعثة لأن كثيراً من الشيوخ المناوئين للإمامة رحبوا بها مؤملين أن يصل الخبر إلى الشيخ عيسى بوصول بعثة رسمية من م سقط إلى مقاطعاتهم، إذ إن ذلك يتيح لهم فرصة أكبر للحصول على تأييد ومساندة فعلية من قبل حكومة السلطنة<sup>(١)</sup>.

وقد أورد إكلير في محاضراته عدة ملاحظات هامة من بينها، أن نجاح السعوديين وقوتهم المتزايدة أثارت قلقاً عظيماً، وبصفة خاصة بعد أن أوفد ابن جلوي، أمير الإحساء، رسالة دورية إلى جميع القبائل الشمالية في عمان، يطلب فيها منهم باسم ابن سعود أن يدفعوا له الزكاة. ولا يكاد يكون هناك شك في أن السعوديين كانوا سيواجهون خطر كبير فيما لو تمكنت عمان من توحيد قواتها في مقاومة عنيدة، ولكن كثيراً من قبائل الساحل العماني كانت وهابية في ميولها؛ شأنها في ذلك شأن قبيلة بني بوعلی القاطنة في الشرقية وجعلان، كما كانت هناك قبائل أخرى تفضل سيطرة السعوديين عن سيطرة الاتحاد الهناوي الغافري، لدرجة أن بعض القبائل أوفدت رسلاً إلى ابن جلوي تطلب منه العون من الرجال والمال والسلاح.

R/15/31/62 / Captain Eccles Report on interior of Oman undertaken in November - (١) December, 1925.

وفي تعليق برسي كوكس على محاضرة إكلز أدلى بتصريح خطير عن آراء الملك ابن سعود فيما يتعلق بالأراضي التي يطالب بها في شرق الجزيرة العربية. وقد صدرت تعليقات كوكس عن معرفة لا نظير لها بين الضباط البريطانيين الذين عملوا في المنطقة، وكما قال كوكس بنفسه إنه بحث هذه الأمور مراراً عديدة مع الملك عبدالعزيز الذي كان يعرفه شخصياً منذ توقيعه معه لمعاهدة دارين (الفطيف) في عام ١٩١٥، وذكر بصدده ذلك أن الحياكم الوهابي العظيم كان ولا يزال حديقا عزيزاً له وقد بحث معه مطامحه عدة مرات، وقد تأكد له أنه كان يعتقد أنه محق من ناحية المبدأ باستعادة أية أراض كانت تتبع أجداده وآباءه قبل قرن سواء كانت هذه الأراضي تابعة لهم مباشرة أم أنها كانت مجرد منطقة نفوذ. أما البوريمي فقد كانت في أيدي السعوديين، وهذا يفسر كون قسم كبير من أهالي البوريمي وهابيين حتى الآن، وكذلك شيوخ الساحل الشمالي العماني، إذ إن معظمهم لا يزال يحتفظ بولاء كامن للسعوديين، ويودون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة. وذكر كوكس أنه في خلال إقامته في الخليج كانت هناك علاقات وثيقة تربط ابن سعود ببريطانيا، كما كانت لها معه معاهدة تدفع إليه بموجبها مساعدة مالية، وكان عليه حسب هذه المعاهدة ألا يتعدى على أي من أصدقائها أو الرؤساء المرتبطين معها بمعاهدات أو أن يلحق بهم أي ضرر، وبذلك كان أصدقائها أصدقاء له. غير أن الحكومة البريطانية اضطرت بعد الحرب إلى تخفيض نفقاتها، وكانت إعانة ابن سعود واحدة من عمليات التخفيض، وكانت هذه ضربة قوية بالنسبة له ولكنه كان يدرك أن الحكومة البريطانية لم تكن تستطيع أن تمضي في دفع إعانة له إلى الأبد إلا أنه كان يشعر، كما أكد في إحدى رسائله التي بعث بها إلى كوكس «إنني حتى الآن كنت مقيداً بالتزام خاص وهو ألا أزعج الحكومة البريطانية بأية سياسة أتبعها، وطالما كنت أتسلم منها مساعدة مالية فإن على أن أنقيد بشروطها، أما وقد شعرت بأنهما مضطرة إلى التوقف عن دفع المساعدات المالية إلى فإنه يحق لي فيما أظن أن أتبع السياسة التي أريدها وأن أعمل على تقرير مصيري بخير طريق آراء، وهذا هو ما أفعله الآن».





لقد كف ابن سعود يده عن الحجاز طيلة الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية تدفع إليه المساعدة ١٩١٧ - ١٩٢٤ ، ومنذ أن توقفت عن ذلك قام بمد سلطته على الحجاز . وأكد كوكس أنه لا يكاد يكون لديه شك في أنه سيحاول في الوقت المناسب أن يمد سلطته إلى الأقسام الداخلية من عمان<sup>(١)</sup> .

ومن الواضح أن سلطة السعوديين قد تأكدت على البوريمي بعد فشل حملة الإمام عليها في عام ١٩٢٦ ، فسعى العام التالي لم يوافق شيوخ البوريمي على السماح لفرقة من السلاح الجوي الملكي البريطاني بالقيام باستطلاعات في داخلية البلاد<sup>(٢)</sup> ، كما رفضوا التصريح لبرترام توماس ، المستشار المالي لسلطان مسقط بزيارة البوريمي ، وحينما أرسل توماس رسلا إلى شيوخ البوريمي يطلب تصريحاً بالسفر كان الرد ، طبقاً لما تذكره الوثائق السعودية ، «بأن هذه الأراضي واقعة في ممتلكات ابن سعود فأحسن وأسلم لك أن تعود»<sup>(٣)</sup> .

وتدل مجريات الأحداث في الفترة التي تناولها عن تزايد واضح في نفوذ الشيخ عيسى بن صالح لدرجة أن الاتصالات بين السلطة والإمامة كانت تتم عن طريقه . ففي سبتمبر ١٩٣٢ قتل في السيب أحد موظفي حكومة مسقط ، وكتب السلطان إلى الشيخ عيسى بن صالح طالبا منه تسليم المجرمين طبقاً لنصوص اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ ، ولكن الشيخ عيسى تفاعس عن تنفيذ هذا الطلب ، ورأى السلطان أن ينتهز فرصة وقوع هذه الحادثة وغيرها لتأكيد سيطرته على المقاطعات العمانية ، وكتب بالفعل رسالة إلى الوكيل السياسي في مسقط تسأل فيها عما إذا كانت الحكومة البريطانية يمكن أن تساعد في حالة قيامه بعمل عسكري ضد عمان بحكم انتهاكها لاتفاقية السيب ، وقد أجيب السلطان على النحو التالي :

(١) وثائق سعودية ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

(٢) B. 437 I.O. 1 st Sept. 1934 Historical Memorandum on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabian & The British Govt. 1900 - 1943 by J.B. Laithwaite.

(٣) وثائق سعودية: ج ١ ص ٣٢٦ / ٣٢٧ .

أولاً: إن الحكومة البريطانية ترغب في استمرار العلاقات السلمية بين الإمامة والسلطنة.

ثانياً: إذا قام السلطان بعمل عسكري في الداخل وتربت عليه فقدان أرواح الرعايا البريطانيين فيعتبر مسئولاً عن ذلك.

ثالثاً: من المستحسن أن يكتب السلطان للشيخ عيسى رسالة احتجاج شديدة اللهجة بدلا من أن يتورط في عمل عسكري<sup>(١)</sup>.

كما أبلغ الوكيل السياسي سلطان مسقط بأن الحكومة البريطانية لن تساعد إلا في حالة وقوع اضطرابات في مقاطعاته الساحلية، وقد حدث ذلك بالنسبة لصور وغيرها، أما في الداخل فينبغي أن يتعود كيف يستطيع أن يقف على قدميه<sup>(٢)</sup>.

وعلى أثر تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم، وتولية ابنه سعيد بن تيمور في عام ١٩٣٢ حرص العمانيون على تأكيد اتفاقية السبب، إذ كان المفهوم السائد لدى العمانيين أن اتفاقية السبب لا تفيد الحاكم الجديد طالما أن الحاكم الذي عقد المعاهدة قد تنازل عن الحكم. وكان مما ساعد على توتر الموقف بين الإمامة والسلطنة عدم احترام الطرفين لشروط الاتفاقية، فالإمامة رفضت تسليم اللاجئين إليها من مسقط، كما حدث بالنسبة لواقعة السبب، كما لم تلتزم السلطنة بالحد الأقصى من الضرائب التي يحق لها أن تفرضها على صادرات الداخل من التمور المتجهة إلى صور، بحيث وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٪ من قيمتها، وكتب الشيخ عيسى بن صالح بصدد ذلك إلى القنصل البريطاني في مسقط بحتج على زيادة الضرائب، وذكر أنه سبق أن كتب بذلك إلى سلطان مسقط ولكنه لم يثلق منه رداً،

R/15/1/35/35Muscat Omani Relations 4-4- 32 / 20 - 11 - 46 Political Agent Muscat to (1) Political Resident 4th April 1932.

(٢) المصدر السابق، ٢٢ أبريل ١٩٣٣.

Ibid., Letter dated 9th Rabi El Thani 1351 = 11th August 1933 from Sheikh Isa to (٣) H.B.M's Consul, Muscat.





ولما كان ذلك الأمر مخالفا لاتفاقية السيب فإنه ينبغي الالتزام بالحد الأقصى من الضرائب كما نصت عليه الاتفاقية، أي مالا يزيد عن ٥٪<sup>(١)</sup>. كما كتب الشيخ عيسى أيضاً رسالة احتجاج بنفس المعنى إلى المقيم البريطاني في الخليج مؤكداً فيها «إنه تحدث أمور في مسقط تخالف القاعدة المقررة»<sup>(٢)</sup>.

وفي يولية ١٩٣٤ أرسل الشيخ عيسى ابنه محمد للتباحث مع سلطان مسقط في شأن الزيادة الجمركية في صور على التمرور العمانية القادمة من الداخل. وفي تقرير من الوكيل البريطاني في مسقط يفهم منه أن الشيخ عيسى كتب إلى السلطان بأنه أرسل ابنه ليتفاوض معه رأساً لأنه لا يريد أن يوجد بينه وبينه وسطاء، وهو يعنى بذلك الوساطة البريطانية. ولكن محمد بن عيسى - كما يؤكد الوكيل البريطاني - كان يحمل معه في نفس الوقت رسالة ودية موجهة إليه من الشيخ عيسى يطلب منه أن يكون محكما في الأمور التي لا يستطيع ابنه أن يصل مع السلطات المسقطية إلى تسوية بشأنها<sup>(٣)</sup>.

ولما وجد العمانيون أن السلطان غير مكثرت بشكاياتهم امتنعوا عن إرسال تمورهم إلى صور، وأخذوا يتصلون بشيخ البوعلى، الذي كان يقوم بثورة في ذلك الوقت ليفتح ميناء جديداً لتصدير تمور عمان. وبذلك يمكن التأكيد هنا على المساندة التي وجدها شيخ البوعلى من الإباضيين، الأمر الذي خشيت منه السلطات البريطانية في أن يحدث تقارب عماني سعودي، فعلى الرغم من اختلاف العقيدة الوهابية عن الإباضية إلا أن قبائل البوعلى تميل إلى الوهابية مما يشجع احتمال التحالف العماني السعودي ضد السلطنة، وقد يلجأ العمانيون إلى طلب المساعدة السعودية في حالة تهديد السلطنة لاستقلالهم، وإن كان العمانيون يدركون بطبيعة الحال الخطورة التي يمكن أن تنجم عن تحالفهم مع ابن سعود، إذ سيكونون

Ibid. (١)

(٢) من رسالة الشيخ عيسى بن صالح إلى المقيم البريطاني في الخليج أغسطس ١٩٣٢.

R/15/1/35/35 Muscat - Omani Relations 4 - 4 - 32/20-11-46 Major Brenner C.E.U. (٣)

Muscat to Political Resident Persian Gulf 4th July 1934.



على حد تعبير المقيم البريطاني في الخليج - كالمستجير من النار بالرمضاء<sup>(١)</sup>،  
ولذلك اضطرت السلطات البريطانية إلى التدخل لتهدئة الموقف وإرغام سلطة  
مسقط على تخفيض الضرائب المقررة على حمولات التمور إلى النصف<sup>(٢)</sup>.

وعلى أي حال فإنه منذ عقد اتفاقية السب في عام ١٩٢٠ ظلت العلاقات  
هادئة نسبياً بين الإمامة والسلطنة، إذ اقتضت الخلافات حول تبعية هذه القبيلة أو  
تلك للإمامة أو السلطنة، بالإضافة إلى الضرائب ومشكلات اللاجئين، كما  
لاحظنا، وهذه الموضوعات هي التي شغلت معظم المراسلات التي تبودلت بين  
الوكيل البريطاني في مسقط وبين الشيخ عيسى بن صالح المتحدث باسم  
الإمامة<sup>(٣)</sup>. كذلك احتج الإمام محمد بن عبد الله الخليلي لدى الوكيل البريطاني  
في مسقط، حينما علم بأن السلطان منح إحدى شركات النفط امتيازات للتنقيب  
في المناطق الساحلية والداخلية من عمان، ورد الوكيل البريطاني على هذا  
الاحتجاج بأنه يمكن إعادة النظر في هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط؛ ثم  
اختفت أسباب الخلاف مؤقتاً حينما توقفت الشركة عن التنقيب، وإن كانت هذه  
المشكلة ستثار من جديد وبشكل أكثر عنفاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

والممتع لتاريخ الإمامة يلاحظ أن الزعامات القبلية كانت هي صاحبة السلطة  
الفعلية في عمان، فعيسى بن صالح، زعيم الهناوية، كان يلقب بأمرير الشرقية،  
وكان يمثل الشخصية العسكرية القيادية في الإمامة، وبذلك كان يتمتع بتفوذ أقوى  
من تفوذ الإمام نفسه، وقد فقدت الإمامة بوفاته في عام ١٩٤٦ سداً كبيراً. ولم  
يتردد بول هاريسون أحد العاملين في البعثة الأمريكية في مسقط في وصفه للشيخ  
عيسى عند زيارته له في القابل في عام ١٩٣٩ بأنه أعظم أمراء عمان المستقلين بل  
أعظم حاكم عرفته قبائل عمان منذ عشرات السنين<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/19970 The Residency, Bushire to Andrew Ryan 2nd March 1936. (١)

(٢) كان يفرض ريال ونصف على كل حمل من التمر وهو ما يوازي ٢٠٪ من القيمة تقريباً.

(٣) كان يفرض ريال ونصف على كل حمل من التمر وهو ما يوازي ٢٠٪ من القيمة تقريباً.

(٤) صوّرت كثير من هذه الرسائل التي استخدمها مكتب إمامة عمان في القاهرة للدعاية للقبضة العثمانية في  
عام ١٩٦٦.

(٥) عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي - إمداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ١١٥ - ١١٧.





وفي نفس الوقت كان سليمان بن حمير، زعيم الغسافرية، صاحب السلطة العليا في الجبل الأخضر. وعلى الرغم من أنه كان موالياً للإمام ومخلصاً له إلا أنه كان مغرماً باللقاب فكان يلقب نفسه تارة بملك نبهان وتارة بأمير الجبل الأخضر. وقد أسهم والده حمير بن ناصر مساهمة فعالة في بعث الإمامة الإباضية في عام ١٩١٣، ولا يعرف على وجه الدقة متى خلف سليمان أبيه في زعامة الجبل الأخضر. وقد أطلق سليمان على نفسه ملك المملكة النبهانية، ولما كان لقب ملك قد أطلق في الماضي على حكام أراض محدودة في عمان فإن هذا اللقب بعد معادلاً للقب أمير وليس لقب ملك بمعناه المتعارف عليه، وإن كانت بعض المصادر ترى أن استخدام سليمان لهذا اللقب، الذي لم يكن شائعاً بين عامة الشعب في عمان في ذلك الوقت، أنه قد أقام نفسه خلفاً مباشراً للأسرة النبهانية التي حكم أعضاؤها أجزاء من الداخل مدة ثلاثة قرون من القرن السادس حتى القرن التاسع الهجري<sup>(١)</sup>.

وقد واصل سليمان بن حمير سياسة أبيه في المحافظة على وحدة الداخل، وكان أحد الدعائم الرئيسية لسلطة الإمام، وقد زار مسقط والهند مما ساعد على توسيع آفاقه. وقد كتب الرحالة ثيسجر بعد مقابلة أجراها معه في عام ١٩٥٠ إنه مجرد من التعصب الضيق الذي يتصف به معظم سكان المدن في عمان، فهو يعنى بمخترعات الغرب، وهو مستعد للانفتاح بها، ويسبب انفتاحه هذا وما يبدو عليه من طموح جعله موضع شبهة عند الإمام. وذكر ثيسجر أنه غضب من الإمام حينما علم بأنه حال بينه وبين السفر إلى بركة الموز تلبية لدعوته، ومع ذلك فإن مقابلاته لثيسجر في المعمور كانت تحدياً منه للإمام وتأكيداً لاستقلاله، وإن كان قد رفض ذهابه إلى الجبل الأخضر لأن في ذلك خطر قيام خلاف خطير بينه وبين الإمام. وأكد ثيسجر أن سليمان بن حمير كان مستعداً لأن يعقد مع السلطان أو حتى مع الإنجليز اتفاقاً ينص فيه على فسخ علاقته بالإمامة<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد بن عبد الله السالم: عمان تاريخ يتكلم ص ١٤٩.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ص ١١١ - ١١٥.



والواقع أنه لا يمكن أن نشبه زعماء عمان بكونهم حكام أقاليم لأن أبناءهم كانوا يوثون مراكزهم، كما أن أقاليم عمان الداخلية كانت تتعدد في ولائاتها. فأقليم الظاهرة مثلاً اتجهت قبائله بالولاء إلى مختلف القوى السياسية الموجودة في المنطقة، مع أنه من الناحية الجغرافية يعد جزءاً من عمان، حيث أعلنت بعض القبائل تأييدها للسلطان وقبائل أخرى للسعوديين، بينما تبعت بعضها حاكم أبوظبي وتمسك البعض الآخر منها بالولاء للإمامة الإباضية<sup>(١)</sup>.

وكانت إدارة شؤون الإمامة تسير بطريقة خائلية من التعقيدات والمظاهر، فالإمام يدبر شئونها من مقره في حصن نزوى الكبير المطل على المدينة نفسها التي كان يقدر عدد سكانها بعشرة آلاف نسمة، وهي أكبر المدن في الداخل، وموقعها بالقرب من الطرف الجنوبي للمعبر الجبلي الرئيسي يضمن عليها مزايا كثيرة من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية. فضلاً عن هذا كله فإن تاريخها الديني العريق يعطيها منزلة خاصة في نفوس العمانيين الإباضيين<sup>(٢)</sup>.

وعادة كان الشيوخ يدفعون الزكاة السنوية للإمام كما يرفعون إليه القضايا الكبرى للنظر فيها، إذ كان الإمام يمثل السلطة الدينية والسياسية، كما أن منصب الإمامة يضعه فوق مستوى الخلافات القبلية. وتشكل الزكاة، التي تعتبر في عمان ضريبة إسلامية، المصدر الرئيسي لدخل الإمامة، هذا بالإضافة إلى الأموال التي كانت تقتطع من الدخول الخاصة لبعض الزعماء وتستغل للمصلحة العامة<sup>(٣)</sup>. وليس من الأجانب من حظى بمقابلة الإمام سوى عدد قليل، من ذلك المبشرون الأمريكيون في مسقط ومطرح وهم الدكتور هاريسون والقس ديكترا Dykstra والدكتور ويل توماس، وكان جوازهم إلى مقابلة الإمام مانالوه من حسن السمعة نتيجة عملهم الطبي في الداخل. ومع أن هؤلاء الزوار نالوا من الترحيب ما يتفق مع حسن الضيافة العربية، إلا أن الإمام كان راغباً عن قطع أي عهود لهم إذ إنه

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) عمان والداخل الجنوبي للخليج القارسي ص ٦٠٨.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٥ - ١٠٧.





منطرف في عزلة ولا يرغب في أن ينشئ علاقات مع الدول الأجنبية ويرى أن خيرا له ولقومه أن يقللوا ما استطاعوا من الاتصال بالعالم الخارجي<sup>(١)</sup>.

وقد نجح الإمام إلى حد كبير في التوفيق بين الغافرية والهنأوبة حيث كان يستعين بممثلي كل طائفة لجباية الزكاة وإقامة العدل. أما نفوذه بين البدو فقد استمر ضعيفا وخصوصاً بعد أن نجح عبد العزيز بن سعود في أن يسطر سيطرته على القسم الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت مقاطعات الإمامة تعيش في عزلة داخلية فقد ظل العالم الخارجي يجهل أمورها جهلا يكاد يكون تاماً. وبالإضافة إلى مشاكل الإمامة مع السلطنة والسعوديين كانت لها مشاكلها الخاصة بها، يضاف إلى ذلك حالة الجفاف التي شهدتها البلاد في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، والتي أدت إلى إتلاف جانب كبير من المناطق الزراعية الخصبة في مقاطعة الشرقية؛ إلى درجة إخلاء قرى بأكملها من سكانها؛ بما في ذلك بلدة القابل التي كانت الواحة الرئيسية في مقاطعة الشرقية<sup>(٣)</sup>.

### محاولات سلطان مسقط لاسترداد سيطرته على الداخل :

بذل سعيد بن تيمور سلطان مسقط محاولات كثيرة استهدف بها استعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية من عمان، وقد اتخذت هذه المحاولات وسائل مختلفة كان أبرزها استمالة الشيوخ إليه بتقديم الهدايا والأموال إليهم وحث استقبالهم في عاصمة بلاده. كذلك حاول السلطان سعيد بن تيمور أن يجعل من نفسه سلطاناً وإماماً معاً، على الرغم من أن المذهب الإباضي لا يقبل توارث الحكم، ومع ذلك فقد كان في نيته أن يسيطر على منصب الإمامة ومن ثم تحويله إلى منصب وراثي. وقد استعان في محاولاته هذه بالتأييد البريطاني، كما حاول في سنوات متأخرة نسبياً الحصول على تأييد أمريكي مستغلاً فرصة الصراع الذي نشب بين الشركات البريطانية والأمريكية المستغلة للمنط في ممتلكاته.

(١) عمان والساحل الجنوبي للخليج القارسي من ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٦٥/٣٦٧.

ولعل الشخصية السياسية والدينية التي اعتمد عليها السلطان في تنفيذ مخططاته كانت شخصية سليمان البارونى النفوسى<sup>(١)</sup>، الذى أبقى السلطان فى خدمته. وبالنظر إلى كونه إياضى المذهب فقد وضع عدة مؤلفات عن الإباضية، وطبعت هذه المؤلفات على نفقة سلطان مسقط كوسيلة لبيان مدى اهتمامه بالناحية الدينية وكذلك لإعداد الأذهان لتقبله إماماً على المذهب الإباضى. ويتضح هذا الهدف من كتاب صدر للبارونى بعنوان «الأزهار الرياضية فى أئمة وملوك الإباضية».

وقد اتضح نشاط البارونى فى مسقط فى الفترة من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨ التى كان فيها مستشاراً للسلطان فى الشؤون الدينية والداخلية، وكان السلطان يعتقد أن إبقاء البارونى فى هذا المنصب سيساعد على تقليل السلطة الدينية للإمام. وقد كتب بذلك إلى الوكيل البريطانى فى مسقط طالباً منه إقرار البارونى فى هذا المنصب «إذ إن خبرته ومعرفته بمبادئ عقيدتنا الإباضية ستكون ذات فائدة عظيمة لنا»<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهرت خطة السلطان واضحة فى تحريضه للشيخ والرؤساء فى المناطق التى كان يبدو فيها عدم رضائهم عن حكومة الإمام<sup>(٣)</sup>. وحينما عاد السلطان من رحلته حول العالم فى ١٣ يولية ١٩٣٨ بدأ يوجه دعواته إلى الشيخ لزيارته فى مسقط، وبالفعل أخذ يتوافد على مسقط كثير من رؤساء الداخل<sup>(٤)</sup>، وبعد استضافتهم كانوا يعودون إلى مقاطعاتهم بحمولات كثيرة من الهدايا، ومن بين أولئك الرؤساء على بن عبد الله آل حمودة شيخ البوعلى الذى وصل إلى مسقط فى أكتوبر من عام ١٩٣٨، وبقي أسبوعين عومل فى خلالهما معاملة حسنة للغاية. وقد بلغت تكاليف زيارته ١٤٠٠٠ روبية وهو مبلغ كبير بالنسبة لما كانت تعانيه السلطنة فى ذلك الوقت من تدهور بائع فى اقتصادياتها<sup>(٥)</sup>، وقد وضح أن

(١) كان البارونى من الشخصيات الهامة التى لعبت دوراً بارزاً فى مقاومة الاحتلال الإيطالى لليبا.

F.O. 371/21833 Translation of a letter dated 12th October, 1938 Said bin Taimour to

Major Watts 12th October 1938.

F.O. 371/21833 Agent, Muscat to Resident Bushire 19th October 1938. (٢)

(٣) من بين الرؤساء الذين زاروا مسقط شيخوخ بنى بطاش وشيخ وأل النعيم.

L.O.R./15/3/11/14 Muscat Administration for 1938 (٥)





السلطان كان يهدف إلى التقارب معه ومع غيره من الشيوخ لكي يجهد الطريق لعمليات المسح الجيولوجي التي كانت تقوم بها شركة عمان لاستثمارات النفط<sup>(١)</sup> في داخلية عمان. وكان السلطان قد منح امتيازاً للتنقيب عن النفط إلى تلك الشركة، ونصت الفقرة الأولى من الاتفاقية على أن تشمل عمليات التنقيب جميع ممتلكات سلطان مسقط وعمان وكذلك الجزر الواقعة ضمن حدود السلطنة وجميع مياهها الإقليمية، ويستثنى من ذلك موانئ جوادور وظفار.

وقد احتج الإمام الخليلي على منح هذا الامتياز، وأكد للسلطان وللحكومة البريطانية بأنه يعتبره خرقاً صريحاً لاتفاقية السبب التي منحتة استقلالاً تاماً في أراضيه. وقد أجاب الوكيل السياسي في مسقط إمام عمان بأنه سيتم وضع صيغة جديدة للامتياز حينما يتم اكتشاف النفط<sup>(٢)</sup>.

وتؤكد الوثائق التي تناولناها أن احتمالات اكتشاف النفط في عمان الداخلية هي التي دفعت السلطان في أن يكون إماماً وسلطاناً معاً، إذ إنه دون ذلك كان عليه أن يتحمل دفع أموال كثيرة إلى الإمام ورؤساء القبائل الداخلية حتى تقوم بتسهيل عمليات التنقيب من قبل الشركات البترولية. ولذلك اتجهت فرصة زيارة الشيوخ له ودعوتهم إلى مسقط لتقديم الرشاوى إليهم، كما أخذ يحرض أقارب الإمام وحلفاءه على الانصراف عن تأييده، وبدأ العلماء بالفعل يتحاذون إلى سلطان مسقط مما ترتب على ذلك زيادة في نفوذه وتقلص ملحوظ في نفوذ الإمام. كما ظهر أن الإمام كان ضعيفاً من الناحية الاقتصادية بحيث لا يستطيع مقاومة حملة هجومية، ومن ثم كان السلطان يأمل في أن يجد الإمام نفسه مرغماً على التنازل، وبذلك يمكن أن تسنح له الفرصة لانتخاب إماماً على المذهب الإباضي وبالتالي يحقق أمله في السيطرة على الإمامة والسلطنة معاً<sup>(٣)</sup>، ووضح

(١) Petroleum Development Oman & Dhofar Ltd.

(٢) الداود: محاضرات عن التطور السياسي لقضية عمان - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٤.

(٣) R/15/1/35/15 Muscat-Omani Relations 4 4-32/20-11-46 Captain Hickinbotham to British Resident 27th June, 1939.

في عام ١٩٣٩ اتجه السلطان لمد نفوذه في الداخل، كما عمد إلى بعض المظاهر  
الشكلية، من ذلك إطلاق لحيته وإظهار اهتمامه بالشئون الدينية بالإضافة إلى  
دخوله في مراسلات مع زعماء الإمامة من أمثال سليمان بن حمير وعيسى بن  
صالح، كما وجه الدعوة إلى الشيخ عيسى لزيارة مسقط حيث بقى بها أكثر من  
شهر مع بعض أفراد أسرته، وذلك في أثناء رحلته إلى البحرين لإجراء علاج طبي  
له. ولما كان الشيخ عيسى متحمساً للعقيدة الإباضية وخلافه مع السلطان ونظامه  
في الحكم قائم على أساس ديني، كان من الصعب أن تستمر العلاقات ودية  
بينهما، بخلاف الشيخ سليمان بن حمير الذي كان تحالفه مع الإمام نابعا من دوافع  
شخصية بحتة، ولتأكيد تأييده المستمر للإمامة سمح له الإمام أن يستحوذ على نفوذ  
وقوة أكبر مما يمكن أن يكونا له إذا ما اتجه في ولائه للسلطان، غير أن سليمان بن  
حمير كان يدرك جيداً أن السلطان يمكن أن يمنحه امتيازات أكبر، وأن أي ضغط  
أو تهديد من قبل الإمام سيترتب عليه تحول الشيخ بولائه إلى السلطان<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر من تقارير الوكالة البريطانية في مسقط زيادة نفوذ السلطان في  
عمان الداخلية حتى أنه في عام ١٩٣٩ نجح جماعة من الجيولوجيين في الوصول  
إلى الحابورة عبر عبري ونخل والبوريمي<sup>(٢)</sup>. وفي فبراير ١٩٤١ قام الإمام بإرسال  
حملة لاجتياح مقاطعة الظاهرة حتى البوريمي، وقد نجح بفضل هذه الحملة في  
تعزيز سيطرته على عبري كرد فعل للتدخل من جانب سلطان مسقط في الشئون  
الداخلية لعمان. وقد عين الإمام محمد بن سالم الرقاش والياً على عبري، غير أن  
الإمام لم يستطع أن يسيطر على المقاطعات الخاضعة للسلطنة على أثر التمرد الذي  
دب في قواته بعد أن أهدت كثير من القبائل الغافرية عدم رضائها عن سيطرة  
الإمامة عليها<sup>(٣)</sup>، وبدا عدم التماسك في جبهة الإمامة واضحاً في تدخل الشيخ  
سليمان بن حمير في مناصرة القبائل الغافرية ضد القبائل الهناوية والقبائل الأخرى  
الموالية للإمامة<sup>(٤)</sup>.

R/15/1/14/30 Muscat Administration Report for 1940. (١)

R/15/1/35/35, Muscat-Omani Relations Hickinbotham to Resident, 4th January 1941. (٢)

R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations Hickinbotham to Residency 8th Feb. 1941. (٣)

Administration Report for 1941. (٤)





وعلى الرغم من أن سنوات الحرب العالمية الثانية قد باعدت بين سلطان مسقط وبين تنفيذ مشروعه الخاص بضم الإمامة إلا أن نشاطه لم يلبث أن تجدد بانتهاء الحرب في عام ١٩٤٥. وكان يعتمد بدرجة كبيرة في بسط سيطرته على الشيوخ الغافريين وخاصة الشيخ سليمان بن حمير، وعلى بن صالح شيخ البوعلى اللذين أكدا له أنهما لن يتدخلتا في انتخاب إمام جديد بعد وفاة الخليلي، الذي كان يعاني تدهوراً بالغاً في صحته<sup>(١)</sup>.

أما الشيخ عيسى بن صالح فقد تعهد بالوقوف على الحياد، وتأكد ذلك في رسالة وجهها إلى السلطان أعلن فيها أنه لن يتدخل في انتخابات الإمامة الجديدة. وبمساعدة الشيوخ الغافريين للسلطان، وتأكيد الشيخ عيسى وقوفه على الحياد كان السلطان يعلق آمالاً كبيرة في إخضاع الإمامة ومد سيطرته على عمان بأسرها. وكان يتجه بالفعل إلى إرسال حملة عسكرية لغزو مقاطعات الداخل بقيادة ولفره ثيسجر<sup>(٢)</sup>.

وفي أبريل عام ١٩٤٥ وصل سعيد بن تيمور إلى صور بدعوة تلقاها من علي بن عبد الله عن البوعلى، كما زار إقليم جعلان. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أتيح للسلطان في خلالها أن يقيم علاقات ودية بينه وبين قبائل البوعلى الغافرية، كما نجح في عقد اجتماع مع سليمان بن حمير وعلي بن صالح<sup>(٣)</sup>، ويبدو أنه كان يستهدف بذلك تقوية الاتحاد الغافري وبالتالي إضعاف قوة الهناوية<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من أن السلطان كان متأكداً تماماً من مقدرته على احتلال عمان عند وفاة الإمام الخليلي وبدون إراقة دماء، وذلك بمساعدة الشيخين له وبوقوف الشيخ عيسى على الحياد إلا أن المعارضة للسلطان استمرت قائمة من القبائل

R/ 15/1/35/35 Muscat-Omani Relations, Residency to Secretary to the Government (١) of India 4th July 1945.

Ibid., Political Agent, Muscat to Resident 28th May, 1945. (٢)

انظر محادثات مدينة في مسقط بين السلطان وسليمان بن حمير وعلي بن صالح شيخ البوعلى.

R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations, Agency to Residency 13th Feb., 1946. (٣)

Ibid., 17th May, 1945. (٤)



الهناوية، وكانت تعتمد بالدرجة الأولى على الشيخ عيسى بن صالح رغم تكرار وعوده بالحيداد. وقد حاول الإمام الخليلي في يولية من عام ١٩٤٥ سد الثغرة في الاتحاد الهناوي الغافري بتأثيره على الشيوخ الغافريين بعدم الاستمرار في اتصالاتهم بالسلطان، ومن أجل ذلك وجه دعوة إلى كثير من شيوخهم، وعلى الأخص الشيخ سليمان بن حمير لزيارته في عاصمته بنزوى<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلة أجريت بين السلطان والوكيل البريطاني في مسقط في أغسطس ١٩٤٥ لمناقشة الميزانية السنوية، أبدى السلطان استياءه من الأوضاع في داخلية عمان وعن رغبته في تأكيد سيطرته على الداخل بوسيلتين:  
أولهما: الاعتماد على علاقاته الودية بالشيوخ.

وثانيتهما: مساعدة الحكومة البريطانية له في احتلال بعض القلاع الداخلية ولكن الوكيل البريطاني رأى ضرورة الرجوع بشأن ذلك إلى حكومته وحذره من القيام بأي عمل يتناقض مع اتفاقية السبب في عام ١٩٢٠ إذ إن الحرب كانت لا تزال دائرة ولا داعي لإثارة اضطرابات في داخلية عمان<sup>(٢)</sup>. وفيما يبدو أن السلطان كان يعلق آماله على مائدة السلاح الجوي البريطاني له إذ صرح بأنه قد يمتنع عن المشروع برمته في حالة عدم تلقيه تلك المساعدة<sup>(٣)</sup>.

وقد بحثت الحكومة البريطانية بإمعان شديد مسألة مساعدة السلطان بقوات من السلاح الجوي البريطاني، فعلى الرغم من أن ذلك كان يتفق إلى حد كبير مع مصلحتها فيما يختص بالعمليات التنقيبية التي كانت تقوم بها شركات النفط الإنجليزية في داخلية عمان، إلا أن المسؤولين في الحكومة البريطانية أكدوا رأيهم من حيث المبدأ بالامتناع عن استخدام التهديد بالقوة في سلطنة مستقلة، حتى ولو كان ذلك يطلب شخصي من حاكمها فقد يؤدي ذلك إلى إراقة دماء مما يعطى الفرصة لإثارة الشكوك في الدوائر الأوربية، أو ربما قد يؤدي إلى إثارة المشكلة في هيئة الأمم. ولذلك اقترحت الحكومة البريطانية على السلطان أن يوزع أموالا في

Ibid., 18th July, 1945. (١)

Ibid., 14th August, 1945. (٢)

Ibid., 29th May, 1946. (٣)





الداخل على الرؤساء القبليين على أمل استمالتهم إليه . كما اقترح عليه أيضاً أن يتبدل مشروعه الخاص بضم الإمامة بمشروع آخر يستهدف إرسال حملة صغيرة معدة إعداداً جيداً بقيادة الوكيل البريطاني في مسقط يكون من أهدافها الاتصال بشيوخ الداخل وإقناعهم برغبة السلطان في إدخال برامج اقتصادية خاصة باستغلال موارد النفط في بلادهم ، وتبصيرهم بالفوائد التي ستعود عليهم من جراء ذلك ، وكوسيلة للتأكيد على النوايا الطيبة للسلطان تأخذ البعثة معها أموالاً وهدايا حيث تقوم بتوزيعها على رؤساء الداخل ، وبذلك يخدم هذا المشروع ناحيتين :

**الأولى :** مساعدة السلطان بطريقة سلمية على تقوية نفوذه في الداخل .

**والثانية :** مساعدته على تنمية موارد بلاده من الناحية الاقتصادية .

وضرب المقيم البريطاني في الخليج للسلطان مسقط المثل بآبن سعود الذي استطاع أن يحرز نجاحاً كبيراً في السيطرة على قبائل البادية ، وكان اعتماده في ذلك على الأموال أكثر من السلاح .

على أن السلطان لم يوافق على هذا المشروع الذي عده قلباً لخططه وبرامجه في الداخل . ولما كان الأمر موضع اهتمام الحكومة البريطانية فقد اقترح المقيم البريطاني على حكومته الدخول مباشرة في علاقات مع الرؤساء الراغبين في استثمار موارد النفط في أراضيهم . ومع ذلك فقد أبدى المقيم تحفظه الشديد في أن ذلك الاقتراح برغم ضرورته إلا أنه سيؤدي إلى فقدان الحكومة البريطانية لصدقة سلطان مسقط .

وعلى أي حال فقد أبلغ المقيم البريطاني السلطان بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن عمده بالمساعدة المطلوبة ، كما أنها لا تستطيع الانتظار سنتين أو ثلاث سنوات حتى يموت الإمام<sup>(١)</sup> . إذ كان السلطان قد كتب إلى المقيم البريطاني يؤكد له اقتناعه بأن قبائل الداخل تنتخبه إماماً بعد وفاة الخليلي . ومع ذلك فقد صرح السلطان في رسالته إلى المقيم البريطاني أنه لا يريد أن يتبقى على نظام الإمامة

وإنما سيعمل على إلغاءه وربط مقاطعات عمان بسلطنة مسقط تحت نظام الحكم الوراثي<sup>(١)</sup>، وهو الأمر الذي تحقق للسلطنة في وقتنا الحاضر.

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن عدلت عن موقفها باتجاهها إلى مساعدة السلطان وتزويده بالذخيرة والسلاح وقيادة بريطانية لمد سيطرته على الداخل<sup>(٢)</sup>. وأصبح الموقف منذ عام ١٩٤٥ يهدد بالتدخل الملح، وقد وضح ذلك في عمليات الاستطلاع الجوي التي قامت بها قوات سلاح الجو الملكي البريطاني لمقاطعات عمان الداخلية<sup>(٣)</sup>، وبإرسال شحنات كبيرة من السلاح والذخيرة إلى سلطنة مسقط. وترتب على تدخل قوات السلطنة - التي تساندها الحكومة البريطانية - في مقاطعات عمان الداخلية، احتدام قضية الإمامة وظهورها في المجالين العربي والدولي وذلك في خلال النصف الثاني من حقبة الخمسينات<sup>(٤)</sup>.

(١) Ibid., Secretary of State for India to the Political Resident 8th July, 1946.

(٢) Ibid., Residency to Agency 25th April, 1946.

(٣) Ibid., Residency to Secretary of State for India 24th May, 1947.

(٤) انظر دراستنا عن الأصول التاريخية للقضية العمانية، مجلة الجمعية المصرية لدراسات التاريخ، العدد الثاني عشر ١٩٦٦.







المقدمة



نفت الخليج  
تأثيراته السياسية والاقتصادية



تعهدات الشيوخ لبريطانيا - الشركة الشرقية والعمامة - نشاط هولمز في الخليج - عقود الامتياز الاولى - أسباب تفضيل ابن سعود المصالح الأمريكية عن المصالح البريطانية - امتياز الإحصاء ١٩٣٣ - سياسة الباب المفتوح - مشاركة رؤوس الأموال الأمريكية في شركتي نفط البحرين والكويت - المنافسات بين الشركة الإنجليزية الإيرانية والشركات الأمريكية - بعثة وليمسن - امتيازات النفط في قطر ومشيجات الساحل العماني ومسقط - المؤثرات السياسية والاقتصادية للنفط.



في السنوات الأولى من القرن الحالي نجح أحد رجال الأعمال الاستراتيجيين ويدعى دارسي D'Arcy في الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في فارس، وقد اعتبر هذا الامتياز أول امتياز للتنقيب عن البترول في منطقة الشرق الأوسط. وعلى أثر اكتشاف النفط في جنوب فارس ١٩٠٨ أصبح من المتوقع اكتشافه في الساحل الغربي للخليج العربي، وهو الساحل الذي تطل عليه الإمارات العربية التي تعيننا في هذه الدراسة، ولذلك حرصت الحكومة البريطانية التي كانت مسيطرة على المنطقة في الحصول على تعهدات من بعض أمراء الخليج بأن يكون للإنجليز وحدهم حق التنقيب عنه في تلك الإمارات.

وتدل المصادر التاريخية أن بعض دلائل وجود النفط كانت معروفة في الكويت قبل عام ١٩١٣، وما فتئت شركات النفط البريطانية منذ أن مدت بريطانيا سيطرتها على الكويت وهي قائمة في درس مناطق الكويت للبحث عن النفط، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى عرقل أعمال تلك الشركات عن مواصلة مسح تلك المناطق، غير أنها بالرغم من ذلك استمرت في عمليات البحث كما تعددت زيارات مهندسي شركة النفط الإنجليزية الإيرانية إلى الكويت منذ عام ١٩١٧،

ورفعوا تقاريرهم المسهبة والمبشرة بالأمل<sup>(١)</sup>. ولدينا أول ذكر لوجود النفط في الكويت في رسالة بعث بها الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥ إلى السير برسي كوكس Percy Cox المقيم السياسي في الخليج العربي في ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ جاء فيها استعداداه لتسهيل اطلاع من سيرسله على المكان الذي به «القار» في البرقان، ويعدده بالآل يعطى امتياز لاستخراج الزيت لأحد إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية.

وفي العام التالي (١٩١٤) استطاعت الحكومة البريطانية أن تصل إلى تعهد مع شيخ البحرين على غرار التعهد الخاص بشيخ الكويت، ولم يكن التعهد خاصاً بمنع الأجانب من استغلال الزيت فحسب، بل وبحرمان الرعايا الإنجليز أيضاً الذين لا توافق عليهم الحكومة البريطانية. وأكثر من ذلك تعهد الشيخ عيسى بن خليفة، حاكم البحرين، بالآل يقوم باستغلال الزيت بنفسه أو بأية صورة من الصور دون موافقة الحكومة البريطانية، وكتب بصدد ذلك إلى السير برسي كوكس يقول: «إنه إذا كان هناك أي أمل في الحصول على زيت الكبروسين في منطقتي، فإنني لن أقوم باستثماره بنفسى، ولن أقبل أي عرض من أية جهة حوله دون استشارة الوكيل السياسي في البحرين، ودون موافقة الحكومة السامية البريطانية». وقد وعده الإنجليز بعائدات في مقابل ذلك، ولدينا تعهدات مشابهة وقعت من قبل حاكم قطر في عام ١٩١٦، وسلطان مسقط في عام ١٩٢٣.

وعلى الرغم من احتمالات وجود النفط في تلك الإمارات فقد استمرت منطقة الساحل الغربي للخليج لا تثير اهتمامات المقيمين في هذه الفترة، إذ كان مركز الشغل واضحاً في جنوب فارس وخاصة بعد أن توصل إلى اكتشاف النفط بكميات تجارية في مسجد سليمان، وهي منطقة تقع على مسافة مائة وخمسين ميلاً شمال شرق الخليج. ونتيجة اكتشاف النفط بكميات ضخمة في هذه المنطقة تكونت الشركة المعروفة بشركة النفط الإنجليزية الفارسية<sup>(٢)</sup>.

(١) حسين عزعل: تاريخ الكويت السياسي ج ٤ ص ٢٢/٢٨.

(٢) Anglo Persian Petroleum Company.



وقد أضفى تحول الأسطول البريطاني من استخدام الفحم إلى استخدام البترول أهمية كبيرة على مركز الشركة فيما يختص بزيادة إنتاجها<sup>(١)</sup>، والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت أول دولة أدركت أهمية البترول في الحرب، وذلك حينما أكد الأدميرال فيشر Fisher على المزايا التي ترتب على استخدام الزيت بدلا من الفحم في تسيير الأسطول البريطاني، وكان من أبرز الداعمين إلى ضرورة هذا التحول الذي بدأ فعلا منذ عام ١٩١٠. وفي عام ١٩١٣ اتخذ ونستون تشرشل رئيس البحرية البريطانية خطوة أكثر إيجابية بقرار أصدره في ذلك العام كان يقضي بالتحول النهائي إلى استخدام الزيت، ولما كان هذا التحول قد حدث في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، فقد كان من الطبيعي أن تبذل الحكومة البريطانية - بعد إعلان الحرب - اهتماما متزايدا بشركة البترول الإنجليزية الفارسية<sup>(٢)</sup>. وبتأثير ونستون تشرشل ساهمت الحكومة البريطانية بـ ٧٠٪ من أسهم الشركة، وكان الهدف من ذلك في بداية الأمر ضمان الوفاء اللازم للأسطول البريطاني، وإن كان قد ترتب على ذلك نتائج إستراتيجية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية، إذ تركزت الإستراتيجية البريطانية خلال السنوات الأولى من الحرب في شمال الخليج وجنوب فارس والعراق، على حماية آبار النفط في نجد سليمان، ومعامل التكرير التابعة لها في عبادان<sup>(٣)</sup>.

أما من الناحية السياسية فقد ترتب على مساهمة الحكومة البريطانية في أسهم الشركة أن أصبحت طرفا في جميع المنازعات التي نشبت بعد ذلك بين الشركة وإيران، وظهر تدخل الحكومة البريطانية أكثر وضوحاً عند تأميم حكومة مصدق للنفط في عام ١٩٥١<sup>(٤)</sup>.

(١) لونغوسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط ص ١٧.

(٢) Oil & The Middle East Cf. Aramco Handbook, Published by the Arabian - American Oil Company, Dahrain 1964 p. 67.

(٣) انظر دراستنا عن المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٥ / ١٩٦٩.

(٤) صلاح الحقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٢٨٩ / ٢٩٠.

أما عن إمارات الخليج العربي فلم يستغل فيها النفط إلا بعد فترة متقدمة نسبياً من استغلاله في فارس، فإذا مررنا بسنوات الحرب العالمية الأولى نجد أن أحداً لم يتقدم للحصول على امتيازات للتنقيب حتى في السنوات القليلة التي أعقبت تلك الحرب، وربما يعزى ذلك إلى أن الاستقرار السياسي لم يكن قد تحقّق في الجزيرة العربية نتيجة لصراعات الأمير عبد العزيز بن سعود ضد آل الرشيد من ناحية وضد الأشراف الهاشميين من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. ولما كان الاعتقاد في ذلك الوقت أن النفط لا يوجد على مقربة من السواحل وإنما يوجد في الداخل فإن ذلك كان يتنافى مع السياسة التي التزمت بها الحكومة البريطانية منذ أوائل القرن التاسع عشر بعدم التوغل في الداخل، وكان ذلك من المبادئ المقررة ولو على الأقل من الناحية النظرية في السياسة البريطانية. ولا شك أن اكتشاف النفط بكميات كبيرة فيما بعد، بالإضافة إلى تقدم وسائل النقل الجوي كان له أثر كبير في زجحة الحكومة البريطانية عن سياستها هذه منذ الثلاثينيات من هذا القرن.

وتعلّل الوثائق التي تناولناها حرص الحكومة البريطانية في الحصول على تعهدات من شيوخ الخليج بالألا بمنحوا امتيازات في أراضيهم إلى أي شخص دون موافقتها إلى عاملين، أولهما حماية الحكام من النشاط الغريب لبعض صاندي الامتيازات الذين انقضوا قبل الحرب العالمية الأولى على مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، وثانيهما منع تسلسل النفوذ الأجنبي في الخليج وذلك بقصر منح الامتيازات إلى شركات بريطانية، ولذلك نص في التعهدات المقدمة من شيوخ الخليج على أنه لا بد من موافقة المقيم البريطاني في الخليج على أي امتياز يمنحه هؤلاء الشيوخ خاصاً باستغلال النفط في إماراتهم<sup>(٢)</sup>.

وعقب الحرب العالمية الأولى تقدمت الشركة الإنجليزية الفارسية I.P.C. للحصول على امتيازات خاصة بالنفط في إمارات الخليج، ولكن قبل أن تصل الشركة إلى توقيع أي امتياز كان الماجور هولمز Holmes قد نجح في الحصول على

Longrigg: Oil in the Middle East p. 98. (١)  
C.O. 727/1923 Vol. 3 Minutes by C.O. 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf. (٢)





عدة امتيازات من شيوخ البحرين والكويت، وكذلك من ابن سعود لصالح الشركة التي يمثلها وهي الشركة الشرقية والعامّة Eastern & General Syndicate Co. ولما كانت الحكومة البريطانية تساند شركة النفط الإنجليزية الفارسية بحكم مساهمتها فيها فقد ساءها أن تتفوق عليها شركة منافسة لها، ولذلك كتب الكولونيل تريفور Trevor، المقيم السياسي في الخليج، إلى جميع الشيوخ الذين وقعوا امتيازات مع هذه الشركة بأن الحكومة البريطانية لن توافق على هذه الامتيازات باعتبارها مضادة لتعهداتهم معها، وأن الشركة الشرقية والعامّة ليست من الشركات المعتمدة من قبل الحكومة البريطانية، كما أنها لا تتمتع بالخبرة في إنتاج النفط، ولا بالمركز المالي المحترم الذي تتمتع به شركة النفط الإنجليزية الفارسية.

وعلى أي حال فإن عام ١٩٢٢ يسجل لنا أول محاولة للحصول على امتيازات للتنقيب على النفط في الساحل الغربي للخليج، ويرتبط ذلك بظهور فرانك هولمز الذي شاءت الظروف أن يرتبط اسمه بأكبر مستودعات النفط في العالم، وذلك بنجاحه في الحصول على عدة امتيازات استكشافية Exploratory Concessions في كل من الأحساء والكويت والبحرين والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. ومما يذكر أن ابن سعود حاول ضم جميع شبه جزيرة قطر إلى امتياز الأحساء، ولكنه إزاء تدخل كوكس وافق على أن تنتهي حدوده الشرقية عند خط يمتد من جنوب رأس خليج سلوى، كما أنه اكتفى بمنح الامتياز في مقاطعة الأحساء باعتبارها القسم الأكثر تحضراً في ممتلكاته<sup>(١)</sup>. أما امتياز المنطقة المحايدة بين الكويت ونجد فيبدو غامضاً بعض الشيء، فيذكر ديكسون أن الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت، لم يجار ابن سعود في الامتياز الذي منحه لهولمز بسبب احتجاجه على اتفاقية العقير ١٩٢٢، واعتباره المنطقة المحايدة تابعة له، وعدم قبوله مناصفة الاستغلال فيها بينه وبين ابن سعود<sup>(٢)</sup>، ولذلك أثار هذا الامتياز مجادلات عنيفة فيما بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، وذلك حينما رغبت الشركة

F.O. 371/1444 British Residency & Consulate General Bushire to H.M.'s Secretary (1) of State for Colonies 9th June 1926.

C.O. 727/1923 Minutes by C.O. 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf. (2)

الشرقية العامة، تحويل هذا الامتياز إلى شركة بترول الخليج الشرقية، وهي شركة أمريكية، إذ طعنت الحكومة البريطانية في شرعية الامتياز الذي تحصل عليه هولمز بحجة أن ابن سعود منح بمفرده الامتياز للشركة الشرقية والعامة دون الحصول على موافقة شيخ الكويت<sup>(١)</sup>. ولكن يستدل من الوثائق الخاصة بالمنطقة المحايدة، أن ابن سعود أرسل مشروع الامتياز إلى شيخ الكويت للتوقيع عليه كما تقضى بذلك شروط اتفاقية العقير، وهي الاتفاقية التي عقدت بوساطة الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٢، والتي نرتب عليها ظهور المنطقة المحايدة بين الكويت والإحساء، ولكن شيخ الكويت تردد في الموافقة على الامتياز قبل أن يستطلع رأى الحكومة البريطانية. وفي المذكرات المتبادلة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية نفت الحكومة البريطانية حدوث أية موافقة من قبل شيخ الكويت على الامتياز<sup>(٢)</sup>، وأكدت أن ابن سعود منح امتياز المنطقة المحايدة دون الحصول على موافقة مسبقة من شيخ الكويت<sup>(٣)</sup>. غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نصحت شيخ الكويت بمشاركة عبد العزيز بن سعود في التوقيع على الامتياز ليس بهدف اهتمام الحكومة البريطانية بالامتياز في حد ذاته، وإنما بقصد المحافظة على تسوية العقير خوفاً من أن يؤدي انفراد ابن سعود بمنح الامتياز إلى خرق صريح لشروط التسوية، وهذا هو ما أمكننا استنتاجه من مذكرة ديكسون عن المنطقة المحايدة في عام ١٩٢٤<sup>(٤)</sup>.

وكان هولمز - الذي حصل على عقود الامتياز الأولى - في الأصل مهندساً إنجليزياً بدأ حياته بالعمل في مناجم الذهب في نيوزيلندا والمكسيك، ثم عاد إلى إنجلترا حيث التحق بخدمة البحرية البريطانية، وما لبث أن وجه اهتمامه إلى الثروات البترولية المتوقعة في الشرق فأقنع جماعة من رجال الأعمال بإنشاء شركة سجلت في لندن عام ١٩٢٠ باسم الشركة الشرقية والعامة المحدودة The Eastern General Syndicate Ltd. وكان يرأس هذه الشركة إدmond دافيز Ednaund Davis.

C.O. 727/1923 Minutes by C.O. 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf. (١)

F.O. 371/16871 Petroleum in Saudi Arabia. (٢)

F.O. 371/16871 Oil in Hasa & Kuwait, Note dealing with the History of the Hasa & Kuwait Neutral Zone Concession Prepared by Colonial Office 5th April 1933 (٣)

F.O. 371/16817 Kuwait - Nejd Neutral Zone Concession of 1923. (٤)





وكانت تتكون من أربعة عشر شركة إنجليزية تهتم باستغلال النفط إلى جانب القيام بمشروعات التنمية<sup>(١)</sup>. وقد وقع اختيار الشركة على هولمز ليكون ممثلاً لها في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الاهتمام الذي أبدته الشركة بالنفط فقد ثبت فيما بعد أن هذه الشركة لم تكن متخصصة في استغلال النفط قدر اهتمامها في الحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات وبيعها إلى الشركات المتخصصة. ولذلك لم تكن الشركة الشرقية تتمتع بمركز محترم بين شركات النفط العالمية<sup>(٢)</sup>.

وقد عرض لنا جون فيلبي Philby لأول امتياز تحصل عليه فرانك هولمز وهو امتياز الإحساء، وذلك في كتابه الذي نشر بعد وفاته بعنوان مغامرات الزيت العربية<sup>(٣)</sup> Arabian Oil Ventures، فذكر أنه في شتاء عام ١٩٢٢ حضر هولمز المباحثات التي كانت تجري بين السير كوكس والأمير عبد العزيز بن سعود في مؤتمر العقير، وكان هذا المؤتمر قد دعا إليه كوكس بهدف تسوية الحدود بين نجد والكويت والعراق، وانتهاز هولمز الفرصة ليطلب من ابن سعود منح الشركة الشرقية والعامية امتيازات للتنقيب عن النفط في مقاطعة الإحساء. وعلى الرغم من أن عبدالعزيز بن سعود تردد في منح الامتياز عملاً بتصيحة كوكس الذي كان يرتاب في هولمز وخاصة أنه كان يتردد على زيارة ابن سعود في عاصمته بالرياض برفقة بعض الأمريكيين، إلا أن هولمز استطاع في نهاية الأمر أن يقنع ابن سعود بمنحه امتيازاً استكشافياً في مايو ١٩٢٣ في مقابل إيجار سنوي قدره ألفان من الجنيهات. وأن يصير الامتياز قابلاً للمفعول ابتداء من شهر أغسطس من نفس العام<sup>(٤)</sup>.

ويفسر البعض الصعوبة التي واجهها هولمز في حصوله على امتياز الإحساء بمنافسة شركة النفط الإنجليزية الفارسية التي كانت توارزها الحكومة البريطانية باعتبارها شريكة في أسهمها. وكانت الشركة ترغب في الحصول على الامتياز.

F.O. 371/8944 Extract from the Political Agency. Bahrain news No. 64 for the Period (١) ending 21st November 1922.

Philby Arabian Oil Ventures p. 24, (٢)

Ibid. (٣)

Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century, see Oil 1900-1939, (٤)

والجدير بالذكر أن السير أرنولد ويلسن Wilson، الذي كان مندوباً سامياً في العراق، كان يمثل شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وقد حضر بنفسه جانباً من اجتماعات العقير. وقد أوعز برسي كوكس للأمير عبد العزيز بن سعود بأن يعتذر لهولمز بشأن منح الامتياز وبأنه لا يستطيع أن يصل إلى قرار فيما يتعلق بهذا الموضوع إلا بعد استطلاع رأي الحكومة البريطانية، وكان مما ذكره كوكس لابن سعود أن هولمز لم يأخذ موافقة الحكومة البريطانية على نشاطه في الخليج. كما أن الشيوخ الذين منحوه امتيازات في إماراتهم خرقوا تعهداتهم مع بريطانيا، ومن ناحية أخرى أن شركة النفط الإنجليزية الإيرانية كانت قد حصلت على موافقة الحكومة البريطانية بالعمل في المنطقة قبل أن يتقدم هولمز بطلب امتيازات فيها<sup>(١)</sup>. كما حرص كوكس على أن يوضح لابن سعود بأن الشركة الشرقية العامة التي يمثلها هولمز ليست من الشركات المتخصصة، وقد تباع الامتياز الآخرين لآخرين عنهم الحكومة البريطانية. والواقع أن هولمز لم يحظ باهتمام كوكس الذي اعتبر وجوده في العقير ضد مصالح الحكومة البريطانية. وأعد كوكس لابن سعود رداً مقترحاً يتضمن اعتذاراً عن منح هولمز امتياز الإحساء، إلا أن ابن سعود رفض الاستجابة لكوكس بالنظر لما عرضه هولمز من شروط سخية، كما أن ابن سعود اعتمد أيضاً على نصيحة أمين الريحاني،<sup>(٢)</sup> وهو كاتب لبناني معروف اشتهر بإخلاصه لابن سعود، وإن كنا نحيل استنتاجاً من الوثائق التي تناولناها أنه كان أكثر تمثيلاً للمصالح الأمريكية في المنطقة<sup>(٣)</sup>.

وقد أثار منح ابن سعود امتياز الإحساء للشركة الشرقية العامة ثائرة شركة النفط الإنجليزية الفارسية، ففي رسالة احتجاج أرسلتها الشركة الأخيرة إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية أوضحت فيها استياءها من منح ابن سعود الامتياز للشركة الشرقية العامة مؤكدة الحقوق التي سبق أن استحوذت عليها من السلطات.

C.O. 727 Vol.8. 1924 draft Letter from Cox to Sir Inam Bin Saud. (١)

Rihani, Ibn Saud of Arabia p. 158. (٢)

F.O. 371/8944 High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies (٣)

23rd December 1922.



العثمانية في البصرة عام ١٩١٣، والتي حصلت بمقتضاها على امتياز لاستغلال النفط في الإحساء بموجب طلب كانت قد تقدمت به إلى تلك السلطات قبل أن يحتل ابن سعود مقاطعة الإحساء في نفس ذلك العام. وتمسكت الشركة بحقوقها في مواصلة التنقيب، وأنه ينبغي على ابن سعود باعتباره وريثا للدولة العثمانية في منطقتي نجد والإحساء أن يلتزم بالامتياز الذي استحوذت عليه الشركة في التنقيب عن النفط في تلك المناطق<sup>(١)</sup>. كما أرسل السير أرنولد ويلسن مبعوثا خاصا إلى ابن سعود في عاصمته بالرياض وذلك بقصد حثه على إلغاء الامتياز الذي منحه هولمز، ولكن ابن سعود اعتذر بأن شروط هولمز قبلها مجلس الأعيان برئاسة والده ولا يستطيع إلغاؤها، وإنما لو عرض ويلسن نفس الشروط التي عرضها هولمز لربما تغير الموقف<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر امتياز الحسا الذي تحصل عليه هولمز في عام ١٩٢٣ أول امتياز منح للتنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي، وقد تحدد أجل الامتياز بسبعين عاما عند انتهائها تصبح جميع الإنشاءات ملكا للسلطان. والجدير بالملاحظة أن هذا الامتياز كان يشمل تقريبا على نفس المساحة التي استغلتها فيما بعد شركة الزيت العربية الأمريكية، هذا بالإضافة إلى ما كانت تستحوذ عليه الشركة في عقد امتيازها الذي تحصلت عليه في عام ١٩٣٣ على مساحات أوسع للتنقيب عن النفط في شرق الجزيرة العربية.

وقد نص امتياز الأحساء على أنه إذا نشب نزاع بين الطرفين يكون التحكيم فيه من اختصاص إحدى الهيئات الدولية، أو رئيس غرفة تجارة لندن طبقا لشروط قانون التحكيم الصادر في عام ١٨٨٩. كما نص الامتياز أيضا أن تدفع الشركة الشرقية مبلغ ألفين من الجنيهات مقدما و ٢٠٠٠ جنيه سنويا إلى جانب ٢٠٪ من الأرباح إلى أن يتم التوصل إلى استخراج النفط بكميات تجارية<sup>(٣)</sup>.

F.O. 371/8944 Oil Concessions in Bin Saud's territory, from the Anglo - Persian Oil Company to the Under Secretary, Colonial Office 15th November 1922

C.O. 727.5. (٢)

رسالة من ابن سعود إلى السير أرنولد ويلسن في ١٧ رمضان ١٣٤١ - ٢ مايو ١٩٢٣.

F.O. 371/1687 Agreement between Bin Saud & Frank Holmes, May 1923 see also (٣) Philby, Arabian Oil Ventures pp. 64-65.



وعقب حصول الشركة الشرقية والعامة على امتياز الإحصاء قامت بعدة عمليات استكشافية في المنطقة، ولكنها لم توفق في العثور على الزيت، ولذلك بذلت الشركة عدة محاولات لإغراء الشركات الأخرى لتحل محلها بعد أن خسرت أربعة آلاف من الجنيهات قيمة الإيجار عن ستين متعاقبين إلى جانب تكاليف التنقيب التي قدرت بأكثر من ثلاثين ألف جنيه. والجدير بالذكر أن امتياز الإحصاء جدد مرتين إلى أن ألغى نهائياً في عام ١٩٢٨<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من فشل هولمز فإن محاولته تسجل مع ذلك أول محاولة رائدة للتنقيب عن النفط في الساحل الغربي للخليج. وبفشل هذه المحاولة ظلت المنطقة دون استغلال حتى منح ابن سعود حقوق التنقيب عن النفط لشركة أرامكو في عام ١٩٣٣<sup>(٢)</sup>، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

ولم يقتصر نشاط هولمز على الإحصاء وإنما تعدى نشاطه الكويت والبحرين حيث حصل على امتياز للتنقيب في هاتين الإمارتين<sup>(٣)</sup>. وقد نجح هولمز في الحصول على عقد امتياز البحرين في عام ١٩٢٥ على الرغم من الصعوبات التي واجهها، نتيجة تردد شيخ البحرين في منح الامتياز بسبب تحريض الوكيل البريطاني، ومع ذلك فقد اضطر الماجور دلي Dully أن يوقع بفسه عقد الامتياز نيابة عن شيخ البحرين، وذلك طبقاً لتعهد شيخ البحرين في مايو ١٩١٤ بالآلا بمنح أحداً حق التنقيب عن النفط إلا بموافقة الحكومة البريطانية<sup>(٤)</sup>. وفي سبتمبر ١٩٢٨ أرسلت الشركة الشرقية والعامة إلى وزارة الهند تستفسر منها عن وضع البحرين، وعن مدى جدية مطالبة إيران بها لأن الادعاءات الإيرانية تضع صعوبات

(١) Marlowe, op. cit., p. 93 see also Longrigg, Oil in the Middle East, p. 100.

(٢) The Dramatic Story of Oil in Saudi Arabia by Von Don Witte pp. 26-28.

F.O. 371/8944 Cf. Major Holmes, An account of his visit to the Persian Gulf.

(٣) انظر نص الاتفاق بين الشيخ حمد بن عيسى والشركة الشرقية العامة.

F.O. 371/17919. Persian Gulf Concessions in Bahrain & Kuwait, Correspondence (١) 1926-1931.





كبيرة أمام الشركة في الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار البترولي وذلك في حالة تبعية البحرين للحكومة الإيرانية<sup>(١)</sup>.

وفي الكويت بدأ هولمز نشاطه بظاهرة بتنفيذ برنامج للبحث عن المياه العذبة، وفي خلال ذلك حاول الجيولوجيون التابعون لشركته معرفة إمكانات وجود النفط في الكويت بتحرى الظواهر الأرضية، وقد لفت نظرهم ما كان يعرف بالبركان الطيني ووجود الرمال المترجة بالقار في منطقة البرقان والتي استخدمت من قبل الحلفاء لتعبيد الطرق أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد أن تأكد وجود النفط نجح هولمز في الحصول على حق امتياز للتنقيب عنه في مناطق لم تحدد تحديداً واضحاً. وما يذكر أن الحكومة البريطانية قد حاولت أن تحصل على تعهد من شيخ الكويت بعدم منح استغلال النفط في أراضيه إلا لشركة دارسي (شركة النفط الإنجليزية الإيرانية)، وكذلك حاولت أيضاً بالنسبة للبحرين ومسقط مذكرة لهم بالتعهدات الخاصة بضرورة موافقة الحكومة البريطانية قبل منح أي امتياز بترولي<sup>(٢)</sup>.

وبالفعل تقدم السير أرنولد ويلسن بمشروع عقد عدة امتيازات لصالح الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى كل من ابن سعود وشيخي الكويت والبحرين في عام ١٩٢٣<sup>(٣)</sup>. كما أن السلطات البريطانية في الخليج كانت تمارس ضغوطها على شيوخ المنطقة للوصول إلى اتفاقيات مع الشركة، كما أوفدت الشركة من جانبها مبعوثين إلى الشيوخ، ولكن وضع أن هناك عدم ثقة من جانب هؤلاء الشيوخ بتلك الشركة لاعتقادهم بأنها شركة حكومية، وعلى ذلك فسوف تتدخل في شئونهم أكثر من أية شركة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك أن الشركة لم تكن تهتم بالنفط في منطقة الخليج على الأقل في ذلك الوقت بالذات وإنما كانت كل ما

F.O. 371/12998 Eastern & General Syndicate to the Secretary of State for India 24th (١) Sept. 1928.

C.O. 727/6 Vol 2 Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 18th May (٢) 1923.

F.O. 371/8945 Draft agreement between Sheikh Ahmed El Jabir and D'Arcy (٣) Exploration Company 1923.

تهدف إليه هو إبعاد أية منافسة لها في المنطقة. وعلى الجانب الآخر كان هناك تخوف من قبل الحكام بما قد يترتب على نشاط الشركة من إضرار باقتصاديات الغرض وزيادة عدد الأجانب بشكل كبير<sup>(١)</sup>. وإذا ما تجاوزنا كل تلك الاعتبارات فإن الأمر الذي لاشك فيه أن ظهور الشركة الشرقية والعامّة وشركة البترول الإنجليزىة الإيرانية فى وقت واحد أعطى الفرصة لشيخ الكويت للمساومة فى العروض المقدمة إليه<sup>(٢)</sup>. وإلى منحه الامتياز أخيراً للشركة الشرقية والعامّة<sup>(٣)</sup>.

كذلك نجح هولمز، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فى الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة بين الكويت والإحساء، وكانت هذه المنطقة طبقاً لمقررات مؤتمر العقير تتساوى فيها الحصص الخاصة بكل من الكويت ونجد.

وقد بدأ هولمز اتصالاته بابن سعود حيث طلب منه أن يمنحه امتيازاً فى هذه المنطقة، ولكن ابن سعود لم يبت فى الأمر دون أخذ رأى الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، وذلك لأن الحاكمين يتمتعان بحقوق متساوية فى المنطقة المحايدة وبذلك لا يحق لأى منهما أن يعطى امتيازاً دون موافقة الحاكم الآخر. وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على منح الامتياز لهولمز ولم تبد الحكومة البريطانية أية معارضة وتم التصديق على الاتفاق فى عام ١٩٢٤<sup>(٤)</sup>.

وبعد فترة وجيزة من التصديق على امتيازات الكويت والبحرين والإحساء والمنطقة المحايدة زارت هذه المناطق بعثة فنية من الجيولوجيين، وكان بعضهم من التابعين للشركة الإنجليزىة الإيرانية، ولم يكن تقرير البعثة مشجعاً فقد تأكد لديها أن هذه المناطق لا تحوى بترولاً وإن كانت غنية بالمياه الصالحة للزراعة، ولذلك

C.O. 727/Vol. 10/1925 British Residency & Consulate General 28th Feb. 1915 to (١) H.M.'s Principal Secretary of State for Colonies.

F.O. 371/8945 Resident to L.O. 20th June 1923. (٢)

Resident to C.O. 5th Feb. 1929 Desire of Eastern & General Syndicate to Secure Oil (٣) Concessions in Kuwait.

F.O. 371/14455 Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula Prepared (٤) in Petroleum Dept. May 1938.





تنازلت الشركة الشرقية والعامة عن امتياز الحسا بينما رأت الاحتفاظ بامتيازات الكويت والبحرين، وبيعها إلى شركات أخرى.

وبالفعل اتجهت الشركة لعرض تلك الامتيازات على الممولين الإنجليز في لندن، ولكنهم تباعدوا عنها ولم تقبل أية شركة الاشتراك في تلك الامتيازات أو شراءها بما في ذلك الشركة الإنجليزية الإيرانية التي ظهرت منافسة للشركة الشرقية والعامة في بداية الأمر. وقد أثرت الشركة الشرقية والعامة الاحتفاظ بما تبقى لديها من امتيازات، وخاصة أنها قد تعرضت لخسائر فادحة من قبل التنازل عن امتياز الحسا، وهي ليست من الشركات الكبيرة ذات الاحتياطي الكبير المعد لمثل هذه الظروف. وقد تمسكت بامتياز البحرين بصفة خاصة على أمل بيعه لشركات أخرى<sup>(١)</sup>، واستمرت حتى عام ١٩٢٨ لا تعمل شيئاً في البحرين سوى حفر الآبار الارتوازية للأهالي بأجور عالية، إذ كانت تتقاضى عن حفر كل بئر حوالي ٥٠ ألف روبية، ثم انخفض ما تتقاضاه إلى ٥ آلاف بعد أن استوردت إحدى الأسر في البحرين وهي أسرة يوسف كانوا آلة لحفر الآبار<sup>(٢)</sup>.

ولما أخفقت الشركة في الحصول على عروض مجزية عن امتياز البحرين من قبل الشركات البريطانية، يسمت وجهها صوب العالم الجديد حيث عرضت الامتياز على بعض الشركات الأمريكية<sup>(٣)</sup>، وبالفعل بدأت شركة نيوجرسي Standard Of New Jersey في دراسة العرض، ولكنها تقاعست عن المضي في التنفيذ لاحتمال التدخل البريطاني<sup>(٤)</sup>. هذا فضلاً عن القيود المانعة التي تفرضها السياسة البريطانية بالإضافة إلى بعد المنطقة وخوف المخاطرة. كذلك لم تنجح شركة بترول بنسلفانيا في الحصول على عقد الامتياز الخاص بالبحرين من الشركة الشرقية والعامة لأن البحرين كانت داخلية في اتفاقية الخط الأحمر<sup>(٥)</sup>، إذ كانت شركة بترول بنسلفانيا مساهمة في شركة نفط العراق.

F.O. 371/31917 Memo. Concessions in Bahrain & Kuwait 1926-1930. (١)

(٢) الحاج عبد الله ويسن: رحلة في الخليج العربي من ص ٢٢ - ٢٣.

F.O. 371/31917 Concessions in Kuwait & Bahrain 1926 - 1930. (٣)

Philby, Arabian Oil Ventures p. 62. (٤)

F.O. 371/31917 Concessions in Bahrain & Kuwait 1926. (٥)

وأخيراً، نجحت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California في الحصول على الامتياز في ٢١ ديسمبر ١٩٢٨<sup>(١)</sup>، وذلك بعد أن تأكد لديها أن المنطقة وإن كانت صغيرة، إلا أنها غنية بالنفط. وهكذا يعد هولمز مسئولاً عن تدخل الشركات الأمريكية في منطقة الخليج إذ إنه بانتقال امتياز البحرين إلى الشركات الأمريكية يمكن تسجيل أول تدخل للشركات الأمريكية في منطقة الخليج؛ بعد أن كانت هذه المنطقة من المناطق المغلقة على النفوذ الإنجليزي وحده.

أما عن امتياز الكويت فقد تم بيعه لشركة أمريكية أخرى عرفت باسم شركة بترول الخليج، التي اشتركت مع شركة دارسي التابعة لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية في تأسيس شركة نفط الكويت المحدودة، وقد نالت هذه الشركة حق الامتياز في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ للتنقيب عن النفط في جميع الأراضي والواحد والجزر الكويتية، وللمرة الثانية دخلت الشركات الأمريكية مشاركة للشركات الإنجليزية في استغلال بترول الخليج.

ولاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف إلى توسيع آفاق مصالحها التجارية الخارجية عقب الحرب العالمية الأولى، ولذلك وجهت نظرها صوب الشرق الأوسط باعتباره المنطقة التي تتوافر فيها الإمكانيات الواسعة في حقلي الاستغلال والتطوير. ولكن بريطانيا تذرعت بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك في التوقيع على معاهدة فرساي ١٩١٩، وبالنظر إلى أنها لم تكن عضواً في عصبة الأمم فلا يحق لها أن تطلب الإسهام في التطوير. واحتجت الولايات المتحدة الأمريكية من ناحيتها على هذه السياسة التي أسستها بسياسة الحرمان. كما أثارت اتفاقية سان ريمو، المنظمة للاندباين الإنجليزي والفرنسي والموقعة في عام ١٩٢٠، شكوك الحكومة الأمريكية وأدت بها إلى تسليم اللورد كيرزون Curzon، وزير الخارجية البريطانية، احتجاجاً عنيفاً على السياسة التي

(٢) التكريني: صراع البترول في الخليج العربي ص ص ١٠١ - ١٠٢.





تتبعها بريطانيا في العراق. وظلت وزارة الخارجية الأمريكية تمارس سياسة الضغط في سبيل الحصول على اعتراف بالحقوق المتساوية لشركات النفط الأمريكية العاملة في الأراضي الخاضعة للانتداب البريطاني حتى نجحت في عام ١٩٢٧ في أن تضمن مشاركة الشركات الأمريكية في شركة البترول التركية إذ أخذت ما يقرب من ٢٣,٧٥٪ من مجسوع أسهمها، وكان ذلك أول بداية لدخول رأس المال الأمريكي في البلاد العربية.

وفي مارس ١٩٢٩ طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة البريطانية أن تصدر بياناً عن سياستها المتعلقة بالامتيازات في الإمارات الواقعة على الخليج العربي. وأجابت وزارة الخارجية البريطانية بأنها قد تسمح للشركات الأمريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات مادامت مفضحة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رموس الأموال الأمريكية، وبحيث لا يترتب على المصالح الأمريكية أي إخلال بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في هذه المناطق<sup>(١)</sup>.

ويميل بعض المراقبين السياسيين إلى التركيز على النشاط الذي بذلته الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية واستخدامها عدة شخصيات مهدت لها عملية التدخل هذه من أمثال أمين الريحاني، وجون فيلبي، البريطاني الجنسية الذي استوطن شبه الجزيرة العربية، وتعمق في شئونها وأجاد اللغة العربية وأعلن اعتناقه الدين الإسلامي.

ومن ناحية أخرى فإن النشاط الأمريكي يرتبط ارتباطاً كبيراً بسياسة الباب المفتوح Open Door Policy، وهو المبدأ الذي تمسكت به السياسة الأمريكية على أساس مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية المقررة في السياسة الأمريكية في فترة ما بين الحربين العالميتين<sup>(٢)</sup>. وخلاصة هذه السياسة، كما عبرت عنها مذكرات الحكومة الأمريكية، هي ضرورة خضوع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة في البلاد

(١) رهرة لريت: الكويت كانت منزلي من ص ٣٩ / ٤٠.

Huerwitz, Diplomacy In the Near & Middle East, Vol II (٢)

الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه<sup>(١)</sup>.

وقد تمكنت الحكومة الأمريكية بتطبيق هذه السياسة على منطقة الخليج العربي، ونجحت الولايات المتحدة في أن تحصل بمقتضاها على امتيازات خاصة بالاستغلال، وإن كانت القاعدة التي طبقت في الخليج العربي، باستثناء المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية، أن يحتفظ بالشخصية البريطانية للشركة، على الرغم من مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيها. ولم تعترض الحكومة الأمريكية على تلك القاعدة إذ كانت السياسة الأمريكية تميل حتى الحرب العالمية الثانية إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطانية من حيث المسؤولية السياسية والإستراتيجية.

ولما كانت سياسة الباب المفتوح تعتمد في مضمونها على أنه من واجب الحكومة البريطانية كدولة مرشحة للانتداب على العراق أن تهنيء القرض المتساوية لمواطني جميع الشعوب، فقد طالبت الحكومة الأمريكية أن يكون لها نصيب في شركة نفط العراق. وعندما أثار سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن هذا الموضوع ردت وزارة الخارجية البريطانية أنه وإن كانت الحكومة البريطانية لا تعترض على هذه السياسة إلا أن شركة نفط العراق كانت قد تحصلت على الامتياز الخاص بها من الدولة العثمانية، وأن هذا الامتياز لا يزال سارياً وينبغي على الحكومة الأمريكية احترامه. وردت وزارة الخارجية الأمريكية بأن كتاب الصدر الأعظم الصادر في عام ١٩١٤ لا يمكن أن يشكل عقد امتياز في حد ذاته، واقترحت رفع الأمر إلى إحدى الهيئات الدولية بهدف التحكيم فيما يختص بوجهات النظر البريطانية والأمريكية المتباينة. وعلى أي حال فقد تم التوصل إلى حل وسط عندما وافقت الحكومة البريطانية على السماح للمصالح الأمريكية بالمساهمة في شركة البترول التركية (العراقية)، ويبدو أن الشركة قد اعترفت ضمناً بأن كتاب الصدر الأعظم لا يشكل امتيازاً يمكنها الاعتماد عليه، وذلك عندما تفاوضت مع الحكومة

(١) محمد جواد الميوسى: البترول في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٥٦.





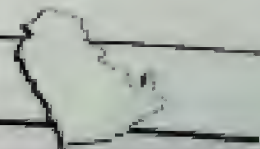
العراقية بهدف منحها امتيازاً جديداً في عام ١٩٢٥، وبإشتراك بعض الشركات الأمريكية في نسبة من أسهم شركة نفط العراق، أصبح النشاط الأمريكي أكثر وضوحاً في منطقة الخليج. ففي عام ١٩٢٧ أوفدت شركة بترول الخليج Gulf Oil Company بعثة جيولوجية تابعة لها للتنقيب عن النفط في جزر البحرين، ولما كانت نتيجة التقرير مشجعة للاحتمالات الاستغلال دخلت هذه الشركة مساهمة مع الشركة الشرقية والعمامة ثم تحول امتياز البحرين إليها بعد انتهاء أجل الامتياز الذي تحصلت عليه الشركة الشرقية والعمامة<sup>(١)</sup>، وبذلك أصبحت شركة بترول الخليج هي القائمة على حقوق الاستغلال والتنقيب في البحرين خلفاً للشركة الشرقية والعمامة<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فإن شركة نفط الخليج لم تتمكن من الاحتفاظ بامتيازها لأكثر من عام واحد إذ سقط الامتياز تلقائياً عقب توقيع اتفاقية الخط الأحمر في عام ١٩٢٨<sup>(٣)</sup> Red Line Agreement، وكان من المفروض على الشركة أن تقدم امتيازها إلى شركة نفط العراق التي كانت تشترك فيها باعتبارها عضواً في المجموعة الأمريكية المكونة للشركة، على أساس أن البحرين تقع ضمن منطقة الخط الأحمر، وبالتالي أصبحت محظورة بشكل فردي على الشركات المساهمة في شركة نفط العراق باعتبار أن اتفاقية الخط الأحمر كانت تحتوى على تعهد من قبل المساهمين في الشركة العراقية بالآلا يقوموا بأي عمل فردي في المناطق التي كانت داخلية ضمن حدود الدولة العثمانية. وإن كان يلاحظ استثناء كل من مصر والكويت، وسبب استثناء مصر يرجع إلى أن هناك شركة إنجليزية كانت قد بدأت في استغلال النفط بها قبل تكوين الشركة التركية، أما عن سبب استثناء الكويت فيرجع إلى الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية التي كانت ترغب في أن تحتفظ الشركة الإنجليزية الفارسية لنفسها بحق الاستغلال في تلك الإمارة<sup>(٤)</sup>.

F.O. 371/17331 Colonial Office to Eastern & General Syndicate 16/9/1929. (١)

Hamilton, Americans & Oil in the Middle East, 1962 see Chapter 6. (٢)

(٣) عقدت هذه الاتفاقية بين سبع شركات أمريكية رسم بمقتضاها عظم أحمر بالاتفاق مع شركة النفط العراقية حول البلاد العربية ماعدا مصر والكويت، واتخذت تلك الشركات قراراً بالمساهمة بصورة جماعية في أية امتيازات جديدة، وقد استمر معمولاً بهذه الاتفاقية حتى سقطت في عام ١٩٤٨.

(٤) محمد جواد العيوسي: البترول البلاد العربية ص ٣٤.



وهكذا كان من المحتتم على شركة نفط الخليج أن تعرض امتياز البحرين على شركائها في الشركة العراقية (التركية)، ولكن المجموعة المكونة لشركة نفط العراق لم تتحسس لهذا الامتياز، ولذلك حولت شركة نفط الخليج عقد امتيازها إلى شركة أخرى غير مساهمة في شركة نفط العراق، وبالتالي لا تكون مقيدة باتفاقية الخط الأحمر. وبالفعل تم تحويل جميع الحقوق التي استحوذت عليها شركة نفط الخليج، والخاصة بامتياز البحرين إلى شركة ستاندارد أوليل أوف كاليفورنيا.

ويرى بعض المراقبين أن شركة نفط الخليج عرضت امتيازها بفتور شديد على شركة نفط العراق. وأن امتياز البحرين تحول إلى شركة أمريكية غير مساهمة في شركة نفط العراق تفاديا لشروط اتفاقية الخط الأحمر ومحاولة الشركات الأمريكية ألا يخرج الامتياز من يدها. ويتضح ذلك من القرار الذي اتخذته المجموعة الأمريكية بمدينة شيكاغو ووافقت فيه على تحويل امتياز شركة نفط الخليج إلى شركة ستاندارد أوليل أوف كاليفورنيا في ٢١ ديسمبر ١٩٢٨.

وكانت الصعوبة التي واجهها نقل الامتياز إلى شركة أمريكية أن المنطقة تعد من مناطق النفوذ البريطاني، ولذلك كان لابد من موافقة الحكومة البريطانية طبقا لتعهدات شيخ البحرين الخاصة بذلك، ولما كان حصول الشركة الأمريكية على امتياز البحرين يعد مساسا بمركز بريطانيا في المنطقة فقد وقفت الحكومة البريطانية ضد تحويل الامتياز من الشركة الشرفية والعامة إلا بشرط أن يكون المحال إليهم بريطانيين، وأن تكون إدارة الشركة وشخصيتها بريطانية صرفة.

ولم تلبث أن تحولت المشكلة إلى مجادلات عنيفة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية التي وجدت نفسها مدفوعة إلى التدخل في الأمر تحت ضغط الشركات الأمريكية دفاعاً عن وجهة النظر الأمريكية، وتأكيداً بأن تمسك بريطانيا بموقفها المانع يعد بمثابة اعتداء على حرية المنافسة الاقتصادية، وهو المبدأ الذي تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية. وفي خلال المراسلات التي دارت بين الحكومتين أصرت بريطانيا على أن تكون إدارة الشركة بريطانية، وأن تتم اتصالاتها بالسلطات المحلية عن طريق الوكيل البريطاني في البحرين، وأنه إذا وافقت الحكومة الأمريكية على ذلك فإن الحكومة البريطانية يمكنها في هذه الحالة أن تطلب من شيخ البحرين





تحويل الامتياز الذي تحصلت عليه الشركة الشرقية والعمامة لصالح الشركة الجديدة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم مما أبدته الحكومة الأمريكية من بعض الاعتراضات، وعلى وجه خاص في إصرار بريطانيا على تعيين مدير بريطاني دائم للشركة، وتمسكها بأن يشمل عقد الامتياز جميع جزر البحرين، وأن يعرض الأمريكيون بالقدر الذي فقدوه من جراء عمليات التفاوض<sup>(٢)</sup>، إلا أنها أكدت صراحة بأن الشركات الأمريكية لا يمكن أن تقوم بأي عمل من شأنه إحراج مركز بريطانيا أو الإخلال بنفوذها في المنطقة، وأن الشركات الأمريكية لا تتعامل مع المنطقة إلا على أسس تجارية محضة<sup>(٣)</sup>. وعلى أي حال فقد انتهى الأمر باتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية على تسجيل الشركة العمامة التابعة لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا في كندا، وعلى أن تكون الإدارة العليا بريطانية، كما حاولت الحكومة البريطانية في نفس الوقت أن تملئ على الشركة شروط الامتياز من أجل ضمان الرقابة الفعلية على أعمالها. وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم شركة نفط البحرين Bahrein Petroleum Company، ويرمز لها اختصاراً بكلمة بابكو Bapco، وتحتل هذه الشركة مكاناً فريداً من حيث كونها شركة أمريكية الملكية، وفي نفس الوقت يقوم بإدارتها موظفون معظمهم بريطانيون، كما أنها تعمل في منطقة خاضعة للحماية البريطانية<sup>(٤)</sup>. وتم تسجيل هذه الشركة في عام ١٩٣٠، وشمل امتيازها ما يقرب من مائة ألف فدان مربع، وبعد عامين من تسجيل عقد الامتياز تم التوصل إلى اكتشاف النفط في منطقة عوالي في مايو ١٩٣٢<sup>(٥)</sup>، وبذلك كانت البحرين أول إمارة في الخليج يتم اكتشاف النفط بها.

P.O. 371/17331 Colonial Office to the Secretary of Eastern & General Syndicate (١) 16/9/1929.

Ibid., 29th December 1929. (٢)

P.O. 371/17331 Eastern Gulf Oil Company to Eastern & General Syndicate 24 (٣) October, 1929 see also United States Participation in Eastern & General Syndicate, Oil Concession in Bahrein, C.O. to L.O. 22nd November, 1929.

Philby, Arabian Oil Ventures p. 77, (٤)

Marlowe, op. cit., p. 94, (٥)

وفي عام ١٩٣٤ وقعت اتفاقية بين شركة بابكو وشيخ البحرين بهدف تحديد العلاقة بين الطرفين، ونصت هذه الاتفاقية على أن ينال شيخ البحرين عائدا قدره ثلاث روبيات عن كل طن يستخرج من النفط، وبحد أدنى ٧٥٠٠٠ روبية سنويا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم ارتفع بعد ذلك إلى الضعف فإن الاجحاف كان واضحا في العقود الأولى لامتيازات النفط في البحرين. وفي نفس العام الذي وقعت فيه اتفاقية ١٩٣٤ تم تصدير أول شحنة من النفط الخام من البحرين. وقد أخذ الإنتاج التجاري يتزايد باطراد حتى وصل إلى مليوني طن في الستين السابقتين لنشوب الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>. وفي ٥ يولية ١٩٣٥ شاركت شركة نكساس بـ ٥٠٪ من أسهم شركة بابكو، ومنحت امتيازاً مدته خمسة وخمسين عاما تبدأ من أول يناير ١٩٣٥، وذلك في مقابل تسهيلات التسويق التي تملكها شركة نكساس في كل من الشرقين الأقصى والأوسط والهند. وبذلك أصبحت الشركتان المؤلفتان لشركة بابكو هما شركتي ستاندارد وتكساس ويرمز لهما اختصاراً بكالتكس Caltex<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٣٨ أنشأت الشركة معملاً لتكرير النفط في البحرين نتيجة للصعوبات التي واجهتها الشركة في تصدير الزيت الخام. وقد أضفى إنشاء هذا المعمل على صناعة النفط في البحرين أهمية كبيرة إذ أصبحت أهمية الشركة لا تقتصر على إنتاجها فحسب بل باعتبارها مركزاً هاماً لتكرير النفط الخام لكل من البحرين والسعودية، حيث تكاد أن تكون كمية النفط المكررة في معمل تكرير بابكو في البحرين تعادل كمية النفط المكرر في رأس التنورة بالملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من أن البحرين استطاعت أن تجد في النفط متفناً اقتصادياً لها وخاصة بعد تدهور أسواق اللؤلؤ في الثلاثينيات من هذا القرن، إلا أن الموارد البترولية كان لها في نفس الوقت خطورتها من ناحية تهدد الادعاءات الإيرانية على البحرين، والتي وضع أن تلك الادعاءات كانت ترتبط إلى حد كبير بازدهار

(١) هـ. فيلي: بترول الصحراء ص ٣٢.

(٢) F.O. 371/21833 c/L Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula

Prepared in Petroleum Dept. May 1938.





الأوضاع الاقتصادية سواء في الماضي بوجود مفاصات اللؤلؤ أو بعد ذلك بوجود الموارد البترولية. ومنذ أن تعهد شيخ البحرين في عام ١٩١٤ للماجور تريفور بالآ يتصرف في استغلال البترول في أراضي إمارته إلا بمشورة الوكيل البريطاني في البحرين وموافقة الحكومة البريطانية، وحكومة إيران لا تكف عن تقديم احتجاجاتها المتوالية، وفي عام ١٩٢٨ أحالت الحكومة الإيرانية ادعاءاتها إلى عصبة الأمم. وفي عام ١٩٣٠ احتجت على منح امتياز النفط في البحرين لشركة ستاندارد، وأكدت في الاحتجاج الذي قدمته للحكومة البريطانية في أنه لن يترتب على منح الامتياز للشركة أي أثر قانوني بالنسبة لدعواها وأن لها الحق في المطالبة بتعويض كامل. وجاء في صيغة هذا الاحتجاج «أن الحكومة الإيرانية تعطي نفسها حق المطالبة بالتعويض عما قد ينشأ عن مثل تلك الامتيازات من الأرباح، وكذلك عما قد ينجم عنها من أضرار»، وردت الحكومة البريطانية على ذلك الاحتجاج بأنه ليس لديها ما تضيفه في هذا الموضوع أكثر من مطالبة الحكومة الإيرانية بالرجوع إلى مذكرة أوستن تشمبرلين الخاصة بتفنيد الادعاءات الإيرانية والتي قدمت إلى عصبة الأمم في ١٨ فبراير ١٩٢٩ حين أثير موضوع مطالبة إيران بملكية جزر البحرين<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٤٦ صرحت الحكومة الإيرانية بأن الضريبة المفروضة على النفط في إيران ستفرض على جميع ما ينتج من النفط في البحرين. وفي عام ١٩٥١ حين أعلنت الحكومة الإيرانية تأميم النفط اتخذت السلطات البريطانية في الخليج الاحتياطات الكافية لحماية شركة بابكو، إذ كان هناك احتمال في أن يمتد قانون التأميم الذي أصدرته الحكومة الإيرانية على الشركة بالنظر لما كانت تدعيه إيران من أن البحرين تشكل جزءاً من أراضيها.

وقد ترتب على استمرار تدفق النفط في إمارة البحرين قيام منافسات أخرى

F.O. 371/14464 Persian Protest against grant of Concession by Sheikh of Bahrein. (١)  
See also draft note from sir R. Clive to the Persian Minister for Foreign Affairs. Minutes  
by India Office 29 the Sept. 1930.

بين الشركات الأمريكية والبريطانية إذ حاولت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية أن تشارك في استغلال النفط في البحرين، وذلك بحصولها على امتياز في الأراضي التي لم يشملها امتياز شركة بابتكو. غير أن المصالح الأمريكية استطاعت أن توقف هذه المحاولة إذ عارض الأعضاء الأمريكيون في شركة النفط الإنجليزية الإيرانية اشتراك الشركة في امتياز البحرين. ولاشك أن موقف الأعضاء الأمريكيين كان تضامنا مع الشركات الأمريكية الأخرى مما يوضح لنا أن هذه الشركات على الرغم مما يبدو من تنافسها الاقتصادي إلا أنها في نفس الوقت كانت ترتبط بسياسة أمريكية عامة تهدف إلى ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وبمعنى آخر أن موقف الشركات الأمريكية المشتركة في شركة النفط الإنجليزية الإيرانية من معارضة الشركة كان بهدف إفساح المجال لشركة بابتكو في الوصول إلى مفاوضات جديدة مع شيخ البحرين تؤدي بها في النهاية إلى التوصل إلى تعديلات في عقد امتيازها الأول. وتقضى شروط التعديل الجديد الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٤٠، أن يكون للشركة الحق في استغلال جميع أراضي البحرين وجزرها ومياهها الإقليمية، وأن يكون للامتياز الجديد فاعلية لمدة خمسة وخمسين عاماً ابتداء من ١٩ يونيو ١٩٤٠ حتى ١٨ يونيو ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن الإنتاج ظل مستمراً وفي زيادة مطردة في البحرين منذ تصدير أول شحنة في عام ١٩٣٤، إلا أن الإنتاج لم يلبث أن توقف في عام ١٩٤٠، وذلك حينما تعرضت البحرين في خلال الحرب العالمية الثانية لقذف المدفعية الإيطالية في أكتوبر ١٩٤٠. ونتيجة لتوقف عمليات الاستغلال ما يقرب من خمس سنوات نجحت شركة بابتكو في أن تحصل على موافقة بتأجيل دفع التزاماتها إزاء حاكم البحرين بالنظر إلى ظروف الحرب. وقد استمر الإنتاج معطلا طيلة نشوب الحرب، إذ لم يستأنف التصدير إلا عقب انتهائها<sup>(١)</sup>.

ويرتبط نجاح عمليات التنقيب عن النفط في البحرين بازدياد رغبة الشركات الأجنبية في الحصول على امتيازات خاصة بالتنقيب والاستغلال في المقاطعات

(١) Longrigg, op. cit., p. 135.



الشرقية من المملكة العربية السعودية وتسابقها في الحصول على هذه الامتيازات، كذلك أثر اكتشاف النفط في البحرين على حكام الإمارات المجاورة في رغبتهم في توقيع عقود امتيازات جديدة.

وكان ابن سعود قد منح بريطانيا بمقتضى اتفاقية دارين<sup>(١)</sup>، وهي الاتفاقية التي وقعها مع السير برسي كوكس في عام ١٩١٥، حق استغلال الموارد الطبيعية في بلاده، ولكن هذه الاتفاقية ألغيت تلقائياً بمقتضى معاهدة جدة الموقعة بينه وبين الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٧. وكان ابن سعود قد منح امتيازاً استكشافياً للشركة الشرقية والعامّة في عام ١٩٢٣، ولما كانت هذه الشركة قد أعلنت في عام ١٩٢٨ تنازلها عن هذا الامتياز نتيجة إخفاقها في العثور على النفط، فقد تقدمت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا لتحل محلها في الامتياز بعد أن أغراها اكتشاف النفط في البحرين، واعتقدت أن الأمل سيكون كبيراً في الإحساء. وقد تمكنت هذه الشركة من التغلب على منافسة شركة نفط العراق، كما أرغمت شركة نفط البحر الأحمر، وهي فرع من شركة النفط المصرية الإنجليزية، إلى الانسحاب من مجال المنافسة واستأثرت بمفردها بنفط السعودية<sup>(٢)</sup>.

ويميل المراقبون البريطانيون بوجه عام إلى الاعتقاد بأن ابن سعود إنما اختار الشركة الأمريكية لأنها عرضت عليه شروطاً أكثر إغراء، وحقيقة الأمر أن العروض كانت متساوية فيما يختص بتقدير قيمة العائدات على الطن الواحد إلا أن كفة الشركة الأمريكية رجحت لأنها قبلت أن تقدر العائدات على أساس الجنيه الإسترليني، وليس بسعر الروبية الهندية، هذا بالإضافة إلى القروض التي وافقت الشركات الأمريكية على منحها لعبد العزيز بن سعود وكان في أشد الحاجة إليها بعد خروجه منها من توحيد الجزيرة العربية وتأسيس المملكة العربية السعودية. وهناك بعض الباحثين يميلون إلى الاعتقاد بأن شركة ستاندارد فازت بامتياز

(١) انظر مقدمة الكتاب.

(٢) التكريتي: صراع البترول في الخليج العربي ص ٢-٤/١٠٤.

السعودية لأن ابن سعود فضل أن يكون الأمريكيون هم الذين يتولون عمليات الاستثمار في بلاده، وقد يكون الموقف الذي اتخذته الإنجليز في مؤازرتهم الهاشميين، وهم أعداء ابن سعود، بشأن تخطيط الحدود بين السعودية وكل من الأردن والعراق، أثر كبير في تفضيل ابن سعود التعامل مع الأمريكيين ومنحهم امتيازات في بلاده رداً على موقف الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>، غير أن المصادر السعودية التي تناولناها تؤكد أن ابن سعود كان حريصاً على منح الامتيازات للإنجليز لأنه لم يسبق له التعامل مع غيرهم، وإنه لم يمنح الامتياز للشركات الأمريكية إلا بعد يأسه من موقف الشركات البريطانية التي فقدت حماسها بشأن الحصول على امتيازات في بلاده. وقد يكون هذا صحيحاً بصفة خاصة بالنسبة لشركة النفط العراقية التي تباطأت في الحصول على امتيازات النفط في السعودية اعتقاداً بعدم احتمالات وجوده في المنطقة استناداً منها على تقارير خبراءها الذين أوفدتهم إلى السعودية، وإلى تقارير السير أندرو ريان السفير البريطاني في جدة، التي كانت لا تشجع على استثمار الأموال البريطانية في جزيرة العرب التي لم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة من الاستقرار السياسي<sup>(٢)</sup>.

ويعترف لوتجرج المفاوض عن شركة النفط العراقية، أن مديري شركته كانوا بطيئين وحذرين في عروضهم على خلاف الشركات الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ١٩٣٢ بذل الأمير فيصل بن سعود مجهودات كبيرة أثناء زيارته للندن، سواء مع وزارة الخارجية البريطانية أو في اتصالاته ببعض الدوائر المالية لبيع امتيازات النفط في بلاده لإحدى الشركات البريطانية، ولكنه لم يوفق في مساعيه، كما فشل أيضاً في الحصول على قرض من الحكومة البريطانية. وكانت الحكومة السعودية في حاجة شديدة إلى هذا القرض تفريجاً للآزمة الاقتصادية التي كانت

(١) Humaidan, Princes de L'Or Noire p.22 Paris 1968.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٢٩.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط والقطيف وبين المملكة السعودية جداً ص ٢٣٥.





فجتاحها نتيجة توقف مواسم الحج بسبب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في السنوات الأولى من ثلاثينيات هذا القرن، يضاف إلى ذلك أن ابن سعود كان في حاجة شديدة إلى أموال يستعين بها في تكوين جيش نظامي بعد قمعه ثورة الإخوان في عام ١٩٣٠؛ إذ كشفت هذه الثورة عن حاجته إلى إدارة حازمة وجيش ثابت. ومن الطبيعي أن تزداد مصروفاته تبعاً لذلك زيادة كبيرة إذ كان عليه أن يدفع مرتبات للمجندين بدلاً من اعتماده - كما كان عليه الحال في الماضي - على تطوع رجال القبائل.

ولما ينس ابن سعود من مساعدة الحكومة البريطانية له أحكم صلته بأحد رجال الأعمال في الشرق الأوسط وهو المستر شارلس كرين Charles Crane الذي وصل في عام ١٩٣٦ لزيارة جدة بصحبة جمورج أنطونيوس، صاحب كتاب بقطة العرب المعروف. وكانت الأهداف الاستغلالية واضحة في مشروعات هذا الرجل على الرغم من محاولة إكسابها مظاهر إنسانية، وهي الرغبة في إدخال التقدم الحضاري إلى المنطقة، وحقيقة الأمر أنه كان يهدف إلى العثور على مستودعات النفط في السعودية<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أن متاعب ابن سعود مع الإخوان جعلته يتردد في فتح بلاده للخبراء الأجانب، إلا أنه إزاء ضغط الضائقة المالية أفضى صراحة للمستر فيلبس أنه على استعداد لكي يمنح امتيازاً لمن يعطيه قدراً من المال بصورة عاجلة. وقد وعد المستر كرين ابن سعود بأن يرسل إليه خبراً للبحث عن إمكانية الحصول على النفط في بلاده، وبالفعل وصل إلى جدة المستر تويتشل Twitchelle، وهو مهندس أمريكي، ممثلاً عن كرين يرافقه المستر لويد هاميلتون ممثلاً عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، هذا في الوقت الذي أرسلت فيه شركة نفط العراق المستر لونجمرج إلى جدة لمفاوضة ابن سعود بشأن منح امتياز للشركة. وبينما فشل لونجمرج في مهمته نجح لويد هاميلتون بعد دراسة قام بها في الإحصاء، لأن شركته قد رودته بصلاحيات واسعة في حين كان لونجمرج مقيداً

Marlowe, op. cit., p. 110. (١)

بتعاليم شركته<sup>(١)</sup>. وقد تفاوض كل من هاميلتون وتويتشل مع عبد الله بن سليمان وزير مالية ابن سعود على اتفاقية لاستغلال النفط في المقاطعات الشرقية للمملكة العربية السعودية في ٢٩ مايو ١٩٣٣.

والحقيقة أن البترول كان هو المستول عن تدهور العلاقات بين بريطانيا والسعودية. وقد ذكر ابن سعود في حديثه مع السير أندرو ريان «أن حكومته عرضت على الحكومة البريطانية قبل أن تتفق مع الأمريكان مسألة الامتياز لتعرضه على شركاتها فردت بواسطة مفوضيها في جدة بأن شركة عبادان وشركة شل لا ترغبان في أخذ الامتياز. ورغم كل ذلك فقد أبلغت الحكومة السعودية بريطانيا، حينما أراد مندوبو الشركات الأمريكية الحضور لتوقيع الاتفاق بما هنالك، فجاء البريجادير لونغريج مندوب شركة العراق بالذات وحضر الصفقة وقدم شروطا كانت دون ما عرضه الأمريكان»، وأضاف ابن سعود إلى ذلك «نحن لم نقصر وإنما الذي قصر هو الحكومة البريطانية وشركاتها، فلما انقضى الأمر أخذ بعض الموظفين البريطانيين يقولون: «إن ابن سعود قاومنا وعمل وعمل وندموا على ما فات فأرادوا الانتقام باقتطاع واحة البويري من أملاكنا»<sup>(٢)</sup>.

وعلى أي حال فقد فازت شركة ستاندارد بامتياز الأحساء بعد أن قدمت قرضا لابن سعود بلغ مقداره مليون جنيه، وحدد أجل الامتياز بستين عاما، على أن تبدأ العمليات التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق عليه وأن تبدأ الشركة عمليات استخراج النفط في مدى أربع سنوات كحد أقصى<sup>(٣)</sup>.

وفي ٧ يوليو ١٩٣٣ أصدر ابن سعود أمراً ملكياً بالتصديق على الامتياز، ونشر نص هذا التصديق في جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية في المملكة العربية السعودية في ١٩ يولية ١٩٣٣<sup>(٤)</sup>، بينما نشر الاتفاق بنفس الجريدة في ١٤ يولية. وشمل التصديق الموافقة على شروط الاتفاقية الموقعة في جدة بين عبد الله

F.O. 371/16870, F.O. to Board of Trade 29th March, 1933. (١)

(٢) وثائق سعودية ج ٢ وثيقة رقم ٧، انظر أيضاً: Longrigg, op. cit., p. 107.

(٣) راجع هذه المفاوضات في: Philby, Arabian Oil Ventures p. 87 ff.

(٤) Ibid., pp. 180 -- 192.





ابن سليمان والمستر هاميلتون ممثلاً عن شركة ستاندارد أويل بشأن استغلال النفط ومشتقاته في شرق المملكة العربية السعودية خلال الحدود المقررة التي شملتها الاتفاقية سائلة الذكر، والتي حددت بالجزء الشرقي الذي يمتد إلى الطرف الغربي للرفعة الرملية الطويلة المسماة بصحراء الدهناء<sup>(١)</sup>. ولم تنشر النصوص الكاملة لهذه الاتفاقية، أما ما نشرته جريدة أم القرى فكانت ترجمة ركيكة فضلا عن مواد محذوفة برمتها<sup>(٢)</sup>. ويوجد في السجلات البريطانية النص الكامل لهذه الاتفاقية المؤرخة في ٢٧ مايو ١٩٣٣، ومقارنة ما نشرته أم القرى على النسخة الكاملة تظهر اختلافا كبيرا<sup>(٣)</sup>. ومن أهم المواد التي نصت عليها الاتفاقية أن تلتزم الشركة بدفع ٥٠,٠٠٠ جنيه ذهبي خلال سنتين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية، وخمسة آلاف جنيه سنويا بالإضافة إلى أربعة شللات بمثابة عائدات على كل طن يستخرج إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية، وأن تعفى الشركة من دفع العائدات في حالات الطوارئ أو الظروف القاهرة، وأن يكون للشركة الأولوية في استغلال نفط المنطقة المحايدة.

وفي مايو ١٩٣٦ - أي بعد حصول الشركة على الامتياز بثلاث سنوات - أدخلت شركة ستاندارد شركة تكساس شريكة لها على قدم المساواة، كما حدث في البحرين، وبدأت الشركة تمارس نشاطاً ملحوظاً في منطقة الدمام في صيف عام ١٩٣٤ حتى تم العثور على النفط بكميات تجارية في عام ١٩٣٨، وباشترت الشركة إقامة أحياء السكن والمرافق الصناعية، كما مدت خط أنابيب إلى ميناء الخبر لشحن النفط إلى البحرين، وفي أواخر عام ١٩٤١ تم إنشاء ميناء العزيزية في جنوب الخبر، كما أنشئ ميناء رأس التنورة قبل ذلك بعامين.

(١) صلاح الدين الخطار: تاريخ المملكة العربية السعودية في ما قبلها وبعدها ج ٢ ص ١١٩.

(٢) E.O. 371, 16871, Extract From Mecca Umm al Qura No. 448 of 17th Rabi ul Awal 1352, Decree No. 1135 Grant of AConcession for Exploiting petroleum.

(٣) E.O. 371/19004 Text of the Oil Agreement between Standard Oil Company & King (٣) Ibn Saud 27th May, 1933.



وفي عام ١٩٣٩ عقدت اتفاقية ملحقة وسعت الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى حيث شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقاً بالتساوي مع كل من العراق والكويت<sup>(١)</sup>. كما مد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى مقابل ١٤٠ ألف جنيه إلى جانب ٢٠٠,٠٠٠ جنيه بمثابة إيجار سنوي حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية في المناطق الحديثة التي ضمت إلى الامتياز. والجدير بالذكر أن توسيع حدود المنطقة أثار نزاعاً إقليمياً حاداً بين السعودية وإمارة قطر والمشيخات المهادنة، أو بمعنى آخر بين الشركات الأمريكية تساندها الحكومة الأمريكية، وبين الحكومة البريطانية، صاحبة النفوذ التقليدي في تلك المشيخات. كما يلاحظ أيضاً أن اكتشاف الشركة الأمريكية للنفط في الإحساء أثار المنافسة الدولية من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب في المساحات التي لم يشملها الامتياز وذلك قبل أن تصل الشركة الأمريكية إلى إدماج تلك المساحات في منطقة عملياتها. وقد حاولت كل من إيطاليا وألمانيا اجتذاب السعودية إليها، وثمة ما يؤكد أن العروض التي قدمت للسعودية من قبل الشركات التابعة لهاتين الدولتين كانت تفوق ما عرضته الولايات المتحدة الأمريكية نفسها<sup>(٢)</sup>. وبعد توقيع اتفاقية ١٩٣٩ صارت شركة ستاندارد تعرف باسم شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian-American Oil Company، والتي يرمز لها اختصاراً بكلمة أرامكو Aramco. وكانت الشركة تتخذ من نيويورك مركزاً رئيسياً لها إلى أن طلبت السعودية نقل هذا المركز إلى مدينة الظهران، وقد تم ذلك بالفعل في عام ١٩٥٢. وإن ظلت العلاقات بين أرامكو والشركات المساهمة فيها، وجميعها شركات أمريكية، تعالج في نيويورك<sup>(٣)</sup>.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ توقفت جميع الأعمال المتعلقة بالنفط، وذلك بعد أن استهدفت منطقة الظهران لقذف الطائرات الإيطالية،

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٣٧ - ١٣٨ انظر أيضاً محمد سعيد السليم:

ساحل الذهب الأسود ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) العبوسي: البترول في البلاد العربية ص ٢٨.

(٣) هـ. فيني: بترول الصحراء ص ٣٤.





ومع ذلك فقد أخذت شركة أرامكو موافقة على بناء معمل تكرير في رأس التنورة والذي توسع عقب انتهاء الحرب، كما استؤنفت عمليات الحفر في بقيق واكتشف حقل القطيف والفوار، وأسست خطوط أنابيب تحت مياه الخليج لضخ النفط إلى جزيرة البحرين لتكريره في سترا، وتركزت في القطيف شبكة من أنابيب النفط القادمة من الحقول المنتجة حيث يذهب النفط المستخرج إلى رأس التنورة، وإلى خط التابلاين الذي بدأ العمل فيه عام ١٩٤٦، وساهمت فيه الشركات الأربع المندمجة في شركة أرامكو<sup>(١)</sup>، وانتهى العمل منه في عام ١٩٥٠، وهو أضخم خط أنابيب في العالم<sup>(٢)</sup>.

وإذا وضح لدينا التوسع الضخم في إنتاج واستغلال النفط يمكن أن نتفق مع ما يراه البعض من أن اتفاقية ١٩٣٩ دلت على قصر نظر وزارة المالية السعودية التي لم تستشر أحداً من خبراء النفط عندما وافقت على تعديل اتفاقية ١٩٣٣. وفيما يبدو أن الحكومة السعودية لم تلبث أن أدركت مقدار الغبن الواقع عليها حينما توصلت في عام ١٩٤٨ إلى عقد اتفاقية أخرى مع الشركة نصت على تخلي الأخيرة عن حقوق استثماراتها في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لقاء منح الشركة امتيازاً في المناطق الغمורה. وقد حدث ذلك بعد أن منحت الكويت امتياز حصتها في المنطقة المحايدة لشركة البترول الأمريكية Aminoil وكان أفضل امتياز عرف حتى ذلك الوقت، وكان ذلك سبباً في أن منحت السعودية حصتها إلى شركة بول جي تي، وهي شركة أمريكية، اهتمت باستغلال النفط في المنطقة.

وقد نتج عن اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية لتحويل ثقل السعودية الاقتصادي من البحر الأحمر، حيث موارد الحج، إلى الخليج حيث موارد البترول الضخمة<sup>(٣)</sup>. وإذا قورن ما طلبته السعودية من قرض متواضع من الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٣ وما تدره الآن موارد النفط من مليارات الدولارات سنوياً

(١) وهي سينانداو أوليل أوف كاليفورنيا، وتكساس أوليل، وستاندرد أوف موبيل، وسوكوني موبيل.

(٢) محمد سعيد المصمم: ساحل الذهب الأسود من ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) Marlowe, op. cit., P. 111.

لشيين لنا مقدار التطور الكبير الذي طرأ على هذه البلاد، وذلك منذ إنتاج حقول الظهران، واكتشاف حقول أخرى في الساحل الغربي من الخليج في بقيق والدمام والقطيف<sup>(١)</sup>. وقد وصلت الآبار إنتاجها الضخم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإن كان التصدير التجاري لم يتم إلا في عام ١٩٤٩<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى إنتاج النفط إلى تطور المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. حيث ظلت القطيف إمارة مستقلة عن الإحساء في بداية الحكم السعودي وكان يدير شئونها أمراء يجرى تعيينهم من قبل الحكومة المركزية وكانت تمتد حدودها من الكويت إلى قطر. وحين اتسعت أعمال شركة النفط في الظهران وقامت بالقرب منها مدينة الخبر، اكتسبت هذه المدينة أهمية كبرى بالنسبة لموقعها الإستراتيجي، فانتقل إليها مقر الحكم وأسندت إلى آل ماضي، ولكن مدينة الدمام لم تلبث أن نافستها في الأهمية حين أنشئت فيها السكك الحديدية التي تصلها بالعاصمة (الرياض)، ثم أنشئ فيها الميناء، وتبوءت هذه المدينة مركزاً ممتازاً وأصبحت قصبة الحكم لهذه المنطقة، وحين امتدت أعمال التنقيب غرباً وشملت بلاد الحسا اعتبرت هي والمنطقة الساحلية منطقة واحدة وحدث جميعها تحت اسم المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وضممت إلى إمارة آل جلوي. وفي عام ١٩٤٨ صدر أمر ملكي بنقل مركز الإمارة إلى مدينة الدمام فأصبحت هذه المدينة حاضرة للمنطقة الشرقية بأجمعها.

#### المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية:

تشكلت هذه المنطقة في عام ١٩٢٢ باتفاقية الكويت ونجد وبواسطة بريطانيا التي أملت في الواقع شروط تلك الاتفاقية. وقد سبق أن ذكرنا أن الشركة الشرقية والعامرة نجحت في الحصول على عقد امتياز بها في عام ١٩٢٤، ولكن الشركة لم توفق في الاستغلال فسقط امتيازها تلقائياً في عام ١٩٢٨. وعندما منح ابن سعود امتياز الإحساء إلى شركة ستاندارد الأمريكية في عام ١٩٣٣ تشككت الحكومة

Longrigg, op. cit., p 132. (١)

Marlowe, op. cit., p. 95. (٢)





البريطانية في أن يكون هذا الامتياز قد ضم إليه المنطقة المحايدة<sup>(١)</sup>. والثابت لنا، فيما تقرره الوثائق أن ابن سعود حاول فعلاً أن يضمن للشركة حق التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة، وذلك بإغرائه شيخ الكويت بالموافقة على ذلك مقابل وعده بتخفيف الحصار التجاري الذي كان يفرضه على إمارته<sup>(٢)</sup>. ولما فشل ابن سعود في ذلك أقدم في عام ١٩٣٩ على منح حقوق الاستغلال في المنطقة المحايدة إلى شركة الزيت العربية الأمريكية. وكان من الطبيعي أن يثير منح ابن سعود الامتياز إلى الشركة اعتراض الحكومة البريطانية وخاصة أن وضع المنطقة كان يحتم موافقة الحاكمين قبل منح الامتياز حتى أن الشركة الأمريكية بذلت جهداً كبيراً للتعاون مع إحدى الشركات التي توارثها الحكومة البريطانية لتخفيف اعتراضاتها، وأملًا في الحصول على موافقة شيخ الكويت على عمليات الاستغلال هذه<sup>(٣)</sup>.

وقد استدعى منح الامتياز في المنطقة المحايدة قيام إدارة بها إذ لم يكن لهذه المنطقة تنظيم إداري معين باعتبارها غير مأهولة بالسكان، وكان الهدف من وضع تنظيمات إدارية بها حماية الشركات العاملة في المنطقة، وعلى ذلك كان لابد من الدخول في اتفاقية خاصة بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية، ممثلة عن شيخ الكويت. وبطبيعة الحال تلكأت الحكومة البريطانية في الاعتراف بشرعية الامتياز الذي منحه ابن سعود إلى الشركة الأمريكية إلى أن يتم الاتفاق على تنظيم إداري معين في المنطقة المحايدة<sup>(٤)</sup>. والجدير بالذكر أن شركة الزيت العربية الأمريكية لم تمارس استغلالاً فعلياً في المنطقة نتيجة الصعوبات السياسية التي واجهتها، بل إنها تخلت عن حصنها فيها في عام ١٩٤٨ حيث منح ابن سعود

F.O. 371/16871 Nejd Neutral Zone Oil Concession Memo. by Dickson. (١)

F.O. 371/16870 Relation between Bin Saud & Sheikh of Kuwait & Oil Concessions (٢) in Hass & Kuwait Neutral Zone. See also Copy of Telegram from the Resident, Persian Gulf to the Secretary of State for the Colonies dated 10th June, 1933.

F.O. 371/17919 Translation of a Report Submitted to the Arabian Development (٣) Syndicate Ltd. 10 May 1933.

F.O. 371/17919 Memo. Question of the Exercise of Jurisdiction. Administrative (٤) Functions etc., in the Kuwait Neutral Zone.

امتيازاً للتنقيب من النفط في المنطقة المحايدة إلى شركة وسترن باسيفك Pacific Western Oil Company، وقد اشتهرت هذه الشركة باسم شركة جي تي نسبة إلى بول جي تي الذي كان يمتلك معظم أسهمها.

وليس من شك في أن السبب الذي حدا بالعودية إلى تعديل امتيازها مع شركة أرامكو بشكل أدى إلى تنازل الأخيرة عن المنطقة المحايدة، ثم تحويل السعودية نصيبها في المنطقة إلى شركة أخرى إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى النجاح الذي حققته الكويت في عام ١٩٤٧ حينما تعاقدت في يوليو من ذلك العام مع شركة النفط الأمريكية American Independent Oil Company والتي يرمز لها اختصاراً بـ Aminoil على استغلال حصنها في المنطقة المحايدة. وجاء عقد الامتياز فريداً في نوعه، إذ نص فيه للمرة الأولى على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، كما رفع قيمة العائد إلى ٢,٥ دولاراً أمريكياً عن كل طن ينتج. كما نصت الاتفاقية أيضاً أن تدفع الشركة ما يوازي ١٢,٥٪ من دخلها القائم من الغاز الطبيعي، وتعهدت الشركة ببناء مصفاة للبترول حينما يرتفع معدل الإنتاج إلى ١٥,٠٠٠ طناً يومياً.

وقد أجريت عدة تعديلات على هذه الاتفاقية أهمها التعديل الذي اتفق عليه في ٢٩ يولية ١٩٦١ وهو يقضى بأن تدفع الشركة ٧٥٪ من أرباحها الفعلية أو ٥٠٪ من أرباحها على أساس السعر المعلن، أيهما أكبر، إلى جانب دفع الشركة ضريبة على دخلها السنوي الصافي من إنتاج النفط. ونما يذكر أن كلا من الشركتين، جي تي وأمينويل، يقومان بعمليات الاستغلال في المنطقة المحايدة بصورة مشتركة، وفي عام ١٩٥٣ اكتشف النفط في منطقة الوفرة، وبعد هذا الحقل امتداداً طبيعياً لحقل البرقان الشهير بالكويت، وبدأ التصدير الفعلي في عام ١٩٤٥ وقد قدر الخبراء عمر الحقل بخمسة وعشرين عاماً مضى أكثرها في عام ١٩٦٤، ولذلك تقرر منذ ذلك العام وقف عمليات التنقيب الجديدة.

وفي عام ١٩٥٨ منحت الكويت امتيازاً للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية التي تشمل المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة لشركة الزيت العربية اليابانية،





وهي شركة تعود ملكية أسهمها إلى مؤسسات مصرفية وشركات صناعية في اليابان. ولكن لا يعنى منح الامتياز إلى هذه الشركة تحولا نحو استغلال النفط في الخليج من الشركات الغربية إلى الشركات الشرقية، فحقيقة الأمر أن هذه الشركات هي في نفس الوقت فروع لشركات غربية كبيرة. وقد استطاعت شركة الزيت العربية اليابانية أن تحصل على امتياز من الحكومة السعودية شمل النصف الخاص بها من مياه المنطقة المحايدة. وبدأت الشركة عملياتها التنقيبية في عام ١٩٦٠ حيث فوجئت الدوائر المعنية باكتشاف النفط خارج حقل الخفجي تحت مياه المنطقة المحايدة، وصدرت بالفعل أول شحنة من النفط الخام في عام ١٩٦١، وإن كان ذلك قد أدى إلى مشكلات سياسية معقدة أهمها الخلاف على الحدود الفاصلة بين المياه العربية والإيرانية في المنطقة. وقد أجريت من أجل ذلك مباحثات الجرف الفارسي بين السعودية وإيران والكويت، وكانت هذه المباحثات تتم بين الكويت وإيران من ناحية، وبين السعودية وإيران من ناحية أخرى. وقد نتج عن هذه المباحثات ضم ثلاث جزر كويتية لإيران والسعودية، بالإضافة إلى تحديد مدى نفوذ كل دولة على مياه الخليج، ومثل هذه المشكلات المعقدة كانت تواجهها الشركات المستغلة للنفط في مشيخات الساحل العماني إلى أن تم الوصول إلى اتفاقية عامة حول حدود المياه الإقليمية التي تخص كل إمارة من إمارات الخليج. ومن الأمور المتعارف عليها في الوقت الحاضر أن مفهوم المياه الإقليمية يمتد إلى منتصف الخليج، وهذا بطبيعة الحال خلافاً لمفهوم القانون الدولي بشأن تحديد المياه الإقليمية.

### المصالح الأمريكية في الخليج:

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم تأثير سياسي أحدثه النفط في منطقة الخليج العربي، ونعني بذلك دخول المصالح الأمريكية. والجدير بالذكر أن التغلغل الأمريكي في الخليج العربي بدأ منذ أوائل هذا القرن على شكل بعثات تشيوية في كل من مسقط والكويت والبحرين، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحصلت بعد الحرب العالمية الأولى على عدة امتيازات للتنقيب عن النفط

بموجب سياسة الباب المفتوح، فإنها لم تعترض مع ذلك على النفوذ السياسي لبريطانيا مع التسليم بأن هذا النفوذ لم يعد له نفس القيمة التي كان عليها في الماضي، بعد أن أصبحت السياسة الاقتصادية هي العامل الفعال. ولذلك فقد أظهر كثير من الساسة الإنجليز شدة قلقهم للموقف الذي يمكن أن تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك<sup>(١)</sup>، ولدينا بصدد ذلك تصريح اللورد لويد الذي أدلى به في مجلس الشيوخ في ٢٦ فبراير ١٩٣٥ وانتقد فيه شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في عدم إحكام سيطرتها على استغلال النفط في منطقة الخليج، وكذلك هاجم الحكومة البريطانية التي لم تساندها المساندة اللازمة مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية خاصة بعد حصول الشركات الأمريكية على استغلال النفط في البحرين والعمانية ونصف حصص الأسهم في الكويت و ٢٣.٧٥٪ من أسهم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التي تعمل في كل من قطر ومشيخات الساحل المهادن وسلطنة مسقط وعمان. ويفهم من بيان لويد مدى الاستياء البالغ من دخول المصالح الأمريكية في منطقة كانت وقفاً على النفوذ البريطاني، إذ أشار لويد في بيانه هذا إلى ضرورة العودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون وغلق الباب المفتوح، كما ندد بضعف المركز البريطاني في الخليج وخاصة إذ ما اقترن التدخل الأمريكي بالنشاط التجاري والملاحى الواضح الذي تقوم به كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وقد نوقش بيان لويد في مذكرة خاصة بوزارة الهند حوت عدة نقاط هامة لتفصيل وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يختص بسياستها في الخليج، إذ أكدت المذكرة أن وزارة الهند لا تحبذ إصدار بيان من نوع بيان اللورد لانسدون الذي أعلنه في مجلس اللوردات في عام ١٩٠٣ بشأن إبعاد القوى الأخرى عن الخليج لأن إصدار مثل ذلك البيان في الوقت الحاضر قد يفهم منه أنه تحد صريح لسياسة الباب المفتوح، كما قد يكون له أثر كبير على مركز بريطانيا وذلك بإثارة كل من السعودية والعراق وإيران، وهي الدول الإقليمية المتاخمة للخليج، والتي تنوق كل منها إلى الامتداد بنفوذها في المنطقة. وأكدت المذكرة أيضاً أن الحكومة البريطانية

P.O. 371/18923 British Policy in the Persian Gulf, Lord Lynd's motion in the House (١) of Lords for Tuesday 26th Feb. 1935.





لم تعد تنظر إلى الخليج باعتبارها بحيرة مغلقة على النفوذ البريطاني وحده، وإنما هي تعمل على فتح المجال للمصالح التجارية وللمنافسة الحرة لكافة الدول. أما بالنسبة لامتيازات النفط فيكفي أن تضع الاحتياطات اللازمة التي من شأنها تأكيد استمرار المصالح البريطانية الخاصة باستغلال النفط في المنطقة<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسلم بالنفوذ السياسي لبريطانيا، فحينما احتاجت السعودية إلى قرض بسبب توقف عمليات الاستغلال في خلال سنوات الحرب العالمية الثانية طلبت الولايات المتحدة إلى بريطانيا أن تقوم هي بتقديم القرض، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت تستفيد فيه بريطانيا من قانون الإعارة والتأجير، وغيره من المعونات الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية أعد مشروع يفضي بأن تتولى الحكومة الأمريكية مد خط أنابيب للنفط من ساحل الخليج إلى البحر المتوسط عبر السعودية مقابل أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بكميات ضخمة من النفط لاستخدام قواتها البحرية بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق العالمي، وأن يكون للولايات المتحدة الأمريكية الحق في شراء كل أو بعض إنتاج الشركات الأمريكية المستغلة للنفط بالسعر الذي تحدده الحكومة الأمريكية، وألا تباع هذه الشركات إنتاجها لأي شركة أو أية دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة الأمريكية. ولما كان هذا المشروع يعد تهديدا مباشرا للمصالح البريطانية فقد توصلت الدولتان إلى اتفاقية خاصة ببتروال الشرق الأوسط وقعت في ديسمبر ١٩٤٥، ولا يعني ذلك أن الحكومة الأمريكية قد كفت عن مساندة شركاتها العاملة في المنطقة، بل إن الأمر لم يكن أكثر من تهدئة للموقف وخاصة بعد إنشاء قاعدة الظهران في عام ١٩٤٥، والتي وافقت الحكومة البريطانية على إنشائها على أساس استخدامها قاعدة لضرب اليابان. والجدير بالذكر أن هذه القاعدة لم تستخدم للغرض الذي أنشئت من أجله، وإنما ظهرت أهميتها في اتخاذها قاعدة لحماية آبار النفط التي تستغلها الشركات الأمريكية.

F.O. 371/19004 Note by India office. (١)

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٣٢٧.

وعقب الحرب العالمية الثانية ازداد التنافس احتداماً بين الشركات الأمريكية والبريطانية بسبب سقوط اتفاقية الخط الأحمر في عام ١٩٤٨، وظهور مشكلات الحدود بين قطر والسعودية في عام ١٩٤٩<sup>(١)</sup>. وعقب فشل الحكومة الإيرانية في تأمين النفط في عام ١٩٥٣ ظفرت الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ أوسع مما كان لها من قبل، وذلك حينما دخلت الشركات الأمريكية ميدان استثمار وتسويق البترول الإيراني، بعد أن حل اتحاد شركات نفط إيران محل شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، وأصبح المجال مفتوحاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في منطقة الخليج العربي بصورة أكبر مما كانت عليه من قبل. وإن التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية وزيادة تدخلها في منطقة الخليج يفسره البعض بأنه كان يستهدف طرد بريطانيا من المنطقة خاصة بعد أن استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع ترومان للتغلغل الفنى والاقتصادي في منطقة الخليج وفي غيرها من البلاد العربية<sup>(٢)</sup>. كما اتهمت الدوائر البريطانية الولايات المتحدة الأمريكية بأنها كانت وراء المطالبة من جانب إيران في الاستيلاء على البحرين وذلك كي يكون للولايات المتحدة السيطرة على سائر المراكز البترولية في الخليج العربي وخصوصاً أن الحكومات الإيرانية منذ الإطاحة بحكومة مصدق كانت موالية للسياسة الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

وقد وصل الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى أقصى ذروة حينما احتدمت مشكلة البوريمي في عام ١٩٤٥ - ١٩٥٥، وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية هو مساعدة المملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة القوية في المنطقة. وفي عام ١٩٥٧ تم التقارب بين وجهات النظر الأمريكية والبريطانية عقب البيان الذي أصدره جون فوستردالاس، وزير الخارجية الأمريكية، والذي نص فيه صراحة على حرص الحكومتين البريطانية والأمريكية على تصفية خلافاتهما في سبيل الهدف الأكبر وهو منع السوفييت من التسلل إلى الشرق الأوسط. وقد

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الخامس ص ٢١٦.

(٢) ميد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ٩٤ - ٩٥.

(٣) أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران ص ١٢٨.





أصبحت السياسة الأمريكية والإنجليزية منذ ذلك الوقت منسقة تسبقاً اقتصادياً وإستراتيجياً لحماية مصالحهما المشتركة في المنطقة.

### استغلال النفط في الكويت:

اتخذ استغلال النفط في الكويت شكلاً عملياً عقب تنازل الشركة الشرقية والعامّة عن امتيازها في عام ١٩٣٢ إلى شركة بترول الخليج، وهي شركة أمريكية، حاولت أن تحل محل الشركة الشرقية والعامّة في امتياز الكويت بعد أن ترددت الشركة الإنجليزية الإيرانية في الحصول على الامتياز الذي عرضته عليها الشركة الشرقية والعامّة في عام ١٩٢٦. ومع ذلك فقد واجهت شركة نفط الخليج عقبتين رئيسيتين: العقبة الأولى كانت من نفس الشركة التي أثارت مبدأ الجنسية، والعقبة الثانية كانت من الشركة الإنجليزية الإيرانية التي ادعت أن لها حقاً في امتياز الكويت على أساس أنها تقدمت قبل غيرها بطلب الحصول على هذا الامتياز<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أنه لم تثر المشكلات الخاصة التي أثرت في البحرين بشأن منح الامتياز إلى شركة أمريكية مشتركة أساساً في شركة نفط العراق، بسبب استثناء الكويت من اتفاقية الخط الأحمر، وبالتالي كان يحق للشركة الحصول على امتياز الكويت، إلا أن الحكومة البريطانية استندت في معارضتها للشركة الأمريكية على أساس اتفاقها مع شيخ الكويت في عام ١٨٩٩ وكذلك بتعهد الشيخ في عام ١٩١٣ بالآلا يمنح امتيازاً للنفط لغير الحكومة البريطانية التي وضح أنها تعمل على الاستئثار بنفط الكويت، وشجعها على ذلك اكتشاف النفط في البحرين. ولذلك تمسكت وزارة المستعمرات البريطانية بضرورة تطبيق شرط الجنسية البريطانية على أية شركة تحصل على عقد الامتياز في الكويت<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن شركة نفط الخليج أعلنت موافقتها على قبول الإجراءات الخاصة بتسجيل الشركة في كندا، على غرار ما حدث في البحرين، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للتساهل مثلما فعلت في البحرين، وإنما

F.O. 371/16002 Oil Concessions in Kuwait, (١)  
F.O. 371/14484 C.O. to I.O. 8th December, 1938, (٢)



أصرت على التمسك بموقفها في نفس الوقت الذي حاولت فيه الشركة الإنجليزية الإيرانية تثبيت أقدامها في الكويت، وبالفعل وصلت بعثة جيولوجية للدراسة تابعة للشركة الإنجليزية الإيرانية، كما عمل الإنجليز على ممارسة الضغط على شيخ الكويت ليستجيب لعروض شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التي قدمت عدة مشروعات خاصة بامتياز الكويت<sup>(١)</sup>، في الوقت الذي كانت تنلوح فيه الحكومة البريطانية في مراسلاتها مع وزارة الخارجية الأمريكية بعدم رغبة شيخ الكويت في منح أي امتياز لشركات أمريكية. ويسترعى انتباهنا تساؤل هام وهو لماذا تمسكت الشركة الإنجليزية الإيرانية بالحصول على امتياز الشركة الشرقية والعمامة الخاص بالكويت في عام ١٩٣٢ على الرغم من أنها رفضت قبول امتياز الشركة الشرقية والعمامة في عام ١٩٢٦؟.

وللإجابة على ذلك السؤال يمكن التأكيد بأن الأوضاع قد تغيرت بعد التحقق من وجود النفط، وفضلاً عن ذلك فإن الشركة الإنجليزية الإيرانية كانت تواجه مصاعب بالغة في إيران إذ كان عقد الامتياز الخاص بها والذي منح لدارسي في عام ١٩٠١ على وشك الإلغاء من قبل الحكومة الإيرانية، مما حدا بالشركة الإنجليزية الإيرانية إلى البحث عن امتيازات أخرى تضمن بها استمرار وجودها في المنطقة.

ومع ذلك فقد اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية إزاء الضغط الأمريكي أن تعلن في مذكرة خاصة أعدتها في ١٩ أبريل ١٩٣٢ بأنها مستعدة للتنازل عن اشتراط حصول شركة بريطانية على عقد امتياز الكويت رغبة منها في إفساح المجال للاستثمارات الأمريكية، وذلك بشرط أن تسجل الشركة في مقاطعة بريطانية وأن يكون معظم الموظفين من الرعايا البريطانيين<sup>(٢)</sup>. وكان من المنتظر إزاء ذلك أن تحصل شركة نفط الخليج على عقد الامتياز وذلك بالنظر إلى أن عروض هذه الشركة كانت أكثر إغراء من العروض التي قدمتها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية،

(١) راجع مشروعات تلك الاتفاقيات التي قدمتها الشركة إلى شيخ الكويت في

Oil Concessions in Kuwait. F.O. 371/16082.

Ibid. (٢)





ولكن الحكومة البريطانية أخذت تمارس ضغطها على شيخ الكويت لكي يرفض قبول العرض الأمريكي. وفي رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى الكولونيل ديكسون، الوكيل البريطاني في الكويت، تعهد فيها صراحة برفض قبول العروض الأمريكية<sup>(١)</sup>، وكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في نوفمبر ١٩٣٢ توضح لها أن المشروعين الخاصين بالشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط الخليج أرسلتا إلى شيخ الكويت ولكنه لم يقبل أي عرض منهما. وفيما يبدو أن الحكومة الأمريكية كانت تدرك جيداً ما تهدف إليه الحكومة البريطانية مما جعلها تحاول الوصول معها إلى حل وسط تم التوصل إليه بالفعل في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ حينما سوت الشركتان المتنافستان المشكلة فيما بينهما باتفاقهما على قبول الاشتراك في عقد امتياز بإنشاء شركة عرفت باسم شركة نفط الكويت K.O.C. تشارك فيها مناصفة فيما يختص بالملكية والتمويل. وفي العام التالي (١٩٣٤) تقدمت الشركة الجديدة بطلب للحصول على الامتياز من شيخ الكويت، ووافق الشيخ أحمد على منح الامتياز للشركة المذكورة، واستمرت شركة نفط الكويت تستحوذ على عقد الامتياز إلى أن أجرى في ديسمبر عام ١٩٥١ تعديل هام نص على تحويل حق الامتياز إلى الشركتين المالكيتين لشركة نفط الكويت، وهي شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، وشركة نفط الخليج الأمريكية.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم ما نصت عليه اتفاقية ١٩٣٤ باعتبارها واحدة من اتفاقيات النفط الأولى التي عقدت مع إمارات الخليج العربي<sup>(٢)</sup>.

**أولاً:** أعطى الامتياز للشركة حق التنقيب عن النفط والمواد المتعلقة به في جميع أرجاء الكويت وشواطئها وجزرها الإقليمية، كما أباح للشركة حق التصرف في جميع ما تحصل عليه من هذه المواد ويبيعها خارج البلاد أو داخلها ويغطي هذا الامتياز مساحة ستة آلاف ميل مربع.

F.O. 371/14484 British Residency to His Majesty's Secretary of State C.O. 6th (1) October 1932.

(٢) انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية في اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - محمد ليب شفيق ج ٢ ص ٩٣.

ثانياً: مدة الامتياز خمسة وسبعون عاماً تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاقية.

ثالثاً: تقدر العائدات بمقدار أربعة شللات ونصف عن كل طن يستخرج من النفط حتى يتم إنتاجه بكميات تجارية.

رابعاً: تعفى الشركة من رسوم الموانئ والمطارات وإيجار الأراضي التي تستغلها في مقابل دفع ٤ أونات هندية عن كل طن كرسوم إعفاء من الضرائب.

خامساً: لا يمكن تعديل أى نص في الاتفاقية إلا بموافقة الطرفين، وأن يلجأ إلى الوساطة أو التحكيم عند حدوث أى خلاف.

ومما يتلقت النظر أن شركة نفط الكويت بالإضافة إلى اتفاقها مع شيخ الكويت فإنها عقدت اتفاقية أخرى مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٤، وقد نصت الاتفاقية الأخيرة على أن يظل للإنجليز في الشركة ما لا يقل عن ٥٠٪ من رأسمالها، ولا يجوز للشركة الاتصال بالسلطات الكويتية إلا عن طريق الوكيل البريطاني في الكويت، وأن تستولي الحكومة البريطانية على النفط اللازم لها من الشركة في حالة الحرب أو الطوارئ، وأن تظل الشركة بريطانية الجنسية على الرغم من مشاركة رأس المال الأمريكي، وعلى ذلك لا يمكن أن تتحول الشركة إلى شخصية أمريكية، وهو مبدأ كانت الحكومة البريطانية قد أصرت على التمسك به منذ بداية سير المفاوضات الخاصة بمنح الامتياز<sup>(١)</sup>.

وقد مارست شركة نفط الكويت عملياتها التنفيذية عقب التصديق على الاتفاقية حيث بدأت بحفر أول بئر في منطقة بحرة، شمال خليج الكويت، في ٣٠ مايو ١٩٣٦، بيد أنه لم يتم التوصل إلى النفط في هذه المنطقة. ولكن في نفس الوقت كانت تجرى دراسات جيولوجية في جنوب الكويت، وفي أبريل ١٩٣٨ تم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبتروول في العالم في منطقة البرقان التي تقع على مسافة سبعة وعشرين ميلاً جنوب الكويت.

وفي الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٢ حفر ثمانية آبار في البرقان ثم وصل تعدادها بعد ذلك إلى ما يقرب من ١٦,٨٠٠ بئر<sup>(٢)</sup>، كما

(١) F.O. 371/14481 L.O. to F.O. December 1938.

(٢) نفط الكويت: إعداد لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، انظر دليل الكويت ص ٢٥٦.



حفرت عدة آبار استكشافية في مناطق أخرى. وفي خلال الحرب العالمية الثانية سدت جميع آبار النفط كل إجراء وقائي عسكري<sup>(١)</sup>. وبانتهاء الحرب استؤنفت من جديد عمليات استخراج النفط وعلى وجه التحديد في أكتوبر ١٩٤٥. وكان معدل الإنتاج اليومي يبلغ ثلاثين ألف برميل، وفي شهر يولية من العام التالي صدرت أول شحنة من النفط الخام حيث أقيم احتفال وطني بهذه المناسبة<sup>(٢)</sup>. وهكذا شهدت الكويت في السنوات الأخيرة من عهد الشيخ أحمد الجابر انتعاشاً لم تألفه من قبل إذ تحولت مواردها الاقتصادية من الاعتماد على صيد اللؤلؤ أو الأسفار إلى إنتاج النفط. وفي عام ١٩٤٩ وقع الشيخ أحمد الجابر اتفاقية ثانية بينه وبين شركة نفط الكويت بهدف استغلال جزر ومياه الكويت الإقليمية، وقد حددت هذه الاتفاقية بوجه الخاص العلاقة بين الشركة والحكومة.

ولما كان الدخل القومي للكويت - شأنها في ذلك شأن الإمارات والدول العربية الأخرى المجاورة لها - يرتبط أشد الارتباط بالنفط، كان لابد أن تشكل سياسة عامة بحيث تضمن الاستقرار لهذا المورد الاقتصادي الهام، فقد حدث في عام ١٩٦١ أن خفضت بعض شركات النفط أسعارها الخاصة دون أن ترجع في ذلك إلى الحكومات المانحة للامتيازات، وقد احتجت كل من السعودية والعراق وإيران والكويت على ذلك، كما أنشأت هذه الدول بالاشتراك مع فنزويلا ما عرف بمنظمة الدول المصدرة للنفط، والتي يرمز لها اختصاراً بكلمة Opec، ثم انضمت إليها فيما بعد كل من قطر وليبيا وأندونيسيا وغيرها. والأمر الذي لا شك فيه أن مشكلات النفط مهدت لبعض إمارات الخليج الفرصة لضمان المصالح الخاصة بها، وإعطاء الأولوية للعمل للمواطنين، ثم لأبناء البلاد العربية، إلى جانب تحديد توظيف الأجانب وعدم السماح بتجديد عقودهم إلا إذا كانت الوظيفة تتطلب نوعاً معيناً من الخبرة أو المؤهلات. ومع ذلك نستطيع أن نقرر أن هذه النصوص لا تشكل إلا ناحية نظرية فقط، إذ كان هناك تهاون واضح من الشركات في تنفيذ هذه

Longrigg, Oil in the Middle East p. 135. (١)

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 568. (٢)

النصوص وقد أدى هذا التهاون في كثير من الأحيان إلى حدوث تصادم بينها وبين السياسة العامة للحكومة المانحة للامتياز، وبخاصة بعد تصاعد المد القومي في بعض الإمارات. ولدينا بصدد ذلك مذكرة قدمتها الحكومة الكويتية في أواخر عام ١٩٦١ إلى جميع شركات النفط العاملة في الكويت والمنطقة المحايدة، جاء فيها ملاحظة الحكومة على بعض التأخير في تنفيذ الشركات توصياتها، والتهاون في تطبيق بعض الأمور الواردة في نصوص الاتفاقيات. وتشرح المذكرة على الشركات العاملة أن تحرص على حسن العلاقات بينها وبين الحكومة وذلك بالعمل على توفير أكبر عدد ممكن من الوطنيين ثم أبناء البلاد العربية، وأن تخطر الحكومة بتجديد عقود الموظفين الأجانب الذين لا يوجد من يحل محلهم، ويتبعى على الشركات تشجيع الأسواق المحلية بأن تعلن عن مناقضاتها؛ وإن كان للشركات الحق في أن تستورد مباشرة الآلات الثقيلة التي لا يمكن للتجار المحليين القيام باستيرادها<sup>(١)</sup>.

واستهدفت السياسة النفطية الوطنية في الكويت بالإضافة إلى ذلك تدريب العمال المحليين واستغلال الغاز الطبيعي لإنشاء صناعات بتروكيماوية؛ إلى جانب تشجيع شركات النفط الوطنية، وقد تأسست في عام ١٩٦٠ شركة النفط الوطنية الكويتية ساهمت فيها الحكومة الكويتية بـ ٦٠٪ من أسهمها. وفي العام التالي تخلت شركة نفط الكويت عن حقها في بيع منتجات النفط في الأسواق المحلية كما تنازلت لها في الوقت نفسه عن الأراضي التي لم تشملها عملياتها التنقيبية<sup>(٢)</sup>.

كذلك استهدفت السياسة النفطية الوطنية في الكويت مشاركة الحكومة الكويتية في عمليات بعض الشركات المستغلة للنفط والاهتمام بتسريع ما يجرى في الدول المجاورة من تغييرات أو تعديلات في العقود؛ إلى جانب النص في الامتيازات الجديدة على ضرورة إنشاء معامل للتكرير لما يؤدي إليه ذلك من انتعاش اقتصادي، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن البترول يتج في الكويت من عمق أقل كما أن حقوله قريبة من الساحل مما يجعل أجور النقل زهيدة ونسبة الإنتاج عالية.

(١) انظر مذكرة حكومة الكويت إلى شركات النفط في عام ١٩٦٠. دليل الكويت ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) نفط الكويت ص ٥٧ وما بعدها.





ومما يذكر أنه قد ترقب على اكتشاف النفط في الكويت نتائج سياسية بالغة الأهمية لعل أبرزها اتجاه الحكومة البريطانية إلى الوقوف بصلافة ضد محاولات كل من العراق والسعودية للسيطرة على الكويت، وقد أمكن للكويت بالفعل أن تحتفظ باستقلالها عن هاتين القوتين نتيجة حرص السياسة البريطانية على الاحتفاظ بها كمورد من موارد النفط؛ فضلاً عن اعتبارها قاعدة من أهم قواعد الإستراتيجية في المنطقة العربية<sup>(١)</sup>.

### امتيازات وعقود النفط في قطر:

استطاعت الحكومة البريطانية - نتيجة تفوق نفوذها السياسي في إمارة قطر - أن تقف حائلاً دون حصول الشركات الأمريكية على عقود امتيازات خاصة بالنفط في قطر. وبالفعل تمكن المقيم السياسي في الخليج أن يحبط محاولات شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا<sup>(٢)</sup>، على الرغم من أن حاكم قطر كان مستعداً للاستجابة إلى عروضها التي كانت أكثر إغراء من عروض الشركات البريطانية الأخرى، فضلاً عن أنه استجاب لنصائح ابن سعود الذي حذره فيها من منح امتيازات النفط للإنجليز. وكان على الحكومة البريطانية إزاء ذلك أن تتخذ خطوات حاسمة حتى لا يصل الأمريكيون إلى استغلال النفط في قطر من ناحية، وحتى لا يمتد نفوذ ابن سعود على الإمارة من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

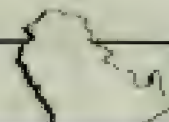
وإزاء الضغط البريطاني اضطر شيخ قطر إلى منح شركة البترول الإنجليزية الإيرانية امتيازاً للتنقيب عن النفط بعد أن أرسلت الشركة بعثة من خبرائها في عام ١٩٣٢ بهدف إجراء عمليات المسح الجيولوجي، ورسم خريطة جيولوجية لشبه جزيرة قطر.

وفي خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٤، وهي التي جرت فيها العمليات الاستكشافية التنقيبية، برزت مشكلات الحدود بين قطر والسعودية، إذ اعترضت

(١) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 120.

(٢) Longrigg, Oil in the Middle East p. 105.

(٣) F.O. 371/17799 Dickson to Political Resident 18th January, 1934.



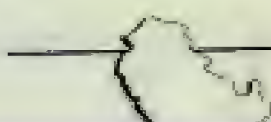
الحكومة السعودية على ممارسة التنقيب من قبل الشركة في شبه جزيرة قطر دون تحديد واضح للمناطق التي تمارس فيها عملياتها. وما يذكر أن عبد الله بن جلوي حاكم الأحساء تعمد إثارة العفبات أمام البعثات الجيولوجية التابعة لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية، كما عمد في أحيان كثيرة إلى تقييد تنقلاتهم مما أثار احتجاج الحكومة البريطانية التي تمسكت في معارضتها للحكومة السعودية بالمادة السادسة من اتفاقية جدة ١٩٢٧، وباتفاق برسي كوكس مع ابن سعود في عام ١٩٢٣ بأن المنطقة الواقعة شرقي دوحة سلوى تابعة لشيخ قطر. ويتضح من إحدى المذكرات الخاصة بالحكومة البريطانية أن شركة ستاندارد أويل كانت هي المحركة لابن سعود أملا في أن تمتد منطقة عملياتها إلى شبه جزيرة قطر منافسة للشركة الإنجليزية الإيرانية، كما يتضح من هذه المذكرة أيضا شدة قلق الحكومة البريطانية ومخاوفها من نتائج الزيارات المتعددة التي كان يقوم بها بعض المسؤولين الأمريكيين لابن سعود في عاصمته بالرياض<sup>(١)</sup>.

وقد تمسكت الحكومة السعودية بوجهة نظرها في أن سيادتها تشمل جبل نقش وخور العديد مستندة في ذلك إلى ادعاءاتها التاريخية على تلك المناطق. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في تسوية العلاقات بينها وبين ابن سعود على أمل اكتسابه إلى جانبها إلا أنها أكدت أن جبل نقش لا يمكن أن يعتبر إلا جزءاً من قطر، وأن خور العديد يرتبط بمشيخة أبوظبي ارتباطاً تاريخياً<sup>(٢)</sup>.

وقد استمرت المناقشات الخاصة بتقرير حدود قطر موضع مراسلات بين الحكومتين البريطانية والسعودية خلال السنوات من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٧، غير أنها لم تأت بنتيجة إيجابية يمكن أن يرضى بها الطرفان. وفي أثناء سير هذه المباحثات تمكنت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية أن تحصل على امتياز لاستغلال النفط من

I.O. to F.O. 7 March 1934 F.O. 371/17799. (١)

F.O. 371/20776 Minutes of 44th Meeting of Middle East Official Sub - Committee (٢) held on 1st Feb. 1937 on subject of Eastern & Southern Boundaries of Saudi Arabia.





الشيخ عبد الله بن ثاني في مايو ١٩٣٥<sup>(١)</sup>، وكان ذلك نتيجة ضغط الحكومة البريطانية على حاكم قطر الذي لم يمنح بدوره الامتياز إلا بعد أن أخذ تعهداً بالحماية البريطانية لما قد يترتب على تصرفه هذا من احتمال هجوم بري أو بحري يتعرض له من قبل ابن سعود<sup>(٢)</sup>. وعلى أثر منح الامتياز تألفت شركة استثمار بترول قطر المحدودة Petroleum Development of Qatar ووافقت الحكومة البريطانية على تحويل الامتياز من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى الشركة الجديدة<sup>(٣)</sup>، بعد أن اضطرت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية أن تنازل عن امتيازها في قطر إلى شركة نفط العراق نظراً للصعوبات التي واجهتها من حيث اعتبار شبه جزيرة قطر خاضعة لاتفاقية الخط الأحمر.

وقد أدى منح الشيخ عبد الله الامتياز لشركة نفط العراق إلى إثارة اعتراضات شديدة من قبل الحكومة السعودية التي أعربت لكل من حاكم قطر والحكومة البريطانية، عن رغبتها في ألا يتم شيء يصدد هذا الامتياز إلى أن تسوى مشكلات الحدود السياسية بين البلدين. وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٣٥ أرسل القائم بأعمال السفارة البريطانية في جدة رسالة إلى وزير الخارجية السعودية يعترض فيها على تراسل الملك عبد العزيز بن سعود مباشرة مع الشيخ عبد الله حاكم قطر، دون الرجوع في ذلك إلى الحكومة البريطانية، وأكد أن ذلك يعد خرقاً صريحاً للعادة السادسة من معاهدة جدة ١٩٢٧. وردت الحكومة السعودية على الاحتجاج البريطاني مؤكدة أن المادة السادسة من المعاهدة المشار إليها لم تفرض حظراً على التراسل بين الملك عبد العزيز بن سعود وبين غيره من الحكام، وأن الحكومة السعودية تحتفظ بحقها الكامل في المناطق التي لا توافق على التنازل عنها لأمراء

F.O. 371/17999 Commercial Agreement between Ruler of Qatar & Anglo Persian Oil (١) Company.

R/15/1/14/43 Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy, Air Minister, London 20th (٢) December 1934, Secret Policy in Persian Gulf.

F.O. 371/20778 Agreement between H.M.'s Govt. and Petroleum Development of (٣) Qatar.

تلك الجهات، وأن الامتيازات التي يمنحها الحكام والخاصة بتلك المناطق لا تقرها الحكومة السعودية ولا توافق عليها وتسجل تحفظها بشأنها<sup>(١)</sup>.

ولم تقتصر المشكلات التي واجهتها الحكومة البريطانية على ادعاءات السعودية فحسب، وإنما واجهت مشكلات أخرى ناتجة عن تضارب المصالح الأمريكية ورغبتها في الحصول على استثمارات النفط في المنطقة. وفيما يبدو أن الحكومة الأمريكية قد سلمت أخيراً بالنفوذ البريطاني وخاصة أن حاكم قطر كان قد سبق أن ألزم نفسه في ١٩١٦ بالألا يمنح امتيازات للتنقيب عن النفط في بلاده إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية، ومن ناحية أخرى أن الحكومة الأمريكية اقتنعت بمنح الامتياز إلى شركة النفط العراقية بدلا من شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وخاصة أن المصالح الأمريكية كانت أكثر غشلا في الشركة الأولى التي تولت عمليات الاستغلال عن طريق شركة نفط قطر المحدودة<sup>(٢)</sup>.

وتنص الاتفاقية الموقعة بين حاكم قطر، وبين شركة نفط قطر، على أن تمنح الشركة حقوقاً للتنقيب والاستغلال في جميع أراضي قطر، وأن إمارة قطر معناها المنطقة التي يحكمها الشيخ، وهي تقع شمال الخط المرسوم في الخريطة المرفقة بالاتفاقية. ويبدأ الخط المذكور من نقطة تقع على ساحل دوحة سلوى إلى الجنوب قليلا من غرب خشم النخس مباشرة، ثم ينحرف حتى يسير مسافة ثمانية أميال في اتجاه جنوبي يميل قليلا إلى الشرق، ثم يستأنف اتجاهه الشرقي حتى يقطع الساحل على مسافة ثمانية أميال شمال مدخل خور العديد<sup>(٣)</sup>. ويشمل عقد الامتياز مساحة ٤٠٠٠ ميل مربع مقابل ٤٠٠,٠٠٠ روبية عند التوقيع و ١٥٠,٠٠٠ روبية سنوياً ترتفع إلى ٣٠٠,٠٠٠ بعد خمس سنوات، أو عند اكتشاف النفط بكميات تجارية أيهما أقرب<sup>(٤)</sup>.

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ٢، ص ٣٧٨ وما بعدها.

(٢) هـ. فين: بترول الصحراء ص ٩٥.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٠٨.

(٤) Marlowe, op. cit., p. 96.





وبعد أربع سنوات من التوقيع على الاتفاقية ظهرت في منطقة جبل دخان بوادر العثور على النفط، وقد أدى ذلك إلى شدة لهجة المراسلات التي كانت تبعث بها الحكومة السعودية إلى الحكومة البريطانية بشأن تسوية الحدود السياسية بينها وبين قطر<sup>(١)</sup>. وقد استمرت عمليات الحفر في منطقة جبل دخان حتى عام ١٩٤٢، ثم توقفت بسبب ظروف الحرب<sup>(٢)</sup>، إلى أن استؤنف العمل من جديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٧، وبدأ التصدير التجاري من قطر في ديسمبر ١٩٤٩ على أثر إتمام خط الأنابيب الممتد من منطقة جبل دخان عبر شبه جزيرة قطر إلى ميناء إسميعيد الواقع على الساحل الشرقي<sup>(٣)</sup>.

### النفط في مشيخات الساحل العماني:

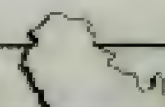
اهتمت الحكومة البريطانية في أن تحصل على تعهدات من قبل رؤساء وشيوخ المنطقة بعدم منحهم امتيازات خاصة باستغلال النفط في إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية. وقد حصلت الحكومة البريطانية على هذه التعهدات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان مما دفعها إلى انتزاع تلك التعهدات الدراسات الجيولوجية التي قامت بها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية في منطقة الساحل العماني، والتي أكدت احتمالات وجود النفط في تلك المشيخات.

ولدينا أولى تلك التعهدات من الشيخ خالد بن أحمد حاكم الشارقة في ١٧ فبراير ١٩٢٢، ومن شيخ رأس الخيمة في ٢٢ فبراير ١٩٢٢، ومن الشيخ سعيد ابن مكتوم حاكم دبي في ٢ مايو ١٩٢٢؛ تليها في ٣ مايو ١٩٢٢ تعهدات من شيخ أبوظبي حمدان بن زايد، ومن شيخ عجمان في ٤ مايو، وأم القيوين في ٨ مايو من نفس العام. وقدمت هذه التعهدات جميعها في شكل رسائل موجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر الكولونيل تريفور Trevor جاء فيها إتي

F.O 371/20778 South Eastern Arabian Frontiers. Memo. by Mr Rendel 4th May, (١) 1937.

Longrigg, op. cit., p. 108. (٢)

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣١٥.



أكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لفخامتكم بأنه إذا كان ثمة أمل في أن يوجد في أراضي منجم للبترول فلن أعطي امتيازاً لأحد من الأجانب اللهم إلا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية. . هذا ما يجب تقريره<sup>(١)</sup>.

وواضح من التشابه في الصيغة التي كتبت بها هذه التعهدات أن الشيوخ لم يكتبوها بمحض إرادتهم وإنما أمليت عليهم إملاء. وقد اقتصر الأمر حتى منتصف الثلاثينيات عند حد منح هذه التعهدات، وذلك بعد أن فشل هولمز في جهوده للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في منطقة الساحل العماني<sup>(٢)</sup>، وتكرر منذ عام ١٩٣٥ أخذت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تبتدى اهتماماً ملحوظاً بالمنطقة، وذلك بعد نجاح عمليات التنقيب في كل من الكويت والبحرين. وفي أوائل عام ١٩٣٦ قامت شركة استثمار النفط لساحل الصلح البحري، وهي تابعة لشركة نفط العراق، بنشاط واسع من شأنه القيام بعمليات الاستغلال في المنطقة، وبدأت الشركة المذكورة تعقد اتفاقيات مع الشيوخ المهادين بعد أن تغلبت على منافسة شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بحكم التعهدات التي انتزعتها بريطانيا من شيوخ الساحل<sup>(٣)</sup>. كما أصدر المقيم البريطاني تعليماته المشددة إلى الشيوخ بعدم استقبالهم للجيولوجي الشركة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. وكانت الشركة الإنجليزية الإيرانية قد أرسلت في عام ١٩٣٥ بعثة خاصة إلى مشيخات الساحل العماني برئاسة ريتشارد وليمنسون Williamson، الذي كان يعمل في شركة دارسي للنفط. وقد أقام في الناصرية لدى آل سعدون وتزوج امرأة منهم بعد اعتناقه للدين الإسلامي. وقد عرف في العراق باسم الحاج عبد الله، وبعد وليمنسون واحداً من الأعمدة القوية التي استطاعت بريطانيا عن طريقها أن تحتكر موارد النفط في الخليج العربي.

وقد بدأ رحلته في الخليج في عام ١٩٣٥ مع أربعة أعضاء من الإنجليز اثنان من الجيولوجيين، وعالم في النباتات، والكولونيل إكليس Eccles، حيث استقلوا

(١) انظر نص هذه التعهدات في الوثائق السعودية ج ١ ص ٣١٨.

(٢) Mann, Trucial States p. 184.

(٣) Petroleum Development Trucial Coast Ltd.

(٤) F.O. 371/21811 Political Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India

January 1938 See also Activities of Standard Company of California In Trucial Coast.





إحدى بواخر شركة النفط الإنجليزية الإيرانية إلى البحرين، ومنها إلى الساحل العماني، وكانت هذه الرحلة ذات أهمية بالغة، إذ إنها مهدت للشركات البريطانية أن تضع يدها على منابع النفط في البلدان الواقعة على الساحل الغربي للخليج<sup>(١)</sup>. وقد استطاعت بعثة وليمس أن تربط شيوخ أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة وبقية شيوخ الساحل باتفاقيات حول احتكار الشركة الإنجليزية الإيرانية لحقوق النفط في إماراتهم<sup>(٢)</sup>. والجدير بالذكر أن معظم اتفاقيات الساحل العماني عقدت في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥. وكان الفقر والتخلف في كثير من الأحيان يدفعان حكام المنطقة إلى التهاون في الحصول على الشروط المعقولة، كما قبل كثير منهم جعل اتفاقياتهم سرية. ولعل امتياز النفط الذي منحه الشيخ حمدان ابن زايد إلى البريجادير لونجرج، من شركة استثمار بترول الساحل العماني في عام ١٩٣٩، يعد أهم امتياز منح في المنطقة، وإن كانت نصوص هذا الامتياز لم تعرف بالتفصيل وخاصة بالنسبة للمساحة التي سمح لشركة استثمار نفط الساحل بالتنقيب فيها. وقد وصل نشاط الشركة إلى منطقة البوريمي في الشرق والمنطقة المجاورة للحافة الشرقية لسبخة مطي في الغرب. ولاشك أن الوصول إلى اكتشاف النفط في أبوظبي التي تشمل مساحتها ما يقرب من ثلاثة أرباع منطقة الساحل العماني، قد أنقذ هذه الإمارة من التدهور الاقتصادي الذي كانت تعانيه منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن، وإن كان الازدهار الاقتصادي لم يتضح في هذه الإمارة إلا في السنوات الأخيرة من حقبة الستينات<sup>(٣)</sup>.

وعلى غرار ما حدث في قطر من اعتبار منطقة الساحل المهادن ضمن اتفاقية الخط الأحمر، فقد تحولت امتيازات النفط من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى شركة نفط العراق، ولما كانت المساحات التي شملتها عقود الامتيازات في المنطقة لم تحدد تحديداً واضحاً فقد أدى ذلك إلى إثارة مشكلات إقليمية حادة بين الحكومتين البريطانية والسعودية<sup>(٤)</sup>.

(١) عبدالله وليمس: جولة في الخليج العربي ص ٤، ٦، ١٠.

(٢) Mann, op. cit., pp. 84 - 85.

(٣) الوثائق السعودية: ج ١ ص ٣٣٥.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣١٥.

## امتيازات النفط في مسقط وعمان:

أما سلطنة مسقط وعمان فقد بدأ أول تعهد بشأن استغلال النفط بها في شكل رسالة وجهها السلطان تيمور بن فيصل في ١٠ يناير ١٩٢٣ إلى الماجور راي القنصل والوكيل البريطاني في مسقط. وكانت هذه الرسالة رداً على رسالة كان قد بعث بها إليه حول استثمار النفط في بلاده. وقد جاء في رسالة السلطان «إننا نوافق على ألا نستغل البترول الذي قد يعثر عليه في أية بقعة تدخل في نطاق أراضينا وإننا لن نمنح أحداً إذنا باستغلاله دون استشارة الوكيل السياسي في مسقط وبغير موافقة حكومة الهند، وإن ما وصل إلى سامعنا عن وجود الزيت المعدني في أراضينا بمصريرة لم تتحقق صحته بعد، وقد بدأنا التحري عن وجود هذا المعدن، وبعد أن نقف على حقيقته سنبحث معكم في أمر استغلاله واتخاذ التدابير اللازمة وتنظيم العمل وفرض الشروط اللازمة، وسيكون العمل بطبيعة الحال احتكراً، ونحن نثق في المساعدة الكاملة التي ستمدنا بها حكومة الهند السامية في هذا الشأن كما سبق أن عاوتنا على الدوام»<sup>(١)</sup>. وواضح أن هذا التعهد لا يختلف عن التعهدات الأخرى التي أصدرها شيخ الساحل العماني في عام ١٩٢٢، وبين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ قامت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية بالتنقيب عن النفط في مسقط، ولم تواجه الشركة بمناقصات تذكر من قبل الشركات الأمريكية إذ كانت المنطقة من المناطق التي تأكدت فيها السيطرة البريطانية، وإن كانت عمليات التنقيب ووجهت بمشكلة أخرى نتيجة الأوضاع الداخلية في عمان والتي كانت تمثل في وجود إمام يحكم مقاطعات الداخل نتيجة الانفصال بين الإمامة والسلطنة والذي تأكد بموجب اتفاقية السيب ١٩٢٠.

وفي تقرير للمقيم البريطاني في الخليج الكولونيل تريفور إلى حكومة الهند أكد فيه أن العمانيين في الداخل لن يعتبروا أنفسهم ملتزمين بتعهد سلطان مسقط ولذا فإنه من الضروري، الدخول في علاقات معهم وينبغي أن يرتبط ذلك

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣١٥.





بعروض خاصة بتقديم المساعدات المالية<sup>(١)</sup>. وكان وليمن، مبعوث شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، قد ذكر في تقرير رحلته عن الخليج، والتي زار في خلالها المقاطعات العمانية أنه زود بخطابات توصية من قبل المجلس الاستشاري في مسقط لرؤساء الداخل، ولكن ما لبث أن تحقق لديه أن هذه الخطابات غير مجدية تماماً، وكان على بعثته أن تستخدم سلاح الرشوة للمرور في المقاطعات الداخلية من عمان<sup>(٢)</sup>.

وعلى أي حال فقد كان من المتعذر على شركة النفط الإنجليزية الإيرانية في هذه المرحلة المبكرة أن تمتد عملياتها التنقيبية إلى المناطق الداخلية، وإنما اقتصر على المقاطعات الساحلية بالإضافة إلى الأجزاء الوسطى من الجبل الأخضر ومقاطعة ظفار الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من سلطنة مسقط. وفي عام ١٩٣٧ حلت شركة استثمار بنرول عمان وظفار المحدودة التي كانت تعد فرعاً من شركة نفط العراق محل شركة دارسي، ونجحت في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط من سلطان مسقط سعيد بن تيمور في ٢٤ يولية من نفس العام، وذلك بعد أن شعر الإنجليز بالمحاولات التي كان يبذلها بعض الإيطاليين والأمريكيين للحصول على استغلال النفط في مسقط طبقاً للتقارير التي كان يبعث بها كل من المقيم البريطاني في الخليج، والقنصل البريطاني في كرمان، وقد جاء في إحداها أن أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستروي Pastroi زار مسقط ويندر عباس في مايو ١٩٣٧، وكان الغرض الظاهر من زيارته هو التعاقد على عمال لبناء الطرق في مستعمرة إريتريا الإيطالية في شرق إفريقيا، وقد أخبره حاكم بندر عباس أنه من الممكن إمداده بالعمال اللازمين بشرط موافقة حكومة طهران على ذلك<sup>(٣)</sup>. وكان يصحب باستروي في هذه الزيارة الكونت برورك، وهو رجل

C.O. 727 Vol. 3 Trevor Political Resident in the Persian Gulf to Mr Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India in the Foreign & Political Department Simla 13th Sept. 1931.

(٢) وليمن: جولة في الخليج العربي من ص ١٦/١٧.

F.O. 371/20772 Seymour, Telegram to F.O. 24th May, 1937. (٣)



أعمال بولندي، وذكر أن سبب زيارته لمسقط هو القيام بأبحاث أثرية. وقد عرض مبالغ كبيرة على سلطان مسقط وشيوخ الداخل لتسهيل مهمته، ولكن الوكيل البريطاني في مسقط الكولونيل وات تشكك فيما إذا كان الهدف من بعثة برورك هو مجرد إجراء أبحاث أركيولوجية، ومن ثم رفض التصريح له بالإقامة في مسقط. وعلى الرغم من أن برورك أكد أن وصوله مع باستروي كان أمراً بمحض الصدفة إلا أنه كان من الثابت أنه على اتصال وثيق به، وظهر أن باستروي كان يعمل لحساب بعثة إيطالية أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط، كما أوضحت تحريات وات أن برورك كان بدوره عميلاً لشركة الزيت العربية الأمريكية التي كانت لا تكف في خلال الثلاثينيات عن محاولاتها في الحصول على عقود امتيازات في الساحل الجنوبي الغربي من الخليج<sup>(١)</sup>.

كانت هذه هي الظروف التي أدت بشركة نفط عمان وظفار للإسراع في الحصول على امتياز النفط في مسقط، وعلى الرغم من أن الامتياز شمل الأجزاء الداخلية من عمان، إلا أن السلطان أكد أنه لا يستطيع أن يضمن حماية الموظفين التابعين للشركة في مقاطعاته الداخلية، وأنه لا بد من إجراء اتصالات بالقبائل الداخلية وإمام عمان لضمان ذلك، وإنه لا يتوقع أن يأخذ عائداً ما لم يتم التوصل إلى اتفاق معهم.

أما بالنسبة لظفار فقد أكد أنها تقع تحت سيطرته المباشرة وإن كان الأمر يختلف بالنسبة لمقاطعاته المتاخمة لممتلكات ابن سعود<sup>(٢)</sup>. والجدير بالذكر أن الأوضاع الاقتصادية المضطربة في داخلية عمان شجعت كثيراً من الرؤساء على محاولة الاستفادة من منح امتيازات للنفط في مقاطعاتهم، وكان أبرز هؤلاء الشيخ عيسى بن صالح الذي قام بزيارة إلى مسقط في عام ١٩٣٧، وكانت هذه هي

F.O. 371/20772 Political Resident to His Majesty's Ambassador, Bagdad 1 st May, (1)

1937 Activities in the Persian Gulf of Count Prork.

F.O. 371/2813 Note on discussion at meeting held at Bombay on November 24th (2)

between Sultan of Muscat & Mr. Longrigg at Which Major Watt, Political Agent, Muscat was Present.





زيارته الأولى منذ هجومه على العاصمة في يناير من عام ١٩١٥، وأكد أن الغرض من زيارته هذه هو عقد اتفاق مع السلطان لعدم رضائه عن حكومة الإمام، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أنه كان يطمح في أن تتاح له فرصة المشاركة في أرباح النفط<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن الحدود بين السعودية ومختلف بلدان جنوب وجنوب شرق الجزيرة العربية الخاضعة للحماية البريطانية لم تعين تعييناً واضحاً. ولذا فقد نشأت صعوبات كثيرة حول معرفة حدود كل امتياز من امتيازات النفط، ولما كانت شركة الزيت العربية الأمريكية لا تريد أن تحرم نفسها من نفط بعض المناطق التي لم تعين حدود السيادة عليها فقد بعثت بفرق البحث التابعة لها إلى المناطق الواقعة على حدود الربع الخالي والقرية من ساحل عمان. وحدث أن توغلت إحدى هذه الفرق داخل هذه المنطقة في أبريل ١٩٤٩، وكان مما أثار السلطات البريطانية أن البعثة كانت تضم بعض الجنود السعوديين فأمرت بطردها على الفور، وفي ٢٦ أبريل ١٩٤٩ تقدمت الحكومة السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة بمذكرة احتجاج أرفقتها ببعض الأدلة التي تؤكد أن المنطقة التي طردت منها البعثة الأمريكية هي جزء من الأراضي السعودية، ومنذ ذلك اليوم بدأ النزاع حول البوريمي<sup>(٢)</sup>.

وقبل أن نشير إلى أهم المؤثرات السياسية والاقتصادية التي أحدثها اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي ينبغي أن نقرر بعض الحقائق الهامة:

**أولاً:** إن الفجوة لا تزال كبيرة بين الانتعاش المادي الذي أحدثه الزيت وبين التقدم العلمي والفكري.

**ثانياً:** أدت صناعة النفط إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة فوفدت على المنطقة هجرات أجنبية، مشروعة وغير مشروعة، نتج عنها مشكلات سياسية واجتماعية خطيرة.

(١) R/15/3/11/14 Muscat Administration Report for 1937.

(٢) لاتدن: عمان مسيرا ومصيرا ص ص ٣٦٨/٣٦٩.



ثالثاً: أثرت صناعة النفط في قيام مجتمعات جديدة وتحول كثير من الوطنيين إلى موارد أسهل للرزق، مما أدى إلى انهيار واضح للأوضاع الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة قبل اكتشاف النفط.

رابعاً: أضاف البترول إلى منطقة الخليج أهمية سياسية وإستراتيجية، وكما رأينا شهدت المنطقة دخول عنصر جديد في الحياة السياسية، وأعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت شركائها، وأقامت علاقات بينها وبين المنطقة التي كانت مغلقة في الماضي على النفوذ الإنجليزي وحده.

### المؤثرات الاقتصادية والسياسية:

عندما بوشرت عمليات التنقيب عن النفط في إمارات الخليج العربي حرصت الشركات المستغلة على أن تنال من الحكام امتيازات خاصة. ويرى البعض أن كلمة امتياز Concession تطوى في معناها عدم المساواة كأنما حصلت الشركة على حق قد يضر بمصالح الإمارة المانحة للامتياز. وقد يكون حقيقة أن الشركة تحصلت على هذا الامتياز في مقابل تعويض مادي ولكن هذا التعويض - وخاصة في عقود الامتيازات الأولى - لا يمكن أن يقارن بما كانت الشركات تجنيه من أرباح خيالية. وهناك من يدافع عن الامتيازات على أساس أن هذا النظام طبق على مناطق متخلفة، وأن هذه البلاد كانت ستواجه صعوبة في استغلال النفط، بل إن معظمها كان لا يدري أساساً بوجود الزيت. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الموقعة كانت تعطى الشركات امتيازات خاصة بشكل يذكرنا بما كانت عليه الامتيازات الأجنبية في الولايات التابعة للدولة العثمانية؛ فإن المدافعين عن ذلك يرون أن الأنظمة الإدارية والتشريعية لم تكن قد استقرت في هذه الإمارات، وأن من حق الشركة، التي تخاطر برءوس أموال كبيرة، أن تأخذ من الاحتياطات التي تكفل حماية عملياتها. وإن كان يلاحظ مع ذلك المغالاة في بعض شروط الامتيازات التي تحصلت عليها الشركات، من ذلك حصولها لسنوات طويلة المدى على مساحات كبيرة، بل إن هناك من الامتيازات ما كان يشمل الإمارة بأسرها بما في ذلك جزرها ومياهها الإقليمية. كما أن العائدات كانت واهية للغاية إلى جانب





الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها الشركات، ومع ذلك ينبغي أن تقرر أن تعديلات كثيرة قد أدخلت على عقود الامتيازات الأولى لصالح الإمارة المانحة للامتياز. ولعل أبرز هذه التعديلات الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح، وقد بدأت به السعودية عقب تأميم حكومة مصدق للنفط في إيران عام ١٩٥١، ثم تبعتها الكويت فالبحرين فقطر، بل إن هناك من الاتفاقيات ما يزيد عن مناصفة الأرباح لصالح الإمارة ولعل أبرز هذه الاتفاقيات الامتياز الذي تحصلت عليه الشركة العربية اليابانية التي كانت تعمل في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. غير أنه لا ينبغي مع ذلك أن نفرط في حسن الظن إذ كان التشكك قائما فيما إذا كانت الأرباح هي فعلا الأرباح التي تحصل عليها الشركة<sup>(١)</sup>.

وهناك ملاحظة أخرى وهي أن الشركات كانت تلتزم في مقابل الامتيازات التي تحصل عليها بالقيام ببعض الخدمات الاجتماعية والثقافية والعمرائية لصالح الإمارة كتدريب العمال المحليين، أو الإسهام في بعض النواحي التعليمية، والصحية إلى جانب الالتزام بتعيين موظفين وطنيين متى توافرت لديهم الكفاءة أو الخبرة التي تحتاجها<sup>(٢)</sup>.

والأمر الذي لا شك أن التيارات القومية التي شهدتها حقبتا الخمسينيات والستينيات كان لها أثر كبير في إجبار الشركات المستغلة للنفط على تعديل شروط امتيازاتها؛ وذلك بعد أن عانت هذه الشركات من اضطرابات عمالية كبدتها خسائر فادحة. ففي عام ١٩٥٣ قدمت لجنة العمال في الظهران عدة مطالب خاصة بزيادة الأجور، كما نظمت إضرابا أضرب شركة أرامكو إضراباً بالغاً<sup>(٣)</sup>. وليس من شك في أن هذا الإضراب كانت تحركه الدوافع القومية أكثر من مجرد الاحتجاج على الأجور، وربما يظهر ذلك أكثر وضوحاً في الإضراب الذي نظمته الجبهة الوطنية في البحرين في عام ١٩٥٦ بهدف التخلص من السير

(١) هـ - فيني: بترول الصحراء ص ١٣٩.

(٢) العيوسي: البترول في البلاد العربية ص ٢٨٧.



تشارلس بلجراف Belgrave، المستشار البريطاني لحكومة البحرين<sup>(١)</sup>. وقد بلغت الاضطرابات ذروتها خلال وقوع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦. ويبدو واضحاً أن الانتفاضات التي شهدتها مناطق النفط في السعودية والبحرين والكويت قد أكدت حقيقة هامة هي أن العلاقة بين الشركات والدول أو الإمارات المانحة للامتياز لم تعد كافية في حد ذاتها بعد أن دخل عنصر جديد، وهو انتشار الفكرة القومية العربية التي حاولت بعض الشركات بمؤازرة حكوماتها التغلب عليها، وذلك بإثارة المصالح الإقليمية الأخرى المناهضة للقومية العربية بما في ذلك الأطماع الإيرانية في المنطقة، إلى جانب استغلال الهجرات الأجنبية بهدف إضعاف الشخصية العربية، وربما يتضح ذلك بصفة خاصة في إمارة البحرين، وإن كانت الانتفاضات التي شهدتها الإمارة كان لها أثر كبير في وصولها إلى ضمانات أكثر استجابة لمصالحها.

والجدير بالذكر أن بريطانيا هي التي كانت تستفيد من جراء منح امتيازات النفط بسبب إصرارها على تسجيل العقد في مفاوضات أو مستعمرات بريطانية، كما أن الضمانات المنصوص عليها في بعض امتيازات النفط انتقلت جميعها لصالح بريطانيا من حيث توظيف أعلى نسبة من الموظفين الإنجليز في المراكز الرئيسية للشركة. وبالإضافة إلى ذلك فإن صناعة النفط أوجدت وضعاً متناقضاً من ناحية حركة السكان وخاصة في البحرين مما أدى إلى دفع الهجرات الأجنبية إلى الإمارة وبالتالي هجرة أهالي البحرين أنفسهم إلى شركات النفط في الكويت والسعودية. ولا شك أن مسئولية الشركة المستغلة لنفط البحرين وهي شركة بابكو كانت واضحة في تقليل أجورها عن أجور شركة أرامكو مما اضطر عمال البحرين للتزوج إلى السعودية. والملاحظ بعقد ذلك أن تحركات السكان كانت تضيف تعقيدات للوضع الاجتماعي في البحرين من حيث تقسيم السكان إلى سنة وشيعة، إذ كان الشيعة يستفيدون من هجرة السنن إلى السعودية لتأكيد مراكزهم في الدوائر الحكومية، هذا إذ ما أخذنا في اعتبارنا أن الشيعة لا تجذبهم الأنظمة الدينية للسعودية بطبيعة الحال.

(١) عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى النفط ص ٢١٩ وما بعدها.





ومن الملاحظ أيضاً تعامل شركة بابكو مع الوكيل السياسي في البحرين وليس مع شيخ البحرين، وحتى معاملات الشركة العادية مع السلطات المحلية كانت تتم عن طريق بلجراف، الذي كان بالإضافة إلى مركزه كمستشار للحاكم، يشغل عدة مناصب رئيسية في حكومة البحرين، وأثر تأثيراً كبيراً في الإدارة الحكومية خلال الثلاثين عاماً التي أقامها في الإمارة ١٩٢٦ - ١٩٥٦. وقد انعكست ردود الفعل في الحملات الوطنية على الشركات الاحتكارية، إذ نادى الوطنيون خلال تلك الفترة بمبدأ مناصفة الأرباح، وفرض ضرائب لصالح الإمارة على أنابيب النفط التابعة لشركة أرامكو التي تمتد من الظهران إلى البحرين، إلى جانب مطالبة الشركة ببعض التشريعات الاجتماعية لصالح العمال، وفرض الرقابة الحكومية على حسابات الشركة والسيطرة على تيار الهجرة الأجنبية<sup>(١)</sup>.

وإذ كانت المشكلات السياسية التي ترتبت على صناعة النفط في الخليج قد بلغت حداً كبيراً من الخطورة فلا تقل عنها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها المنطقة تأثراً بالغاً. ولعل أبرز ذلك التأثير هو الإطاحة بالأوضاع الاقتصادية التقليدية التي شهدتها كثير من إمارات الخليج في حرف صيد اللؤلؤ وفي عمليات النقل البحري والسفريات التجارية<sup>(٢)</sup>. ويتضح ذلك بصفة خاصة في الكويت حيث أفاد التجار من تحويل نشاطهم من النقل البحري إلى الاستثمارات الداخلية بما تتطلبه احتياجات المجتمع الجديد، بينما تحول البحارة إلى العمل التجاري المحدود أو الإدارة الحكومية النامية.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الهجرات الأجنبية التي تدفقت في أعقاب أزمة البترول الإيراني في عام ١٩٥١، كان لها تأثير كبير في تغيير ملامح المجتمع الذي أصبح يتكون نتيجة لذلك من مجموعتين، السكان المحليون والأجانب. والمجموعة الثانية بحكم تكوينها تفتقر إلى التجانس نظراً لاختلافها على مجموعات سكانية تنتمي إلى بلدان متعددة تختلف في خصائصها وفي

(١) عبد الرحمن اليانكي: من البحرين إلى المنفى ص ٨ - ٥.

(٢) أمين عز الدين: عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ص ١٣ وما بعدها.

تقاليدها<sup>(١)</sup>. وليس من شك في أن الهجرة العربية التي تدفقت على المنطقة عقب النكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨ كان لها أثر واضح في حفظ التوازن نسبيا بين السكان العرب والأجانب في المنطقة وخاصة أن القوانين المنظمة للهجرة الأجنبية لم تستطع أن تؤثر تأثيرا فعالا على عمليات النسل، وقد ترتب على هذه الهجرات، سواء الهجرات العربية أو الأجنبية، منافسة هذه القوى للعمال المحليين، وبما ساعد على ذلك عزوف القوى المحلية عن العمل في كثير من الخدمات<sup>(٢)</sup>. ونظرا لظهور مجتمعات تعددت عناصرها فقد نتج عن ذلك نمو أحاسيس من الكراهية تجاه هذه العناصر. ولا شك أن هذه الظواهر تحدد العوامل النفسية لدى الوطنيين من أهالي البلاد، وهذه العوامل تحتاج في تقديرنا إلى دراسات نفسية واجتماعية خاصة بها.

ونود أن نختم هذه الدراسة بالإشارة إلى تعليق ريتشارد سانجر<sup>(٣)</sup> بأن الجزيرة العربية شهدت أعظم التأثيرات التي حققها القرن العشرون من حيث التقاء المدنية الغربية بالمجتمعات البشرية التقليدية، وأن هذا التأثير كان من القوة والفعالية بحيث قلب حياة الناس رأسا على عقب، فقبل اكتشاف النفط لم يكن يطرق هذه الرقعة الصحراوية أي زائر أجنبي سوى عدد قليل اقتصر زيارتهم على المناطق الساحلية. وجاءت تقارير هؤلاء بأن الأوضاع لم تتغير في قليل أو كثير، ولكنها الآن وبعد فترة جمود استمرت عدة قرون، بدأت تتحرك مرة ثانية، ولا نغالي في القول إن بضع سنوات شهدت تغيرات طفيفة في شبه الجزيرة العربية أكثر مما شهدته جميع القرون منذ صدر الإسلام. وقد تكون هناك عوامل كثيرة أدت إلى هذه التغيرات، ولكن أكثر هذه العوامل أهمية كان اكتشاف النفط بما صحبه من تغيرات أساسية في تركيب المجتمعات، وانقلاب في حياة السكان بدرجة تمكننا من اعتباره من أهم أسباب البحث الجديد في مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية.

(١) السكان في دولة الكويت عن مجلة الاقتصاد الكويتي ديسمبر ١٩٦٢.

(٢) انظر تقرير دائرة الشؤون الاجتماعية بالكويت في الكويت اليوم ص ١١٠/١٩٥٦.

(٣) Richard Sanger. Arabian Peninsula, Newyork 1954

انظر أيضا نوفل: الأوضاع السياسية في إمارة الخليج العربي ص ٦٧/٦٨.







## ملاحق الكتاب



ملحق أ  
إمارات الخليج في خلال  
الحرب العالمية الأولى

ملحق ب  
نجد وعلاقتها بإمارات  
الخليج العربي

ملحق جـ  
الكويت

ملحق د  
البحرين

ملحق هـ  
قطر

ملحق و  
سلطنة مسقط وعمان



## ملحق (١)

### إمارات الخليج في خلال الحرب العالمية الأولى

(١)

#### اقتراح بإنشاء دولة يهودية في البحرين والإحساء

في خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد في ١٢ سبتمبر من عام ١٩١٧ قدم الدكتور م. ل. روتشتين وهو طبيب يهودي من رعايا روسيا القيصرية اقتراحاً إلى السير فرنسيس بارتى Bertie سفير إنجلترا في باريس يقضى بأن تقوم دول الوفاق الثلاثي، «إنجلترا - فرنسا - روسيا» بإعداد وتنظيم جيش من اليهود في البحرين، وأن يوضع هذا الجيش تحت قيادته ويكون الغرض من إعداد هذا الجيش وتنظيمه مساعدة الحلفاء في الحرب عن طريق غزو مقاطعة الأحساء التركية، ثم العمل بعد ذلك على إنشاء دولة يهودية تضم إليها المقاطعات الشمالية من الخليج بما في ذلك الأحساء والبحرين على أن تستثنى الكويت من حدود الدولة اليهودية المقترحة.

وقد بادر السفير البريطاني في باريس بإرسال نص الاقتراح المقدم إليه إلى وزارة الخارجية البريطانية التي كان يدير شئونها في ذلك الوقت اللورد بالفور. ولما كانت السياسة البريطانية تخطط لإنشاء دولة يهودية في قلب الوطن العربي في فلسطين فقد أسرع بالفور بإرسال تعليماته إلى السفير البريطاني في باريس وهي تتضمن الاعتذار إلى روتشتين بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تضع اقتراحه موضع التنفيذ.

ومن دراستنا لمشروع روتشتين يبدو واضحاً أن هذا المشروع قد تجاهل الوضع الذي أصبح عليه الأمير عبد العزيز بن سعود بعد انتزاعه الأحساء من الدولة العثمانية والسيطرة عليها في عام ١٩١٣، ثم عقده معاهدة دارين مع بريطانيا في عام ١٩١٥، ومن المعروف أن هذه المعاهدة قد اعترفت له بأهمية المكانة التي أصبح عليها في الخليج العربي. وفيما يبدو لنا أن مقدم الاقتراح قد خفيث عليه حقيقة الأوضاع السياسية في الخليج، وما يؤكد ذلك ما ورد في مشروع الاقتراح من

الإشارة إلى مقاطعة الإحساء بأنها مقاطعة تركية، ومن ناحية أخرى أن الاقتراح تجاهل المركز الذي أصبح عليه الإنجليز خلال سنوات الحرب وأن الخليج صار أقرب ما يكون إلى بحيرة إنجليزية. ولهذه الأسباب لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد للنظر في هذا الاقتراح وخاصة لما يمكن أن يترتب في حالة تنفيذه من إدخال القوى الأوروبية التي سبق أن نازعتها النفوذ في منطقة الخليج إلى مجال التنافس مرة أخرى وهي روسيا وفرنسا.

وعلى الرغم من أن ذلك المشروع لم يترتب عليه أية نتائج إلا أنه يشكل واحدا من المشروعات العديدة التي قدمت أو التي قدمها اليهود بأنفسهم بغرض إنشاء دول قومية خاصة بهم في أماكن مختلفة من العالم حتى انتهى بهم الأمر إلى تأسيس كيان لهم في فلسطين.

وفيما يلي النص الكامل لهذا المشروع (١)

Paris, le 12 september 1917

Son Excellence

Monsieur l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris

J'ai l'honneur d'adresser ici à votre Excellence une proposition et me permets de la prier de daigner lui accorder Son intérêt et sa haute confiance.

Mais, avant d'aborder le sujet, Je tiens à donner à Votre Excellence une preuve de quelques qualités de valeur morale, d'esprit de décision et d'énergie qui règnent dans le sein de ma famille, en mettant sous ses yeux quelques lignes du dernier livre de M. Maurice Barrès, le président d'une ligue hostile à la Nation Juive, où le dernier, malgré son hostilité, parle de mon fils, mort héroïquement sous Verdun pendant une attaque qu'il s'est

F.O. 371, 3053. F.O. To D.M.I. Sept. 24, 1917. Bertie To A.J. Balfour (١)  
14 th sept. 1917.





offert lui-même de conduire contre un fortin, très fortement organisé par l'ennemi, fortin lequel, Conquiset d'épissé par lui, se trouve depuis définitivement acquis à la France.

puisse le sang généreusement et tout volontairement versé par mon fils plaider, auprès de Votre Excellence, en faveur de sa haute confiance en la proposition que lui soumettre ici.

Et voici ma proposition:

Je me fais fort de réunir, pour le printemps prochain, une troupe combattante juive, forte de 120 mille hommes vigoureux du nombre de ceux qui ne sont pas mobilisables; cette troupe bien vite portée au double, coopérerait, dans certaines conditions, avec les troupes de l'Entente.

Mon offre, qui au prime abord pourrait paraître illusoire perdra son aspect illusoire aussitôt que les milliers d'hommes seront arrivés sur les lieux de concentration des futures combattants.

Les conditions que Je me permets de poser sont les suivantes:

1- la province Turque El-Haça, près du Golfe Persique, kuwait excepté, deviendra un Etat Juif;

2- Cet Etat sera créé par un coup de main des troupes juives aussitôt qu'elles auront atteint le chiffre de 30 mille homme organisés, instruits et équipés dans l'endroit où ser fera leur concentration qui sera l'île de Bahrein du même Golfe;

3- Tous les frais de l'équipement, de l'armement et autres, exigés par les préparatifs, le transport, le ravitaillement, etc...seront avancés soit par l'Angleterre seule, soit par l' Entente: le sommes, ainsi avancés,

constitueront la première dette de l'Etat Juif;

4- Les instructeurs et une partie du personnel commandant seront fournis par l'Entente et seront considérés au service de l'armée juive dont laquelle ils porteront l'uniforme;

5- les troupes juives ne combatteront qu'en Asie;

6- En vue de sauvegarder les intérêts de la Nation Juive d'une part et d'assurer l'exacte et fidèle exécution des nos engagements vis-à-vis de l'Entente de l'autre, Je jugerai de mon devoir d'assumer la direction suprême de l'entreprise; il va sans dire que je m'entourerai de collaborateurs compétents et solliciterai l'appui des lumières des hommes d'Etat de l'Angleterre et de l'Entente;

7-Toute l'entreprise, jusqu'au moment de l'invasion de la province El-Haça, devra être conduite en grand secret; même les masses d'hommes destinés aux troupes futures, même la presque totalité des futurs officiers et collaborateurs seront tenus dans l'ignorance absolue de l'entreprise, et surtout de l'objectif, pendant toute la période des préparatifs.

Voici l'ordre chronologique dans lequel, dans ma pensée, les événements devront se suivre:

1- Etablissement d'un projet de traité entre l'Entente et l'Angleterre d'un côté et moi, parlant au nom du futur Etat Juif, de l'autre, n'ayant pas, pour le moment, de qualité pour traiter et négocier un traité ce dernier portera un caractère de projet et deviendra un traité définitif lorsque, placé par un Synhédron de Rabbins en tête des troupes juives et accepté par celles-ci, ma situation sera devenue officielle.





2- Préparation de l'entreprise par un comité supérieur, constitué par moi et secondé par de sous-comités appropriés aux besoin préparatifs.

3- Transport des hommes sur l'île de Bahrein , où seront préparés les campements pour recevoir 30.000 hommes et réunis tous les éléments d'équipement, d'armement, etc.

4- Passage des hommes, concentre's dans l'île, sur le pied de guerre, leur instruction, constitution du Personnel commandant, création d'un Synhédriou légal du point de vue de l'Orthodoxie Juive.

5- Invasion de la province Turque El-Haça: proclamation de la fondation de l'Etat Juif; reconnaissance du nouvel Etat par les Puissances de l'Entente.

6- Organisation hâtive du nouvel Etat, arrivée de nouveaux contingents, leur instruction et organisation.

7- Un état de guerre existant entre l'Etat Juif et la Turquie du fait de l'invasion du territoire de cette dernière, les troupes juives entreront immédiatement en campagne et demeureront dans cet état jusqu'à la victoire finale de l'Entente ou Jusqu'à leur destruction.

La proclamation immédiate de l'Etat Juif et sa reconnaissances de l'Entente constituera un fait de nature à électriser la Nation Juive et à déterminer chez elle, un élan puissant en faveur de l'Entente dont l'Etat Juif deviendrait une partie intégrale. Il en résultera en même temps une affluence de fonds inépuisables ainsi que l'accroissement du nombre des combattants; en outre, de par la logique des choses, les soldat juifs dans les armées des Alliés ne se contenteront plus de faire leur devoir; ils deviendront de héros; de par la même logique de choses, agissant au sens

contraire, la grande piété des soldats juifs de Turquie et d'Autriche paralysera automatiquement leur sentiment de devoir. En Russie l'enthousiasme juifs aura les effets les plus heureux sur leurs camarades chrétiens.

Et avant de finir, Je tiens à préciser que la présente proposition n'a aucune racine dans les milieux dits Sionistes dont les aspirations ne coïncident pas avec celles de mes amis et les miennes et dont les méthodes et les voies j'étais toujours à condamner.

Je prendrai la liberté de solliciter demain dans l'après -midi une audience de Votre Excellence dans le désir de connaître la suite qu' elle compte donner à ma Proposition, Je me tiendrais aussi à sa disposition pour lui donner toute explication qu'elle jugerait utile de me réclamer.

Dans l'espoir d'être honoré de sa haute confiance, Je prie Votre Excellence de daigner agréer l'expression de mes sentiments les plus dévoués et respectueux.

(signed)

Dr. M. ROTHSTEIN

Adresse à Paris

42 bis rue de Rivoli,

Hotel de Nice.





## ملحق (ب)

### نجد وعلاقتها ببريطانيا وإمارات الخليج العربي

(٢)

#### اتفاقية دارين الموقعة بين الحكومة البريطانية والأمير

عبد العزيز بن سعود في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥

عقدت هذه الاتفاقية في جزيرة دارين على مقربة من القطيف بين عبد العزيز ابن سعود والسير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج العربي. وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات التي عقدها ابن سعود مع الحكومة البريطانية، وقد أتت المعاهدة الحكومة البريطانية في خلال الحرب العالمية الأولى، كما استفاد ابن سعود من ارتباطه بمعاهدة مع بريطانيا في تأمين ممتلكاته إزاء الدولة العثمانية وأمراء آل الرشيد.

وليس من شك في أن نجاح عبد العزيز بن سعود في السيطرة على مقاطعة الأحساء في عام ١٩١٣، بعد انتزاعها من الدولة العثمانية، هو الذي حدا ببريطانيا إلى الإسراع في توقيع هذه الاتفاقية معه. ويتضح من الشروط التي وردت فيها أنها تجعل من ابن سعود بمثابة أمير من أمراء الخليج الذين سبق أن ارتبطت معهم بريطانيا بمعاهدات مسانعة ومقيدة لتصرفاتهم وخاصة فيما يخص علاقاتهم الخارجية. على أن أهم ما جاء في اتفاقية دارين ما ورد في المادة السادسة منها عن امتناع ابن سعود عن المداخلة في شئون الإمارات المرتبطة مع بريطانيا بموجب معاهدات خاصة، وكان الهدف من ذلك منع ابن سعود من إحداث أي تغيير في أوضاع الخليج. ونجد في هذه المادة ترديداً للتصريحات السعودية السابقة وعلى الأخص تصريح ١٨٦٥. وبما يجدر ذكره بهذا الصدد أن هذه المادة أضيفت إلى معاهدة جدة الموقعة بين بريطانيا وعبد العزيز بن سعود في عام ١٩٢٧.



## نص الاتفاقية:

هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية من جهة وبين عبد العزيز عبد الرحمن ابن فيصل آل سعود أمير نجد والإحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والمرافق التابعة لهذه المقاطعات من جهة أخرى.

الحكومة البريطانية باسمها وعبد العزيز باسمه وباسم ورثته وأخلافه ورجال عشيرته.

عينت الحكومة البريطانية السير برسى كوكس معتمداً في سواحل خليج العجم مفوضاً لأجل أن يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ضمن المقصد الآتي:

توطيد وتوكيد الصداقة الموجودة بين الطرفين منذ زمن طويل وتأييد منافعتها المتقابلة.

إن الكولونيل السير برسى كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود المعروف بابن سعود اتفقا وتعاقدا على المواد الآتية:

أولاً - إن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا والمرافق التابعة على سواحل خليج العجم، كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل وهي تعترف بابن سعود حاكماً مستقلاً على هذه الأراضي ورئيساً مطلقاً على جميع القبائل الموجودة فيها وتعترف لأولاده وأعقابهم وارثين من بعده على أن يكون خليفته متخباً من قبل الأمير الحاكم، وأن لا يكون مخصصاً للإنجلترا بوجه من الوجوه، أي أنه يجب ألا يكون ضد المبادئ التي تمثلت في هذه المعاهدة.

ثانياً - إذا تجاوزت إحدى الدول على أراضي ابن سعود أو أعقابهم من بعده دون إعلام الحكومة البريطانية ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخاطبة مع ابن سعود لأجل تسوية الخلاف، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لأجل محافظته وحماية منافعه.





ثالثا - يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية، وعلاوة على ذلك فإنه يتعهد بإعلام الحكومة البريطانية عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضي التي ذكرت آنفاً.

رابعا - يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن، ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلي عن الأراضي التي ذكرت آنفاً ولا يمنح امتيازاً في تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية وأن يتبع نصائحها التي لا تضر بمصلحته.

خامسا - يتعهد ابن سعود بأن يفي الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم إلى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها.

سادسا - يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها.

سابعا - الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعااهدة على التفصيلات التي تتعلق بهذه المعاهدة<sup>(١)</sup>.

### (٣)

إعلان عن توقف الدعم المالي البريطاني لعبد العزيز بن سعود

في عام ١٩٢٤

في مقابل موقف ابن سعود إلى جانب بريطانيا في خلال الحرب العالمية الأولى قررت الحكومة البريطانية إمداده بمساعدات مالية لتأمين وضعه في نجد والإحساء. وقد تلقى ابن سعود في الفترة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٤ ما يقرب من ٥٤٢,٠٠٠ جنيه إسترليني وكان هذا الدعم المالي مقابل ما تعهد به ابن

(١) نقلنا نص هذه المعاهدة عن حافظ وهب: شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٤٣٣ وما بعدها.



سعود من المحافظة على سلامة طرق الحج، بالإضافة إلى تعهده بعدم الاعتداء على الحجاز والكويت والعراق<sup>(١)</sup>.

وبعد بضع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد، في عام ١٩٢٤ رأت الحكومة البريطانية ضرورة إلغاء المساعدة المالية، وقد نتج عن توقف هذه المساعدة نتائج خطيرة فيما يخص الوضع الاقتصادي لابن سعود وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية التي أخذ في انتهاجها. وأكدت تقارير المقيمة البريطانية في الخليج بأن هناك عدم ارتياح من حكم ابن سعود من قبل تجار الإحساء الذين أخذوا يعانون من زيادة عبء الضرائب عليهم، كما بدأت كثير من القبائل تتخلى عن ولائها لابن سعود لأنه لم يعد في مقدوره استمرار دفع أموال إليها<sup>(٢)</sup>. كما أدى توقف المساعدة المالية إلى أن أصبح ابن سعود أكثر حرية في تصرفاته حتى لو أدت به تلك التصرفات إلى التخلي عن معاهدة دارين عام ١٩١٥. ولعل ذلك يفسر لنا اتجاهاته التوسعية في الكويت ومشارف الحجاز. وفيما يلي نص الرسالة الصادرة من المقيمة البريطانية في الخليج إلى عبد العزيز بن سعود والخاصة بتوقف المساعدة المالية.

British Residency & Consulate General, Bushire

Knox to H.H. Imam Sir Abdul Aziz Bin Abdul Rahman al Faisal al Saud Sultan of Nejd & Dependencies <sup>(3)</sup>

In view of the great financial stringency they much terminate the arrangement under which they give your Highness pecuniary assistance to the extent of \$ 5,000 per month but in terminating the arrangement they will pay your Highness in this year 25,000 at once and another 25,000 in six month and no further payment of any kind can be looked for.

F.O. 371.13012 Parliamentary Question to Sir Oliphant 12th October, 1928. (١)

C.O. 727, vol.8. Memo. 18 th Feb. 1924. (٢)

C.O. 727, VOL.5. 1923. (٣)





## رسالة احتجاج من عبد العزيز بن سعود إلى وزير المستعمرات البريطانية ضد الموظفين البريطانيين في الخليج

كان توقف بريطانيا عن تقديم مساعدات مالية لابن سعود بالإضافة إلى انتهاء خدمة السير برسي كوكس كمندوب سامي على العراق أثر كبير في تغيير علاقة ابن سعود ببريطانيا. يضاف إلى ذلك أن ابن سعود بدأ يحقق لنفسه مكانة كبيرة في الجزيرة العربية ولذلك أصبح يتبرم من تصرفات الوكلاء الإنجليز معه في الخليج، كما يظهر ذلك من نص الرسالة التي سنوردها. وفيما يبدو أن بريطانيا اضطرت إلى أن تراعى المركز الذي وصل إليه ابن سعود، وسوف ينضج ذلك من معاهدة جدة ١٩٢٧ التي جعلت تعامله مع بريطانيا يتم مباشرة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية<sup>(١)</sup>.

### السلطنة النجدية وملحقاتها الرياض ١١ جماد الآخر ١٣٤٢

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب  
الفخامة وزير المستعمرات الإنجليزية المفخم بعد إهداء التحية والاحترام، وبعد  
باصحاب الفخامة لقد ارتبطنا مع حكومة جلالة ملك بريطانيا بعهود وثيقة  
والمعاهدة التي عقدناها مع الحكومة المعظمة بواسطة صديقي السير برسي كوكس لا  
أزال أحافظ عليها شديد المحافظة وأجرى على مقتضاها في معاملتي مع الحكومة  
وأن موافقي في أثناء الحرب العظمى غير مجهولة. ولكنني آسف شديد الأسف بما  
يحاوله بعض موظفيكم من إقامة العراقيين وخلق المشاكل العديدة مما تأباه روح  
الصدقة والمحبة. نعم لقد لاح من يوم سفر السير برسي كوكس من العراق أن  
موظفي الخليج قد تغيرت معاملاتهم وأحوالهم تغيراً عظيماً مما كان له أثر سيئ في  
نفوس العرب عامة وأمرائهم خاصة وإني كنت دائماً ألفت نظر رآسة الخليج إلى

(١) رسالة من عبدالعزيز بن سعود إلى وزير المستعمرات البريطانية، الرياض في ١١ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ.

- فبراير ١٩٢٤

F.O. 371, H0005 see also C.O. 727, VOL.9.

كل حادثة تحدث في حينها ولكن أرى الحوادث تتبع بعضها ومصالح رعاياي تمتهن بحالة لا تدع للصبر مجالا وتتنافى وروح الإخلاص والمودة التي تربطنا بالحكومة المعظمة. لقد طلبت منذ أربعة أشهر أن توفد حكومة جلالة الملك رجلا سياسياً حكيماً ليس له أدنى اتصال بسياسة الخليج لاتفاوض معه وأوقف الحكومة المعظمة على ما يوجد من الخلل في السياسة. ولكن يظهر أن القائمين بسياسة الخليج لم يرقهم هذا الطلب ولذا فإنني أرى إذ الحكومة لا ترى من المناسب إرسال مندوب خاص من طرفها فأنا أرسل إليكم مندوباً من قبلي مزوداً بكل شيء وهذا لأنني لا أحب أن صلاتي بالحكومة المعظمة يعثر بها ضعف أو وهن.

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق احترامي.





ملحق (ج)

الكويت

(٥)

من فيصل بن سلطان الدويش إلى سالم المبارك الصباح<sup>(١)</sup>.

سلمنا الله وإياه من الكذب والبهتان وأجار المسلمين يوم الفزع الأكبر من  
الخذى والخذلان:

أما بعد:

فمن جاءنا الشيخ عثمان بن سلمان يقول: إنك عاهدته على الإسلام  
والمطابقة لا مجرد الدعوى والاتساق كففنا عن قصرك بعد ما ضرب وأمرنا برد  
جيش ابن سعود على أمل أن تدرك المقصود فلما علمنا أنك خدعتنا آمنا بالله  
وتوكلنا عليه . . . يروي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال من خدعنا بالله  
اتخذعنا له فتحن بيض وجوهنا نرجو الله أن يهديك ولا يسلطنا عليك إياك نعبد  
وإياك نستعين.

(١) مذكور: تاريخ ملوك آل سعود، ص ١٤٨.



من الماجور جى سى مور الوكيل السياسى لدولة بريطانيا فى الكويت إلى  
الشيخ فيصل الدويش وجميع الإخوان الذين معه.

يتضح من هذه الرسالة حماية بريطانيا للكويت إزاء اعتداءات الإخوان  
واعتبار ابن سعود غير مستول عما يقومون به من أعمال عدوانية ضد الكويت  
وغيرها.

ليكن معلوما لديكم أن أفعالكم ضيقت على البادية وحتى على الجهرى  
أيضاً وبما أن الحكومة البريطانية لم تدع لتعمل أكثر مما هي عادت بها أن تسعى بحسب  
الصداقة وراء الإصلاح، فأما الآن ما دام أنتم تهددون ليس فقط ضد حقوق سعادة  
شيخ الكويت بل ضد مصالح بريطانيا وسلامة الرعايا البريطانيين ولا يمكن بعد  
للحكومة البريطانية أن تقف على جانب بدون دخولها فى المسألة، ثم التامينات  
التي نطق بها من مدة قصيرة سعادة الشيخ عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل  
سعود كى سى إى آى إلى فخامة السير برسى كوكس المندوب السامى فى العراق  
نتق الحكومة البريطانية أن أفعالكم هي بعكس إرادة وأوامر الأمير المشار إليه ولا  
شك أن سعادته سينهيككم بذلك عندما يعلم بأفعالكم فيناء عليه نسيحكم بأنه إذا  
تجربون أن تهجموا على مدينة الكويت فحينئذ ستحسبون مجرمين بالحرب ليس  
عند سعادة شيخ الكويت بل عند الحكومة البريطانية أيضاً فالحكومة البريطانية لم  
تعتبر ذلك بل ستقابل هذا بأفعال عدائية بواسطة القوة التي تفكر لاثقة... هذا ما  
لزم إعلانه لكم<sup>(١)</sup>.

تاريخ ٧ صفر ١٣٣٩ هـ

ميجور جى سى مور

الوكيل السياسى لدولة بريطانيا فى الكويت

(١) عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢، ص ٢٢٥ ومابعدها.





## اتفاقية العقير لتعيين الحدود بين الكويت ونجد ١٩٢٢

انعقد مؤتمر العقير في نوفمبر ١٩٢٢ لتخطيط الحدود بين الكويت ونجد وإعادة النظر في الحدود بين نجد والعراق التي سبق أن خططت بموجب معاهدة المحمرة.

وقد ترتب على تخطيط الحدود بين الكويت ونجد ظهور المنطقة المحايدة بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحساء الشمالية.

وفينا يلي نص ماجاء في اتفاقية العقير الخاصة بالحدود بين نجد والكويت.

تبتدئ حدود نجد والكويت من ناحية الغرب من ملتقى وادي العوجا بالباطن تاركة رقمي<sup>(١)</sup> لنجد وتسير من هذه النقطة على خط مستقيم إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين عرضاً من الأرض بنصف الدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزى التركى المؤرخ فى يولية ١٩١٣ - الدائرة الحمراء مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلاً - وهذا الخط يستمر إلى الجانب من نصف الدائرة حتى يصل إلى النقطة التى تنتهى عند الساحل جنوب رأس الفلعة وهذا الحد الجنوبي لا نزاع فيه لأراضى الكويت، أما الأراضى التى يحدها خط العرض المذكور من الشمال والتى يحدها غرباً ضلع من الأرض يسمى الشق وشرقاً البحر وجنوباً خط يمر غرباً بشرق من الشق إلى عين العبد ومنها إلى الساحل شمالى رأس المشعاب فهذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها.

(١) مورد ماء.



نحرر في بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبي حكومتى الطرفين في  
ديسمبر ١٩٢٢ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هـ<sup>(١)</sup>

المعتمد السياسى فى الكويت

المندوب من قبل سلطان نجد

ميجورك. مور

عبد الله سعيد الدملوجى

أوافق على مضمون هذه الاتفاقية.

أحمد الجابر الصباح

عبد العزيز بن سعود

سلطان نجد وتوابعها.

(١) الفرغان : مختصر تاريخ الكويت ص ١٣٤.





## رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى المقيم السياسي في الخليج

في ٢٨ مايو ١٩٣٥

## خاصة بالمشاكل المعلقة بين الكويت والعراق

يعرض الشيخ أحمد الجابر في هذه الرسالة وجهة نظره بشأن مرور التجارة من الكويت إلى العراق ويطلب من الحكومة البريطانية حماية ممتلكاته في البصرة وضمان مياه الشرب لسكان الكويت في حالة قيام الحكومة العراقية بفرض حصار على الكويت. وفيما يلي نص الرسالة الموجهة من الشيخ أحمد الجابر إلى المقيم السياسي في الخليج<sup>(١)</sup>.

لقد طلبت مني أن أوافق على بعض اقتراحات خاصة بوقف التهريب من الكويت إلى العراق، وتشتمل هذه المقترحات على تعيين مدير جمركي في الكويت بصلاحيات خاصة منها تقييد الواردات لبعض البضائع إلى الكويت، بالإضافة إلى نظام خاص بالمانيفست البري... إلخ. وأن هذه المقترحات ستناقش في مؤتمر يحضره ممثل عن كل من الكويت وبريطانيا والحكومة العراقية. وقد أخبرتني أيضا أنني إذا لم أوافق على المقترحات العراقية فستقوم الحكومة العراقية بفرض حصار تام على الكويت كما سنضع قيوداً شديدة على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل المياه من شط العرب.

وإنني أأسف لعدم موافقتي على الاقتراحات وأخشى أن يفسر موقفى هذا بعضانى لنصائح الحكومة البريطانية أو نواياي السيئة تجاه العراق ولكن الأسباب التي تدعوني إلى عدم الموافقة على هذه الاقتراحات يمكن أن أجعلها فيما يلي:

أولاً: أن الحكومة العراقية ليس لها حق شرعي في أن تطلب مني أن أفعل

F.O.371. 18909 Sheikh Ahmed Al Jaber as Sabah K.C.I.E. C.S.I., The Ruler of Kow. (1) Cit to the Hon'ble The Political Agent in the Persian Gulf.



ما تريده أو ترغب فيه. وإن كان هذا لا يمتنع من أن أتصرف تجاهها تصرف الجار الحسن.

ثانيا - سوف تتأثر الكويت في حالة وقف التهريب سواء من ناحيتي أو ناحية الحصار العراقي، وسوف يتأثر سكان الكويت الذي يبلغ عددهم مائة ألف نسمة وسأواجه باللوم الشديد من قبل شعبي وستكون النتائج كما يلي:

أولا - فقدان الكويت تجارتها بالداخل.

ثانيا - سوف يفهم الجميع أن الكويت سلمت استقلالها للعراق وأنها أصبحت تابعة له.

ثالثا - سوف ينظر إلى نظرة واهنة من قبل أعضاء أسرتي ومن قبل سكان الكويت وسأواجه نتيجة ذلك بصعاب ومتاعب بالغة.

رابعا - سوف يدعى ابن سعود بأن شيخ الكويت خضع للعراق وسيذكر أنه حينما طالب بتعيين ممثل مسلم لحماية الضرائب باسمه رفضت ذلك، بينما خضعت للحكومة البريطانية ووافقت على تعيين مدير جمركي أجنبي مزود بصلاحيات كبيرة.

خامسا - سوف يترتب على ذلك هجرة التجار والأعيان من الكويت. لهذه الأسباب لا أوافق على الاقتراحات على أنه إذا طبقت الحكومة العراقية حصارها على الكويت فإنني أطلب من الحكومة البريطانية أن تستمر في حماية مزارع نخيلي وكذلك المزارع التابعة لرعاياي وضمان مياه الشرب لسكان الكويت من إجراءات الحصار.

وإنني على ثقة من أن الحكومة البريطانية التي تدافع عن الدول الصغيرة والتي دخلت الحرب لحماية البلجيك سوف تضع في عين الاعتبار موقفى هذا.





ملحق (د)

البحرين

(٩)

برقية احتجاج من الشيخ عيسى بن خليفة إلى وزير

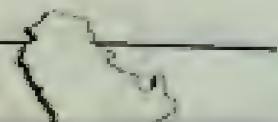
الخارجية البريطانية في أكتوبر ١٩٢٢

أدى تدخل الوكيل البريطاني في شؤون البحرين الداخلية، بدعوى فرض الإصلاح، إلى المساس بسلطة الشيخ عيسى كحاكم على البلاد وكان ذلك تهديداً لتحتيته عن الحكم.

وفي هذه البرقية يحتج الشيخ عيسى على تدخل الوكيل البريطاني في شؤون البحرين ويعتبره مسئولا عن الاضطرابات التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك.

I beg to put up my complaint to you about the Political Agent Bahrein of Great Britain Government who began now a days to misgovern in the administration until he has illegally interfered in the interior state of my country and yet he still employs all kinds of dispotical oppressions with the subjects who are forbidden now to enjoy from all their national rights I am sure that such mistakes will undoubtedly keep the people in a continual disturbance and also provoke all Arabs besides that it is unsuitable to both justice and liberality and on the contrary to the policy which is proceeded by Great Britain in Arabia in the name of justice. I respectfully beg You to make a strict inquiring for all that happened or will happen henceforth in order to keep the relations off from any danger.

The Ruler of Bahrein and Chief of the Tribes Essa Bin Ali.



رسالة من المقيم البريطاني في الخليج إلى عبد العزيز بن سعود

سلطان نجد وملحقاتها في ١٨ مايو ١٩٢٣

يحمل المقيم البريطاني مسؤولية الاضطرابات التي وقعت بين الشيعة والسنة في مدينة المنامة في البحرين في عام ١٩٢٣ لوكيل ابن سعود، عبد الله القصيبي، ويطلب المقيم البريطاني من ابن سعود عدم تعيين وكيل له في البحرين قبل استشارة الحكومة البريطانية والحصول على موافقتها.

Letter from the Political Resident in the Persian Gulf to

His Highness the Sultan of Nejd and Dependencies, dated Bahrein, the 18th of May 1923 (2 Shawwal).

My friend! It cannot have been concealed from Your Excellency that, in the town of Manameh, there have recently been deplorable outbreaks of religious fanaticism which have resulted in serious loss of life among both Nejdīs and Persians. It has found necessary for me to visit these Islands, inquire into the origin of these disturbances and endeavour to arrange that such distressing fatalities do not recur.

I deeply regret to inform you that the reports I have received establish beyond a doubt that the Nejdīs were the aggressors and that your Agent Abdulla Al-Qosaibi, after absurd pretensions to arrogate to himself the functions of a Consul which have been for some time causing me anxiety not only instigated these disturbances but behaved, after they were set a foot, in a manner both unseemly and cowardly and thereby has brought, discredit as far as such insignificant person may do on Your Highness good name.



I hold this man primarily responsible for the blood of these unfortunate misguided rioters and would have dealt with him severely but for the fact that he, however unworthy, has been honoured with your confidence. I have accordingly set him free to carry this letter to you, so that Your Highness may deal with him as in your wisdom you think fit. Moreover in view of his past conduct and the difficulties it has given rise to I must ask that your Highness should not send an Agent to Bahrein without consulting the British Government whether such person be acceptable to them.

His Excellency the High Commissioner in Iraq Sir Henry Dobbs, has informed me that on the departure of our friend Sir Percy Cox, I have been selected as intermediary between Your Highness Government and the Colonial Office of His Majesty's Government.

It is a matter of the liveliest personal regret to me that just after I have been honoured by this selection, my first official communication to Your Highness should be on such an unpleasant subject. The urgency of the case and the depolorable consequences of the conduct of Abdulla Al Qosaibi are my only excuse and justification.

This is what had to be said. May Your Highness be long preserved in peace and honour and Salaam.



## مذكرة احتجاج من المفوضية الفارسية في لندن إلى السير تشبرلين

وزير الخارجية البريطانية في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧

تتضمن هذه المذكرة احتجاج الحكومة الفارسية على نص المادة السادسة من معاهدة جدة الموقعة بين عبد العزيز بن سعود والحكومة البريطانية في ٢٠ مايو ١٩٢٧، والتي ورد فيها تعهد عبد العزيز بن سعود بإبقاء علاقات السلم والصداقة مع الكويت والبحرين وشیوخ قطر والساحل العُماني الذين لهم معاهدات وعلاقات خاصة مع الحكومة البريطانية.

وتؤكد المذكرة حقوق السيادة الفارسية على البحرين، وأن الحكومة الفارسية لا تعترف بوجود معاهدات بين بريطانيا والبحرين وأن ما ورد في المادة السادسة بشأن البحرين يعد انتهاكاً للسيادة الفارسية على مقاطعاتها الإقليمية.

M. Khan Mossaed to Sir Austen Chamberlain. (Received November 28)

Persian Legation, London

November 26, 1927

Your Excellency,

I have the honour to state the Acting Minister for Foreign Affairs has recently addressed a note to His Britannic Majesty's Minister at Tehran, of which the following is a translation:-

"1. According to information received by the Persian Government, a treaty was concluded between His Britannic Majesty and Ibn Saud signed at Jeddah on the 20th May last, of which article 6 is as follows:-

"His Majesty the King of the Hedjaz and of Nejd and its Dependencies undertake to maintain friendly and peaceful relations with





the territories of Kuwait and Bahrein and with the Sheikhs of Qatr and the Oman Coast who are in special treaty relations with His Britannic Majesty's Government"

"2. The sovereignty of Persia over the Island of Bahrein being well founded, the Imperial Persian Government, at the time a special treaty was concluded between the British Government and the Sheikh of Bahrein, rightfully protested and Lord Clarendon, in a letter dated the 29th April, 1869, addressed to the then Persian Minister in London, formally acknowledged the justice of that protest.

"3. You will realise that the insertion of article 6 in the above-mentioned treaty, in so far as it relates to Bahrein, is averse to the territorial integrity of Persia, and consequently incompatible with the friendly relations subsisting between two neighbouring countries.

"4. I Therefore earnestly protest against the insertion of the above article in the treaty, and shall look foreward to suitable measures being taken, as soon as practicable, by His Britannic Majesty's Government, with a view to its elimination.

"5. I have to add further that, Persia being a member of the league of Nations, the Imperial Persian Government, conformably to article 10 of the Covenant, which guarantees the territorial integrity of its members, have forewarded at copy of their note to the League of Nations, with the request that their protest may receive due consideration".

I beg leave to bring this matter to the notice of your Excellency of your kind consideration.

I have & c.

KHAN MOSSAED

Persian Minister.

## مذكرة احتجاج من وزارة الخارجية الفارسية إلى الوزير الأمريكي

المفوض في طهران في ٢٢ مايو ١٩٣٤

تتضمن هذه المذكرة احتجاج وزارة الخارجية الفارسية على امتياز النفط الذي منح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا من قبل حكومة البحرين على أساس أن هذا الامتياز منح دون موافقة الحكومة الإيرانية، والتي سوف تحتفظ لنفسها مع ذلك بحقوقها في حالة الريح أو التعويض في حالة الخسارة.

وفد أرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى ممثلي الحكومة الفارسية في كل من واشنطن ولندن وإلى سكرتارية عصبة الأمم للتوزيع على الأعضاء المشتركين فيها.

Ministry of Foreign Affairs

Tehran, May 22nd, 1934.

To His Excellency,

Mr. William Hornibrook,

United States Minister, Tehran.

Your Excellency,

Some four years ago, my Government heard for the first time through the foreign press that a British Syndicate had obtained a concession to exploit the Bahrein Oil from an integral part of Persian territory and as the Imperial Government possesses incontestable rights of sovereignty over them, my Government protested energetically to His Britannic Majesty's Legation at Tehran against the proceedings of the said Syndicate, which had unlawfully obtained this concession and had begun to exploit the wealth of that territory, thereby violating Persia's rights of sovereignty.



A copy of this letter of protest was forwarded to the Secretary General of the League of Nations who, at the Persian Government's request, communicated it to all States Members.

According to information recently received by the Imperial Government, a concession to exploit Bahrein oil has just been obtained by the Standard Oil Company of California, which has begun operations and has already extracted large quantities of oil.

I have honour to draw your serious attention to the above and to inform you that the concession in question or any other concession acquired by the Standard Oil Company or any other company whatsoever having been obtained not from the Persian Government whose rights of sovereignty over the Bahrein Islands are incontestable, but from legally incompetent authorities who have no right to grant such concession is regarded as null and void. My Government strongly protests against this concession and considers itself at liberty to claim and demand the restitution of any profit that may accrue from such concession, as well as compensation for any damage that may result therefrom.

I should therefore be glad if your Excellency would be good enough to communicate this letter to the Government of the Republic of the United States of America and would request it to communicate the contents to the Standard Oil Company of California.

I have the honour, etc.

(Signed) B. KAZEMI

Minister of Foreign Affairs

## ملحق (هـ)

### قطر

(١٣)

#### معاهدة ١٩١٦ بين الشيخ عبد الله بن قاسم بن ثاني والسير برسي كوكس المقيم البريطانى فى الخليج<sup>(١)</sup>

تعتبر هذه المعاهدة أولى المعاهدات بين قطر وبريطانيا، وقد نصت على وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية، كما اشتملت على جميع الفهود التى فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج الأخرى، كما نصت المعاهدة أيضا على عدم منح شيخ قطر امتيازات فى بلاده إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

مادة (١) - حيث إن جدى المرحوم الشيخ محمد بن ثاني قد وقع معاهدة فى ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ تعهد فيها ألا يلحق أى أضرار بالسلم البحرى، وحيث إن هذه الالتزامات التى قدمت إلى الحكومة البريطانية وتطورت فى عهدى فإننى أتعهد أنا الشيخ عبد الله بن قاسم بن ثاني بأن أتعاون مع الحكومة البريطانية السامية كما يتعاون معها الشيوخ العرب المتصالحون فى إمارة أبوظبى - دى - الشارقة - عجمان - رأس الخيمة - أم القيوين فى القضاء على تجارة الرقيق والقرصة والحفاظ على السلم البحرى بصورة عامة.

ولهذه الغاية فإن اللفتنت كولونيل السير برسي كوكس المقيم السياسى فى الخليج الفارسى قد زودنى بالمعاهدات والارتباطات المعقودة بين الشيوخ المشار إليهم فى أعلاه وبين الحكومة البريطانية السامية وإننى بهذا أعلن بأنى سألتزم بروح المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفا.

المادة (٢) - ومن الجهة الأخرى تتعهد الحكومة البريطانية بإعطائى وإعطاء

(١) Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, vol XI P. 258 ff.

انظر أيضا محمود بهجت سنن: تاريخ قطر العام من ص ٢٦٠ / ٢٦٣ بغداد ١٩٦٦.





رعاياي وسفني وسفنتهم جميع الضمانات والامتيازات والمنافع الممنوحة للشيخ المتصالحين ولرعاياهم وسفنتهم، وإثباتنا لذلك فلقد ختم السير برسي كوكس كل واحدة من هذه المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفاً بامضائه مع تأريخ ذلك على النسخة المسلمة إليّ، ولقد ختمت أنا أيضاً على كل واحدة من المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفاً بامضائي وختمي مع تأريخ ذلك على نسختين مطبوعتين أخريتين من المعاهدات والارتباطات نفسها حتى لا يمكن إخفاؤها.

المادة (٣) - وعلى وجه الخصوص أنا الشيخ عبد الله قد قمت فضلاً عن ذلك بنشر إعلان يمنع استيراد الأسلحة وبيعها في أراضي وفي ميناء قطر وبالنظر إلى التعهد الذي ارتبط به الآن توافق الحكومة البريطانية من جانبها على منح تسهيلات لشراء تلك الأسلحة والذخائر الحربية واستيرادها التي يمكن أن احتاج إليها بصورة معقولة من مخزن أسلحة مسقط أو مكان آخر مماثل توافق عليه وذلك لاستعماله الشخصي وتسليح أتباعي، وطلب هذه الأسلحة سيكون بطريقة يمكن بيانها فيما بعد بواسطة المعتمد البريطاني في البحرين وأنا أتعهد بصورة مطلقة بأن الأسلحة والذخائر التي أزود بها على هذه الصورة لن يعاد تصديرها من أراضي أو تباع إلى الجمهور تحت أية ظروف ولكن سيحتفظ بها فقط لسد حاجات رجال قبائلي وأتباعي الذين يتوجب على تسليحهم لحفظ النظام في أراضي والحماية حدودي، وفي رأي أن مقدار حاجتي تبلغ خمسمائة قطعة من السلاح.

المادة (٤) - أنا الشيخ عبد الله أتعهد فضلاً عن ذلك بأنني لن أقيم علاقات مع معتمد أي دولة أخرى أو أرسله أو أستقبله دون موافقة الحكومة البريطانية السامية وسوف لن أنازل دون الحصول على مثل هذه الموافقة عن أرض لأي دولة أخرى أو لرعاياها سواء عن طريق الإيجار أو البيع أو الانتقال أو الهبة وبأي صورة أخرى مهما كانت.

المادة (٥) - وأنا أعلن كذلك بأنني لن أمنح بدون موافقة الحكومة البريطانية السامية أي امتياز لصيد اللؤلؤ أو أي احتكارات أو حقوق لمد أسلاك بحرية إلى أي من كان.

المادة (٦) - لن تزيد الرسوم الجمركية على بضائع النجار البريطانيين المستوردة إلى قطر عن تلك التي تجبى من رعاياى على بضائعهم وسوف لن تزيد بأى حال عن خمسة بالمائة من قيمة البضاعة ولن تكون البضائع البريطانية عرضة لدفع أى رسوم أو ضرائب أخرى من أى نوع مهما كانت فوق تلك التي عينت.

المادة (٧) أتعهد فوق ذلك وعلى وجه الخصوص بالسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة فى قطر من أجل التجارة كما أتعهد بحماية أرواحهم وممتلكاتهم.

المادة (٨) - وأتعهد أيضاً، إذا رأت الحكومة البريطانية ذلك مرغوباً فيه، بأن أستقبل معتمداً من قبل الحكومة البريطانية للمحافظة على مصالح التجار البريطانيين المقيمين فى موانئ أو المدن يزورونها فى المناسبات القانونية.

المادة (٩) - وفضلاً عن ذلك فأنا أتعهد بأن أسمح بإقامة دائرة بريد ومنشآت برق فى أى مكان فى أراضي متى ترغب فى ذلك الحكومة البريطانية وإننى أتعهد بحماية هذه المنشآت عند إقامتها.

المادة (١٠) - ومن جهتهم فإن الحكومة البريطانية السامية بالنظر لهذه المعاهدات والارتباطات التى اربط بها معهم يتعهدون بحمايتى وحماية رعاياى وأراضي من كل اعتداء بحرى، وببذل قصارى جهودهم بتحصيل التعويض عن جميع الأضرار التى تلحق بى أو برعاياى عندما نعمل فى البحر فى الحالات القانونية.

المادة (١١) - وهم يتعهدون أيضاً بمنحى معاونة فيما إذا هوجمت أنا ورعاياى داخل قطر وأنه لمن المفهوم بشكل كامل بأن هذا الالتزام يترتب على الحكومة البريطانية فقط فى الحالة التى لا يتج فىها سواء أكان سراً أو بحراً من استفزاز بسبب عمل أو هجوم أقوم به أو يقوم به أحد رجال رعاياى ضد الآخرين.

لغتنت كولونيل ك سى سى. أى. إى

السير برسى كوكس

الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى

حاكم قطر





## ملحق (و)

### سلطنة مسقط وعمان

١٤

### تسوية السيب ١٩٢٠

بين السلطان سعيد بن تيمور والشيخ عيسى بن صالح الحارثي  
وقعت هذه الاتفاقية في قرية السيب وتتضمن شروطا أربعة لصالح كل من  
سلطنة مسقط ومقاطعات عمان الداخلية. وللأسف أننا لم نعثر على النص العربي  
لهذه التسوية والنص الإنجليزي التالي هو كل ما أمكننا الحصول عليه.

In The name of God The Compassionate, The Merciful.

This is what has been agreed upon in the settlement between the  
Government of Sultan Taimur bin Faisal and Sheikh Isa bin Salah bin  
Ali-al-Hrathi on behalf of the Omanis who sign their names here through  
the mediation of Mr. Wingate, I.C.S., Political Agent and His Britannic  
Majesty's Consul, Muscat, who is authorised by this Government in this  
respect to be a mediator between them. The conditions are stated as  
follows: Four of them concern the Omanis. What concern the Omanis  
are these:

Firstly. - On all commodities brought from Oman of all kinds to  
Muscat, Matrah, Sur and all the coast towns nothing more should be  
taken than 5 per cent.

Secondly. - For all the Omanis there should be safety and freedom  
in all the coast towns.

Thirdly. - All restrictions on entry to and exist from Muscat, Matrah  
and all the Coast towns should be removed.



Fourthly. - The Sultan's Government should not protect criminals who flee from the justice of Omanis and that they may be returned to them if asked for and that the Sultan's Government should not interfere in their internal affairs.

The four which concern the Government of the Sultan are stated as follows:-

Firstly. - All the tribes and Shaikhs should remain in peace and amity with the Government of the Sultan and that they should not attack the coast towns and should not interfere in His Government.

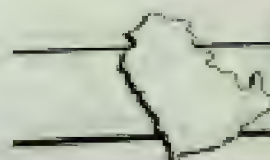
Secondly. - All travellers to Oman on their lawful business should be free and there should be no restrictions on trade and travellers should be safe.

Thirdly. - All criminals and evil men who flee to them should be turned out and should not be protected.

Fourthly. - The claims of merchants and other against the Omanis should be heard and decided as is just according to the the Sharah.

Written at Sib on the eleventh day of Moharram, one thousand three hundred and thirty-nine Hijrah, corresponding to twenty-fifty day of September one thousand nine hundred and twenty.

I have completed what was completed by Sheikh Isa bin Salah on my behalf in these conditions. Written by Imam-Muslamin Mohamed bin Abdullah with his own hand.





## رسالة من الشيخ عيسى بن صالح إلى المقيم البريطاني في الخليج يحتج فيها على خرق تسوية السيب

لم تكن تسوية السيب التي عقدت بين السلطنة وزعماء الإمامة في الداخل تسوية نهائية وإنما تعرضت إلى انتهاكات مستمرة من الطرفين، وفي هذه الرسالة يحتج الشيخ عيسى على زيادة الضرائب في صور خلافاً لما قرره شروط التسوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن صالح إلى حضرة الأجل الأفخم قنصل الدولة البريطانية العظمى في أبو شهر<sup>(١)</sup>.

بعد السلام والاحترام وواجباتهما من علم فرفعه لك إلا الخير والحمد لله نعرفك أننا وصلنا بحضرة الإمام في سمائل منذ شهرين وبالمعاول وبالرستاق وقد وقعت زيادة معشرات بصور خلاف ما أجرتة الدولة العظمى من الصلح بين دولة مسقط والعمانيين وقررت في ذلك تقريراً محرراً وقد عرفنا قنصل مسقط في أثناء مشامنا هذا بكتابين ولم يصلنا جوابهما منه وهذا رسولنا إليه بكتاب ثالث فوجب إعلامكم وترقب الجواب فيما تراه والسلام.

بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ

وكتب بأمر والده

محمد بن عيسى

لما وقعت الزيادة عن كل مائة قرش خمسة في صور عرفنا الوالي فرد الأمر إلى حكومة مسكد فعرفناهم فلم تحصل فائدة وما أردنا أن نصدقكم في الشيء الخفيف إلا بعد اليأس وتلك الزيادة أن يأخذونها لإحمال وربما أن كل حمل لا يقوم بعشوره وكراية لضياغ البحر ورخصه ونرجو من حضرتكم الاهتمام بما قررتم والتأكيد على قنصل الدولة بمسكد وهكذا تحدث أمور في مسكد تخالف القاعدة المقررة.

هذا صحيح يدي

كتبه عيسى بيده

تفويض سلطان مسقط وعمان للحكومة البريطانية بإخطار الحكومة الفارسية  
عن ضرورة إبلاغها السلطنة مسبقاً بزيارة السفن الفارسية إلى موانئها.

بسم الله الرحمن الرحيم

من سعيد بن تيمور إلى جناب صديقنا الأجل المحترم لفتنت

كرنل سي فاوَل قنصل الدولة البريطانية

ووكيل سياستها بمسقط

عقب التحيات الفاتحة والسلام الجزيل، ففي أهلك ساعة تناولنا كتاب جنابك  
رقم ١٤١ المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ وتلونا بكل سرور وفهمنا ما تضمنه من  
خصوص إخبار حضرة اليزيدنت بجنابك، إن عن قريب لتصل المراكب الحربية  
خاصة حكومة العجم إلى الخليج الفارسي، ربما تزور ساحل العرب وأن ذلك  
يشمل بنادر مملكتنا إلى آخر ما ذكرتم.

فالجواب: إننا نشكر حضرة صديقنا الدولة البريطانية على ما أبدته لنا،  
وإننا اغتناماً لهذه الفرصة نطلب ونفوض رسمياً حكومة جلالة الملك من قبلنا أن  
تخبر حكومة العجم بالنيابة عنا إننا نتظربلاغاً رسمياً من حكومة العجم بواسطة  
حضرة الدولة قبل أي زيارة مركب عجمي إلى أي بندر من بنادر سلطنة مسقط  
وعمان المستقلة.

وإننا على الدوام نشكر صديقنا الدولة على مننها ونرجو من الله دوام  
الاتحاد والصداقة بين الطرفين.

حرر بمسقط في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٥٠

محجكم المخلص

سعيد بن تيمور









الاصحاح



## أولاً: المصادر العربية:

(أ) وثائق منشورة:

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية.

ج ١ (الأساس)، ج ٢، ٣ (الوثائق) - القاهرة ١٩٥٥.

(ب) مراجع عربية:

- أحمد محمود صبحي

البحرين ودعوى إيران (الإسكندرية ١٩٦٢)

- أحمد قاسم البوريني

الإمارات السبع على الساحل الأخضر (بيروت ١٩٥٧)

- آلان فاليارس (مترجم)

أبناد السندباد (بيروت دار الكتاب العربي)

- إليانور كالفرلي (مترجم)

كنت أول طيبة في الكويت (الكويت ١٩٦٨)

- أمين الريحاني

• ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية

في جزئين - (بيروت ١٩٢٩)

• تاريخ نجد الحديث وملحقاته ومسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل

ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما.

(بيروت ١٩٥٤)

- أمين سعيد

الخليج العربي، دراسة لتاريخه السياسي ونهضته الحديثة  
دار الكتاب العربي (بيروت)

- أمين عز الدين

عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول (الكويت)

- جان بيشون

بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوروبا  
في هذا الشرق، تعريب محمد عزة دروزة  
(بيروت ١٩٤٦)

- جان جاك بيربي

الخليج العربي

ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت ١٩٥٩)

- ج. ب. كيلي

الحدود الشرقية للجزيرة العربية (مترجم)  
(الكويت ١٩٦٨)

- جري (اللورد)

مذكرات اللورد جري وتبعية الحرب العالمية الكبرى  
تعريب علي أحمد شكري

- جمال زكريا قاسم

\* دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا ١٧٤١ - ١٨٦١  
(القاهرة ١٩٦٧)



## \* الخليج العربي

دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤

(مطبعة جامعة عين شمس ١٩٦٦)

\* الأصول التاريخية لقضية عمان

المجلة المصرية للدراسات التاريخية

العدد ١٢ (القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥)

\* موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء،

المجلة المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٧

(القاهرة ١٩٧١)

\* مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي (الكويت ١٩٧٢)

\* المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي،

المجلة المصرية للدراسات التاريخية

العدد ١٦ (القاهرة ١٩٦٨)

- جمال الغزالي:

ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة

لم يذكر مكان وتاريخ الطبع

- جون سنت فيليب

تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبد بن الوهاب السلفية (مترجم)

- ج. ج. لوريير

دليل الخليج - القسم التاريخي والجغرافي - أربعة عشر مجلداً

مكتب الترجمة بالقسم الثقافي بديوان حاكم قطر (الدوحة ١٩٦٧)

- جورج لونزوسكى

البترول والدولة في الشرق الأوسط (مترجم)

(بيروت ١٩٦٢)



- جيراند لاندن

عمان مسيرا ومصيروا، ترجمة محمد أمين عبد الله

(بيروت ١٩٦٨)

- حافظ وهبة

\* جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة ١٩٥٦)

\* خمسون عاما في جزيرة العرب (القاهرة ١٩٦٠)

- حسن سليمان محمود

الكويت في ماضيها وحاضرها (بغداد ١٩٦٨)

- حسين خليف الشيخ خزعل

تاريخ الكويت السياسي (خمسة أجزاء)

(بيروت ١٩٦٢ - الجزء الخامس ١٩٧٢)

- دافيد هـ. فيني

بتروال الصحراء، ترجمة إسماعيل الناظر (بيروت ١٩٦٠)

- راشد عبد الله الفرحان

مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية

والدول العربية (القاهرة ١٩٦٠)

- زهرة ديكسون فريث

الكويت كانت منزلى (مترجم) (بيروت - دار الكتاب العربي)

- سعود بن هذلول

تاريخ ملوك آل سعود (الرياض ١٩٦١)





- سليم طه النكريتي

الصراع على الخليج العربي

وزارة الثقافة والإرشاد - (بغداد ١٩٦٦)

- سيد نوفل

الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية

معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول العربية

(القاهرة ١٩٦٠)

- سيف مرزوق الشملان

(القاهرة ١٩٥٩)

من تاريخ الكويت

- شركة الزيت العربية الأمريكية

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي

(القاهرة ١٩٥٢)

إدارة العلاقات - شعبة البحث

- صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها - في جزئين

(بيروت ١٩٥٧)

- صلاح العقاد

(القاهرة ١٩٥٦)

التيارات السياسية في الخليج العربي

- عبد الرحمن الباكر

(بيروت ١٩٥٦)

من البحرين إلى المنفى

- عبد الله الحاتم

(دمشق ١٩٦٢)

من هنا بدأت الكويت

- عبد الله وليمسون

جولة في الخليج العربي ترجمة سليم طه التكريتي -

منشورات دار البصري (بغداد ١٩٦٢)

ويتضمن بعثة شركة النفط الإنجليزية الفارسية إلى البحرين وفطر ومقط  
وعمان وأبوظبي وعدن

- عبد الله النوري

قصة التعليم في الكويت في نصف قرن (القاهرة ١٩٦٣)

- عبد العزيز حسين

محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت - معهد الدراسات

العربية العالية (القاهرة ١٩٦٠)

- عبد العزيز الرشيد

تاريخ الكويت (بيروت ١٩٦٢)

- عبد الفتاح حسن

مبادئ القانون الدستوري في الكويت (بيروت ١٩٦٨)

- الفاضل البصري

الكتاب الاسود (لم يذكر مكان وتاريخ الطبع)

- فؤاد حمزة

(مكة ١٣٥٢ هـ)

\* قلب جزيرة العرب

(مكة ١٣٥٥ هـ)

\* البلاد العربية السعودية

- قدرى قلعجي

(بيروت ١٩٦٢)

أضواء على تاريخ الكويت





- مجيد خلدوري

البحرين وإيران

العدد الأول - منشورات صوت البحرين (بيروت ١٩٥٣)

- محمد بن عبد الله السالمى وناجي عساف

عمان ... تاريخ .. يتكلم (دمشق ١٩٦٣)

- محمد جواد العبوسى

البتروى فى البلاد العربية

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٥٦)

- محمد رشيد رضا

الوهايون والحجاز

مجموعة مقالات نشرت فى مجلة المنار وجريدة الأهرام

(القاهرة ١٣٤٤ هـ)

- محمد سعيد المسلم

ساحل الذهب الأسود

دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربى (بيروت ١٩٦٢)

- محمد عزة دروزة

حول الحركة العربية الحديثة - ستة أجزاء (صيدا ١٩٥٠)

- محمد لبيب شقير

اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٥٩)

- محمود على الداود

محاضرات عن التطور السياسى لقضية عمان

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٦١)



- محمود بهجت سنان

(بغداد)

\* الكويت زهرة الخليج العربي

(بغداد ١٩٦٦)

\* تاريخ قطر العام

- مصطفى عبد القادر التجار

التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية

دار المعارف (القاهرة ١٩٧٠)

- لؤى بحري

(بغداد ١٩٧٢)

الاطماع الإيرانية في جزيرة بوموسى

- مكتب إمامة عمان - القاهرة

(القاهرة ١٩٥٦)

\* مؤامرات بريطانيا في عمان والخليج العربي

(القاهرة ١٩٥٨)

\* كفاح عمان

- نور الدين عبد الله بن حميد السالى

تحفة الأعيان بسيرة آل عمان

(القاهرة ١٩٦١)

تصحيح إبراهيم اطفيش الجزائرى في جزئين

- هـ . ر . ب . ديكسون

(الكويت ١٩٦٤)

الكويت وجاراتها (مترجم)

- يعقوب يوسف الحمد

ماذا نريد من حكومة الكويت؟

العدد الثاني من منشورات البعثة الكويتية

(القاهرة ١٩٥٢)

- يوسف الفلكى

(القاهرة ١٩٥٣)

قضية البحرين بين الماضى والحاضر





## ثانيا - المصادر الاجنبية

### (1) وثائق غير منشورة

- سجلات وزارة الخارجية البريطانية

Foreign Office Records F.O. 371.

المجلدات الخاصة بالجزيرة العربية ونجد والحجاز - السعودية - العراق - فارس

- مسقط - تركيا.

وقد ذكرنا أرقام الملفات التي احتوت على الوثائق التي رجعنا إليها في هوامش الكتاب. وقد احتوت سجلات وزارة الخارجية البريطانية على كثير من المراسلات والتقارير الخاصة بامارات الخليج العربي. وتشكل وثائق وزارة الخارجية البريطانية مادة وثائقية هامة لا يستغنى عنها الباحث وذلك بالنظر إلى تدخل وزارة الخارجية البريطانية الواضح في شئون الخليج ومشاركتها وزارة الهند في توجيه السياسة البريطانية في المنطقة وبصفة خاصة منذ سنة ١٩٠٦.

وسنورد فيما يلي أهم المذكرات والتقارير الخاصة مكتفين بما أوردناه في هوامش الكتاب لمزيد من المذكرات والمراسلات الخاصة بالمنطقة.

- Memorandum regarding interview accorded by H.E. The Viceroy to the Political Agent, Muscat, 11th Feb. 1915.

F.O. 371, 2416

- Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.

- Notes on Akhwan Movements, 1920

F.O. 371, 14455

Nejdian Encroachments on Trucial Coast, 1926.

F.O. 371, 1144

- Note on Principality of Kuwait at end of 1927 dealing with States & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regards Bin Saud & Iraq frontier.

F.O 371, 13012

- Boundaries between Nejd,

Kuwait & El Katr, 1927.

F.O.371, 17813

- Future Status of Bahrein .

F. O 371, 12247

- Protest by the Persian Govt. against article 6 of the Treaty of Jeddah 1927 between Great Britain & Hedjaz 1927.

F.O. 371, 12998

- Reply to Persian Note claiming Sovereignty over the Island of Bahrein 1929.

F.O 371, 12247

- Measures to be taken against rebel Akhwan in neighbourhood of Kuwait & Iraq Frontier, 1929.

F.O. 371, 12994

- Points raised by Sheikh Hafiz Wahbba at the F.O. on Sept. 3rd. 1929.

F.O. 371, 12994

- Question of Liability for the Protection of Kuwait against aggression from outside 1928 - 1929. Note by Laithwaite.

F.O. 371, 16833

- Future policy on the Trucial Coast, 1929.

F.O. 371, 12723

- Persian Claim to Bahrein, 1929.

F.O. 371, 13719

- Extract from Colonel Biscoe's Report on his Negotiations with





King Bin Saud regarding the surrender of the rebel Ajman, Mutair Tribes,  
1930.

F.O. 381, 14455.

- Air Activities in Persian Gulf, 1930

F.O. 371, 15278

- Saudi Arabia - Kuwait Agreement, 1930

F.O. 371, 23266

- Record of a meeting held at the F.O. On August 12, 1931 to  
consider certain Questions connected with Kuwait

F.O. 371, 15292.

- Situation at Sur & Aika claims of Ali Bin Abdula to be  
independent of the State of Muscat, 1931.

F.O. 371, 15998

- Establishment of Civil Air Route along Arabian Shores of Persian  
Gulf, 1931.

F.O. 371, 15278

- The Claims of the Sheikh of Kuwait & Mohammerah.

F.O. 371, 16039

- Kuwait Order in Council

F.O. 371, 18912

- Short History of Sheikh of Kuwait Gdns Bashhiyha & Short  
History of Sheikh of Kuwait's Faddaghiyah Property on the Shat El Arab  
from the time of its Purchase to date 1922.

Memo. by Dickson, Political Agent, Kuwait.

F.O. 371, 16039

- Right of Kuwaiti boats to draw water from Shat El Arab, Memo.  
by the High Commissioner for Iraq, 1932.

F.O. 371, 16003



- Bin Saud's attitude towards Kuwait. Note by Andrew Ryan.

F.O. 371, 16838

- Meeting at L.O. on 9th October to consider Question of Foreign Consular Representation in the Persian Gulf, 1933.

F.O. 371, 16853

- Pearl Fishing Riots at Bahrein.

F.O. 371, 16838

- Exodus of the Dowasir Tribe. See also attack on Ali by Dowasir Tribe.

F.O. 371, 17813.

- Note of Discussions with Sir Percy Cox on 20th Feb. 1934 on Question of Boundaries of Qatr.

F.O. 371, 17813

- Historical Memo. on Bahrein, 1934.

F.O. 371, 17825

- Anglo Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia, 1935.

F.O. 371, 19970

- His Majesty's King Bin Saud Relations with Trucial Sheikhdoms 1935.

F.O. 371, 18911

- Outline of Tribal in the Hinterland of Trucial Oman 1918 - 1933, Note by Political Agent, Bahrein January, 1933.

F. O. 371, 17824

- Meeting of the Sub-Committee of Imperial Defence for Questions concerning M.E Part I - Trucial Coast Part II. Saudi Arabia Peninsula, 1935.

F.O. 371, 18912

- Record of Meeting held at the F.O. on 5th Feb, 1935 to discuss the Question of Smuggling between Kuwait & Iraq.

F.O. 371, 18909

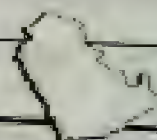
- British Policy in the Persian Gulf: Lord Ilyod's motion in the House of Lords, 1935.

F.O. 371, 18923





- Saudi Blockade of Kuwait, 1935. F.O. 371, 16006
- Bahrein Nationality & Property laws, 1936. F.O. 371, 19975
- Iranian Rights, Inspection & Search of Arab Dhows, 1937.  
F.O. 371, 20782
- Smuggling from Kuwait into Iraq, 1938.  
F.O. 371, 222183
- Report on Broadcast of News by the Qasr Azzuhoor wireless  
Station of Bagdad on the Night 11th, March, 1939. F.O. 371, 23180
- Major Holmes - An account of his visit to Persian Gulf, 1922,  
F.O. 371, 8944
- Petroleum in Saudi Arabia, Kuwait - Nejd Neutral Zone  
Concessions 1923.
- Oil in Hasa & Kuwait, Note dealing with the History of Hasa &  
Kuwait Neutral Zone Concessions 1933.
- Question of the exercise of jurisdiction, administrative functions  
in the Kuwait Neutral Zone. F.O. 371, 17919
- Persian Gulf Oil Concessions in Bahrein & Kuwait.  
Correspondence 1926 - 1934.
- Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula, 1938.  
F. O. 371, 14455



COLONIAL OFFICE RECORDS

EASTERN DEPARTMENT C.O. 727

Vols. 1 -14

اشتركت وزارة المستعمرات البريطانية في الإشراف على السياسة البريطانية في الخليج العربي مع كل من وزارة الخارجية ووزارة الهند في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٧ عن طريق القسم الشرقي التابع لها. وتشتمل سجلات وزارة المستعمرات التي نعينا في هذه الدراسة على أربعة عشر مجلدا تتناول المراسلات الخاصة بوزارة المستعمرات البريطانية مع وزارتي الخارجية والهند إلى جانب المكاتبات بينها وبين الوكلاء والمقيمين السياسيين في منطقة الخليج العربي. ونكتفي هنا بتسجيل أهم المذكرات التي رجعنا إليها في هذه السجلات وهي:

- Nejd Influence in Kuwait & Bahrein.

Vol. 3

- Nejd Customs Collection at Kuwait, 1923.

Vol. 6

- Reforms in Bahrein.

Vol. 7

- Oil Concessions in the Persian Gulf, 1923.

Vol. 3

- Subsidies of Ibn Saud, 1924.

Vol. 8





- Situation in Trucial Oman as which created by the activities of Amir of Hasa representing Sultan of Nejd, 1926.

Vol. 10

- سجلات وزارة الهند

## INDIA OFFICE RECORDS

"Common Wealth Relations Office"

أولا : المذكرات السيامية والسرية

## POLITICAL & SECRET MEMORANDA

B. 395

Note on Kuwait

1908 - 1928

B. 396

Memo. on Bahrein 1908 - 1928

B. 398

Rebellion Against Sultan of Muscat.

1913 - 1916

B. 400

Memo. Muscat.

1908 -- 1928

B.402

Memo. Katr.

1908 - 1928

B. 403

The Trucial Chiefs

1908 - 1928

B. 415

Questions of Issue of Persian Passports or Travelling Passes Ilbm -  
O - Khabar to Subjects of Bahrein.

B. 437

Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin  
Saoud with Eastern Arabian & British Govt. 1800 - 1934.

ثانيا: وثائق القسم السياسي والسري

POLITICAL & SECRET DEPT.

- Copies of Agreement, Concessions Relating to Trucial Coast.

R/15/3

- Muscat Rebellion

L/Ps/10/425, 4684, 1913.

- Succession to the Sheikhdum of Abu-Dhabi 1909 - 1921

R/15/1/14/27

- Captain Eccles Report on Interior Oman, 1926

R/15/3/1/26

- Persian Claims to Bahrein, 1927.

R/15/1/19/44

- Russian Activities in Persian Gulf, 1929.

R/15/2/1/73

- German Trade Activities.

R/15/2/9/23

- Japanese Trade Activities

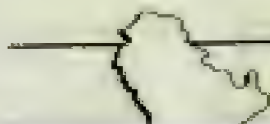
R/15/2/9/23

- Arab Coast: Ajman - Sharjah Affairs.

R/15/11/1930

- Naval Shipping, Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports,  
1932.

R/15/3/9/27





- Anti Saudi Activities, 1933 R/15/2/11/7
- Muscat - Omani Relations, 1933. R/15/1/35/35
- Annual Report on Trucial Coast for 1934. R/15 /2/8/11
- British Policy in Kuwait
- R.A.F. 1938 R/15/1/53/70
- Secret Policy in Persian Gulf, Unrest at Debai, Trucial Coast  
Policy 1934 - 1936 R/15/1/14/43
- Memo. on Bahrein : Establishment of Naval Base. R/15/19/1/44
- Muscat - Administration Reports 1933 - 1942. R/15/3/11/14
- Political Situation at Muscat. R/15/3/11/48

#### (ب) وثائق منشورة

- Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for  
the year 1918 - Delhi 1920.
- Administration Report for the Kuwait Political Agency.
- British Admiralty: Arabia  
Vol.I. General London 1920.
- British Documents on the Origins of the War. Compiled by Gooch  
& Temperley.  
Vol. IV The Anglo Russian Reapproachment.  
Vol. X. Part II the years of Peace,  
London 1938



- Handbooks Prepared Under the Direction of Great Britain Foreign Office - Historical Section. Persian Gulf No. 67.

London 1920.

- Treaties, Engagements & Sanads Relating to India & Neighbouring Countries, Compiled by Aitchison C.A.U.

Vol.X - Containing Treaties Relating to Persia & The Persian Gulf.

Vol. XI. - Containing Treaties Relating to Turkish Arabia, Muscat, Adjacent Coast & Zanzibar. Calcutta, 1929.

- United Nations of Official Records

#### Questions of Oman

Report of the ad-Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly distr.General A. 5846, 1966.

A/ 5846 Annex XI. - Part I. Memo. Submitted to the Committee of the United Nations.

#### (ج) مراجع اجنية:

- Adanyiat, Feredoun.

#### Bahrein Islands

A Legal & Diplomatic Study of the British Iranian Controversy.

New York 1955

- Arab Information Center.

The Question of Oman

An analysis of British Omani Dispute

New York 1960





Handbook Published by the Arabian American Oil Company

Dahran, 1964

- Armstrong H.C.

Lord of Arabia, Ibn Saud, an intimate study of a King

Beirut, 1966

- Bell (Montague).

Britain and the Persian Gulf. Journal of the United Empire.

Vol. VI. April, 1915

- Berreby (J.J.).

Le Golfe Persique.

Mer de Legende - Reservoir de Petrole. Paris, 1959.

- Carruthers (Douglas).

Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal.

Vol. LIX No. 5

May - June 1922

- Calverley (Eleanor T.).

I Was The First Physician in Kuwait, My Arabian Days & Nights.

- Cambridge History of British Foreign Policy:

3 Vols. Cambridge, 1925.

- Charteris (A.M.).

The Bahrein Islands

Australian Geographer

Vol. II No. 4, 1959.



- Cuning (Henery)

Franco British Rivalry in the Post War Near East & The Decline of  
the French Influence,

London 1938.

- Dickson H.R.P.

\* Kuwait & Her Neighbours London 1956

\* The Arab of the Desert.

A Glimpse into Bedwin Life in Kuwait & Saudi Arabia.

London, 1959.

- El Bahma (Hussein).

The Legal Status of the Arabian Gulf States.

Manchester University Press, 1968

-Farrouhy (Abbas).

The Bahrein Islands 750 - 1951

A Contribution to the Study of Power Politics in the Persian Gulf,  
Historical, Economic & Geographical Survey

New York, 1951

- Freeth (Zahra)

Kuwait was my Home, London 1953

- Graves (Philip).

The Life of Sir Percy Cox

London, 1951

- Hamilton.

Americans & Oil in the Middle East 1926





- Hardinge (Lord).

My Indian Years.

The Reminiscences of Lord Hardinge of Penshurst.

London, 1945

- Hay (Rupert).

The Persian Gulf States.

Washington M.E. Institute 1959.

- Hoskins (Harford).

Background of the British Position in Arabia.

Middle East Journal.

Vol. I, No. 2

- Huerwitz J.C.

Diplomacy in the Near & Middle East 2 Vols.

A Documentary Record Vol. I, 1535 - 1914

Vol. II, 1914 - 1956

U.S.A. 1956

- Humaidan (Ali).

Les Princes de L'Or Noire.

Paris, 1968

- Ireland (Philip)

Iraq

London 1945

- Khaduri (Mejid)

Independent Iraq 1923 - 1958

A study in Iraqi Politics.

- Libsney (Herbert J.).

- International Relations of Arabia,

M.E. Journal, April, 1947

- Administration & Legal Development in Arabia,

M.E. Journal Washington

Winter, 1956

- Longrigg (Stephen).

\* Iraq 1900 - 1950

Londo 1954

\* Oil in the Middle East.

London 1955

- Mann (Major Clarence).

Abu Dhabi

Birth of An Oil Sheikhdom .

Beirut 1964

- Marlowe (John).

The Persian Gulf in the 20th. Century

London 1962

- Miles, S.B.

Countries & Tribes of the Persian Gulf, 2 Vols.

- Morris (James).

London 1919

Sultan in Oman.

London 1957

- Murphey, C.C.R.

Soldiers of the Prophet.

London 1921

- O'Shea, Raymond.

Sand Kings of Oman





Being the Experiences of an R.A.F. Officer in Little known Region  
Trucial Oman - Arabia. London, 1947

- Philips (Wendel).

Oman - A History. London 1967

- Philby (H.St.J.).

\* Arabia, London 1950

\* Arabian Oil Ventures. London.

- Qubain (Fahim).

Social Classes & Tentions in Bahrein.

M.E. Journal, summer, 1955

- Rihani (Ameen).

\* Ibn Saud of Arabia

His People & His Land. London, 1926

\* A Round the Coasts of Arabia London 1930

- Sanger, Richard.

Arabian Peninsula NewYork 1924

- Sykes (Sir Percy).

History of Persia. 2 Vols. London 1951

- Thesiger (Wilfred).

Arabian Sands. London 1959

- Thomas (Bertram).

Arab Rule Under the AL Bu Said Dynasty in Oman





& East Africa 1741 - 1937.

London, 1938

- Vadala, L.

Le Golfe Persique.

Paris 1920

- Villiers (Allan).

The Arab Dhow Trade.

M.E. Journal October, 1938

- Wilson (Sir Arnold).

\* The Persian Gulf.

London, 1959

\* Loyalties, Mesopotamia

1914 - 1917, 2 Vols.

London 1920

### ثالثا - الدوريات العربية والأجنبية

#### أ - الدوريات العربية

(بيروت ١٩١٣)

- جريدة الإصلاح.

(القاهرة ١٩٢٤ - ١٩٢٥)

- جريدة الأهرام.

- مجلة البعثة الكويتية.

نشرة ثقافية شهرية كانت تصدر عن بيت الكويت في القاهرة

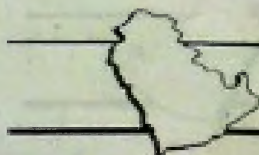
(١٩٥٠ - ١٩٥٣)

- مجلة المقتطف - القاهرة.

- مجلة الكويت - إصدار عبد العزيز الرشيد.

الكويت (١٩٢٦ - ١٩٢٨)

- مجلة المنار - إصدار محمد رشيد رضا (القاهرة).





- مجلة لغة العرب - إصدار أنستاس ماري الكرملی (بغداد).

- دليل الكويت - إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت.

- مجلة الاقتصاد الكويتی - الكويت.

### (ب) الدوريات الاجنبية:

- Australian Geographer. Vol. II, No. 4, 1959.

- Geographical Journal. Vol. LIX No. 5.

May - June 1922

- League of Nations Official Journal,

No. G. 658 - M. 219, Vol. 11, 1927.

- Middle East Journal.

October 1938, April 1947,

Summer 1955, Winter 1956.

Middle East Institute, Washington.

- Revue Egyptienne de Droit Internationale

Treaty of Sib between Sultan of Muscat

& Oman and Imam of Oman.

Vol. 13, 1957.





## هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسر دأؤ الفكو العربك أن تقدم لجمهرة المؤرخين والباحثين العرب المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربي .  
وتقع هذه المجموعة فى خمسة مجلدات تناولت مايقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

وهذه الدراسة الموسوعية هى حصيلة سنوات عديدة قضاها المؤلف فى رصد وتحليل الأحداث التى شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويتناول هذا المجلد (الثالث) الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥ حيث يعالج المؤثرات السياسية للحررين العالميتين على منطقة الخليج . وتركز الدراسة على تتبع علاقة الدولة السعودية الثالثة - على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن سعود - بإمارات الخليج العربية . كما تعنى بنشوء الحكم القومى فى إيران على عهد رضا شاه بهلوى وماترتب عليه من إزالة إمارة عربستان وتحدد الادعاءات الإيرانية على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج العربية ، هذا بالإضافة إلى ماكانته الكويت من مشكلات الحدود بينها وبين العراق وتصديها للادعاءات العراقية ومشروعات الملك غازى بضم الكويت إلى العراق تحت شعارات الوحدة والقومية العربية .

وبالإضافة إلى ذلك عنيت الدراسة بالأوضاع الداخلية لإمارات الخليج العربية وبداية التنقيب عن النفط ، ويصدد ذلك ركز المؤلف على تحليل عقود واستيازات النفط الأولى وعلى الرغم مما كان فيها من غبن وإجحاف إلا أن اكتشاف النفط فى حد ذاته وتصديره إلى الأسواق العالمية مهد للنقلة الحديثة التى سوف تشهدا إمارات الخليج العربية فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية .

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت دار الكتاب الحديث